معهد الانماء العربي

facebook.com/musabaqat.wamaarifa

المشرق العربي المعاصر
من البداوة إلى الدولة الحديثة



د. مسعود ضاهر

الدراسات التاريخية

المشرق العربي المعاصر
من البداوة إلى الدولة الحديثة

الدراسات التاريخية

المشرق العربي المعاصر
من البداوة إلى الدولة الحديثة

د. مسعود ضاهر

معهد الإنماء العربي

حقوق الطبع محفوظة لمعهد الانماء العربي
الطبعة الأولى بيروت - ١٩٨٦

معهد الانماء العربي
ص.ب ١٤/٥٣٠٠
بيروت

توطئة

لماذا نقوم بدراسة المسألة البدويّة
في الشرق العربيّ إبّان القرن العشرين ؟

ليست البداوة في المشرق العربي، في القرن العشرين، مسألة هامشية لأنها تطال مجموعات سكانية كبيرة، وتؤكد الاحصاءات استمرار بقاء اعداد كبيرة من سكان الجزيرة العربية على حياة البداوة، سنوات طويلة بعد النصف الثاني من القرن العشرين.

وهنا نطرح السؤال المنهجي التالي: لماذا أهملت دراسة هذه التجمعات السكانية إهمالاً شبه كامل، واقتصرت بعض الكتابات على مذكرات الرحالة وعلى عادات وتقاليد البدو؟ وبالتالي كيف نقدّم معرفة علمية لفهم تطور مجتمعاتنا المشرقية العربية، إذا أهملنا الجذر الحقيقي: سكن الصحراء؟ ولماذا هذا الاهتمام المفاجىء بالجزيرة العربية، وتاريخها، وعادات سكانها وتقاليدهم بعد اكتشاف النفط؟

إن الجذور العميقة لتطور المشرق العربي تجد الكثير من سماتها الأساسية في مرحلة البداوة، وبالتالي لا يمكن فهم الانتقال من البداوة إلى الاستقرار منذ مرحلة السيطرة الأوروبية المباشرة باسم الانتداب وحتى الآن، إلا بإبراز التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي أعقبت اكتشاف النفط. وقد حاولنا التمييز بين ثلاثة انواع من التحولات المرتبطة بالمسألة البدوية:

الأول : وجود سلطة مدينية قديمة منذ مئات السنين، أسست خلافة واسعة ومترامية الأطراف، تنوعت مراكزها بين مكة ودمشق وبغداد

والقاهرة وسواها، قبل أن تنزوي في حدود إقليمية ضيقة. فغلبة الطابع المديني عبر التاريخ جعل السلطة المركزية في هذه المناطق قادرة على إخضاع جماهير البدو، وإجبارهم على الاستقرار، وإلحاقهم بالسلطة المركزية في العراق وسوريا واليمن وفلسطين.

الثاني : تحوّل العصبية العائلية القبلية إلى مركز استقطاب للجماهير البدوية. وجاءت مداخيل النفط توسع عملية استقرار البدو في المدن والقرى، وتستقدم جماهير واسعة من المهاجرين الوافدين للعمل في مشتقات النفط، كما حدث في الكويت وقطر والبحرين وإمارات الخليج وسواها.

الثالث : تحول الدعوة الدينية إلى دولة، بقيادة زعامة عائلية قبلية، وحّدت الغالبية الساحقة من القبائل داخل الجزيرة العربية والداخل الصحراوي المحيط بالعراق وسوريا وفلسطين. وقد تمت عملية التوحيد بدعم مباشر من سلطات الانتداب البريطاني، في كل من إمارة شرقي الأردن والمملكة العربية السعودية.

لقد حاولنا تحديد موقع البدو والبداوة في إطار التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي، في مطالع القرن العشرين، وتحول بعض العصبيات القبلية إلى دويلات، أو مشيخات، أو إمارات، مع الإشارة إلى اندماج بعضهم الآخر في المجتمعات الحضرية المشرقية السابقة.

فلسنا إذاً في صدد دراسة أنتروبولوجية لسلالات البدو، وعاداتهم، وتقاليدهم، بل رصدنا من هذه الجوانب ما له علاقة محددة بتحول العصبية القبلية إلى دولة، أي مساهمة العصبيات القبلية مباشرة في ولادة كيانات التجزئة في المشرق العربي. فهناك قبائل أدمجت في كيانات التجزئة كفلسطين وسوريا والعراق والأردن واليمن، وهناك قبائل سيطرت على قبائل أخرى لتؤسس دولة قبلية كبيرة كالسعودية، وهناك قبائل تحولت إلى دويلات، أو إمارات ومشيخات

واستخدمت الهجرة لتغطية النقص الحاد في السكان كالكويت وقطر والبحرين والإمارات... لكن الملاحظ أن الدولة المشرقية الجديدة، بشكليها المديني والسابق، أو القبلي المتجه بسرعة نحو الاستقرار الحضري، قد ولدت في أحضان الارتباط التبعي المباشر بالسيطرة الخارجية. أي أن تجزئة المشرق العربي إلى كيانات سياسية نالت البداوة فيها حصة كبيرة، قد تمت بفعل الوجود العسكري الأوروبي المباشر بعد هزيمة السلطنة العثمانية. وقد قدمنا اقتسام بادية الشام نموذجاً على هذه التجزئة. فقوى الانتداب هي التي رسمت حدود التجزئة، ورسمت معها حدود المدن والأرياف والقبائل والصحاري. وتعرضت القبائل لسلسلة طويلة من النزوح والترحال القسري والقمع حتى أجبرت على الاستقرار النهائي في الكيانات السياسية الجديدة. وهنا يبرز دور النفط الذي أفردنا له جانباً مهماً في الدراسة سميناه «بداوة مرحلة النفط». وهي بداوة تتميز بسمات جديدة لم تكن معروفة في السابق، كما أن مشيخات النفط قد تحولت إلى دول تقاس ببراميل النفط، لا بأعداد السكان.

الجانب الأساسي في دراستنا انصب على التحولات البنيوية، أو التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للبداوة، إبان السيطرة الاستعمارية الخارجية المباشرة، في مرحلة اكتشاف النفط، وتسويقه، والسيطرة على القسم الكبير من انتاجه. فالبداوة هنا ليست مجرد ظاهرة تاريخية تحقق نفسها بالانتقال إلى التحضر في ظروف طبيعية أشار إليها ودرسها ابن خلدون بدقة بالغة، بل تتجاوز المرحلة السابقة من حيث الانتقال الجذري من الترحال إلى الاستقرار ومن نمط إنتاج مشاعي بدائي الى نمط إنتاج رأسمالي هامشي، يحاول الاحتفاظ ببعض الركائز القبلية السابقة، بهدف ديمومة سيطرته الطبقية المتمثلة بالأسر القبلية الحاكمة.

لقد حلل ابن خلدون عملية الانتقال من البداوة إلى العمران، معتبراً ان البداوة تحقق بذلك نفسها أو غايتها في التطور الاجتماعي. بمعنى أن التقسيم الاجتماعي للبداوة يعتبرها فئتين: البدو الرحل والبدو المستقرين، أو اهل الحضر. وعلى هذا الأساس تنقسم الحضارة بين بدوية وعمران، والبداوة سابقة على

العمران الذي هو غاية البداوة. أي أن العمران يولد من نزوع البداوة نحو الاستقرار النهائي، ويقطع معها عندما يتكامل، أي ينقلب إلى ضدها، ويتشكل من خصائص جديدة لا تمت إلى البداوة إلا برابط ولادة الجديد من القديم في مرحلة الاحتضار. فالصحراء هي أرض البداوة وقاعدة انطلاقها. وواحات الصحراء القديمة، على الرغم من قابليتها الجغرافية لاستقرار البدو وتمركزهم، لم تكن قادرة على احتضان جماعات ثابتة من البدو «لأن رزقهم في ظلال رماحهم» على حد تعبير ابن خلدون. فالاستقرار غير مضمون النتائج ما لم توجد سلطة مركزية تحميه. والبدو لا يعرفون من العادات والتقاليد أفضل من الفروسية والفخر والشجاعة والثأر. أي أن البدوي لا يعرف من دنياه سوى حياة الغزو والفروسية وحماية المرعى الذي يتحول بفعل هذه العادات، إلى مظهر أساسي من مظاهر إثبات القدرة على ممارسة الغزو والفروسية. من هنا قول البدو الشائع «الحق بالسيف والعاجز يريد شهوداً».

فالبداوة ترادف الانتقال المستمر أو الترحال، ونقيض البداوة هو العمران القائم على الثبات والاستقرار. وهناك من يجعل البداوة حكراً على الصحراء، في حين يجعل بعض الباحثين من البداوة مرحلة اجتماعية مرت بها جميع الأمم، خلال تطورها نحو الحضارة، اذ تعتمد في البداية على الصيد، ثم تنتقل إلى البداوة، ثم إلى مرحلة الاستقرار الزراعي، ثم إلى مرحلة فائض الانتاج من الحرف والزراعة. العلاقة اذاً بين البداوة والعمران علاقة تجاوز العمران، حتماً، البداوة.

ليست هذه العلاقة صراعاً مرحلياً، بل تأكيد على حتمية انتصار العمران على البداوة، أي بقاء الصراع بينهما حتى تزول البداوة، من حيث هي ترحال، ونظام قبلي، وعدم استقرار بشري لانتاج عمران ثابت على أرض ثابتة، تبعاً لضوابط اجتماعية وحقوقية مكتوبة لا مجرد أعراف وتقاليد متوارثة. فالاستقرار قاعدة العمران، والدولة وجهه الحقوقي والسياسي، ووفرة الانتاج وجهه الاقتصادي، والتراتب الطبقي وجهه الاجتماعي. وابتعاد البداوة عن الاستقرار يعني انعدام هذه

الركائز الأساسية التي يقوم عليها المجتمع العمراني، وبالتالي بقاء جماهير البدو على هامش التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي. ومهما قيل في دور النظام القبلي كضابط للعلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية ـ والعسكرية بين البدو في علاقاتهم مع الأرياف ومع السلطة المركزية، فإن هذا النظام يبقي جماهير قبلية واسعة على هامش التطور الاجتماعي تتوارث تقاليدها وعاداتها، دون أن تسهم في بناء حضارة ثابتة تفيد منها الانسانية جمعاء. فالنظام القبلي سابق على الدولة، أي على المجتمع الطبقي، على الرغم من بروز التمايز الاجتماعي بين أفراد القبيلة. يقول ابن خلدون: «إن الرئيس المتبوع لا يظهر إلا في البداوة، قبل تأسيس الدولة. أما بعد تأسيسها فيصبح الناس فيها طبقات، يعلو بعضها على بعض، ويكون الملوك في أعلى تلك الطبقات. وبهذا يتم التعاون بين الناس في انتاج الحضارة»...

فالعلاقة بين البداوة والعمران هي أيضاً علاقة ولادة الدولة على انقاض المجتمع القبلي، أي الدولة من حيث هي تعبير عن السلطة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة. والانتقال من المرحلة الاجتماعية السابقة على المجتمع الطبقي إلى هذه المرحلة سمة اخرى حتمية من سمات الانتقال من البداوة إلى العمران، أو الاستقرار، لأن الدولة هي التعبير السياسي لهذا المجتمع الطبقي.

تحاول هذه الدراسة إظهار ولادة الدولة المشرقية العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتترصد السمات الأساسية فيها، ومنها سمة الانتقال من البداوة أو اللادولة إلى الدولة، في ظروف السيطرة الاستعمارية الأوروبية على المشرق العربي. أو بتعبير آخر ولادة الدولة العربية المشرقية على أنقاض مجتمع البداوة السابق في عصر الامبريالية، ثم تطور هذه الدولة في ظروف اشتداد الصراع بين نمطين عالميين للانتاج: نمط انتاج رأسمالي ونمط انتاج اشتراكي. وأخيراً إلقاء الضوء على مصير هذه الدويلات في ظروف الازمة العامة للرأسمالية العالمية، بعد أن شكلت الدويلات النفطية ملحقاً هامشياً لها. وفي هذا الإطار العام يمكن فهم سمتين أساسيتين رافقتا تطور البداوة في المشرق العربي:

الأولى : مرحلة القوة، التي تميزت بهجوم البدو على مناطق الاستقرار الريفي والمديني. وكان من ثمار تلك المرحلة سيطرة البداوة على داخل الصحاري، في كافة أرجاء المشرق العربي، ومنع تطور التجمعات السكانية فيها إلى مدن كبيرة. كذلك كانت جماهير البدو تمنع استقرار بعض القبائل في الواحات الصحراوية، وعلى أطراف الصحراء في المناطق الزراعية الخصبة ذات المناخ المعتدل. وتزامنت تلك المرحلة مع انحطاط السلطة المركزية العثمانية، وعجزها عن اخضاع جماهير البدو، فحاولت استرضاء زعمائها بالهدايا والإعفاء من الضرائب وسواها. أي أن البداوة سيطرت على المدن والأرياف المجاورة لها، ومنعت تطورها الطبيعي.

الثانية : مرحلة الضعف، التي تميزت بهجوم الاستعمار الخارجي لتفكيك بُنى السلطنة العثمانية، وإلحاق ولاياتها تبعياً بمراكز الرساميل الأوروبية. وقد انهارت السلطنة فعلياً في الحرب العالمية الأولى. وكرّس نظام الانتداب إلحاق الولايات العربية تبعياً بالانتدابين الفرنسي والإنكليزي، فكان على عساكر الفرنسيين والانكليز حلّ المسألة البدوية بما يضمن السيطرة الكاملة على المنطقة، وإزالة كافة العراقيل أمام رساميلهم وتجارتهم. وكان على البداوة أن تواجه قوى السيطرة الخارجية من جهة، والقوى الداخلية التابعة لها. لذلك أصيبت الانتفاضات البدوية بهزائم متلاحقة، وقمعت تمرداتهم بقسوة بالغة، مما أجبرهم على الخضوع والاستكانة ودفع الضرائب للسلطة المركزية. ومع الدخول في هذه المرحلة التاريخية بدأت البداوة تفقد الكثير من ركائزها بسرعة. وانهار النظام القبلي أمام تحديات الدولة الحديثة وجيوشها وآلتها العسكرية في عصر السيطرة الامبريالية المباشرة على المشرق العربي.

وهنا تبرز اهمية الطرح النظري للمسألة البدوية في هذه الحقبة من تاريخها.

فهل كان من مصلحة القوى الامبريالية المسيطرة القضاء على أنظمة البداوة القبلية، وإقامة مجتمع حديث يمتلك طاقات مادية ضخمة بفعل مداخيل النفط الوفيرة، أم كان من مصلحة تلك القوى القضاء على شكل البداوة، أي الترحال، والابقاء على الكثير من سماتها الأساسية، أي التجزئة القبلية، والتفرد بالسلطة، والاستئثار بالانتاج العام، ومنع الجماهير من أية امكانية للتعبير عن الرأي لأن العادة المتبعة أن يتكلم شيخ القبيلة بإسمها، وتحويل جماهير البدو إلى مجرد مزارعين وعمال وأجراء تنطبق عليهم شروط القهر الطبقي في المجتمعات الرأسمالية المتطورة؟

كانت البداوة المترحلة تمثل خطراً داهماً على الأرياف وسكان المدن وقوافل التجار. وفي ظروف اكتشاف النفط وتسويقه، كانت البداوة تشكل خطراً على منابع النفط وأنابيبه. لذلك وضعت السلطة المركزية، في رأس أهدافها مهمة درء المخاطر، بإجبار البدو على الاستقرار، ودفع الضرائب، وتحويلهم إلى أيد عاملة مستقرة. فتبدلت معالم السكن الصحراوي جذرياً، كما تبدلت معالم المدن التي ازدادت أرقامها بشكل مذهل. وكانت نتيجة ذلك أن أصيبت البداوة بضربة أليمة في ركائزها القديمة وباتت الفروسية والشجاعة والغزوات وسواها مجرد تعابير كلامية لا مدلول لها على أرض الواقع العملي.

فالبداوة المترحلة قد انتهت إلى غير رجعة، وبات على البدو المستقرين مواجهة متطلبات الحياة الجديدة. وليس صحيحاً القول إن صراعاً نشب بين قيم البداوة وقيم الحضارة، بل بين نمطين من الانتاج يستطيع أحدهما تحقيق نصر كاسح على الآخر، بسبب ظروف التطور الاجتماعي نفسها. فالصراع إذاً، هو صراع الانتقال من البداوة ونمطها القبلي إلى الرأسمالية الهامشية في عصر الامبريالية. فكانت تقاليد وعادات البدو تنهار تباعاً كلما أوغلوا في الاستقرار وممارسة الانتاج على قاعدة لا علاقة لها بالبداوة.

إن دراستنا للمسألة البدوية لا تمت بصلة إلى الدراسات التقليدية التي تناولت هذا الموضوع المهم. فالفضائل البدوية، والعادات والتقاليد، والفروسية والثأر

وسواها، ليست موضع اهتمامنا بل هناك اشارات سريعة إليها. ومرد ذلك إلى أننا حاولنا الاجابة على النقطة المنهجية التالية: «ما هي علاقة البداوة والكيانات السياسية البدوية بالتجزئة الاستعمارية للمشرق العربي، في النصف الأول من القرن العشرين؟». فموضوع اهتمامنا منذ سنوات طويلة يتمحور حول دراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي، خلال هذه المرحلة، وهي تنقسم إلى اربعة انواع: المشكلة العرقية، المشكلة الطائفية، مشكلة الكيانات السياسية، مشكلة الأنظمة السياسية القبلية[1]. وضمن هذا الإطار نرجو أن تلفت هذه الدراسة الاهتمام الكافي لتحليل موقع البداوة في التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي، ثم دور الأنظمة العائلية القبلية التي أسسنها البداوة في المشرق العربي على قاعدة النفط في ترسيخ التجزئة الاستعمارية السابقة وتعزيز الانفصال بين أقطار الأمة العربية وجماهيرها.

وفي الختام أقدم جزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في الاعداد لهذه الدراسة، وأنوه بالجهود الكبيرة التي قدمها لي الأخ محمود مغربي والتي كان لها الدور الأساسي في مجال التوثيق العلمي لهذا البحث. إلا أنني أتحمل منفرداً مسؤولية كل نقد يوجه إلى مضمون الدراسة وفرضياتها العلمية والاستنتاجات التي توصلت إليها.

مسعود ضاهر

بيروت ـ أيار ١٩٨٦

---

(١) نراجع دراستنا «مدخل لدراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي» مجلة «الفكر العربي»، العددان ١١ ـ ١٢ آب ـ ايلول ١٩٧٩ صفحات ١٠١ ـ ١٢١. ويراجع ايضاً كتابنا «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١» معهد الانماء العربي ـ بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٦ الذي أوردناه نموذجاً لدراسة جذور المسألة الطائفية في المشرق العربي.

البَابُ الأَوَّل

مِنْ بَدَاوَةِ الرَّعي إِلى بَدَاوَةِ النفط

الفصل الأول

الموروث القبلي في المشرق العربي

أقدمية البداوة في الجزيرة العربية وبادية الشام

يبدو أن الباحثين في تاريخ الجزيرة العربية يجمعون على اعتبار البداوة إحدى أهم الركائز في تاريخ الجزيرة القديم والحديث، وفي مرحلة واسعة من تاريخها المعاصر. فقد اعتبر سليمان حزّين «أن البداوة أصل الحضارة العربية.. وأن الصحراء كانت في تاريخنا كقطعة الإسفنج، تتشبع بالماء في بعض العهود، فتعتصر نفسها من وقت لآخر حين يخرج السكان من الصحراء في موجات متلاحقة إلى مواطن الاستقرار، يحملون معهم تراث البادية»..[1].

كانت البادية أهم المراكز التي انطلقت منها القبائل العربية، أو مرت عبرها قبائل أخرى. وقد انصهرت فيها مجموعات كبيرة من العادات والتقاليد، وأنماط الانتاج والعيش والحكم، خرج بها أفراد القبائل من قلب الجزيرة العربية ليستقروا في أطرافها، أو في البوادي المجاورة.

تنقسم الأنساب البدوية إلى أربع فئات كبرى: القبائل البائدة، والقبائل العاربة، والقبائل المستعربة، والقبائل المستعجمة. أما مصطلح البدو فيرمز به إلى البدو الرحل، وحضارتهم هي الحضارة البدوية القائمة على الاقتصاد البسيط في الصحراء وواحاتها.

---

(١) سليمان حزين، «رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم»، جامعة الدول العربية ـ عقد في القدس ١٩٦٥ ونشر في القاهرة ١٩٦٦، تقديم الجزء الأول، ص ٩٠.

وقد ميز ابن خلدون ثلاث فئات من السكان: البدو والأعراب والحضر. فالبداوة ترتكز على القبيلة والترحال الدائم. أما الأعراب فهم تجمعات البدو المستقرين في قرى داخل الأرياف والواحات ويقيمون نمط انتاج زراعي، وهم نواة مرحلة انتقالية بين نظام البداوة والتحضّر الذي يرمز اليه بسكنى المدن والعلاقات الانتاجية فيها. لما كان استقرار البدو ضعيفاً، وغير ثابت بشكل نهائي، فإن الكثير من المؤرخين كانوا يخلطون بين الأعراب والبدو بحيث اختلط المعنى بينهما في معظم الأحيان.

أما في الدراسات الحديثة، فيطلق مفهوم البداوة على المجتمعات المتخلفة قياساً إلى ما بلغته المجتمعات المتطورة في العالم المعاصر. أي أن تجمعات البدو تقاس تبعاً لتمايزها عن سواها من المجتمعات العصرية، ويرتبط مفهوم البداوة ايضاً بالترحال الدائم، وعدم الاستقرار في مكان معين. ويستمد هذا المفهوم بعض سماته الأساسية من تعريف ابن خلدون للانقسام الاجتماعي بين البداوة والحضارة، وهما قاعدتا علم العمران لديه. فالبداوة هي حياة أهل البدو وأنصاف البدو، أما الحضارة فكل ما له علاقة بسكنى المدن. البداوة اذاً هي الطور الأدنى من العمران، وهي تميل دوماً إلى تجاوز نفسها والانتقال إلى الحضارة. والعمران، بشكليه البداوة والحضارة، موجود في كل تشكيلة اجتماعية، لكن وتيرته أسرع في الانتقال من نمط اقتصاد بدائي، كالبداوة، إلى نمط اعلى. وهناك علاقة وثيقة بين القاعدة الجغرافية وبين العمران. وأسبقية البداوة على الحضارة اسبقية تاريخية، لأن من أهداف التغيير الاجتماعي الأساسية إخراج الانسان من حالة التوحش أو البداوة إلى حالة الحضارة أو الاستقرار. وفي رأي ابن خلدون أن العرب هم اكثر بداوة من سواهم. فهم يضربون في الآفاق ولا يعرفون سوى الإبل. فهم بدو بين البدو قمة في البداوة. ويشكل العرب رمزاً للعمران البدوي. ولفظ «العربان» لدى ابن خلدون أو الأعراب يرادف دوماً نمط العيش البدوي. فالأعراب والبداوة لفظان مرادفان لمعنى واحد، أي أن البدو هم العرب الرحل وأن الحضارة هي

القطب المقابل للبداوة وهي أيضاً غاية البداوة أي أن تطور المجتمع البدوي نحو الحضارة أمر حتمي لا مفر منه[2].

لذا يمكن التأكيد أن كلمة «أعراب» عند ابن خلدون كانت تشير إلى الجماعات ذات التنظيم القبلي، سواء البدو الرحل أو نصف الرحل، أو شبه المستقرة، وذلك تمييزاً لها عن المزارعين والمقيمين أو الفلاحين. لكن لفظ «الأعراب» بقي غامضاً أحياناً، ويستدل منه في بعض الدراسات على تجمعات الفلاحين شبه المستقرين، وعلى البدو الرحل ونصف الرحل، تبعاً للمناطق والأقاليم[3].

إن حتمية تطور البداوة إلى التحضر، والترحال إلى الاستقرار مقولة أساسية يمكن الاستناد إليها في تحليل التاريخ العربي المعاصر، خاصة في الجزيرة العربية. وهذا ما أشار إليه علي نصوح الطاهر بقوله: «يخيل إلي أننا جميعاً، كنا في بدء حياتنا منذ قرون عديدة عرباً رحلاً، ننتقل من مكان لآخر، طلباً للكلأ وبحثاً عن مورد رزق. فالإنسان البدوي هو بداية كل انسان متحضر. وإذا بقي هناك بدو بين الناس، فذلك راجع لعدم تبدل بيئة البدو في كثير من الصحاري، وبتبديلها سيتطور البدوي، لا شك في ذلك، لأنه إنسان لا يختلف عن غيره من البشر»[4].

هذا التأكيد يعيد طرح السؤال المنهجي الأساسي: هل البداوة تخلّف كما ينظر إليها البحاثة الغربيون والكثير من البحاثة العرب، أم هي مرحلة تاريخية طبيعية في حياة السكان الذين يقطنون أقاليم صحراوية تفرض بالضرورة اعتماد نظام البداوة

---

(٢) ابن خلدون، المقدمة، دار احياء التراث العربي - من دون تاريخ - صفحات ١٢٠، ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٣) Awad. M.«Settlement of nomadic and Semi - nomadic tribal groups» In «International Labor Revew» - Vol LXXXIX - 1959 - p 25.

(٤) علي نصوح الطاهر، «دراسة ميدانية لتوطين البدو في المملكة الأردنية الهاشمية» - جامعة الدول العربية - «رعاية البدو...» مصدر سابق - ص ٩.

في الانتاج والعيش؟ فالمناطق الصحراوية التي عرفت نظام البداوة ولا زالت حتى اليوم ليست حكراً على العرب بل تمتد من موريتانيا إلى تركستان، مروراً بالحدود الجنوبية للمتوسط وبلاد السلاف وآسيا السوفيتية وهضبات الصين وغيرها، وتنتشر كذلك في معظم القارات، وهي تقارب ربع مسافة الكرة الأرضية. وكانت أبرزها سهوب القوقاز، موطن رعاة الترك والمغول، والتخوم الأوراسية أي تخوم المتوسط في شمالي افريقيا، وسهوب ايران الصحراوية، وصحراء شبه الجزيرة العربية، والصحاري الافريقية وغيرها[٥].

فالبداوة اذاً ليست مرحلة تخلف في تاريخ البشرية، بل مواجهة الانسان لسكن الصحاري في ظروف تاريخية لم يكن يمتلك فيها التكنولوجيا الحديثة لترويضها، مما جعله يخضع لقوانينها القاسية وينتقل باستمرار لحماية ماشيته، القاعدة الأساسية لانتاجه. وبقدر ما يمتلك البدوي القدرة على تحدي الصحراء، بقدر ما يستقر في مكان ثابت، ويقيم علاقات دائمة مع الأرض، فيبني القرى والمدن ويتحول من الترحال إلى الاستقرار. لذلك وصفت البداوة بأنها «حضارة مجمّدة».

وتعتبر الجزيرة العربية من المناطق التي امتازت، على الرغم من مساحاتها الشاسعة، بوحدة العرق واللغة والعادات والتقاليد والتراث الحضاري، بالاضافة إلى أن غالبية الناس هناك تعتنق الدين الاسلامي الذي ولد في احضانها. فالجزيرة العربية لم تتعرض لغزوات خارجية تركت آثاراً عميقة في تركيبها البشري ولغتها وثقافتها ودياناتها، بل كانت الخزان البشري الذي أمد المناطق العربية المجاورة بأعداد كبيرة من القبائل في هجرات مستمرة. أما المؤثرات الخارجية التي تعرضت لها الجزيرة العربية خلال تاريخها الطويل فبقيت محصورة في إطار السواحل البحرية دون سواها، واستمر البدو يتوارثون عادات وتقاليد قديمة لا مكان فيها لأية تأثيرات خارجية. فالمؤثرات الأوروبية والأمريكية دخلت الجزيرة العربية مع بدايات مرحلة النفط، حيث زاد اهتمام الرساميل الخارجية بأرض الجزيرة العربية

---

(٥) Jacques Berque «Nomads and nomadism in the arid Zones». In I.S.S.J. Vol XI - 1959 - pp 481 - 498.

وقبائلها . ويرى إيليس Ellis ان مقومات الجزيرة العربية في الصحراء، كانت ، قبل اكتشاف النفط ، تقوم على ثلاث ركائز : البدوي ، الجمل والغنم ، وشجرة النخيل[٦] . فالزراعة كانت ضعيفة جداً ومحصورة في الواحات ولا تقدم حتى اقتصاد الكفاف اليومي . ولم يكن داخل الجزيرة العربية قبل اكتشاف النفط ما يثير اهتمام المستعمرين على اختلاف جنسياتهم .

والجزيرة العربية ، بوجه عام ، عبارة عن مناطق شاسعة من الصحاري تسكنها تجمعات بدوية تختلف تنظيماتها وخصائصها تبعاً لانتسابها القبلي ومناطق سكناها وقربها أو بعدها عن مراكز الواحات أو سواحل الجزيرة البحرية .

تغطي الصحراء نسبة ٦٩,٥٪ من المساحة العامة لمصر ، و ٤٠٪ من مساحة العراق وحوالي ثلث مساحة سوريا . يضاف إلى هذه النسب أن المساحة التي تستحيل زراعتها بسبب ندرة أو فقدان المياه الجوفية فيها ، تقدر بحوالي ٢٠٪ من المساحة العامة لسوريا والعراق ومصر ، وأكثر من ذلك بكثير بالنسبة للأردن واليمن الجنوبي[٧] .

حتى أواخر العقد الثامن من القرن العشرين كانت المساحة المزروعة في الكويت لا تزيد على ٢٥٠٠ هكتار ، ومساحة الغابات نحو ٥٧٠٠ هكتار من المساحة العامة البالغة ٤,٥ مليون هكتار . ولا يغطي الانتاج الزراعي المحلي نسبة تزيد على ١٠٪ من استهلاك الخضراوات ، ونحو ٤٠٪ من استهلاك الحليب والدجاج .

وفي دولة الامارات العربية المتحدة يعتبر الوضع الزراعي صعباً جداً ، اذ تقدر المساحة المزروعة بنحو ثلاثة آلاف هكتار مزروعة بالخضار ، وخمسة آلاف هكتار مزروعة بأشجار النخيل ، ولا تزيد المساحة القابلة للاستصلاح الزراعي على ثمانية آلاف هكتار اي ما مجموعه ١٦ الف هكتار من مساحة عامة تقدر بحوالي ٨,٤ مليون هكتار . كذلك الوضع الزراعي في قطر ، وإن بنسبة افضل من وضع الزراعة في

---

(٦) Ellis «Heritage of the desert» - p 17

(٧) محمد محجوب ، « مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية » ، الكويت ١٩٧٤ ، ص ٣٠ .

دولة الامارات. فمساحة الاراضي المزروعة في قطر تقدر سنوياً بحوالي ألفي هكتار، يضاف اليها حوالي أربعة آلاف مزروعة بأشجار النخيل، ويمكن استصلاح ٢٦ ألف هكتار أي ما مجموعه ٣٢ ألف هكتار من مساحة عامة تبلغ ٢،٢ مليون هكتار. أما في قطر التي تبلغ مساحتها العامة ٦٠ الف هكتار، فلا تزيد المساحة المزروعة فيها على ٥٠٠ هكتار، يضاف اليها ثلاثة آلاف هكتار من المراعي. ونسبة الأراضي المزروعة في سلطنة عمان لا تزيد على ٣٦ ألف هكتار من مساحة عامة تقدر بحوالي ٣٠ مليون هكتار. ويبلغ الوضع الزراعي أقصى درجات الصعوبة في المملكة العربية السعودية التي تقدر مساحتها العامة بحوالي ٢١٥ مليون هكتار، ولا تزيد المساحة المزروعة فيها على ٣٠٠ ألف هكتار معظمها في مناطق نجد، والحجاز وعسير، يضاف إليها حوالى ١,٧ مليون هكتار من الغابات.

أما في العراق وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان واليمن فالوضع الزراعي جيد، لكن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والقابلة للاستصلاح لا زالت بوراً. فالاراضي القابلة للزراعة في العراق تقدر بحوالي ١٢ مليون هكتار من المساحة العامة البالغة حوالي ٤٣,٨ مليون هكتار، لكن المزروع منها فعلاً حتى الآن لا يزيد على ٥,٨ مليون هكتار أي نسبة ٤٨٪ من الأراضي الزراعية. ونظراً لنظام التبوير السنوي المعتمد في العراق، أي زراعة الارض سنة وتركها ترتاح في السنة التالية، تنحدر المساحة المزروعة فعلاً، او المستثمرة زراعياً في العراق إلى نسبة تتراوح بين ٢،٨ و٣،٥ مليون هكتار أي أقل من ٧٪من المساحة العامة للعراق الذي يعتبر افضل دول الخليج العربي من حيث امكانية التوسع الزراعي في اراضيه [٨].

فالأوضاع الزراعية في الجزيرة العربية بالغة الصعوبة بسبب التركيبة الطبيعية للتربة الصحراوية، وندرة المياه، وكثرة الملوحة في المياه الجوفية، والارتفاع الهائل في درجات الحرارة وسواها. يضاف إلى هذه الصعوبات الطبيعية صعوبات اخرى

(٨) سعد طه علام «امكانات التنمية الزراعية في دول الخليج العربي»، بحث منشور في مجلة «قضايا عربية» ـ السنة الثامنة ـ العدد الأول ـ (كانون الثاني ١٩٨١)، صفحات ٨٣ ـ ٨٦.

بشرية، حيث ان سكان البادية في هذه المناطق اعتمدوا على الترحال لتربية الماشية، دون محاولة جدية للاستفادة من الزراعة الثابتة التي تتطلب عناية مستمرة وحماية للنبات والأشجار. لكن غزوات البدو كانت تعيث فساداً بالمزروعات ولم ينج منها سوى أشجار النخيل التي لا تصل إليها قطعان ماشيتهم.

ولا تقتصر مناطق سكن البدو على باطن الصحراء، بل في واحاتها ووهادها وسهولها وجبالها وسواحلها البحرية. وهذا ما ساعد البدو على الاستيطان المبكر في هذه المناطق، خاصة في العراق وسوريا وفلسطين واليمن. فسكان منطقة البصرة العراقية الواقعة على جانبي «شط العرب» حيث التقاء دجلة والفرات قد استقروا فيها منذ زمن بعيد، وزرعوا بساتين النخيل، حتى قال فيهم الباحث علي الوردي «هم أضعف سكان العراق في نزعتهم القبلية وفي تمسكهم بالقيم البدوية». واعتبر هنري فيلد هذه المنطقة «بقعة غير قبلية»[٩].

يعود استقرار القبائل البدوية في مناطق زراعية ثابتة إلى فترات زمنية موغلة في القدم، لكن من الواضح أن العديد منها بقي يعيش حياة الترحال حتى مطالع القرن العشرين. وكانت ابرز قبائل البادية الشامية ثلاث: تميم وشمَّر وعنيزة. وقد بدأت قبائل تميم بالاستقرار منذ اواسط القرن الثامن عشر فسكنت منطقة عقرقوف في شمال بغداد. ثم وفدت إلى هذه المنطقة قبائل شمَّر في مطالع القرن التاسع عشر إثر صدام دموي بينها وبين قبائل عنيزة النجدية على مراعي الجزيرة الفراتية. وانتهى الصراع باستقرار هاتين القبيلتين على ضفاف الفرات كفاصل كبير بينهما. فاستقرت «عنيزة» في بادية الشام واستقرت شمَّر في منطقة الجزيرة الفراتية. ويلاحظ أن قبائل شمَّر قد استقرت نهائياً على الأرض التي سكنتها، في حين بقيت قبائل عنيزة على الترحال. أي أن استقرار قبائل شمَّر على أراضٍ زراعية خاصة بها قد تم في أواخر العهد العثماني، في حين تأخر استقرار قبائل عنيزة حتى القرن العشرين.

---

(٩) علي الوردي، «دراسة في طبيعة المجتمع العراقي»، بغداد ١٩٦٥، ص ١٤٧.

كانت الصحراء العربية تمتاز في الغالب بالسكن البدوي، دونما تحديد دقيق للقبائل، حيث إن الترحال يعتبر السمة الغالبة في ذلك السكن، في حين أن الواحات والمناطق الزراعية شهدت استقراراً قبلياً لازمها حتى الاستقرار النهائي للقبائل على أراضٍ ثابتة.

وكانت القبائل المترحلة أكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد والقيم البدوية وأقل اندماجاً مع سكان الأرياف وسكان المدن. وتبعاً لذلك الترحال نجد اسماء القبائل تختلف في المنطقة الواحدة باختلاف الوافدين إليها كما تختلف أحياناً تبعاً لأنواع الحيوانات التي تقتنيها تلك القبائل فتعرف بها، كأن يقال مثلاً: القبائل الشاوية أي التي ترعى الغنم، والجملان أي القبائل التي ترعى الابل، والبقّارة أي القبائل التي تربي الأبقار والجواميس وغيرها[١٠]. وعلى أساس هذه القطعان تتولد ثروة القبيلة، ويتجند كل رجالها للدفاع عنها، وتقيم علاقات تحالف مع القبائل الأخرى لضمان هذه الثروة. وكانت الاتحادات أشبه ما تكون بالكونفدرالية البدوية أي تجميع عدد من القبائل تختار لها رئيساً أعلى للاتحاد القبلي، تكون أولى واجباته الدفاع عن مصالح القبائل المتحالفة، ومنع الاعتداء عليها، وتلافي الصدام مع السلطة المركزية وجيوشها إبّان فترات القوة. ومقابل ذلك تطلق يد رئيس الاتحاد في ادارة شؤون القبائل، وتقبل الهدايا والاموال والألقاب من السلطة المركزية، وحق فرض الخوة على جميع البدو التابعين له. ومنذ القرن الثامن عشر، عرفت بادية الشام اتحادات كبيرة للقبائل اشهرها، الخزاعل والمنتفق وبنولام، وزبيد، وعنزة، وشمَّر، والبو محد وغيرها. وبقيت صيغة الاتحادات القبلية تتحكم بجماهير البدو سنوات طويلة بعد الاستقرار النهائي على ارض ثابتة، كما أن السلطة المركزية سَنَّت قوانين خاصة بالبدو واستناداً إلى أعرافهم العشائرية السابقة[١١]. وهناك الكثير من النماذج عن الاقتتال القبلي في العراق حتى عام

---

(١٠) Beer «Population and Society in the Arab East» - pp 121 - 123

(١١) الوردي، المرجع السابق - ص ١٧٠.

١٩٦٤ . ومن المؤكد ان بعض مظاهر الاقتتال القبلي لا زالت مستمرّة حتى الآن في كثير من البلدان العربية ذات الأصول البدوية.

بداوة أواسط الصحراء وحضرية سواحلها

نظراً لصعوبة العيش في اواسط الصحراء، واعتماد النظام البدوي القاسي للاستمرار على قيد الحياة، كانت جماهير واسعة من البدو تغادر اواسط الجزيرة لتستقر على سواحلها وأطرافها، حيث المناخ أكثر اعتدالاً، والقدرة على الانتاج الزراعي والحرفي متوفرة، كذلك ممارسة الأعمال التجارية. وقد شكل النشاط البحري على أنواعه قاعدة هامة للانتاج ساهمت في استقرار البدو الوافدين، وضرب القاعدة الأساسية لاقتصاد رعي الماشية. فقد مارست اعداد وافرة من السكان العمل في صيد الأسماك، أو استخراج اللؤلؤ على سواحل الجزيرة. كان صيد اللؤلؤ في مناطق الخليج العربي خاصة البحرين، أحد أبرز الأعمال التي ضمت كثافة سكانية مهمة قبل اكتشاف النفط. وكانت مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ من قاع البحر تعتبر عملاً أساسياً في حياة السكان، ومورد رزق للكثير من العائلات المستقرة على سواحل الخليج. وكانت تجارة اللؤلؤ مزدهرة طوال مئات السنين قبل دخول اللؤلؤ الطبيعي في منافسة حادة مع اللؤلؤ الصناعي، خاصة الياباني منه. وكانت الهند من المراكز الأساسية التي يصدر إليها اللؤلؤ العربي لاستخدامه في بلاط المهراجات الهنود. وطوال القرن الثامن عشر، ومطالع القرن التاسع عشر، كانت منطقة الكويت على ساحل الخليج العربي إحدى أهم المحطات التجارية للقوافل المتجولة بين حلب والمناطق الشرقية، من شبه الجزيرة العربية. وكانت سفن الكويت تحمل تمور البصرة إلى أفريقيا والهند وتعود محملة بالسلع خاصة التوابل والأفاويه والعاج، كما تحمل معها الكثير من الدقيق. وقد تحول ميناء الكويت إلى ميناء بحري مهم نظراً لموقعه الاستراتيجي على الخليج العربي. أشار الرحالة الدانمركي كارستن نيبور، الذي زار الكويت عام ١٧٦٥، إلى أن سكان الكويت كانوا يملكون حوالى ٨٠٠ مركب. وبعد مائة سنة بالضبط، اي عام ١٨٦٥، يشير الرحالة الانكليزي بلجريف (William Palgrave) الى « أن

مدينة الكويت كانت تعتبر منفذاً بحرياً، لا بل المنفذ البحري الوحيد لجبل شمّر: وذلك لاعتبارات تجارية وسياسية معاً...»[١٢].

فلم يكن لاقتصاد رعي الماشية تأثير جذري على امتداد سواحل الجزيرة العربية حيث ظهرت موانىء تجارية مهمة في الشرق والجنوب. وكان اقتصاد هذه السواحل يرتكز على انتاج اللؤلؤ والتجارة، وليس على الرعي والماشية. وهذا ما يؤكد أن تهديم اقتصاد الرعي وبالتالي نظام البداوة قد بدأ منذ سنوات طويلة قبل اكتشاف البترول. فبقدر ما يبتعد البدوي عن اواسط الصحراء نحو سواحلها بقدر ما يقيم علاقات انتاجية ثابتة على ارض محددة. أي ان هذا البدوي يدخل في دائرة الاستقرار والاقتصاد الحرفي الزراعي وتنهار تدريجياً كافة ارتباطاته القبلية السابقة. ومناطق الاستقرار السكني على السواحل كبيرة ومتنوعة. فعلى امتداد اكثر من ٣٢٠ ميلاً بحرياً على الخليج العربي كانت مصائد اللؤلؤ مزدهرة طيلة مئات السنين على سواحل الكويت والشارقة خاصة. وكانت اعداد المراكب العاملة في صيد اللؤلؤ تتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف مركب، يعمل عليها ما بين ٣٧ و٤٠ ألف رجل. وكانت شواطىء البحرين اكثر هذه المناطق غنىً باللؤلؤ لذا تمركز فيها وحدها ما يزيد على ٢٧٠٠ مركب، يضاف إليها ١٥٠٠ مركب تتجول قربها باستمرار. ونظراً لازدهار صناعة استخراج اللؤلؤ في هذه المنطقة كانت أعمال القرصنة فيها مستمرة وشبه يومية، حتى قضت اتفاقية ١٨١٩ بين بريطانيا ومشيخات الخليج بضرورة القضاء التام على أعمال القرصنة في هذه المنطقة، تحت طائلة التدخل العسكري البريطاني المباشر لقمع القرصنة هناك[١٣].

أما في الكويت فكانت صناعة استخراج اللؤلؤ أهم مداخيل الكويت قبل استخراج النفط، حيث كان يعمل على سواحلها أكثر من ٧٠٠ مركب، تضم ما بين ١٠ و ١٥ ألف رجل، يغوصون في مختلف مناطق الخليج. وكانت الكويت

---

(١٢) محمد علي الفرا، «التنمية الاقتصادية في دولة الكويت»، ص ٣٧.

(١٣) Miles «Countries and tribes of the Persian Gulf» - p.p 414 - 415

احد مراكز صيد اللؤلؤ الرئيسية على الخليج العربي، بسبب دفء المياه هناك، وهدوئها وضحالتها. وكانت للحرفة أصول وتقاليد مرعية يحافظ الجميع على احترامها. فقد كان قائد المركب الحاكم المطلق. ويقسم الانتاج بين القائد والغواصين، أو بين اصحاب السفن والعمال الذين يتعرضون لمختلف أنواع القهر والموت المبكر. وقد بلغ دخل الكويت من الغوص نحو ٢٣ مليون روبية هندية، أو حوالى ١,٦٨ مليون جنيه استرليني في السنة. لكن صناعة اللؤلؤ بدأت بالتدهور بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وظهر الكساد منذ ١٩٣٠ بسبب المنافسة الخارجية وزراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان من جهة، وبسبب اكتشاف البترول من جهة أخرى[١٤].

فالتمركز السكاني على أساس القبيلة داخل الجزيرة العربية كان يقابله تمركز سكاني في الأرياف الحضرية والمدن المطلة على سواحلها. وكانت هذه التجمعات الحضرية تنسلخ تباعاً عن نظام البداوة، بعد أن تستقر على أطراف الجزيرة، وفي داخل واحاتها. أي أن تهديم ركائز المجتمع القبلي كان يتم ببطء قبل اكتشاف النفط، دون أن يؤثر مباشرة في استمرار البداوة في الصحراء. ومن كان يقطع الصحراء حتى زمن قريب كان يدرك أن مسألة ملكية الأرض غير مطروحة. فالأرض الصحراوية لا مالك لها، اذ ليست قابلة للانتاج، ولا لأي شكل من اشكال الاستغلال البشري، إلا في بعض الواحات. ففعالية الأرض اذاً في الجزيرة العربية بقيت دون مالك رسمي، ولا تدفع عنها ضرائب نظراً لخروجها من دائرة الانتاج المباشر.

أضواء على مفهوم القبيلة

القبيلة تعبير يطلق على مجموعة بشرية ذات لغة أو لهجة مشتركة، بصرف النظر عن استقرارها على أرض ثابتة، أو ترحالها من مكان إلى آخر. فالقبيلة مجموعة بشرية متنقلة أو مقيمة على ارض محددة، صحراوية في الغالب وتقيم بين افرادها

(١٤) الفرا، المرجع السابق، ص ٦٧ - ٦٩.

علاقات خاصة قائمة على التقاليد والأعراف المتوارثة. فهي اذاً مجموعة بشرية متماسكة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وذات شخصية مميزة تتحدد بها قياساً إلى باقي التجمعات البشرية الأخرى، سواء في المدينة أو الأرياف أو حتى القبائل المجاورة. فوحدة اللغة أو الدين أو الأرض أو المصالح المشتركة أو كل هذه السمات جميعاً ليست كافية لازالة الفروقات القبلية. فهناك قبائل متعددة تدين بالدين الواحد أو تتكلم اللغة الواحدة أو تعيش على أرض واحدة ولها مصالح مشتركة، ومع ذلك تنقسم الى مجموعات قبلية، متناحرة أحياناً، وتنتسب الى أحد الاجداد، وتحاول التمايز عن سواها من القبائل. وقد غالى بعض الكتاب فحدد تعدد القبائل بتعدد لهجاتها، أو انتسابها الى احد المشايخ. وقد اعتبر بعضهم الآخر أن بمقدور أحد المشايخ الانفصال عن القبيلة الأم مع قسم من اتباعه والسكن في منطقة اخرى. ولا تمضي سنوات طويلة حتى تشتد العوامل الداخلية التي تساهم في بناء هذه القبيلة الصغيرة أو الفرع وتمايز تدريجياً عن سواها، فتنسب إلى شيخ القبيلة. وقد فسر بعض الكتّاب وجود عدد كبير من القبائل التي تحمل أسماء المشايخ أو الصفات البدوية المقاتلة في داخل المنطقة الواحدة على اساس تفرع هذه القبائل من القبائل الأم، والتحاق قسم من البدو بزعامة احد المشايخ فتعرف القبيلة باسمه.

فالقبيلة، صغيرة كانت ام كبيرة، تحاول الظهور بمظهر الوحدة الاجتماعية المتماسكة والقائمة على اساس وحدة اللغة أو اللهجة المميزة، ولها شخصية مميزة عن باقي القبائل، وتقيم علاقات سياسية مع باقي القبائل عبر المشايخ. فاللغة أو اللهجة سمة اساسية من السمات التي تعبر عن وجود القبيلة وتمايزها عن سواها. ولا تدل الدراسات الانثروبولوجية على وجود قبائل يتكلم افرادها عدة لهجات. لكن القبيلة ليست مجتمعاً خاصاً مغلقاً تتميز عما يحيط بها من قبائل بل مجرد تجمع بشري له سمات خاصة وفوارق تميزه عما يحيط به، ويرتبط بهذا المحيط عبر علاقات وثيقة في اكثر من سمة. وهذا التجمع يكون صغيراً أو كبيراً تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية التي تحيط به. فمن القبائل ما تأسس على مجموعة أسر

أو عائلات متحدة قليلة العدد، تعمل تحت إمرة زعيم أو شيخ القبيلة الذي أنيط به ادارة شؤون قبيلته، وإقامة التحالفات مع القبائل الأخرى، لحماية المجموعة المنتسبة إليه، فهو يعتبر صلة الوصل بينها وبين باقي القبائل. ومن القبائل ما تتسع لتشمل مجموعة كبيرة من الأسر والعائلات التي تجمعها روابط القرابة والنسب وتتكلم لهجة واحدة، أو عدة لهجات، وتقيم على ارض واحدة، أو لها عدة فروع خارجها. لذا يصعب تحديد السمات الأساسية التي تندرج في ظلها كل التجمعات القبلية. إذ تتحد هذه القبائل في سمات وتتمايز في أخرى تبعاً للظروف التاريخية. فمن سمات الاتحاد: السكن المشترك، واللغة أو اللهجة الواحدة، والدين الواحد، والخضوع لشيخ واحد. ومن سمات التمايز أيضاً وجود عدة لهجات داخل التجمع القبلي الواحد، والانتساب إلى اكثر من جد، وانعدام الوحدة الديموغرافية على ارض معينة. فهناك صعوبة كبرى في اظهار وحدة القبيلة استناداً إلى اسماء افرادها، ونسبتهم إلى جد واحد لأن مرور عدة أجيال يجعل أفراد القبيلة الواحدة يتشاركون هذه الأسماء، أو الألقاب مع سواهم من افراد القبائل الاخرى. كذلك فالوحدة السكنية عرضة دائماً للتبدل بسبب الغزو، والترحال، والإكراه على النزوح بسبب الجفاف وطلب المرعى أو غير ذلك. فوحدة القبيلة هي مجموع العوامل التي تجعل أفراد هذه القبيلة يتماسكون في مختلف الظروف، سواءً في الاستقرار أو حتى بعد مغادرتهم الأرض القبلية إلى أراضٍ جديدة، مع المحافظة على الموروث القبلي القديم.

في الغالب، كانت وحدة اللغة أو اللهجة ضمن القبيلة الواحدة، والخضوع لشيخ واحد هما وسيلتان اساسيتان لترابط أبناء القبيلة، الذين يتماسكون أيضاً على قاعدة وحدة العرق احياناً، أو الدين وسواه. فالقبائل العربية تتكلم اللغة العربية، والكردية تتكلم اللغة الكردية، والشركسية تتكلم اللغة الشركسية، والتركية تتكلم اللغة التركية الخ... فاللغة أو اللهجة إحدى السمات المميزة للتجمع القبلي على الصعيدين العرقي والثقافي. أما الدين، فعلى الرغم من أهميته في تلاحم القبيلة، ليس سبباً كافياً للوحدة القبلية إذ تنقسم القبائل التي تدين بدين واحد إلى عدة

فروع أو تجمعات بشرية. وليست لدينا معلومات اكيدة عما إذا كان الانقسام الديني عائقاً في طريق اقامة الوحدة القبلية، أي أن القبيلة الواحدة تضم في داخلها مجموعات قبلية تنتسب لعدة اديان سماوية. لكن من المؤكد أن الأحلاف القبلية، في الأردن على سبيل المثال لا الحصر، كانت تضم القبائل الاسلامية والمسيحية معاً. ويبدو أن هذه المسألة ليست اساسية بالنسبة للمشرق العربي، لأن الموروث القبلي في هذا المشرق يستند إلى قاعدة عددية اسلامية بالدرجة الأولى. وقليلة جداً هي القبائل التي حافظت على ديانتها المسيحية طيلة قرون عديدة، في حين أن القبائل المتواجدة في المنطقة كانت اسلامية على الرغم من كثرة الاجناس العرقية في داخلها: عرب، اكراد، ترك، شركس، وفرس... الخ. فالقبيلة العربية المشرقية في أواخر القرن التاسع عشر وحتى اواسط القرن العشرين، موضوع دراستنا، هي قبيلة اسلامية تجمعها وحدة الدين. لكن هذه المرحلة شهدت تفجر القوميات في أوروبا، والغزو الاستعماري للمشرق العربي. فانتعشت الدعوات لتجزئة هذا المشرق إلى اقليات طائفية وعرقية ضمن استراتيجية أوروبية شاملة تهدف إلى تفكيك بنى السلطنة العثمانية، وضرب وحدتها الداخلية، والسيطرة على ولاياتها. ودخلت المشيخات العربية والتحالفات البدوية على اختلاف اجناسها وطوائفها في هذه الاستراتيجية. وتحت ستار وحدة القبيلة بنيت ركائز عميقة للتجزئة الاستعمارية في المشرق العربي لا تزال ماثلة إلى العيان في العدد الكبير من القبائل البدوية التي تحولت إلى دول حديثة.

من سمات التجمع القبلي

كتب الكثير حول هذه السمات وأبرزها: صلة القربى والنسب، اللغة أو اللهجة المشتركة، التجاور السكني، التراتب السياسي، العلاقات الاقتصادية المشتركة، البنية التنظيمية التي تؤدي إلى تماسك الجماعة، ممارسة الأعراف والتقاليد الخاصة، تراتبية السن والخضوع للمشايخ، احترام التراتب الهرمي داخل القبيلة والخضوع لأحكام ذلك التراتب، تعزيز دور العصبية القبلية لحماية الجماعة، النزعة الفردية

لدى البدو ، انعدام الثقافة المكتوبة ، انعدام الرقابة السياسية خارج إطار الأعراف والتقاليد وسواها .

على الرغم من أن مجموع هذه العناصر تؤدي إلى بروز القبيلة ضمن وحدة اجتماعية متماسكة في الحرب والسلم، فإن تطبيق هذه السمات يختلف بين قبيلة وأخرى تبعاً للاستقرار السكني، ونوع الأعمال التي يقوم بها البدو ، وأحياناً تبعاً لنوع الماشية التي يربونها (جمال أو غنم). فالسمات القبلية تحمل في طياتها بذور الشقاق والخلاف الدائم، سواء داخل افراد القبيلة الواحدة ، أو بين هؤلاء وأفراد من قبائل اخرى، وذلك بسبب غموض الروابط التي تجمع بين افراد القبيلة الواحدة وبسبب النزعة الفردية في تطبيق تلك الروابط تبعاً للمصلحة الخاصة . فالنزعة الفردية ، التي تعتبر احدى اهم السمات القبلية في الممارسة العملية، تحمل الكثير من بذور التفجر الداخلي ، اذ كثيراً ما يؤدي تصرف عدائي لأحد افراد القبيلة إلى صدامات دموية طويلة الأمد بين القبائل . هذه النزعة الفردية لا يمكن ضبطها ومراقبتها في الأعمال اليومية ، أو في ممارسة العلاقات الاجتماعية كالزواج مثلاً . فالنزعة الفردية التي يطلق عليها احياناً اسم العقلية البدوية ، كانت تعتبر احدى اهم مكونات شخصية البدو . ودبجت الكتب والمقالات للإشادة بها خاصة في مجال الذكاء الفطري ، والذاكرة الحادة ، وسرعة البديهة ، وعلم الفراسة ، والمقدرة اللغوية ، وارتجال الشعر ، والفروسية والشجاعة والكرم وإغاثة الملهوف وسواها .

لسنا في معرض تفصيل السمات الفردية للبدوي ، بل سنحاول التركيز على التنظيم الاجتماعي للقبيلة على اساس أن المجتمع القبلي كان أول أشكال الانظمة السياسية التي عرفتها البشرية. فالمجتمع القبلي يعتبر مرحلة انتقالية بين البداوة القائمة على الترحال ، وبين المجتمع الحديث القائم على الاستقرار . وتشكل القبيلة المستقرة التي تقيم علاقات زراعية وحرفية وإنتاجية على أرض ثابتة احدى الحلقات المهمة لانبثاق التجمعات السكانية الكبيرة ، وبناء المدن الحديثة ، وإقامة العلاقات التجارية والصناعية ، وتوزيع العمل وسواها ، وبالتالي خطوة أولى على طريق ظهور

الدولة بمفهومها الحديث. فالتجمع القبلي المستقر أو التحالف القبلي الثابت مرحلة مهمة على طريق بروز السلطة المركزية التي قادت إلى ولادة الدولة الوطنية أو القومية المسؤولة عن حدود ثابتة. لذا تعتبر التحالفات القبلية بمثابة إقامة علاقات سياسية داخلية أو محلية، أي في منطقة معينة ومحددة، بهدف ايجاد الترابط أو التماسك لإقامة علاقات متكاملة بين القبائل لتقسيم العمل بين أفرادها والحصول على قسم من الانتاج شديد الصلة بقدرة القبيلة على التسلط. وظهرت التحالفات القبلية، وكأنها وحدات سياسية داخلية متماسكة تمنع اختراق الخارج لها من جهة، وتسعى إلى تحسين حصتها من الإنتاج الرعوي من جهة اخرى. فالتحالفات القبلية ليست ثابتة بل كثيرة التبدل. والسبب في ذلك ان الوحدة السياسية العليا للقبائل معدومة، ولا وجود لركائز ثابتة لها، بل إن هذه القبائل تدخل طوعاً في وحدات سياسية قبلية من خلال التنسيق، أو العمل الجماعي المنوط بزعامات القبائل، في مناسبات محددة، في الغزوات، أو مواجهة الاعداء خاصة. لكن تقسيم الأسلاب كثيراً ما كان يقود إلى انفراط عقد التحالفات السابقة، وإقامة تحالفات جديدة، وتستمر الحروب المحلية كإحدى السمات الملازمة للمجتمع القبلي. ولعل من ابرز اسباب تلك الحروب السيطرة على المراعي، واقتسام غنائم الغزو.

بمقدار ما كانت القبائل تستقر على ارض معينة، كانت التحالفات القبلية اكثر ثباتاً ومنعة من الانهيار. فالاستقرار النسبي للقبائل شرط أساسي لتكوين وحدات قبلية ذات سيطرة ونفوذ. لكن أي خلل في ذلك الاستقرار يعرض تلك التحالفات إلى مخاطر جدية، تحتّم قيام تحالفات اخرى تبعاً لشروط التواجد السكني القبلي في ظروف تاريخية محددة.

إن التنظيم الاجتماعي للقبيلة، لا يمكن أن يفهم إلا في ضوء التحالفات والمنازعات القبلية. فتشتد الحاجة إلى التماسك الداخلي، وظهور القبيلة بمظهر الوحدة السياسية القادرة على مجابهة التحديات الخارجية. وتلعب رابطة الدم دوراً اساسياً في اظهار الوحدة القبلية. كذلك تلعب قدرة القبيلة القتالية دوراً مهماً في

حماية المراعي التابعة لها، والتي من دونها تفقد القبيلة مواردها الانتاجية الوحيدة، أي قطعان الماشية، فتضطر إلى النزوح والانتقال إلى أماكن اخرى وإقامة تحالفات جديدة. وفي إطار هذه العملية بالذات تبرز اهمية شيخ القبيلة في ابرام التحالفات وقيادة القبيلة لما يضمن مصالحها الحياتية، وهذا ما يحتم السير وراء شيخ يتمتع بالذكاء، والفروسية، والكرم، والدهاء، وعدم الركون إلى سلطة الشيخ الضعيف، أو المتردد، لأن أي اختلال في المعادلات السياسية القبلية يمكن ان يقود إلى تدمير القبيلة، أو انتقالها إلى مكان آخر. وعلى الرغم من النفوذ الواسع الذي يتمتع به شيخ القبيلة فإن استمراره في تحمل مسؤولياته مرهون دوماً بقدرته على إظهار الحنكة والدراية في حماية مصالح القبيلة وإلاّ تعرض للعزل والتبديل. فالسلطة المطلقة التي يتمتع بها شيخ القبيلة داخل جماعته، تجعله بالمقابل مراقباً باستمرار من قبل المشايخ الأدنى منه رتبة، وحتى من قبل إخوانه وأبنائه لأن التغيير كان يتم، في الغالب، من داخل الأسرة المسيطرة.

فالعصبية القبلية هي في الوقت عينه مجموعة عصبيات داخل القبيلة نفسها، وممارسة السلطة السياسية باسم القبيلة يحتم اخضاع أو اقناع مجموع العصبيات المكونة لها في الداخل.

وتنقسم العصبية القبلية بدورها إلى مجموع عصبيات تشكل القبيلة. وتضعف هذه العصبية أو تقوى تبعاً لعدد افرادها داخل التجمع السكني في القبيلة، والذي يتكون من عائلات متفرقة، تنتسب إلى أجداد تربطهم علاقات نسب واحدة مع الجد الأكبر للقبيلة. فالتحالف بين العصبيات هش بمقدار ما تكون وحدة القبيلة غير مهددة من الخارج. وهذا ما أشير اليه بالمثل المشهور «أنا وخيي على ابن عمي وأنا وابن عمي عالغريب». أو بالقول المأثور «انصر أخاك ظالماً كان او مظلوماً».

فالقبيلة مجموعة الفروع المتقاربة في النسب، وكل فرع يضم عدداً من العائلات. واللحمة داخل القبيلة هي أمتن مما هي عليه بين العصبيات وذلك يعود لعلاقات التزاوج بين افراد القبيلة الواحدة. ورغم أن القبيلة تضم عدداً وافراً من

العصبيات، إلا أنها لا تشكل بالضرورة مجموعة متجانسة دوماً، وفي كل الظروف. فالقبيلة جسم اجتماعي دقيق التوازن. مرد ذلك إلى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقبيلة نفسها. فالصراعات الخارجية تحول القبيلة إلى وحدة متماسكة وشديدة التوازن، أما الصراعات الداخلية فتحيل القبيلة إلى مجموعة عصبيات سياسية متناحرة. القبيلة هي مرحلة سياسية اكثر تطوراً من مجموع العصبيات لكونها تضم مجموعات سكنية كبيرة، بالاضافة الى ازدياد فرص التعاون بين افرادها، بما يضمن التقليل من امكانية الصدامات المباشرة، وبالتالي قدرة القيادة المركزية على تلافي الصدامات بتوزيع اكثر عقلانية للقوى المنتجة في مجالات الري والرعي والزراعة، والدفاع عن القبيلة وسواها. والقيادة السياسية في التجمع القبلي هي بمثابة السلطة المركزية التي يناط بها إقامة التوازن الدائم داخل القبيلة، وفي علاقات تحالفها أو صراعها مع القبائل الأخرى. وقدرة القبيلة على الاستقرار وتأمين موارد الانتاج ذات صلة وثيقة بهذه الزعامة السياسية التي تختار في الغالب من القيادات الكفوءة والمجربة، والتي تنتسب إلى أكثر القبائل عدداً ونفوذاً وغنى[١٥].

محصلة ذلك ان التجمع القبلي له سمات أساسية منها:

- العصبية وروح الجماعة المتماسكة.
- التكاتف والتضامن في السراء والضراء.
- الانتساب إلى جذر عرقي واحد.
- التفاهم بلغة أو لهجة واحدة.
- احترام عادات وتقاليد واحدة ومتوارثة.
- التزاوج الداخلي القائم على افضلية الزواج من « بنت العم » والادعاء بوحدة الدم.

(١٥) H. Lewis «Typology and process in political evolution» - pp 101 - 110

- توزيع العمل وحصص الانتاج بالتراضي.
- تحديد دقيق للهرم التراتبي السلطوي داخل التجمع القبلي، واعتراف الجميع به تحت طائلة العقاب.
- الولاء للقبيلة دون سواها.
- اقتصاد الكفاف اليومي أو السنوي وانعدام التخطيط البعيد المدى.
- فقدان المدن ومراكز الانتاج الكبرى الثابتة.
- الشعور بالفردية وحب الذات في العلاقة بين افراد القبيلة.
- السلطة السياسية للمشايخ محترمة شرط ألا تتحول إلى ديكتاتورية وقمعية أي عليها أن تحافظ على الشورى ضمن الاعراف القبلية المتوارثة.
- الاعتراف بسيطرة الذكر كعضو فاعل والنظرة الدونية إلى المرأة لما تسببه من عار للقبيلة في حالة الحروب.
- على الفرد، ذكراً كان أم انثى، أن يشارك في الانتاج ولا مكان للعاطلين عن العمل.
- حدود السيطرة القبلية أو التجمع القبلي مبهمة، لأنها غير مستقرة. أما القبائل المترحلة فليست لها حدود ثابتة على الاطلاق وينعدم لديها مفهوم الأرض.
- اقتصار الثقافة البدوية على مجموعة عادات وتقاليد متوارثة تشيد بدور القبيلة وتندد بأعدائها(١٦).

البداوة كنظام تاريخي

يطلق اسم البدو في هذه الدراسة للإشارة الى السكن الصحراوي المترحل. وقد تنسحب هذه التسمية على البداوة المترحلة في المناطق الزراعية ايضاً، أي ترتبط البداوة بالترحال واقتصاد رعي الماشية. واقتصاد البداوة هو اقتصاد الإنتاج المعد للاستهلاك اليومي واعتماد الطبيعة كمصدر اساسي للانتاج القائم على زراعة بعض الواحات وتربية الحيوانات. وبمقدار ما تكثر اعداد الجهال بمقدار ما يكبر نزوع

(١٦) Shapera «Government and politics in tribal societies» - p 2 - 3

البداوة نحو الترحال المستمر، والعكس صحيح، لأن التخلي عن تربية الجمال والاستعاضة عنها بالأغنام يشكل المدخل الطبيعي الذي ولجته غالبية القبائل للدخول في مرحلة الاستيطان الطوعي أو القسري. فالابتعاد عن العلاقة الانتاجية الثابتة بالأرض، وفي مرحلة لاحقة بالانتاج في المدن، يشكل القاعدة الأساسية للترحال المستمر، فتكثر الهجرات طلباً للكلأ. ويلعب العامل المناخي دوراً اساسياً في تمركز البدو. فقد تمركزت جموع كبيرة من التحالف البدوي تحت زعامة قبائل الرولا السورية ـ العراقية ـ النجدية في مناطق جزيرة الفرات، وتضخم عددها بفعل الاستقرار التدريجي والعامل المناخي الجيد حيث بلغت حوالى ٣٥ الف خيمة مع تحالفاتها في القرن العشرين، استقرت منهم اعداد كبيرة في هذه المنطقة بالذات[١٧]. أي أن العامل المناخي، خاصة مناطق سقوط الأمطار بنسب عالية، يستقطب جماهير البدو للرعي، فترتحل إليها موسمياً في البداية، ثم تبدأ بالاستقرار إذا ما توافرت لها الشروط الملائمة لذلك، أو إذا ما اجبرتها السلطة المركزية على الاستقرار فيها. فمفهوم البداوة إذاً لا يمكن فصله، في العصر الحديث، عن مفهوم الترحال المستمر، واقتصاد رعي الماشية، والانتاج الضروري للحياة البسيطة. وهذه الركائز مجتمعة كانت عرضة للكوارث الطبيعية والمشاحنات القبلية المستمرة، حتى أن خصومة بعض القبائل كانت تمتد عشرات السنين وتنسحب على جميع القبائل الساكنة في جوارها.

تلعب السلطة المركزية دوراً اساسياً في إجبار البدو على الاستقرار، لأن الشروط الجغرافية لذلك متوفرة في كافة ارجاء المشرق العربي، وقد بدأت جماهير واسعة منهم في الاستقرار قبل الحرب العالمية الأولى، في فلسطين والعراق وسوريا خاصة. وقد استمرت البداوة المترحلة داخل الصحاري نظراً لانعدام الشروط الجغرافية الملائمة أولاً، ولغياب السلطة المركزية ثانياً، لأن عساكر العثمانيين كانت لا تزيد على مجموعات صغيرة من الجنود داخل بعض المدن

---

(١٧) J. Berque «Nomads and nomadism...» - p 484.

الصحراوية . اي أن السلطة المركزية العثمانية كانت تعترف بحرية القبائل في الترحال ، دونما تدخل مباشر لاجبارها على دفع الضرائب ، والخضوع للقوانين المكتوبة . وكانت هذه السلطة تضطر في معظم الأحيان إلى تقديم أموال وهدايا لزعماء القبائل كيما تمنع اعتداءاتهم على المناطق السكنية المجاورة للصحراء .

هكذا سادت البداوة المترحلة في مناطق واسعة من ارجاء المشرق العربي طوال العهد العثماني ولم تستقر سوى قبائل قليلة على ضفاف الأنهار ، والبحار المحيطة بالجزيرة العربية . ولم يكن استقرار تلك القبائل ثابتاً ، إذ كثيراً ما تعرضت القبائل المستقرة لغزوات القبائل المترحلة في ظل غياب السلطة المركزية القادرة على حمايتها . وبقي اقتصادها الزراعي ضعيفاً نظراً لجهلها بأساليب الزراعة والحرف ، حتى أن أعداداً كبيرة من القبائل المستقرة كانت تمارس الرعي اكثر من ممارستها الزراعة ، أي الرعي القائم على استبدال سكن الخيام بسكن البيوت الحجرية ، والعودة بالقطيع إلى منطقة ثابتة ، أو مناطق إشتاء ومناطق إصطياف ، في مناطق الفرات وشط العرب خاصة . ولم تكن مشاريع الري معروفة خلال تلك الفترة ، بل كانت القبائل تعتمد الزراعة المطرية ، أو الاستفادة الجزئية من بعض مجاري الأنهار والينابيع . فبقيت ملكية الأراضي مشاعية وغير محددة بمالك معين ، بل ملك مشاع للقبيلة ، ولا اختلاف على حدود تلك الملكية لأن زعيم القبيلة يناط به امر توزيع العمل ، وتوزيع الحصص والانتاج ، والإشراف على توزيع الري ، ومراقبة قوافل الصحراء . وقد اعتبرت أراضي سكن القبائل ملكاً مشاعاً لها ، وسجلت على هذا الاساس في سجلاّت الدولة العثمانية قبل أن تتحول إلى أراضٍ خاصة لزعماء القبائل إبان مرحلة الانتداب الفرنسي والبريطاني .

وتعتبر القبيلة بمثابة الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسكن الصحراوي ، يتمتع افرادها بنمط معين من التراتب الاجتماعي على قاعدة الملكية العامة لأراضي القبيلة وقطعانها . وهذا التراتب الاجتماعي يستمد مبرر وجوده من سمات ذاتية يجب توافرها في الزعيم القبلي ، ومن سمات عامة تؤهله أن يكون قادراً

على حماية القبيلة ونموها وحفظ اقتصادها. وتنحجب الزعامة عن ابناء الزعيم المتوفى بحيث لا يستطيع الابن وراثة أبيه، إلا إذا توافرت فيه شروط الزعامة التي لا تعير للوراثة الإهتمام الكبير. فالزعامة القبلية تناط بها مهمات أساسية يرتبط بها مصير جميع أفراد القبيلة، منها [١٨]:

- زيادة التلاحم الداخلي بين افراد القبيلة، وتأمين حماية القبيلة من كل اعتداء خارجي.
- زيادة التلاحم بين القبيلة والقبائل الحليفة.
- زيادة قاعدة الانتاج من مراع وماشية وتأمين حمايتها.
- زيادة نفوذ القبيلة بتعميق علاقات التحالف مع السلطة المركزية أو المدن والأرياف.

إن اختلال هذه الركائز يؤدي إلى عزلة القبيلة، وتسهيل ضربها من الداخل أو الخارج. ومفهوم العزلة القبلية يلعب دوراً اساسياً في التنظيم الاجتماعي للقبائل لأن انقسامها إلى مجموعات متناحرة يضعفها جميعاً ويجبرها على تحمل الهزائم المتكررة والترحال المستمر. لذا يختزن تاريخ القبائل عشرات النماذج من سياسة الأحلاف كقاعدة مبدئية مارستها كل التجمعات القبلية على اختلاف الأماكن والأزمنة، لحماية نفسها من مخاطر العزلة. فالنظام القبلي، يشدد على فردية البدوي وفروسيته وشجاعته... الخ، بمقدار ما يؤكد دوماً على جماعية القبيلة وظواهر الولاء لها، وضرورة التمسك الكامل بتقاليدها وعاداتها. فالحرية الفردية للبدوي مقيدة فعلاً بحدود الدفاع عن القبيلة وتأمين مصالحها العامة ولو على حساب مصالح الفرد الخاصة. فطالما أن البدوي يقيم في حدود القبيلة عليه أن يخضع لكافة عاداتها واعرافها. أما انفصاله عنها فيعتبر خيانة كبرى يعاقب عليها بالقتل. ونادراً ما يستطيع الفرد البدوي حماية نفسه من غضب القبيلة، إذ يصبح فريسة سهلة في أيدي القبائل المتحاربة وأبناء قبيلته بالذات.

---

(١٨) Lady A. Blunt «Bedouin tribes of the Euphrates». New York 1869 - pp. 408 - 412.

فالعزلة الفردية داخل القبيلة ذات مردود شبه تماماً بالعزلة القبلية داخل القبائل. وكأن الفرد البدوي يرفض هذه العزلة كما ترفضها القبيلة نفسها.

لقد تمت عملية الانتقال من البداوة المترحلة إلى الاستقرار النهائي تبعاً للتبدلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستمرة وأهمها:

- سعي القبيلة إلى تلافي العزلة القبلية أي ارتباط تاريخها بالتطور الاقتصادي والاجتماعي المحيط بها.
- سعي القبيلة لتوثيق علاقاتها بالسلطة المركزية، وهذا ما جعلها تخضع لها عندما قويت شوكة السلطة المركزية، فضربت ركائز النظام القبلي، والحقت الأرياف والصحاري بالمدن.
- تأثر البداوة بالأديان السماوية التي تشكل تعاليمها نقيضاً جذرياً لمفاهيم البداوة: وايمانها بالقضاء والقدر وممارستها لمختلف انواع الغزو والسرقات والقتل والثأر وسواها من المارسات التي تحرّمها كافة الأديان.
- انخراط جماهير البدو إبان الحركات الدينية (الوهابية، السنوسية، المهدية) في مدارس صغيرة شكلت مدخلاً مهماً لتثقيف البدو وتربيتهم. كذلك ساهمت تلك الحركات في حض البدو على الأعمال الحرفية والزراعية، والاستقرار على ارض ثابتة.
- قرارات السلطة المركزية التي وهبت الأراضي الواسعة للقبائل شرط الاستقرار والاقلاع عن حياة البداوة والترحال. وهكذا تأمنت القاعدة الثابتة للاستقرار في حين قامت السلطة المركزية بحماية ذلك الاستقرار عسكرياً، ومنع تعديات القبائل المترحلة على القبائل المستقرة.

ومع تزايد موجة الاستقرار والتوطين، كانت تتم تبدلات جذرية في نمط الانتاج البدوي بحيث تسهم الزراعة الثابتة بنسبة كبيرة في اقتصاد الرعي في المرحلة الأولى. وسرعان ما يتم استقرار البدوي والماشية معاً على أرض ثابتة، وتنخرط جماهير بدوية في الأعمال الزراعية والحرفية، وفي مختلف قطاعات الخدمات والتوظيف.

لقد شكّل نزوع القبيلة إلى تلافي العزلة البشرية والجغرافية والسياسية المدخل الحقيقي لاستقرار البدو، وانخراطهم في المجتمعات المستقرة منذ القدم، أو التي استقرت حديثاً. وكان للسلطة المركزية الدور الأساسي في تحقيق ذلك النزوع، ونقله إلى حيز التنفيذ، سواءً بالتوطين الطوعي أم بالتوطين القسري.

ليس النظام القبلي سوى مرحلة تاريخية أساسها سكن الصحراء. وبمقدار ما تعجز السلطة المركزية المدينية عن بسط سيطرتها على الأرياف والصحاري تتعزز مكانة القبائل وتحالفاتها القبلية لأن السلطة المركزية المدينية هي النقيض التاريخي للسلطة القبلية، ولأن كلاً منهما يلغي الآخر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولكل منهما سمات خاصة يمتاز بها. سمة التناقض هي في الواقع ذات مدلول تاريخي لأن العلاقة جدلية بين الضد وضده، أو ما يسمى بوحدة الأضداد داخل المجتمع الواحد، عندما يولد الجديد في أحشاء القديم ليفجره، بعد أن يتكامل على قاعدة ثابتة ليصبح بدوره قديماً قابلاً للتفجير.

فالنظام القبلي، بطبيعته البنيوية، نظام تجزئة يقوم على تراتب هرمي داخل القبيلة نفسها، وفي علاقاتها مع الخارج. أما وحدة القبيلة وتجانسها فسمة تبرز في الأزمات المصيرية التي تهدد الوجود المادي البشري للقبيلة. وهذه الوحدة، حتى في الأزمات الحادة، لا تلغي التراتب الهرمي بل ترسخه، لأن ارادة زعيم القبيلة تبقى، في الحرب والسلم، ذات دور بارز في تحديد تطور القبيلة وأشكال تحالفاتها. ويستمد هذا النظام شرعيته من حاجة القبيلة إلى أعراف وتقاليد تقودها إلى ممارسة عملية تضمن بقاءها وعدم اضمحلالها. فالمردود الاقتصادي ـ الاجتماعي للبنية السياسية القبلية يحدد وجهة العمل داخل القبيلة، وفي علاقاتها مع القبائل الأخرى والسلطة المركزية. ولا يمتاز زعيم قبلي عن زعيم آخر إلا بمقدار ما يستطيع تأمين افضل الشروط لبقاء القبيلة مركز استقطاب لباقي القبائل، على قاعدة الروابط المتينة مع السلطة المركزية. فالربط الوثيق بين ضرورات استقلالية القبيلة، وموقعها السياسي المميز داخل التحالفات القبلية، وبين تلافي صدامها الدموي مع

السلطة المركزية، يعتبر بمثابة العمود الفقري لعمل السلطة السياسية للقبيلة. فزعيم القبيلة، حتى زعماء أشد القبائل نفوذاً، وأوسعها غنى اقتصادياً وقدرة قتالية، يدرك اهمية المردود السياسي للتفرد القبلي الذي ينعكس سلبياً على مصير القبيلة ويهدد بضربها. مرد ذلك إلى أن التحالفات القبلية تضمن بقاء القبيلة وترسخ مواقعها. أما التفرد بالزعامة فيؤدي إلى صدام دموي مع باقي التحالفات بتشجيع مباشر من السلطة المركزية لفرض سيطرتها على جميع القبائل.

وكان على زعماء القبائل رصد كافة متغيرات الحكم، والتحالفات القبلية المجاورة، ليتلمسوا بالتحديد مواقعهم داخل تلك المتغيرات، بما يضمن بقاء زعامتهم القبلية الداخلية ونفوذ التحالفات القبلية في مناطق سكنهم وترحالهم. فتنظيم السلطات على مختلف مستويات التراتب السلطوي يعطي للزعامة القبلية الموالية الدور الممتاز عند توزيع المناصب، اي دور الارتباط الوثيق بين الزعامة القبلية المنفردة والسلطة المركزية الشمولية. وفي حالات التمرد والعصيان، تلجأ السلطة المركزية إلى استخدام نفوذ زعماء القبائل الموالية لضرب القبائل المتمردة، بحيث تبرز بوضوح سمات أساسية في التركيبة القبلية الجديدة. فضعف السلطة المركزية عن إخضاع المتمردين يتمثل بضرب القبائل الموالية لها وترحيلها عن مناطق سكنها وسيادة القبائل المتمردة على تلك المناطق. وعندما تدرك السلطة المركزية استحالة بسط سيطرتها على هذه القبائل العاصية تعترف لها بالامتداد الجديد، وتقدم لها اعفاءات ضرائبية متنوعة، ورشوة وألقاباً وأوسمة وسواها في محاولة لربط هذه الزعامة وقبائلها بالسلطة المركزية مجدداً. فالتشابك المصيري بين المدن والأرياف من جهة، والصحاري من جهة أخرى كانت تحتمه كثرة القوافل التجارية التي تمر عبر الصحراء، كذلك مواسم الحج السنوية إلى الأماكن الإسلامية المقدسة. وكانت السلطة المركزية العثمانية إبان فترات الضعف، في القرن التاسع عشر خاصة، تولي زعماء القبائل الموالية اهمية خاصة على الرغم من انتساب العديد منهم إلى الدعوة الوهابية التي تعتبرها السلطنة احدى البدع التي تجب محاربتها. فالتمازج بين المجتمعات القبلية والمجتمعات الحضارية تمازج تاريخي موغل في القدم

على الرغم من وجود الفوارق الكثيرة بينها. ونظراً لعجز السلطنة العثمانية عن اقامة تجمعات مدينية قوية داخل الجزيرة العربية تتحكم بالصحاري وقبائلها، ظهر تطلع ثابت لدى البدو لتشكيل وحدة سياسية ذات قاعدة بدوية تتحكم بتلك المدن والأرياف الملحقة بها. وقد تمثل ذلك التطلع بالحركة الوهابية منذ مطالع القرن الثامن عشر. ولعب الرابط الديني دوراً اساسياً في دفع النظام القبلي إلى السيطرة على المدن الضعيفة المعزولة في أواسط الصحراء، ومحاولة التوسع باتجاه المناطق الساحلية للجزيرة العربية. وبفضل الدعم الانكليزي المباشر تحولت الأنظمة القبلية السابقة إلى دويلات ومشيخات وإمارات في السعودية وإمارات الخليج والأردن وسواها. وتجاوزت البداوة نفسها إلى التحضر، ففقد النظام القبلي دوره التاريخي السابق. وكان لمداخيل النفط الكبيرة الأثر الحاسم في تسريع وتيرة القضاء على ركائز النظام القبلي.

في تحديد السمات الأساسية لنظام البداوة

يؤكد تطور المجتمعات العربية الصحراوية على عمق انتشار نظام البداوة في تاريخها القديم والحديث والمعاصر. ولا زالت السمات البدوية شديدة الوضوح في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لهذه المجتمعات على الرغم من مرور سنوات طويلة على تحولها من الترحال إلى الاستقرار. وهذا يعني أن عملية التطور من البداوة إلى الحداثة تتسم بالبطء الشديد نظراً لطول الفترة التي انقضت على استقرار البداوة في هذه المجتمعات. فنظام البداوة مرحلة تاريخية طويلة تستمر طالما أن الانسان الصحراوي لا يمتلك القدرة على ترويض الصحراء التي يسكنها. أي أن نظام البداوة لا يتحدد زمنياً بشكل قطعي بل يشكل إحدى حالات تكيُّف الانسان مع الطبيعة الصحراوية القاسية. وهذا التكيف يتميز بسمات أساسية منها:

- عدم القدرة على المجابهة المباشرة مع الطبيعة مما يحتم التحايل عليها.
- اليقظة الدائمة للحفاظ على قاعدة الانتاج الأساسية: الرعي ـ الماشية.

- سرعة الحركة والتنقل وإلا طمرته رمال الصحراء.
- التقيد الصارم بتوجيهات أصحاب الخبرة والدراية المتوارثة أي شيوخ القبائل.
- الاحترام المطلق للأعراف والتقاليد، وإلا فقد الحماية الداخلية القبلية، وهي الحماية الوحيدة المتوفرة له، لأنه لا يقيم أية علاقات اخرى خارج القبيلة.
- التضامن العائلي في الحرب والسلم والتزاوج الداخلي شرطان ملازمان للنظام الاجتماعي في البداوة سواء المترحلة أم المستقرة على أرض ثابتة.
- وضع كل الامكانيات البشرية البدوية لحماية قاعدة الانتاج الوحيدة: الماشية، وذلك لاعتبارات حياتية تؤدي لزوال المجتمع البدوي نفسه. وكانت بعض القبائل النافذة تضيف الى هذه القاعدة الانتاجية مردوداً آخر يقوم على حراسة القوافل التجارية، لقاء كميات معينة من النقود.

يستتبع تحديد نظام البداوة تحديد اقتصاد الرعي - الماشية الذي يرتكز إليه. فنظراً لانعدام الزراعة في الصحراء إلا في بعض الواحات فإن النشاط البشري يتجه حصرياً إلى هذا الاقتصاد المتمحور حول تربية الماشية. وأهم الحيوانات من حيث المنفعة الاقتصادية في الصحراء هي الابل والماعز والأغنام والخيول. فالجمل هو رأسمال البدوي الأساسي وقاعدة انتاجه، يستفيد من لحمه ولبنه ووبره للمأكل والمشرب والملبس كما يستخدمه في تنقلاته، ويطلق عليه لقب «سفينة الصحراء».

حتى سنوات قريبة، كانت مناطق الجزيرة العربية تعتمد على اقتصاد الرعي - الماشية مع بعض الانتاج الزراعي البسيط في الداخل وإنتاج اللؤلؤ وصيد الأسماك على السواحل البحرية[19]. ومجتمعات الجزيرة العربية كانت تقوم اساساً على العلاقات القبلية في بنائها الاجتماعي، وكانت محدودة الانتاج وتعيش على اقتصاد الكفاف. وفي المناطق التي يتوافر فيها فائض انتاج، كمناطق الزراعة والتجارة والغوص على اللؤلؤ، كانت تلك المجتمعات تعتمد على اليد العاملة المحلية

---

(١٩) جمال زكريا قاسم، «دراسات في تاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤)»، صفحات ٢٨ - ٣٢.

الرخيصة أو على شكل من اشكال القنانة الزراعية والبحرية، أو شراء العبيد واستخدامهم في مجالات الانتاج المختلفة[20].

وحتى مطالع الحرب العالمية الثانية كانت تجارة الرقيق لا تزال معروفة على سواحل الجزيرة العربية. كما أن الداخل الصحراوي في هذه الجزيرة كان يعيش تاريخه الموغل في القدم. ففي (٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧) يرسل المعتمد البريطاني بولارد R. W. Bullard تقريراً إلى وزارته يقول فيه «هناك فارق كبير بين بدو الداخل وسكان المدن الساحلية، خاصة محمية عدن. فالبدو في الداخل يجهلون كل شيء عن العلاقات مع العالم الخارجي، وليست لهم صلة بالغرب ولا ببريطانيا. فالثقافة في المكلا ولحج وحتى في عدن شبه معدومة، والامية متفشية إلى اقصى حد، في صفوف النساء خاصة. وحتى زعماء القبائل لا يحسنون القراءة والكتابة إلا نادراً. ولهم عادات وتقاليد قبلية خاصة بهم يورثونها لأبنائهم...»[21]. فمجتمعات الجزيرة العربية قبل النفط، خاصة الداخلية منها، كانت تقوم على اقتصاد الكفاف والانتاج البسيط المعدّ للاستهلاك. وتشكل المجتمعات البدوية الغالبة الساحقة من نظام السكن في هذه المناطق الصحراوية الشاسعة الامتداد.

القاعدة الأساسية لنظام البدو تقوم على حماية الانتاج البسيط أي المرعى ـ الماشية فتتجند كل طاقات القبيلة وتحالفاتها في سبيل تأمين هذه الغاية. أما في الواحات فيعهد إلى السكان هناك ببعض المهام الزراعية مقابل حماية البدو لهم من الاعتداء عليها. وكثيراً ما نكث البدو بعهودهم وهاجموا القرى الزراعية وأتلفوها أو أطعموها لماشيتهم مما يسبب حروباً مستمرة بين القبائل وبينها وبين المستقرين. لكن القبائل المستقرة في الواحات عرفت كيف تدافع عن انتاجها في وجه غزوات البدو، وأقامت علاقات ثابتة مع السلطة المركزية فعهدت إلى جيوشها بحماية الواحات، وإنتاجها، وتأديب البدو المغيرين. وكان لصمود القرى في الواحات

(٢٠) محمد الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة»، بحث منشور في مجلة «المستقبل العربي»، العدد (٢٣ كانون الثاني ١٩٨١)، ص ٧٠.

(٢١) P.R.O. F.O. Class 905. No 48 - piece 161.

واستقرار البدو هناك بشكل دائم أثر مهم في تبدل نظام البداوة نفسه، حيث سارعت بعض القبائل إلى إقامة علاقات وثيقة بين انتاج الواحات، وإنتاج البداوة المترحلة، بقصد تأمين الحبوب والخضار والاعتماد الأساسي على الزراعة كمصدر مهم من مصادر العيش يضاف إلى تربية الماشية. وبدأ البدو الرحل يستبدلون ماشيتهم ببعض السلع الزراعية المنتجة في الواحات أو المتوردة إليها من المدن. هكذا بدأت الواحات تتحول تباعاً إلى مراكز سكن دائم في وسط نظام البداوة الصحراوية المتنقلة. ولم يكن بمقدور البدو المستقرين في الصحراء الاهتمام بأعداد كبيرة من الماشية، لا سيما الجمال والأغنام، بل كانت قلة الماشية سمة مرادفة لاستقرار البدوي وانتقاله إلى حياة الحضر. وبرز شكلان من اشكال الانتاج داخل نظام البداوة الصحراوية:

الاول: البداوة المترحلة، وسمتها الاساسية ان جهد الانسان يوظف فقط في تلبية الحاجات المعيشية الأساسية لساكن الصحراء. أي أن تزايد الانتاج بقصد الربح والتجارة بقي في حدوده الدنيا. وهذا ما يفسر فقدان الاحتياط الانتاجي في المجتمع البدوي. ومرد ذلك إلى سيطرة اعتبارات اساسية ذات صلة وثيقة بحياة البداوة المترحلة التي تخضع دوماً للعامل الجغرافي ومحاولة التكيف معه.

الثاني: البداوة المستقرة في الواحات حيث يوظف جهد الانسان بشكل منظم في تضخيم الانتاج بهدف العيش من جهة، والتبادل التجاري من جهة اخرى. لذا ترتبط بالبداوة المستقرة سمات الانتاج المنتظم، وإقامة العلاقات الثابتة على الارض ونشوء مجموعة كبيرة من العادات والتقاليد والمؤسسات والأفكار التي يطلق عليها عادة «بالثقافة البدوية». وهذه «الثقافة» ليست حكراً على بدو الواحات، بل تعتبر، في أساسها، من سمات البداوة المترحلة. لكن عامل الاستقرار يعطي هذه الثقافة إمكانية التفاعل الداخلي والخارجي فتسهل دراستها والتعرف إليها ورصد كافة جوانبها.

فالبداوة المستقرة مرحلة تاريخية واضحة في عملية الانتقال الاجتماعي من الترحال إلى الاستقرار. ولا زال الكثير من الكتّاب يدمج بين البداوة المترحلة

القائمة على الرعي وبين البداوة المستقرة القائمة على الانتاج الزراعي وتربية الماشية. البداوة المستقرة هي إحدى مراحل حياة الريف وولادة المجتمع المديني الحديث. وقد حارب الاسلام بقاء البداوة المترحلة بعد قيام الدولة الاسلامية، ونعت هذه البداوة بالجاهلية التي لا تقتصر فقط على الجانب الديني. والسبب في ذلك أن القبائل شكلت التربة الصالحة لدعوات الردة والعصيان ضد السلطة المركزية[٢٢].

فالبدو الرحل هم أقل الناس تديناً. لذلك قرر الاسلام، منذ البداية، وضع حد لهذه البداوة، ودعا إلى التحضر. وقد أكد عبد العزيز الدوري على الدمج بين التحضر من جهة واختفاء المفهوم القبلي من جهة اخرى، اذ «إن العرب حيث حضروا، وحيث سادت البيئة الحضرية المستقرة، لم يبق للقبيلة أو للأنساب ذلك الدور ؛ وحصل الامتزاج الكامل مع التعريب الكلي مما جعل البعض يلاحظ اختفاء العرب أو القبيلة، وهذا ما عبر عنه المقريزي... فالتحولات الاجتماعية التي تمت بعد مجيء الاسلام كان لها اثرها الكبير على القبائل والروح القبلية. فقد تحولت بعض المجتمعات العربية إلى مجتمعات حضرية. وأدت التطورات الاقتصادية إلى التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع تجاري شمل بنشاطه العالم القديم كله...». ويضيف الدوري قائلاً: «... فقد كون العرب بالاسلام دولة عربية عمادها القبائل ابتداء، واستندت هذه الدولة إلى العرب بمفهوم النسب مع اشراك عدد محدود من الموالي المستعربة في الادارة في العصر الأموي. وأدى الغرور القبلي إلى الاحتكاك وإلى ظهور وعي بين غير العرب، فكانت المقابلة بين عرب وعجم. ومن جهة أخرى، تعثرت التجربة السياسية واتجهت من نوع من الشورى إلى الاستناد إلى اشراف القبائل ممثلين لقبائلهم، ثم إلى ارتباط ذلك بالتكتلات والمنافسات القبلية على السلطة مع خفوت الروح القتالية نتيجة التحضر، وبالتالي كان التخلي عن القبائل كأساس وحيد للجيش، من قبل العباسيين، واسناد مصدر

---

(٢٢) Elias S. Shoufani «Al Riddah and the Muslim Conquest of Arabia». pp 71 - 106.

السلطة إلى الله، والاعتماد على جيش نظامي مختلط وإلى البيروقراطية، واتجه الحكم إلى الاستبداد...»[٢٣].

فالروح القبلية لم تذب تماماً في المجتمعات الاسلامية، مما افسح المجال امام نظام البداوة بالاستمرار سنوات طويلة بعد مجيء الاسلام، نظراً لغياب الخطة السياسية القاضية بتحضير البدو، وإجبارهم على الاستقرار في مناطق ثابتة. وحتى اواسط القرن العشرين كان نظام البداوة لا زال يشمل مجموعات سكانية كبيرة داخل الجزيرة العربية وعلى أطرافها، لا سيما في الاردن وسوريا والعراق وفلسطين والسعودية وإمارات الخليج العربي واليمن. فالسلطة المركزية الاسلامية استطاعت دفع البدو إلى اعتناق الاسلام، ومحاربة التقاليد الوثنية الموروثة، لكنها عجزت عن تحضير البدو تحضيراً كاملاً، وإجبارهم على الاستقرار، والعمل بوحي من تعاليم الاسلام. ومن الأقوال الشائعة حول ايمان البدو أنهم أقل الناس تديناً، وأكثر الناس ايماناً بالقضاء والقدر.

من البداوة إلى الدولة البدوية

يعتقد الكثير من الباحثين أن البدو تجمع بشري يعيش مرحلة تاريخية تفتقر إلى مقومات البناء الحضاري الثابت. فالبدو، خاصة الرحل منهم، يتميزون بعدم الثبات على ارض معينة يقيمون عليها آثاراً حضارية مميزة. وقد تميزت المجتمعات البشرية القائمة على المشاعية البدائية بضعف المردود الحضاري الثابت، إذ إن نمط حياتهم يقوم على أساس اقتصاد الحياة اليومية. أما علاقتهم بالأرض، الشرط الضروري لبناء اية حضارة، فهي علاقات غير مستقرة. وفي الوقت نفسه فإن علاقات البدو فيما بينهم تحكمها سلسلة من الأعراف والتقاليد المتوارثة وغير المكتوبة. وتأتي مرحلة القبيلة في مرتبة أعلى من مرحلة المشاعية البدائية، أو الشعوب البدائية لترسي ركائز الاستقرار على أرض معينة وتبني اقتصاداً

(٢٣) عبد العزيز الدوري، «حول التكوين التاريخي للأمة العربية»، - «مجلة المستقبل العربي» - العدد ١١ - (كانون الثاني ١٩٨٠)، صفحات ٣٣ - ٤٢.

قائماً على الزراعة. ولا تلبث هذه المرحلة أن تقود إلى مجتمع ريفي، ومنه إلى مجتمع مديني. مع تمركز السكان في مكان ثابت، يقيمون علاقات انتاج صناعية وتجارية وزراعية ثابتة [٢٤]. فالمجتمع البدوي القائم على القبيلة المستقرة يشكل مرحلة انتقالية بين المشاعية البدائية، وانعدام التنظيم المكتوب، وبين الدولة الحديثة وما يتبعها من قوانين وادارة وتخطيط وسواها. فالدولة البدوية الأولى بنيت على أساس المؤثرات القبلية السابقة. وقد تميزت هذه الدولة باندماج عناصر تكون القبيلة في سلسلة احلاف القبائل التي شكلت الدولة الأولى. ففي حين كانت القبيلة تحاول الاستناد إلى لهجة واحدة وعرق واحد ودين واحد، والانتساب إلى أرض معينة دون سواها، كانت ولادة الدولة البدوية الأولى أكثر شمولاً، بحيث وسعت لتضم عدة لهجات وأعراقاً وأدياناً وأراض صحراوية وزراعية ومدناً. أو بتعبير أكثر دقة، إن مقومات القبيلة لم تعد تصلح وحدها لبناء الدولة البدوية، على الرغم من أن السلطة السياسية لشيخ القبيلة الأكثر نفوذاً كانت احدى أكثر الركائز أهمية في ولادة الدولة البدوية.

ورغم أن بعض الكتّاب الأوروبيين قد اهتموا بحياة البدو وترحالهم وقبائلهم وعاداتهم وتقاليدهم، وقدموا معارف مهمة حول حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإن منطلقاتهم المنهجية جعلتهم يعجزون عن فهم طبيعة تكوين المجتمعات البدوية العربية، اذ كانوا يقيسون دوماً تطور حياة البدو بما وصلت إليه الحضارة الأوروبية نفسها. فالعلاقات الاجتماعية التي يقيمها البدو جديرة بالدراسة لذاتها، وليس لمقارنتها بأية علاقات في مجتمعات أخرى. ودراسة المجتمع البدوي يمكن ان تقدم إضافات علمية مهمة في مجالات متنوعة:

- مفهوم حرية الفرد في المجتمع البدوي.
- مفهوم العلاقة السياسية والمصلحة المتبادلة بين الفرد والجماعة.

---

(٢٤) Azim «Nomadism...» - pp 17 - 25.

- مفهوم الشورى واختيار القيادة السياسية.
- مفهوم العمل ومشاركة جميع أفراد القبيلة فيه.
- مفهوم توزيع الانتاج وحصة كل فرد داخل القبيلة.
- مفهوم علاقات التضامن ضد العدو المشترك والشعور بالعصبية القبلية.
- مفهوم احترام الأعراف والتقاليد كذاكرة مهمة لعمل القبيلة.

لكن هذه السمات التي شكلت ركائز المجتمعات البدوية باتت حجر عثرة امام تطور هذه المجتمعات بعد استقرارها وقيام الدولة البدوية الاولى. وكانت هناك ضرورة حتمية للقضاء على القبيلة كشكل وحيد للتنظيم السياسي والاجتماعي، وذلك عند الانتقال إلى بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، خاصة السياسية منها. لكن ما تجدر الإشارة اليه أن شكل الانتقال من البداوة إلى الدولة الحديثة لم يتم عبر القضاء على الاسس القبلية السابقة، بأشكال قسرية، بل على اساس توظيف تلك الأسس في خدمة المرحلة الأعلى أي الدولة الحديثة.

فعملية الانتقال من القبيلة إلى الدولة الحديثة لا تعني زوال الأسس القبلية السابقة، بل توسيعها لتشمل أكبر عدد ممكن من القبائل، دونما تجاهل للفروقات الأساسية بين تلك القبائل وتمايزها العرقي والديني والسياسي، كذلك التمايز بين أفراد القبائل نفسها. فقد لعبت مرحلة السيطرة الاستعمارية المباشرة على المشرق العربي دوراً اساسياً في تمايز القبائل عن بعضها، وتجزئتها خدمة لأغراضها الاستعمارية. وكانت القبائل التي خاضت حروباً مستمرة ضد السلطة المركزية العثمانية، بدعم مباشر من القوى الخارجية، تتجاوز بسرعة حدود سكنها وسيطرتها ونفوذها لتتزعم حلفاً قبلياً عريضاً يكون نواة الدولة اللاحقة. تاريخ الأسرة السعودية من جهة، وتاريخ آل الصباح في الكويت من جهة ثانية يشكلان نموذجين واضحين في هذا المجال. ومع ولادة الدولة الحديثة القائمة على الحلف القبلي المشار اليه، تستمر المعضلة الاجتماعية والسياسية دونما حل. ورغم توسع رقعة الحدود والسيطرة، يبقى احترام التمايز بين القبائل أساساً في بناء الدولة

الحديثة، لا بل يتم توظيف ذلك التمايز في خدمة مفاهيم جديدة أكثر شمولية وجذرية من المرحلة السابقة. فعلى بقايا الأسس القبلية السابقة تنشأ مفاهيم جديدة منها :

- إبدال العصبة القبلية بالروح الوطنية والقومية.
- انهيار الحدود القبلية، أي حدود الرعي، وإبدالها بالحدود الوطنية المعترف بها دولياً.
- احلال القوانين المكتوبة مكان الأعراف والتقاليد السابقة.
- تشجيع الثقافة الوطنية والتعليم وإقامة المؤسسات لتربية أبناء البدو.
- الاعتراف بالمؤسسات السياسية الحديثة وإحلالها مكان التراتب الهرمي المرتكز إلى شيخ القبيلة دون سواه.

في هذا الجانب ثمة نقاط اختلاف جذرية بين نظام وآخر في مرحلة انتقاله من القبيلة إلى الدولة البدوية ومنها إلى الدولة الحديثة.

لقد تحولت العصبية القبلية إلى عصبية العائلة المسيطرة في معظم دول الخليج العربي، وتوسعت التحالفات القبلية لتضم جميع القبائل المتواجدة ضمن حدود الدولة. ورغم أن العائلة المسيطرة كانت تضم مجموعة عصبيات داخلية، إلا أن ممارستها للسلطة وخوفها من انهيار نظامها جعلها تتماسك بقوة في وجه أية هزات عائلية. هذا التماسك الداخلي جعل القبائل الحليفة تحجم خوفاً من الصدام بالسلطة السياسية المتماسكة. لذا كانت بعض الانتفاضات الجزئية والنادرة تقمع بقوة بالغة. ومن اللافت للنظر أن الدراسات التي تناولت قيام دول المشرق البدوية الحذيثة كانت تؤكد على مقولة تعتبرها من المسلمات ومفادها «أن الدويلات العربية لا تزال تتمتع بدرجة عالية من عدم الاستقرار. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تأثير الغرب، وما فرضه من انماط جديدة على المجتمعات القبلية السابقة»[٢٥]. فالتصور المنهجي لهذه المسألة ان المجتمعات البدوية في

(٢٥) B. Schwadran «The Midle East oil..» p 3 - 4

المشرق العربي قد انتقلت إلى الحداثة بفضل الاحتكاك بالغرب ونسخت عنه الكثير من تجاربه السياسية والادارية والعسكرية والتربوية وسواها. وكان التصور السائد أن هذه المجتمعات لم تستوعب، أو ليس بوسعها استيعاب هذه التجارب والاستفادة منها في حقول التنمية. لكن تجربة نصف قرن انقضت على قيام المملكة السعودية عام ١٩٢٦ أكدت أن هذه الدول قادرة على الاستمرار بفعل عوامل مختلفة أهمها عامل النفط ووفرة المداخيل وقلة السكان. كذلك تحولت إلى دول حديثة بعض مشيخات النفط التي كانت تفتقر حين ولادتها إلى بعض السمات الأساسية لمقومات الدولة واستمرارها.

وبعتبر تحول هذه المشيخات إلى دول حديثة في المشرق العربي نقطة تحول جذرية في تاريخ المنطقة يمكن رصد بعض نتائجها:

- الازدياد الكبير في عدد الدول المنشأة حديثاً في هذا المشرق، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن.
- رسم حدود دولية بين اجزاء المشرق العربي لم تكن معروفة في السابق.
- استغلال موارد البترول في مشاريع انمائية، وغير انمائية ساهمت في انتقال اعداد كبيرة من السكان، العرب وغير العرب، إلى الدويلات الحديثة.
- استيطان اعداد كبيرة من البدو وانخراطهم في نمط إنتاج شديد الارتباط بالرساميل النفطية.
- ظهور تبدلات جذرية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في بلدان المشرق العربي.

هذه النتائج وسواها تعتبر مدخلاً مهماً لدراسة تاريخ المشرق العربي المعاصر، لا على أساس مقارنته بالمجتمعات الغربية، بل على قاعدة تحولاته الداخلية وانتقاله من البداوة إلى الدولة الحديثة. وقد أشار صلاح العقاد إلى هذا الجانب المنهجي المهم بقوله: «ظل النظام القبلي سائداً في شبه جزيرة العرب. لذا يعد قيام دول أو

حتى إمارات صغيرة حدثاً هاماً في تاريخ الخليج العربي الحديث. ومن المعروف أن القبيلة كوحدة اجتماعية لم تختف في ظل هذه الدول والإمارات. والفرق الهام هو أن الوحدات الجديدة تستند إلى مفهوم إقليمي، وتصبح لها حدود جغرافية، وإنْ كانت هذه الحدود غير دقيقة في معظم الأحيان، إذ إن المفهوم الاقليمي لا يتشكل حسب حواجز طبيعية أو قومية، بل هو عبارة عن تجمع عدد من المراعي والواحات التي اعتادت هذه القبائل التجوال فيها، وذلك نتيجة خضوع هذه القبائل لزعامة سياسية واحدة»[٢٦].

بعض الاستنتاجات

البداوة سمة ملازمة للسكن في الصحراء، رافقت كافة المجتمعات أو التجمعات السكنية فيها. فهي ظاهرة اجتماعية ثابتة لا تختلف إلا في بعض تجلياتها المكانية والزمانية تبعاً للترحال أو الاستقرار، أو انواع الماشية التي تقتنيها، أو المزروعات التي تشكل قاعدة استمرارها. وهي تتكرر أو بالأحرى تكرر نفسها دونما تبدلات جذرية طوال مئات السنين، حتى تواجه أوضاعاً اقتصادية - سياسية - عسكرية جديدة تؤدي إلى الانتقال الجذري أحياناً، أو العرضي غير الثابت أحياناً اخرى. فالبداوة نقيض السكن الحضري أو المديني أو الاستقرار الريفي، تسعى باستمرار إلى تحقيق غايتها بتجاوز نفسها. وهي، قبل كل شيء، نظام اجتماعي يرتبط بسكن الصحراء، ويرتكز على الترحال الدائم أو المؤقت. وقد حاول الكثير من الباحثين ربط البداوة بطابع ثقافي وحيد الجانب فاعتبرها نقيض الحضارة بالمعنى الثقافي للحضارة. بيد أن التجمعات السكانية تنتج حضارتها وثقافتها تبعاً لارتباطها الثابت والدائم على ارض معينة، وعلى امتداد فترة زمنية تطول أو تقصر. لذا فحصر البداوة على مفهوم «حضاري» أو «ثقافي» فيه الكثير من المغالطة التاريخية، لأن للتجمعات السكانية الصحراوية «حضارتها» و «ثقافتها» التي تنتجها إبان مراحل استقرارها، وتحملها معها أثناء ترحالها.

(٢٦) صلاح العقاد، «التيارات السياسية في الخليج العربي»، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٤.

وهذه تغتني بروافد جديدة على الدوام بحيث تصبح إرثاً ضخماً على مدى منظور تاريخي طويل الامد ، وترتدي اشكالاً متنوعة منها العادات ، والتقاليد والقيم البدوية ، والفولكلور ، والفروسية ، والأدب ، والطقوس الدينية ، وأنماط الملبس والمسكن والمأكل ، والشرائع والأعراف ، والابداع الفني ، والصناعة الحرفية وسواها . ولا يمكن لهذه الأشكال أن تنتج دفعة واحدة لكنها ، بعد انتاجها ، تصبح ملكاً شائعاً لمجمل التجمعات القبلية التي تسكن الصحراء ، فتتمسك بها كجزء عضوي من حياتها اليومية ، وليس لها الخيار في التخلي عنها ، إلا اذا اختارت التخلي عن سكنها الصحراوي والاستقرار في الأرياف والمدن فتغدو هذه الاشكال من موروثات الماضي ويستعاض عنها بأشكال جديدة مرتبطة بالسكن والانتاج الجديدين .

وما يسمى بالفضائل البدوية التي يكثر المستشرقون من امتداحها كالشجاعة ، والفروسية ، والكرم ، والضيافة ، والولاء للقبيلة ، والثأر ، واغاثة الملهوف ، والحلم وسواها ، ليست في الواقع سوى مقومات اساسية لسكن الصحراء الذي لا يستقيم من دونها ، لأنها من انتاج التجمعات السكانية فيها عبر العصور ، إذ دخلت في اعماق ذاكرتها لتشكل جزءاً عضوياً من الشخصية البدوية ، فلا سكن في الصحراء دون « فضائل » بدوية ، لأن هذه « الفضائل » لا تنتج بقرار ذاتي ، بل نتيجة التراكم التاريخي ، وهي تشبه تماماً كافة موروثات السكن في الأرياف أو المدن ، ولكل منها موروثات تاريخية نابعة من علاقة الناس ببعضهم البعض ، ومن علاقة هؤلاء جميعاً بالانتاج ، وقاعدته الأساسية الأرض ـ الماشية . والعصبية القبلية لا تصنع بقرار ذاتي أو بفعل ارادي للبدوي ساكن الصحراء ، لأنه يولد وينمو في داخلها ، وبالتالي يجد صعوبة كبرى في التخلي عنها أو تجاوزها . وليس بالامكان تجاوز العصبية القبلية من موقع السكن الصحراوي ، لأن البدوي في هذه الحالة يوضع في حالة صدامية مباشرة مع القبيلة كلها ، وتحالفاتها المرتبطة بها . وتكون نتيجة الصدام حتماً انهيار الفرد وبقاء العصبية ، حيث القدرة على المجابهة معدومة تماماً . المجابهة الناجحة للفرد مع القبيلة ليست في الواقع مجابهة ، بل انسحاب من

الصراع، أو ابتعاد الفرد عن القبيلة والسكن الصحراوي والاستقرار في الريف والمدينة والقطع نهائياً مع البداوة. ولا يقود الانسحاب بالضرورة الى انتصار البدوي على العصبية القبلية، اذ غالباً ما تتبعه الى الريف أو المدينة لتقضي عليه استناداً الى ذرائع متنوعة تبدأ بتجاوز الأعراف والقيم القبلية، ولا تنتهي بالإساءة إلى شرف القبلية أو بالتقصير في الواجبات تجاهها.

المجابهة الحقيقية إذاً لا تتم فردياً بل جماعياً، أي بين القبيلة ونظامها وأعرافها وتقاليدها، وبين المدن والأرياف وأنماطها الانتاجية وقيمها. وكثيراً ما تشير الأبحاث الى الكره المتبادل بين البدو من جهة، وسكان المدن والأرياف من جهة أخرى. ففي الأردن، على سبيل المثال، كان البدو الوافدون يرفضون التزاوج مع سكان الريف والمدينة، في حين كان هؤلاء ينظرون إليهم باحتقار، ويعتبرونهم في أدنى درجات السلم الاجتماعي للحضارة. لكن فترة زمنية قصيرة مرت على استقرار البدو في المدن والأرياف، جعلت الاختلاط بينهم وبين سكانها أمراً حتمياً فاندمجوا فيها، وانتسبوا إلى فئاتها الاجتماعية العاملة في مختلف قطاعات الانتاج.

هكذا تبدو المجابهة بين البداوة والتحضر ضرورية بقدر ما هي حتمية. وتلعب السلطة المركزية، من حيث هي سلطة مدينية، دوراً اساسياً في إجبار البدو على الاستقرار، وبالتالي حملهم على التخلي، طوعاً أو قسراً، عن انماط الحياة المترحلة واقتصاد رعي الماشية. ومع انتشار عملية التوطين الجماعي تتبدل وظائف السكان داخل المناطق الجديدة، ويتم التحول التدريجي في السكن والمأكل والملبس والانتاج والعادات والتقاليد وسواها. وما كان يعتبر من ضرورات الحياة الصحراوية يصبح عديم الفائدة في المرحلة الجديدة. وتدخل الدولة المركزية طرفاً اساسياً في الصدام، فتلغي كافة أشكال الغزو والغنائم، وتعاقب بقوة بالغة الاعتداء على املاك الغير. فتفقد الشجاعة أو الفروسية البدوية السابقة مدلولها، وتنتفي الحاجة إلى الشهامة، والنجدة، وإغاثة الملهوف، والكرم وسواها مما يسمى

بالفضائل البدوية. ويتم الاختلاط المباشر مع التجمعات السكانية المجاورة يرافقه التخلي التدريجي عن التزمت السابق في مسألة الزواج من بنت العم وسواها. أي أن المرحلة الجديدة القائمة على الاستقرار تحمل معها بالضرورة تبدلات جديدة في أنماط السلوك والعادات السابقة، دون أن يعني ذلك ان هذه التبدلات تسير بالسرعة عينها التي يتم خلالها الاستقرار، لكنها بالضرورة قائمة على اساسه. ويرافق هذه المرحلة خضوع البدوي للسلطة المركزية، ودفع الضرائب لها، والارتباط التبعي بها، بعد أن تنحل الروابط القبلية السابقة. ورغم بقاء الكثير من السمات العائلية ذات الصلة الوثيقة بالعصبية القبلية بعد الاستقرار، فإن القبيلة تفقد مبرر وجودها، وتنعدم الظروف الموضوعية لبقاء قبائل كبيرة تقيم تحالفات قبلية كما في السابق، بل تبرز زعامات سياسية ذات جذور بدوية قوية تشكل مراكز قوى بمقدار ما تقيم علاقات وثيقة مع السلطة المركزية. فالزعيم السياسي القبلي يصبح الوريث الشرعي للعائلة أو القبيلة القوية، يتقوى بها حتى يتخذ لنفسه مواقع ثابتة وقوية في أجهزة السلطة المركزية الجديدة ذات الطابع المديني الغالب. وسرعان ما ينخرط الزعيم القبلي في شبكة للعلاقات الاقتصادية - الاجتماعية المدينية، فيسكن القصور ويمارس التجارة، ويتحكم بأجهزة الدولة... الخ، هكذا تختصر القبائل القوية نفوذها السابق إلى أفراد اقوياء في الدولة الجديدة، في حين تضمحل القبائل الصغيرة وتتحول جماهير القبائل جميعاً إلى قوى عاملة أو حراس لمصادر الطاقة والإنتاج.

الفصل الثاني

البدو بالأرقام:
مغامرة الإحصاء في المشرق العربي

الدراسات البدوية والاحصاء المفقود

لا خيار للباحث في الاستناد إلى الإحصاء كأحد ركائز الدراسات العلمية. وإذا كان الإحصاء ضعيفاً جداً في جميع دول المشرق العربي حتى الآن فكيف يمكن التعاطي مع هذا الواقع في مرحلة ترقى إلى أكثر من قرن زمني منصرم من جهة، وتناول الجماعات السكانية المترحلة أو الأقل استقراراً في تاريخ هذه المنطقة من جهة أخرى؟

المسألة إذاً غاية في التعقيد، والأرقام المنسوبة إلى كتب الرحالة العرب والأجانب ليست دقيقة بل تقريبية إلى حدود التشويش. فمعظم المصادر تتجاهل الإحصاء العددي للبدو تجاهلاً تاماً. والقليل منها يشير إلى أعداد البدو بالخيام أو البيوت تاركاً نسبة الخطأ الإحصائي تتراوح بين ٥٠٪ و١٠٠٪، إذ تقدر عدد البدو في الخيمة الواحدة بخمسة أشخاص إلى عشرة أشخاص. كما أن عدداً كبيراً من القبائل تسقط نهائياً من الإحصاء، إذ يشير الرحالة إلى القبائل التي مروا بها فقط أو نزلوا في ضيافتها.

الأرقام إذاً تقريبية بالدرجة الأولى، نادرة بالدرجة الثانية، وأن أعداداً مهمة من السكان مغيَّبة تماماً بالدرجة الثالثة. ويمكن التأكيد أن البداوة العربية المشرقية ما زالت تتمتع بأهمية بارزة في السكن الصحراوي حتى الآن بالرغم من أن

الدراسات أو الاحصائيات الرسمية تغيّب هؤلاء السكان وكأنها بذلك تعتبر البداوة عاراً على الدول العربية تجنبه بإلغائه من الوجود العملي أي بتغييبه. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن البداوة العربية المشرقية في النصف الثاني من القرن العشرين كانت ذات وزن كبير في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمشيخات واليمن والأردن وسوريا والعراق. لكن هذه البداوة المترحلة تفقد دورها التاريخي السابق ونظامها القبلي بسرعة كبيرة نظراً لكثرة مداخيل النفط التي توظف في القضاء على البداوة ونظامها. وقد وضعنا ثبتاً بإحصاءات القبائل في آخر الدراسة تبعاً لتوزعها الجغرافي على دويلات المشرق وذلك استناداً إلى مصادر عديدة من دون الزعم بصحة أي من الأرقام الواردة في الدراسة.

تشير الدراسات التاريخية التي تناولت المسألة البدوية في المشرق العربي إلى أن سكان الجزيرة العربية حتى مطالع القرن العشرين كانوا، في غالبيتهم الساحقة، اقرب الى البداوة منهم إلى الحضر. ورغم فقدان الاحصاءات الدقيقة حول حجم البداوة حتى ذلك التاريخ فإن بعض المقاربات الاحصائية للرحالة تلقي أضواءً مهمة لمعرفة أعداد البدو في هذه المنطقة.

فتح الله صايغ زار بادية الشام خلال عامي (١٨٣٢ - ١٨٣٣) فقدم هذه الأرقام [١]:

عشائر العمور	٥٠٠ خيمة	عشائر السوالمة	١٥٠٠ خيمة
عشائر الحسنة	١٥٠٠ خيمة	عشائر العوالمة	١٤٠٠ خيمة
عشائر ولد علي	٥٠٠٠ خيمة	عشائر العبدلي	١٢٠٠ خيمة
عشائر السرحان	١٢٠٠ خيمة	عشائر الشراردة	٢٣٠٠ خيمة
عشائر السردية	١٨٠٠ خيمة	عشائر الأشاجعة	٢٠٠٠ خيمة
عشائر بني صخر	٢٧٠٠ خيمة	عشائر الولآدة	١٦٠٠ خيمة
عشائر الرولا	٥٠٠٠ خيمة	عشائر الرفاجعة	٨٠٠ خيمة
عشائر الجربا	١٨٠٠ خيمة	عشائر المفاوفة	٥٠٠٠ خيمة

١ - تراجع الجداول الملحقة و

- K - Kairallah «La Syrie» - P.29

عشائر السلكة	٦٠٠٠ خيمة	عشائر السباع	٤٠٠٠ خيمة
عشائر الجملان	١٢٠٠ خيمة	عشائر البنووهاب	٥٠٠٠ خيمة
عشائر البلايس أو الأبالسة	١٤٠٠ خيمة	عشائر الفخاخة	١٥٠٠ خيمة
عشائر المصالحة	٢٠٠٠ خيمة	عشائر الجاميد	١٥٠٠ خيمة
عشائر الخرابية	٢٠٠٠ خيمة	عشائر الصفير	٢٣٠٠ خيمة
عشائر المخالقة	٣٠٠٠ خيمة	عشائر الأجاويد	٨٠٠ خيمة
عشائر المربعات	١٥٠٠ خيمة	عشائر الخزاعل	٣٠٠٠ خيمة
عشائر الذكور	٨٠٠ خيمة	عشائر بنوطي	٤٠٠٠ خيمة
عشائر الشاكز	٥٠٠ خيمة		
عشائر الشهامة	١٠٠٠ خيمة	عشائر الهوارج	٣٥٠٠ خيمة
عشائر الفواعير	٦٠٠ خيمة	عشائر المعازيز	٦٠٠٠ خيمة
عشائر الصلبة	٨٠٠ خيمة	عشائر البقارة	١٣٠٠ خيمة
عشائر الفدعان	٥٠٠٠ خيمة	عشائر النعيم	٣٠٠ خيمة
عشائر المساعيد	٣٥٠٠ خيمة	عشائر البوحربة	٥٠٠ خيمة

يبلغ مجموع هذه الخيام أو البيوت حوالى ١٠٢,٠٠٠ خيمة. فتح الله صايغ الذي أورد هذه الأرقام يقدر عدد البدو بحوالى مليون وعشرين ألف نسمة على أساس عشرة أشخاص للخيمة الواحدة. وهي أرقام كبيرة قياساً إلى حجم السكان في المشرق العربي في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر. وتشير إحصاءات العراق إلى أن عدد السكان فيه عام ١٨٦٧ كانوا لا يتجاوزون المليون وربع المليون نسمة منهم ٣٥٪ من القبائل البدوية المترحلة، و ٤١٪ من الريفيين والبدو المستقرين، و ٢٤٪ من سكان المدن. أي أن سكان الريف والبادية كانوا يشكلون ٧٦٪ من سكان العراق مقابل ٢٤٪ يقطنون المدن فيه[٢].

ولم تكن المدن العراقية ذات وجه تحديثي واضح. فحتى ١٨٧٠ لم يكن في مدينة بغداد نفسها شارع واحد معبد أو مستقيم عريض. وحتى عام ١٨٥٢ كانت القبائل

٢ - علي الوردي، «دراسة في طبيعة المجتمع العراقي»، ص ١١٩.

تغير على العاصمة بغداد ، خاصة قبائل عنزة القوية وتسطو على المدن الأخرى والأرياف والقوافل التجارية . ويمكن التأكيد أن أياً من المدن المشرقية العربية قبل أواسط القرن التاسع عشر ما كانت تنجو من غزوات البدو وتعدياتهم مما يؤكد أهمية المسألة البدوية كأحد العوائق الأساسية للاستقرار السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي في هذا المشرق . وكانت مقدرة الولاة تقاس احياناً بدورهم في مجابهة البدو والانتصار عليهم وإجبارهم على دفع الضرائب .

وقد تعرض محمد علي ، أحد أكبر ولاة السلطنة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لامتحان عسير مع الحركة الوهابية البدوية في الجزيرة العربية . فإخضاع البدو والقدرة على تأديب القبائل العاصية ، بالإضافة إلى جمع أكبر مبلغ من الضرائب والغرامات والمصادرة وإرسالها إلى الآستانة كانت من السمات الأساسية التي لا بد من توفرها في الولاة السوريين والعراقيين كي يستطيعوا الاحتفاظ بمناصبهم وإلا عزلوا منها . أما المناطق التي شكّلت لاحقاً المملكة الاردنية الهاشمية فكانت ذات طابع صحراوي واضح يسكنها بدو رحل يشكلون الغالبية الساحقة من السكان . حتى أن بعض هذه المناطق كانت لا تضم سوى قرى صغيرة متناثرة ولا تعرف الاستقرار السكني كمناطق معان والعقبة والبلقاء وعجلون وسواها .

البادية النجدية هي امتداد طبيعي لبادية الشام « لما بين الباديتين من الشبه والتناظر وكمال الاتصال في كل شيء »[٣] . وقد ضمت هذه البادية تجمعات قبلية عديدة وعرفت إمارات كثيرة أبرزها آل الرشيد وآل سعود .

كانت بادية نجد تنقسم في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين إلى منطقتين كبيرتين :

أ ـ منطقة العارض .

ب ـ منطقة جبل شمّر وكان يتبعها ميناء الإحساء بإشراف مباشر من السلطنة العثمانية .

---

٣ ـ عبد الجبار الراوي ، « البادية » ، بغداد ١٩٤٩ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٩

- Voir aussi W. Fisher «The Middle East» London 1961 - P.P.449-473

وكان سكان هاتين المنطقتين، حتى الحرب العالمية الأولى، ينقسمون الى حضر أو سكان المدن، وبدو أو العشائر المترحلة، وأهل الهجر أو الاخوان من الوهابيين [٤]. وكانت أبرز مدنها الرياض وحائل وبريدة وهي مدن صغيرة إذ لا يزيد عدد سكان حائل على ٣٠ ألف نسمة حتى ١٩٤٩. أما أهم مناطقها المأهولة بالسكان فهي الحمادة، والبدير، والشعيب، والمحمل، والوشم، ووادي الدواسر، والأفلاج، والخرج، واليمامة، ونجران، ووادي سرحان، والقصيم، والإحساء.

كانت منطقتا الجوف وحائل مواطن لعشائر شمَّر التي برئسها أمراء آل الرشيد وتسمى إمارة آل الرشيد التي زالت بعد استيلاء عبد العزيز بن سعود عليها عام ١٩٢١ وانخرط بعض زعماء آل الرشيد في معاهدة مع الأسرة السعودية الحاكمة تبعاً للتحالفات القبلية المعروفة.

كانت الرياض عاصمة آل سعود ومقر إمارتهم، أما قرية الدرعية، فكانت المركز الديني الأساسي للحركة الوهابية. وكانت الرياض ومنطقتها تحت حكم السعوديين منذ القرن الثامن عشر حتى أزاحهم عنها، لفترة قصيرة، محمد علي والي مصر، وأوكل العثمانيون أمرها إلى آل الرشيد، فنزح السعوديون إلى الكويت. وبمساعدة أمير الكويت مبارك الصباح، وبدعم مباشر من الإنكليز، استرد عبد العزيز بن سعود مدينة الرياض عام ١٩٠٢ ثم وسع إمارته فاحتل حائل والجوف والإحساء وعسير والحجاز وتهامة. وبحضور علماء نجد ورؤساء القبائل في مؤتمر الرياض عام ١٩٢٦ تمت مبايعة عبد العزيز بن سعود سلطاناً على نجد وملحاقتها وتلقب بملك الحجاز ثم بملك نجد ١٩٢٨ ثم وحد نجد والحجاز وعسير والحسا باسم المملكة العربية السعودية التي أعلنها في (٢٢ تشرين الأول ١٩٣٢) [٥].

---

٤ - براجع الجدول الملحق بأسماء الهجر وأسماء القبائل في السعودية.

٥ - حول هذه النقطة تراجع الأبحاث التالية:

- أحمد طربين، «عبد العزيز آل سعود منشىء دولة وباعث نهضة»، مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية»، العدد السابع - السنة الثانية - (تموز ١٩٧٦) - صفحات ٣٧ - ٨٠.
- Sir John Bagot Glubb «War in the desert» P.P.41-63 and 209-221.
- Gary Toreller «The Birth of Saudi Arabia» Introduction.

كانت المناطق التي شكلت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ كثيرة. فالأقسام الإدارية لنجد هي التالية [٦] : إمارة نجد أو العارض ومركزها في الرياض، وإمارة القصيم، وإمارة جبل شمَّر، وإمارة الحسا، وإمارة عسير السراة. وتتبع إمارة العارض عدة إمارات صغيرة هي: إمارة الرياض، إمارة الحوطة، إمارة الحريق، إمارة وادي الدواسر، إمارة الوشم، إمارة السدير، إمارة المحمل، إمارة أهل الوديان، إمارة بيشة.

وحتى عام ١٩٣٢ كانت هناك أربع إمارات بدوية ترتبط مباشرة بإمارة العارض هي: إمارة سباع السهول وهم بدو العارض، إمارة عتيبة، إمارة قحطان نجد، إمارة مطير.

أما الإمارات التابعة للقصيم فهي: إمارة عنيزة، إمارة القصيم ومركزها بريدة، إمارة الرس، وإمارة المذنب.

وهناك أربع إمارات تابعة للجبل هي: إمارة حائل، إمارة تياء على طرف صحراء النفوذ، إمارة خيبر، والإمارة البدوية التابعة للجبل. وهذه الإمارة تنقسم بدورها إلى إمارة حرب، وإمارة عنزة وهيثم، وإمارة شمَّر، وإمارة الأرطاوية. وعدد الإمارات التابعة للحسا أربع: إمارة الحسا، وإمارة القطيف، وإمارة جبيل، والإمارات البدوية وأبرزها: إمارة آل مرة، إمارة بني هاجر، إمارة بني خالد، إمارة العجمان، إمارة مطير، إمارة المناصير، إمارة العوازم والرشايدة.

والإمارات التابعة لعسير هي: إمارة أبها، إمارة شهران، إمارة قحطان، إمارة رجال ألمع، إمارة نجران.

وقد توحدت جميع هذه الإمارات بموجب النظام الأساسي الصادر في (٢١ صفر ١٣٤٥) هـ الموافق (أول أيلول ١٩٢٦).

لكن عملية التوحيد تمت على أساس القاعدة القبلية السابقة أي مجموع القبائل

٦ - فؤاد حمزة، «قلب الجزيرة العربية»، مكة ١٩٣٣، صفحات ٦٦ - ٧٤.

المتحالفة بزعامة الأسرة السعودية. إذ نصت المادة الخامسة من نظام (أول أيلول ١٩٢٦) على ما يلي: «تكون جميع إدارات المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك عبد العزيز الأول إبن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وجلالته مقيد بأحكام الشرع الشريف». لكن الأقسام الإدارية للمملكة بقيت على أساس الإمارات القبلية السابقة يتولاها أمراء يتمتعون بلقب موحد دونما فارق بين الإمارات الكبيرة أو الصغيرة. وأبرز الإمارات، حتى عام ١٩٣٢، من الشمال إلى الجنوب:

- إمارة قريات الملح في طرف وادي السرحان من الشمال الغربي.
- إمارة الجوف أو وادي السرحان الأدنى التي فصلت عن إمارة شمر ووضعت تحت إشراف أمير مكة.
- إمارة تبوك وتتبعها جميع قبائل البدو المقيمين في أطرافها وأبرزها عشائر بني عطية وعشائر الحويطات.
- إمارة العلا وتتبعها عشائر بني هيثم وولد علي وبني حرب.
- إمارة خبا على ساحل البحر الأحمر حتى الحدود السعودية الأردنية. وتتبعها عشائر الطقيقات وحويطات النهم.
- إمارة الوجه على ساحل البحر الأحمر وتتبعها عشائر بلى.
- إمارة أملج بين الوجه وينبع.
- إمارة ينبع وتتبعها قبائل جهينة وعشائر من الأحامدة.
- إمارة المدينة وهي من أوسع إمارات المملكة وتتبعها معظم عشائر بني حرب خاصة بني صبح والأحامدة وبني عبدالله وسواهم.
- إمارة رابغ وتتبعها عشائر مسروح.
- إمارة القضيمة الواقعة بين رابغ وجدة.
- إمارة جدة وتمتد من القضيمة شمالاً حتى طريق جبل السعدية جنوباً وإلى الهضاب الساحلية شرقاً.
- إمارة مكة وتمتد من حدود القضيمة إلى جبل السعدية في الجنوب وإلى الشرق حتى سلسلة كرى. وتتبعها عشائر بني مرة.

ـ إمارة الطائف وتمتد من حرة البس وسهل ركبة إلى أواسط جبال الحجاز الجنوبية.

ـ إمارة غامد وزهران في أواسط جبال الحجاز.

ـ إمارة بني شهر.

ـ إمارة الليث وتتبعها قبائل بني حسن.

ـ إمارة القنفذة وهي مرفأ عسير المهم للتجارة.

يؤكد هذا العدد الكبير من الإمارات على استراتيجية السياسة البريطانية في السعودية وباقي مناطق الجزيرة العربية والتي يمكن تلخيصها ضمن محورين أساسيين:

الأول: إعادة توزيع الإمارات على الأسس القبلية السابقة بما يضمن قيام تحالفات سياسية موالية للأسرة السعودية، وبالتالي لبريطانيا، وتأمين قيام مملكة عربية سعودية شديدة الاتساع لكنها كثيرة التفكك الداخلي بحيث أن أي تمرد أو عصيان يتطلب جهداً عسكرياً ومالياً ضخماً لا تستطيع الإدارة المركزية الوصول إليه دون دعم مباشر من الإنكليز. هكذا أمنت بريطانيا سيطرتها على الأسرة السعودية عبر شبكة من التوازنات الدقيقة التي قامت عليها المملكة.

الثاني: إلحاق القبائل بالإمارات إلحاقاً تبعياً بحيث يضطر كل أمير إلى إخضاع القبائل التابعة له تحت خطر العزل والتبديل إذا ما عجز عن القيام بهذه المهمة. ونظراً لترحال القبائل في هذه المنطقة سارعت بريطانيا إلى تخطيط حدود المملكة مع الإمارات والمشيخات المجاورة بما يضمن قيام عدد كبير منها يرتبط تبعياً بالسياسة البريطانية. وكانت نتيجة تخطيط الحدود أن أجبرت جماهير البدو على الاستقرار في الحدود الدولية المعترف بها أولاً وفي حدود الإمارات والمشيخات المحلية ثانياً. وعبر الزعماء الموالين لها أمّنت السياسة البريطانية قاعدة أساسية لنفوذها طيلة مرحلة ما بين الحربين العالميتين لا في داخل الجزيرة العربية فحسب بل وأيضاً على السواحل البحرية حيث أقامت عشرات المشيخات البدوية.

وتبعاً لذلك، باتت مناطق الحجاز ونجد وعسير في قبضة السعوديين الذين سيطروا على مساحة تقدر بحوالى ٨٣٠ ألف ميل مربع. وتضم أقل من أربعة ملايين نسمة حتى أواخر النصف الأول من القرن العشرين [٧]. أما أبرز إماراتها حتى عام ١٩٤٩ فهي التالية:

- إمارة الإحساء ويحكمها إبن جلوي، إبن عم الملك عبد العزيز بن سعود.
- إمارة الرياض وعلى رأسها سعود بن عبد العزيز بن سعود، ولي العهد.
- إمارة حائل ويحكمها عبد العزيز بن مساعد، إبن عم الملك عبد العزيز بن سعود. وتتبع هذه الإمارة إمارة صغيرة تدعى إمارة الجوف يحكمها الأمير عبد العزيز السديري.

وهناك أيضاً أمراء صغار في مناطق لوكه، ولينة، والحفر، والحياد أي منطقة الحياد بين السعودية والعراق.

كانت المملكة العربية السعودية في أواسط القرن العشرين لا تزال مجموعة إمارات قبلية تمتد على مناطق بادية نجد والحجاز وعسير. وتشير الاحصائيات الرسمية التي تقدم بها الشيخ عبد الله الوكيل، سفير السعودية في واشنطن، أن سكان المملكة حتى عام ١٩٧٩ كانوا يقدرون بحوالى ٦,٦١٤,٠٠٠ نسمة منهم ١,٤٥٥٠٠٠ نسمة يسكنون المدن و٥,١٥٩٠٠٠ نسمة يتوزعون بين المدن والأرياف. أي أن ٧٨٪ من سكان السعودية كانوا يسكنون خارج المدن[٨]. لكن تطور السكان في السعودية من مجموعة قبائل مترحلة إلى السكن المديني والريفي الثابت يشكل المنطلق لفهم التبدلات العميقة التي أصابت المجتمع السعودي في مرحلة النفط. فالسعودية تشكل النموذج الأكثر وضوحاً لبداوة النفط. ولعبت الحركة الوهابية، عبر تجمعات «الإخوان الوهابيين» من البدو الذين تدربوا في «الهجَر»، دوراً أساسياً في قيام هذه الدولة التي ارتدَّت ضد حركة الإخوان وبطشت بهم

---

٧ - Lipsky «Saudi Arabia» New Haven 1959 - P.24.
«The Middle East and North Africa» 1980 - p.p. 636.

٨ - Twitchell «The Saudi Arabia» - princeton 1980 - P.139.

مستعينة بالطائرات البريطانية لتحقيق هذه المهمة [٩]، علماً أن جماهير الإخوان الوهابيين لعبت الدور الأساسي في قيام المملكة العربية السعودية وتحقيق انتصارات الأسرة السعودية ضد باقي القبائل حتى عام ١٩٢٩.

من البادية إلى الأرياف والمدن: حتمية الاستقرار والتوطين

تضافرت عدة عوامل باتجاه دفع البدو الرحل الى الاستقرار والتوطين خاصة في القرن العشرين فتعاليم الإسلام تحارب البداوة وتنعتها بالجاهلية، والغزوات المتبادلة بين القبائل تجعل الحروب الداخلية منهكة ومدمرة، وتعديات القبائل ضد الفلاحين في الواحات والأرياف تسبب خراب المزارع والقرى. كذلك افتقار المدن إلى اليد العاملة بعد دخول الرساميل الأجنبية إليها جعل السلطات، الخارجية والداخلية، تعمل جاهدة على توطين البدو واستخدامهم في عملية الإنتاج وحراسة الحدود والإدارة وسواها. وكان للخطوط الحديدية التي اخترقت الصحراء العربية الأثر المهم في مراقبة السلطة المركزية لتحركات البدو. كما شقت الطرق البرية الداخلية لوصل المدن الرئيسية ببعضها وربط الواحات بها ومراقبة التجارة عبر الصحراء واستخدام البدو في حماية مؤسسات وأنابيب النفط وفي حرس الصحراء لقاء رواتب نقدية. وقامت السلطة المركزية في الأقطار العربية التي ظهرت في الجزيرة العربية بإقامة مشاريع عمرانية ساعدت في تبدل جذري في حياة البدو ودفعتهم إلى الاستقرار. فقد تم تدشين عدة مشاريع للري، وإقامة سدود للأمطار تستخدم في الزراعة وسقي الماشية، كذلك إقامة مؤسسات تربوية لتعليم أبناء البدوة وتأهيلهم الحرفي وربط الاقتصاد البدوي بشبكة من المواصلات مع المدن والأرياف.

منذ أواسط القرن العشرين كانت البداوة تسير خطوات مسرعة نحو الزوال نهائياً كنظام وقبائل. وحتى في أكثر المناطق العربية المشرقية بداوة، خاصة في

---

٩ - Glubb «War in the desert» P.P 311-325.

السعودية وإمارات الخليج العربي، واليمن والأردن وسواها، باتت البداوة المترحلة عديمة الأهمية بحيث لم تبق منها سوى أعداد قليلة تمارس الرعي وتربية الماشية وتقيم علاقات مباشرة مع المدن والأرياف وتمتنع عن القيام بأية أعمال تمت للبداوة المترحلة بصلة كما في السابق لا سيما الغزو والغنائم والاعتداء على التجار وإحراق القرى والمدن.

ويستنتج جاك بيرك «أن البداوة تسير بخطىً متسارعة في العالم أجمع وتتحول نحو الاستقرار والتحضر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية»[10]. فقد تقلصت مناطق البدو بسرعة في كافة الصحاري العالمية. ويعود الفضل الأساسي في ذلك إلى قيام الدولة الحديثة ذات الطابع المركزي والتي تعمل على تشجيع الاستيطان البدوي وتشغيل طاقات البدو في مشاريع إنمائية ثابتة وتعمل على ربط الصحراء بالأرياف والمدن.

أما القبائل العاصية والمتمرّدة على السلطات المركزية فكانت تتعرض لغرامات وضرائب باهظة وتقمع انتفاضاتها بقسوة بالغة وتستخدم أسراب الطائرات في قمع المتمردين. وهذا ما أرهب القبائل البدوية وحصر تحركاتها ضمن مناطق معينة ومنع تعدياتها على الأرياف المحيطة بترحالها وعلى القوافل التجارية المارة عبر الصحراء. وكان لهذا العامل الأثر الحاسم في اضمحلال دور القبائل في حماية التجارة الصحراوية وخسارة زعماء القبائل لكميات وافرة من النقود مما دفعها إلى الاستعاضة عنها بتوثيق صلاتها مع السلطة المركزية فشكلت أحد ابرز رموزها القمعية في الصحراء. ومع تعزُّز دور السلطة المركزية كان زعماء القبائل الموالية لها يتحولون إلى رموز لتلك السلطة في مراكزهم ويتمتعون بالحماية الخارجية وبخاصة مهمة هي استخدام الأسلحة الحديثة مقابل الأسلحة القديمة المستندة الى ضروب الفروسية والغزو. لذ حلّت السيارات محل الخيول وحلت الأسلحة النارية مكان الرماح والسيوف. وتقهقرت روح الغزو مع ازدياد دور السلطة المركزية في مراقبة القبائل والتشدد في عقاب الغزاة. وانخرط قسم كبير من البدو في إدارات الدولة

١٠- J. Berque «Nomads and Nomadism» P.P.492.

ومؤسسات الإنتاج. وقد رافق اندماج البدو في المدن والأرياف صعوبات كبرى بالرغم من استقرارهم السكني وانخراطهم في أعمال ثابتة. وكانت الدولة المركزية تهدف من وراء التوطين تحقيق النتائج التالية:

أ - توجيه الدولة لجماهير البدو نحو الأعمال الزراعية في مجتمعات تمتاز بقلة مياه الأمطار وعدم انتظامها وصعوبة الوصول إلى الآبار الجوفية وحسن الاستفادة من مياهها. وكانت عملية تحويل البدو من رعاة رحل إلى مزارعين ثابتين على أرض معينة عملية في غاية التعقيد خاصة إبّان الفترات الأولى للتوطين.

ولم يعرف نظام البداوة ملكية الأرض بل مجرد حق التصرف الجماعي بها، أي أن ملكيتها تعود إلى القبيلة كلها لا لفرد فيها. لكن عملية التوطين حملت معها سيطرة زعماء القبائل على الأرض التي استقروا عليها. فتحول حق التصرف السابق إلى ملكية خاصة حقيقية للأرض. وسجل زعماء القبائل معظم هذه الأراضي بأسمائهم وذلك على حساب باقي أفراد القبيلة، وتحولت أراضي المشاع وأراضي ترحال القبائل من ملك عام للدولة إلى ملكية مشتركة للقبائل أولاً ثم إلى ملكيات خاصة لشيوخ القبائل دون سواهم. كذلك كان نصيب الأراضي المعتبرة مراعي لمواشي القبيلة. وفي حين تحول زعماء القبائل إلى ملاكين كبار أورثوا أراض شاسعة لأبنائهم كملك خاص، تحول قسم كبير من جماهير البدو إلى مزارعين عاديين محرومين من الأرض التي يعملون عليها.

ب - توجيه الدولة للبدو نحو سكن المدن والاشتغال في الحرف والصناعات والتجارة ومؤسسات الدولة. وكانت هذه العملية تتم ببطء شديد لأن انتقال البدو من الرعي إلى المدن كان غير مألوف، بل كثيراً ما تم الانتقال من الأرياف، أي البدو المستقرين إلى المدن حيث تحولوا هناك إلى جماهير عمالية تتقاضى أجراً نقدياً أو شهرياً في المؤسسات العامة والخاصة.

جـ - إجبار البدو على الاستيطان والاستقرار تحت طائلة العقاب. وقد بدأت

عملية الاستيطان القسري منذ قيام المملكة السعودية، إبّان حكم الملك عبد العزيز بن سعود. فهو صاحب مشاريع «الهجَر» مفردها «هجرة» أي مركز تجمع «الإخوان» في الحركة الوهابية الذين شكلوا القاعدة العسكرية الأساسية لجيش الملك السعودي، وكانت غالبيتهم الساحقة من البدو. وتوسعت أعداد «الهجر» حتى بلغت المئات خلال فترة زمنية قصيرة بين الحربين العالميتين.

فعملية توطين البدو في الجزيرة العربية كانت تدور ضمن مخطط مدروس، لأن السلطة المركزية تهدف من توطين البدو تأمين القاعدة البشرية للإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي ومؤسسات الدولة الإدارية، وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية والانتفاضات الداخلية. وكانت نتيجة التوطين ان ربطت المدن بالأرياف والمناطق الصحراوية، وأن جماهير البدو استقرت ضمن حدود الدويلات التي رسمها الاستعمار الخارجي. كانت جماهير البدو ترفض، عبر ممارساتها اليومية وتنقلاتها الموسمية، الاعتراف بالواقع الجديد. فمفهوم الدولة لا معنى له في النظام البدوي القائم على مفهوم القبيلة. أما التوطين فقد أجبر البدوي على الولاء للدولة ومؤسساتها وحدودها دونما القفز، في الفترة الأولى على الأقل، فوق مفهوم القبيلة. فكان من صعوبات التوطين عملية الدمج بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة المركزية، وعملية رفض أية حدود إلا حدود المرعى التي اعتادها منذ آلاف السنين، واحترام الحدود الحديثة التي رسمها الفرنسيون والإنكليز. وأجبر البدوي، أثناء ترحاله، على دفع الضرائب والحصول على تصريح بالانتقال من مكان إلى آخر، وهما ظاهرتان جديدتان في حياته. هكذا بدأت جماهير البدو تسير في اتجاهين واضحين:

- إما الانخراط في الدولة الجديدة والاستقرار في مكان ثابت وإقامة علاقات إنتاجية ثابتة داخل المدن والأرياف وتجاوز حياة المرعى والترحال.
- وإما البقاء على نمط البداوة السابق ورفض مشاريع التقسيم والحدود وكل أشكال الاستقرار. وبقدر ما كان البدو يسيرون خطوات نحو الاستقرار تضعف سلطة

المشايخ عليهم وتضمحل بالتالي قدرة المشايخ على تعقب البدو المستقرين ومحاولة الاقتصاص منهم. كما أن الكثير من المشايخ سارعوا إلى الانخراط في أجهزة الدولة وشجعوا جماعاتهم على الاستقرار والسكن الثابت.

مع تقلص الروابط القبلية السابقة بعد عمليات التوطين كانت البداوة تختفي تدريجياً و تحل مكانها قوانين الدولة. لكن نظام البداوة والقبيلة لم يختف بسرعة بل ما زالت أجهزة الدولة نفسها، في الكثير من أقطار الجزيرة العربية، تحمل سمات القبيلة السابقة ونظامها البدوي.

إن إحلال مفهوم الدولة مكان مفهوم القبيلة لا يمكن أن يتم بشكل قسري وسريع بل يتم تجاوز نظام البداوة بشكل تدريجي وذلك عبر انخراط البدو في عملية التوطين والاستقرار والمشاركة في مشاريع الإنتاج والتنمية. فكان التوطين أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على تجاوز الاقتصاد البدوي إلى الاقتصاد القائم على الزراعة والصناعة وتكرير البترول، وساهم أيضاً في تجاوز العادات والتقاليد والأعراف القبلية (غزو، ثأر، افتخار،....) لكن دراسة معمقة لمسار تطور المجتمعات العربية المشرقية تؤكد على بطء الانتقال من البداوة إلى المجتمع المعاصر نظراً لعمق وتأصل الأعراف بين جماهير البدو. ومع تطور ظاهرة التوطين وازدياد سكان الأرياف والمدن بدأت الأعراف البدوية تضمحل أمام مستجدات الارتباط بالتعليم والتكنولوجيا الغربية. وبدأت فئات واسعة من أبناء المدن والأرياف والبدو التي نالت ثقافة عصرية في مدارس الغرب تمارس ضغطاً شديداً لنقل المجتمعات البدوية إلى الحداثة على النمط الغربي. وظهرت تبدلات اجتماعية ذات أثر أكيد في تبدل الأعراف القبلية السابقة وارتباط أبناء البدو بالعادات والأخلاق الغربية أكثر من ارتباطهم بموروثات النظام البدوي السابق. ورغم أن المراكز الدينية الإسلامية في الجزيرة العربية تشن حملات عنيفة ضد التقاليد القادمة من الغرب وتدعو إلى تحصين الناشئة ضدها كما تدعو إلى مقاومة التغريب والتمسك بأصول الدين الحنيف، فإن تيار الاقتداء بالغرب وتقليده قد اختط له جذوراً عميقة في أوساط النخب السياسية الحاكمة بشكل خاص، في جميع بلدان

المشرق العربي [١١].

لقد واجه البدو الوافدون من المناطق الصحراوية إلى الأرياف والمدن الحضرية بيئة جديدة تتطلب قدرة هائلة على التكيف مع نمط الحياة الحديثة فيها. وقد دلت التجارب على استعداد كامل للبدو في تقبل عملية التغيير والانتقال من البداوة إلى التحضر والقدرة على التلاؤم مع المستجدات وتبدلات أنماط العيش. ومنذ الحرب العالمية الأولى حتى أواسط الخمسينات من القرن العشرين كانت مشاريع التوطين تعطي أفضل النتائج على امتداد دول المشرق العربي في مرحلتي الانتداب والاستقلال السياسي الوطني. وعملية التوطين، بوجهيها الطوعي والقسري، كان لها تأثير مباشر في حياة البدو واستقرارهم ودخولهم في علاقات إنتاج ثابتة. وكان على جماهير البدو مواجهة مشكلات جديدة لم تكن معروفة في السابق إذ لا معنى لها في النظام البدوي السابق. فقد بات على زعماء البدو الانخراط في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية للدولة الحديثة وما يرافقها من علاقات جديدة منها:

- مسألة التملك والسيطرة على الأرض وتوريثها للأبناء.
- مسألة توزيع العمل والحصة في الإنتاج والدخول في دائرة العمل النقدي المأجور.
- مسألة الاستقرار السكني ومتطلبات الصحة والتعلم والخدمات الاجتماعية.
- مسألة الزواج والإرث والطلاق وتعدد الزوجات والانتقال من الأعراف إلى تطبيق الشرع الإسلامي.
- مسألة العلاقة بالسلطة المركزية والانخراط في تحالف سياسي معها وليس مع زعماء القبائل كما في السابق.
- مسألة الإنتماء الوطني والقومي والدفاع عن الحدود الوطنية لا حدود القبيلة.
- مسألة الخضوع للقوانين الدستورية المكتوبة لا للأعراف القبلية الموروثة.

لم تكن سياسة البلدان العربية موحّدة تجاه هذه المسائل الأساسية وذلك تبعاً

---

١١ ـ R. Patai «Golden River to Golden Road» P.P.369-370.

لحجم المشكلة البدوية على أراضيها. فبعض الدول فرضت قوانينها بصرامة وأجبرت البدو على الخضوع لها وبعضها لا زال يفسح المجال أمام الأعراف القبلية كقوانين شرعية معترف بها بين جماهير البدو [١٢].

سكان الحضر في المشرق العربي في النصف الأول من القرن العشرين

حتى منتصف القرن العشرين كان توزيع سكان المشرق العربي شديد الوضوح ضمن ثلاث مجموعات بشرية كبيرة: السكن المديني، السكن الريفي أو القروي، والسكن الصحراوي أو القبلي. وهذه الأقسام الثلاثة تعبر عن ثلاثة أنماط متمايزة في المجتمعات العربية المشرقية وغالباً ما تتمتع بشكل معين من التمايز الاجتماعي الداخلي عن بعضها البعض. وإذا ما كانت الفروقات القانونية الحقوقية معدومة بين المدينة والريف لأن المدينة، في عصر الرأسمالية على مختلف أنواعها، قد سيطرت على الريف وألحقته بها تبعياً، فإن تلك الفروقات كانت لا تزال قائمة حتى أواسط هذا القرن بين المجتمع المديني والمجتمع القبلي. فقوانين العشائر، القائمة على الأعراف والتقاليد كانت لا تزال تتحكم، إلى حد بعيد، بمصير التجمعات القبلية الصحراوية التي لا تخضع للقوانين العامة المدينية.

لكن المجتمع الريفي أو القروي يشكل حلقة وصل رئيسية بين المدينة والصحراء حيث إن هذين المجتمعين بحاجة ماسة إلى الغذاء الذي يأتيهم من الأرياف. لكن إلحاق القرية بالمدينة إلحاقاً تبعياً جعل تجار المدن وبنوكها يسيطرون على الأرياف ويستخدمونها نقطة إنطلاق لغزو الصحراء وإخضاع جماهير البدو. فباتت المدينة مصدراً مهماً من مصادر تسويق الإنتاج الريفي وإعادة توزيعه بعد خزنه. ومع السيطرة على اقتصاد الريف كانت السلطة المركزية ذات

---

١٢ - في عام ١٩٧٩، أكدت «مجلة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا» على وجود المحاكم القبلية المعترف بها رسمياً لفض النزاعات بين جماهير البدو. فقد ورد في المجلة ما يلي: «لا زالت هناك فئات من السكان تتسم بالطابع القبلي تسكن في المناطق السهلية والصحراوية والجبلية ولا زالت قوانينها وتشريعاتها شفوية تتطابق مع عاداتها وتقاليدها وأنظمتها القبلية القديمة».

- «The Middle East and North Africa (1979 - 1980)» p.29.

الطابع المديني الواضح تفرض قوانينها على الأرياف والبدو وتخضعهم لدفع الضرائب الزراعية وتقيم علاقات وثيقة مع كبار الملاكين الذين باتوا الأسياد الحقيقيين للأرياف وممثليها في البرلمانات والوزارات المدينية. وعلى أساس هذه العلاقة مدت السلطة المركزية نفوذها نحو الصحراء وجعلت من زعماء البدو كبار ملاكي الواحات والأراضي الزراعية الخصبة وممثلي القبائل في إدارات الدولة ومؤسساتها لقاء التعهد بإخضاع البدو وإجبارهم على الاستقرار والخضوع لقرارات السلطة المركزية.

لم تكن العلاقة التاريخية بين القبائل وكل من الأرياف والمدن علاقة ود بل كثيرا ما خضعت المدن والأرياف لغزوات البدو وفرض الإتاوات عليها. وفي مراحل سيادة المدينة كانت السلطة المركزية تفرض قيوداً صارمة على البدو وتحولهم إلى مزارعين ورعاة وعمال وتصادر كل أدوات الغزو وتعاقب المعتدين بقسوة بالغة وتجعل من زعيم القبيلة، صاحب الامتيازات الجديدة والكثيرة، لا حامي القبيلة بل جلاد البدو تحت طائلة العزل والتبديل والسجن والتصفية الجسدية.

لكن السلطة المركزية في المشرق العربي إبان مرحلة النفط تتميز جذرياً عنها في المراحل السابقة. ففي حين كان الولاة الأقوياء يجبرون البدو على الإنكفاء لفترة زمنية يعودون بعدها إلى غزو المدن والأرياف والسيطرة على المحاصيل الزراعية وإحراق القرى وفرض الخوات، فإن هذه المرحلة شهدت ولادة سلطة مركزية قوية أدخلت البدو في طور الاستقرار والخضوع النهائي لقوانين التحضر، بحيث إن العودة إلى فترات تظهر مخاطر البدو مجدداً على الأرياف والمدن باتت مستحيلة، لأن حجم البداوة قد تقلص إلى حد كبير وباتت على طريق الزوال الحتمي.

ورغم أن بعض التجمعات البدوية في النصف الثاني من القرن العشرين كانت لا تزال تتمتع بقوة وبأس في بعض أرجاء المشرق العربي، فإن السلطة المركزية المدينية الجديدة قد دخلت في حرب تدميرية ضد ركائز المجتمع القبلي

لادخال جماهير البدو في طور التحضر الكامل. فازدياد سكان الأرياف أولاً ثم المدن ثانياً قد تمّ بفعل هذا التطور التاريخي في المشرق العربي. وإذا كانت الصحراء لا تزال مصدر غنى وافر من الإنتاج الحيواني فإن هذا الإنتاج دخل مرحلة التنظيم بإشراف مباشر من الدولة وتقلصت أعداد الجمال لتحل مكانها قطعان الغنم والأبقار تبعاً لضرورات الاستقرار والثبات وانصراف قسم كبير من جماهير البدو نحو العمل الزراعي المأجور.

فالمثال الأردني شديد الوضوح في هذا المجال لأن سكان الأردن أكثر بداوة من كافة المناطق التي كانت تشكل ولايات الشام في العهد العثماني. وكانت جماهير السكان تنقسم بوضوح بين الحضر أو سكان المدن والأرياف وبين البدو ويطلق عليهم تعبير « عرب أو أعراب ». وهؤلاء ينقسمون بدورهم إلى رعاة إبل أو رعاة ماعز أو رعاة أغنام. وفي حين كانت السلطة المركزية تجبر رعاة الأغنام والماعز على دفع الضرائب، فإن قبائل رعاة الإبل كانت ترفض دفع الضريبة حتى أواسط القرن العشرين عندما أخضعت هذه القبائل لدفعها تحت طائلة الملاحقة والسجن والتشريد ومصادرة الماشية. وتبعاً لهذه التدابير ارتفعت أعداد قطعان الغنم لقبيلة الرولا إلى ٣٠ ألف رأس مقابل انخفاض حاد في عدد الإبل إلى ١٢ ألف جمل [١٣]. ومن المعروف أن هذه العشيرة إحدى فروع قبائل عنيزة المعروفة، كانت أكثر القبائل التي تربي الجمال في المشرق العربي. فقبيلة بني صخر، أحد فروع الرولا، كانت تمتلك وحدها ما بين ١٢ ـ ١٥ ألف رأس من الإبل. لكن هذه القبيلة استقرت في مناطق الزوايزة الواقعة جنوبي شرقي عمان حتى وادي السرحان حيث تملكت مساحة تزيد على ١٠٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة. كذلك استقرت أعداد كبيرة من قبيلة الحويطات المعروفة بتربية الجمال بين العقبة وجنوبي شرقي الأردن على طول الحدود الأردنية ـ الفلسطينية المحتلة. ويؤكد هاريس « أن قبائل الأردن المشهورة سابقاً بتربية الجمال كانت على

ـ ١٣ - G. Harris «Jordan..» New Haven 1958. P.P. 47-48.

طريق الاستقرار النهائي حتى عام ١٩٥٧، لذا فالأكثرية الساحقة من البدو الأردنيين هم رعاة الأغنام والماعز الذين يتوزعون على طول نهر الاردن وبحر الميت ووادي عربة. أما القبائل المترحلة في وادي الأردن فباتت أقلية ضئيلة جداً لا تعدو أحياناً بضع عائلات فقط». وليست هناك إحصاءات دقيقة حول سكان الأردن قبل الحرب العالمية الثانية بسبب وفرة القبائل وصعوبة تعدادها. إذ تشير بعض الاحصائيات إلى أن سكان الأردن عام ١٩١٨ كانوا حوالى ٤٥,٣٨٩ نسمة ثم ارتفع عددهم إلى حوالى ٣٠٦ آلاف عام ١٩٣٩ بعد سلسلة من التعديلات الجغرافية في الحدود خاصة إضافة مناطق العقبة ومعان إلى الاردن بعد أنْ كانت تابعة للسعودية.

ويستنتج هاريس، بعد تقديم سلسلة واسعة من الاحصاءات حول البداوة الأردنية، «أن تأثيرات القرن العشرين شكّلت ضربة قاسية ضد البداوة في الأردن، اذ سرّعت عملية التطور الاجتماعي بشكل لم تعرفه عدة قرون سابقة. فهذه المرحلة ارتبطت بازدياد نفوذ المراكز المدينية وتميز بالقدرة على جعل البدو يستقرون خلال فترة زمنية قصيرة كان يلزم الوصول إليها ثلاثة قرون أحياناً. وقد رافق الاستقرار دوافع اقتصادية ساهمت في تبديل أسس البداوة التقليدية وجعلت من اختيار السكن الريفي أو المديني أمراً حتمياً لا مفر منه...»[١٤].

يكاد هذا الاستنتاج حول البداوة الأردنية ينطبق على معظم جماهير البدو في المشرق العربي. فثمة إغراءات مادية كثيرة من جهة، خاصة إبّان اكتشاف النفط وتوزيع الأراضي الصحراوية والانخراط في السكن الريفي والمديني. وصعوبات جد قاسية لتأمين ظروف الاستمرار في حياة البداوة من جهة أخرى. ففي أواسط القرن العشرين كانت وسائل النقل الحديثة تجعل الانتقال على الجمال من مخلفات الماضي مما سبب انخفاضاً حاداً في أسعار الابل. كذلك شهدت هذه المرحلة ازدياداً هائلاً في نفوذ السلطة المركزية المدينية بحيث اضطر البدوي إلى الإقلاع

١٤ - Harris - P 31 - and Cooke «Jordan» P.114.

عن مجرد التفكير بالغزو والسطو على القوافل التجارية التي تستخدم السيارات السريعة والحراسة المشددة والمراكز الصحراوية الثابتة التي شكل البدو فيها حرساً للصحراء. هكـذا بات البدوي مجبراً على تأمين موارد عيشه من العمل الزراعي أو الإنخراط في أجهزة الدولة وتلبية الدعوة للاستقرار النهائي في دائرة الحياة الحديثة. وفي عام ١٩٥٨ تحولت جماهير واسعة من بدو الأردن إلى الاستقرار المديني والريفي فقدر عدد المزارعين المستقرين بحوالى ثلثي المجموع العام لسكان الأردن، في حين أن البداوة المترحلة كانت الطابع الغالب لسكان الإمارة الأردنية عند قيامها عام ١٩٢١. أما في عام ١٩٧٦ فقد تبدلت النسبة جذرياً، إذ قدر سكان الأردن بحوالى ٢,٧٧٩ مليون نسمة منهم ٧٧٥ ألفاً في العاصمة عمان و٢٨٢ ألفاً في الزرقاء و١٤٦ ألفاً في إربد [١٥]. أي أن هذه المدن الأردنية الثلاث كانت تضم ١,٢٠٣ مليون نسمة أي ما يزيد على ٤٥٪ تقريباً من مجموع سكان الأردن.

أما في سوريا فيشير إحصاء ١٩١٢ حول سكن بعض المدن العربية المشرقية إلى النسب التالية [١٦]:

- حلب ١٢٥ ألف نسمة.
- إنطاكية ٢٤ ألف نسمة.
- تدمر ٣ آلاف نسمة.
- دمشق ١٥٥ ألف نسمة.

لكن النصف الثاني من القرن العشرين سيشهد تبدلاً جذرياً في حجم المدن السورية. ففي عام ١٩٦٠ بلغ سكان المدن السورية ١,٦٨٤,٩٥٤ نسمة مقابل ٢,٨٨٠,١٦٥ نسمة في الأرياف. وتبدلت هذه النسبة جذرياً عام ١٩٧٧ حيث بلغ سكان المدن هناك ٣,٦٦٩,٠٠٠ نسمة مقابل ٤,٠٦٧,٠٠٠ نسمة سكان الأرياف. أي أن سكان المدن كانوا لا يشكلون سوى ٦٠٪ تقريباً من سكان

١٥ - The Middle East and North Africa (1979 - 1980). P.480.

١٦ - K. Kairallah «La Syrie», P.6.

الريف السوري عام ١٩٦٠، فباتوا يشكلون نسبة معادلة لهم تقريباً عام ١٩٧٧. وكانت أكثر المدن تطوراً خلال سنوات (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) مدينة الرقة التي بلغت الزيادة السنوية فيها ٩,٨٪ مما يؤكد على استقرار القبائل هناك بنسب كبيرة لأن نسبة الزيادة السكانية السنوية في سوريا قدرت بحوالى ٣,٣٪ وبنسبة ٣,١٪ خلال سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧). يضاف إلى ذلك أن حجم السكان في دمشق قد ارتفع من ٥٢٩,٩ ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٨٣٦,٦ ألف عام ١٩٧٠. كذلك حلب التي ارتفع عدد سكانها من ٤٢٥,٤ ألف عام ١٩٦٠ إلى ٦٣٩,٤ ألف عام ١٩٧٠. وحمص من ١٣٧ ألفاً إلى ٢١٥ ألفاً واللاذقية من ٦٧,٦ إلى ١٢٥,٧ ألفاً وحماه من ٩٧ ألفاً إلى ١٣٧ ألفاً خلال السنوات (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)[١٧].

فعدد سكان مدينة دمشق وحدها كان يزيد على مجموع سكان المدن السورية الأخرى باستثناء حلب التي يبلغ سكانها أيضاً مجموع سكان المدن السورية الأثني عشر أي: حمص وحماه واللاذقية وطرطوس ودير الزور والرقة وإدلب والحسكة ودرعا وطرطوس والسليمانية والسويداء. وهذا ما يؤكد ظاهرة تضخم المدن الكبرى لا سيما العاصمة دمشق ومدينة حلب وكلتاهما كانتا في السابق مركزاً لولاية كبيرة إبان الحكم العثماني وسنوات طويلة من الحكم الفرنسي.

ولم يشكل سكان المدن في الولايات العراقية نسبة كبيرة من السكان في مطالع القرن العشرين. فحتى عام ١٩٢٠ كان سكان المدن العراقية لا يتجاوز ٢٤٪ من سكان العراق ولم تزد هذه النسبة كثيراً حتى عام ١٩٤٦ حيث يقدر سكان المدن العراقية بنسبة ٢٥٪ من سكان العراق، أي بزيادة ١٪ فقط خلال ربع قرن تقريباً. لكن الفترة اللاحقة ستشهد نمواً عاصفاً للمدن العراقية إذ قدّرت الزيادة السنوية بمعدل ٣,٢٪ من حجم السكان، منها ٤,٢٪ زيادة سكان المدن مقابل

١٧ـ الأمم المتحدة، المنظمة الاقتصادية لغربي آسيا، كراس رقم ١٢، «الجمهورية العربية السورية» ص ١٦ ـ ١٧.

١,٢٪ زيادة سكان الأرياف خلال سنوات (١٩٤٧ ـ ١٩٧٥). فحتى أواسط القرن العشرين كان العراق يعتبر بلداً زراعياً بالدرجة الأولى. لكن اكتشاف النفط وتسويقه جعل واردات النفط ترتفع إلى ٨٣٪ من مجموع الدخل الوطني لعام ١٩٧٥ في حين كان بنسبة ٥٨٪ حتى عام ١٩٧١. ويشير إحصاء ١٩٧٧ إلى أن سكان محافظة بغداد وحدها يزيد على ربع سكان العراق أي حوالى ٢٦,٤٪ من السكان في حين كانت هذه المحافظة تضم ١٧٪ فقط من سكان العراق عام ١٩٤٧. ويلاحظ أن السكن المديني قد ارتفع بشكل عام من ٤٠٪ تقريباً من مجموع السكان عام ١٩٤٧ إلى ٥٦٪ عام ١٩٧٧. كما أن مدن بغداد والبصرة ونينوى وبابل تشكل وحدها أكثر من ٥٠٪ من مجموع سكان المدن العراقية البالغ عددها ١٩ مدينة. وهذا ما يؤكد ظاهرة تمركز السكان في المدن العراقية الكبرى خاصة العاصمة بغداد التي كانت تشكل وحدها ١,٨ مليون نسمة عام ١٩٥٧ أو حوالى $\frac{١}{٥}$ من سكان العراق فباتت عام ١٩٧٧ تضم ٢٦٪ منهم أي أكثر من ربع السكان. وفي حين كان السكن الريفي يشكل أكثر من ٦٠٪ من سكان العراق ويضم مجموعة كبيرة من البدو حتى أواسط القرن العشرين فإن هذه النسبة تقلصت كثيراً في مرحلة النفط فبات حجم المدن العراقية يزيد على نسبة ٦٠٪ في مطالع الثمانينات من هذا القرن[١٨]. وأرقام البدو لم تعد تذكر في الاحصاءات الرسمية مما يدل على أن قسماً كبيراً منهم قد استقر بشكل نهائي ومن تبقى منهم يعيش على الترحال ولا يشكل نسبة سكانية مهمة.

كانت نسبة سكان المدن في المملكة العربية السعودية لا تزال أقل من نسبة البدو في أواسط القرن العشرين. فإحصاء ١٩٥٨ يؤكد أن سكان مكة المكرمة حوالى ١٠٠ ألف نسمة، وجدة حوالى ١٢٠ ألف نسمة والمدينة المنورة حوالى ٤٠ ألفاً، ويُنبع حوالى ١٠ آلاف نسمة، والطائف ستة آلاف نسمة، والهفوف ٦٠ ألف نسمة، والخبر حوالى ٣٥ ألف نسمة، والقطيف ٢٥ ألفاً، والدمام ١٥ ألفاً،

١٨- U. N - «Iraq», No 5 - P.9. and - A. Taylor editor «Focus of the Middle East», P.189. and the Middle East and the North Africa (1979 - 1980), P.409.

والظهران ١٥ ألفاً. أما العاصمة الرياض فشهدت تبدلاً سكانياً هاماً إذ ارتفع عدد سكانها من ٧٥ ألف نسمة في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ١٢٠ ألف نسمة عام ١٩٥٨ [١٩].

يتضح من هذه الأرقام أن سكان المدن السعودية لا يزيد على الثلاثة أرباع المليون نسمة في أواسط القرن العشرين، في حين أن الأرقام الرسمية لعام ١٩٧٩ تؤكد على ارتفاع هذه النسبة إلى ١,٤٥٥,٠٠٠ نسمة، أي حوالى مليون ونصف المليون أو ضعف النسبة السابقة بعد عشرين عاماً فقط. فقد ارتفع سكان مكة إلى ٢٥٠ ألف نسمة، والمدينة إلى ٩٠ ألفاً، والرياض إلى ٣٥٠ ألفاً، وجدة إلى ٢٠٠ ألف نسمة وينبع إلى ٢٠ ألفاً، والطائف إلى ٣٠ ألفاً، والهفوف إلى ١٠٠ ألف، والدمام إلى ٧٠ ألفاً، والقطيف إلى ٣٠ ألفاً. وتوسعت مدن صغيرة كرأس تنورة التي ارتفع تعداد سكانها إلى ١٥ ألف نسمة وأبها إلى ٢٥ ألفاً وعنيزة إلى ٥٠ ألفاً وبريدة إلى ٥٠ ألفاً وحايل إلى ٣٠ ألفاً والجوف إلى ٢٠ ألفاً والقنفذة إلى ١٠ آلاف نسمة، والوجه إلى ١٠ آلاف نسمة وغيرها [٢٠].

يعتبر ازدياد عدد سكان المدن مؤشراً على النزوح الداخلي من الصحراء إلى الأرياف. فالمدن من جهة، والهجرة الخارجية التي أمّت السعودية بسبب موارد النفط الضخمة وما رافقها من اتساع هائل في قطاعات العمل المختلفة. وتبعاً لهذه الزيادة وما رافقها من زيادة مماثلة في الأرياف، فإن حجم البداوة السعودية كان يتقلص باستمرار ويتغير بالتالي التركيب الاجتماعي لسكان المملكة من البداوة إلى الحضر.

وساهمت عوامل عديدة في الوصول إلى هذه الغاية ابرزها عاملان:

١ ـ ازدياد عائدات النفط بشكل هائل.

٢ ـ سنوات الجفاف التي أصابت المملكة في أواسط القرن العشرين والتي

---

١٩ ـ Lipsky «Saudi Arabia», P.P.24-25.

٢٠ ـ Twitchell «The Saudi Arabia», P.139.

استمرت سبع سنوات متتالية كان من نتائجها انخفاض حاد في اقتصاد البدو في جميع المناطق. إذ تشير الخسائر التي لحقت بالبدو في المنطقة الشمالية إلى فقدان البدو لحوالي ٧٥٪ من ثروتهم الحيوانية التي بلغت على سبيل المثال[٢١]:

١ - **في قريات الملح**: تناقص عدد الجمال من ٢٢ ألف إلى ٢٠٠٠ للقطيع الواحد.

٢ - **في دومة الجندل**: تناقص عدد الجمال من ٣٣ ألف إلى ٢٠٠٠ للقطيع الواحد.

أما في المنطقة الشرقية فقد بلغ حجم التناقص بالنسب التالية:

١ - تناقص عدد الجمال من حوالى ١٠٠ ألف جمل إلى ١٥٦٥ جملاً فقط.

٢ - تناقص عدد الأبقار من ٦٠ ألف إلى ٨٢٩٦ بقرة.

٣ - تناقص عدد الغنم من ٢٧٠ ألف إلى ٢٨٤٧٦ رأس غنم.

مع التحفظ على صحة هذه الأرقام تبرز الخسارة الفادحة التي لحقت بالبدو الرحل والتي ساعدت على دفع البدو باتجاه التوطين. فسارعت الحكومة السعودية إلى حفر الآبار الارتوازية التي قدرت بحوالى ٤٠ بئراً خلال عامي (١٩٦١ و١٩٦٢) منها ٣٣ في منطقة نجد حيث التجمعات القبلية الكثيرة العدد، وخمسة آبار في المنطقة الغربية، وسبعة آبار في المنطقة الشرقية. كما نقلت المياه بالآلات إلى ١٠٨ جماعات بدوية خلال فترة الجفاف منها ٨١ جماعة في نجد و١٥ في المنطقة الغربية و٩ بالمنطقة الشرقية، و٣ بالربع الخالي[٢٢].

هكذا تضافرت عدة عوامل، طبيعية وسياسية واقتصادية، لتدفع جماهير البدو إلى الاستقرار وتضخيم أعداد سكان الأرياف والمدن في السعودية.

---

٢١ - وفد المملكة العربية السعودية، «البادية في المملكة العربية السعودية»، مؤتمر توطين البدو، القدس ١٩٦٥، منشورات القاهرة ١٩٦٦، الجزء الأول، ص ٤١١.

٢١ - صلاح العبد، «رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم في المملكة العربية السعودية»، مؤتمر القدس ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ٣٨٣.

ولعبت الهجرة العربية دوراً مهماً في زيادة حجم المدن السعودية. فنظراً لارتفاع نسبة الوفيات بين البدو والتي كانت تقدر بحوالى ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة من أطفال البدو حتى أواسط القرن العشرين، فإن زيادة سكان السعودية كانت تسير بوتيرة بطيئة جداً ولا تزيد على ٢٪ من حجم السكان المقدر بحوالى خمسة ملايين نسمة حتى ١٩٦٥. لذلك يجب التركيز على عامل الهجرة العربية إلى المملكة السعودية كعامل هام في تبدل طبيعة السكان من البداوة إلى الحضر لأن جميع المهاجرين تقريباً هم من سكان الأرياف أو المدن العربية خاصة من اليمن. وقد سكن المهاجرون العرب في المدن السعودية الكبرى كالرياض ومكة والمدينة وجدة فشكلوا ما بين ١٥ إلى ٢٠٪ من سكان مكة عام ١٩٦٣ ونسبة مشابهة من سكان المدينة والطائف، وحوالى ٢٣٪ من سكان الرياض و٣٥٪ من سكان جده. والجدول التالي يوضح بعض التبدلات السكانية الجذرية في حجم مدن السعودية الكبرى [٢٣].

	١٩٥٨	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٩
الرياض	١٢٠ ألف نسمة	١٦٩ ألف نسمة	٢٢٥ ألف نسمة	٢٥٠ ألف نسمة
مكة	١٠٠ ألف نسمة	١٥٩ ألف نسمة	١٨٥ ألف نسمة	٢٠٠ ألف نسمة
المدينة	٤٠ ألف نسمة	٧٠ ألف نسمة	٧٥ ألف نسمة	٩٠ ألف نسمة
الطائف	٦ آلاف نسمة	٥٤ ألف نسمة	٦٢ ألف نسمة	٧٠ ألف نسمة
جدة	١٢٠ ألف نسمة	١٥٨ ألف نسمة	١٩٤ ألف نسمة	٢٠٠ ألف نسمة

فالهجرة، خاصة العربية منها، وأموال النفط لعبا دوراً أساسياً في التبدل السكاني في المشرق العربي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وشهدت هذه الفترة

٢٣ ـ استندنا في معلومات هذا الجدول إلى المراجع التالية:

- Lipsky - op. cit, P.P.24-25.
- Twitchell - op, cit, P.139.
- Alice Taylor editor, P.106.
- Walpole «Area and Hand book for Saudi Arabia...» P.19.
- The M.E. and N. Africa, 1974 - 1975, P. 597.

التي لا تزيد على النصف قرن تبدلاً جذرياً في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للمشرق العربي كان الاستقرار السكني في المدن والأرياف من عناوينها البارزة.

ما تبقى من البداوة في المشرق العربي حتى ١٩٦٥

ثمة ارقام تقريبية تقدم بها باحثون ورسميون عرب إلى « مؤتمر توطين البدو » الذي نظمته جامعة الدول العربية في القدس عام ١٩٦٥. تشير هذه الأرقام الى النسب التالية:

٣٥٠ ألف بدوي في سوريا أي بنسبة ٨٪ من السكان، ومليون في العراق أي ١٥٪ من السكان، و١٥٠ ألفاً في الأردن أي ١٠٪ من السكان، و٣ ملايين في السعودية أي ٥٠٪ من السكان، و٤٠٠ ألف في اليمن أي ١٠٪ من السكان. أما في الجمهورية اللبنانية فتنعدم البداوة تماماً حسب إحصاءات جامعة الدول العربية [٢٤].

وتغفل الأرقام أعلاه الإشارة إلى نسبة البدو في المشيخات والإمارات العربية والبحرين وقطر، حيث من المؤكد وجود أعداد كبيرة منهم خلال هذه الفترة.

إن دراسة دقيقة لحجم البداوة في المشرق العربي على ضوء تاريخها الطويل تؤكد على تناقص مستمر في أعداد البدو منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، تشير إحصاءات مايكل هدسون لعام ١٩٥٠ على وجود ٤٥٠ ألف بدوي مترحل في سوريا، بينما تشير إحصاءات جامعة الدول العربية إلى ٣٥٠ ألفاً فقط، أي أن حوالى ١٠٠ ألف بدوي مترحل قد استقروا خلال سنوات (١٩٥٠ ـ ١٩٦٤).

وتميزت مرحلة الانتداب الفرنسي والبريطاني على المشرق العربي وما تبعها من استقلال سياسي لبلدان هذا المشرق بعد الحرب العالمية الثانية، بالتدابير الجذرية، والبالغة القسوة أحياناً، لإجبار البدو على الاستقرار النهائي. وكان من نتائج تلك

---

٢٤ ـ مؤتمر توطين البدو، القدس ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ٤٨٠.

المرحلة ان استقرت جماهير واسعة من البدو على اراضي سوريا والعراق والأردن وفلسطين والإمارات والمشيخات العربية والسعودية واليمن. فإمارة شرقي الأردن على سبيل المثال، كانت امارة بدوية عند تأسيسها عام ١٩٢١. وفي أقل من نصف قرن باتت البداوة تشكل ١٠٪ من سكانها فقط مع التحفظ الشديد على هذه النسبة التي لا تخفي أن أعداداً كبيرة من البدو استقرت في الأردن وضخمت السكن الريفي والمديني فيه. أما البداوة السعودية في النصف الثاني من القرن العشرين فكانت أكثر وضوحاً منها في سائر الدول العربية المشرقية.

وقد أشار وفد المملكة العربية السعودية لمؤتمر توطين البدو أن الأرقام المقدّمة هي أرقام تقريبية فقط نظراً لانعدام الاحصاءات الدقيقة. ومع ذلك فالتقرير الرسمي الذي قدّمه الوفد السعودي في أيار ١٩٦٥ والمستند إلى إحصاء عامي (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) يؤكد على نسبة ٥٠٪ من سكان السعودية كانوا يعيشون على الترحال أي البداوة المترحلة.

وتتوزع البداوة في المملكة العربية السعودية تبعاً للجدول التالي [٢٥].

المنطقة	الأقسام	المرتبة	نسبة البداوة
نجـد	الخبرة	١	٨٦,٥٪
	الحدود الشمالية	٢	٧٧,٤٪
	عفيف	٣	٧٦,٧٪
	القريات	٤	٧٣,٣٪
	المنطقة الشمالية	٥	٦٦,٩٪
	حائل	٦	٦٦,٨٪
	الجوف	٧	٤٩,٣٪
	نجران	٨	٣١,٩٪
	رنية	٩	٢٥,٩٪

٢٥ ـ المرجع السابق، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦، تقرير وفد المملكة العربية السعودية.

المنطقة	الأقسام	المرتبة	نسبة البداوة
	القصيم	١١	٢٣,٤٪
	بيشة	١٢	٢٢,٢٪
	الرياض	١٣	١٧,٩٪
المنطقة الغربية	المدينة المنورة	١٠	٢٤,٥٪
	عسير	١٤	١٦,٤٪
	مكة	١٦	٥,٣٪
	جيزان	١٧	٢,١٪
المنطقة الشرقية	جميع أقسامها	١٥	١٦,٤٪

كما تتوزع جماهير البدو في المملكة العربية السعودية تبعاً لأسماء القبائل وأماكن تواجدها المبينة في الجدول التالي:

إسم القبيلة	مناطق اقامتها بالقرب من الوديان
حرب	وادي الرمة ، وادي الخمض .
	وادي الصفراء ، وادي جرير .
عنيزة	وادي عرعر ، وادي آبا القور
عتيبة	وادي تثليث
عتيبة	وادي الرشا
الحويطات	وادي فجا ، وادي الغال
الشرارات	وادي السرحان
شهران	وادي بيشة
بنو مالك	في الوديان التي تنحدر من شمال جبل بثرة في سلسلة جبال السراة
العجمان	وادي المياه
الدواسر	وادي الدواسر
قريش	المغمس

إسم القبيلة	مناطق اقامتها بالقرب من الودبان
البقوم	وادي نربة
سبيع	وادي رنية، وادي الرماح
ال مره	حرض، وجبرين
زهران	من رهوة البر إلى ربوع قريش.

تقوم هذه الاحصاءات غير الدقيقة على أساس تقدير لسكان السعودية يتراوح بين أربعة ملايين وسبعة ملايين حتى عام ١٩٦٥ [٢٦]. الفارق كبير جداً لكن من الواضح أن أعداد البدو كانت لا تزال كبيرة حتى ذلك العام وتقدر تبعاً للمناطق بالنسب التالية: ٥٠٪ في نجد، ٢٢٪ في بيشة، ٨٦٪ في عسير، ٢٠٪ في المناطق الساحلية، ٢٤٪ في مناطق المدينة المنورة، ٢٪ في جيزان. وتشير بعض الاحصاءات إلى أن كلاً من قبيلتي الدواسر والعجمان كانت تسيطر على مساحة تزيد على ثمانماية كلم٢ خلال هذه الفترة [٢٧].

ويقدم ابراهيم رزقانة مقاربة إحصائية إلى المؤتمر، تتناول حجم البداوة والتحضر في المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٥، وذلك تبعاً للمناطق على الشكل التالي [٢٨]:

المنطقة	عدد البدو	عدد الحضر
الحجاز	٧٠٠ ألف نسمة	٤٠٠ ألف نسمة
عسير	٤٥٠ ألف نسمة	٧٥٠ ألف نسمة
الاحساء	٢٠٠ ألف نسمة	١٠٠ ألف نسمة
نجد	١,٣٠٠ ألف نسمة	٨٠٠ ألف نسمة
المناطق الأخرى	٣٥٠ ألف نسمة	١٥٠ ألف نسمة
المجموع	٣ ملايين نسمة	٢,٢ مليون نسمة

٢٦ ـ يؤكد Walpole أن عدد سكان المملكة العربية السعودية حتى ١٩٦٥ كان لا يزيد على خمسة ملايين ونصف المليون نسمة في افضل التقديرات. Op. Cit. P.18.

٢٧ ـ صلاح العبد، «رعاية البدو وتوطينهم...»، المرجع السابق، ص ٣٨٧.

٢٨ ـ ابراهيم رزقانة، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

انطلاقاً من أن عدد السكان في السعودية يبلغ ٥,٢ مليون نسمة عام ١٩٦٥، تصبح نسبة البداوة فيها ما يقارب $\frac{3}{5}$ أو ٦٠٪ من عدد السكان. وتتمركز البداوة السعودية في مناطق نجد التي تضم حوالى ٤٠٪ من سكان المملكة أكثر من ثلثيهم يعيشون مرحلة البداوة المترحلة ونصف المترحلة في النصف الثاني من القرن العشرين. وأبرز مناطق تواجدهم في واحات وادي الدواسر، واقليم الأفلاج، والخرج، والعارض، والوشم، وسديدة، ووادي الرملة، وجبل شمر. أما منطقة عسير ذات المناخ المعتدل فقد زاد فيها عدد الحضر على البدو، وتغير طابع الحياة في الإحساء بسبب استخراج البترول. وظهرت في الإحساء مدن صغيرة حديثة كالخبر، والهفوف، والظهران، والدمام، ورأس تنورة.

إن مسألة الإحصاء في المملكة العربية السعودية من أكثر المسائل تعقيداً إذ تضع فارقاً كبيراً في نسبة السكان يزيد على ٧٥٪ أحياناً أي بين ٤ و٧ ملايين نسمة. ويلاحظ أن مجلة «الشرق الأوسط وأفريقيا» قد أشارت في عددها لعام ١٩٨٠ أن سكان السعودية يبلغون حوالى سبعة ملايين نسمة منهم ٦٦٧ ألفاً في العاصمة الرياض و ٥٦١ ألفاً في جده و٣٦٧ ألفاً في مكة و١٩٨ ألفاً في المدينة، و١٧٦ ألفاً في الدمام والخبر معاً [٢٩]. ومع تحفظنا على صحة هذه الأرقام فإن حجم البداوة في السعودية لا زال كبيراً مع الإشارة إلى استقرار قسم كبير منهم في المدن السعودية والمناطق الزراعية في عسير وخيبر والطائف ووادي فاطمة وحايل وبريده وعنيزه والخرج والحسا ونجد والقطيف وسواها. ومعظم هذه المناطق الزراعية تعتمد في ريها بشكل اساسي على الآبار الإرتوازية.

أما في البلدان غير النفطية فيلاحظ استمرار بعض سمات البداوة حتى مطالع الثمانينات من هذا القرن. ففي جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية قامت الدولة عام ١٩٧٤ بمشروع «التنمية الريفية في وادي حضرموت والمناطق الشمالية». وكان الهدف من المشروع المساعدة على تحسين أوضاع البدو المعيشية في هذه المناطق التي قدر عدد سكانها بحوالى ٩٠٠٠ أسرة. فسكان اليمن خلال تلك الفترة كانوا يقدرون بحوالى ١,٥٩ مليون نسمة منهم ٥٧٪ يسكنون في المدن و٣٣٪ في

---

٢٩ ـ The M. E. and North Africa, (1979 - 1980), P. 642.

الأرياف و ١٠٪ يعيشون حياة البداوة المترحلة أي حوالى ١٦٠ ألف نسمة وهي نسبة كبيرة تتوزع كما يلي: ٦,٩٪ من سكان المحافظة الأولى و٣,٩٪ من سكان المحافظة الثانية و٧,٧٪ من سكان المحافظة الثالثة و١٠,٨٪ من سكان المحافظة الرابعة و٥,٧٪ من سكان المحافظة الخامسة و ٣٢,١٪ من سكان المحافظة السادسة و ٩٦,١٪ من سكان محافظة ثمود. ويتضح من هذه الأرقام أن البدو الرحل عام ١٩٧٣ كانوا يشكلون الغالبية الساحقة من سكان محافظة ثمود وثلث سكان المحافظة الثالثة. وليست لدينا إحصاءات دقيقة حول حجم البداوة في اليمن الديموقراطية في مطالع الثمانينات من هذا القرن إلا أنه من المعتقد أن النسبة السابقة لم تتغير جذرياً رغم أن الحكومة قامت بوضع مخططات لتوطين البدو. وبسبب انعدام النفط وضعف مردود القطاعات المنتجة في المدينة فإن الهجرة من الأرياف اليمنية الى المدن لا زالت في طورها الأدنى، اذ لا يشكل سكان المدن فيها سوى ثلث عدد السكان فقط مقابل ٥٦,٩٪ لسكان الريف و ١٠٪ لسكان البادية. كما أن المحافظة الأولى حيث توجد عدن العاصمة هي المحافظة الوحيدة التي تتمتع بغالبية سكنية للمدينة بنسبة ٨١،٨٪ مقابل ١١،٣٪ لسكان الريف و٦،٩٪ لسكان الصحراء. أما باقي المحافظات فيتمتع السكن الريفي فيها بنسبة عالية من السكان يبلغ ٨٧,١٪ في المحافظة الثانية و٧٧,٣٪ في الثالثة و٧٢,٦٪ في الرابعة و٥٦,٤٪ في الخامسة و ٣٤,١٪ في السادسة [٣٠].

إن قراءة دقيقة لتاريخ اليمن الجنوبي تؤكد على تحولات جذرية في مجال الانتقال من البداوة إلى التحضر والسكن المديني. فالنظام القبلي الذي ما يزال مهيمناً في الداخل على محافظة ثمود وفي المحافظة السادسة يتحكم بمصير ٥٠٪ من السكان تقريباً في المناطق الداخلية حتى عام ١٩٧٣. وينتظم هؤلاء ضمن قبائل ذات ترتيب دقيق وتتمتع بسلطات واسعة، خاصة القبائل القوية منها. وهي تضم بضع مئات من القبائل أبرزها معان وقطبان وحمير وغيرها. وتنقسم هذه بدورها

---

٣٠ ـ الأمم المتحدة المنظمة الاقتصادية لغربي آسيا، كراس رقم ٦: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»: صفحات ٤ ـ ٥.

إلى عشائر وأفخاذ. ويتمتع زعيم القبيلة بصلاحيات أشبه ما تكون بصلاحيات رئيس الدولة. وألقابه متنوعة منها السلطان والأمير والشيخ والشريف والمقدم. وتقيم القبائل فيما بينها اتحادات فدرالية تضم مجموعة القبائل المتجاورة على أرض معينة بزعامة إحدى القبائل الكبيرة. ويتراوح أعضاء القبيلة الواحدة بين ١٠٠ و١٥٠٠ شخص تبعاً لحجم القبيلة. أبرز الاتحادات القبلية اليمنية حتى إعلان جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية هي: المهرة، حومي، شنافر، العيصر، سيبان، نوح، دين، العولقي، يافع [٣١]. وحتى عام ١٩٦٨ كانت الحياة البدوية المترحلة لا تزال ناشطة في منطقة حضرموت بشكل خاص حيث تشمل ما بين ١٠ إلى ١٥٪ من السكان أي ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف نسمة. لكن التدابير الحكومية حدّت كثيراً من ظاهرة البداوة المترحلة فاضطر البدو إلى الاستقرار بعد أن منعت الحكومة ضرائب الخوة وحرّمت الغزو تحت طائلة القتل والسجن ومصادرة جميع الوسائل المستخدمة في الغزو. كما أن استخدام الآلات الحديثة كالشاحنات والسيارات لعبا دوراً مهماً في تقلص عدد الجمال واستقرار البدو.

لكن اليمن الجنوبي من البلدان العربية القليلة في الخليج التي لم تكتشف فيها آبار النفط بالرغم من أن أربعة امتيازات منحت لشركات انكليزية وأميركية بين أعوام (١٩٣٨ و١٩٦١) من دون أن تعطي نتائج هامة في هذا المجال. وهكذا استمر اليمن الجنوبي بلداً زراعياً بالدرجة الأولى حيث ما زال أكثر من ٧٥٪ من السكان يعملون في الأرض التي ترتبط بإنتاجها إعالة ٨٠٪ من السكان. وتعتبر اليمن الديمقوقراطية أقل بلدان الخليج العربي مداخيلاً ومع جارتها اليمن الشمالية أكثر بلدان الجزيرة العربية فقراً [٣٢].

وبالمقابل، فإن الجمهورية العربية اليمنية أو اليمن الشمالي ذات مساحة

---

٣١ - عمر المحيشي، «اليمن الجنوبي»، بيروت ١٩٦٨، صفحات ٥٢٠ و ٣٠٠ - ٣١١.

٣٢ - F. Halliday «Arabia Without Sultans» London 1974 - P.P.156-157.

صحراوية أقل بكثير من باقي دويلات الجزيرة العربية وفيها مساحات زراعية كبيرة كما أنها عرفت تمركزاً زراعياً بأيدي فئة قليلة من كبار ملاكي الأرض حتى عام ١٩٦٢. وكان القطاع الزراعي يغطي حوالى ثلثي الإنتاج الإجمالي المحلي في اليمن ويعمل فيه أكثر من ٩٠٪ من القوى العاملة وينتج عملياً جميع صادرات اليمن تقريباً. أما القطاع الصناعي فلم يكن يغطي سوى ١٥٪ من الإنتاج المحلي حتى عام ١٩٧٧. لذا لعبت الهجرة دوراً أساسياً في سد العجز الناتج عن ضعف موارد البلاد القائمة على زراعة بدائية ترتكز على الاكتفاء الذاتي وصناعة ضعيفة ذات طابع حرفي وصيد الأسماك بوسائل بدائية قليلة المردود. فحتى عام ١٩٧٥ كان سكان اليمن الشمالي يقدرون بحوالى ٤,٧ مليون نسمة يضاف إليها ٣٣١ ألف مهاجر فيصبح مجموع السكان حوالى خمسة ملايين نسمة يقطن ٨١٪ منهم في خمس محافظات في حين أن خمس محافظات أخرى لا تضم سوى ١٩٪ من السكان مما يشير إلى اختلال كبير في توزيع السكان في اليمن. ولا تزيد نسبة السكان الحضر هناك على ١١٪ فقط حتى عام ١٩٧٨ يتمركز نصف هذا العدد في ثلاث مدن هي صنعاء والحديدة وتعز [٣٣].

وليست لدينا أرقام دقيقة حول حجم البداوة في اليمن الشمالي لكن من المعتقد أن ضعف السكن المديني يرتبط مباشرة بزيادة هامة في حجم السكن الريفي والصحراوي. وبسبب غياب الأثر المباشر للنفط هناك، فإن المدينة اليمنية لم تلعب دور الاستقطاب السكني من الصحراء إلى الأرياف ومنها إلى المدن، بل إن تضخم حجم المدن يجد متنفساً له في الهجرة إلى المناطق النفطية المجاورة، حيث المداخيل الوفيرة التي تؤمن للمهاجر وفراً مالياً يظهر بعض نتائجه في العمران داخل اليمن. وقد أكد إحصاء ١٩٧٨ أن سكان اليمن الشمالية قد ارتفع إلى ٦,٤ مليون نسمة عام ١٩٧٨ منهم حوالى ٤٤٨ ألفاً في العاصمة صنعاء و ٣٢٠ ألفاً في تعز

---

٣٣ ـ الأمم المتحدة، المنظمة الاقتصادية لغربي آسيا، كراس رقم ٣، الجمهورية العربية اليمنية، ص ٨ ـ ٩.

و٤٨ ١ ألفاً في الحديدة، بحيث أن هذه المدن الثلاث تضم ٩١٦ ألفاً أي حوالى ١٤٪ من جميع سكان اليمن مما يدل على أن حجم السكن المديني بدأ يتبدل جذرياً هناك في مطالع الثمانينات من هذا القرن، إذ ازدادت نسبته من ١١٪ لمجموع السكن الحضري عام ١٩٧٥ إلى ١٤٪ لثلاث مدن رئيسية فقط عام ١٩٧٨ أي خلال ثلاث سنوات فقط تبعاً للاحصاءات المقدمة [٣٤].

الأردن أيضاً بلد غير نفطي كانت البداوة فيه تشكل العمود الفقري للسكان حتى أواسط القرن العشرين قبل قيام إسرائيل وضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن. كذلك حدثت تبدلات جذرية في سكان الأردن بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وانتقال أعداد كبيرة من سكانها إلى شرقي الأردن. ويتمركز البدو بشكل أساسي في المناطق الجنوبية من شرقي الأردن. وحتى عام ١٩٦١ كانت نسبة سكان المدن لا تزيد على ٤٣٪ من مجموع السكان وارتفعت إلى أكثر من ٥٦٪ عام ١٩٧٦ أي أن سكان الأردن يتجهون بسرعة نحو السكن المديني في عمان والزرقاء وإربد والعقبة ومعان وسواها. وتشير كثير من الاحصاءات إلى ازدياد الهجرة الأردنية من الطلاب والعمال والموظفين والعسكريين للعمل في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت وليبيا وقطر والعراق وعمان والبحرين وسواها. ويتمركز القسم الأكبر من المهاجرين في السعودية حيث بلغ عددهم عام ١٩٧٢ حوالى ١٧٥ ألف مهاجر أو ٦٦٪ من المهاجرين مقابل ٤٧,٦ ألف إلى الكويت أو ١٨٪ من المهاجرين ٥,٥٪ في الإمارات. أي أن السعودية والكويت والإمارات تضم حوالى ٩٠٪ من المهاجرين الأردنيين.

يستنتج من ذلك أن البداوة الأردنية تسير نحو الزوال. وأكثر المناطق الحضرية استفادة من التحضر العاصمة عمان التي ازداد سكانها من ٢٤٦,٤٧٥ نسمة عام ١٩٦١ إلى ٥٢٠,٧٢٠ نسمة عام ١٩٧١ أي تضاعفت خلال فترة عشر سنوات تقريباً بزيادة سنوية تبلغ ٧,٥٪[٣٥]. وتعود قرابة الثلثين من الزيادة إلى النزوح الداخلي أي أن

---

٣٤ - The M. E. and North Africa: (1979 - 1980), P.834.

٣٥ - الأمم المتحدة، كراس رقم ١٢، صفحات ١٢ - ١٤.

أعداداً كبيرة من البدو الأردنيين تنزح باتجاه الأرياف ثم المدن حيث تستقر أو تهاجر إلى الدول العربية النفطية لا سيما السعودية والكويت والإمارات. وبالتالي، فإن عامل النفط لعب دوراً أساسياً في استقرار البدو، سواء في دويلات النفط مباشرة أم في الدول غير النفطية كاليمن والأردن، واجتذب عدداً كبيراً من المهاجرين إلى العمل في مشتقات النفط، وحراسته، والمؤسسات الاستهلاكية في دويلاته.

لقد شهدت أوساط القرن العشرين تحولاً جذرياً في تاريخ البداوة العربية المشرقية سواء بشكل مباشر في البلدان النفطية. أو بشكل مباشر في البلدان غير النفطية والتي تأثرت بمداخيل النفط.

وتشير إحصاءات «مؤتمر شؤون البدو» الذي نظمته الجامعة العربية في (أيار ١٩٦٥) إلى تبدلات نوعية في انتشار ظاهرة البداوة في العالم العربي.

فقد دلَّت إحصاءات البدو في سوريا على استقرار بعض القبائل بشكل نهائي بين سوريا والعراق. في حين بقي من القبائل المترحلة في البادية ١٣,٥٠٠ ألف عائلة أو خيمة تضم حوالى مئة ألف نسمة منهم ٨٠ ألفاً يقطنون في ١١ ألف خيمة يصنفون على أساس البدو شبه الرحل. أي أن أعداد البدو الرحل باستمرار لا تتجاوز ٢٥٠٠ خيمة تضم حوالى ٢٠ ألف نسمة. أما القبائل نصف المستقرة فيبلغ عدد بيوتها ١٠ آلاف خيمة تضم حوالى ٧٠ ألف نسمة [٣٦].

وتدل إحصاءات العراق لعام ١٩٦٥ أن الدولة العراقية فتحت آباراً إرتوازية لمساعدة الفلاحين على استغلال الأراضي الزراعية ولتشجيع البدو على الاستقرار والتحضر، فبلغت أرقام الآبار الارتوازية في العراق، حتى نهاية ١٩٦٤، نسبة ١٠٧٠ بئراً إرتوازية يضاف إليها ٣٠٠ بئر حفرت عام ١٩٦٥. وهذه النسبة الكبيرة من الآبار كانت لها آثار مباشرة على البدو إذ استقر قسم كبير منهم على

---

٣٦ ـ صلاح الدين عمر باشا، «أساليب التوطين وأنماطه وإمكانياته ومتطلباته ومشكلاته»، مؤتمر القدس ١٩٦٥، الجزء الثاني، صفحات ٢٧٩ ـ ٢٩٣.

الأراضي الزراعية. فقد دلت الاحصاءات العراقية على انخفاض نسبة البدو الرحل من ٢٠٤ آلاف تقريباً عام ١٩٣١ إلى ٩٦,٨٦٢ نسمة عام ١٩٥٧ أي بنسبة أكثر من ٥٠٪ من جماهير البدو. وبعد الاصلاحات الزراعية وحفر الآبار الارتوازية بلغت نسبة البدو المتمركزين منذ عام ١٩٣١ حتى ١٩٦٥ اكثر من ٢٠٣,٦٦٥ بدوي أي غالبية جماهير البدو في أواسط العقد السابع من القرن العشرين[٣٧]. ان قسماً كبيراً جداً من جماهير البدو قد تحول إلى الاستقرار وترك البداوة والترحال إلى العمل في الزراعة أو سكن المدن. وقد ساهمت قوانين الإصلاح الزراعي في توسيع المساحة المزروعة وفي تحويل البدو إلى مزارعين، إذ وزعت عليهم الأراضي في ألوية الرمادي والموصل وأربيل والسليمانية وكركوك وسواها. وأقيمت قرى خاصة لسكن البدو مما ساعد في استقرارهم وفي تشجيعهم على القيام بالأعمال الزراعية وفي تحولهم إلى مالكين. وقد لعب التخطيط الحكومي دوراً أساسياً في هذا المجال لأن البدو يفتقرون إلى الوسائل الحديثة للري، في حين أن غالبية المساحة المزروعة تروى بواسطة المضخات التي استفاد منها أكثر من ٨٥٨,١٥٢ مزارعاً من البدو وغير البدو. كما أقيمت مدارس ومستشفيات ومراكز تجارية في مناطق الاستقرار البدوي، فتحولت الغالبية العظمى من البدو إلى الاستقرار.

ويؤكد ابراهيم رزقانة ان حجم البداوة في مصر قد انحدر من ٣٪ من عدد السكان عام ١٨٩٧ إلى ٢٪ عام ١٩٦٠. أما توزيع البدو في بعض البلدان العربية فكان بالنسبة التالية قياساً إلى حجم السكان في فترة (١٩٦٠ - ١٩٦٤)[٣٨].

- ١٣ - ١٤٪ في السودان.
- ٢٪ في مصر.
- لا شيء تقريباً في لبنان.

---

٣٧ - Atalm «The Nomadism», P.P.49, 61 and 79-80.

٣٨ - ابراهيم رزقانة، «أسباب ظاهرة البدو وحجمها»، مؤتمر توطين البدو، منشورات القاهرة ١٩٦٦، الجزء الثاني، صفحات ٣٣١ - ٣٧٤.

- ٨٪ في سوريا.
- ١٥٪ في العراق.
- ١٠٪ في الأردن.
- ١٠٪ في اليمن.

أما في السعودية فتغيب الأرقام الدقيقة لتحل مكانها بعض التقديرات التي تقول بأن نسبة البداوة هناك تتراوح بين ٥٠ و٦٥٪ من عدد السكان. فنسبة بدو السعودية إلى حضرها تصل إلى ٣ ملايين بدوي وشبه بدوي، مقابل ٢,٢ مليون حضري. ولعل رقم ٥,٢ مليون نسمة كإحصاء لسكان السعودية خلال هذه الفترة ١٩٦٠ يعتبر أمراً مبالغاً فيه.

كذلك نسبة البدو في السودان حيث تشير دراسة أخرى في المؤتمر نفسه إلى أن ٩٢٪ من سكان السودان كانوا يعيشون بين الريف والبادية حتى عام ١٩٦٥، منهم ١٤٪ من الجماعات البدوية المترحلة في مديرية الأزرق و٧٪ في المديرية الشمالية في كردفان ودارفور، و٢٠٪ في مديرية كسلا أي ما يعادل ٥٣٪ من سكان هذه المديرية [٣٩].

ومهما يكن من أمر صحة هذه الأرقام المقدمة فمن المؤكد أن مرحلة جديدة من تاريخ البداوة العربية المشرقية قد بدأت منذ فرض الانتداب البريطاني والفرنسي على هذه المنطقة. وتميزت هذه المرحلة، خاصة بعد اكتشاف النفط وتسويقه، باستقرار أعداد كبيرة من البدو في المدن والأرياف المشرقية أو في تجمعات سكنية حضرية جديدة.

بعض الاستنتاجات

أدى الاستقرار السكاني في المشرق العربي إلى تبدلات أساسية في التركيبة

---

٣٩ - دولت أحمد صادق، «الاقتصاد البدوي والتقليدي كعامل من عوامل البداوة»، منشورات القاهرة ١٩٦٦، الجزء الثاني، صفحات ٣٧٥ - ٤٠٧.

الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان هذا المشرق. فتحولت بعض إمارات الخليج من مشيخات بدوية ذات كثافة سكانية هزيلة جداً إلى دويلات تضم مئات الآلاف من السكان. إن نموذج الإمارات وقطر والكويت والبحرين وسواها بالغ الدلالة في هذا المجال حيث لعبت الهجرة العربية والأجنبية دوراً أساسياً في تضخيم أحجام هذه المشيخات دونما وحدة سكانية داخلية حقيقية فيها.

وجاءت مداخيل النفط الكبيرة لتشكل اختلالاً هائلاً في حجم دخل الأفراد في البلدان العربية بحيث برز هذا الاختلال حاداً بين البلدان النفطية وغير النفطية داخل الجزيرة العربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أكدت إحصاءات البنك الدولي لعام ١٩٧٤ أن دخل الفرد الواحد في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ ٢٣,٠٦٠ دولاراً في السنة مقابل أقل من مئة دولار للفرد الواحد في اليمن الشمالي [١٠]. وكان من الطبيعي أن تزداد الهجرة كثافة من الأقطار غير النفطية إلى تلك الأقطار بحثاً عن مداخيل فردية مرتفعة لا يمكن تأمينها إلا في دول النفط. وكان لهذه الهجرات أثر حاد في بعض البلدان العربية لا سيا لبنان واليمن الشمالي والأردن ومصر بحيث انتقل مئات آلاف الشبان من اليد العاملة النشيطة، والمتخصصة أحياناً، للعمل في البلدان النفطية أو الانخراط في عساكرها كما في حالة الهجرة الاردنية تخصيصاً. وبالرغم من الموارد المالية الكبيرة التي حملتها هذه الهجرة، إلى البلدان التي انتقلت منها، فإن نقصاً حاداً في اليد العاملة، الصناعية والزراعية وسواها، قد أخل بالتوازن الداخلي في تلك البلدان فبارت مساحات كبيرة من الأراضي وارتفعت أجور اليد العاملة الصناعية والتقنية المتخصصة بشكل ترك انعكاساً سلبياً على تطور قطاعات إنتاجية أساسية في البلدان التي عابنطلق منها الهجرة.

إن اعتماد اقتصاد المشرق العربي على الزراعة بشكل أساسي قبل مرحلة النفط يعتبر من البديهيات المسلم بها لدراسة اقتصاديات كل الأقطار العربية غير

---

١٠ - M. Hudson «Arab Politics» London 1977, P.P.129-130.

الصحراوية. لكن مداخيل النفط التي عجزت عن استنبات الصحراء واستغلال مساحات كبيرة من الواحات، لم تسع لاستغلال الأراضي الزراعية الخصبة على امتداد العالم العربي إلا بنسبة ضئيلة جداً. ويمكن التأكيد أن مداخيل النفط أدت إلى بوار أراض جديدة بسبب الهجرة المشار إليها مما أضاف صعوبات أخرى أمام تطور القطاعات المنتجة، خاصة الزراعة، في جميع البلدان العربية.

فقد ورثت الزراعة العربية عن العهد العثماني تمركزاً هائلاً في الملكيات العقارية الإقطاعية لا سيما في مصر وسوريا والعراق وفلسطين أدى إلى تجميد أوضاع الفلاحين سنوات طويلة في دائرة الإنتاج الضعيف رافقته انتفاضات فلاحية مستمرة. لكن النفط أدخل مساحات شاسعة من الأراضي في إطار الملكية الخاصة لزعماء القبائل دون إمكانيات جدية للقيام بإصلاحات جذرية في المجال الزراعي.
ونظراً لغياب التكامل الاقتصادي على مستوى جميع الأقطار العربية فإن طاقات مالية ضخمة من مداخيل النفط تصرف لتحسين شروط استثمار الأراضي الصحراوية المجدبة، في حين أن أراض عربية بالغة الخصوبة في بلدان غير نفطية تنتظر الاصلاح الزراعي الذي يشكل، في حال تحقيقه على أساس علمي سليم، قاعدة إنتاجية ضخمة لتغذية الجماهير العربية في كافة الأقطار النفطية وغير النفطية على السواء.

إن بداوة النفط تعتبر بحق عائقاً جدياً أمام التكامل الاقتصادي العربي نظراً للزعامة الفردية والروح القبلية التي تتحكم بمداخيله. فمنذ استخراج النفط حتى الآن تخطو الدويلات النفطية بسرعة نحو الإكثار من السلع الاستهلاكية في كافة المجالات دونما سعي ملموس لبناء القاعدة الثابتة للإنتاج التي تشكل البديل الطبيعي بعد زوال النفط أو التحول عن استخدامه إلى طاقات أخرى.

ومع اكتشاف النفط وتكريره والصناعات المرتبطة به برز عامل اساسي ساهم في توطين البدو وإقامة مدن ومراكز سكنية كبيرة لم يكن بالإمكان تصور قيامها لولا الصناعة النفطية. فقد أشار صلاح الدين عمر باشا، عميد كلية الآداب بجامعة

دمشق، في بحثه حول «أساليب التوطن وأنماطه..» «إلى انخراط عدد كبير من البدو يربو على ١٧ ألف نسمة كعمال في بعض مشاريع التعدين والبترول، خاصة في الأرامكو، وتملكوا قطعاً من الأراضي ثبتوا عليها نهائياً»[٤١]. أي أن ١٧ الف عائلة بدوية قد استقرت في العمل الصناعي البترولي في السعودية حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

تبعاً لهذه العوامل مجتمعة فإن توطين البدو، بفرعيه الطوعي والقسري، جعل البداوة في المشرق العربي تتدنى إلى نسبة لا تزيد على ٥٪ من حجم السكان فيه عند مطالع العقد السابع من القرن العشرين منهم مليونان إلى مليونين ونصف المليون في المغرب العربي ومليون ونصف المليون في الجزيرة العربية، وحوالى ٦٠٠ ألف بدري يتوزعون بين سوريا والعراق والأردن وفلسطين. فالمسألة البدوية، من حيث الكثافة السكانية للبدو، هي في طريق الزوال النهائي، يشهد على ذلك التضخم السكاني الكبير في المدن والأرياف العربية. وبلغت النسبة المئوية لزيادة سكان المدن خلال أعوام (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) بين ٤ و٥٪ سنوياً في مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وسوريا. وارتفع حجم السكن المديني خلال سنوات (١٩٦٠ـ ١٩٧٠) بالنسب التالية: من ٣٨ إلى ٤٤٪ في مصر، من ٣٩ إلى ٤٤٪ في العراق وفي الأردن، من ٣٧ إلى ٣٩٪ في سوريا، من ٣٣ إلى ٤٠٪ في لبنان، من ١٨ إلى ٢٥٪ في ليبيا، من ٢٩ إلى ٣٥ ٪في المغرب، من ٢٨ إلى ٣٣ ٪في اليمن الجنوبي، من ٣ إلى ٦ ٪في اليمن الشمالي. وفي عام ١٩٧٤ ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٢,٦٪ في العراق و٤٣٪ في لبنان و٢٩,٨٪ في ليبيا وإلى ٤٥,٩٪ في سوريا وإلى ٧٨,١٪ في البحرين. وارتفع سكان مدينة الرياض من ٦٩ ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٣٠٠ ألف نسمة عام ١٩٦٨ أي بزيادة سنوية تبلغ ١٠٪. كذلك مدينة عمان التي تضخمت بنسبة مئوية مماثلة مما يدل على ازدياد التمركز السكاني في المدن التي تسيطر على التجمعات القبلية[٤٢].

---

٤١ ـ صلاح الدين عمر باشا، «مؤتمر البدو ١٩٦٥»، المصدر السابق ـ الجزء الثاني صفحة ٢٩٢.

٤٢ ـ Araim «The Nomadism», P.P. 89 and 141.

هكذا استقرت اعداد كبيرة من بدو السعودية في المدن الكبرى والأرياف، لكن حجم البداوة المترحلة حتى عام ١٩٧١ كان كبيراً وقدر بحوالى مليون نسمة يسكنون بادية نجد والصحارى الكبرى السعودية خاصة النفود والربع الخالي[٤٣]، وتحولت بعض المراكز السكنية في الواحات إلى مدن مهمة خلال هذه الفترة. فواحة الهفوف شهدت ولادة مدينة الهفوف التي زاد عدد سكانها على ٦٠ ألف نسمة عام ١٩٦٢. كذلك واحة الحسا والقطيف والدمام والظهران ورأس تنورة والخبر التي بلغ عدد سكانها عام ١٩٦٥ حوالى ٤٥ ألف نسمة. هذه المراكز السكنية ذات الطابع المديني الواضح لم تكن معروفة بالسكن المديني قبل أواسط القرن العشرين.

رغم هذه التبدلات السكانية الجذرية استمر البدو يشكلون كثافة سكانية مهمة في السعودية مع الاشارة إلى ان الاحصاءات الرسمية لا تقدم أية أرقام حول تعداد السكان في السعودية أو أرقام البدو فيها[٤٤]. لكن مقارنة احصائية تدل أن حركة استيطان البدو ارتفعت بشكل عامودي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد اقتصر التوطين على بناء «الهجر» لجماعات الاخوان الوهابيين منذ عام ١٩١٢ فارتفع عددها حتى بلغت ألفي هجرة عام ١٩٢٩ واستمرت في التصاعد حتى الحرب العالمية الثانية وبدأت تعدل جذرياً من طبيعة السكن الريفي. وكان عدد المزارعين يقدر بحوالى ٥٪ من السكان عام ١٩١٩ فارتفع إلى ١٥٪ منهم تقريباً عام ١٩٣٩. ومع استثمار النفط ازدادت عائدات السعودية بشكل هائل إذ قدرت مداخيل السعودية بحوالي ١٠٠ ألف ليرة استرلينية عام ١٩١٧ لتبلغ ٣٠ مليون ليرة استرلينية عام ١٩٤٩[٤٥]، إلى ١٣,٢ مليار ريال سعودي عام ١٩٧٣ إلى ٢٢,٨ مليار ريال سعودي عام ١٩٧٤[٤٦]، ثم ارتفعت بشكل مذهل بعد هذا التاريخ.

---

٤٣ - Alice taylor ed. «Focus of the Middle East» P.102.

٤٤ - Statistical Review of the Middle East Markets, 1975, P.160.

٤٥ - Cooke «Saudi Arabia», 1952, P.P.94-97.

٤٦ - The Middle East and North Africa 1975, P.598.

يستنتج من ذلك أن البلدان الغنية بالنفط كانت تفتقر بشكل حاد إلى السكان في مطالع السبعينات من هذا القرن. وأن غالبية سكان السعودية والامارات والمشيخات النفطية كانت تتمركز في المدن التي كانت قرى صغيرة أو لم يكن لها وجود في مطالع هذا القرن. وتستند هذه المشيخات أو الإمارات أساساً إلى تحول سكاني مهم من البداوة إلى الاستقرار ثم استقدام مجموعات سكانية كبيرة من البلدان العربية ومن المناطق المجاورة أو هجرة عالمية للعمل في مشتقات البترول ووظائف الدولة. هكذا ارتفع عدد سكان الإمارات العربية من ١٨٠ ألفاً عام ١٩٦٨ إلى ٣٢٠ ألفاً عام ١٩٧٢ أي بزيادة تفوق ٩٠٪ تقريباً خلال اربع سنوات فقط. والمجموعات المهاجرة مزيج من العرب والإيرانيين والباكستانيين والهنود وغيرهم[٤٧]. ويلاحظ أن غالبية المهاجرين لم يكن يسمح لهم باستقدام زوجاتهم أو تأسيس عائلة هناك بل تحديد الهجرة بدافع العمل فقط. وبدأت أرقام المهاجرين تزيد على أعداد السكان الأصليين فبلغت ٥٤٪ عام ١٩٦٨ وارتفعت إلى ٨٠٪ من سكان الإمارات عام ١٩٧٩[٤٨]. وساهمت مداخيل النفط الهائلة في تحويل أعداد مهمة من السكان الأصليين، لا سيا زعماء المشيخات وأنسابهم وزعماء العشائر المتحالفة معهم، إلى فئات اجتماعية مدينية تتمتع بقسط فاحش من الثروة والغنى. وبدأت الواحات تتحول إلى مراكز زراعية تستخدم أحدث الألات والتقنية الزراعية والأسمدة. كما أقيمت مؤسسات صناعية بتروكيماوية كثيرة ومزارع حديثة لتربية الدواجن والطيور، وحفرت الآبار الارتوازية في مختلف أنحاء الإمارات والمناطق الزراعية في الجزيرة العربية. وشهدت المدن النفطية ولادة قطاع تجاري حديث ومؤسسات تسليف وبنوك. فقد قدر عدد البنوك في مدينة أبو ظبي وحدها ١٩٧٣ بأربعة عشر بنكاً أو فرعاً لبنك، و ١١ بنكاً أو فرعاً لبنك في الشارقة، ولا تخلو مشيخة واحدة من عدة بنوك فيها

---

٤٧ - Fenelon «The United Arab Emirates» P.6.

٤٨ - حتى عام ١٩٥٨ كان عدد سكان البحرين ١١٠ آلاف نسمة منهم ٩١ ألف بحراني.
R. Hay «the Persian Gulf States», P. 90.

مع الإشارة إلى أن البنك البريطاني للشرق الأوسط كان حتى سنوات قليلة قبل عام ١٩٦٨، البنك الوحيد الذي يقيم له فروعاً في إمارات الخليج العربي ومشيخاته[٤٩].

وتشير معظم الاحصاءات إلى أن مداخيل النفط لا زالت، بغالبيتها الساحقة، تستخدم في تمويل المشاريع غير المنتجة وفي استيراد السلع الاستهلاكية والإنفاق العسكري غير المجدي. وتؤكد أن تلك المداخيل لا توزع بشكل متساو بين سكان البلد الواحد. فقد استأثرت الأسر الحاكمة في الدويلات النفطية بالحصة الكبرى من هذه المداخيل مما أوجد هوة عميقة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان النفطية نفسها. يضاف إلى ذلك أن جماهير من البدو ما زالت تترحل في الصحاري الكبرى وترفض التحول إلى استقرار يجعل من البدو مجرّد مزارعين وحرفيين وموظفين صغاراً لأصحاب الثروات الضخمة.

أما على صعيد المشرق العربي كله، فمن المؤكد أن الزراعة لا زالت تحتل المكان الأول في الكثير من بلدانه بالرغم من ضآلة نصيب المزارعين والرعاة من مردود الانتاج. وتجدر الإشارة إلى أن ما سمي بالاصلاح الزراعي في هذه البلدان لم يكن جذرياً بل استأثر بقسط وافر من مردوده عدد محدود من أصحاب النفوذ في الدولة. وكان من النتائج المباشرة لذلك أن استمر تدفق النزوح من الأرياف إلى المدن التي تضخمت كثيراً في جميع البلدان العربية المشرقية بما لا يتوافق مع التوازن السكاني الداخلي واستيعاب ذلك النزوح في قطاعات منتجة. واستمر كذلك تدفق الهجرة إلى البلدان النفطية بشكل متصاعد حتى اضطرت هذه البلدان إلى الحد من الهجرة نظراً للاختلال السكاني الحاصل في داخلها بين أبنائها المحليين والمهاجرين الوافدين إليها من الدول العربية المجاورة أو من الخارج، لا سيما من الهند وباكستان وإيران وسواها. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن

---

٤٩ - راجع أسماء البنوك والمؤسسات المالية في البحرين في:

Fenelon «The United Arab Emirates», P.P.80-83.

نسبة السكان المحليين إلى مجموع السكان في إمارات الخليج ومشيخاته لا زالت تتراوح بين ٢٠٪ كما في دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٥٠٪ كما في إمارة الكويت، وهي نسبة فريدة في مدى انخفاضها في العالم كله.

لقد تميز النمو السكاني في المشرق العربي في مرحلة النفط بسمتين اساسيتين:

الأولى: تدني الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية حيث انحدرت هذه الكثافة إلى أدنى مستوى لها في تاريخ البداوة التي تسير بسرعة نحو الزوال.

الثانية: تضخم هائل في حجم المدن العربية المشرقية على حساب السكن الريفي والصحراوي. لكن هذا التضخم كان عشوائياً مما أدى إلى زيادة حادة في عدد العاطلين عن العمل وذوي البطالة المقنعة من أجراء ومستخدمين وأصحاب الشهادات الجامعية وسواهم.

ورغم تضخم المدن المشرقية العربية فإن التمازج السكاني بين من يقطن المدن والأرياف كان شديد الوضوح. لكن تفكك المجتمعات القبلية إلى جماعات سكانية مستقرة في المدن والأرياف حمل معه انتقال الكثير من العادات والتقاليد القبلية إلى تلك المناطق. كما أن سيطرة القبيلة ممثلة بالأسرة البارزة فيها على الدولة أو الكيان السياسي الحديث جعل التقاليد والعادات البدوية تتحكم في مختلف أشكال الممارسة السياسية فيها كما اعتبر اقتصاد الدولة ملكاً خاصاً لزعيم القبيلة والأفراد المتنفذين فيها. فمختلف فئات السكان في الكيانات السياسية العربية ذات الأصول القبلية لا تشعر بالاستقرار السكني والاقتصادي إلا بمقدار ما تقدم الولاء الدائم إلى الأسرة المسيطرة لأن ثرواتها ومناصبها معرضة دوماً للمصادرة من قبل افراد الأسرة الحاكمة. فعلاقات سكان المدن، خاصة المهاجرين الوافدين إليها، محكومة، في عصر النفط، بتطلع البداوة إلى تشكيل وحدة سياسية متماسكة على أساس القبيلة السابقة. ومواقف زعماء الأسر المسيطرة من سكان المدن تتحكم بها الرغبة البدوية في الاستئثار بالسلطة والتفرد الذاتي بخيراتها ورفض مقولة مساواة الناس أمام القانون، لا بل رفض القانون المكتوب. فالزعيم الحاكم في

المشيخات والإمارات هو الزعيم البدوي نفسه الذي يحتكر لنفسه ولأفراد أسرته كافة السلطات ويستبيح أملاك الآخرين ساعة يشاء على اعتبار أن تلك الأموال هي ملك مشاع لأفراد القبيلة التي تخول زعيمها حق المصادرة وإعادة توزيع الحصص والانتاج.

فبداوة النفط جعلت من حقوق زعماء البدو بأموال النفط قانوناً عاماً لا يجوز المساس به. هذه العلاقة تشكل القاعدة الأساسية لفهم طبيعة السلطة السياسية في الكيانات الجديدة وموقع الأسر الحاكمة في الممارسة السياسية والهيمنة الاقتصادية. فليس ثمة ضوابط، مكتوبة أو متوارثة، تحد من قدرة زعيم القبيلة على التفرد بالسلطة ومصادرة الثروة بذرائع متفرقة. كما أن الدويلات النفطية سنت تشريعات عديدة تعطي للسكان المحليين، وغالبيتهم الساحقة من منابت بدوية، حق احتكار كافة المشاريع الداخلية. ولا يحق للمهاجر، عربياً كان أو غير عربي، إقامة مشروع انتاجي أو خدماتي استهلاكي، من دون مشاركة مباشرة من احد السكان المحليين الذين لا تقل حصتهم عن ٥٠٪ من المشروع وبإمكانهم التفرد بالمشروع كله وطرد المهاجر لأسباب واهية في معظم الأحيان. أما المساواة بين سكان المشيخات والدويلات النفطية في الحقوق والواجبات، فتكاد تكون معدومة. هناك تمايز بين الأسرة الحاكمة وباقي الأسر التابعة لها، وتمايز بين السكان المحليين وباقي المهاجرين الوافدين إليها، وبين القبائل تبعاً لتراتبيتها السابقة. وتمايز بين التجمعات المستقرة والتجمعات البدوية التي لا زالت على ترحالها. وتمايز في الاجور بين العمال المحليين أو العرب وبين العمال الأوروبيين والأميركيين... الخ.

هذه السلسلة الطويلة من التمايز بين أفراد البلد الواحد من جهة، والمهاجرين إليه من جهة اخرى، تفسخ الوحدة الداخلية السكانية لهذا البلد وتبقي من زعماء القبائل في عصر النفط الأسياد الحقيقيين للأرض والانتاج معاً وتجعل السكان عرضة لمختلف أنواع القهر والاستغلال في ظل سيادة التقاليد والعادات القبلية المتوارثة وغير المكتوبة من جهة، وغياب ابسط اشكال الديمقراطية والتعبير عن الرأي من جهة اخرى.

الفصل الثالث

الزعامة البدوية
في مرحلة الارتباط التبعي

إتفاقيات القرن التاسع عشر

ارتبط القرن التاسع عشر في تاريخ الجزيرة العربية بعدد كبير جداً من الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وزعماء القبائل البدوية. بعض تلك الاتفاقيات يرقى إلى فترة زمنية تسبق ذلك القرن، لكن السؤال الأساسي هنا: ما هي شروط المعادلة لعقد اتفاقية بين دولة كانت تعتبر من الدول الأكثر نفوذاً إستعمارياً في العالم، إنْ لم نقل أكثرها، وبين مشيخات بدوية لا يتجاوز عدد أفرادها مئات من البدو في كثير من الأحيان؟

لسنا هنا في مجال استعراض تواريخ تلك الاتفاقيات الكثيرة وظروف توقيعها، بل سنحاول إظهار الهدف الرئيسي الذي يربطها جميعاً بعجلة المصالح الإنكليزية الزاحفة إلى المشرق العربي ومحاولة ايجاد ركائز ثابتة لها على حساب زعزعة النفوذ العثماني المتداعي في أكثر من منطقة فيه.

كانت مسألة الرق في القرن التاسع عشر إحدى الركائز المهمة للسياسة البريطانية في هذه المنطقة، لذلك حاولت بريطانيا الحد من تجارة الرقيق والعمل على إلغائها بشكل نهائي. وكانت تهدف من إلغاء الرق ومحاربة القرصنة حماية أسطولها التجاري الذي تعرض لهجمات عدة على سواحل الخليج العربي وإيجاد عمال

بأجور رخيصة. ونظراً لازدهار تجارة الرقيق آنذاك شكل إلغاؤها ضربة أليمة لنفوذ عدد كبير من سلاطين ومشايخ منطقة الخليج نظراً لما كانت تدره عليهم تلك التجارة من ثروة هامة فقدوا قسماً هاماً منها بعد توقيع اتفاقيات الالغاء[1]. ثم أبرمت بريطانيا الاتفاقيات التجارية التي تعتبر الزعيم البدوي احد طرفي المعادلة السياسية الضرورية لتوقيع أية معاهدة، الأمر الذي ستفتقده المرحلة اللاحقة حيث يصبح ذلك الزعيم مجرد ذيل في الاتفاقية تملى عليه شروط المعتمد البريطاني في عدن.

فاتفاقية السادس من (أيلول ١٨٠٢) بين اللورد ولسلي الحاكم العام للهند نيابة عن السير هوم وزير خارجية بريطانيا، والسلطان العبدلي، سلطان عدن، تنص على اعتبار ميناء عدن مفتوحاً لاستقبال البضائع التي تحملها جميع السفن التجارية. كما أن السفن البريطانية تدفع ضرائب على حمولتها بنسبة ٢٪ أسوة بباقي السفن، ومن الممكن رفع هذه الضرائب إلى ٣٪ خلال عشر سنوات تلي توقيع الاتفاقية، وأنه يتعين على شركة الهند الشرقية البريطانية شراء الأراضي التي تنوي إقامة مؤسساتها عليها. وحتى عام ١٨٣٩، عام إحتلال عدن، كانت السلطات البريطانية تشدد على ضرورة اعتماد سياسة المرونة في علاقاتها مع زعماء القبائل في الجزيرة العربية.

فالسيد روبرت غرانت Robert Grant حاكم الهند، في رسالة له إلى رئيس مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في (شباط ١٨٣٨)، يؤكد على الحقائق التاريخية التالية:

«إن اهمية عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن إذ انه يمكن استخدامها كمخزن ومحطة لتموين السفن التجارية طيلة فصول السنة وهي مركز تجاري هام ومرفأ ممتاز لرسو السفن التي تعبر البحر الأحمر، كما أنها قاعدة عسكرية قوية يمكن بواسطتها السيطرة على كل تجارة البحر الأحمر والخليج العربي والساحل المصري. فإذا ما أصبحت عدن ملكاً لنا فإنها ستكون بمثابة جبل طارق حصينة ومنيعة. وهناك

---

(١) تؤكد وثائق الأرشيف البريطاني على بقاء مظاهر الرق في الجزيرة العربية حتى مطالع الحرب العالمية الثانية.

P.R.O - F.O class 371 No 21825 E. 832 - 573 - 91
Febrery 14,1938. pp 35 - 40
and August 4,1938. p 107.

دولتان كبيرتان تتآمران علينا وتودان القضاء على نفوذنا في المشرق إحداهما روسيا التي تتجه الآن نحونا عبر إيران، والثانية فرنسا الزاحفة باتجاهنا عبر مصر »[٢].

كانت سياسة المرونة تجاه زعماء القبائل في الجزيرة العربية آنذاك تمليها الظروف الدولية المتفجرة ووجود عساكر محمد علي، والي مصر، على أبواب الآستانة، والأهمية الاستراتيجية لمناطق الخليج العربي في العلاقات الدولية، خاصة الجانبين التجاري والعسكري منها.

لذلك تنص اتفاقيات عام ١٨٣٩ على عبارات ود كبير لزعماء القبائل. ففي اتفاقية ٣١ كانون الثاني من هذا العام المعقودة بين المعتمد البريطاني في منطقة الخليج العربي وزعماء بعض القبائل، إشارات صريحة « للصداقة والاحترام المتبادل » وعبارة « نحن الآن اصدقاء ونتعهد بالسلم والولاء. قلوبنا وغاياتنا واحدة... » وتم توقيع مثل هذه الاتفاقيات خلال (شهري كانون الثاني وشباط ١٨٣٩) مع عدد من القبائل والعشائر اليمنية المجاورة لعدن كعشائر العبدلي في لحج، وشيخ قبائل الوهط، وشيخ قبائل العقارب، وشيخ قبائل الصبحة، وسلطان يافع وعدد من شيوخ قبائل اليوافع والحواشب. وفي مقابل تعهد زعماء القبائل بحماية البريطانيين ومعاقبة المعتدين على التجارة والتجار، تعهد البريطانيون بتقديم رواتب سنوية وهدايا ومساعدات مالية لسلاطين ومشايخ وأمراء الآبين والحواشب والأميري وأبنائهم من بعدهم، وأن يكون هؤلاء الزعماء بمثابة عون فعلي للبريطانيين في المنطقة وأن يصبح الطرفان يداً واحدة ضد أي اعتداء خارجي. هكذا بدأت حدود الزعامة القبلية هناك ترتسم وتتوضح وتتسع تبعاً لاتساع النفوذ البريطاني نحو الداخل وقدرة زعماء البدو على حماية ذلك النفوذ تحت طائلة العزل والتبديل.

فالظروف الدولية التي رافقت حملة ابراهيم باشا ضد السلطنة العثمانية دفعت البريطانيين إلى تشديد قبضتهم على السلطنة وولاياتها معاً بعد هزيمة الحملة وانكفاء

(٢) فاروق أباظة. « عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر »، ص ١٥٣.

محمد علي إلى حدود مصر. وبرزت بريطانيا كأكبر قوة عالمية ذات نفوذ واسع في المشرق العربي وتدعي حماية السلطنة من السقوط في حروبها المتواصلة ضد الروس. وتبعاً لهذا الواقع بدأ تغلغل النفوذ البريطاني يزداد بقوة في المشرق العربي منذ سقوط محمد علي. وأخذ زعماء القبائل يتهافتون لتوقيع اتفاقيات الحماية مع الإنكليز. كانت السياسة البريطانية تستغل الاتفاقيات لتشديد الضغط على السلطنة العثمانية من جهة، ولقطع الطريق على أية قوة أوروبية، خاصة فرنسا، تحاول الدخول إلى مناطق الخليج العربي من جهة أخرى. ونظراً لكثرة الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا ومشيخات الخليج العربي منذ ١٨٢٠ كانت المناطق العربية المشرقية تتحول إلى بحيرة للنفوذ البريطاني حيث لم يبق للفرنسيين موطىء قدم يستندون إليه سوى متصرفية جبل لبنان التي ينازعهم السيطرة فيها كل من العثمانيين والروس والبريطانيين والبروسيين والنمساويين والإيطاليين. فاتجه الفرنسيون لتعزيز مواقعهم الاقتصادية والسياسية داخل العاصمة الآستانة عبر البنوك والشركات الاحتكارية والامتيازات المتنوعة.

لقد اتجه الإنكليز، منذ مطالع القرن التاسع عشر، لتشديد قبضتهم على الجزيرة العربية، فأجبروا سلاطينها، وغالبيتهم الساحقة من مشايخ البدو، على توقيع اتفاقية أطلقت يد بريطانيا في مراقبة تجارة الخليج وتفتيش السفن الداخلة اليه أو الخارجة منه تحت ستار تطبيق بنود هذه الاتفاقيات. ومنذ ذلك الحين كان النفوذ البريطاني يتزايد طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ويصبح الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية دون منازع. ففي عام ١٨٢٢ وُقّعت اتفاقية مماثلة مع مسقط وضعت بموجبها تجارة عمان وسواحلها تحت إشراف مباشر للأسطول البريطاني. وقد عبر سلطان مسقط عن النكبة التي حلت بتجارته من جراء توقيع هذه الاتفاقية حين قال: «إني تاجر قبل أن أكون سلطاناً...».

وبموجب هذه الاتفاقيات كان الإنكليز يضمنون السلطات المحلية ضد أي اعتداء من جيرانها الأقوياء. فتضطر القوى البدوية إلى توقيع اتفاقية ثنائية مع السلطنة أو

المشيخة المحمية من بريطانيا وتعترف بها كمنطقة ذات سيادة. هكذا تم توقيع الاتفاق [٣] السعودي مع سلطنة مسقط عام ١٨٣٣ الذي نص على احتفاظ كل من « الدولتين » بساحلها الخاص واعتبار حدود مسقط الساحلية حتى جعلان وحدود السعوديين حتى القطيف وتبقى الحدود الأخرى كما كانت سابقاً ، على أن يتعهد سلطان مسقط بتقديم اتاوة للرياض تقدر بحوالى ١١٢ ألف ريال سنوياً ويتبادل الفريقان كافة أنواع المساندة وتزويد البواخر بالوقود وسواها ، وفي ذلك تأكيد على الاعتراف السعودي بكيان مسقط. ولم تمض سنوات طويلة حتى أعلنت بريطانيا ، باسم حكومة الهند ووزارة المستعمرات ، « استقلال البحرين استقلالاً ذاتياً » عام ١٨٦١ بعد أن قامت قواتها باحتلال المنامة وأملت شروطها الاستعمارية على حاكم البحرين وتعهدت له « بضمان استقلاله ورد أي اعتداء خارجي عنه ». وكان حاكم البحرين يتلقى تعليماته من المعتمد البريطاني المقيم في بوشهر [٤]. أي أن النفوذ البريطاني في مناطق الخليج العربي كان يتدرج من اتفاقيات الحماية والدعم من الخارج إلى الاحتلال العسكري المباشر وفرض شروط المنتصر على زعماء القبائل واعتماد سياسة الترهيب والترغيب معهم مع التأكيد الثابت على عجز السلطنة العثمانية عن حمايتهم.

وبقيت مسقط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أحد المواقع الأكثر أهمية في الخليج العربي. لذلك ، شهدت تنافساً حاداً بين الفرنسيين والإنكليز منذ عام ١٨٦٢ حين وافقت الدولتان على اعلان استقلال سلطنة مسقط واحترام الدولتين لهذا الاستقلال وإصدار بيان مشترك يعلن إمارة زنجبار العربية وسلطنة عمان وسلطنة مسقط كمناطق مستقلة وذات سيادة ، وفي ذلك دلالة واضحة على توازن المصالح الإنكليزية - الفرنسية في هذه المناطق خلال تلك الفترة. لكن النفوذ الإنكليزي سرعان ما بدأ يطغى على النفوذ الفرنسي في الخليج العربي فأجبرت بريطانيا سلطان مسقط على توقيع معاهدة ١٨٧٣ التي نصت على وقف

(٣) براجع نص الاتفاق في : قدري قلعجي « الخليج العربي » ، ص ٥٨٦.

(٤) Alexander Melamid «Eastern Arabia. Kuwait - Bahrein..» In Alice Taylor ed. «Focus of the Middle East». pp 135 - 136.

استيراد الرقيق إلى أراضي مسقط بشكل نهائي وشامل وضرورة إغلاق أسواق هذه التجارة [٥].

بدأت بريطانيا تتفرد بالسيطرة هناك وتجبر السلاطين والمشايخ على توقيع اتفاقيات تنص بنودها صراحة على ألا يقوم السلطان أو الشيخ بعقد أية معاهدة كانت أو أي اتفاق مع أية دولة دون إذن مسبق من الحكومة البريطانية. ويتعهد كذلك بألا يمنح أي امتياز لأية دولة أجنبية دون إعلام بريطانيا مسبقاً وأخذ موافقتها بذلك.

وقد تمّ توقيع عدة معاهدات تستخدم الكلمات نفسها منها على سبيل المثال معاهدة « دارين » بين بريطانيا وفهد بن سعود، أمير نجد وأبرز ما جاء فيها:

١ ـ تعترف بريطانيا بابن سعود وسلالته حكاماً على نجد والحسا.
٢ ـ تضمن بريطانيا حكم إبن سعود وتقدم له كل معونة إذا ما تعرض لاعتداء خارجي.
٣ ـ تشرف بريطانيا على الشؤون الخارجية لنجد.
٤ ـ يتعهد الأمير بألا يؤجر أي جزء من أراضيه لدولة أجنبية إلا بموافقة بريطانيا.
٥ ـ يتعهد الأمير بإبقاء طريق الحج مفتوحاً لجميع الحجاج.
٦ ـ يتعهد الأمير بالامتناع عن أي اعتداء على إمارات الكويت أو البحرين أو قطر أو سواها..

كما وقعت بريطانيا معاهدة مماثلة مع أمير الكويت مبارك الصباح في (٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩) نصّت على ألاّ تتنازل الكويت عن أي جزء من أراضيها أو تقبل تمثيلاً دبلوماسياً أجنبياً إلا بموافقة الحكومة البريطانية التي تعهدت بحماية استقلال الكويت وتقديم المساعدة المادية لها.

---

(٥) شركة الزيت العربية الأميركية « عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي »، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٨.

فالعلاقة إذاً بين بريطانيا والشيخ البدوي في الخليج لم تعد، وليست في الأساس، علاقة تحالف كما تنص بنود الاتفاقيات لأن مجال المقارنة بين المتحالفين يثير السخرية. ولم يكن أمام الشيخ البدوي، الملقب بالأمير أو السلطان أو الشيخ أو الخ... سوى الخضوع لرغبة الإنكليز دون قيد أو شرط. وهناك نموذج بالغ الدلالة في هذا المجال عندما يحاول شيخ البحرين التقرب من الفرنسيين عام ١٩٠٥ لأن البحرين كانت تشكل ملحقاً مهماً بالسوق الفرنسية للؤلؤ. وكان يرغب في زيادة حصته من اللؤلؤ الذي ارتفعت أسعاره كثيراً في الأسواق العالمية. كذلك كان يرغب في الاستفادة من تجارة السلاح الذي يهرَّب إلى المنطقة عبر البحرين ومسقط والكويت. فتدخلت المعتمدية البريطانية وأجبرت شيخ الكويت ثم شيخ مسقط ثم شيخ البحرين على توقيع اتفاقيات قاسية عام ١٩٠٥ تنص على تحريم هذه التجارة وقطع أية صلات مع الدول الخارجية. وهناك رسالة مطولة من الشيخ عيسى بن علي خليفة، حاكم البحرين، إلى الخارجية البريطانية، تعبر بوضوح عن الإذلال الذي يلاقيه الشيخ البدوي من المعتمد البريطاني في البحرين.

بعد المقدمة الإنشائية يقول الشيخ عيسى: «... منذ حوالي ست سنوات كنت على أتم الإتفاق مع المعتمد البريطاني في البحرين السيد مورلي Morley. فالبحرين عقدت معكم اتفاقيتين في (١٩ محرم ١٢٩٨) الموافق (٢٢ كانون الأول ١٨٨٠) و(١٤ شعبان ١٣٠٩) الموافق (١٣ آذار ١٨٩٢) وفيهما اعترفت صراحة بعدم توقيع أية اتفاقية مع غيركم وعدم السماح لأية قوة أخرى أن ترابط على أراضي الجزيرة وهو ما لم يقدم عليه شيخ من قبلي. لكن الذي حدث هو التالي:

١ - المعتمد البريطاني حرمني، بعكس كل شيوخ العرب، من الاتجار بالسلاح وبالتالي من مورد هام.
٢ - أبدل الحاكم المسلم للجزيرة بحاكم إنكليزي.
٣ - أوقف إبني سجيناً على إحدى بوارجه.
٤ - صادر كل أملاكي في الكويت ومسقط.

٥ ـ يطلب مني إصدار أمر بملاحقة إبن أخي علي وإلقاء القبض عليه لأنه سطا على تجار ألمان.

٦ ـ إذا ما ألقيت القبض على علي سيسجن وقد يعدم مما يسبب لي مشاكل عديدة...».

وفي النهاية يطلب أمير البحرين من الخارجية البريطانية ان تقيم العدل بينه وبين معتمدها في البحرين «بما يضمن مصالح بريطانيا والأمير معاً». وينهي رسالته المؤرخة في (٣ شعبان ١٣٢٣) الموافق (٢ تشرين الأول ١٩٠٥) بالدعاء إلى الله أن يحفظ بريطانيا العظمى إلى الأبد.

ويعقب المعتمد البريطاني إلى خارجيته على هذه الرسالة بالقول إن الشيخ عيسى بن خليفة يتقاضى راتباً سنوياً يقدر بحوالي ٧٦ ألف روبية في السنة حتى عام ١٩٠٤ لكنه يطالب الآن بمداخيل الجمارك وبحصة من ارتفاع أسعار اللؤلؤ عالمياً والسماح له بالإتجار بالسلاح مما يشكل خطراً جدياً على الوجود البريطاني في المنطقة. وينهي رسالته بالقول «إن أمير البحرين صديق قديم لبريطانيا ولن يكون التفاهم معه صعباً وذلك بتقديم بعض المساعدات المالية له...»[٦].

تظهر هذه الرسالة ـ النموذج أن الاتفاقيات البريطانية مع المشيخات لم تكن بهدف «ضمان مصالح بريطانيا والشيوخ معاً» كما يرغب شيخ البحرين، بل ضمان المصالح البريطانية دون سواها وإجبار هؤلاء المشايخ على الانخراط في خدمة تلك المصالح برواتب سنوية محددة تحت طائلة العزل والتبديل ومصادرة الممتلكات. وبمقدار ما يتقاعس الأمير أو الشيخ عن خدمة تلك المصالح، تعمد إلى عزله. فعليه حماية التجارة في منطقته ومعاقبة كل من يعتدي على التجار الأجانب، حتى ولو كان أقرب الناس إليه، أو تسليمه للسلطات البريطانية التي تنفذ فيه حكم الإعدام فوراً. فحماية التجارة وتأمين تحرك الرساميل الأجنبية هي المهمة الأساسية الموكولة للشيخ البدوي قبل اكتشاف البترول وذلك لقاء حصة من فائض تلك

(٦) - P.R.O. - F.O - class 406 no 29 - piece 14 - pp 6 - 19

الرساميل أو من إنتاج النفط في المرحلة اللاحقة. وبالمقابل عليه السهر على المصالح الأجنبية، خاصة الإنكليزية منها، وعدم إقامة علاقات مباشرة مع قوى خارجية يمكن أن تشكل خطراً على هذه المصالح. أي أن الشيخ البدوي بدأ يتحمل مسؤولية الحاكم الداخلي لمنطقة معينة معترف بها من جانب السلطات البريطانية خاضعة لهذه السلطة شرط القيام بما يخدم المصالح البريطانية. فالمصلحة المتبادلة بين بريطانيا والشيخ البدوي التي تجد نصوصها في الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ليست في الواقع العملي سوى المصلحة البريطانية بالدرجة الأولى ثم بفتش الإنكليز عن الشيخ القوي كحليف داخلي تبعي يضمن لهم استمرار تلك المصلحة. وقد تمثل ذلك الحليف بأسر بدوية ذات وجود تاريخي في الجزيرة العربية، فأوكل البريطانيون إليها، كعائلات لا كأفراد، مهمة حماية رساميلهم في المنطقة لقاء الدعم المادي والعسكري للزعماء المسيطرين على حساب جماهير البدو ومصادر إنتاجهم وثرواتهم.

اتفاقيات القرن العشرين

مع مطالع القرن العشرين كانت بريطانيا قد حولت مناطق الخليج وقبائله ومشيخاته وسلطناته إلى محميات تابعة للتاج البريطاني وبدأت تتوغل نحو داخل الجزيرة العربية حيث كانت السلطات العثمانية لا زالت تحافظ على مواقع قوية بين شيوخ القبائل. لذلك أوكلت بريطانيا إلى حلفائها المحليين مهمة غزو القبائل الموالية للعثمانيين وإجبارها على خوض معارك منهكة.

ففي (١٩ حزيران ١٩٠٦) يصدر ابن سعود، الحليف الأقوى للإنكليز في الجزيرة العربية، أوامره إلى شيوخ القبائل في نجد وجوارها بالامتناع عن التعامل مع السلطات العثمانية أو تقديم الخضوع لها تحت طائلة مصادرة مواشيها وممتلكاتها وإجبارها على الرحيل. وقد أدرك شيوخ القبائل، بعد إعلامهم السلطات العثمانية رسمياً بهذه الأوامر، أن تلك السلطات عاجزة عن مد يد المساعدة إليهم وحمايتهم من بطش السعوديين والقبائل الموالية لهم. وقد انحصر نفوذ العثمانيين داخل المدن

وأو كلوا مهمة التصدي لابن سعود إلى حليفهم إبن الرشيد . لكن دعم الإنكليز جعل القوات العثمانية وحلفاءها تصاب بضربة عسكرية مهمة على أيدي القوات السعودية . كانت الاستراتيجية البريطانية تجاه المشرق العربي تقوم على تأمين قواعد ثابتة لنفوذها على أنقاض الحكم العثماني المنهار . وتزايد وضوح هذه الاستراتيجية مع اقتراب الحرب العالمية الأولى ومحاولة الألمان التغلغل إلى الجزيرة العربية عبر خط حديد بغداد .

كانت سواحل الجزيرة العربية ، الشرقية منها والجنوبية والغربية على السواء ، ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للرساميل الأوروبية منذ أكثر من ثلاثة قرون[٧] . وكانت حدة المنافسة بين الدول الأوروبية تهدد أحياناً بحروب طاحنة نظراً للتجارة الواسعة بين الصين والهند وبلدان الشرق الأقصى التي تمر عبر هذه السواحل . وقد استفاد من هذه التجارة عدد وافر من الأمراء والمشايخ وسلاطين البدو الذين ارتبطوا تباعاً بسلسلة من الاتفاقيات أو المعاهدات الثنائية مع الدول الاستعمارية الأوروبية منذ القرن التاسع عشر . وتأتي بريطانيا في طليعة هذه الدول إبان هذه المرحلة ، سواء بحجم تجارتها أو بعدد الاتفاقيات التي أبرمتها مع زعماء البدو حتى استطاعت تحويل هذه المناطق إلى شبه بحيرة للنفوذ البريطاني قبيل الحرب العالمية الأولى .

لذلك شهد عام ١٩١٣ ، أي العام الذي سبق مباشرة اندلاع الحرب العالمية الأولى ، توقيع عدة اتفاقيات بين بريطانيا ومشيخات الخليج . فقد وقعت بريطانيا اتفاقية مع حاكم الكويت الشيخ مبارك تعهد بموجبها « أن لا يكون للكويت علائق مع حكومة أجنبية غيرها أياً كانت ، وهي تعهدت أن تحمي الكويت من كل اعتداء خارجي من البحر وليس من البر ، فلا تتدخل في شؤون العشائر ورؤسائها »[٨] . وهذه الاتفاقية تؤكد أن بريطانيا تسعى لحماية المشيخات من خطر

(٧) فاروق اباظة ، المرجع السابق ، صفحات ١٨ - ٣٠ .

(٨) أمين الريحاني ، « ملوك العرب » ، بيروت ١٩٢٩ ، الجزء الثاني ، ص ١٥٨ .

احتلال خارجي لكنها تعمل على إبقاء صراع القبائل مستعراً باستمرار حتى تبقى الحكم الوحيد القادر على فرض النفوذ البريطاني على جميع زعماء القبائل.

ولم تلبث السلطنة العثمانية أن وقعت إتفاقية (٩ آذار ١٩١٣) التي سميت باتفاقية الخليج بين بريطانيا والسلطنة العثمانية « اعترف بموجبها العثمانيون بالمعاهدات والاتفاقيات السابقة التي وقعها الإنكليز مع مشيخات الخليج واعترفت باستقلال الكويت كإمارة مستقلة في ظل الحماية البريطانية وأن يكون للسلطنة العثمانية ممثل لدى أمير الكويت. كذلك اعترفت بالاتفاقات المبرمة مع قطر والبحرين ومسقط وعمان وتنازلت السلطنة العثمانية عن مطالبتها بهذه المشيخات. ومقابل ذلك تمسكت السلطنة العثمانية بحقها في مساحة ٥٥٠ ميلاً مربعاً ملاصقة لجبل النعمان في مقاطعة صبحة. وفي (٢٦ كانون الأول ١٩١٥) وقّع الإنكليز وعبد العزيز بن سعود « اتفاق العقير » الذي نص على ما يلي:

١ - تبقى جزيرة البحرين تحت السيطرة الإنكليزية.
٢ - تبقى عمان وقطر على حالتهما الراهنة يدفعان الاتاوة السنوية لابن سعود.
٣ - يحافظ الإنكليز على حماية البحر من كل وجود عسكري خارجي ويحافظ إبن سعود على رعايا الإنكليز وتجارتهم في المنطقة[٩].

كما أن الادريسي، زعيم بعض القبائل اليمنية، سارع إلى توقيع اتفاق مماثل مع البريطانيين في (٣٠ نيسان ١٩١٥) نص على ضرورة انخراطه في القتال ضد السلطنة العثمانية مقابل حصوله على المساعدات البريطانية من مال وسلاح ومساندة عسكرية من جانب الأسطول البريطاني في الخليج العربي، والتزام الحكومة البريطانية بحماية إمارة السيد الادريسي ضد أي هجوم. والطريف أن البند الخامس من المعاهدة ينص على ما يلي: « ليست لدى حكومة بريطانيا أية رغبة في توسيع

---

(٩) يراجع نص الاتفاقية في:
Gary Troeller «the birth of Saudi Arabia» - London 1976 - Appendice III - pp - 230 - 256.

حدودها في غرب الجزيرة العربية ولكنها ترغب أن ترى جميع حكام العرب يعيشون معاً بسلام، كل في نطاق إمارته أو سلطنته، شرط أن يحتفظ الجميع بصداقة ثابتة مع الحكومة البريطانية».

لقد فرض «عصر السلام البريطاني» على الجزيرة العربية سنوات طويلة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى. فالولاء للحكومة البريطانية وحماية مصالحها هما القاعدة الأساسية لفهم تطور الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وزعماء البدو في الخليج العربي. فلم يعد الزعيم البدوي ركيزة تبنى عليها السياسة البريطانية هناك بل أصبح الإنكليز يتمتعون بنفوذ واسع يخولهم عزل السلاطين والأمراء والمشايخ واستبدالهم بآخرين في أية لحظة يشاؤون، وقد مارسوا فعلاً تلك الصلاحية طيلة النصف الأول من القرن العشرين.

منذ البداية، شددت السياسة البريطانية على ابرام سلسلة من الاتفاقيات مع زعماء البدو تنص على لوائح من الممنوعات أو التحريم لكنها انتهت باتفاقيات تنص على خضوع الشيخ أو السلطان، من دون قيد أو شرط، للإرادة البريطانية. وكانت الممنوعات تتدرج على الشكل التالي:

- تحريم تجارة الرقيق في كافة مشيخات الجزيرة العربية ابتداء من اتفاقية ١٨٢٠.
- تحريم استخدام السلاح والاتجار به أو نقله من دون إذن مسبق من المعتمد البريطاني في بوشهر بموجب اتفاقية (حزيران ١٨٤٣) وفرض عقوبة على كل من يخالف هذه الشروط. ولمجرد أن يبلغ نبأ الاعتداء إلى أحد السلاطين أو المشايخ عليه نقل مضمون الخبر إلى المقيم العام البريطاني وينفذ توجيهاته.
- تحريم دخول أي شيخ من شيوخ الخليج، بأي حال من الأحوال، في اتفاقية أو مفاوضات مع أية حكومة خارجية عدا الحكومة البريطانية. وقد بدأ هذا التحريم مع اتفاقية (الثامن من آذار ١٨٩٢) بين بريطانيا وشيوخ أبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة وفي (٢٣ آذار ١٨٩٢) مع البحرين ثم مع باقي المشيخات والإمارات.

- تحريم تنازل الشيخ القبلي، في أي حال من الأحوال، أن يبيع أو يرهن أو يقبل احتلال أي جزء من إمارته إلا للحكومة البريطانية. وقد عقدت أولى الاتفاقيات في (٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩) مع الكويت واتفاقيات (تشرين الثاني ١٩٠٢) مع مشيخات الخليج.
- تحريم الإبقاء على أي موظف، مهما كانت رتبته، لدى الشيوخ والأمراء إذا أقام أية علاقة مع دولة خارجية عدا بريطانيا. وقد تم تنفيذ بنود هذه الاتفاقية عام ١٨٩٨ عندما أجبرت بريطانيا سلطان مسقط، فيصل بن تركي، على عزل وزيره الشيخ عبد العزيز لأن صداقة تربط هذا الوزير بالحكومة الفرنسية، كما أجبرته على التخلي علناً أمام جميع أهالي مسقط عن الامتيازات التي منحها للفرنسيين.
- تحريم جباية ضرائب من الرعايا البريطانيين والبلدان الخاضعة لبريطانيا بنسبة تزيد على ٣٪ مهما كانت الأسباب. ومقابل هذه الضريبة تتعهد السلطات المحلية بتعويض الإنكليز عن أية أضرار تلحق بتجارتهم من جراء الثورات والانتفاضات الداخلية. وقد تمّ تطبيق هذا النص بموجب اتفاقية بريطانية مع سلطان مسقط عام ١٨٩٨ لتعويض الإنكليز عن خسائر تجارهم إبّان انتفاضة شعب مسقط عام ١٨٩٥.
- التحريم مجدداً لتجارة الأسلحة وتصديرها وبيعها إلا بإشراف البريطانيين وذلك في كافة مشيخات الخليج. وقد عقدت أولى الاتفاقيات في فجر القرن العشرين، عام ١٩٠٠، مع الكويت ثم تعممت على باقي مشيخات الخليج.
- تحريم إبرام أي امتياز لبيع اللؤلؤ أو الاتجار به دون موافقة بريطانيا. وقد عقدت أولى الاتفاقيات في عام ١٩١١ مع الكويت.
- تحريم إبرام أي امتياز للتنقيب عن النفط في مشيخات الخليج دون موافقة بريطانيا. وقد تم توقيع أولى الاتفاقيات عام ١٩١٤ مع الكويت.

تحريم تلزيم أراضي المشيخات لأية قوة خارجية تقيم عليها محطات تزويد القوى

العسكرية بالفحم أو بالنفط، أو إقامة قلاع أو تحصينات عسكرية إلا لبريطانيا دون سواها. وقد تم توقيع أولى الاتفاقيات في (٢٣ آذار ١٨٩٢) مع البحرين التي تحولت بموجب اتفاقية ١٩٣٥ إلى قاعدة بحرية لبريطانيا بعد إقامة قاعدة الجفر وقواعد المحرق والهملة وغيرها على أراضيها.

- تحريم قيام أية سلطنة أو إمارة أو مشيخة بالاعتداء على جيرانها أو تغيير حدودها من دون إشراف مباشر من السلطات البريطانية. وقد منعت السلطات البريطانية القوات العراقية من احتلال الكويت أو أية مناطق مجاورة للعراق تحت طائلة الصدام العسكري المباشر مع القوات البريطانية.
- تحريم قيام أي اتحاد فدرالي أو كونفدرالي بين مشيخات الخليج وسلطناته وإماراته إلا بإشراف مباشر من السلطات البريطانية.

تطول سلسلة التحريم التي يمكن إبرازها من خلال نصوص الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا ومشيخات الخليج العربي وداخل الجزيرة العربية منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ثم فرض الانتداب البريطاني على تلك المناطق. فالجذر الأساسي للمسألة أن بريطانيا آنذاك كانت القوة العالمية الوحيدة القادرة على بسط سيطرتها على تلك المناطق بعد أن هددت باستخدام الحرب لمنع أية دولة أخرى تدخل المنطقة وتنافسها السيطرة. وكانت النتيجة أن شيوخ القبائل، المحرومين من أي سند خارجي قوي، لا يستطيعون مجابهة النفوذ البريطاني. واستخدمت بريطانيا كل الوسائل لمنع وحدة القبائل وتكتلها في الداخل الصحراوي ضدها، لأن التمرد القبلي الصحراوي، في حال قيامه، يجبرها على دفع نفقات باهظة لقمعه. كانت الروح القبلية وما تحمله من شعور بالتفرد والالتفاف حول زعيم القبيلة، المدخل الأساسي للسياسة البريطانية في الجزيرة العربية، وكسب زعماء القبائل بالهدايا والمال والألقاب والمساعدات يعتبر نجاحاً لها. واستخدمت القبائل المزودة بالسلاح البريطاني في معارك ضد القبائل الموالية للعثمانيين وذات السلاح البدائي أو غير المتطور. فكانت الغلبة الظاهرية للقبائل

الموالية للإنكليز لكنها غلبة فعلية للنفوذ البريطاني الساعي إلى تفكيك السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها. هكذا انتقلت مناطق الجزيرة العربية من مرحلة السيطرة العثمانية الضعيفة والزعامة القبلية القوية إلى مرحلة السيطرة البريطانية القوية الساعية إلى ضرب ركائز النظام القبلي وتحويل المشيخات إلى دويلات حديثة شديدة التبعية للرساميل الخارجية، لا سيما البريطانية منها.

في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الغالبية الساحقة من القبائل العربية قد أقامت علاقات تبعية مباشرة مع السلطات البريطانية. ففي تقرير للمعتمد البريطاني في جدة رقم ٣٤٧ بتاريخ (٧ كانون الثاني ١٩٢٠) تأكيد واضح على استعداد ٢٥ زعيماً من زعماء القبائل الكبيرة في الجزيرة وبادية نجد لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع بريطانيا. وهؤلاء الزعماء كانوا يمثلون أبرز القبائل العربية خلال تلك الفترة منها: الرشيدة، السهران، الفدعان، الدواسر، الروس، البرادعة، العرض، عنزة، الهايل، الكسب، الحزمة، بني سعد، بني مالك، البرق، بني زيد، حرب، النواصره وغيرها. وهناك عشرات التقارير التي تؤكد رغبة الإنكليز في التخلص من الشريف حسين ومحاولة استمالة أبنائه إلى جانب الإنكليز، وتشجيع القبائل المعارضة لحكمه، ودعم إبن سعود للتخلص من إبن الرشيد[١٠]. وبالفعل اضطر الشريف حسين إلى التنازل عن الحكم بضغط مباشر من زعماء القبائل كما تدل الوثائق المهمة خلال هذه المرحلة والتي تؤكد عزم بريطانيا على التخلص نهائياً حتى من القيود الشكلية التي ألزمت نفسها بها إبّان ظروف الحرب العالمية الأولى وحاجتها لزعماء القبائل في الوقوف إلى جانب مخططاتها الاستعمارية لإجبار العثمانيين على الرحيل.

فالاتفاقيات البريطانية مع مشيخات وإمارات الخليج بعد الحرب العالمية الأولى ليست في الواقع سوى تثمير الاتفاقيات السابقة وخلق المزيد من التجزئة

---

(١٠) براجع الملف الكامل من ٢٣٥ صفحة في:

P.R.O - F.O class 686 No 10 - piece 11/1.

الاستعمارية في المشرق العربي. وقد وضعت بريطانيا في رأس أهدافها تفتيت المنطقة إلى دويلات صغيرة فكان زعماء القبائل الركائز العملية لتنفيذ تلك السياسة. هكذا تصدرت الأسرة السعودية حكم الحجاز وعسير ونجد وحايل وسمّت الدولة باسمها منذ عام ١٩٢٦. وانقسمت قبائل القواسم إلى عدة فروع تحكم مشيخات الخليج والساحل المتصالح أو ساحل عمان فظهرت إمارات الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وسواها. كذلك انقسمت قبائل بني ياس إلى فروع سيطرت على إمارات أبو ظبي ودبي. وتصدرت الزعامة في ساحل عمان قبائل البوسعيد. أما في حضرموت وسواحل اليمن الديموقراطي فبرزت عائلات الخاطري، والوحيدي، والقعيطي وغيرها[١١].

كانت بريطانيا تبرم الاتفاقيات السياسية مع زعماء هذه القبائل وتعترف لها بالزعامة السياسية وتساندها في عملية تحولها من قبيلة إلى دولة. وهناك العديد من الاتفاقيات في هذا المجال تتخذ وجهة الاتفاقيات السابقة المعقودة قبل الحرب والتي تنص على تنظيم الدفاع المشترك بين بريطانيا وشيوخ الإمارات ضد أي اعتداء خارجي. ومن الملاحظ أن بريطانيا كانت تشرك زعماء القبائل المجاورة في التوقيع على الاتفاقية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إتفاقية المكلا في (١٨ نيسان ١٩٢٨) بين المعتمد البريطاني وكل من السلطان صالح بن غالب القعيطي، والسلطان علي بن منصور بن غالب، والسلطان عبد الله بن محسن بن غالب، تتضمن ١٢ بنداً نيابة عن جميع مشايخ حضرموت الذين اجتمعوا بطلب من المعتمد البريطاني لتوقيع الاتفاقية. وبالإضافة إلى الزعماء الثلاثة من آل غالب أصر المعتمد البريطاني أن يوقع الاتفاقية ١٩ شيخاً من مشايخ البدو في حضرموت وهم من آل اليماني والسقاف والشهال والشامي وشهاب والمهتار والخاطري والسالم وبني علي وناصر والأساسي وغيرهم[١٢].

---

(١١) - M. Hudson «Arab politics..» pp 84 - 85.

(١٢) - P.R.O - F.O class 967 No 17. «Situation in the Hadramout»

فالاتفاقية تضمن النفوذ البريطاني في منطقة معينة ولا يراد لها أن تكون حبراً على ورق. وهناك فارقٌ نوعيٌ في السياسة البريطانية تبلور إبّان مرحلة السيطرة المباشرة، إذ لم تعد بريطانيا بحاجة إلى موطىء قدم لها في المنطقة بعد أن أصبحت الجزيرة العربية بمثابة بحيرة للنفوذ البريطاني في النصف الأول من القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وبالتالي فهي التي تفرض إرادتها على زعماء القبائل الذين ينفذون تلك الإرادة دون اعتراض تحت طائلة العزل والتبديل. وهي التي تنتقي منهم الزعماء البارزين وترفعهم إلى مصاف قادة المشيخات والإمارات التي تتحول إلى دويلات نفطية على قاعدة السياسة الاستعمارية المعروفة «فرّق تسُد». فالسياسة البريطانية هي المسؤولة المباشرة عن تحول بعض المشيخات إلى دول معترف بها عالمياً.

ولم يكن بإمكان زعماء جميع القبائل تبوُّؤ الحكم في مناطق سيطرتهم بل كثيراً ما أخضعت القبيلة للسيطرة السياسية المدينية خاصة في مراكز السلطة القوية. ففي عام ١٩٥٠ كانت سوريا تضم حوالي ٤٥٠ ألف بدوي أي حوالي ٧/ ١ من سكان سوريا في مختلف الصحارى السورية. وبالرغم من كثافة هذا العدد قياساً إلى مشيخات النفط، حيث أن قطر، لم تكن تضم أكثر من ٢٥ ألفاً عام ١٩٤٩، لم تتشكل القبائل السورية كدويلات بدوية كما في الجزيرة العربية بل أدمجت في السكن الريفي والمديني في سوريا أو في العراق. وهناك بعض الاحصاءات التي تشير إلى أن بعض الأحلاف القبلية في الصحراء السورية ـ العراقية كانت تضم أكثر من ٢٩ ألف نسمة وبعضها الآخر لا يضم سوى خمسة آلاف، وأحلاف أخرى تصل إلى ١٠ و١٥ ألفاً. وقد ضمت الجزيرة الفراتية حتى أواسط القرن العشرين أكثر من ٢٥ حلفاً قبلياً أبرزها: عنيزة، حرب، قحطان، مطير، رشيد بالإضافة إلى أحلاف شمّر والرولا بين سوريا والعراق، وأحلاف الحويطات بين بدو الأردن والسعودية[١٢].

---

(١٢) Report number 44 at (April 18,1928).
and M. Hudson «Arab Politics..». P. 89.

إن الجذر الأساسي لتحول القبيلة إلى دولة والزعيم القبلي إلى زعيم دولة معترف بها عالمياً وعضو في هيئة الأمم المتحدة لا يمكن أن يفسر بعدد أفراد القبيلة فقط أو بمدى الالتحاق بعجلة السياسة البريطانية أو الفرنسية في المناطق. فزعماء القبائل من دون استثناء باتوا، في مرحلة الانتداب المباشر، يوالون الفرنسيين أو الإنكليز. لذلك نميل إلى الاعتقاد أن تأمين الموارد النفطية لمصلحة الرساميل الإنكليزية كان في عمق ولادة هذه المشيخات وتحولها إلى دول حديثة. وهذه العملية ذات مظهرين أساسيين:

أ ـ الموقع الجغرافي وإنتاج النفط من جهة.

ب ـ إيجاد القاعدة الثابتة للمنازعات الجغرافية بين المشيخات المنشأة حديثاً من جهة أخرى. أي لم تكن ثمة حاجة لقيام دويلة لا ترتبط بعلاقات من الصراع الدائم على الحدود مع الدولة المجاورة. وهذا ما يفسر بقاء كافة دويلات الخليج، لا بل المشرق العربي بكامله، في حالة نزاع دائم على الحدود مع الدول المجاورة.

سلطات الانتداب تشجع الاقتتال بين زعماء القبائل للسيطرة عليهم

نرقى هذه السياسة إلى بدايات دخول البريطانيين في مناطق الخليج ومحاولة استمالة بعض القبائل وتشجيعها للانفصال عن سلطة الولاة العثمانيين. عندها بدأت سلسلة الاتفاقات تعقد بين بريطانيا ومشايخ الخليج الذين يدخلون في دائرة الحماية البريطانية. ولم تخل سنة من صدام قبلي يستفيد منه البريطانيون على حساب اضمحلال السلطة العثمانية وأفول نجمها. في مطالع القرن العشرين كان مشايخ الكويت والكثير من مشايخ الخليج قد أعلنوا ولاءهم الكامل للسلطات البريطانية ولم يبق للعثمانيين سوى بعض زعماء القبائل خاصة آل الرشيد في حائل وبعض فروع قبائل عنيزة. أما آل مبارك، مشايخ الكويت، فكانوا يعقدون صلات وثيقة مع المعتمدية البريطانية في الخليج، منذ القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ عام

١٨٦٣. وفي رسالة للقنصل البريطاني إلى وزير خارجيته بتاريخ (٢٠ شباط ١٩٠٤) يقول المعتمد Crow «إن الشيخ المبارك بين البحر العميق من جهة والشيطان من جهة أخرى» إشارة إلى أن تعاونه مع الإنكليز أمر حتمي لا مفر منه. ومع ذلك ينصح بضرورة احتلال مرفأ الكويت خشية أن تحتله القوات العثمانية. ثم يؤكد على دعم إبن سعود في صراعه مع آل الرشيد الذي تميز بحدة دموية بالغة. فحتى (آذار ١٩٠٤) كان إبن سعود قد قتل الكثير من حلفاء إبن الرشيد و ٤٠٠ من أنصارهم على الأقل، وصادر ممتلكاتهم. المعتمد يشير إلى أنه أخذ عهداً على عبد العزيز بن سعود بعدم مهاجمة أمير الكويت نظراً لصلاته الوثيقة بالإنكليز، لكن ضغط الحرب أجبر أمير الكويت على مشاركة إبن سعود في القتال ضد إبن الرشيد بالرغم من بقاء بعض آل الصباح على علاقات ودية مع العثمانيين. وفي هذه الحرب، كما في الكثير من الغزوات السابقة واللاحقة، تنقسم القبائل على فريقي النزاع إبن سعود أو إبن الرشيد. وتبرز التقارير الكثيرة حجم المساعدات المالية والعسكرية التي يقدمها الإنكليز إلى المشايخ الموالين لهم كهبات أو كقروض طويلة الأمد. ففي رسالة (٢٣ تموز ١٩٠٤) تؤكد المعتمدية على تقديم ١٠٠ ألف روبية إلى شيخ الكويت بموجب رسالة خطية يتعهد فيها الشيخ مبارك الصباح بإرجاع المبلغ دون تحديد موعد زمني لذلك[١٤].

وكانت السلطات البريطانية تحاول خلق الإضطرابات داخل مناطق الانتداب الفرنسي، وحماية الفارين إلى مناطق انتدابها، واستمالة زعماء القبائل القاطنة في سوريا ودفعها للاستيطان داخل الأردن أو العراق. فكانت تستغل صدام القبائل السورية إلى أقصى حد وتغذي زعماء الفريقين المتنازعين بالمال والسلاح والذخيرة بهدف خلق المزيد من الصعوبات أمام إدارة الانتداب الفرنسي. فشجعت انتفاضة قبائل الكاف وقبائل تدمر ضد الفرنسيين عام ١٩٢٧[١٥]. كما شجعت صراع

(١٤) ملف كامل من ١١١ صفحة في P.R.O - F.O - class 406 piece 18. -

(١٥) P.R.O - F.O - class 371 No 13303 pp 122 - 124. «Tribal Situation in Syria». -

القبائل السورية فيما بينها خاصة قبائل الرولا وشمّر في (نيسان ١٩٢٩). تقرير للمفوض السامي الفرنسي يعلق على هذا الصراع بقوله: «لم يكد صراع عشائر السباع مع عشائر الرولا ينتهي حتى كان على السلطات الفرنسية مواجهة صراع جديد بين عشائر الرولا وعشائر شمَّر، وتحديداً بين الرولا والفدعان، أحد فروع شمَّر... وهناك عدد كبير من محاربي السباع والفدعان قد انضم إلى قتال الرولا ويخشى انفجار صراع عنيف. لذلك أرسلنا عدداً من الضباط الفرنسيين للاتصال بزعماء القبائل المتصارعة، خاصة الشيخ مجاهد بن محايد زعيم الفدعان، لحملهم على إجلاء أنصارهم عن منطقة شمالي تدمر. وقامت الطائرات الفرنسية بطلعات متقطعة لإرهاب البدو. وفي ليل (٥ ـ ٦ نيسان ١٩٢٩) قام عدد من محاربي السباع والموالي وولد عمرو بالهجوم على قبيلة ولد علي التابعة للرولا في منطقة «أبو الفوارس» التي تبعد حوالي عشرة كيلومترات عن تدمر. وبلغ عدد القتلى ثمانية ويمكن أن يصل الرقم إلى ١٧... كذلك انفجر صراع عشائر شمَّر والمعران في الجزيرة منذ (٢١ شباط ١٩٢٩)... وهناك صدامات مستمرة بين قبائل الرولا وقبائل حوران في جبل الدروز.. أما قبائل السوالمة فتغزو الأراضي السورية من شرقي الأردن وتعود إلى هناك...». وتشير التقارير اللاحقة إلى أن قبائل السباع والفدعان والنعيم وشمَّر والعليان والجوالة والسوالمة والأشاجعة والخرصة وغيرها تعيش حالة حرب حقيقية فيما بينها. وتتساءل بعض التقارير عن الأيدي الخفية التي دفعت هذه القبائل إلى الاقتتال طيلة عام ١٩٢٩[١٦].

يؤكد التساؤل مشروعية اتهام السلطات البريطانية بتشجيع القبائل السورية على الاقتتال الداخلي أو استغلال صراعها من أجل إطالة أمد هذا الصراع وإنهاك القوات الفرنسية في معارك متلاحقة ضد البدو. كذلك تشجيع القبائل العراقية والأردنية على القيام بغزوات داخل الأراضي السورية. وهناك عدد كبير جداً من

---

(١٦) - A.E.Série E - Levant (1918 - 1929) - Syrie - Liban - Volume 435.
Rapports No 14, 15, 16, 17, 18. Mars - Juin 1929.

التقارير التي تشير إلى حجم الخسائر التي حلت بالقبائل السورية خلال عامي (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) منها [١٧]:

- صراع عشائر حوران وعشائر بني صخر، من بدو الرولا في شرقي الأردن ونهب متبادل كان من ثماره سرقة أغنام برجيس الأطرش في الأزرق بشرقي الأردن وسرقة أغنام «المساعيد» في تل مكساس. وقدّرت السرقة بحوالي ٢٦٠٠ رأس غنم.

- سرقة أغنام بدو الشرافات في شرقي الأردن من قبل بدو بني صخر وقدرت السرقة بألفي رأس. وسرقة أغنام دروز الملاح التابعين لآل الأطرش، وقدرت السرقة بحوالي ٤ آلاف رأس غنم و٢٠ حصاناً. وقد تمت هذه السرقة في فترة قصيرة لا تتجاوز الشهرين بين (كانون الأول ١٩٢٨) (وكانون الثاني ١٩٢٩). لكن استمرار هذه الغزوات داخل أراضي الانتدابين البريطاني والفرنسي هدد بمضاعفات خطيرة على الصعيد السياسي بين الدولتين. فنظراً لامتداد العشائر السورية والأردنية داخل العراق والسعودية، سرعان ما دخلت معظم القبائل في هذه المناطق دفعة واحدة في صراع مكشوف فيما بينها. وبدأت عمليات غزو ونهب مشابهة بين الفدعان والسباع والعمارات. وقامت القوات العراقية بملاحقة القبائل داخل الأراضي السورية عدة مرات خلال عام ١٩٣٠ فقتل ضابط فرنسي وجرح عدة جنود. وكانت ثمرة تلك الغزوات وحملات التأديب مقتل عشرات البدو وسرقة آلاف الجمال ورؤوس الأغنام واستمرت أعمال الغزو المتبادل طيلة عام ١٩٣٠ [١٨].

ونظراً لفداحة الخسائر والتهديد المستمر باستخدام السلاح لعملية الثأر بات

---

(١٧) - P.R.O - F.O - class 371 No 4160/7 and 15360 pp 27 - 30.

(١٨) لدينا عشرات الوثائق حول هذه النقطة أي صراع القبائل خلال سنوات (١٩٢٩ ـ ١٩٣١) والسرقات المتبادلة بين قبائل السباع والدوامة والبوحردان والبوحسون وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين الفريقين ـ راجع الملف الكامل في الأرشيف الفرنسي رقم ٤٥٦ والملف الكامل رقم ٤٥٨ والملف ٤٥٧ جزئياً.

من مصلحة الفرنسيين والإنكليز وقف الصدام. وقام مجلس عصبة الأمم بإصدار قرار يقضي بتجريد البدو من سلاحهم، تمت الموافقة عليه في (٤ نيسان ١٩٣٠)[19]. وكلفت لجنة فرنسية ـ بريطانية لحل المسألة البدوية بما يضمن عدم تجدد الاشتباكات. واجتمعت اللجنة في إربد في (تموز ١٩٣٠) وأحيت الاتفاق المعقود بين الجنرال غورو والسيد هربرت صموئيل في ١١ تموز ١٩٢١ الذي ينص على كيفية مكافحة العصابات في مناطق الانتداب الفرنسي والإنكليزي[20]. كذلك اتفاق إربد السابق المعقود في (٢٩ آذار ١٩٢٩) الذي نص على تعاون السلطات الفرنسية والبريطانية لقمع انتفاضات العشائر في سوريا وشرقي الأردن[21].

لقد بدأت اجتماعات اللجنة بممثلين عن سوريا والأردن والعراق ثم توسعت لتضم ممثلين عن المملكة السعودية، وانتهت بإبرام اتفاقيات لمنع تعديات البدو داخل أراضي الانتداب والعمل على تخطيط الحدود بما يضمن التنفيذ الجيد. وتمت الموافقة على مشروع تخطيط الحدود بين سوريا والمملكة السعودية الذي أعدته اللجنة المكلفة بذلك في (٢٦ شباط ١٩٣٠) ونشر في (١٥ كانون الأول ١٩٣٠) الباب الأول من الاتفاق يتعلق بشؤون القبائل ويتضمن المواد التالية:

- يحق لقبائل البلدين الانتقال الى مناطق كل منها بهدف الرعي شرط إعلام حكومة كل جانب بفترة الانتقال.
- تتفق حكومتا البلدين على إنشاء جهاز لمراقبة تنقل البدو.

---

(١٩) – A.E. Série E - Levant (1930 - 1940) - Syrie - Liban Volumes 456, 457, 458.
– A.E. Série E. Levant (1930 - 1940) - Syrie - Liban Volume 505.
Rapports sur les années (1929 - 1936) adressés à la Commission Permanante des Mandats (C.P.M) pp.79-88.

(٢٠) يراجع نص الاتفاق في وثائق الأرشيف الفرنسي، المصدر السابق، الملف ٤٥٦، صفحات ٤٤ - ٤٩.

(٢١) يراجع نص الاتفاق في وثائق الأرشيف البريطاني.
– P.R.O - F.O - class 371 - No 13801 pp 47 - 50.

- يخول زعماء القبائل رسمياً حق تخصيص أعلام أو شعارات تميز القبائل عن بعضها.
- تخضع القبيلة أثناء انتقالها إلى شروط وقوانين البلد المرتحلة إليه.
- كل عملية غزو تعاقب بشدة ويكون زعماء القبائل مسؤولين عن جماعاتهم تجاه الدولة.
- كل اعتداء على أحد المواطنين، لأي سبب كان، يخضع لعقاب شديد ويتحمل مسؤوليته زعيم القبيلة التي ينتمي إليها المعتدي.
- كل قبيلة، أو تجمع قبلي صغير، يعلن العصيان على الدولة المركزية وينتقل إلى دولة أخرى، على هذه الدولة ملاحقته وتسليم الجناة إلى الدولة الأخرى.
- لا تقيم الدولة علاقات مباشرة مع زعماء القبائل إلا مع أولئك المقيمين رسمياً على أراضيها.
- كل خلاف يقع بين أفراد القبائل تتم معالجته تبعاً لقوانين البلد الذي يقع فيه الإعتداء[٢٢].

لقد كان واضحاً في ذهن واضعي هذا الاتفاق أن الصدامات الدموية بين البدو لن تتوقف نظراً لعادات الثأر المتوارثة منذ مئات السنين. فقد تمت مصالحة العشائر عدة مرات قبل ذلك التاريخ كان آخرها المصالحة التي تمت بإشراف الفرنسيين والإنكليز في تدمر في (٧ تموز ١٩٢٩)[٢٣]. لكن الاشتباكات تجددت باستمرار.

وبالفعل استمرت الصدامات الدموية بين قبائل البدو في سوريا والعراق والأردن، بتشجيع ضمني من الفرنسيين والإنكليز. وأبرزها[٢٤]:

- صدام القبائل الحدودية بين العراق وسوريا (في نيسان ١٩٣٣).

---

(٢٢) – A.E.Série - E. Levant 1930 - 1940 - Syrie - Liban - Volume 436. Rapport No 73 du 15 decembre 1930 - pp 136 - 140.

(٢٣) – A.E. Volume 435. Rapport No 28 de 14 Juillet 1929.

(٢٤) – A.E. Volume 458 - Rapport No 629 - Bagdad le 25 Janvier 1933 - pp 131 - 134. et No 62 du 12 Mars 1933.

- انتفاضة بدو سوريا ضد ضريبة الأغنام وطرق جبايتها في (٢٥ نيسان ١٩٣٣).
- صدام الرولا والفدعان والسباع وسقوط عشرات القتلى والجرحى وسرقة مئات رؤوس الإبل والغنم والخيل في (٢٧ - ٣٠ نيسان ١٩٣٣).
- صدام الرولا والسباع مجدداً في (٩ تموز ١٩٣٣).
- الطائرات العراقية تقصف بعض مواقع البدو في بادية الشام في (٢٧ آب ١٩٣٣).
- صراع الفدعان مع الخرسا في (٢٧ كانون الأول ١٩٣٣).
- إقامة صلح عام للعشائر في مؤتمر «الرطبة» في العراق في (٢٢ كانون الثاني ١٩٣٤).
- طلب الحكومة العراقية إيجاد حل نهائي لمسألة الحدود السورية - العراقية بعد مؤتمر «الرطبة».
- اتفاق فرنسي - إنكليزي على ضرورة إجبار البدو على الاستقرار النهائي ومعاقبة المخلين بالأمن. وقد وقعت الاتفاقية في (٢٨ شباط ١٩٣٤).

ونظراً لحجم الخسائر البشرية والمادية واستمرار المعارك بين القبائل يكتب القنصل الفرنسي في بغداد إلى حكومته طالباً العمل على استرضاء الأمير نوري الشعلان، زعيم قبائل الرولا القوية. «فبدون موافقة هذا الأمير القوي نبوء كل محاولات الصلح بين العشائر بالفشل». ويقترح تقديم ضمانات كبيرة له حتى يصدر أوامره بمنع العشائر المنتسبة إليه من الاستمرار في غزو العشائر الأخرى داخل الأراضي العراقية.. وكان للأمير نوري الشعلان دور بارز في تهدئة القبائل وتمهيد أجواء المصالحة بينها.

أرسلت الحكومة الفرنسية المفتش العام للقبائل السورية في منطقة دمشق - تدمر بمهمة رسمية إلى العراق. فوقع اتفاقاً ينص على إطلاق سراح المحتجزين من زعماء العشائر لدى الفرنسيين والإنكليز تمهيداً لعقد اتفاقيات ثنائية بين كل من سوريا والعراق والأردن والسعودية. وبالفعل تم توقيع اتفاقية بين السوريين

والأردنيين في مقر المفوضية العليا الفرنسية في بيروت بعد سلسلة اجتماعات بدأت في (١٠ شباط ١٩٣٤) لفض نزاع القبائل على الحدود بين البلدين[٢٥]. وأبرز نقاط الإتفاق:

- منع تصدير السلاح وحمله والاتجار به.
- تشكيل لجان لتخطيط الحدود بين البلدين.
- إقامة مراكز ثابتة عسكرية لمراقبة تحركات البدو.
- إقامة نقاط جمارك لمراقبة تصدير البضائع.
- مراقبة تنقل قطعان الماشية وضرورة نيل تصريح بذلك من السلطات المختصة.
- معاقبة القبائل المعتدية وتسليم الفاعلين إلى السلطات المعنية.
- السعي لإقامة صلح عام بين العشائر السورية والأردنية وإجبار زعماء البدو على تجاوز الخلافات السابقة تحت طائلة السجن ومصادرة القطعان في حال استمرار أعمال الغزو وتحميل كل شيخ قبيلة تبعة الأعمال التي يقوم بها أفراد عشيرته.

كان توقيع الاتفاقية بمثابة الإعلان عن اتفاقية مماثلة بين العراق وسوريا. وسرعان ما بدأت المفاوضات بين الجانبين في (٢٧ أيار ١٩٣٤)، وحضرها عن الجانب العراقي والسوري كل من نسيب الأيوبي، وابراهيم الخضيري، وجميل سلام، وعبد الحميد رفعت، وتحسين العسكري، وصبحي النجيب. وتمثل الجانب الفرنسي والجانب الإنكليزي بالمفتش العام للقبائل في كل من سوريا والعراق، وانتهت الاجتماعات في (٤ حزيران ١٩٣٤) بتشكيل لجان للتحكيم بين البدو.

- عن الجانب السوري: الأمير نوري الشعلان، مجحم بن مهيد، ركان بن مرشد، ومزيد عبد المحسن.

- عن الجانب العراقي: محروس الهدال، عجيل الياور، علي السليمان، مجحم الحردان.

---

(٢٥) - P.R.O - F.O class 371 No 17947. pp 74 - 79.

وقع الجميع بنود اتفاقية شاملة تم إعلانها في (١٨ حزيران ١٩٣٤) في كل من بغداد ودمشق تضمنت ١٧ بنداً شبيهاً بالاتفاقية السورية ـ الأردنية حول تخطيط الحدود، وإقامة مراكز ثابتة لحرس الصحراء، ونقاط جمارك، ومراقبة تحركات قطعان الماشية، ومعاقبة المعتدين، ومنع الاتجار بالسلاح أو حمله... الخ[٢٦].

شكلت هذه الاتفاقيات مدخلاً مهماً لاستقرار البدو دون أن تؤدي إلى منع الغزو نهائياً. فحتى (تموز ١٩٣٧) كانت لا تزال الاحتجاجات والعرائض تتوالى من سكان المقاطعات العراقية إلى السلطات المركزية البريطانية حول تعديات البدو السوريين على قطعانهم داخل الأراضي العراقية. ففي برقية إلى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ (١٣ كانون الثاني ١٩٣٧) نقرأ الفقرة التالية: «إلى معالي وزير خارجية بريطانيا المعظم.

نحن بعض أهالي ولاية الموصل نرفع لمعاليكم أن عرب أولاد سليمان الذين يسكنون في البلاد السورية يقومون بسرقة الجمال والأغنام من داخل أراضينا. فقد سرقوا ١٦٠ جملاً قيمتها ثلاثة آلاف ليرة ذهبية واستقروا بها في دير الزور. وسرقوا ماشية بقيمة ٣٥٠٠ ليرة ذهبية. وأبلغنا السلطات الفرنسية بذلك فاهتمت بالأمر وأعادت قسماً من المسروق لكن الأغلبية ذهبت أدراج الرياح. كذلك قامت القبائل السورية بنهب بعض قطعان قبائل نجد وشرقي الأردن... راجين تدخل فخامتكم السريع لدى الحكومة الفرنسية»[٢٧].

استخدام زعماء البدو في ترسيخ الحدود الصحراوية بين الكيانات السياسية في المشرق العربي

لم تكن الاتفاقيات بين سلطات الانتداب وزعماء القبائل تخلو من بنود خاصة بمشكلات البدو، وضرورة مراقبة تنقلاتهم عبر الصحراء، والسماح لزعمائهم

(٢٦) يراجع النص الكامل في: P.R.O - F.O class 371 No 17947 - pp 109 - 113. -

(٢٧) يراجع النص الكامل في: P.R.O - F.O class 371 No 13306 - pp 243 - 245. -

بممارسة إصدار الأحكام تبعاً للأعراف والتقاليد البدوية الموروثة والاعتراف بتلك الأحكام من قبل السلطات المحلية في مناطق الانتداب، وإصدار قانون عام للعشائر، وإقامة مراكز ثابتة صحراوية يكون البدو فيها بمثابة حرس الصحراء[٢٨].

فمعاهدات الصداقة وحسن الجوار تعني بالدرجة الأولى الاعتراف المتبادل بالحدود الجديدة ومحاولة إخضاع البدو ضمن هذه الحدود ومنع تعديباتهم وغزواتهم ضد بعضهم أو ضد المناطق الريفية المجاورة. لكن المهمة الأساسية في هذا المجال موكولة إلى زعماء القبائل أنفسهم.

تقوم السياسة الانتدابية، في هذا المجال، على الركيزتين التاليتين:

الأولى: الاعتراف بحدود الكيانات الجديدة وتجاوز التسميات السابقة

(ولايات، مشيخات، مقاطعات، سناجق...) الى دول حديثة. فإبان المفاوضات لعقد اتفاقية حسن جوار بين مصر وفلسطين كان البريطانيون يصرون على ضرورة الاعتراف بحدود شرقي الأردن «كدولة مستقلة»، واستبدال إسم المواطن الفلسطيني باسم «المواطن في شرقي الأردن»[٢٩]. أي أن السلطات البريطانية كانت تجبر حكام المدن أو الحكومات المدنية الخاضعة لانتدابها على الاعتراف بالحدود الجديدة للإمارات والمشيخات التي تقيمها.

الثانية: التقرب من زعماء البدو وتمليكهم الأراضي التي يستوطنونها شرط الاعتراف بسلطة الانتداب

ثمة نماذج كثيرة على المساعدات الضخمة التي كانت تغدق على زعماء القبائل الموالية. وتجدر الملاحظة إلى أن بعض مناطق سكن البدو يعتبر من المناطق الزراعية الخصبة، خاصة في الجزيرة الفراتية حيث تشير التقارير الفرنسية إلى أن هذه

(٢٨) – P.R.O - F.O class 371 No 24591 - pp 30 - 43.
(٢٩) – P.R.O - F. O class 831 No 37804 - pp 17,21 - 27.

المنطقة من أكثر المناطق السورية خصوبة ويمكن إقامة مشاريع زراعية ضخمة فيها شرط إقامة صلح حقيقي بين قبائلها الكثيرة وأهمها: شمّر الجربا، وشمّر الجزيرة، والجبور، والشرابين، والبقّارة، والجبل، وطي، والقبائل الكردية، والقبائل الشركسية وسواها.

يشير أحد تقارير عام ١٩٢٥ إلى ما يلي «إن الشرط الأساسي لاستثمار المناطق الخصبة في الجزيرة الفراتية يقوم على تأمين حماية المزارعين فيها، ولا يتم ذلك إلا باحتلال عسكري للمنطقة واعتماد سياسة حازمة لكنها متساهلة مع زعماء القبائل وتحويلهم إلى ملاكين كبار وتحميلهم مسؤولية الأمن هناك. فزعماء القبائل هم الركيزة التي لا غنى عنها لثبات أية حدود جغرافية في الجزيرة بين سوريا والعراق وتركيا، وبالتالي لا يمكن استغلال هذه الأراضي الخصبة وتثميرها اقتصادياً إلا باستقرار القبائل على أرضها»[٣٠]. كذلك يشير تقرير (٢ آذار ١٩٢٧) إلى أن اقتسام منطقة سنجار بين العراق وسوريا لا يمكن أن يصبح حقيقة راسخة إلا بدعم زعماء القبائل، لا سيما عشائر طي وعشائر شمّر لهذا الاقتسام. «وإذا حاول البريطانيون التفرد بالمنطقة وضمها إلى نفوذهم فإن العلاقات الوثيقة التي تربط فرنسا بزعماء هذه القبائل تشكل ضمانة أكيدة لتثبيت النفوذ الفرنسي على قسم من سنجار وإلحاقه بسوريا»[٣١]. يتضح من ذلك أن السلطات الانتدابية كانت تشدد على دور زعماء القبائل الموالية في تنفيذ استراتيجيتها لضمان تنفيذ الاتفاقيات المبرمة باسم سوريا والعراق وفلسطين وشرقي الأردن والسعودية وسواها. وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تكاتف السلطات البريطانية والفرنسية الحرة لضمان تأييد زعماء القبائل في حماية الطرق الصحراوية وحراسة أنابيب النفط وسواها. وقد خولت بريطانيا وفرنسا غلوب باشا للإشراف المباشر على شؤون القبائل طيلة سنوات الحرب يساعده في ذلك ضباط فرنسيون وإنكليز[٣٢]. وقررت اللجنة رواتب ثابتة لزعماء القبائل الموالية والقيام بحملات تأديبية ضد القبائل العاصية،

---

(٣٠) – A.E. Série - E - Levant 1918 - 1929 - Syrie - Liban Volume 298. pp 147 - 172.
(٣١) – A.E. Série E - op. cit - Volume 308 - p 5.
(٣٢) – P.R.O - F.O class 371 - No 31465 at 1942.

ومصادرة أسلحتها ومواشيها وقطع الرواتب عن زعمائها وأفرادها. هكذا كانت الزعامات القبلية تنخرط في تنفيذ المشاريع الانتدابية وتثبيت الحدود التي رسمها الاستعمار بين دول المشرق العربي وتستقر على أراضيها. وكان من نتائج الولاء لسلطات الانتداب أن حددت مبالغ مالية ثابتة لزعماء العشائر نشير إلى نموذج منها.

بموجب قرار صادر في (٨ أيار ١٩٣٥)، قررت المفوضية العليا الفرنسية تحديد مبالغ مالية سنوية لزعماء القبائل السورية مفصلة كالتالي[٣٣]:

اسم الشيخ	اسم القبيلة	المبلغ بالليرات الاسترلينية
نوري الشعلان	رولا	٣٤١٥ ليرة استرلينية
مجحم بن مهيد	الفدعان	٣٣٠٥ ليرة استرلينية
دهام الهادي	شمّر الخرسا	٢٣٠٠ ليرة استرلينية
مزهر بن محسن	شمّر الزور	٢٣٠٠ ليرة استرلينية
فواز الشعلان	الرولا	٢٠٤٩ ليرة استرلينية
نواف الصالح	الديربين	١٥٣٤ ليرة استرلينية
عبد العزيز جيشنا	فدعان الخرسا	١٣٦٥ ليرة استرلينية
ركان بن مرشد	سباط البطينات	١٢٠٠ ليرة استرلينية
طراد الملحم	الحسنة	٨٠٠ ليرة استرلينية
برجس بن حداد	السباع	٥١٢ ليرة استرلينية
علي الراشد	البوخميس	٥١٢ ليرة استرلينية
شايش بن عبد الكريم	الموالين القبليين	٣٤٢ ليرة استرلينية
فارس العاطور	الموالين الشماليين	٣٤٢ ليرة استرلينية

تضاف إلى هذه الأموال مساعدات لزعماء أنصاف البدو الرحل مفصلة كما يلي:

طلال عبد الرحمن	الطي	٢٣٨٠ ليرة استرلينية

(٣٣) - P.R.O - F.O class 371 No 19022 - pp 65 - 68.

حاجي آغا	حوار كية الأكراد	١٩٨٣ ليرة استرلينية
جيل بن مسلم باشا	الجبور	٦٦١ ليرة استرلينية

فبلغ المجموع العام ٢٥ ألف ليرة استرلينية في السنة. ويبدو أن تقلبات أسعار الفرنك الفرنسي وعلاقات زعماء القبائل مع مناطق الانتداب البريطاني كانت من الأسباب التي جعلت الفرنسيين يدفعون لزعماء القبائل السورية بالليرات الاسترلينية لا بالفرنك الفرنسي أو بالليرات السورية.

وهناك عدد وافر من الوثائق يشير إلى كيفية حصول زعماء البدو على مساعدات مالية كبيرة من سلطات الانتداب وتسجيل مساحات شاسعة من الأراضي باسمهم الشخصي، فقبائل فدعان الوُلْد الغنية كانت تمتلك ٢٥ ألف جمل و٤٥ ألف رأس غنم في حين لا يتجاوز تعدادها الألف ومائتي خيمة لكنها قبائل مترحلة ومحاربة. لذا، أقامت سلطات الانتداب مع زعيمها مجحم بن مهيد علاقة وطيدة بالإضافة إلى علاقاته الوثيقة بالزعماء السوريين والعراقيين والسعوديين ومصاهرة نوري الشعلان، زعيم قبائل الرولا القوية. هكذا بات الشيخ مجحم يتمتع بسلطة قوية بدعم مباشر من الفرنسيين. فقد أصبح عضواً في البرلمان السوري عن البادية طيلة سنوات الانتداب الفرنسي. وكانت الدولة تقدم له مساعدة سنوية بقيمة خمسة آلاف ليرة سورية. كذلك منحه الفرنسيون وسام «صليب الشريف» «Croix de la légion d'honneur» برتبة فارس وأمنوا له المساعدات المالية والتقنية الزراعية للبدء بإنتاج القطن في وادي البليخ حيث تمركز عشائره. حتى أن بعض زعماء العشائر الصغيرة التابعة له، الأمير خليل بن هاشم، كان يمتلك عام ١٩٤٠ حوالي ٤٠٠ دونم مزروعة بالقطن يضاف إليها آلاف الدونمات البعلية. أما الأمير مجحم فقد جمع ثروة مالية كبيرة وسيطر على الأراضي الواسعة[٣٤].

تؤكد هذه النماذج القليلة المعبرة بوضوح على الدور الأساسي الموكول لزعماء

---

(٣٤) - Henri Charles «La sédentarisation entre Euphrate et Balik» Bey-routh 1942 - pp 58 - 74.

القبائل في ضمان الرساميل الخارجية في المشرق العربي. فالزعيم القبلي هو الحاكم الفعلي أو بالأحرى القامع الفعلي لجماهيره البدوية وذلك بدعم مباشر من السلطات الانتدابية. وكل زعيم يرفض دور الجلاد لجماهيره البدوية من جهة، ودور الحامي للمصالح الخارجية من جهة أخرى، كان يعزل من منصبه ويستبدل بزعيم آخر من داخل الأسرة نفسها لكنه أكثر ولاء للسلطات الانتدابية.

واعتمد البريطانيون أسلوباً مماثلاً في تعاطيهم مع زعماء القبائل. فمنذ القرن التاسع عشر والمساعدات المالية البريطانية تنهال على زعماء القبائل التي تسير في المخططات البريطانية، وهناك آلاف الأمثلة على ذلك. ومن الطريف أن نذكر هنا رسالة تكاد تكون فريدة في بابها للمعتمد البريطاني في جدة بتاريخ (١٢ تشرين الأول ١٩٣٥).

يقترح المعتمد البريطاني على وزير خارجيته ضرورة دراسة نفسيات الأمراء والمشايخ لمعرفة نوعية الهدايا المناسبة التي تقدم لهم. ويعطي نماذج ملموسة على ذلك: «فالملك السعودي يعشق الهدايا الحريرية ونسخ القرآن المرصعة بالذهب التي يقدمها غالباً إلى زواره. كذلك بعض المشايخ يحبون السبحات والمداليات الذهبية، خاصة التي يزيد ثمنها على الألف جنيه استرليني. وبعض المشايخ يفضلون السجاد العجمي وغيره من السلع. وتبقى الملاحظة الأساسية أن جميع المشايخ دون استثناء يفضلون الليرات الذهبية التي تساعدهم على قضاء الكثير من الحاجات وإظهار الكرم الحاتمي أمام الزوار»[٣٥].

لقد عرفت سلطات الانتداب كيف تستميل زعماء البدو، ومنهم من أصبح من شيوخ النفط. فأقاموا معهم علاقات وطيدة وشكلوا دعائم ثابتة لتنفيذ السياسة الضامنة لنمو الرساميل الأجنبية في المشرق العربي.

وغني عن القول، إن الموروث القبلي يجعل من زعيم القبيلة حاكماً فرداً مطاعاً من جميع أفراد قبيلته والقبائل المتحالفة معها. وقد أضاف هذا الزعيم لنفوذه دعماً

---

(٣٥) P.R.O - F.O class 905 No 19 - p 8.

خارجياً يستطيع بواسطته قمع أي تمرد أو عصيان. فاطمأن إلى مصيره كزعيم قبلي يحكم دولة أو مشيخة أو إمارة حتى الوفاة شرط ضمان الدعم الخارجي له. فالقبائل المحلية، في عصر السيطرة الاستعمارية الخارجية، باتت عاجزة عن تغيير الشيخ القبلي. وكثيراً ما كانت السلطات الانتدابية تفرض شيوخاً ضعافاً مدعومين بحراب السلطة وتستثير الاقتتال الداخلي بين زعماء القبائل كما تضمن السيطرة عليهم جميعاً. فالزعيم القبلي في هذه المرحلة بات يستمد نفوذه من رضى السلطات الانتدابية لا من جماهير البدو التابعة له وتوكل إليه مهمة جباية الضرائب منها وقمع أي تمرد فيها.

أما مشكلة الحدود الجديدة بين إمارات ومشيخات الجزيرة العربية فلم تكن معروفة في العهد العثماني الطويل نظراً لقلة عدد السكان من جهة، وتمركزهم على السواحل أو ترحالهم في الداخل الصحراوي من جهة أخرى. لكن المطامع الاستعمارية في الجزيرة العربية، خاصة البريطانية منها، ساهمت بعمق في إقامة حدود بين المشيخات والإمارات هناك تبعاً لسياسة «فرّق تسُد» الاستعمارية المعروفة. فباسم المحافظة على حدود المشيخات المقامة حديثاً بإشراف مباشر من السلطات البريطانية، تم ترسيخ عدد كبير جداً من الدويلات في المشرق العربي بكامله خاصةً في مناطق الجزيرة العربية. وكان جنوب هذه الجزيرة وإماراتها المطلة على الخليج العربي أكثر المناطق صعوبة لاستخدامها في صراع الحدود واستنزاف الطاقات العربية في معارك دائمة.

لقد قامت التجزئة الاستعمارية للجزيرة العربية على قاعدة حماية مصالح بريطانيا على حساب مصالح الشعوب العربية هناك. وعلى رقعة صغيرة من الجزيرة العربية التي تتمتع بكثافة سكانية ضئيلة جداً، أقامت بريطانيا أكثر من ٢٣ مشيخة وسلطنة وإمارة يحكمها زعماء قبائل البدو في عدن وجوارها ويقيمون علاقات مستمرة العداء تجعلهم جميعاً ألعوبة بيد الإنكليز. فقسمت عدن إلى سلطنات ومشيخات كثيرة انقسمت بدورها إلى مشيخات وسلطنات كثيرة

أيضا[٣٦]. فعلى سبيل المثال لا الحصر تمّ تقسيم حضرموت وحدها إلى أربع سلطنات لا يزيد سكانها جميعاً على ثلاثمائة ألف نسمة وهي:

١ - سلطنة «القعيطية» على الساحل وعاصمتها المكلا.
٢ - سلطنة «الكثيرية» في الداخل وعاصمتها سيمون.
٣ - سلطنة «المهرة» غربي عمان وتتبعها جزيرة سوقطره.
٤ - السلطنة الواحدية وعاصمتها «عزان» وهذه السلطنة تنقسم بدورها إلى قسمين: عليا وسفلى ويقيم عليها سلطانان تابعان للمعتمد البريطاني في عدن.

وقسمت المنطقة الغربية من المحميات والتي لا يزيد عدد سكانها على الثلاثمائة الف نسمة إلى أكثر من عشرين مشيخة وإمارة وسلطنة أقيمت على أنقاض وحدة مسقط وعمان السابقة في العهد العثماني.

كذلك فصل الانكليز ساحل عمان عنها وأطلقوا عليه أسماء متفرقة «كالساحل المهادن» أو «الساحل الأخضر» أو «الساحل المتصالح»، وفي هذه التسميات تبرز ضمناً الصدامات الدموية المستمرة بين إمارات ومشيخات هذه المنطقة الساحلية التي زادت على سبع إمارات بالإضافة إلى مناطق متنازع عليها بين مسقط ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأبو ظبي والشارقة ودبي. وقسمت إمارة الشارقة وحدها إلى خمسة أقسام وإمارة عجمان إلى ثلاثة وأبو ظبي ودبي إلى قسمين. وحتى الآن لا تزال مشكلة الحدود أساسية بين هذه الإمارات بالرغم من اتحادها فيما بينها لتشكل الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب تداخل الحدود بين هذه الإمارات واستحالة إيجاد حدود جغرافية ثابتة لها على قاعدة التجزئة البريطانية السابقة. ولا تزال مشكلة الحدود عالقة بين السعودية والكويت حيث أن المنطقة المتنازع عليها باسم المنطقة المحايدة تشكل تقريباً ثلث مساحة الكويت. وتدار هذه المنطقة إلى الآن من السعودية والكويت اللتين تقتسمان مناصفة بترول هذه المنطقة. أما واحة البريمي فشكلت إحدى المشكلات المتفجرة الأساسية للصراع بين الإمارات في الجزيرة العربية في أواسط القرن العشرين.

---

(٣٦) مجلة الكلية العسكرية العراقية، «من تاريخ الخليج العربي» - ص ٣٩.

وتشكل مسألة الحدود الجغرافية المرسومة حديثاً في وسط الصحراء الرملي إحدى العقبات الأساسية للتجزئة الاستعمارية في المشرق العربي، إذ يندر أن تقام مشيخة أو إمارة أو مملكة في الجزيرة العربية ليست لها علاقة متوترة مع جاراتها بسبب الحدود. هذه المسألة التي رسمها الاستعمار البريطاني بدقة ودهاء جعلت وحدة القبائل السابقة تنقلب إلى صراع دموي بينها. فالوحدة القبلية كانت تقام بهدف حماية البدوي وقطعه ولا تقيم وزناً كبيراً للأرض الصحراوية بل للمرعى، فهي وحدة لا تعرف إلاّ حدود الرعي. أما الحدود الجديدة بعد اكتشاف النفط فهي حدود صحراوية ذات صلة وثيقة بآبار النفط وأنابيبه وإنتاجه. وتحولت الزعامة القبلية إلى زعامة نفطية لا تقاس بقطعان الماشية المنقرضة ولا بأعداد البدو المستقرين بل بعدد براميل النفط المنتجة داخل الحدود المرسومة لها.

الأزمة الحتمية للبداوة وزعامتها في مرحلة النفط

البداوة كنظام تاريخي تنزع دوماً إلى تحقيق غايتها بالتحضر والتخلي تدريجياً عن نظامها القبلي وأعرافها وتقاليدها السابقة. فالزعيم القبلي يسعى كي يصبح زعيم تحالف قبلي ثم زعيم إمارة أو مشيخة أو دولة. وبالفعل حققت البداوة تجاوز نفسها إلى الاستقرار الحضري في كافة أرجاء الجزيرة العربية وأقامت لها دولاً ذات ركائز قبلية واضحة عند تأسيسها كالسعودية، والأردن، والكويت، ومسقط، وقطر، والبحرين، وعمان، وإمارات الخليج العربية وغيرها. هذه الإمارات أو المشيخات أو الدول قد ارتبطت وثيقاً بزعيم قبلي أو أسرة بدوية حاكمة اتسمت بالزعامة القبلية وحدها أو بالزعامة القبلية ـ الدينية معاً. «والأسرة القبلية أساس قيام هذه الأنظمة التي باتت شبه وحيدة في العالم كله»[٣٧]. فتحولت القبيلة إلى دولة أو مشيخة أو إمارة من جهة، أو تسلمت زمام تحالفات قبلية أخرى فأخضعتها لسلطانها وأمسكت بزمام الدولة بصورة مستمرة تدعمها في ذلك فئات عريضة من كبار التجار والعلماء وكبار الملاكين وزعماء

---

(٣٧) — M. Hudson «Arab politics» - pp 25 - 26.

الأسر القبلية الموالية. ولم يكن بالإمكان ولادة مثل هذه المشيخات والدويلات واستمرارها لولا الدعم الخارجي المباشر، خاصة الإنكليزي أولاً والأميركي لاحقاً.

وخضعت السلطة السياسية في هذه المشيخات أو الإمارات البدوية لجملة عوامل أساسية ساعدت مجتمعة أو منفردة تبعاً لظروف كل منها. في قيام هذه الدويلات واستمرارها حتى الآن. من هذه العوامل:

- **الانتساب القبلي**: إلى إحدى الجماعات القبلية التي كانت تسيطر على مساحة معينة من الأراضي الصحراوية حكمتها كمشيخة أو إمارة في المرحلة اللاحقة أو توسعت كثيراً لتضم أراضي جديدة شاسعة كما في النموذج السعودي. فالقبيلة المسيطرة، وتحديداً الأسرة البارزة في داخلها هي الأساس في ولادة النموذج السياسي الجديد في عصر النفط.

- **الزعامة الدينية**: التي تمثلت بالتحالف الوهابي - السعودي لبناء دولة ذات صبغة قبلية - دينية فريدة من نوعها حتى الآن. وزعيم هذه الدولة وباقي أفراد أسرته يجمعون بين السلطتين الدينية والسياسية القبلية معاً.

- **الزعامة الفردية**: وهي أساس مهم لبناء زعامة القبيلة. ومع إنشاء الكيان السياسي الجديد في عصر النفط استمر زعيم الأسرة يتحكم بموارد النفط بالرغم من الإنهيار السريع للبداوة ونظامها القبلي. أما باقي أفراد أسرته وزعماء القبائل الموالية فتحولوا إلى ملاكين كبار وموظفين برتب عالية في الإدارة الجديدة وحكام للمناطق ولهم دور حاسم في تحديد سياسة الدولة وتماسكها. وكان هذا الدور مشحوناً دائماً بالتناقضات والصراعات الدموية على السلطة بحيث كثرت أعمال الخلع والقتل منذ قيام المشيخة على قاعدة اقتصاد الرعي - الماشية حتى الآن بالرغم من كثرة مداخيل النفط. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى بعض النماذج المعبرة في مشيخات الخليج[٣٨].

---

(٣٨) تراجع اسماؤهم وتواريخ توليهم الحكم في:
رياض نجيب الريس، «صراع الواحات والنفط»، ملفات «النهار»، ١٩٧٣، صفحات ٢٨٩ - ٢٩٦.

- **سلاطين آل أبي سعيد في عمان**: من أصل ١٤ سلطاناً أو إماماً حكموا منذ ١٧٤٤ حتى الموت، توفي منهم بشكل طبيعي خمسة فقط وخلع أربعة وقتل أربعة والسلطان الأخير قابوس بن سعيد كان يحكم منذ ١٩٧٢.

- **حكام الشارقة من أسرة القواسم**: من أصل ١١ أميراً حكموا منذ ١٧٤٧ حتى الآن، توفي ثلاثة منهم فقط بشكل طبيعي وخلع خمسة وقتل اثنان والأخير سلطان بن محمد يحكم منذ ١٩٧٢.

- **حكام أبو ظبي من أسرة آل نهيان**: الذين حكموا منذ ١٧٩٣ حتى الآن وعددهم ١٣ شيخاً توفي منهم شيخ واحد فقط بشكل طبيعي وخلع ثلاثة وقتل ثمانية ولا زال الأخير، الشيخ زايد بن سلطان يحكم منذ عام ١٩٦٦.

- **حكام عجمان من أسرة آل النعيم**: وعددهم تسعة منذ عام ١٨٢٠ حتى الآن خلع منهم واحد وقتل اثنان.

- **حكام رأس الخيمة وكلهم من أسرة القواسم**: وعددهم خمسة في النصف الأول من القرن العشرين خلع منهم واحد وقتل آخر.

- **حكام الساحل العماني الملقب بالفارسي أو حكام لنجا من أسرة بوسعيد**: حكم منهم خمسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر توفي واحد منهم فقط بشكل طبيعي وخلع اثنان وقتل اثنان ثم قامت إيران بضم المنطقة إليها عام ١٨٩٩.

تدل هذه النماذج على دور الزعامة الفردية في تأسيس المشيخات والإمارات الخليجية وأثر الصراعات الدموية في القضاء على بعض الأسر. ومن المؤكد أن السياسة البريطانية لعبت دوراً أساسياً في ضرب الوحدة الداخلية لتلك الأسر الحاكمة وشجعت الصراع الدموي بين أبنائها حتى يسهل عليها التحكم بتلك المشيخات ومواردها النفطية. وبالرغم من ضعف النفوذ البريطاني في مشيخات الخليج والجزيرة العربية والمشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية لمصلحة النفوذ الأميركي المتزايد فيها، فإن الأنظمة السياسية الحديثة هناك تعرضت لأزمات

عنيفة وانقلابات كثيرة واغتيالات مستمرة. ولم تنج الأنظمة غير القبلية من الأزمات الحادة خاصة في سوريا والعراق مما يؤكد على هشاشة البنى الحديثة التي أقيمت على الأسس التقليدية السلطوية السابقة التي حافظت على الكثير من ركائزها بالرغم من بروز الأنماط السلطوية الحديثة ذات الطابع الغربي. ويعزو هيدسون هذه الظاهرة إلى غياب الديموقراطية في العالم العربي «إذ لا يزال العرب مهيئين للخضوع إلى الأسس التقليدية للولاء، القائم على النسب والدين والسيطرة الاقطاعية والزعامة الفردية. وغياب الديموقراطية أوجد تناقضاً حاداً بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية كان من نتائجه غلبة الفوضى السياسية داخل الأنماط المستحدثة...»[٣٩].

فالزعامة الفردية هي الصفة الغالبة في الكثير من الأنظمة العربية، التقليدية منها والمستحدثة على السواء. ويمكن التأكيد أن هذه الظاهرة ترقى بجذورها التاريخية إلى الأصول القبلية لغالبية الأنظمة العربية. وهي تشكل عائقاً جدياً أمام التطور الديموقراطي الطبيعي وولادة الأحزاب السياسية المنظمة ذات الامتداد الشمولي دونما السقوط في الإقليمية الضيقة والفئوية المذهبية والعرقية.

من الواضح أن الزعامة الفردية العائلية ليست في الواقع زعامة فرد بل زعامة أسرة كاملة يتمتع أفرادها بألقاب متساوية ولا يتمايزون إلا بالسلطة السياسية. فالإنتماء إلى أسرة حاكمة تحتم الاستفادة الكاملة من مغانم السلطة وترفد الأمير، حتى ولو كان خارج الحكم، بالقدرة على التسلط واستغلال النفوذ والثراء الفاحش. هكذا ولدت مجموعة مهمة من الزعامات الفردية داخل كل دولة عربية شكلت فئات بالغة الغنى والنفوذ من أصحاب الامتيازات الدينية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. وعلى قاعدة هذه الفئات تعززت الروابط التقليدية السابقة بدل أن تنهار.

أما المؤسسات الحديثة، من برلمانات ووزارات وسواها، فباتت أشبه ما تكون بمجالس القبيلة السابقة التي تسيطر على جماهير البدو. فالمؤسسات الحديثة كانت

---

(٣٩) - M. Hudson «Arab politics» pp 82 - 83.

ولا زالت تعمل في إطار المؤسسات التقليدية السابقة وتستمد شرعيتها من سيطرتها على جماهيرها بإسم الدين والزعامة القبلية الموروثة، والهيمنة على موارد الإنتاج. وشرعية الأسر المسيطرة هي شرعية اغتصاب السلطة وحرمان الجماهير من كافة أشكال التعبير الديموقراطي عن رأيها وإقامة مؤسسات قمعية استبدادية جعلت من المؤسسات التحديثية مجرد أشكال صورية يمارس من خلالها أبشع أنواع الديكتاتورية والقهر.

بعض الاستنتاجات

ترتبط الزعامة البدوية بسمات أساسية تكتسب مشروعيتها في السلطة من خلال جدارتها في الممارسة العملية بما يضمن وحدة القبيلة واتساع نفوذها وسيطرتها وحماية مصالحها ضد كل اعتداء من الخارج. لذلك تلتف جماهير البدو حول الزعامة البدوية القوية المجربة وترفض التسليم أو الإذعان لسلطة الشيخ الضعيف حتى ولو كان يرقى بنسبه إلى عائلة ذات امتداد تاريخي عريق. توسع الزعامة القوية شبكة تحالفاتها السياسية القبلية وتجمع حولها جماهير واسعة من القبائل الصغيرة بحيث تبرز فئتان من المشايخ على الأقل: شيخ العشيرة أو الأسرة وشيخ القبيلة الذي يتحول أحياناً إلى شيخ لعدة قبائل فيسمى شيخ المشايخ يساعده مجلس القبائل الذي يعقد في الأزمات الحادة لتقرير أمور الصلح أو الحرب. فشيخ القبيلة هو بمثابة السلطة التشريعية والتنفيذية معاً في الحكم القبلي، وهو القائد العام في الحرب، والناطق الرسمي بإسم القبيلة وتحالفاتها إبّان توقيع الاتفاقيات. فسلطته مطلقة ولا يتعرض للعزل إلا بسبب السن أو التقاعس عن خدمة مصالح القبيلة وتأمينها ضد الأخطار المحدقة بها. وهناك شروط جسدية وفكرية لا بد من توافرها في الزعامة القبلية[٤٠]: كالشخصية القوية، والقوة البدنية، والحنكة السياسية، والشجاعة... الخ. وتتيح الزعامة القبلية لصاحبها وأعوانه ممارسة سيطرة اقتصادية مهمة تمكنه من جمع ثروة كبيرة بالإضافة إلى قدرته على مصادرة كافة موارد القبيلة في أية لحظة وضبط توزيع العمل والحصص في داخلها. فأملاك

---

(٤٠) M. Fadel Jamali, «The New Iraq». P.P. 26 - 29.

القبيلة هي أملاك عامة يتحكم بها الشيخ تبعاً لمصالح القبيلة نفسها . ومن هنا ، لم يكن بمقدور الزعامة القبلية اكتناز الثروة الشخصية في حالات الترحال المستمر لأن الزعيم القبلي يرتبط عضوياً بالقبيلة ويفقد القدرة على مخاطبة أفرادها أو السيطرة عليهم إذ ما غادرها إلى مكان آخر .

العلاقة إذاً بين قاعدة الإنتاج والقوى المتحكمة به شديدة التداخل بحيث لا تستطيع تلك القوى أن تنفصل عن القاعدة أو تمارس أي عمل خارجها . وهذا ما جعل بعض الباحثين في المسألة البدوية يشدد على انعدام الملكية الخاصة في النظام القبلي . هذه المقولة تصح نسبياً في حالة البداوة المترحلة ، أما في حالة البداوة المستقرة ، فبإمكان الزعيم القبلي الانفصال عن قاعدة الإنتاج مع الحفاظ على علاقات السيطرة عليه . وهذا ما حصل بالضبط في مرحلة التوطين إبّان عهد الانتداب ، حيث استقرت جماهير البدو على أرض ثابتة أقامت عليها علاقات إنتاج دائمة ومستمرة . فتحول البدو إلى مزارعين ، في حين انفصلت الزعامة عن قاعدة الإنتاج لتبني لها ركائز أخرى في المدن والأرياف مع الحفاظ على علاقات سلطوية على جماهير البدو وذلك باعتراف رسمي من سلطات الانتداب والسلطات المحلية التي قامت على أنقاضها .

إن نظرية « انعدام الفوارق الاقتصادية بين الشيخ وأفراد قبيلته » لا يمكن أن تشكل قاعدة ثابتة لتحليل عملية انتقال البداوة إلى الاستقرار . فالفوارق الاقتصادية بين الشيخ وجماهير البدو تبقى في حدود الوجاهة والكرم وسواها إبّان مرحلة البداوة المترحلة ، إذ لا حاجة إلى الملكية الخاصة الثابتة ، أي الأرض ، التي لم تدخل في إطار الاقتصاد البدوي إلا كمرعى أي ما تقدمه الطبيعة وليس ما ينتجه الإنسان . أما في مرحلة البداوة المستقرة فتدخل الأرض كقاعدة أساسية للإنتاج ويبرز التمايز الاقتصادي بوضوح كامل بين القوى المنتجة والقوى المسيطرة على الإنتاج وتدخل جماهير البدو المستقرين في شبكة الانقسام الاجتماعي للقوى البشرية المجاورة لها . وتزداد الفروقات الاقتصادية حدة مع استمرار العلاقات القبلية السابقة على قاعدة نمط الإنتاج الزراعي الجديد إذ تتحول الأرض القبلية ،

في غالبيتها الساحقة، إلى ملكية خاصة لكبار الزعماء والمشايخ. وتتحول قطعان الماشية في القبيلة إلى ملكية خاصة لهؤلاء المشايخ في حين تتحول جماهير البدو إلى مجرد رعاة وفلاحين يرعون قطعان المشايخ ويحرثون أراضيهم.

ومع استقرار جماهير البدو تتولد علاقات ضرائبية جديدة، إذ تدخل السلطة المركزية كطرف أساسي لضبط الإنتاج واقتطاع قيم منه كضرائب زراعية. وكانت العادة المتبعة أن جماهير البدو الرحل كانت معفاة من الضرائب طيلة فترة الحكم العثماني إذ نادراً ما استطاعت السلطة المركزية إجبارهم على دفع الضرائب، لا بل كان زعماء القبائل يحصلون على مساعدات مالية مهمة من السلطات الانتدابية تسعى إلى إجبار البدو على الاستيطان وتقديم كل التسهيلات اللازمة لذلك، لا سيما الإعفاء من الضرائب وتقديم المساعدات المالية أحياناً والتقنية والغذائية وبعض قطع الأراضي وإعفاء قطعان الماشية من ضريبة الأغنام وسواها.

وكلما أمعن البدو في ترك البداوة والانخراط في حياة الاستقرار والعمل الزراعي أو المديني تقوم السلطة المركزية باستصدار القرارات والمراسيم التي تزيل الفوارق بين البدو وجماهير الريف من المزارعين ويتحول البدو المستقرون إلى عمال زراعيين يتقاضون أجوراً يومية نقدية ويدفعون ضرائبهم بانتظام تحت طائلة السجن والملاحقة ومصادرة قطع الأرض الصغيرة التي تملكوها في بداية مرحلة التوطين. وشهدت تلك الفترة هجوم زعماء البدو على الأراضي القبلية والمشاع وأملاك الدولة وسجلوا قسماً كبيراً منها بأسمائهم كملك خاص ينافسهم في ذلك أعيان الريف وتجار المدن لا جماهير البدو العاملين على تلك الأراضي. ويعطي محمد فاضل الجمالي نموذجاً واضحاً على دخل زعيم القبيلة ودخل البدوي العادي في العراق بعد سنوات من الاستقرار. يقول الجمالي: «يملك كبار المشايخ مساحات شاسعة من الأراضي حيث يقوم بزراعتها لحسابه الخاص عدد كبير من أفراد القبيلة. ويمكن أن ندرك مدى ضخامة ثروة الشيخ القبلي إذا قارنا تلك الثروة بالدخل الهزيل الذي يناله البدوي المزارع. ففي حين يصل معدل دخل الشيخ

سنوياً ٢٧ ألف روبية في بعض المقاطعات، لا يتجاوز دخل البدوي المزارع، في أفضل الحالات، ٢١٠ روبية...»[٤١].

فالزعيم القبلي لم يعد ضامناً لوحدة القبيلة أو معبراً عن مصالحها الحيوية بل ارتبط عضوياً بالنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي المسيطر في المدن وشكلت الأرض القبلية إحدى ركائز ثروته اللاحقة إذ تحكَّم بقسم كبير من إنتاجها عبر تحكمه بالقوى البدوية التي استقرت عليها كمزارعين لديه.

لكن هذه العلاقة الجديدة حملت معها بذور التناقض على مستويين أساسيين:

الأول: انفصام علاقة الوحدة القبلية السابقة وبروز علاقات متوترة بين الزعيم القبلي السابق والمزارع البدوي المستقر وكلاهما لم يعد يرتبط بالبداوة إلا بالحنين إلى الماضي القريب الذي يدخل عالم النسيان. فالعلاقة الجديدة هي علاقة انقسام طبقي بين مالك يسيطر على الأرض والإنتاج ويتحكم بالقوى العاملة عليها، وبين القوى التي فقدت طابعها البدوي السابق وحرية الترحال وأجبرت على الانخراط في شبكة علاقات جديدة لم يعد الزعيم القبلي فيها حامياً لها بل متحكماً بها، يجبر البدوي على اقتطاع قسط وافر من الإنتاج للشيخ وتقديم الهدايا الزراعية والحيوانية له.

الثاني: دخول زعماء البدو في علاقات سلطوية مباشرة مع ما يستتبع ذلك من إقامة تحالفات داخل أجهزة السلطة نفسها، بحيث برز تناقض بين زعماء القبائل وأعيان الريف وتجار المدن وكبار الموظفين للسيطرة على الأراضي الأميرية والمشاع والموات ومحاولة التحكم بجماهير البدو وسلبهم القسم الأكبر من الإنتاج. وقد شهدت الفترة الأولى صراعاً على الأراضي الزراعية الخصبة ومحاولة التهرب من دفع الضرائب للسلطة المركزية، وحاول بعض الشيوخ تسجيل أكبر قدر ممكن من الأراضي بأسمائهم ورفع حصتهم من الإنتاج إلى حدود الربع أو الثلث أو النصف تبعاً للمناطق. وزادت حدة التناقضات بين كبار الملاكين ـ ومنهم زعماء البدو ـ وبين فلاحيهم من جهة، كما اشتدت المنافسة بين الزعماء أنفسهم من جهة ثانية.

(٤١) - Op. Cit - p 82 - 84.

واستغلت السلطة المركزية، لا سيا إبان المرحلة الانتدابية، هذه المنافسة لتقوم بعملية تبديل للمشايخ وعزل المعارضين لسياسة الدولة ومصادرة أملاكهم. وكانت تتشدد أحياناً في جباية الضرائب نقداً أو عيناً. يضاف إلى ذلك أن سكن الشيخ في المدن جعله معزولاً عن مصدر قوته العسكرية القبلية وتحت إشراف مباشر من عساكر الدولة. هذا الواقع سهل عملية انخراط شيوخ القبائل داخل أجهزة الدولة وفي برلماناتها، بحماية مباشرة من الدولة. وتبعاً للواقع الجديد يمكن ابراز الفارق النوعي بين استقرار جماهير البدو واستقرار زعماء القبائل، ففي حين كان البدوي المزارع يسعى جاهداً لتأمين لقمة العيش ودفع خطر الجوع والفقر، كان زعيم القبيلة يفتش عن استقرار سكني وسياسي يضمن له تثمير الموارد المهمة من الإنتاج الزراعي والحيواني والمالي التي سيطر عليها بفضل مراسيم الانتداب وقراراته. لذا يجب البحث لا في رصد ثروات المشايخ ومداخليهم الزراعية والنفطية من جهة، وفي فقر جماهير البدو من جهة أخرى، بل في الظروف التاريخية التي جعلت زعماء القبائل يتحولون إلى ملاكين كبار ذوي نفوذ واسع في الدويلات التي أقامها الانتداب، وذلك على حساب جماهير البدو من جهة وكافة جماهير المدن والأرياف في هذه الدويلات من جهة اخرى. فالتطور التاريخي للمسألة البدوية يؤكد أن التركيبة القبلية نفسها ساهمت، إبّان مرحلة النفط، في تحقيق التمايز الطبقي أو الانقسام الاجتماعي بين القوى المسيطرة والقوى الخاضعة للسيطرة. وتاريخ البدو، كأي تاريخ لأية شرائح أو طبقات اجتماعية، لا يمكن فهمه إلا على أساس التمايز الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية، سواء في مرحلة تكونها الطبقي أم بعدها.

لقد شكل زعماء البدو ركائز أساسية للنفوذ البريطاني في الخليج العربي والجزيرة بكاملها زهاء ما يزيد على قرن ونصف القرن من الزمن، أي منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وتمكن البريطانيون من تثبيت نفوذهم في الخليج وفي داخل الجزيرة عبر شبكة كبيرة من زعماء القبائل الذين يحملون ألقاباً مختلفة بينها السلطان والأمير والشيخ وسواها. «وما بلغت بريطانيا

مآربها وما استطاعت أن تمضي في تحمل أعباء الحرب العالمية الثانية لولا تأثير عدن ومحمياتها. فقد بلغ بأعوان الاستعمار إن يقيموا الصلوات في المساجد داعين لبريطانيا بالنصر.. وقد تمكن الاستعمار البريطاني من تثبيت أقدامه في عدن والمحميات والجزيرة العربية بوساطة أعوانه الخانعين الأذلاء لقاء دراهم معدودة أو طلقات مدافع للتحية مقابل أن يجند الاستعمار البريطاني عرباً في جيوش الاحتلال بهدف العدوان على العرب»[٤٢].

ومنت السلطات البريطانية، عبر سلاطين ومشايخ البدو أو بدونهم، سلسلة من التشريعات التي سهلت استقدام مجموعات كبيرة من غير العرب إلى إمارات ومشيخات الخليج للعمل هناك نظراً للنقص البشري الحاد في هذه الدويلات المنشأة حديثاً. فشكل الايرانيون أكثر تلك المجموعات كثافة نظراً لقرب إيران من حدود تلك الدويلات. كذلك شكل مهاجرو دول الكومنولث البريطاني، لا سيما الباكستانيون والهنود، نسبة كبيرة من العاملين في دويلات الخليج العربي. ولا زالت هذه المشكلة تزداد تعقيداً بعد أن نال الجنسية العربية هناك عدد كبير من المهاجرين. كما أن الحكومات العربية في دويلات الخليج المستقلة حاولت الاستعاضة عن الهجرة الإيرانية والباكستانية والهندية السابقة ببعض الهجرات العربية كالفلسطينيين والمصريين والأردنيين وسواهم. تضاف إلى هذه الهجرات أعداد وفيرة من الأجانب الذين سيطروا، طيلة الحكم البريطاني وسنوات طويلة بعد الاستقلال، على مراكز حساسة في أجهزة الدويلات ومؤسساتها الثقافية والعسكرية والإدارية وسواها بالإضافة إلى سيطرة الشركات البترولية على قسم كبير من مداخيلها الأساسية لا بل الوحيدة أي النفط.

---

(٤٢) مجلة الكلية العسكرية العراقية، «من تاريخ الخليج العربي»، ص ٤٠.

الباب الثاني

اقتسام بادية الشام وصحاري الحجاز :
نموذج آخر للتجزئة الاستعمارية في الشرق العربي

مدخل تاريخي

الشركات الإنكليزية والفرنسية
ترسم حدود بادية الشام وصحاري الجزيرة العربية

تندرج المسألة البدوية في إطار التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي كأحد فروعها المحلية. فرسم الحدود الجغرافية للدويلات الخاضعة للانتدابين الفرنسي والإنكليزي كان يحتم رسم الحدود الداخلية. وكانت الحدود الصحراوية معدومة تماماً لأن البدو، في ترحالهم، لا يعترفون بأية حدود سوى حدود الرعي. لذلك، كان على سلطات الانتداب تسوية مشاكل الحدود الصحراوية المتكررة وإجبار البدو على احترامها. فالحدود بين العراق وسوريا والسعودية والأردن وتركيا هي حدود صحراوية في الغالب وتسكنها مجموعات بدوية متنقلة باستمرار. ونظراً للصدامات البدوية المتلاحقة بسبب الرعي، كان على سلطات الانتداب حل الخلافات في الظاهر، ودفع القبائل لمزيد من الاقتتال كيما تسهل السيطرة عليها. وكثيرة هي التقارير في سجلات الأرشيف الفرنسي والأرشيف البريطاني حول مشاكل الحدود بين مناطق الانتداب، وهي مشكلات، في غالبيتها الساحقة، ذات طابع قبلي واضح.

ففي تقرير للقنصل الفرنسي العام في بغداد عام ١٩٢٣ يقترح على الحكومة الفرنسية ما يلي:

- لا بد من تخطيط الحدود بين القبائل السورية والقبائل العراقية خاصة في منطقة صدام عشائر العقيدات وعشائر الدليم.

- يجب حماية الطريق التجاري بين الموصل ودير الزور وكافة الطرق التجارية بين سوريا والعراق.
- حل الخلافات القبلية داخل كل منطقة وتكليف زعماء العشائر بالصلح العام.
- ملاحقة القبائل القاطنة في منطقة الانتداب الفرنسي يجب أن تتم على أيدي القوات الفرنسية. لكن القوات البريطانية قامت بملاحقة قبائل شمَّر السورية داخل الحدود السورية وقصفت تجمعاتهم. لذلك يجب إبلاغ الإنكليز بضرورة إحترام الحدود المعترف بها دولياً منعاً للصدام بين قوات الانتداب.
- لا يمكن إقامة حدود ثابتة إلا إذا اعترف زعماء القبائل بها. يجب إذاً تلافي الصدام مع زعماء القبائل والعمل على استمالتهم بالمال أولاً.
- تحميل زعماء البدو مسؤولية أي اعتداء يقع على الأشخاص والممتلكات، خاصة القوافل التجارية »[1].

كانت السلطات الانتدابية تعمل على تخطيط الحدود بين سوريا والعراق بما يضمن تحرك رساميلها بحرية كاملة عبر الصحراء. وهي تريد بذلك إشراك زعماء البدو في ضمان تحرك الرساميل التجارية بمختلف وسائل الترهيب والترغيب. وكانت المصلحة تقتضي إبرام اتفاقيات بين الفرنسيين والإنكليز باسم الدويلات الخاضعة لانتدابهم لأن القبائل المتقاتلة كانت تلجأ إلى أراضي دولتين تخضعان لنظامين من الإنتداب. وكانت السلطات الفرنسية والبريطانية تشجع ذلك الاقتتال بما يضمن الفصل بين القبائل تبعاً للحدود المرسومة. أي أن سلطات الانتداب أدخلت جماهير البدو عملياً في فلك مخططاتها لتجزئة المنطقة. فالقبيلة المعتدية ترحل إلى منطقة انتدابية أخرى وتستقر فيها خوفاً من الصدام الدموي مع القبيلة المعتدى عليها وتدخل سلطات الانتداب إلى جانبها. وفي حال ملاحقة القبيلة المنتقلة إلى الطرف الآخر من حدود الإنتداب، سواء كانت تلك القبيلة منتصرة أو مهزومة، فإن سلطات الإنتداب تقوم بتأديبها كما حصل لقبيلة شمَّر القوية التي هاجمت عشيرة الكاكيت الصغيرة العدد داخل الأراضي العراقية في (آب عام

---

(١) - A.E. Série E. Levant (1918-1929). Syrie-Liban. Volume 307. P.P. 247-254.

١٩٢٣) ثم عادت إلى الأراضي السورية[٢]. فقامت السلطات البريطانية بقصفها داخل الحدود السورية. وكثيراً ما استخدمت الطائرات لإرهاب البدو. وكانت السلطات الفرنسية تغض النظر عن مثل تلك العمليات التأديبية لأن الاتفاق على إخضاع البدو في كافة المناطق يشكل جذراً ثابتاً في سياسة الفرنسيين والإنكليز معاً.

ويؤكد الجنرال ويغان في تقرير له عام ١٩٢٤ على وقوع عشرات حوادث القتل داخل أراضي الإنتداب الفرنسي ولجوء فاعليها إلى المناطق المجاورة، خاصة شرقي الأردن. فقد حدثت أعمال قتل ونهب في درعا، وجنوب لبنان، والكسوة والرمثا، وكفرحارم، والقنيطرة، وبلودان، وطبريا وسواها. ويتهم ويغان في تقريره الملك عبد الله «الذي يقوم بتمويل عصابات بدوية، مدربة ومسلحة، تقوم بأعمال التخريب والقتل في مناطق الإنتداب الفرنسي ثم تلوذ بالأردن حيث تجد الحماية والمكافأة»[٣].

وتطلب الحكومة الفرنسية البدء بمفاوضات مباشرة مع البريطانيين بهدف إبرام إتفاقية «لتسليم أفراد البدو الفارين من منطقة انتداب إلى اخرى». وبالفعل يتم توقيع عدة اتفاقيات بهذا الشأن بين دويلات الإنتدابين، وتتعدل تلك الإتفاقيات تبعاً للمشكلات الطارئة. فالسلطات البريطانية ترفض توقيع مثل هذه الإتفاقيات قبل تخطيط الحدود بين دويلات الإنتداب. وبالرغم من رضوخ السلطات الفرنسية لهذا الطلب، كانت مفاوضات الحدود طويلة جداً في المناطق الصحراوية مما يؤكد نية البريطانيين في الحلول مكان الفرنسيين وإنتزاع مناطق إنتدابهم.

حتى عام ١٩٣٠ كانت مفاوضات الحدود بين سوريا من جهة، والأردن والعراق من جهة أخرى، لا تزال جارية[٤]. وعندما قامت القوات الفرنسية

---

(٢) – A.E. Idem. Volume 307. P.P. 257-263.

(٣) – A.E. Idem. Volume 306. Rapport du (13 septembre 1924).

(٤) A.E. Série E. Levant (1930-1940). Syrie-Liban Volume 455. P.P. 178-186.

بتجريد حملة لتأديب القبائل السورية العاصية في منطقة الصفاء وهو ما كانت تقوم به القوات البريطانية وحلفاؤها باستمرار ، هدّدت بريطانيا باستخدام القوة ضد القوات الفرنسية إذا تجاوزت الحدود الدولية [٥] :

وعام ١٩٣٣ يستدعي الملك فيصل الأول ، ملك العراق ، الأمير نوري الشعلان ، زعيم قبائل الرولا القوية والواسعة النفوذ لزيارة بغداد . فيصلها في (١٥ شباط ١٩٣٣) . وينزله الملك في أفضل فنادق العاصمة العراقية ويبقيه هناك حتى (التاسع من آذار ١٩٣٣) ويجري معه عدة مباحثات بهدف إستيطان قبائله داخل الأراضي العراقية وتقديم كل التسهيلات اللازمة لإستقرار قبائله في مناطق الجزيرة ، خاصة في جبل عنيزه [٦] . وفي العام التالي ، يعود الملك فيصل لاستضافة الأمير نوري الشعلان في بغداد طيلة أسبوع كامل من (١ ـ ٧ كانون الثاني ١٩٣٤) عارضاً الفكرة نفسها ومقدماً له تسهيلات كبيرة ، إذ أعفى قطعان الماشية التي تخص قبيلته والتي يزيد عددها على ١٥ ألف جمل من ضريبة الباج التي تبلغ ١٥ فرنكاً فرنسياً للرأس الواحد [٧] .

فتثبيت الحدود الصحراوية يتطلب استيطان القبائل المترحلة وحماية الطرق التجارية الصحراوية وكلها ركائز لسياسة واحدة تهدف إخضاع جماهير البدو وإدخال زعمائهم في فلك السياسة الإنتدابية .

ومع تكشف مناطق الخليج الصحراوية عن آبار نفطية غنية كانت الشركات البترولية ، خاصة البريطانية والفرنسية ، تسعى جاهدة إلى رسم حدود ثابتة لمناطق نفوذها وامتيازاتها النفطية . وترقى هذه السياسة إلى مطالع القرن العشرين . ففي عام ١٩٠٦ يكتب القنصل الفرنسي في مسقط إلى القنصلية البريطانية في بوشهر طالباً التنسيق الكامل بين فرنسا وبريطانيا لاقتسام مناطق النفوذ بين الدولتين

---

(٥) – A.E. Idem. Volume 455 - Rapport du (28 Avril 1930) no 296.

(٦) _ A.E. Idem. Volume. Rapport no 84 du (30 Mars 1933). P.P. 153 - 154

(٧) – A.E. Idem. Volume 458. Rapport no 10 du (14 Janvier 1934). PP 256 - 258.

وتعزيز ميناء البحرين التي يعتبرها القنصل الفرنسي جزءاً هاماً من السوق الفرنسية اللؤلؤ[٨]. وفي الأردن تطلب الشركة البريطانية المشرقية للفوسفات، والشركة الفلسطينية للبوتاس، والشركة الإنكليزية ـ الإيرانية للنفط، وشركة نفط العراق، وشركة المنغانيز الأردنية وغيرها تخطيط حدود شرقي الأردن لمعرفة مناطق إمتيازاتها وأماكن مرور أنابيبها النفطية[٩].

وفي (شباط ـ نيسان ١٩٣٥) تتقدم الخارجية البريطانية بعشرات الخرائط التي تبين الحدود التي رسمها الإنكليز للإمارات العربية والصحراء الكبرى وتقسيمات عدن وقطر وظفار وأبو ظبي والسعودية والعراق وغيرها[١٠]. وتنال شركة نفط العراق امتياز التنقيب عن البترول في سوريا والعراق والسعودية ومناطق بادية الشام والحدود الأردنية السورية والأردنية العراقية[١١].

ثمة وثائق كثيرة حول صراع شركات البترول للتنقيب عن النفط في مسقط وحضرموت وباقي الإمارات والسعودية. وتدخل الشركات الأميركية في منافسة حادة مع الشركات الإنكليزية بحيث يكتب المعتمد البريطاني إلى حكومته في (٣١ كانون الثاني ١٩٣٥) مشدداً على ضرورة الحفاظ على مصالح بريطانيا بالدرجة الأولى عند السماح بتوقيع الإتفاقيات النفطية بين مشايخ القبائل أو الإمارات وبين شركات البترول، والعمل على إسقاط أي شيخ يحاول إقامة علاقات مباشرة من دون رغبة بريطانيا[١٢]. وجاء ذلك التهديد بمناسبة توقيع ابن سعود لاتفاقية نفطية مع شركة نفط كاليفورنيا العربية المحدودة في عام ١٩٣٥.

أثارت الاتفاقيات النفطية مع الشركات الأميركية هلعاً في أوساط السياسة

---

(٨) – P.R.O-F.O. Class 406 no (29-July 1906). Piece 14. P.P. 3-4.

(٩) – P.R.O-F.O. Class 8/6 - no 64. P. 82

(١٠) – P.R.O-F.O Class 905 - no 30 . Volume I. and C.O. Class 831 box 30. piece 37803.

(١١) – P.R.O-F.O. Class 371 No 19024. piece 101.

(١٢) - P.R.O-F.O Class 905. No 53. Volume 1 of 1935.

البريطانية نظراً لعجزها عن مجابهة النفوذ الأميركي الزاحف إلى المنطقة. فقد أشارت رسالة المفوضية البريطانية في جدة (رقم ١٩٥ تاريخ ٤ كانون الأول ١٩٣٧) إلى وزير خارجية السعودية عن مثل هذا الخوف. يقول المعتمد البريطاني في رسالته: «أتشرف بأن أخبر سموكم الملكي أنه بناء على البلاغات التي وصلت أخيراً إلى حكومة صاحب الجلالة يظهر أن شركة كاليفورنيا العربية للزيت جارية بالتنقيب بالقرب من قصر السلوى وأن آراء حكومة صاحب الجلالة بشأن الحدود بالمنطقة المذكورة قد سبق تبليغها إلى جلالة الملك عبد العزيز وحكومة صاحب الجلالة مستعدة لاستئناف المفاوضات للوصول إلى تسوية على الأسس التي بينتها. وتظن في الوقت نفسه أن شركة كاليفورنيا العربية للزيت سوف لا تحاول إجتياز الخط المعين في الإقتراحات الأخيرة من حكومة صاحب الجلالة إلى جلالة الملك عبد العزيز ما دام أنه لم يحصل إتفاق نهائي بشأن ذلك الخط. ومع ذلك فحيث أنه يوجد بعض الإلتباس في ما يتعلق بالموقع المضبوط لبعض النقط الطبيعية المختصة فإن حكومة صاحب الجلالة تقترح أنه ينبغي تعيين بعثة مشتركة إنجليزية سعودية تبوغرافية لتقرر في ذات المكان كيفية وضع تلك النقاط بالضبط...»[١٣].

ثم جاءت مرحلة الحرب العالمية الثانية وإنحسار النفوذ الإنكليزي والفرنسي تدريجياً عن المشرق العربي مناسبة ثمينة للرساميل الأميركية وللشركات النفطية الأميركية كيما تغزو هذه المنطقة وتصبح الوريث الشرعي للنفوذ البريطاني المتداعي في الكثير من مناطق الجزيرة العربية والخليج العربي.

لكن، وفي الأساس، تعتبر سياسة الإنتداب حيال المسألة البدوية جزءاً عضوياً من سياستها العامة تجاه اقتسام منطقة المشرق العربي وتنفيذ الاتفاقيات السرية للحرب العالمية الأولى. فقد واجهت قوى الإنتداب مناطق مقسمة إلى ولايات ومتصرفيات مستقلة وبوادي صحراوية وعملت على إقامة كيانات سياسية على أنقاض تلك الولايات التابعة سابقاً للسلطنة العثمانية. وقد استطاعت سياسة

---

(١٣) - P.R.O-F.O Class 905. No 53 of 1937.

الإنتداب تحقيق جملة نتائج خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين نكتفي بإيراد الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسألة البدوية خلال هذه المرحلة. من هذه الجوانب:

أولاً - رسم حدود صحراوية للكيانات السياسية الجديدة. كانت تلك الحدود تتعرج، وتقصر أو تطول تبعاً لنفوذ القوى الإنتدابية. فقد تقلصت أراضي دولة لبنان الكبير بموجب اتفاقية حسن الجوار لعام ١٩٢٣ فتنازلت عن منطقة الحولة للإنتداب البريطاني في فلسطين وبالتالي للحركة الصهيونية الساعية إلى إقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين [١٤]. وتمّ إلحاق لوائي عكا والبلقاء، التابعين سابقاً لولاية بيروت، مع متصرفية القدس بمنطقة الإنتداب البريطاني على فلسطين [١٥]. كذلك أقيمت إمارة شرقي الأردن على أساس دمج بعض الألوية التابعة سابقاً لولايات بيروت ودمشق. وخسرت ولايات حلب ودمشق بعض ألويتها التي أتبعت إلى تركيا أو العراق، خاصة ألوية بيلان وإسكندرون وإنطاكية، ومرعش، وعينتاب، وقسم كبير من لواء الموصل [١٦].

لقد برزت تبدلات جغرافية جذرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى قادت إلى ولادة كيانات سياسية لم تكن معروفة. وكان على سلطات الإنتداب، صاحبة المشروع السياسي الأساسي للتجزئة في المشرق العربي، أن تعمل حثيثاً على إبراز حدود هذه الكيانات السياسية على قاعدة «فرق تسد» الإستعمارية المعروفة وجعل

---

(١٤) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤ - ١٩٢٦)»، بيروت ١٩٧٤، ص ٨٥ - ٨٦.

(١٥) وجيه كوثراني، «بلاد الشام...»، ص ٢٩.

(١٦) حول هذه النقطة يراجع:

- عبد الكريم غرايبه، «سوريا في القرن التاسع عشر (١٨٤٠ - ١٨٧٦)»، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢.

- عبد العزيز عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا»، القاهرة، ١٩٦٩.

- Huvelin «Que vaut la SYRIE?». P. 8.

- Georges Samné «La Syrie». P. 111.

القوى الداخلية تتقاتل في صراع دائم فيما بينها وتعجز عن تحقيق وحدتها الداخلية.

وحرصت بريطانيا على إبراز الإمارة الأردنية ككيان سياسي « مستقل » يشكل حزاماً بدوياً يحمي قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين. بدأت مفاوضات بريطانيا مع سلطات الإنتداب الفرنسي منذ عام ١٩٢١ لرسم حدود الإمارة وإقامتها على أراض كان بعضها تابعاً لولايتي بيروت والشام لا سيما مناطق البلقاء ومعان والكرك والسلط وسواها. لكن بروز الإمارة ككيان « مستقل » تحميه سلطات الإنتداب البريطاني وتقدم له كل مقومات الدعم العسكري والإداري والمالي، تأخر سنوات طويلة. فالكيان الأردني ذو طابع بدوي غالب ويصعب تحديد المناطق التابعة له. وكان على البريطانيين إيجاد منفذ يصله بالبحر الأحمر فضمت إليه مدينة العقبة، السعودية سابقاً، في مطالع الثلاثينات. أي أن الإمارة الأردنية لم تعرف حدوداً واضحة طيلة العقد الثالث من القرن العشرين. وهذا ما دفع الدكتور علي محافظة إلى القول: « ظهرت شرقي الأردن كدولة على المسرح العربي نتيجة ضرورات وتسويات في السياسة الدولية، وظلت حقيقة سياسية غير ثابتة، لا حدود واضحة لها، خلال السنوات العشر الأولى من عمرها »[١٧].

فحدود المناطق الصحراوية بقيت حدوداً مبهمة حتى أواخر مرحلة الإنتداب، واستمرت تثير مشكلات عسكرية بين الكيانات السياسية داخل الجزيرة العربية حتى أواسط القرن العشرين. ولا زالت هناك مناطق صحراوية متداخلة بين الإمارات العربية، « ومناطق محايدة » بين الكويت والسعودية والعراق. فالحدود الصحراوية تبقى دوماً أهمية حتى تتكشف أراضيها عن آبار نفطية فتدخل في دائرة الصراع المكشوف والعنيف بين الدول المجاورة. وتعتبر واحة البريمي خير نموذج على ذلك.

---

(١٧) علي محافظة، « العلاقات الأردنية ـ البريطانية... »، ص ٦٧.

ثانياً ـ رسم حدود إقليمية للكيانات السياسية العربية مع الدول المجاورة. كان على سلطات الإنتداب رسم الحدود بين سوريا والعراق وتركيا وإيران. ولعبت مسألة الموصل دوراً أساسياً في الصراع الفرنسي ـ البريطاني من جهة، والبريطاني ـ التركي من جهة أخرى. وكان من نتيجة الصراع أن تنازلت فرنسا عن الموصل مقابل سحب قواتها من مناطق الإنتداب الفرنسي. ويلاحظ أن تركيا اليوم تضم لواءين وأحد عشر قضاءً من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الواحد والعشرين التي تألفت منها ولاية سوريا في العهد العثماني[١٨].

بدأت مفاوضات الحدود بين هذه الدول منذ مطالع عهد الانتداب، وأبرمت عدة اتفاقيات بهذا الخصوص. وحتى عام ١٩٢٥ كانت مسألة الموصل لا زالت دون حل حتى أرسلت عصبة الأمم لجنة خاصة لتخطيط الحدود بين العراق وتركيا على أثر مشروع إتفاق بين تركيا وبريطانيا تمّ توقيعه بتاريخ (٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥). تضمن المشروع ١٢ مادة شددت على الجوانب التالية:

- تخطيط الحدود بين تركيا والعراق ووضع نقاط ثابتة لذلك.
- تعترف تركيا إعترافاً كاملاً بحدود العراق المتفق عليها وتتنازل عن أية أطماع إقليمية في أراضيها.
- يمنح إمتياز بترول الموصل لشركة إنكليزية.
- الإتفاق على مرور خط أنابيب البترول من الموصل إلى المتوسط عبر الأراضي التركية لقاء مبالغ مالية سنوية يتفق عليها وتدفع للخزانة التركية.
- منح شركات إنكليزية إمتياز مد خط حديد بطول ثلاثة آلاف كلم داخل الأراضي التركية.
- منح شركات انكليزية إمتياز تطوير المرافىء التركية.
- التنويه بأن بريطانيا تشدد على ضرورة ضم الموصل نهائياً إلى العراق.

---

(١٨) عبد الكريم غرايبه، «سوريا في القرن التاسع عشر...»، ص ٨٠ ـ ٨١.

- يرسل مجلس عصبة الأمم، بناء على طلب بريطانيا، بعثة لتخطيط الحدود النهائية بين العراق وتركيا.
- حل مشكلة السكان في مناطق الحدود بنقل متبادل للسكان بين القرى الحدودية لمن يرغب في ذلك.
- إجبار البدو على الإستقرار النهائي في أراضي الدولتين[١٩].

لدينا الكثير من الوثائق حول تخطيط الحدود بين الكيانات السياسية الحديثة في ظل الإنتداب، فيما بينها من جهة، ومع البلدان المجاورة من جهة أخرى. وهذه المسألة بحاجة إلى دراسة مستقلة. لذلك نشير هنا إلى عناوين بعض هذه الاتفاقيات تبعاً لتسلسلها الزمني:

- إتفاق أنغورا **Angora** لتخطيط الحدود بين مناطق الإنتداب الفرنسي وتركيا عام ١٩٢١[٢٠].
- تخطيط الحدود بين سوريا وفلسطين - إتفاقية (٣ شباط ١٩٢٢).
- اتفاقية الحدود بين فلسطين وشرقي الأردن - إتفاقية (١٦ أيلول ١٩٢٢).
- تخطيط الحدود بين السعودية وشرقي الأردن ١٩٢٣.
- توسيع حدود فلسطين باتجاه الليطاني وضم منطقة الحولة عام ١٩٢٣.

---

(١٩) براجع الملفان الكاملان حول هذه النقطة في الأرشيف الفرنسي:

- A.E. Série E. Levant (1918-1929). Syrie-Liban. Volumes 196 et 197.

(٢٠) حول هذه النقطة تراجع المعلومات الغنية جداً في الأرشيف البريطاني خاصةً الأرقام التالية:

- P.R.O-F.O Class 371. No 17947, 13801, 13306, 24591.
- F.O. Class 905. No 49.
- F.O. Class 905. No 57.
- F.O. Class 816, pieces 10.11.20,27,34.
- F.O. Class 371. No 21825. 19022. 31465.
- F.O. Class 406. No 18. 29.
- F.O. Class 686. No 10.
- F.O. Class 967. No 17.
- F.O. Class 831. No 37804.

- إتفاقية حسن الجوار بين لبنان وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى عام ١٩٢٦.
- تقسيم مقاطعة سنجار بين سوريا والعراق عام ١٩٢٧.
- تخطيط الحدود السورية ـ العراقية ١٩٢٧.
- تخطيط الحدود بين سوريا وشرقي الأردن ١٩٢٧.
- تثبيت حدود شرقي الأردن والإعتراف بها كدولة مستقلة في ظل الانتداب البريطاني ١٩٢٨.
- تخطيط الحدود بين العراق وفلسطين من جهة، وسوريا من جهة أخرى (١٩٣١ ـ ١٩٣٢).
- تخطيط الحدود التركية ـ السورية (١٩٢٩ و١٩٣٣).
- تخطيط الحدود التركية ـ العراقية ـ السورية (١٩٣٠ و١٩٣٤).
- إتفاقية مقترحة لرسم الحدود بين السعودية والأردن وضم العقبة ومعان إلى الأردن ١٩٣٥.
- إتفاقية (٧ نيسان ١٩٣٥) لرسم الحدود بين السعودية والأردن.
- إتفاقية حسن الجوار بين سوريا والعراق (١٩٣١ ـ ١٩٣٢) ثم (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦).
- تخطيط الحدود بين الأردن وسوريا ١٩٣٧.
- مسألة واحة البريمي والمناطق المتصالح عليها بين السعودية والكويت والعراق والتي لا تزال موضع نزاع حتى الآن[٢١].

يبرز هذا العدد الضخم من الوثائق الدبلوماسية أن مسألة تخطيط الحدود كانت تتجدد سنوياً بسبب النزاع بين القبائل من جهة، والحدود المبهمة من جهة أخرى، خاصة في المناطق الصحراوية. وتشير بعض الوثائق السرية إلى رفض زعماء البدو إمارة شرقي الأردن وربط النزاع بصراع البيت السعودي مع البيت الهاشمي.

---

(٢١) – Lipsky «Saudi Arabia» New Haven 1959. P.P. 138-141. and R.S. Zahlan «The Origins of United Arab Emirates». London 1978. P.P. 125-149.

ففي تقرير سري للخارجية البريطانية بتاريخ (٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢) يؤكد المعتمد البريطاني على الحقائق التاريخية التالية:

« تشير تقارير الكولونيل كوكس Cox والكابتن غلوب Glubb حول قيام شرقي الأردن أن أمراء نجد ما زالوا يرفضون وجود هذه الإمارة. فمنذ توحيد نجد باتت للأمير عبد العزيز بن سعود أطماع في شرقي الأردن. وقد حاول في سنوات (١٩٢١ حتى ١٩٢٤) ضمها بالقوة إلى إمارته فإستخدم لذلك ستة آلاف رجل لمحاصرة معان. لكن القوات الإنكليزية منعته من ذلك وأنذرته بأوخم العواقب. واستمر النزاع حول منطقتي معان والعقبة بين السعودية والأردن. وقد تمركزت القوات البريطانية في معان والعقبة ترافقها بعض قوات القبائل التابعة للأمير عبد الله ومنعت القوات السعودية من الدخول إليها. ولا زال إبن سعود يقدم الإحتجاج تلو الإحتجاج للمعتمدية البريطانية حول حقه التاريخي، منذ أيام العثمانيين، بهاتين المنطقتين. ووصلت العلاقات الأردنية ـ السعودية إلى حافة الحرب في خريف ١٩٢٥. فقد احتل إبن سعود الجوف، في وادي سرحان، في حين تمركزت القوات الأردنية في الكاف. وكان هدف إبن سعود من ذلك إقامة حدود واضحة بينه وبين كل من العراق والأردن. وتشير التقارير إلى تضرر معان كثيراً بسبب غزوات السعوديين المتواصلة ضدها». وينصح المعتمد البريطاني بضرورة اعتماد سياسة متوازنة بين السعودية والأردن حتى تسوى مسألة معان والعقبة بالطرق الدبلوماسية[٢٢].

لذلك ترسل بريطانيا مندوباً مفوضاً لمقابلة الأمير السعودي تكون الرسالة المهمة التالية من ثمارها:

« من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود
إلى مندوب صاحب الجلالة البريطانية ووزيره المفوض.

---

(٢٢) — P.R.O-F.O. Class 816 piece 1.
«Nejd-Hidjaz-Transjordan Frontiers». 7/A. Secret File C.F./290/31.

« جواباً على كتابكم بموضوع حدود الحجاز شرقي الأردن، أخذنا علماً بأن حكومة جلالته تتمسك بموقفها ولكننا نجد أنه في الظروف الحاضرة، لا يستطاع تسوية هذه المسألة نهائياً. غير أنه نظراً لرغبتنا الأكيدة في المحافظة على العلاقات الودية القائمة على روابط الصداقة المتينة نود أن نبدي لفخامتكم رغبتنا في المحافظة على الحالة الحاضرة في مقاطعة معان ـ العقبة ونعد بأن لا نتدخل في أمر إدارتها حتى تسمح ظروف مناسبة بتسوية هذه المسألة تسوية نهائية »[٢٣]. وبالفعل تمت التسوية النهائية بتنازل السعودية للأردن عن مقاطعة معان ـ العقبة بناء على رغبة الإدارة البريطانية. وهناك عشرات النماذج المشابهة التي تؤكد أن رسم حدود الكيانات السياسية في مناطق الإنتداب، سواء الحدود الداخلية فيما بينها أو الحدود مع البلدان المجاورة، قد تمت بفعل الإرادة الإنتدابية وحدها. وكانت مسألة الاسكندرون في نهاية عهد الإنتداب أحد أبرز هذه النماذج وضوحاً. فقد تنازل الإنتداب الفرنسي، في ظل تدابير شكلية وإشراف عصبة الأمم على استفتاء للسكان، عن منطقة الإسكندرون بكاملها للأتراك.

كانت التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي واحدة في جوهرها لكن مظاهرها متنوعة تبعاً للركائز الداخلية التي إستندت إليها وأبرزها: الركيزة العرقية، الركيزة الطائفية، الركيزة البدوية، والكيانات السياسية كمحصلة عامة لهذه الركائز مجتمعة[٢٤].

وكانت الشركات الفرنسية والإنكليزية والأميركية، لا سيما النفطية منها، المقرر الأساسي في تخطيط حدود الجزيرة العربية تبعاً لمناطق امتيازاتها وحقول النفط التي تسيطر عليها. ويلاحظ بوضوح أن بريطانيا كانت تنوب عن زعماء القبائل في تخطيط الحدود الجغرافية بحيث تجلس إلى طاولة المفاوضات حول الحدود بعثات عربية بإمرة ضباط أو سياسيين إنكليز يمثلون مصالح الشركات

---

(٢٣) P.R.O-F.O Class 816 piece 160 - Secret report. November 22-1932.

(٢٤) مسعود ضاهر، « ركائز التجزئة في المشرق العربي » مجلة الفكر العربي، العدد ١١ ـ ١٢ صفحات ١٠١ ـ ١٢١.

الرأسمالية العالمية. أي أن الشركات العالمية، خاصة النفطية منها، هي ألتي رسمت للعرب حدود إماراتهم ومشيخاتهم وكياناتهم السياسية منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطالع العقد السابع من القرن العشرين.

فالسلطات البريطانية والفرنسية قامت بتخطيط الحدود النهائية بين العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن والسعودية[٢٥]. والسلطات البريطانية رسمت الحدود النهائية بموجب إتفاق (٥ شباط ١٩٣٥) بين المملكة العربية السعودية وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وسلطنة مسقط وعمان وبلاد حضرموت وغيرها من المشيخات والإمارات الواقعة في الشرق والجنوب الشرقي من الجزيرة العربية[٢٦]. والسلطات البريطانية رسمت منفردة حدود القبائل وأماكن تواجدها وانتقالها وتبرز الزعماء الموالين لها لا سيما زعماء القبائل الكبيرة في عجمان والمعاطي والكوفة والنفوذ والإمارات وسواها. ورسمت كذلك الحدود النهائية بين السعودية واليمن والصحاري المجاورة تبعاً لإتفاقية (٢٤ نيسان ١٩٣٥)، وحدود السعودية مع شرقي الأردن ومسقط وحضرموت. وباتت قبائل بنو رميغان وبنو تناف، وبنو عيدة، والمردة، والهام، والدهمان، وبنو عبيد، والقراب، والخاطري، والسفلان، والخرزي، والمهرا، والزباني، والراشدي، والمره، ووادي حارم، وزعماء المناهل، الأكثر نفوذاً في المنطقة. وتم توقيع اتفاقيات منفردة بين السلطات الإنكليزية وكل من زعماء هذه القبائل والحكومات المحلية المدعومة من الإنكليز بهدف دفع القبائل إلى الاستقرار وجعل المتمردين يواجهون حلفاً كبيراً من زعماء القبائل الموالية والحكومات المحلية والسلطات البريطانية[٢٧].

كانت السياسة الانتدابية، خاصةً الإنكليزية منها، تطرح دوماً مسألة ضمان حدود الإمارات والمشيخات التي برزت إلى الوجود بدعم إنكليزي مباشر. وظلت

---

(٢٥) - P.R.O-C.O Class 831. box 30 - piece 37793/44.

(٢٦) - P.R.O-F.O Class 905. No 30. Volume I of 1935.

(٢٧) - P.R.O-F.O Class 905. No 2129.

هذه السياسة معتمدة طيلة فترة الوجود البريطاني في المشرق العربي وظهرت نتائجها الملموسة بترسيخ عشرات الإمارات والمشيخات التي لم يكن بالإمكان قيامها لولا الدعم الإنكليزي المباشر.

ويلاحظ أن السلطات البريطانية كانت تدفع مشايخ البدو إلى إعلان دويلاتهم أو إماراتهم ثم تسارع إلى دعم هذا المطلب. وهناك عشرات الأمثلة على ذلك. ففي عامي (١٩٣٦ - ١٩٣٧) تؤكد التقارير السرية البريطانية على عزم كل من السعودية والعراق على ضم الكويت والساحل المجاور إلى أراضيها. فتسارع السلطات البريطانية إلى الإعلان عن ضرورة تخطيط الحدود بين كل من الكويت وجيرانها وترسل البرقيات المستعجلة إلى ملكي السعودية والعراق بضرورة الاعتراف باستقلال الكويت. كما توعز إلى معتمديها وعساكرها بإظهار الحد الأقصى من القوة لدعم استقلال الكويت عن جيرانها. وسرعان ما تتراجع حكومتا العراق والسعودية عن المطالبة بالكويت. فالعراق يؤكد على علاقة حسن الجوار والصداقة بين كل من العراق والكويت والأردن والسعودية. والسعودية توقع اتفاقية حسن الجوار في (١٤ نيسان ١٩٣٧) تعترف بموجبها بالكويت كدولة مستقلة وذات سيادة معترف بها دولياً [٢٨]. إن تجزئة المشرق العربي إلى كيانات سياسية صغيرة وإمارات ومشيخات « معترف بها دولياً » تشكل الركيزة الأساسية للسياسة الانتدابية في هذا المشرق طيلة النصف الأول من القرن العشرين. وإذا كانت الطائفية قاعدة للتجزئة في سوريا ولبنان، فإن البداوة النفطية شكلت القاعدة الأكثر اتساعاً للتجزئة في الجزيرة العربية.

نموذج الكويت ليس فريداً بل هناك نماذج قطر وعمان ومسقط وحضرموت وسواها من الإمارات. ثمة وثائق كثيرة حول ظهور هذه الإمارات والمشيخات إلى الوجود ككيانات سياسية « مستقلة » بدعم مباشر من الإنكليز. ولدينا وثائق تشير

---

(٢٨) - P.R.O-F.O Class 905. No 49. piece 8517.
«Treaty of Friendship and «Bon voisinage» between Saudi Arabia and Kuwait».

الى عجز الملك السعودي عن مجابهة الرغبة البريطانية في إقامة هذه الكيانات فتضمن رسائله مختلف التعابير العاطفية التي تظهر مدى اللوعة المقرونة بالعجز عن تلك المواجهة مع الانكليز. فبعد إجبار الملك السعودي على الاعتراف بالكويت ككيان سياسي عام ١٩٣٦ وضم منطقة السايلة إليها، يكتب الملك السعودي إلى المعتمد البريطاني بتاريخ (٢٣ آذار ١٩٣٧) يقول: «... لقد فصلت الأدوار التاريخية للعلاقات التي بيني وبين الحكومة البريطانية وكلها مواقف مجاملة وثبات على الصداقة من جانبي [٢٩]. ومن الجانب البريطاني في بعض الأحيان. ولكن الذي رابني في نفسي وكدر خاطري كثيراً ومس كرامتي المسألتان الآتيتان:

١ ـ مسألة حدود قطر وعمان وسواها من إمارات الخليج.

٢ ـ مسألة التجارة والنقل البحري.

فأما عن المسألة الأولى، فإن هذه البلاد بنفسها كما تعلمون كانت تحت سيادة أجدادي وكانت حتى عهد جدي فيصل تؤدي اتاوة سنوية حفظاً لعلاقة التابع بالمتبوع. ولكن حباً باستمرار صداقتنا مع الحكومة البريطانية ومع الأمراء المذكورين الذين تربطهم بنا روابط قديمة اعترفنا بمراكزهم في خليج فارس وإماراتهم واحترمنا ما بينهم من معاهدات مع الحكومة البريطانية. ولكن ما كان يخطر ببالي قط أن يكون هذا سبباً لأخذ قسم من أراضينا وضمها إلى تلك الحدود في الوقت الذي يعترف فيه الجميع بأن ما تتمتع به هذه الأماكن من السلم إنما الفضل فيه لله ثم لنا، وليس من المعقول أن يكون هذا الضغط لشك فينا أو ريب في نيتنا أو صداقتنا أو رمينا بالطمع في أرض هي لنا فإن من يطمع لا يطمع في جبل أو خور بل يطمع في بلد عامر آهل بالسكان. والذي يهمنا هو المحافظة على كرامتنا والدفاع عن حقوق رعايانا وعشائرنا. أما مسألة التجارة، فإني أعلم أن

---

(٢٩) منذ عام ١٩٠٦ كان إبن سعود يأمر قبائله والقبائل المتحالفة معه بالوقوف ضد الأتراك ودعم سياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي.

– P.R.O-F.O. Class 496. No 29 piece 14. P. 5.

موانىء الخليج الفارسي التي تقل أهمية عن موانىء تمر عليها البواخر وتنقل اليها البضائع وأنواع المتاجر وأنا الذي أعتبر نفسي اقدم اصدقاء بريطانيا وأكبر العرب، أصبح تحت رحمة الكويت أو البحرين. وكلما اثير الموضوع قيل إن هذا أمر راجع إلى شركات الملاحة. ما كنت أعتقد أن الأصدقاء يعاملون بعضهم بهذه الصورة القاسية. إني والحمد لله منحني الله وبلادي من القوة ما ليس للكويت والبحرين وأبو ظبي وغيرها فلماذا تمر البواخر على هذه البلاد وتحرم بلادي من أن تمر عليها البواخر؟»[٣٠].

نعتبر هذه الرسالة ذات أهمية خاصة لأنها تشير إلى جملة حقائق تاريخية منها:

- إن «الصداقة التاريخية» التي تشير إليها الرسالة لم تمنع البريطانيين من إضعاف إبن سعود وحرمانه من مناطق جغرافية كانت تخضع لأجداده.
- إن الأسرة السعودية شاركت فعلياً في إبراز مشيخات الخليج التي تسميه رسالة الملك السعودي بالخليج الفارسي. فشيوخ الإمارات أقاموا صلات مباشرة مع السعوديين على أساس اعتراف هؤلاء بمناطق نفوذهم.
- إن استمرار هذه المشيخات والإمارات على قيد الوجود وتحولها إلى كيانات حديثة كان بتشجيع مباشر من الإنكليز. فالمعتمد البريطاني السيد بولارد Poulard يكتب معلقاً على هذه الرسالة إلى وزير خارجيته السير إيدن Eden قائلاً: «إن اعتراف إبن سعود بمشايخ الجزيرة يشير إلى أن السبب في ذلك ليس رغبته الذاتية بل صداقتهم الثابتة لبريطانيا وتحالفهم الدائم معها»[٣١].
- إن السلطات البريطانية كانت شديدة الحرص على حرمان السعودية من الموانىء البحرية وإبقائها قوة صحراوية كبيرة داخل الجزيرة العربية.
- إن الشركات الأجنبية، وتسمي الرسالة منها شركات الملاحة، لعبت دوراً بارزاً في عزلة السعودية عن العالم الخارجي عبر الموانيء البحرية..

(٣٠) - P.R.O-F.O Class 905. No 53 piece 413.

(٣١) - Idem-No 53 piece 390/4.

أدى الضغط البريطاني على السعودية إلى اعترافها بإمارات ومشيخات الخليج. والطريف أن بعض الوثائق تثبت كيف أن الإنكليز كانوا يبروزن للحكام السعوديين أن بعض مناطق الجزيرة العربية كقصر سلوى، وجبل نكش، وآبار سفوك، ومناطق السبخة وسواها لم تكن تاريخياً مناطق سعودية استناداً إلى كتب الرحالة الإنكليز لا سيما كتاب برترام توماس Bertram Thomas المسمى «العربية السعيدة» Arabia Felix. إنه من نوع المحزن المضحك أن يحدد الإنكليز للعرب أرض العرب استناداً إلى كتب الرحالة الإنكليز. ولا تنفع «الصداقة التاريخية» بين حكام السعودية وسواها من إمارات ومشيخات الخليج. فأساس العلاقة يقوم على مصالح استعمارية مباشرة في المشرق العربي أشارت إليها جريدة التايمز Times اللندنية صراحة في (٢٧ آذار ١٩٣٧) بالقول: «يبدو أن وراء تمسك الحكومة البريطانية بالمناطق المتنازع عليها بين السعودية وجيرانها نفوذ شركة نفط الخليج Persian Gulf Company التي نالت امتيازات نفطية واسعة في تلك المنطقة وعلى حدود اليمن. وأن المعتمد بولارد Poulard على صلات وثيقة بأصحاب هذه الشركة»[٣٢]. وتنتهي الأزمة بإقرار فؤاد حمزه، ممثل السعودية، بالحدود التي رسمها الضباط الإنكليز بين السعودية وكل من الأردن والكويت والإمارات والعراق. وتنشر عشرات الخرائط التي وضعها هؤلاء الضباط لتصبح الحدود الثابتة التي رسمها الإنكليز للعرب في جزيرة العرب[٣٣].

---

(٣٢) - Idem. No 53 piece 430/41.

(٣٣) - P.R.O-F.O Class 905 No 22, 53, 398.

الفصل الأول

بعض النتائج العملية للسياسة الفرنسية تجاه المسألة البدوية في بادية الشام

تعريف ببادية الشام وقبائلها

في أواسط القرن التاسع عشر كانت قبائل « عنيزة » الكثيرة العدد تستقر في بادية الشام بين الولايات السورية والعراقية وأشهر فروعها قبائل الرولا ، وقبائل الشمر ، وقبائل المنتفق ، وقبائل الفدعان ، وقبائل الهدال ، وقبائل الجدعان وغيرها من القبائل التي استقرت قرب المدن السورية والعراقية الكبرى خاصة حلب وبغداد والموصل[١].

بادية الشام منطقة صحراوية واسعة تتصل بالحدود السورية والعراقية وحدود شرقي الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت . وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- البادية الشمالية ومركزها الرطبة .
- البادية الجنوبية ومركزها السلمان .
- الجزيرة شرقي الفرات ومركزها الحضر .

ويقسم البدو المنطقة الصحراوية الكائنة غربي الفرات إلى خمسة أقسام[٢] :

- **الودبان**: وهي أوسع المناطق وتمتد من حدود سوريا غرباً إلى وادي الخر شرقا وتكثر فيها الأودية وأشهر عشائرها قبائل عنيزة وشمَّر .

- **الحماد** : وهو قفار موحشة تمتد من جنوب تدمر حتى النفوذ .

- **الحجرة**: وهي منطقة صخرية تمتد من وادي الخر إلى وادي السدير . أشهر قبائلها شمَّر وقسم من قبائل الضفير والدهامشة والغنَّامة .

- **الدبدبة** : وتطلق على المناطق الكائنة بين الكويت ووادي السدير . تنزلها عادة عشائر « الضفير » وعشائر الغنَّامة .

---

(١) - Lady Anne Blunt «Bedouin tribes of Euphrates..» p 150 - 151.

(٢) عبد الجبار الراوي ، « البادية » ، بغداد ١٩٤٩ ، صفحات ٢ ـ ٧ .

ـ **الرحاب**: وهي المنطقة الكائنة بين خط العيون وحدود الألوية المجاورة.

أبرز عشائر البادية هي التالية:

١ ـ عنـزة.

٢ ـ الضفير.

٣ ـ عشائر شمَّر، وأكثر هذه العشائر تسكن الجزيرة الفراتية.

عشائر «عنـزة» مترحلة تقتني الإبل وقليلاً من الخيل والغنم، وكان زعماؤها يتقاضون رواتب مالية من السلطة المركزية العثمانية. وهي كثيرة الفروع وتنتشر في العراق وسوريا وشرقي الأردن والحجاز. أبرز الفروع والبطون والأفخاذ: العمارات، وفتى عبد، والدهامشة، والجبل، والهيازع، والدهمان، والمطارفة، والشملان، والصقور، والسلكة، والفدعان، والسلاطين، والسويلمات، والعمارات، والجدعان، والولد، وفتى ماجد، والجلاس، وبنو وهب وسواهم. قبائل «عنـزة» هي أضخم قبائل البادية وأكثرها عدداً، أما قبائل «الضفير» فهي من القبائل المهمة في البادية الجنوبية، لكنها لا تملك سوى الإبل ولها مخصصات من السلطة المركزية لزعماء العشائر فيها. أبرز فروعها وأفخاذها: السويط وهم رؤساء الضفير وسادتها، والسعيد، والجواسم، والمسامير، والذرعان، والزوارع، وبني حسن، والطلوح، والسلطان، والعمدة وسواهم، ويقدر تعداد بيوتها في مطالع القرن العشرين بحوالي ٣٠٠٠ بيت. أما قبائل شمَّر فهي قسمان:

١ ـ **شمَّر الجربا**: ومواطنها بين دجلة والفرات والخابور.

٢ ـ **شمَّر الطائي**: في لواءي الكوت وديالا في العراق. وهذه القبائل تركت البداوة في مطالع القرن العشرين وتحولت جماهيرها إلى مزارعين.

لهذه القبائل امتداد داخل الجزيرة العربية خاصة قبائل منطقة حائل. أما فروعها وأفخاذها فأبرزها: آل محمد، السرحة، الباشات، الخرصة، سنجارة،

الدرة، الجزعة، الأسلم، الصايح، الثابت، الفداغة، العفاريت، الصبحي وسواها، ويقدر عدد بيوتها في مطالع القرن العشرين بأكثر من ١٧ ألف بيت[٣].

إن حصر الكلام على بدو سوريين [٤] وبدو عراقيين أو سعوديين أو اردنيين في بادية الشام يبدو مستحيلاً. فحدود هذه الدول هي حدود حديثة ترقى إلى أواخر الربع الأول من القرن العشرين، في حين استمرت القبائل البدوية في ترحالها لا تعترف بهذه الحدود «الإقليمية» المعترف بها دولياً. فقبائل شمَّر مثلاً كانت تنتشر من إمارة آل الرشيد في حائل إلى ألوية العراق وسوريا بنسبة ١٥ ألف بيت، ثلثاهم في العراق والثلث الآخر في بادية الشام السورية حيث سميت بشمَّر الحدود وشمَّر دير الزور أو شمَّر الزور.

تعتبر قبائل الرولا أكبر القبائل العربية المترحلة في فترة ما بين الحربين العالميتين حيث قدرت خيامها بحوالي ٥ آلاف بيت ومواشيها بمئة ألف بعير وخمسة آلاف رأس غنم و ١٠٠ فرس وهي تنزل ما بين نجد والشام، خاصة في مناطق الجولان، وغوطة الشام، والحماد، ومنطقة الخبرات، وجبل عنزة، والجوف وسواها. كذلك قبائل الفدعان المترحلة، وهي إحدى أبرز فروع عشائر «عنزة» الكثيرة. وكان للفدعان أربعة آلاف خيمة يضاف إليها أكثر من إلفي خيمة من الأقرباء أو

---

(٣) الراوي، المرجع السابق، صفحات ١٠٩ و١١٦ ـ ١٢١ و١٢٤ ـ ١٢٩.

(٤) تراجع تقسيمات سوريا الإدارية قبل الحرب العالمية الأولى في

- Georges Samné «La Syrie» Paris 1920.
- K. Khairallah «La Syrie» Paris 1912.

ـ عبد العزيز عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤ ـ ١٩١٤)»، القاهرة ١٩٦٩.

ـ أحمد عزت عبد الكريم، «التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني»، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، المجلد الأول (أيار ١٩٥١).

ـ عبد الكريم غرايبة، «سوريا في القرن التاسع عشر (١٨٤٠ ـ ١٨٧٢)»، القاهرة ١٩٦٢.

ـ وجيه كوثراني، «بلاد الشام: السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين»، بيروت ١٩٨٠.

« الولد » ويقدر عدد إبلها بعشرين ألف بعير وعدد رؤوس الغنم لديها بستين ألفاً، إضافة إلى ألفي رأس خيل و ٥٠٠ بغل. وهي تقطن وادي الفرات، ومخفر الحمام، ووادي البليخ وتنتشر حتى الحدود التركية. وكثيراً ما توغلت بعض فروعهم نحو الداخل العراقي أو واحات نجد(٥).

ويلاحظ أن حجم البداوة المترحلة في سوريا كان لا يزال كبيراً في نهاية مرحلة الإنتداب الفرنسي ومطالع الإستقلال الوطني في سوريا.

بادية الشام إبّان الحكم العثماني

يشير مصطفى الدباغ إلى أن غالبية قبائل البادية الشامية تعود بنسبها إلى أسد بن ربيعة وأن مواطنها الأصلية كانت في أواسط نجد وشمالي الحجاز وبدأت تخرج إلى حوران ووادي الأردن في القرن الثامن عشر. وحتى عام ١٧٦١ كانت قبائل « عنيزة » تعد اكبر عشائر بادية الشام وتأخذ اموالاً وفيرة من ركب الحج الشامي. وفي سوريا تنازعت قبائل « عنيزة » مع عشائر حمص وحماه وفرضت عليها الخوة وتمكنت من الانتصار على عشائر حلب وأصبحت سيدة بادية الشام حتى وادي الفرات وأطراف العراق. تحضَّر قسم من بطونها وبقي الكثير من قبائلها على البداوة خاصة قبائل الرولا وقبائل « ولد علي » وقبائل الدهامشة وسواها. وإلى قبيلة « عنيزة » تنتسب الأسر الحاكمة في السعودية والكويت والبحرين أي آل سعود وآل الصباح وآل خليفة(٦).

القبائل السورية، في غالبيتها، قبائل عربية وفدت ضمن هجرات متتالية من داخل الجزيرة العربية واستقرت في بادية الشام بين سوريا والعراق. ومنذ القرن السابع عشر بدأت بعض القبائل تستقر في مناطق ثابتة وتقيم علاقات زراعية

---

(٥) عمر رضا كحالة، « معجم القبائل العربية الحديثة »، دمشق ١٩٤٩/ثلاثة مجلدات/صفحات ٤٥٢ و ٦٠٨ و ٩١٠.

(٦) مصطفى مراد الدباغ، « القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين »، بيروت ١٩٧٩، صفحات ١٨١ ـ ١٨٢.

وقرى ومزارع بالإضافة إلى تربية الماشية. فقبائل «الشاوية»، إحدى فروع عشائر «البوشعبان» قد استقرت خلال هذه الفترة على ضفاف نهر البليخ وبقي قسم ضئيل منها يمارس الترحال وأعمال الغزو والنهب. ومع استقرار هذه القبائل ارتفعت مداخيلها الزراعية الثابتة وازدادت أعداد الماشية لديها، وكانت أسواق حلب من المراكز الرئيسية لبيع محصولها الزراعي ومواشيها.

أما قبائل «الوُلد» فكانت تقطن على ضفاف الفرات منذ القرن السابع عشر وتمتد ما بين قرية شمس حتى الرقّة. وفي المناطق الشرقية لهذه القبائل كانت تستقر قبائل الأفاضلة على ضفاف الفرات أيضاً.

لكن قبائل «عنيزة» كانت أقوى القبائل السورية منذ فترة زمنية طويلة، وقد استقرت فروعها الكثيرة بين سوريا والأردن والسعودية والعراق. ومنذ أواسط القرن الثامن عشر أشار السائح الدانماركي «نيبوهر» الذي زار بلاد الشام في حدود سنة ١١٨٠ هجرية إلى قبيلة «عنيزة» بقوله: «هي أكبر عشائر بادية الشام ولعلها أيضاً أكبر عشائر نجد أو الجزيرة العربية كلها، وهي تأخذ أموالاً وفيرة من ركب الحج الشامي. وإذا ما نهب هذا الركب يكون فاعلوه حتماً من «عنيزة». هذه العشيرة في قتال دائم مع حكام هذه البلاد ولا سيما مع والي دمشق. وقد نهبوا منذ مدة قافلة كبيرة كانت قادمة من بغداد على بعد يوم من دمشق...». وفي تأكيد لرحالة سويسري بعد حوالي نصف قرن من شهادة الرحالة الدانماركي أي عام ١٢٢٤ هجرية، يقول بركهاردت: «أما عنيزة فأكبر عشائر بادية الشام. وإذا جمعت مع أقاربها في نجد صارت من حيث العدد أكبر العشائر العربية طراً. وهي وإن كانت قد اعتنقت المذهب الوهابي في حدود سنة ١٢٠٩ هجرية لكنها ظلّت على صلات حسنة مع الوُلاة العثمانيين بحكم الفوائد التي تستدرها من قوافل الحجاج. إلا أنها إذا انقطعت مواردها من قوافل الحجاج سرعان ما تنقلب على أولئك الولاة وتنحاز إلى الوهابيين للإغارة على مشارف

الشام...»[٧]. كانت العشائر الشامية نصف البدوية، كلها أو جلها، تدفع الخوة إلى عنيزة، ثم انتفضت عليها الواحدة تلو الأخرى وتخلصت من نفوذها. وأول العشائر التي صارعت عنيزة، ونخص بالذكر فرعها الأساسي العمارات، هي عشيرة العقيدات ثم تبعتها عشيرة البوشعبان. أما العشائر الصغيرة فقد استمرت بالخضوع لعنيزة خاصة عشائر اللهيب، والوهب، والبوخيس، والكيار، والغمور، والبوجرادة، وأكثر عشائر ألوية دمشق، وحوران، وجبل الدروز، وعجلون.

وتؤكد الوثائق التاريخية أن قبائل «عنيزة» تعود بمواطنها الأولى إلى أواسط نجد وشمالي الحجاز ومنها انتقلت إلى بادية الشام فسكنت في براري حلب وحماه وحمص وتدمر ودمشق، وفي الجزيرة الفراتية في براري قضاء الرقة. وانتقلت بعض فروعها إلى العراق، وسميت «عنيزة الفرات والجزيرة». وفي العراق وسوريا انقسمت قبائل «عنيزة» إلى فروع مستقرة كعنيزة حماه وعنيزة حمص وعنيزة دمشق وعنيزة حوران بالإضافة إلى عنيزة العراق وعنيزة الحجاز. وأبرز فروعها: العمارات، والجبل، والدهامشة، والفدعان، والولد، والخرصة، والبطينات، والأعبدة، والأحسنة، والرولا، والمحلف، والأيدة، والفقرا. وكانت قبائل الرولا أكثر عشائر «عنيزة» عدداً وأعظمها قوة وأوسعها جاهاً ونفوذاً لدى الحكومات المتعاقبة في بلاد الشام. كما أقام زعماء هذه العشائر صلات وثيقة بالمملكة العربية السعودية ولا سيما بعد المصاهرات بين آل سعود وآل شعلان. وحتى أواخر الحرب العالمية الثانية كانت قبائل الرولا تملك أكثر من ١٠٠ ألف جمل بالاضافة إلى الأغنام والماعز والخيول[٨].

واجهت السلطة المركزية العثمانية ومن بعدها الانتدابية، مسألة بدوية غاية في الصعوبة: كيف تتصدى للجماهير البدوية الكثيرة العديدة والتي تلتف حول زعمائها

---

(٧) النصوص الموضوعة بين مزدوجين في هذا المقطع منقولة عن أحمد وصفي زكريا «عشائر الشام» الجزء الثاني ص ٢١.

(٨) احمد وصفي زكريا، المرجع السابق، صفحات ٢٣ ـ ٢٩.

من قبائل « عنيزة » على قاعدة من التنظيم القبلي المتماسك ؟ وبالتالي إذا ما قررت السلطة المركزية استخدام السلاح ضد هذه القبائل فإنها بحاجة إلى آلاف العساكر لمقاتلة البدو في عقر دارهم ، أي في الصحراء ، والنتائج العسكرية غير مضمونة لا بل تقود إلى استنزاف موارد الدولة وهدر طاقاتها .

لذا ، كان على الدولة العثمانية اعتماد سياسة متعددة الجوانب منها :

- استمالة بعض زعماء القبائل بالمال والسلاح وإغداق الألقاب عليها .
- تأجيج الصراع الداخلي الدائم بين زعماء البادية والعمل على إطالة أمد النزاع بكافة الوسائل .
- دفع بعض القبائل إلى الاستقرار النهائي في مناطق ثابتة وإصدار سندات الطابو بتمليكهم تلك الأراضي وتخويلهم حق الدفاع عنها .
- ربط القبائل بالأسواق التجارية المدينية المجاورة . فقد كان البدو بحاجة ماسة إلى علاقات تجارية مع المدن كما يستطيعوا بيع حيواناتهم واستقدام السلع الضرورية لهم كالقمح والبن والدخان والسكر وسواها .
- إنشاء مدرسة لتعليم أبناء زعماء البدو سميت « عشيرة مكتبي » في الآستانة بهدف تعليم أبناء البدو بالإضافة إلى مدارس محلية لأبناء البدو . لكن الهدف الأبعد من مدرسة الآستانة هو ربط زعماء البدو بولاء ثابت مع السلطنة العثمانية ، إذ كثيراً ما لجأ الحكام العثمانيون إلى وضع أبناء زعماء القبائل في قصورهم كرهائن لضمان تأمين سيطرتهم على البدو .

وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة أن استقرت بعض عشائر « عنيزة » والشمر والبو شعبان في أواسط الجزيرة العربية وبادية الشام وأقامت علاقات ثابتة على الأراضي التي استوطنتها وتمتعت فيها باستقلالية شبه مطلقة ، إذ لا تستطيع أية قوة خارجية إخضاع البدو إلا عبر زعمائهم بالذات . وكانت قبائل شمّر أقرب القبائل إلى السياسة العثمانية . أما عشيرة « السباع » إحدى أهم فروع قبائل الرولا ، فكانت تسيطر على المراعي الممتدة بين حمص وحماه ودمشق وتعتمد أساساً على تربية الجمال .

كانت القبائل السورية الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر تقطن منطقتين يفصل بينهما نهر الفرات:

الأولى: قبائل شمر القوية تقطن الضفة اليسرى لنهر الفرات وترتبط إرتباطاً وثيقاً بالعثمانيين.

الثانية: قبائل «عنزة» القوية أيضاً تقطن الضفة اليمنى للفرات وتمتد على طول المنطقة من نجد حتى ضواحي حلب في بادية الشام. ومنذ ١٨٥٧ كان زعيم عشيرة «الجدعان»، إحدى أبرز فروع «عنزة» وأكثرها غنى وقدرة على القتال، يقيم علاقات مباشرة مع القنصل البريطاني في بوشهر ويطلب حمايته في حال إقدام العثمانيين على إعلان الحرب ضده(٩).

لقد انتهت المرحلة العثمانية الطويلة في المشرق العربي باستقرار قبائل عربية في الواحات وعلى أطراف بادية الشام. وكانت أبرز العشائر المستقرة في سوريا عشيرة «العقيدات» بين دير الزور والبو كمال على الفرات. لكن السلطنة العثمانية لم تعتمد سياسة بدوية واضحة بل تركت للقبائل حرية التملك في الصحراء ومنحتهم سندات الطابو لأراضيها ولم تحم السلطنة سوى حدود المناطق المزروعة وطرق القوافل التجارية الصحراوية عبر مخافر عسكرية. وكانت تعفي البدو من الضرائب، ونادراً ما جبت منهم ضريبة المرعى، وأحياناً كثيرة تدفع لزعمائهم أموالاً وفيرة بقصد استمالتهم. وأول مظاهر السياسة الرسمية العثمانية لتوطين البدو في الولايات السورية تعود إلى عام ١٨٥٩ حين أقطع والي حلب عشيرة «الفدعان» أراضي واسعة في منطقتي السبخة ونهر الذهب، وأقام مخفراً عسكرياً ثابتاً في دير الزور عام ١٨٦٠ لمراقبة تحركات البدو. وعام ١٨٦١ أقطع والي حلب عشيرة «الوُلْد» أراضي زراعية بين حلب ومعرة النعمان. ثم أخذت حركة استقرار البدو تتسع في المرحلة اللاحقة حتى نهاية السلطنة العثمانية. فنظراً للأملاك الكثيرة التي سيطر عليها السلطان عبد الحميد الثاني في الولايات السورية والتي قدرت بحوالي

---

(٩) – Lady. A. Blunt - op - cit - pp 91 and 38 - 40.

ستة ملايين دونم حتى عام ١٩٠٨[١٠]، كانت تلك الأراضي بحاجة إلى أيد عاملة زراعية لزيادة إنتاجها. فعمد عبد الحميد إلى إسكان قبائل بدوية في أملاكه السلطانية وأعفاهم من الخدمة العسكرية، وأسلفهم البذار وأموالاً لشراء الأدوات الزراعية الضرورية، وأعفاهم من الضرائب مقابل استقرارهم وتحولهم إلى مزارعين في الأراضي السلطانية.

ويلاحظ أيضاً أن الأمن الصحراوي كان معدوماً طيلة المرحلة العثمانية الطويلة وسنوات طويلة بعد فرض الانتداب. فليست هناك قوى عسكرية قادرة على مراقبة تحركات البدو ومنع تعدياتهم على سكان الأرياف والمدن المجاورة وقوافل التجار والحجاج. وكان لزعماء العشائر سلطات مطلقة، لا سيما زعماء العشائر الكثيرة العدد. « لذا كان على سكان المدن والأرياف المجاورة للبادية دفع خوات كبيرة لهؤلاء الزعماء إذا أرادوا لمزروعاتهم البقاء وإلا اكتسحتها مواشي البدو، ورعت زرعها، وحطمت أشجارها، ونهبت غلالها »[١١].

في أواخر العهد العثماني كانت السلطات البريطانية والفرنسية قد استمالت أعداداً كبيرة من زعماء القبائل في بادية الشام. فقد جعلت الخارجية البريطانية في رأس أهدافها استمالة زعماء القبائل بأية وسيلة لإضعاف الوجود العثماني في المشرق العربي. ففي رسالة بتاريخ (٢١ تشرين الثاني ١٩٠٣) يكتب القنصل البريطاني في البصرة إلى وزير خارجيته قائلاً: « لا زالت قبائل الجزيرة موالية للعثمانيين. وهي قبائل صغيرة لكنها ذات نفوذ وفاعلية في نقل البريد وتموين المراكز التركية. لذلك تقدم لها الحكومة العثمانية الكثير من المساعدات وتعفيها من الضرائب ». فيجيب وزير الخارجية البريطاني، السير أوكونور Sir O'conor بالقول « عليك بالعمل الحثيث لجذب هذه القبائل بأية وسيلة ممكنة وتقديم كافة المساعدات لمشايخها »[١٢].

---

(١٠) مصطفى الشهابي، « بحث في أملاك الدولة »، مجلة المشرق - ١٩٣٢، صفحات ٤٤٤ - ٤٤٩.

(١١) صلاح الدين عمر باشا، « أساليب التوطين... » مؤتمر القدس ١٩٦٥، الجزء الثاني ص ٢٨٦.

(١٢) - P.R.O-F.O. Class 406 No 18 - pp 3 - 6.

فرض الانتدابات وتجزئة البادية أرضاً وعشائر

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت القوى الاستعمارية الأوروبية، لا سيما بريطانيا قد أقامت علاقات متينة مع زعماء القبائل في المشرق العربي وأبرمت الكثير من الاتفاقيات التي تربط الشيخ البدوي بعلاقات تبعية مع الإنكليز. وقد استخدمت لهذه الغاية كافة الوسائل لا سيما الذهب لشراء شيوخ القبائل وضمان وقوفهم إلى جانب قواتها. لذلك لم تنفع محاولة العثمانيين تمتين علاقاتهم بشيوخ البادية خلال هذه المرحلة. حتى أن الشيخ نوري الشعلان، زعيم قبائل الرولا القوية، رد على طلب السلطات العثمانية بالانضمام إلى حملتها ضد قناة السويس قائلاً: «دع الحكومة العثمانية تفعل ما تشاء فلن أشارك في الحملة على مصر ولن أضحي بقبيلتي في سبيل العثمانيين. إن موطني هنا حيث تنزل قبائل «عنيزة» التي أنتمي إليها، ولن أغادر هذه المنطقة وليست لي رغبة في الدفاع عن غيرها»[١٣].

يوضح هذا النص المفهوم القبلي للأرض وعلاقة البدوي بها. وهو يرتكز إلى الجوانب التالية:

ارتباط البدوي بالأرض الصحراوية التي تشكل مصادر قوته وإنتاجه أي اقتصاد الرعي - الماشية وليست لديه أية مفاهيم حول الأرض الوطنية أو الأرض القومية.

- العلاقة غير المستقرة بالسلطة المركزية وإظهار الاستعداد الكامل لعصيانها في أية لحظة إذا ما تعرضت مصالح القبيلة للخطر.
- رفض البدوي القتال خارج حدوده الصحراوية إذ لا مصلحة له بتلك الحروب من جهة، وليست لديه الخبرة الكافية لخوضها من جهة أخرى. فحروب البدو صحراوية دوماً ولا تتجاوز الصحراء إلا للإغارة على أطرافها الريفية والمدينية في حالات الجوع وانعدام الكلأ.

---

(١٣) - A. Musil «The manners and customs of rwala Bedouins» New York 1928 - pp 438 - 439.

وما كادت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى أفرج الفرنسيون والإنكليز عن مخططاتهم الاستعمارية التي رسمت قبيل الحرب وإبانها. ولم تكن ثمة حدود بين الولايات السورية والفلسطينية والعراقية وأراضي نجد وسواها لأن حدود الولايات كانت مبهمة وتتبدل باستمرار بموجب إرادة سلطانية. فكان هذه المناطق يشتركون في تاريخ واحد منذ مئات السنين ولهم لغة واحدة وعادات وتقاليد واحدة، ودين واحد في الغالب، ودورة اقتصادية واحدة، أي كل مقومات الوحدة الاقتصادية ـ الاجتماعية[١٤]. وكانت جماهير البدو في بادية الشام وبوادي الجزيرة العربية تندرج في إطار هذه الوحدة كإحدى ركائزها الأساسية لأن قسماً كبيراً من سكان هذه المنطقة كانوا يمتون إلى البداوة بصلات مباشرة أو غير مباشرة.

كان من النتائج المباشرة للحرب أن أدرجت مناطق المشرق العربي التي كانت تابعة سابقاً للسلطنة العثمانية في لائحة الدول التي ستخضع لنظام الانتداب. فتوزعت بين الانتدابين الفرنسي والإنكليزي وبدأت عمليات تخطيط الحدود بين مناطق هذين الانتدابين لرسم حدود التجزئة في المشرق العربي وإنشاء دويلات سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وشرقي الأردن بالإضافة إلى عدد كبير من الدويلات التي ستظهر تباعاً في شبه الجزيرة العربية.

قبل هذه المرحلة بسنوات طويلة تمّ انخراط المدن العربية المشرقية التي أقامت علاقات تبعية مباشرة مع الرساميل الأوروبية لا سيما بعد أواسط القرن التاسع عشر. وكانت بيروت وحلب وحيفا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الرساميل وتشكل أسواقاً تجارية مهمة لتعريف منتوجات الغرب وتجميع المواد الخام التي تنتج في المشرق العربي كما تتم عملية شحنها إلى الموانىء الأوروبية.

ورغم كافة جوانب الاختلاف بين الانتدابين الفرنسي والإنكليزي

---

(١٤) بسن مفير، «الوضع القبلي في سوريا»، رسالة ماجستير ـ الجامعة الأميركية في بيروت ـ ١٩٤٦، صفحات ٦٠ ـ ٦٢.

والصراع للتفرد بالنفوذ في المنطقة كانت هناك ضرورات ملحة تجبر الفرنسيين والإنكليز على التحالف الكامل لمواجهة المسألة البدوية في المشرق العربي منها :

ـ ضعف القوى العسكرية الفرنسية والبريطانية في المشرق العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد اقتصر الوجود الفرنسي على حوالي ألفي جندي بقيادة الكولونيل دي بياباب De Pléppape وسبعة آلاف جندي بريطاني في العراق يضاف إليهم ٥٣ ألف جندي من قوات المستعمرات[١٥]. ولم يكن بمقدور هذه القوى تثبيت السيطرة الفرنسية والإنكليزية على مناطق انتدابها في مرحلة تصاعد المد القومي العربي واندلاع الثورات الوطنية في سوريا والعراق وفلسطين خلال عام ١٩٢٠.

ـ الحجم الهائل للتسلح البدوي إبّان الحرب العالمية الأولى بعد أن أغدق عليهم الإنكليز والفرنسيون والعثمانيون آلاف قطع السلاح وملايين الطلقات في محاولة لاستمالة زعماء البدو وجماهيرهم. فانخفض سعر مبيع البندقية الإنكليزية إلى خمس ليرات استرلينية. وهذا ما ساعد جماهير البدو على تكديس آلاف قطع السلاح وصناديق الذخيرة. فكان يتعين على الفرنسيين والإنكليز اعتماد سياسة اللين مع زعماء البدو وتقديم المال اللازم لضمان ولائهم إبّان الانتفاضات الوطنية في المدن والأرياف العربية المشرقية. وبعد القضاء على تلك الانتفاضات ارتدّت القوى العسكرية الفرنسية والبريطانية لتجرد جماهير البدو من السلاح وتحمل زعماءها المسؤولية المباشرة لأية أعمال معادية للسلطة المركزية يقوم بها البدو.

ـ الترحال المستمر للقبائل التي لا تعرف ولا تعترف بالحدود الجغرافية التي رسمتها القوى الاستعمارية الخارجية. حدود القبائل هي حدود مناطق الرعي التي اعتادتها منذ آلاف السنين، لكن السلطات الانتدابية تحاول توضيح حدود سيطرتها على الأرض، أي رسم حدود جغرافية تدخل جماهير البدو ضمنها وتتوزع على التقسيمات السياسية التي رافقت ولادة الدول المشرقية العربية.

---

(١٥) – Atiyah «The new Iraq (1908 - 1921)» Chapter II.

فالسلطات الانتدابية ستدخل جماهير البدو قسراً في دائرة الحدود والخضوع لقوانين الدولة التي يقطنونها. وبالرغم من اعتراف هذه السلطات آنذاك بالقوانين العشائرية لحل نزاعات البدو، فإن المرحلة اللاحقة ستشهد انخراط جماهير البدو في العلاقات السلطوية المباشرة للدولة التي استقروا على أراضيها واتخذوا إسمها فباتوا يعرفون بالقبائل السورية، والقبائل العراقية، والقبائل الأردنية، والقبائل السعودية... الخ.

- سعي السلطات الانتدابية إلى إدخال جماهير البدو في علاقات الإنتاج التي تقيمها الشركات الرأسمالية الحديثة والتي تضمنها قرارات الانتداب ومراسيمه. فقد أسس الفرنسيون هيئة عليا لشؤون القبائل منذ ١٩٢٠. كذلك أسس البريطانيون هيئة مماثلة إبّان تلك المرحلة. وكانت الهيئات المستحدثة تتصل مباشرة بالمفوضية العليا الفرنسية أو الإنكليزية، وسنّت قوانين عامة لإدارة العشائر بهدف نقلهم من البداوة إلى الاستقرار النهائي عبر مرحلة انتقالية. فقد نصت المادة الخامسة من «قانون العشائر العام» الذي أصدرته السلطات الفرنسية على ضرورة تسجيل البدو في سجلات الأحوال الشخصية دون أن يفقدهم ذلك التسجيل صفتهم القبلية. ونصت المادة ٣٤ من هذا القانون على حق المفوض السامي في تعيين رؤساء العشائر. وهذه المادة تخالف صراحة كافة الأعراف والتقاليد البدوية. كذلك نصت المادة ٤٩ من القانون المذكور بمنع تسجيل أراضي الدولة بأسماء القبائل المترحلة إلا بعد موافقة الضابط الفرنسي الموكلة إليه شؤون العشائر. أي أن السلطات الفرنسية كانت تسعى إلى ربط البدو الرحل بالأراضي التي تسجل بأسماء قبائلهم شرط الاستقرار عليها من جهة، وموالاتها للسلطة المركزية الفرنسية من جهة أخرى[١٦].

بدأت السلطات الانتدابية الفرنسية والإنكليزية تستخدم كافة الوسائل، الترهيب والترغيب، لدفع جماهير البدو نحو الاستقرار والانخراط في علاقات

---

(١٦) - Haut - Commissariat (H.C) «Les tribus nomades et semi - nomades des Etats placés sous Mandat Français» Paris 1930.

إنتاج ثابتة تعود بالمكاسب المهمة للرساميل الخارجية. وقد توسلت لهذه الغاية إقامة عدة مؤتمرات وإصدار عدد كبير من المراسيم والقرارات أهمها:

- مؤتمر «القائم» للصلح بين القبائل المتنازعة في المنطقة في (نيسان ١٩٢٣).
- مؤتمر «دير الزور» لإقامة الصلح بين قبائلها في (حزيران ١٩٢٣).
- مؤتمر «البو كمال» لتنظيم العلاقات بين القبائل السورية والقبائل العراقية في (أيلول ١٩٣٤). وأهم القبائل المعنية بهذا الاتفاق قبائل شمّر السورية والفدعان في منطقة دير الزور والبو كمال من جهة، وقبائل شمَّر العراقية والعمارات والدليم من جهة أخرى.
- مؤتمر آخر في (١١ تشرين الأول ١٩٣٤) لتنظيم العلاقة بين القبائل العراقية والقبائل السورية. وعقد المؤتمر في تدمر وحضره عدد وافر من زعماء القبائل.

لهذه المؤتمرات وما أعقبها أو مهد لها من قرارات ومراسيم انتدابية علاقة بتنظيم شؤون البدو تؤكد بوضوح أن القبائل العربية في بادية الشام وبوادي الحجاز بدأت تنقسم إلى فروع، صغيرة أو كبيرة، تستقر في مناطق ثابتة وتسهل عملية ضبطها والتحكم بها. فانقسمت قبائل شمّر الكثيرة العدد إلى شمّر سوريا، وشمّر العراق، وشمر الأردن، وشمر الحجاز، وسواها. كذلك انقسمت قبائل «عنيزة» وانقسمت فروعها: «الرولا» «والفدعان» و«الولد» وسواها إلى فروع متناهية في الصغر استقرت نهائياً في أرجاء واسعة من المشرق العربي وأصيبت الوحدة القبلية السابقة بضربات قاتلة أدت إلى اضمحلالها وزوالها نهائياً.

وكان للقرارات والمراسيم البريطانية والفرنسية الأثر الحاسم في دفع جماهير البدو إلى التوطين والاستقرار والانخراط ضمن حدود التجزئة الاستعمارية التي رسمها الانتداب للمشرق العربي. وكانت تلك القوانين تتدرج من اعتماد أسلوب اللين والرشوة لزعماء القبائل في البداية إلى العنف والقمع العسكري بالطائرات في المرحلة اللاحقة. أبرز تلك المراسيم والقرارات:

- القرار الفرنسي رقم ١٠٠ الذي أصدره الجنرال ساراي عام ١٩٢٥ والقاضي

بتخويل الضباط الفرنسيين العاملين في « الهيئة العليا لشؤون القبائل » صلاحيات مطلقة بقمع أي تمرد قبلي وحق التدخل المباشر في شؤون القبيلة[17].

- القرار رقم ١٩٦٠ الصادر في (٢٦ أيار ١٩٢٨) والقاضي بتنظيم المحاكمات بين البدو على أساس الأعراف القبلية لكن النزاع بين البدو وسكان المدن والأرياف يرفع إلى المحاكم العامة أي جر البدو إلى المثول أمام المحاكم الرسمية.

- القرار رقم ٢٦٦١ لعام ١٩٢٨ يحظّر على البدو القيام بأية أعمال تمت إلى الغزو بصلة تحت طائلة مصادرة الدولة لكل الحيوانات والوسائل التي تستخدم في عملية الغزو. وقد وجه هذا القرار ضربة أليمة إلى واحد من أبرز أعمدة النظام القبلي القائم على الترحال. فعملية الغزو لم تعد تعرض البدوي لملاحقة السلطة المركزية فحسب، بل تهدده بمصدر قوته بالذات أي الجمل، « سفينة الصحراء » عند البدو. فمصادرة السلطة المركزية للجمال أو الخيول التي تستخدم في الغزو تنزع من يد البدوي سلاحه الأساسي. وكانت إدارة الانتداب تتشدد في تطبيق القرار فتصادر خيول وجمال الأقرباء إذا لم تحظ بالفاعل حتى تجبره على العودة والاستسلام أو مواجهة غضب زعماء القبيلة. وكانت القبائل المترحلة هي المعنية مباشرة بهذا القرار الذي يضع جماهير البدو المستقرين في مواجهة مباشرة مع جماهير البدو الرحل فتسهل قيادة البدو الرحل ونصف الرحل والمستقرين بعد إقامة تحالف مصلحي ضد القوى البدوية الغازية[18].

اعتبرت منطقة الجزيرة الفراتية من المناطق المؤاتية تماماً لاستقرار البدو، وسرعان ما امتصت أعداداً كبيرة من جماهير القبائل المترحلة في بادية الشام بضغط مباشر من السلطات المركزية في سوريا والعراق. وكانت عملية الاستيطان أو استقرار البدو فيها قد بدأت منذ مئات السنين. فقد استقرت قبائل « البو شعبان »

---

(١٧) - E. Rabbath «L'évolution politique de la Syrie sous mandat français Paris 1928 p. - 255.

(١٨) - H.C: Délégation générale de la France Combattante au Levant «Les tribus nomades de l'Etat de Syrie» - Beyrouth 1943.

من رعاة الغنم في هذه المنطقة منذ مطالع القرن الثامن عشر[١٩]. وبالرغم من ترحالها الدائم كانت هذه القبائل تعود في أوقات معينة في الصيف لتحصد المزروعات الخاصة بها مما جعل العلاقة بينها وبين الأرض التي تزرعها علاقة ثابتة وأن كانت موسمية. فتطورت تلك العلاقة إلى استقرار شبه ثابت حين أبدلت الخيام بأبنية من الطوب أو الحجارة. لكن فقدان القوى العسكرية للسلطة المركزية جعل استقرار القبائل عرضة لمختلف أنواع الثأر والانتقام والعودة إلى الترحال. وفي ظروف القوة كانت السلطة المركزية تفرض الأمن وتجبي ضرائبها بانتظام من البدو. ولم تلبث قبائل « الفدعان » القوية أن استقرت بدورها على أرض الجزيرة الفراتية. ولم يكن اختلاط القبائل المستقرة أو شبه المستقرة ودياً في البداية، بل كانت الصدامات الدموية طابعاً مميزاً للعلاقة بينها مع ما يرافق ذلك من عمليات الثأر المتبادل. لكن استقرار القبائل كان أكثر وضوحاً من جماهير البدو التي استمرت على الترحال طلباً للكلأ ورعي القطعان. أما الزعماء فباتوا يقطنون بيوتاً خاصة بهم ولا يذهبون إلى الصحراء إلا في أوقات متباعدة. أي أن الزعامة البدوية باتت شديدة الحرص على مراقبة القاعدة الأساسية للإنتاج أي الأرض والعمل الزراعي مع ضمان القاعدة السابقة أي الماشية. فتحول قسم مهم من البدو إلى مزارعين يعملون تحت إشراف قياداتهم البدوية السابقة وشكلوا مختلف فئات المزارعين والمحاصصين، ثم تبلورت فئات العمل المأجور إبّان مرحلة الانتداب أي بين الحربين العالميتين.

ملاحظات ختامية

كان من نتائج التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى قيام عدد من الكيانات السياسية ذات الحدود الجغرافية ونقاط الجمارك والبرلمانات والإدارة والعساكر، أي كافة مؤسسات الدولة الحديثة المعترف بها دولياً والتي تسعى إلى الدخول في عصبة الأمم. ودخلت هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية

(١٩) — Henri Charles «La sédentarisation» - Beyrouth 1942 - pp 93-95.

في هيئة الأمم المتحدة كدول مستقلة وذات سيادة ضمن الحدود التي رسمتها إدارة الانتدابين البريطاني والفرنسي. فتوزعت بادية الشام على الكيانات السياسية المنشأة حديثاً، وأقيمت لها حدود وهمية لصعوبة رسمها داخل الصحراء. وترتب على ذلك توزيع قبائل البدو فيها وتقسيم مناطق الرعي والتنقل دون أن يدرك البدو مغزى هذه الحدود ضمن مناطق جغرافية اعتادوا الترحال عليها منذ مئات السنين. فبقيت حدود الصحراء مبهمة كذلك الهوية السياسية للقبائل المترحلة.

لكن سلطات الانتداب أقامت مراكز صحراوية عسكرية ثابتة لمراقبة تحركات البدو. ثم أجبرتهم على طلب الإذن عند الانتقال من منطقة إلى أخرى إذا ما كانت المنطقتان تتبعان كيانين سياسيين منفصلين. كذلك أقامت حرساً خاصاً للصحراء يقوم في غالبيته على أفراد من البدو بإمرة ضباط من الفرنسيين والإنكليز والضباط العرب في محاولة لجعل البدو يشاركون قمع إخوانهم بالسلاح. وصدرت القرارات الصارمة التي تمنع الغزو، منعاً باتاً تحت طائلة مصادرة كل الأدوات والحيوانات المستخدمة إبّان عملية الغزو، وفتحت الطرق الصحراوية الواسعة، وأنشئ جهاز خاص للاهتمام بشؤون البدو في كل من مناطق الانتدابين الفرنسي والإنكليزي. وقمعت انتفاضات البدو بقسوة بالغة، واستخدمت ضدهم أحدث الأسلحة من طائرات ومدرعات ومدفعية وأسلحة رشاشة. وحلت السيارات مكان الجمال في الانتقال عبر الصحراء.

ترتب على القرارات الانتدابية أن ضعفت الوحدة البشرية والجغرافية للقبائل في المشرق العربي بعد أن توزعت على الكيانات السياسية الجديدة. كما تحولت الأنظمة السياسية المحلية في ظل الانتداب إلى قوى سلطوية تجبر جماهير البدو على الاستقرار تحت طائلة استخدام العساكر المحلية والانتدابية لقمع القبائل المخالفة. وتبعاً لميزان القوى الجديد فقدت الوحدة القبلية السابقة الكثير من دعائمها، وفقد زعماؤها بالتالي نفوذهم السابق، فتجزأت القبيلة إلى وحدات قبلية متناثرة لم يبق لها من الوحدة السابقة سوى الاسم. ففروع الرولا أو الشمّر أو «الولد» أو «الفدعان» أو «اللهيب» وسواها بقيت تحمل الاسم نفسه، لكنها تقطن في مناطق

متباعدة جداً عن بعضها البعض. هكذا توزعت القيادة السياسية للبدو على رؤساء كثيرين يرتبطون مباشرة بالسلطة المركزية لا بزعيم التحالف القبلي السابق. وفي أواخر عهد الانتداب كانت السلطة المركزية تمارس حق تعيين زعماء القبائل بحرية كبيرة لم تكن تمتلكها في السابق. ففي عام ١٩٣٥ قامت سلطات الانتداب الفرنسي بضرب وحدة عشيرة قبائل « السبعة » المهمة وأصدرت قراراً اعتبرت فيه كل زعيم فرعي لهذه القبيلة بمثابة مختار للفرع الذي استقر في منطقة ثابتة وجعلت هذا المختار المسؤول الوحيد عن شؤون فرعه أمام سلطات الانتداب.

كان من ثمار تلك القرارات أن القبائل المترحلة في بادية الشام بدأت تستقر نهائياً في مناطق زراعية وتقيم علاقات ثابتة على الأرض وتتحول إلى الاقتصاد الزراعي بالإضافة إلى تربية الماشية. لكن الملاحظ أن أعداد الجمال بدأت تتقلص بشكل حاد لتحل مكانها تربية الأغنام والأبقار. واتسعت عملية التوطين بخطى متسارعة منذ ١٩٢٠، إذ وزعت مساحات شاسعة من الأراضي المتروكة أو الخالية أو المشاع إلى العشيرة، ففي عام ١٩٢٨ أعطيت عشيرة « السبعة » ألفي هكتار من الأراضي الواقعة شمال شرقي حماه. واستخدم البدو المضخات الآلية لسحب المياه من الفرات وري الأراضي التي استوطنوها. فتحولت أعداد كبيرة من جماهير عشائر « عنزة » إلى الاستقرار الكامل كما أن بدو « عشيرة الحديديين » كانوا يزرعون القطن على امتداد مساحات كبيرة عام ١٩٣٦[٢٠].

ومع تزايد انخراط المدن والأرياف المشرقية في علاقات رأسمالية تبعية كانت الحاجة تزداد إلحاحاً لربط المدن السورية والعراقية واللبنانية والفلسطينية والأردنية بعضها وباقي المدن المجاورة في الجزيرة العربية وإيران وسواها. ولم يعد بإمكان حركة الرساميل الاكتفاء بالقوافل التجارية التقليدية التي يقوم البدو بحراستها أحياناً ونهبها معظم الأحيان. فكان على السلطات الانتدابية، الفرنسية والبريطانية، ضمان حركة التجارة عبر الصحراء وتوسيع شبكة الطرق والخطوط

---

(٢٠) صلاح الدين عمر باشا، « أساليب التوطين وانماطه... »، مؤتمر القدس ١٩٦٥، الجزء الثاني ص ٢٨٥.

الصحراوية الحديدية والتخلي نهائياً عن قوافل الجمال. وترافقت هذه التدابير مع ازدياد حركة قمع البدو الرحل وإجبارهم على الاستيطان أو الإنزواء داخل الصحراء تحت إشراف مباشر من السلطات المركزية وحرس الصحراء. ولم يكن أمام البدو سوى الاستيطان النهائي أو الاستمرار في حياة البداوة والترحال ضمن شروط معيشية قاسية في مواجهة جفاف الصحراء من جهة وتدابير السلطات الانتدابية القمعية من جهة أخرى. بدأت أعداد كبيرة من البدو بالاستيطان نهائياً على الأراضي التي منحتهم إيّاها السلطة المركزية شرط الاستقرار عليها واستصلاحها ودفع ضرائبها. وفي عام ١٩٣٩، اعتبرت عشيرة «شمَّر» التي تربي الجمال والكثيرة الترحال أنها استقرت نهائياً في الجزيرة الفراتية السورية. كذلك استقرت عشيرة «الفضل» التي تضم أكثر من ألفي خيمة في منطقة القنيطرة. بالإضافة إلى عدد آخر من عشائر حماه وحلب التي تحولت إلى التحضر وألغي قانون العشائر عن أفرادها بعد تحولهم إلى مزارعين يخضعون للقوانين المدنية[٢١].

وفي عام ١٩٥٢ وجهت الحكومة السورية ضربة مهمة إلى البداوة عندما نظمت ملكية أراضي الموات، وهي الأرض التي كان البدو يدعون ملكيتها. فألحقت هذه الأراضي بأملاك الدولة ومنعت تملكها إلا بقانون.

بدأ اندماج البدو في جماهير المدن والأرياف في المشرق العربي يسير بخطى متسارعة بعد إجبار البدو على الاستقرار تبعاً لقرارات المرحلة الانتدابية والمرحلة الاستقلالية التي اعقبتها. ومع اندماج البدو بدأت عصبيتهم القبلية تضمحل تدريجياً وبدأت عاداتهم وتقاليدهم تتبدل بعادات وتقاليد الأرياف أو المدن التي سكنوها. لكن هذا التبدل كان بطيئاً جداً، إذ حافظ البدو على الكثير من تقاليدهم في المناطق الجديدة التي استوطنوها لأن التغيير الاجتماعي على هذا المستوى لا يتم بالسرعة ذاتها على مستوى الانتقال السكني من البادية إلى الريف أو المدينة وتبدل المأكل والملبس والمسكن.

---

(٢١) المرجع السابق، ص ٢٨٧.

ومع نهاية مرحلة الانتداب الفرنسي والبريطاني للمشرق العربي كانت قبائل بادية الشام تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ ـ البدو الرحل الذين يمثلون البداوة بمفهومها التقليدي المعروف ونظامها القبلي وأبرزهم قبائل شمّر وعنيزة.

ب ـ البدو نصف الرحل كالموالي والحديديين الذين يقيمون علاقات ثابتة على الأرض لكنها غير مستمرة طيلة أيام السنة. فاقتصادهم بات مزيجاً من اقتصاد الرعي من جهة والاقتصاد الزراعي الريفي غير الثابت من جهة أخرى. كما أن ماشيتهم هي مزيج من الجمال والأغنام معاً.

جـ ـ البدو شبه المستقرين كقبائل الصخيرات والبقّارة أي الذين أبدلوا الحيوانات المترحلة كالإبل والأغنام بحيوانات الرعي كالبقر والجواميس وسواها. هذه القبائل تقطن في بيوت ثابتة لكنها لا تقيم علاقات اقتصادية تقوم بشكل أساسي على الزراعة ولا زال اقتصادها قائماً على الرعي ـ الماشية وليس على الزراعة فقط.

بالإضافة إلى هذه الفئات البدوية الثلاث فإن هناك جماهير واسعة من البدو قد استقرت نهائياً على أراضي المشرق العربي ودخلت في خانة سكان المدن والأرياف. لكن الفروع البدوية الثلاثة المشار إليها أعلاه بقيت تشكل عشر السكان (١٠/١) في سوريا في نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٢]. أبرز القبائل المترحلة في سوريا والتي بقيت تخضع لقوانينها القبلية حتى ذلك التاريخ كانت التالية:

منطقة دمشق: قبائل الرولا، ولد علي، السوالمة، الأشاجعه، البدور، الغياث، العبيد.

منطقة حلب: الحديديون، الموالي، الشماليون، القبليون، والبوخيس، اللهيب، الوهب، الكيار.

---

(٢٢) بسن مغير، «الوضع القبلي في سوريا» ماجستير ـ الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٤٦، ص٩٩.

منطقة حمص وحماه: السبعة، بنو خالد، الفواعرة، العمور.

منطقة الفرات والجزيرة: الفدعان، الولد، الخرصة، شمَّر.

منطقة جبل حوران: المساعيد، الحسن، الشرافات، العظامات، الشنابلة، السردية.

وتشير الاحصاءات الرسمية السورية إلى أن الأراضي الصحراوية التي كان البدو يترحلون عليها حتى عام ١٩٦٤ تقدر في سوريا وحدها بما لا يقل عن نصف مليون هكتار، وهي مساحة كبيرة جداً قياساً إلى حجم الأراضي السورية[٢٣]. كذلك كان للبدو قانون خاص نشرته السلطة المركزية هو القانون رقم ٣١ الصادر في (١٣ حزيران ١٩٥٦) عن المجلس النيابي السوري، ويعترف بالأوضاع العشائرية وأن رئيس العشيرة هو الذي يدير شؤونها ويمثلها لدى السلطات المركزية بالتعاون مع المديرية العامة للعشائر. ولا يحق للبدوي اكتساب الصفة الحضرية تبعاً لهذا القانون «المادة السادسة» إلا بطلب من صاحب العلاقة وبقرار يصدر عن المدير العام للعشائر بعد اقتراح رئيس الدائرة. كما أن المادة الثامنة من هذا القانون تخضع جميع أفراد العشائر، سواءً أكانوا في البادية أم في المدن والأرياف، إلى قواعد العرف العشائري في جميع علاقاتهم الحقوقية ما لم يحصلوا على قرار يلغي عنهم صفة البداوة. واستمر هذا القانون ساري المفعول إلى أن ألغي بقرار من رئيس الجمهورية السورية بنشر القانون رقم ١٦٦ تاريخ (٢٨ أيلول ١٩٥٨) الصادر عن المجلس النيابي السوري. فوحد هذا القانون بين جميع السوريين في الحقوق والواجبات أمام المحاكم[٢٤]. أي أن الأعراف القبلية كانت لا تزال رسمية وفي حمى القانون حتى أواخر العقد السادس من القرن العشرين في الجمهورية العربية السورية. وبموجب قانون العشائر كان لأبناء البدو مدارس

---

(٢٣) صلاح الدين عمر باشا، «أساليب التوطين...» مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢٤) وفد الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر توطين البدو «النشاط المبذول في مجال البداوة في الجمهورية العربية السورية». مؤتمر القدس ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ٤٧٩.

خاصة ألغيت بعد إلغاء ذلك القانون وألحق أبناء البدو بالمدارس القريبة من مضاربهم.

يتضح من ذلك أن حجم البداوة في سوريا كان لا يزال كبيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تقدر إحصاءات عام ١٩٦٥ الرسمية أعدادهم بأكثر من ثلث مليون نسمة. «ليست لدينا إحصاءات دقيقة تماماً عن عدد السكان البدو، إلا أن عددهم التقريبي هو ٢٠٠ ألف نسمة من البدو الرحل و١٥٠ ألفاً من البدو نصف الرحل. والبدو الرحل هم من الرعاة المتنقلين ومعظم مواشيهم من الإبل مع ازدياد مطرد في عدد الأغنام... ولا يملك الكثيرون منهم شيئاً، وإنما يعملون كرعاة لحساب الشيوخ أو تجار المدن... أما البدو نصف الرحل فوضعهم أفضل إذ لديهم أراض يزرعونها ويبيعون محاصيلها، ويربون الأغنام»[٢٥].

وبالمقابل، أدت عملية التوطين والاستقرار لجماهير البدو في بادية الشام إلى ثراء بعض شيوخ البدو الذين سيطروا على الأراضي القبلية المسجلة بأسمائهم. وسكن شيوخ البدو، خاصة الكبار منهم، في المدن، وبنوا القصور والبيوت الفخمة، وامتلكوا السيارات، ومارسوا الأعمال الإدارية والسياسية والتجارية. وأرسلوا أبناءهم إلى أفضل المدارس والجامعات، أي بدأوا يقطعون نهائياً كل علاقة لهم بالقبائل سوى علاقة النطق باسم القبيلة وادعاء تمثيلها في البرلمان.

واستقرت جماهير البدو المترحلة في البادية تبعاً لمناطق تجوالهم، فتوزعوا بين سوريا والعراق والأردن والسعودية. لكن قيام الحدود السياسية جعل البدو يستقرون في مناطق ثابتة. فنال زعماء البدو في العراق أراضي المشاع التي كانت في حيازة رجال القبائل، وسجلوها بأسمائهم فأصبحت ملكاً خاصاً وتحولوا إلى كبار الملاكين.

كان لزعماء البدو دور أساسي في الحياة السياسية العراقية نتيجة سيطرتهم على موارد اقتصادية كبيرة وتمثيلهم لجماهير قبائلهم. «ففي العراق لم تحدد نسبة معينة

---

(٢٥) المرجع السابق، ص ٤٨٠.

لممثلي البدو، وبسبب شدة نفوذ شيوخهم نجد نسبة كبيرة بين أعضاء البرلمان من هؤلاء الشيوخ، أو ممن في مرتبتهم. ففي برلمان (كانون الثاني ١٩٥٣)، كان هناك ٦٦ من شيوخ البدو في البرلمان من مجموع عدده البالغ ١٣٥»[٣٦]. وتشير هذه الأرقام إلى سيطرة زعماء البدو على حوالي نصف مقاعد البرلمان العراقي حتى أواسط القرن العشرين، وهي نسبة كبيرة جداً. أما حكام السعودية والإمارات العربية ومشيخاتها فكلهم من زعماء القبائل المستقرة.

لكن بقاء هذه الأعداد الكبيرة من جماهير البدو المترحلة في كل من سوريا والعراق أبرز مجتمعين متمايزين داخل البلد الواحد. فالمجتمع القبلي يختلف جذرياً عن المجتمع المديني والريفي في كل شيء. وتعترف السلطة المركزية بهذا التمايز وتثبته قانونياً، وذلك لدى اعترافها بخضوع أفراد القبائل لتقاليدها وعاداتها المتوارثة، الشفوية غير المكتوبة. وتبعاً لفقدان الاستقرار السكني واعتماد اسلوب الترحال المستمر واقتصاد الرعي ـ الماشية، تنعدم الظروف الموضوعية للكثير من متطلبات الإنسان المعاصر خاصة المسكن الثابت، والخدمات الصحية والاجتماعية، والتعليم وسواها. فترتفع نسبة الوفيات أثناء الولادة إلى الحد الأقصى لدى نساء البدو كذلك ترتفع نسبة الأمية بين اطفالهم، أما امتداح الصفات الخاصة لدى البدو كحبّ الحرية والشهامة والتضحية والشجاعة وإغاثة الملهوف فتعابير أخلاقية فارغة لا تستر الوجه الحقيقي للمسألة البدوية حيث تغرق جماهير غفيرة من السكان في التخلف والجهل والأمية ومواجهة صعوبات الطبيعة بالوسائل التقليدية المتوارثة. فالبداوة نظام اجتماعي ـ اقتصادي له مفاهيمه وتراثه، يقوم على أسلوب إنتاج مغلق يعيد تجديد نفسه باستمرار بعيداً عن دائرة العلاقة المباشرة للتفاعل الحضاري بين الإنسان والبيئة من جهة، والناس في علاقاتهم الاقتصادية ـ الاجتماعية من جهة أخرى. لذلك استمرت هذه الحلقة المغلقة آلاف السنين تجدد نفسها ضمن نمط بسيط من الإنتاج

---

(٣٦) ابراهيم رزقانة، «أسباب ظاهرة البداوة وحجمها...» مؤتمر البدو ـ الجزء الثاني، ص ٣٥٢.

الضروري للعيش والعلاقات السلطوية والاجتماعية التي تحافظ على هذا الإنتاج بدقة متناهية لأن أي خلل في هذه العلاقة يقود إلى تدمير الإنسان نفسه. ولما كانت البداوة تسعى دوماً نحو التحضر والسكن المستقر، فإن هذا التجاوز لا يتمّ تلقائياً بل بفعل عوامل خارجية مساعدة يشعر البدوي فيها بضمان قوته وحياته. وبالرغم من الممانعة التي يظهرها البدوي في بداية عمل التوطين فإنه سرعان ما يستقر ويقيم علاقات إنتاجية ثابتة على الأرض التي يستقر عليها، كما يقيم علاقات اجتماعية وسياسية مع الجوار والسلطة المركزية. وفي ذلك دلالة على أن حياة البداوة صائرة حتماً إلى الزوال والانقراض بعد أن فقدت مبرر وجودها بفعل انخراط المجتمعات العربية المشرقية في دائرة النمط الرأسمالي للإنتاج وما رافقه من استخدام الآلات الحديثة ووسائل النقل ومكننة الزراعة ومراقبة السلطة المركزية الممثلة بالدولة وإدارتها وأجهزتها وجيشها لعملية توزيع العمل والملكية والإنتاج والأرباح.

لقد شكل زعماء البدو، بعد قيام الكيانات السياسية في المشرق العربي، ركائز مهمة للدولة الجديدة على امتداد مناطقهم. فقد خصصت إدارة الانتداب الفرنسي تسعة مراكز للبدو في البرلمان السوري، واستمرت في النصف الثاني من القرن العشرين، أي سنوات طويلة من الاستقلال السياسي لسوريا. ففي عام ١٩٤٩ أفردت المراسيم السورية تسع دوائر للبدو من أصل ٥٠ دائرة انتخابية تنتخب ١١٤ نائباً. وفي برلمان ١٩٥٣ أفرد للبدو أربع دوائر من أصل ٤٦ دائرة تنتخب ٨٢ مقعداً. وفي برلمان ١٩٥٤ أفرد لهم ست دوائر من أصل ٤٩ دائرة تنتخب ١٤٢ نائباً. وفي برلمان ١٩٦١ أفرد لهم أيضاً ست دوائر من أصل ٥٩ دائرة تنتخب ١٧٣ نائباً.

ويشير أحمد وصفي زكريا إلى أن قبائل «عنيزة» كانت تمثل في البرلمان السوري في عهد الانتداب بسبعة خمسة نواب[٢٧].

---

(٢٧) أحمد زكريا، «عشائر الشام»، الجزء الثاني، دمشق ١٩٤٧، ص ٢١.

« ونواب العشائر يكاد يكونون هم أنفسهم ، إذ تتردد أسماؤهم خلال البرلمانات ما بين (١٩٤٩ و ١٩٦١) . أي خلال أنظمة الحكم الرئاسية ، وسبب ذلك يعود إلى طبيعة النظام العشائري . فشيخ العشيرة يظل هو نفسه ما بقي على قيد الحياة وإلا ورثه أحد أبنائه . وهذا يعطي فكرة واضحة عن بقاء واستمرار حياة البداوة وبقاء الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه التكتلات البشرية دون أية تغييرات جذرية حتى عام ١٩٦٣ »[٢٨] .

هكذا أفسحت البرلمانات السياسية في المشرق العربي المجال واسعاً أمام زعماء القبائل كي يتحولوا إلى مقررين فعليين في التشريع البرلماني بعد أن حولتهم قوانين ومراسيم العثمانيين والفرنسيين والإنكليز إلى ملاكين كبار يسيطرون على مساحات شاسعة من الأراضي الأميرية خاصة في المناطق الصحراوية وأماكن تواجد القبائل وترحالها .

وقد أقام بعض شيوخ البدو في أبنية فخمة . فنوري الشعلان ، زعيم قبائل الرولا إحدى عشائر « عنيزة » وممثلها في البرلمان السوري ، أقام في دمشق . كما أقام أمراء القبائل وشيوخها في مساكن أعدتها لهم الحكومات المحلية في المدن[٢٩] .

فالحكومات الوطنية المتعاقبة في سوريا رفعت من نسبة تمثيل زعماء البدو في محاولة لإلحاق جماهيرهم بشكل نهائي بنمط وعلاقات الانتاج الرأسمالي التبعي . فقد كانت جماهير البدو الكثيرة العدد في سوريا إبّان مرحلة الانتداب تمثل فقط بعض شيوخ القبائل ، الموالين للفرنسيين في الغالب . أما برلمانات ١٩٤٩ و١٩٥٤ و ١٩٦١ فتشير إلى النسب التالية لتوزيع مقاعد البدو داخل سوريا[٣٠] :

٩ من أصل ١١٤ نائباً عام ١٩٤٩ أي بنسبة أقل من ٨٪ .
١٨ من أصل ١٤٢ نائباً عام ١٩٥٤ أي بنسبة تزيد على ١٢,٥٪ .

---

(٢٨) أمين إسبر ، « تطور النظم الدستورية في سوريا (١٩٤٦ - ١٩٧٣) » صفحات ٩١ - ٩٢ .
(٢٩) ابراهيم رزقانة ، « أسباب ظاهرة البداوة . . . » ، ص ٣٣٩ .
(٣٠) أمين إسبر ، « تطور النظم . . . » ، ص ٩٢ .

١٣ من أصل ١٧٣ نائباً عام ١٩٦١ أي بنسبة تقل عن ٨٪.

كان زعماء البدو في سوريا في نهاية العقد السادس من القرن العشرين يتمتعون بمواقع ثابتة في البرلمان السوري لم تضعف عما كانت عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان قانون الانتخاب السوري يسمح ببقاء مواقع الزعامات القبلية ثابتة دونما تغيير مع الإشارة إلى أن اختيار الزعيم القبلي في البرلمان يتم دونما انتخاب فعلي من جماهير البدو بل بواسطة التعيين لزعماء القبائل القوية الموالية للسلطة المركزية الحاكمة. ويعتبر «يسن مغبر» أن بقاء هذه الزعامات القبلية في البرلمان السوري ذو عواقب وخيمة «لأن رؤساء القبائل في الوقت الحاضر (١٩٤٦)، سواء من كان منهم في البرلمان أم خارجه، أشخاص تربوا في ظل الانتداب وتشربوا روح المقت والاستهتار بكل حكم وطني... وهم مستعدون أبداً لمد يد المساعدة للاجنبي وخذل الوطن حين تتضارب مصالحهم مع مصالح الوطن، كأن تحاول الدولة المس من استقلال قبائلهم. وقد حدد الأمير مجحم بن مهيد، زعيم قبائل الفدعان، باللجوء إلى الإنكليز إذا تدخل الجيش السوري في شؤون عشيرته.. فالشيوخ دعامة المجتمع القبلي وكسر نفوذهم يحرر أفراد القبائل ويزيل العقبة الأولى التي تحول دون تحضير جماهير البدو لأن انغماس الشيوخ بحياة المدن وترفها أحدث انفصالاً بينهم وبين افراد العشائر التابعة لهم»[٣١].

لقد سعت السلطات الانتدابية الفرنسية إلى تحويل زعماء البدو إلى ملاكين كبار في الوقت الذي تحولت فيه جماهيرهم إلى مزارعين وأجراء وحرفيين وحرس للصحراء. فأمنّت لهم كافة الشروط التي تؤهلهم لذلك التحول: سندات الملكية، النفوذ السياسي، الدعم العسكري، الإبقاء على السلطة القبلية السابقة، القروض الزراعية، ضمان تصريف الانتاج الزراعي والحيواني، التمثيل النيابي في البرلمانات المتعاقبة، الحصول على السلع الاستهلاكية والأبنية الفخمة، تعليم أبنائهم في المؤسسات الثقافية المهمة... الخ.

وبمقدار ما كانت الزعامة البدوية تنخرط في الشروط المادية الجديدة ذات

---

(٣١) يسن مغبر، «الوضع القبلي في سوريا...» مرجع سابق، ص ١١٣.

النحى الرأسمالي الواضح والانتساب إلى أجهزة الدولة كأحد ممثليها الأقوياء في الصحراء. كانت القاعدة المادية للبداوة تصاب بضربة أليمة إذ تنفصل قيادتها عن جماهيرها في الوقت الذي تمنع فيه السلطة المركزية قيام قيادة جديدة أو تسمح بسقوط القيادة السابقة الموالية لها.

وشهدت ظروف الحياة المستقرة الجديدة في عهد الانتداب والفترة اللاحقة بعد الحرب العالمية الأولى تبدلاً جذرياً في نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج معاً، وهو تبدل من نمط المشاعية البدائية واقتصاد الرعي ـ الماشية إلى أنماط تسير بخطوات واسعة نحو الرأسمالية التبعية. وتبدلت القاعدة الأساسية للإنتاج من الماشية بمفردها إلى الماشية والإنتاج الزراعي معاً. ولم تلبث الأرض الزراعية أن أصبحت أساس الإنتاج الذي يعيل جماهير واسعة من البدو، في حين تقلصت البداوة المترحلة إلى الحدود الدنيا وتحول قسم مهم من البدو إلى رعاة مستقرين، أو شبه مستقرين. كذلك تبدلت علاقة الإنتاج من ملك عام للقبيلة إلى ملك خاص لزعيم القبيلة يتحكم بالأرض والإنسان معاً ويجني محاصيل زراعية كبيرة على أرض تعود ملكيتها إليه ملكاً خاصاً ويتوارثها أبناؤه من بعده، ويملك القطعان السابقة ملكاً خاصاً أيضاً. هذه المرحلة شهدت بروز التمايز الحاد بين من يملكون ومن لا يملكون داخل المجتمع القبلي السابق الذي فقد الكثير من ركائزه القديمة وذاب في التقسيمات المجتمعية الجديدة. وأطلقت حرية الزعيم القبلي في التملك والسيطرة والنفوذ، وبالمقابل أخذ جماهير البدو في التحول إلى مزارعين ورعاة وحرفيين وأجراء. تلك هي ثمار المرحلة الانتدابية التي قاربت الربع قرن في المشرق العربي، لكنها تركت آثارها العميقة في تطوره اللاحق ضمن الاتجاه الذي رسمه الانتدابان الفرنسي والبريطاني، والسير بخطوات حثيثة نحو الانقسام الطبقي الواضح في إطار رأسمالية هامشية قاعدتها مداخيل النفط.

الفصل الثاني

سياسة الانتداب البريطاني تجاه المسألة البدوية في العراق

البداوة العراقية إبان المرحلة العثمانية

حتى عام ١٩٠٨ كان العراق ينقسم إلى ثلاث ولايات عثمانية: البصرة، الموصل، وبغداد وهي الولايات التي شكلت لاحقاً الدولة العراقية في ظل الانتداب البريطاني مع بعض التعديلات في حدود ولاية الموصل بشكل خاص.

ويعتبر قيام حكم الملك فيصل الأول في العراق عام ١٩٢١ بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. وقبل ذلك التاريخ، لم يكن المجتمع العراقي يتمتع بالوحدة الداخلية بل تتنازعه مجموعة قوى اجتماعية أبرزها أعيان الريف، وتجار المدن، وزعماء البدو. «وكان سكان المدن أكثر الناس ارتباطاً بالعثمانيين رغم بروز قوى عديدة في المدن العراقية ذات صلات وثيقة ومصلحية مع الرساميل الأوروبية»[1].

ولسنا في معرض تحليل تاريخ العراق خلال هذه المرحلة بل سنحاول إبراز دور زعماء القبائل في التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية الجديدة التي أدت إلى قيام الدولة العراقية في ظل الانتداب البريطاني.

كان لزعماء القبائل العراقية، دور أساسي في الصراع على السلطة داخل الولايات العراقية إبان حكم العثمانيين. ودعم شيوخ القبائل حكم الملك فيصل الأول منذ تأسيسه عام ١٩٢١ وشكّلوا إحدى ركائزه في الصحراء.

---

(١) حول تاريخ العراق في مطالع القرن العشرين اعتمدنا الدراسة الوثائقية التالية:

– Ghassan Atiyyah «Iraq (1908-1921): a political Study..». P. 14.

وتشير إحصاءات هذه الفترة إلى أرقام بالغة الدلالة في انتقال المجتمع العراقي من البداوة إلى الاستقرار وبالتالي من النظام القبلي إلى قيام الدولة الحديثة.

عام ١٨٦٧ كانت جماهير القبائل العراقية تقدر بحوالي ٤٥٠ ألف نسمة أي ما يزيد على ٣٥٪ تقريباً من عدد السكان الاجمالي للولايات العراقية. وقد تدنى هذا الرقم إلى ٤٣٣ ألفاً عام ١٨٩٠ أي حوالي ٢٥٪ من مجموع السكان، وإلى ٣٩٣ ألفاً حتى عام ١٩٠٥ أي حوالي ١٧٪ من سكان العراق. فحتى مطلع القرن العشرين كانت البداوة تشكل سمة بارزة من سمات المجتمع العراقي، إذ ينقسم سكان الولايات العراقية الثلاث البالغ عددهم حوالي ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة إلى الفئات التالية [٢]:

٢٤٪ من سكان المدن خاصة بغداد والبصرة والموصل وكركوك وكربلاء والنجف والسامرة.

٥٩٪ سكان الأرياف العراقية والبدو المستقرين.

١٧٪ سكان البادية من البدو الرحل.

ثمة عوامل عدة ساهمت في تمركز البدو واستقرارهم ضمن مناطق زراعية ثابتة لا سيما قبائل الدليم. فقد استقر حوالي خمس سكان البادية الرحل (١٨٪) خلال فترة ٣٨ سنة (١٨٦٧ - ١٩٠٥).

كانت السياسة العثمانية قد استمالت بعض زعماء البدو وأدخلتهم في السلطة المركزية. فقد عينت فهد الهدال، زعيم قبائل «عنيزة» الكثيرة العدد، قائمقاماً على منطقة الرزازة، والشيخ فرحان، زعيم قبائل شمر، آمراً على منطقة الشارقة في ولاية الموصل. وكانت تستغل المنازعات بين القبائل لتوسع شبكة علاقاتها مع زعمائها، وهي السياسة التي اعتمدها أيضاً الانتداب البريطاني لفرض سيطرته على البادية العراقية وإخضاع القبائل العاصية ودفع جماهير البدو إلى الاستقرار.

---

(٢) — Idem. P.P. 23-25 and 29-32.

كانت أبرز القبائل المستقرة تقطن غربي وجنوبي غربي الدولة العراقية الحالية فتسيطر على مساحة تزيد على ٦٠٪ تقريباً من هذه المناطق، أي حوالي ٢٧٠ ألف كلم[٢]. وبالرغم من استقرار أعداد كبيرة من البدو قبل الحرب العالمية الأولى، فإن القبائل العراقية كانت تتنقل في شرقي الفرات، لا سيما قبائل «شمر» في الشمال، وقبائل الجزيرة، لا سيما قبائل «عنيزة» من القبائل الشامية، وقبائل غربي العراق، لا سيما قبائل «الدعافر».

إلى جانب القبائل المترحلة كانت هناك قبائل نصف مترحلة تشكل حوالي نصف سكان البلاد وتسكن أواسط العراق ومناطق شط العرب وكلها قبائل عربية أبرزها قبائل المحاسن، وقبائل بني منصور، وقبائل الأجواد، وقبائل بني مالك، وقبائل بني سعيد وسواها. كانت هذه القبائل تنتشر على مجرى نهر الفرات وتقيم تحالفات وثيقة فيما بينها. فقد أقامت «حلف الزبيد» بين قبائل دجلة والفرات، وقبائل كربلاء والكوفة، والقبائل الشامية. كذلك أقامت حلف «الخزاعل» وحلف قبائل الدليم، وحلف قبائل العبيد وشمّر الجربا، وحلف قبائل سامرا وقبائل تكريت وسواها. لكن قبائل شمَّر كانت على خلاف دائم مع قبائل الدليم بسبب المرعى، وهي قبائل نصف بدوية أيضاً. كذلك كانت قبائل شمّر تتنازع الزعامة مع قبائل «عنيزة» الكثيرة العدد. كان التنظيم القبلي في هذه القبائل دقيقاً للغاية وشديد التوازن بحيث تبرز وحدة القبيلة متماسكة إلى أقصى حد. أما العلاقات السلطوية فتستند إلى سياسة الاحلاف، وأي مساس في بنود الاتفاق يؤدي إلى انفراط عقد التحالف. هكذا كانت السياسة العراقية تجاه البدو، خلال مرحلتي العثمانيين والانتداب البريطاني تولي أهمية كبرى للمنازعات القبلية وتسعى إلى الاستفادة منها وتشجيعها.

كان للمرحلة العثمانية الطويلة في حكم العراق الأثر الواضح في تمركز القبائل العراقية منذ أواسط القرن التاسع عشر. فقد ثبت العثمانيون سيطرة زعماء القبائل كمراكز استقطاب القوى البشرية في مناطق سيطرتهم بدءاً بكبار المشايخ حتى زعماء الفروع والبطون والأفخاذ. ونشأ من تدامج هذه الفئات فئة اجتماعية جديدة

كان يطلق عليها لقب « السراكلة » أي القادة من البدو المستقرين الذين يسيطرون على أراض زراعية ثابتة ويجبون محاصيلها ويقدمون قسماً منه إلى السلطة المركزية. وتشير وثائق الأرشيف البريطاني إلى أن هؤلاء « السراكلة » كانوا على غرار « العمدة » في مصر إذ تحولوا إلى ملاكين كبار ومتوسطي الملكية ومخاتير قرى وتحولت جماهير البدو المستقرة إلى مجرد فلاحين[٣]. وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت السلطة العثمانية، عبر الشركات البريطانية خاصة، تسعى إلى توسيع مجاري الأنهار وتنظيم الملاحة فيها، ومدّ شبكات الري، وفتح الطرقات، وتسويق الإنتاج. وكان الهدف الأساسي لهذه الاصلاحات ربط القبائل والمناطق القبلية بالمدن العراقية وبالتالي بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتحويل أراضي البدو وجماهيرهم إلى مراكز إنتاج ثابتة. وكان نفوذ السلطة المركزية واسعاً بين جماهير البدو في هذه المناطق، وتجبي منهم ضرائب عديدة ومتنوعة منها: ضريبة الخيام، ضريبة الغابات والمراعي، ضريبة ملكية أراضي الدولة أو الاميري، ضريبة الباج أو البلديات، ضريبة الاغنام، ضريبة التملك أو التمتع، ضرائب العشر على أنواعها. وبلغ ما جبته السلطة المركزية من ولاية بغداد وحدها عام ١٩١٢ حوالي ٢٥٥,٥١٣ جنيهاً استرلينياً[٤].

وكانت قبائل المناطق الأخرى تدفع ضرائبها أيضاً. فخلال سنوات (١٣٢٠ ـ ١٣٢٤) هجرية جمعت ولايات العراق ضرائبها بالنسب التالية: ٥٨٠,٨٢٧ جنيهاً استرلينياً من ٤١,٦٧٩ ملاكاً في لواء بغداد، و٢٧٥,٣٠٢ جنيهاً استرلينياً من ١٤٨,٣٢١ ملاكاً في لواء الديوانية، و١٨٢,٩١٤ جنيهاً استرلينياً من ٢٤,١٨٦ ملاكاً من لواء كربلاء. أما في لواء الديوانية فكانت القبائل لا زالت مترحلة وقوية وتسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي ولا تدفع عنها ضرائب منتظمة[٥].

---

(٣) - P.R.O-F.O. Class 371- piece 1236/849, december 28, 1910.

(٤) - P.R.O-F.O. Class 371 piece 1490/39/44. **«Summary of events in turkish'Iraq during July 1912».**

(٥) - G.Atiyyah. **«Iraq..»** P. 37.

ورغم طابع الاستقرار السكني الواضح وما تبعه من دفع ضرائب منتظمة خاصة في الألوية التي تتمتع فيها السلطة المركزية المدينية بنفوذ واسع وقوى عسكرية قوية، فإن إجبار زعماء البدو على دفع الضرائب لم يكن سهلاً حتى الحرب العالمية الأولى وسنوات طويلة بعدها. فقد حاولت السلطة المركزية العراقية وضع يدها على أراضي القبائل التي امتنعت عن دفع ضرائبها عام ١٩١١ واستنجدت بالقبائل الأخرى لضرب القبائل المتمردة خاصة قبائل «البو محمود وقبائل بني لام». لكن النتيجة أن تلك القبائل العاصية قطعت المواصلات النهرية عبر نهر دجلة، ودمرت خطوط التلفون. وحاولت السلطة المركزية الاستناد إلى قبائل «المنتفق» لقمع الانتفاضة. فمنح والي بغداد زعيم قبائل «منتفق» لقب باشا فلقب بسعدون باشا وخوله الصلاحيات المطلقة لضرب المتمردين. فقتل عدداً وافراً من زعماء البدو المتمردين خاصة مشايخ من قبائل «البدور» و«بني زيد» و«الغازي» و«العبود» و«الفرغول» و«العزايز» وسواهم. فتحالفت معظم القبائل ضد سعدون باشا، واستمرت المعارك طيلة عامي (١٩١٠ - ١٩١١). كذلك امتدت الانتفاضات خلال هذه الفترة لتشمل قبائل «شمَّر» في الموصل، وقبائل «الكوت»، وقبائل «المحمرة»، وقبائل «البصرة»، وقبائل «الفرات الأوسط» وسواها. وكان من الواضح أن الإنكليز يدعمون مباشرة زعماء القبائل المتمردة الذين شددوا من لهجتهم ضد السلطات العثمانية إثر الحملة العسكرية لمساندة سعدون باشا. ففي (أيار ١٩١١) أرسل زعماء القبائل العاصية في الدراجي والحسينات البرقية التالية الى الوالي التركي في بغداد: «إن زعماء القبائل بين الدراجي والحسينات الذين يقطنون مسافة تقارب عشرين ساعة من ضفاف الفرات... إن زعماء هذه القبائل المشكَّلة من بدو ومزارعين بنسبة ١٢ ألف بيت يعلنون أننا من رعايا السلطنة العثمانية لكننا ضد ممثليها الرسميين الذين يحاولون استعبادنا.. فخيامنا ومواشينا وممتلكاتنا وعائلاتنا عرضة للنهب والتقتيل والاعتداء من قبل سعدون باشا المدعوم من السلطنة... نرجوكم إنقاذنا من هذا الطاغية المستبد معلنين استعدادنا لدفع كامل الرسوم المتوجبة علينا للخزانة، كما

تعلن تأمين سلامة المسافرين وعدم التعرض لقوافل التجار وممتلكاتهم وأرواحهم. وأننا إذ ننتظر عدالتكم، نرجو ألا يستمر تحكم سعدون باشا في رقابنا وإلا اضطررنا للانتفاضة ضده...»[٦].

فالتمنع عن دفع الضرائب والتعرض للقوافل التجارية في الملاحة النهرية كانا من الأسباب الأساسية التي دفعت والي بغداد إلى إعلان حربه ضد القبائل المتمردة. لكن تزعم سعدون باشا أضاف سبباً مهماً أدى إلى تكتل القبائل الأخرى ضد قبائل «المنتفق» التي يتزعمها سعدون. وكانت النتائج المباشرة لهذا الحلف القبلي المدعوم من العثمانيين ضد الحلف القبلي المدعوم من الإنكليز أن هزمت قوات سعدون وتدخلت السلطات العثمانية لنجدته لكنها اضطرت إلى التخلي عن حملاتها التأديبية ضد القبائل العاصية وعجزت عن مصادرة أراضيها أو إجبارها على دفع الضرائب. استمرت المعارك طيلة سنوات (١٩١٠ ـ ١٩١٥) بشكل متقطع. وكان الإنكليز يعززون مواقعهم وتحالفاتهم مع قبائل العراق على حساب ضعف السلطة المركزية العثمانية. فقد بات معظم زعماء قبائل منطقة البصرة على علاقة وثيقة بالإنكليز خلال هذه المرحلة. كذلك شيوخ «المحمرة» و«الكويت» وقبائل «البو محمود». ونتيجة تزعم السلطات العثمانية لسعدون باشا على تحالف القبائل الموالية لهم انقلب زعيم قبائل «بني لام» على الدجله، وهي أقوى قبائل تلك المنطقة، من حليف للعثمانيين إلى حليف للإنكليز. وفي عام ١٩١٤ كانت مواقع القبائل الموالية للعثمانيين قد تقلصت إلى حد بعيد حتى أن شيخ قبيلة بني حسان كتب إلى مساعد القنصل البريطاني في بوشهر رسالة بتاريخ (نيسان

---

(٦) حول هذه النقطة نراجع التقارير التالية:

— P.R.O-F.O. Class 371. Annual report 1909 and 1911.

— Pièce 769/14718 dated march 19, 1909.

— Pièce 1261/35592 and 1249/30040 and 1002/4234 dated May, July, August .1911.

— Piece 1243/10502 «Summary of Events in turkish'Iraq for the mounth of January, 1911».

١٩١٤) يعلن فيها استعداده للقيام بالعصيان ضد العثمانيين ووضع نفسه بتصرف بريطانيا (٧).

قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة وفي الأشهر الأولى لاندلاعها ، حاولت السلطات العثمانية استمالة الزعامات القبلية وحضها على الجهاد المقدس ضد قوات السيطرة الخارجية ، لا سيما الإنكليزية منها . لكن قائد القوات البريطانية في العراق ، الجنرال برات Barratt يعتبر أن هذه الخطوة جاءت متأخرة جداً . لذا يكتب إلى حكومته في أواخر (شباط ١٩١٥) تقريراً مفصلاً جاء فيه : « بعد سنوات طويلة من تهديم البنى القبلية تحاول تركيا اليوم استثارة الحمية القبلية والحث على الجهاد في سبيل الدين . وقد استجابت بعض القبائل لهذه الدعوة ، لا سيما قبائل الأحواز أو « الحوايزة » وقبائل « المحمّرة » بزعامة الشيخ خزعل . لكن تركيا دفعت غالياً ثمن سياستها البدوية ، إذ فشلت في إعادة الثقة المفقودة بينها وبين زعماء البدو . فهؤلاء قد تراكمت عليهم الديون والضرائب ، فحاولت السلطات التركية إخضاعهم بالقوة وانتزاع أراضيهم لمصلحة كبار الملاكين العراقيين من أعيان الريف وتجار المدن ، كذلك حاولت تزعيم بعضهم ضد البعض الآخر . فعلى سبيل المثال سجنت السلطات التركية شيخ قبائل الفرات الأوسط ، وشيخ قبيلة الفتلة ، وشيخ قبائل العبد ، والشيخ مزعل الخفشجي ، كما لاحقت عدداً كبيراً منهم كان مصيرهم السجن أو القتل في حال وقوعهم بين يديها . وها هي اليوم تدعو هؤلاء القبائل أنفسهم إلى مساندتها باسم الدين والجهاد في سبيل الإسلام . وبالتأكيد فإن مثل هذه السياسة لن يكتب لها النجاح . فبعض قبائل البدو الرحل الذين لم يخضعوا لتدابير السلطات التركية قد استجابوا للدعوة في البداية وشكلوا فرق المجاهدين بزعامة قبائل المنتفق وشيخها سعدون باشا وابنه ، والتفت حولهم بعض القبائل الصغيرة من قبائل الفرات الأوسط . وهذه الفرق العسكرية ينقصها كل شيء : التنظيم ، التدريب على القتال ، الاستقرار ، تنفيذ

---

(٧) – P.R.O-F.O. Class piece 2135/29829. «Summary of events in Turkish'Iraq during april, 1914».

الخطط العسكرية... وهم يعتقدون أن الحرب لا زالت على النمط القبلي فينتظمون للغزو. هكذا فقواهم العسكرية ضعيفة جداً. فقد جمعوا ١١ ألف رجل اصطفوا إلى جانب سبعة آلاف جندي تركي. ومنذ الصدامات العسكرية الأولى هربت معظم تجمعات البدو العسكرية تاركة وراءها أكثر من ألفي قتيل. فهذه الفرق لم تتعود الحرب النظامية ولا شاهدت الآلات الحديثة، وغير مستعدة للحرب الطويلة الأمد. ومنذ الهزيمة الكبيرة في معركة «الشعيبة» فتر حماس البدو للجهاد المقدس وانفرط تحالفهم مع الاتراك»[٨].

يتضح من ذلك أن المرحلة العثمانية الطويلة شهدت استقرار أعداد كبيرة من جماهير البدو في العراق فتحول قسم منهم إلى مزارعين يدفعون الضرائب بانتظام في مناطق السيطرة المركزية وتحول زعماؤهم إلى ملاكين كبار أو «سراكلة». وكان الإنكليز يعملون على هدم الركائز القبلية السابقة ودفع جماهير البدو إلى الاستيطان والانخراط في الأعمال التجارية والزراعية والحرفية والوظيفية الملحقة بالمشاريع البريطانية ومؤسساتها في مناطق الخليج العربي. لكن السياسة العثمانية انتهت بالفشل الذريع قبيل الحرب العالمية الأولى، حين دفعت جماهير البدو إلى الصدام ضد بعضها البعض وحاولت إخضاع المتمردين بالقوة وإجبارهم على دفع الضرائب بانتظام ومصادرة أراضيهم وماشيتهم، وسجن شيوخهم. وهي تدابير يعتبرها البدو مخالفة لكل أعرافهم وتقاليدهم فصاروا ينخرطون في صراع دموي مستميت للنضال ضد السلطة المركزية التي تنفذها. وكانت النتيجة أن التحالفات القبلية مع الإنكليز كانت تزداد وثوقاً في مطالع القرن العشرين. وعرف المعتمدون البريطانيون كيف يستميلون زعماء البدو بالمال الوافر وإثارة نخوتهم القبلية ضد السياسة العثمانية ومدهم بالسلاح لمقاومة العساكر العثمانية والقبائل المتحالفة معها. وكان للسلاح البريطاني الأثر الحاسم في تحقيق الانتصارات السهلة

---

(٨) – P.R.O-F.O. Class 371 piece 3061/19343 «A sketch of the political history of Persia, Iraq and Arabia».

على الأتراك وحلفائهم من البدو الرحل مما عمق الروابط التبعية بين زعماء القبائل القوات البريطانية التي احتلت العراق في الحرب العالمية الأولى.

فالمال والسلاح استخدما بمهارة فائقة من جانب الإنكليز لتأليب القبائل العراقية ضد العثمانيين وتمهيد الطريق أمام الانتداب البريطاني على العراق [٩].

بداوة مرحلة الانتداب البريطاني على العراق

كانت السلطات البريطانية تولي عناية خاصة بشؤون البدو. ونشرت كثيراً من الدراسات حول كافة جوانب الحياة البدوية في العراق، وهي تشكل مكتبة ضخمة في هذا المجال. ومنذ الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٨ قامت السلطات البريطانية بتأسيس جهاز خاص لإدارة البدو يسمى «الإدارة العامة لشؤون القبائل» «General Directorate for tribes»، أنيطت به كافة المشاكل البدوية في العراق لأن السلطات البريطانية كانت تتعامل مع القبائل العراقية على أساس تشكّلها كوحدات اجتماعية متمايزة عن باقي التجمعات السكانية. فهي تخضع لزعمائها من شيوخ القبائل، ولها عاداتها وتقاليدها الموروثة والمعترف بها، كذلك لها قوانينها الشفوية غير المكتوبة ولا تخضع للقوانين العامة العراقية. وبقيت هذه القوانين سائدة المفعول حتى ١٩٥٨ حتى ألغتها الثورة العراقية التي ساوت بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات. وحتى ذلك التاريخ كان زعماء البدو يتمتعون بنفوذ واسع ويتحولون، بدرجات متفاوتة، إلى ملاكين كبار ولهم نفوذ واسع في أجهزة الدولة ويشكلون ركائز مهمة لنظام الملكيات العقارية الكبيرة في العراق. وفي ظروف الحرب العالمية الأولى، ونظراً لتسابق العثمانيين والإنكليز إلى كسب ود زعماء البدو وإغداق الهدايا عليهم وإكثار الوعود لهم، استمد زعماء القبائل، سواء الموالين للإنكليز أو الموالين للعثمانيين، صلاحيات واسعة فباتوا زعماء في مناطقهم دون منازع وأزاحوا كافة خصومهم السياسيين حتى أن القنصل البريطاني

---

(٩) – P.R.O-F.O. Class 371 piece 2770/7818 and 11917 and 26993 and 34913.

يقول في تقرير له عام ١٩١٨: «إن كل قبيلة قد توحدت وراء زعيم واحد مسؤول عن تصرفات قبيلته تجاه السلطة المركزية وعبر هذه الوحدة القبلية أو الزعامة القبلية الموحدة سيطر زعماء البدو على مساحات كبيرة من الأراضي العراقية»[١٠].

مع توسع الحكم البريطاني بدأت الفروق تنعدم بين قبائل عاصية وقبائل موالية، إذ تحولت معظم القبائل إلى ولاء كامل للإنكليز. وبات شيخ القبيلة بمثابة حاكم المنطقة وممثل الإدارة المركزية فيها يعاونه عدد من المشايخ الصغار الذين يدورون في فلكه السياسي ويندرج الجميع في إطار الولاء الكامل للإنكليز. وكانت صلاحيات شيخ القبيلة أو بالأحرى شيخ القبائل تضم: حفظ الأمن، جباية الضرائب، منع الصدامات داخل القبيلة والقبائل المقيمة في منطقته، فض النزاعات بين البدو، الاشراف على أعمال الري والزراعة وجباية المحصول، توزيع الإنتاج بين أفراد القبيلة بعد دفع الضرائب، حتى أن بعض المشايخ نال لقب مدير الناحية أو المنطقة. هذا الواقع الجديد يثبت صحة مقولة إبن خلدون حول ميل البداوة إلى تجاوز نفسها نحو التحضر والاستقرار. فمهمات شيخ القبيلة لم تعد كالسابق مهمات قبلية بل حضرية أيضاً، وبات الشيخ جزءاً أساسياً من السلطة المركزية. وقد واجهت السلطة المركزية البريطانية مسألة الاعتراف الكامل لزعماء البدو في السيطرة على المناطق الخاضعة لهم واستغلال جماهير البدو السيطرة على المحاصيل لقاء دفع الضرائب بانتظام جرياً على التقليد المتبع أيام العثمانيين وإرسال الحملات لتأديب القبائل العاصية والاستنجاد بالقبائل الموالية. لكن المشروع البريطاني كان يحمل تبدلات جذرية في طبيعة العلاقة بين جماهير البدو والسلطة المركزية. فالانتداب البريطاني يسعى إلى القضاء على الوساطة التي يقوم بها زعماء البدو بين قوى الإنتاج والقوى البريطانية المسيطرة. وسياسة البريطانيين في مجال تمليك الأرض كانت تقوم، على النمط الأوروبي الذي عرفته البورجوازية هناك، أي «تحرير» الفلاح من علاقات التبعية السابقة للاقطاعي أو زعيم القبيلة وإدخاله

---

(١٠) - P.R.O-F.O. Class 371 reports of administration for 1918 volume I. P. 351.

في علاقات رأسمالية جديدة يكون من نتائجها ربط العراق تبعاً بعجلة الرساميل البريطانية عبر ربط القبائل وجماهير البدو بالتبعية للسلطة المركزية البريطانية.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى تعززت مواقع الإنكليز في المنطقة بحيث أفضت إلى صدام مباشر بين المشروع الإنكليزي المشار إليه وبين الصلاحيات الواسعة التي نالها زعماء القبائل إبان فترة الحرب ومحاولتهم التمسك بها والاستمرار في السيطرة على الملكيات العقارية الواسعة في المناطق البدوية. هكذا بدأ الحكم البريطاني، فور انتهاء الحرب، سياسة إضعاف زعماء القبائل والحد من صلاحياتهم وفرض رسوم مختلفة على الأراضي التي يسيطرون عليها، وإجبار البعض منهم على إبراز سندات الطابو وإثارة النزاع على الملكية بين زعماء القبائل، وطرد بعض الزعماء لصالح زعماء آخرين... الخ.

وزاد في تأزم الوضع أن السلطات البريطانية تشددت في جباية الضرائب التي تصل إلى ٢٠٪ عن الأراضي المسجلة بالطابو و٤٠٪ من حجم الإنتاج في الأراضي الأميرية أو أملاك الدولة. ولما كانت حدود الملكية مبهمة تماماً، خاصة في مناطق القبائل البدوية. فإن تطبيق قوانين الانتداب البريطاني كان صعباً للغاية حتى أن بعثات المساحة كانت تتعرض لهجمات البدو.

وخلال سنوات (١٩١٨ - ١٩٢٠) عادت الانتفاضات البدوية إلى الظهور لا سيما في مناطق الفرات الأدنى التي تميزت قبائلها بالعصيان شبه الدائم ضد الحكم العثماني ومحاولة الانفصال عن السلطة المركزية. ورغم أن بعض هذه القبائل التي تنتشر على شواطىء دجلة والفرات حتى القرنة على طول شط العرب، أقامت علاقات وطيدة مع الإنكليز قبيل الحرب العالمية الأولى، فإن التدابير البريطانية للحد من سلطات شيوخ القبائل دفعت هذه القبائل إلى التمرد والعصيان ضد الإنكليز. لكن السلطات البريطانية استطاعت إخضاعها عبر مختلف أساليب الترغيب والترهيب ساعدها في ذلك أن قبائل دجلة أظهرت ميلاً شديداً للاستقرار والخضوع للسلطة المركزية في بغداد والبصرة نظراً لانخراطها المبكر في

الملاحة النهرية عبر نهر دجلة. فأقامت قراها الكثيرة على ضفاف النهر كما أن السلطات البريطانية، ومن قبلها السلطات العثمانية، كانت تقيم من البدو مراكز ثابتة لحماية الملاحة على طول النهر.

كانت السياسة البريطانية في هذا المجال تتلخص بضرورة استقرار البدو ومنعهم من القيام بانتفاضات ضد السلطة المركزية وذلك بتفويض السلطة المحلية إلى زعماء القبائل في ظل إشراف بريطاني مباشر. وكان من نتيجة ذلك أن مشايخ البدو انخرطوا طوعاً في مثل هذه السياسة وتحول بعضهم إلى ملاكين كبار وقام بعضهم الآخر بالأعمال التجارية ونال بعض أبنائهم مراكز مهمة في الإدارات العامة المركزية، في حين تحول البدو إلى مزارعين وتحولت أراضي المشاع أو الميري أو الموات وسواها تدريجياً إلى ملكيات خاصة وحيازات زراعية تدفع ضرائبها بانتظام. ولعب عامل الوراثة لاحقاً دوراً أساسياً في ظهور الملكيات المتوسطة والصغيرة. كذلك ساهمت التجارة والحرف وازدياد عدد السكان والهجرة والنزوح في الوصول إلى تلك النتيجة.

كانت السلطة المركزية البريطانية تشرك زعماء القبائل في استغلال البدو وتحويلهم إلى فلاحين أحرار يبيعون قوة عملهم في أماكن أخرى، لا سيا في المدن وحقول البترول. لكن الشيخ ـ الملاك أو السركل يريد الاحتفاظ بحقه في استغلال البدوي ومنع تدخل الدولة في شؤون البدو بل الاكتفاء فقط بنيل حصتها من الضرائب. أي أن الشيخ ـ الملاك كان يريد استمرار الأعراف العثمانية السابقة التي تخوله حق توزيع البدو واستخدامهم في أعمال الزراعة ورعي الماشية وفي جباية المحصول وتوزيع الحصص، وأن يبقى الشيخ صلة الوصل الوحيدة بين السلطة المركزية وجماهير البدو عبر قناة الضرائب. ونظراً للنفوذ الواسع الذي ناله زعماء القبائل إبان الحرب العالمية الأولى كان هؤلاء يوسعون رقعة سيطرتهم الزراعية باستمرار ويستخدمون رجال القبائل الذين ينتسبون إليهم في استصلاح أراض جديدة، لكن غالبية المحصول تعود إلى المشايخ ورجال حاشيتهم الذين نالوا أيضاً

أراضٍ زراعية واسعة سميت « أراضي الحاشية » . فقد أحاط زعماء القبائل ، خاصة الأمراء منهم ، بحاشية تشكل حرساً خاصاً للأمير وتتراوح أعداد الحرس بين خمسين وخمسماية عنصر من خيرة محاربي القبيلة . فتحول هؤلاء ، بقوة نفوذهم ، إلى ملاكين بدرجات متفاوتة من اتساع الملكية العقارية تبعاً لقوتهم ومركزهم داخل الحاشية وانتسابهم المباشر إلى الأمير .

ففي مطالع المرحلة البريطانية لحكم العراق حصل تبدل جذري في دور الشيخ القبلي . فلم يعد يستمد قوته من عدد الماشية كما كان في السابق بل من السيطرة على الأراضي وتشغيل جماهير واسعة من البدو المستقرين عليها . فالشيخ دون أرض يفتقر إلى المدخول المادي فيضمحل نفوذه السياسي ويتفرق الرجال من حوله . فكان يتشدد في زراعة الأراضي وزيادة إنتاجها ومنع بوارها وتشغيل أكبر طاقة بشرية ممكنة عليها .

وباتت مسألة السيطرة على الأرض إحدى أبرز نقاط الصدام بين السلطة المركزية البريطانية وزعماء القبائل العراقية . وكان هدف الصدام الرئيسي التكالب على استغلال جماهير البدو المستقرين والسيطرة على محاصيل إنتاجهم . لذلك عمد الانكليز إلى استخدام قوانين الأراضي في العراق كوسيلة ضغط أساسية ضد المشايخ ، لا سيما المتمردين منهم . فكل زعيم قبلي تسول له نفسه التمرد على السلطات البريطانية تنزع أراضيه بالقوة وتوهب للمشايخ الموالين لها شرط دفع الضرائب بانتظام والانخراط في تنفيذ السياسة البريطانية في مناطق سيطرته . ولا تقتصر العلاقة بين الشيخ والسلطات البريطانية فقط بل تنسحب على الحلفاء . فكل اعتداء على شيخ صغير تدعمه بريطانيا أو أعوانها من زعماء البدو يعتبر مساساً بهيبتها ويعاقب عليه الشيخ المتمرد بالطرد وإحلال الشيخ الموالي مكانه . وكانت هذه الطريقة مثار نزاع عنيف بين السلطات البريطانية وشيوخ البدو لأن السياسة البريطانية كانت تقوم على محاولة ضرب الزعماء الأقوياء وإبراز زعماء ضعاف يرتبطون بالأرض من جهة ، ويستندون إلى القوى العسكرية من جهة أخرى . ولا

تهدف تلك السياسة فقط إلى تحويل المشايخ إلى ملاك عقاريين وجماهير البدو إلى مزارعين مستقرين، بل أيضاً إلى إقامة ركائز ثابتة ترتبط بعلاقات تبعية للسلطات البريطانية على امتداد أراضي العراق(١١).

نتيجة لتلك السياسة تحولت أعداد كبيرة من جماهير البدو إلى مزارعين مستقرين ينتجون خيرات مادية وفيرة يذهب معظمها لصالح الرساميل البريطانية وسوقها العالمية. كذلك تحول كثير من زعماء البدو إلى ملتزمي الأراضي أو مالكيها، في حين شكل الفلاحون والرعاة قاعدة دافعي الضرائب. وذهب قسم وافر من المحصول لزعماء البدو وأعيان الريف وسلطات الانتداب، وكثرت انتفاضات الفلاحين. ولم يكن من مصلحة الانتداب دعمها في وجه المشايخ لكن تلك الانتفاضات استغلت جيداً من جانب السلطات البريطانية لإضعاف نفوذ السراكلة وكبار الملاك وجرهم إلى الارتباط التبعي بالرساميل البريطانية(١٢).

ورغم نجاح هذه السياسة إبّان الانتداب البريطاني على العراق فإن تكاليفها كانت مرهقة على البريطانيين نظراً للمقاومة الشديدة التي أبداها زعماء القبائل قبل تحولهم إلى ركائز داخلية للسياسة البريطانية في العراق. فتلاحقت انتفاضات قبائل العراق خاصة قبائل دجله طيلة سنوات (١٩١٨ ـ ١٩٢٠). وشاركت قبائل «الزبا» مشاركة فعّالة في ثورة ١٩٢٠ الوطنية في العراق(١٣). عند اندلاع الثورة في (حزيران ١٩٢٠) لم تكن بريطانيا تملك سوى ٧٢٠٠ رجل في العراق يضاف إليهم حوالي ٥٣ ألف رجل من الهنود بشكل خاص. وكانت جماهير البدو لا تزال تحتفظ بقدرات عسكرية كبيرة حصلت عليها خلال الحرب العالمية الأولى بسبب تسابق القوى المتنازعة، البريطانية والعثمانية، إلى مدها بالسلاح والذخيرة. كانت جماهير البدو القادرة على حمل السلاح تقدر بحوالي

---

(١١) - P.R.O-F.O. Class 371 piece 2771/17361 dated May 18, 1916.

(١٢) - P.R.O-F.O. Class 371 piece 3407/189788.

(١٣) لسنا هنا في مجال الكلام على ثورة ١٩٢٠ التحررية في العراق وقواها الأساسية بل إشارة فقط إلى نماذج من دور البدو في هذه الثورة.

١٣١٠٢٠ مقاتلاً منهم ٢٣١٥٠ مقاتلاً في مناطق الفرات الأدنى، و٨٠٨٧٠ مقاتلاً في مناطق الفرات الأوسط و١٥٩٠٠ مقاتل في ديالا وكركوك، و٧٥٠٠ مقاتل في منطقة بغداد، و٣٦٠٠ مقاتل في منطقة سامراء. وكان أكثر من نصف القوى القادرة على حمل السلاح تفتقر إليه، إذ قدر عدد الذين يملكون أسلحة، قديمة وحديثة، معاً بحوالي ٥٧٧٧٥ مقاتلاً منهم ١٤٦٠٠ مزودين بأسلحة حديثة و ٤٣١٧٥ مزودين بأسلحة قديمة. لكن ظروف الحروب ساعدت البدو على التمرين القتالي واستخدام البنادق الحديثة وادخار الكثير منها بعد أن كانت البندقية تباع بأقل من خمس ليرات استرلينية لتشجيع البدو على قتال العثمانيين. كانت خطط البدو القتالية تقوم على مهاجمة مراكز السلطات البريطانية وسلب الأسلحة منها. وكانت نتيجة الهجمات الأولى مقتل أعداد كبيرة من الجنود البريطانيين، وأبيدت كتيبة كاملة للبريطانيين كانت تنتقل من « الحلة » إلى « القفل ». وحسب تقديرات الإنكليز لقتلاهم كانت نتيجة تلك المعركة مقتل أكثر من ١٨٠ جندياً بريطانياً واعتبر ٦٠ جندياً في عداد المفقودين واحتجز أكثر من ١٦٠ جندياً آخرين لدى قبائل البدو [١٤].

جاء الرد البريطاني عنيفاً إذ استخدمت ضد البدو كافة أنواع الأسلحة الحديثة من طائرات ودبابات ومدفعية وأسلحة حديثة فردية. ورغم الفروسية القبلية ووفرة السلاح، فإن الصدامات الأولى أحبطت عزائم البدو لأن التنظيم القتالي لديهم كان بدائياً. فسقطت أعداد كبيرة من القتلى والجرحى. وكانت القبائل تحارب كمجموعات قبلية لا كجيش نظامي مدرب. ويعتبر التضامن القبلي في الحروب عاملاً مدمراً للقبيلة التي تتعرض للهجوم فتفقد غالبية مقاتليها وبالتالي قدرتها على الاستمرار فتلتحق تبعياً بقبيلة أخرى. ومن الخطط التي استخدمها الإنكليز لإجبار البدو على الخضوع والاستسلام استدراج زعماء القبائل واحتجازهم لدى السلطات البريطانية، على مقربة أحياناً من أفراد القبيلة،

---

(١٤) احصاءات هذا المقطع مأخوذة عن:

— G. Atiyyah «Iraq...», P.P. 339-342.

مهددين الزعامات بالقتل. وكثيراً ما خاض البدو غارات عنيفة يسقط خلالها عشرات القتلى في محاولة للإفراج عن زعيمهم بالقوة كما حصل مع زعيم قبيلة «الدليم» الشيخ شعلان أبو الجون الذي احتجزته القوات البريطانية فأطلق أنصاره سراحه بالقوة في (٣٠ حزيران ١٩٢٠) بعد أن سقط منهم عدد كبير من القتلى والجرحى.

ولجأ الإنكليز أيضاً إلى أسلوب الرشوة لتحييد قسم من قبائل «الخزاعلة» وحلفائهم، فقدموا إلى بعض زعمائهم مبالغ طائلة قدرت بحوالي ألف إلى ألفي استرلينية لكل شيخ. لكن محصلة الأشهر الأولى لثورة ١٩٢٠ أن الثورة العراقية استطاعت إجبار الإنكليز على سحب قواتهم من مناطق النجف وكربلاء وتجميعها في مراكز كبيرة وحصينة خوفاً من هجمات البدو خاصة بين الديوانية والحلة. واستنجدت السلطات البريطانية ببعض مشايخ البدو فقدم زعماء قبائل البوسلطان مساعدات كبيرة جداً إلى البريطانيين لعبت دوراً أساسياً في منع سقوط الحلة بأيدي القبائل المهاجمة(١٥).

وقام البدو باحتلال خط حديد بغداد الداخلي نحو الصحراء لقطع إمدادات الإنكليز، لكن الهجوم جاء متأخراً. كذلك قامت قبائل «المنتفق» بعدة هجمات على المراكز البريطانية في (آب ١٩٢٠) وعلى خطوط الحديد بين الناصرية والبصرة. لكن من الملاحظ أن حداً أدنى من التنسيق بين البدو لم يكن متوفراً في القتال بحيث أن كل قبيلة كانت تكتفي بالسيطرة على مناطق معينة تبقى فيها مما سهل حركة الإنكليز في القضاء تدريجياً على تلك الانتفاضات ومواجهة كل منها على انفراد.

ولسنا في معرض تحليل أسباب ثورة ١٩٢٠ الوطنية في العراق ضد السلطات البريطانية وتبيان القوى الداخلية المشاركة فيها، بل نحاول تقديم نماذج على دور البدو العسكري في هذه الثورة وتبيان بعض النتائج التي ترتبت عليها.

---

(١٥) - Idem P. 341.

أبرز تلك النتائج أن ارتفعت أعداد الجنود الإنكليز وحلفائهم من ٦٠٢٠٠ رجل، منهم ٧٢٠٠ إنكليزي فقط، إلى حوالي ٨٠ ألفاً في (آب ١٩٢٠) وإلى ١٠١٠٠٠ جندياً في (تشرين الأول ١٩٢٠)، أي بزيادة ٤٠٠٠٠ جندي خلال صيف واحد. وكانت نفقات تلك القوات تقدر بحوالي ٥٩١٧٠٠ جنيه استرليني في الأسبوع الواحد. وقدر عدد قتلى الإنكليز ما بين (تموز وتشرين الأول ١٩٢٠) بحوالي ٢٢٦٩ رجلاً تبعاً للمصادر الإنكليزية. أما المصادر العربية فترفع الرقم إلى ٨٤٥٠ قتيلاً ومفقوداً من الإنكليز [١٦] الذين قدرت خسائرهم بحوالي ٣٠ مليون جنيه استرليني.

النتيجة الأهم على صعيد البدو أن هزيمة الثورة الوطنية أدت إلى تجريد سلاح القبائل فصودرت منهم ٦٣٤٣٥ بندقية قديمة و٢١١٥٤ بندقية حديثة كما صودرت منهم ٣١٨٥٠٠٠ طلقة. ويتضح من هذه الأرقام أن البنادق المصادرة تقدر بحوالي ٨٤٥٨٩ بندقية، في حين أن مجموع بنادق البدو قبل الانتفاضة كان لا يزيد على ٥٧٧٧٥ بندقية. وهذا الفارق ناتج عن حصول البدو على بنادق أثناء الحرب، ومنها عدد وافر من البنادق التي سلبوها من الجنود البريطانيين. لكن حجم المصادرة كان كبيراً بحيث تمّ تجريد البدو تقريباً من أسلحتهم[١٧].

لكن ثورة ١٩٢٠ الوطنية العراقية كانت مؤشراً مهماً على انخراط جماهير البدو في المسألة الوطنية والقومية. ويتضح من مراسلات زعماء القبائل للحكام العراقيين أن نمطاً جديداً في تعاطي البدو مع الوقائع الجديدة قد برز. يقول شيخ قبيلة «الدليم»، نرجس بن القعود، في رسالته إلى الحاكم البريطاني في بغداد ما يلي: «نحن نعيش في القرن العشرين ولا نسمح أن يساق العراقيون كالأغنام أو كما تعاملون المصريين والهنود. فالعراق هو القلب النابض للأمة العربية. كذلك سوريا. أنتم تقولون بضرورة منح أرمينيا استقلالها لأن دينها من دينكم. أما نحن

(١٦) - P.R.O-F.O. Class 371 Pkce 5232/E 13721.

(١٧) - P.R.O. «Parlimentary Debated, House of commons». volume 133, October 27, 1920.

فنقول لكم أنه لن يمضي وقت طويل حتى تغادروا العراق أو نكرهكم على الرحيل. ومن امتشق السيف في يمينه يعرف كيف يعطي للكلام فعله الصحيح »[18].

الشيخ علوان الياسري، زعيم قبائل « السادة » الشامية الكثيرة العدد يرفض اقتراح المفوض السامي البريطاني، بإعطاء البدو في تلك المناطق ما يسمى بالحكم الذاتي. فقد أدرك الشيخ علوان أن الاقتراح المقدم في ظروف اندلاع الثورة الوطنية في العراق لن يكون حكماً ذاتياً بل يهدف إلى تحييد البدو في هذه المعركة الوطنية الكبرى. ويقول في رده بتاريخ (الخامس من تموز ١٩٢٠) ما يلي: « لقد عرضت علينا الحكم الذاتي ونحن لم نطلبه ولم يخطر في بالنا قط. فمنذ مئات السنين عاش العراق في دولة واحدة وهو يسعى الآن إلى نيل الاستقلال الحقيقي القائم على وحدة الأرض أما أنتم فتريدون تحويل العراق إلى مناطق نفوذ وجعله سجناً كبيراً يضيق بسكانه »[19]. لقد أظهرت هذه الكتابات وجود علاقة عضوية بين قادة الثورة الوطنية العراقية لعام ١٩٢٠ وبين زعماء القبائل، بحيث تحولت تلك الثورة، كما تحولت ثورة ميسلون وثورة فلسطين خلال تلك الفترة، إلى ثورة وطنية شاملة استخدمت فيها كل القوى الأساسية والعسكرية لإخراج الإنكليز من العراق وفلسطين والفرنسيين من سوريا.

لم تكن تلك القوى الداخلية قادرة على التصدي الناجح للاستعمار الأوروبي الحديث بكامل أسلحته ومعداته في ظروف دولية تفتقر فيها الثورات الداخلية لأي دعم خارجي. ورغم فشل تلك الثورات فإن آثارها بقيت حية في النفوس تحض السوريين والعراقيين والفلسطينيين على طلب الاستقلال والسيادة الوطنية. فانخرطت جماهير البدو في صلب العمل الوطني في هذه البلدان، كذلك الكثير من زعاماتهم القبلية. وشاركت بعض زعامات البدو، إلى جانب جماهيرها،

---

(١٨) - P.R.O-F.O. Class 371 piece 5076/E 8330 dated May 13, 1920.

(١٩) - P.R.O-F.O. Class 371 piece 5081/E 13563.

في دعم القوات البريطانية، ووقفت قبائل أخرى على الحياد بين قوى المستعمر الخارجي من جهة وقوى الثورة الداخلية من جهة أخرى. وفي هذه المواقف جميعاً تبرز المسألة الوطنية والقومية في صورة واضحة من التفكك والتشرذم الداخلي، مما أفسح المجال لقوى السيطرة الخارجية أن تنتصر وتثبت أقدامها وهيمنتها على المشرق العربي. وقد لعبت القوى المدينية، لا سيما تجار المدن الذين انخرطوا في علاقات تبعية للرساميل الخارجية منذ وقت طويل، دوراً في الوصول إلى تلك النتائج. ورحب الكثير منهم بتجريد جماهير البدو من السلاح وإجبارهم على الاستيطان والاستقرار. ولم تعد علاقات البدو مع سكان المدن والأرياف شديدة التوتر كما في السابق، بل إن استقرار البدو واستيطانهم في مناطق ثابتة سهّل عملية ربطهم بحركة الرساميل، الخارجية والداخلية، المنطلقة من المدن والتجمعات السكنية الكبرى في الأرياف. كذلك تمّ ربط الإنتاج البدوي، الزراعي والماشية معاً، عبر شبكة واسعة من المواصلات رسمها الإنكليز وأجبروا جماهير البدو أنفسهم على تنفيذها وإلا دفعوا ضريبة الطرق نقداً. كذلك تمّ ربط كبار الملاكين في الريف، ومنهم زعماء البدو المستقرين، بالنظام الاقتصادي المديني ذي الطابع الرأسمالي الواضح في محاولة للالحاق التبعي القسري للأرياف بالمدن وحركة الرساميل الخارجية.

وبفعل هذه العوامل مجتمعة ظهرت فئات مسيطرة وذات مصالح متقاربة من تجار المدن وكبار الملاكين وزعماء البدو والسراكلة. وتعمل هذه الفئات جميعاً باتجاه السيطرة على الأرض واستغلال الفلاحين والبدو المستقرين وتنمية مواردهم النقدية عبر الانخراط في شبكة العلاقات التبعية للرأسمالية الجديدة.

السياسة البريطانية تدفع البدو إلى الاندماج في المجتمع العراقي

كانت القبائل العراقية تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية طيلة المرحلة العثمانية الطويلة ومرحلة الانتداب البريطاني. هذه القبائل هي:

- قبائل الفرات الأدنى، التي تتمركز على شواطىء دجلة والفرات والتي استوطنت

هناك منذ مرحلة الحكم العثماني واستقرت نهائياً إبّان مرحلة الانتداب البريطاني.

- قبائل الفرات الأوسط، التي تقطن المنطقة الممتدة بين شعبتي نهر الفرات أي الهندية وقناة الحلة حتى منطقة السماوة في الجنوب. وتمركزت هذه القبائل نهائياً في هذه المنطقة مع نهاية عهد الانتداب.
- قبائل دجلة، وكانت أكثر القبائل طواعية للسلطة المركزية وبدأ تمركزها منذ عهد العثمانيين واستقرت نهائياً في النصف الأول من القرن العشرين.

وتؤكد إحصاءات هذه الفترة أن سكان العراق خلال عام ١٩١٩ كانوا يقدرون بحوالي ٢,٨٤٩ مليون نسمة وارتفع العدد إلى ٣,٢١٤ مليون عام ١٩٣٥ و٤,١٤٦ مليون عام ١٩٤٦، ويشمل الرقم البدو ونصف البدو، وسكان المدن والأرياف [٢٠].

لا تشير هذه الأرقام إلى نسبة دقيقة للسكن البدوي في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن من المؤكد أن البداوة، المستقرة والمترحلة كانت لا تزال تتمتع بوجود كثيف على امتداد المناطق العراقية، خاصة الصحراوية منها. فطيلة مرحلة الانتداب البريطاني لم تتبدل نسبة سكان المدن العراقية إلى عدد السكان هناك بشكل جذري، بل ازدادت فقط ١٪ طيلة ربع قرن من الزمن. وفي هذه النسبة الضئيلة تأكيد واضح على استمرار البداوة بشكل فاعل في المجتمع العراقي.

الأرقام المتوفرة موضع شك كبير. فليست لدينا إحصاءات رسمية دقيقة يمكن الركون إليها، بل مجرد أرقام تقديرية فقط. لكن نسبة البدو، في رأينا، هي أكبر بكثير من الأرقام الدالة على عددهم.

حتى عام ١٩٤٦ كانت حياة الريف العراقي لا زالت تتأرجح بين البداوة والاستقرار النهائي. وقدر عدد القبائل المترحلة ونصف المترحلة بحوالي ٤٥٠ ألف

(٢٠) هاشم جواد، «مقدمة في كيان العراق الاجتماعي»، بغداد ١٩٤٦، صفحات ١٠ ـ ١٢.

نسمة وعدد الريفيين والقبائل المستقرة بحوالي ٢,٩٢٥ مليون نسمة، أي حوالي ٣,٢٧٥ مليون نسمة من اصل ٤,١٤٦ مليون نسمة. أي أن البدو كانوا يشكلون، في نهاية الحرب العالمية الثانية، أكثر من ١٠ بالمئة من سكان العراق. وأن سكان الأرياف والقبائل المستقرة تشكل حوالي ثلثي سكان العراق بينما لا يزيد سكان المدن على ٢٥٪ من السكان فيه. وكانت القبائل العراقية المترحلة خلال هذه الفترة تتوزع بالنسب التالية[٢١]:

٣٥٪ من القبائل المترحلة تعيش في الشمال.

٦٥٪ من القبائل المترحلة تعيش في جنوب وأواسط العراق.

وتناقصت البداوة العراقية بسرعة خلال مرحلة الانتداب البريطاني. فقد اجبرت القبائل العراقية، بالترهيب والترغيب، على الاستيطان خاصة في المناطق المحيطة بضفاف دجلة والفرات. وإبان مرحلة الانتداب تقلص عدد البدو ونصف البدو من ١,٣٩٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٠ إلى ٤٥٠ ألف نسمة عام ١٩٤٦، أي أن أكثر من ثلثي مجموع البدو استقر بشكل نهائي إبّان مرحلة ربع قرن فقط. لكن استيطان البدو خلال هذه المرحلة لم يتمّ لصالح زيادة أو تضخم سكان المدن، إذ بقيت نسبة سكان المدن العراقية حوالي ٢٥٪ من مجموع السكان عام ١٩٤٦ مقابل ٢٤٪ لعام ١٩٢٠. وتشكل هذه الأرقام مؤشراً واضحاً على أن جماهير البدو لا تنتقل مباشرة إلى سكن المدن، بل تستقر أولاً في الأرياف وتتحول إلى مزارعين عاديين من فئات المرابعة والمحاصصة والمشاركة والمغارسة وذوي الأجر اليومي وسواها. لكن ما تجدر الإشارة إليه أن عدد البدو الرحل عام ١٩٣١ كان لا يزيد على ٢٠٤ آلاف نسمة، أي أن أعداداً كبيرة من الرقم ٤٥٠ ألف نسمة ترمز إلى البدو شبه الرحل أو أنصاف البدو. وقد تقلصت نسبة البدو الرحل من ٢٠٤ آلاف عام ١٩٣١ إلى ٩٦,٨٦٢ نسمة عام ١٩٥٧، أي بنسبة أكثر من ٥٠٪ لصالح الاستيطان النهائي للبدو[٢٢].

---

(٢١) المرجع السابق، صفحات ١٧ ـ ٢١.

(٢٢) — Araim «Nomadism...» P.P. 30-32 and 61-63.

ثم استمر نقلص البداوة في العراق خلال المرحلة اللاحقة فقدرت أعدادهم عشية ثورة ١٩٥٨ بحوالي ٦٥,٨٩٥ نسمة من البدو الرحل ثم تقلص الرقم إلى ٤٩,٦٦٤ عام ١٩٦٣ وإلى ٣٦,٤٢٧ نسمة عام ١٩٦٥، أي بانخفاض حاد في فترة زمنية لا تتجاوز العشرين عاماً. وانحصر سكن البدو الرحل في بادية العراق بأقسامها الثلاثة الشمالية والغربية والوسطى. وتقدر مساحة الصحاري العراقية بحوالي ٢٠٠ ألف كلم٢، أي بنسبة ٤٥٪ من مجموع مساحة العراق. وتقع هذه الصحاري ضمن ألوية الموصل والرمادي والديوانية وكربلاء والناصرية (٢٣).

كان من نتائج مرحلة الانتداب البريطاني على العراق إدخال البلاد في علاقات التبعية المباشرة للرساميل الأجنبية ونمط إنتاجها الرأسمالي. وتمت هذه النتائج على حساب ضرب الركائز الاقتصادية ـ الاجتماعية السابقة على الرأسمالية. فتقلصت مواقع البداوة والعشيرة واقتصاد الرعي ـ الماشية وبدأت بالبروز علاقات إنتاج جديدة تنحو باتجاه رأسمالي واضح. وعلى قاعدة هذه التبدلات الجذرية، لا سيما بعد اكتشاف البترول وتسويقه، بدأت المدن العراقية تنمو وتتعزز فيها علاقات الإنتاج الرأسمالي التبعي، وتربط الريف بشبكة واسعة من المواصلات والسلع الاستهلاكية والتوظيف والإدارة والعساكر وسواها. وبدأت القبائل تستقر تدريجياً وبشكل نهائي وتقيم علاقات زراعية ثابتة على الأراضي التي استوطنت فيها. فتضخم سكان الأرياف بشكل واضح حتى بلغ عددهم، عام ١٩٤٢، حوالى ثلثي سكان العراق (٢٤). وفي نهاية عهد الانتداب البريطاني كان قسم كبير من زعماء البدو قد تحول إلى وظائف إدارية كبرى في الدولة الجديدة وفي الوقت نفسه إلى ملاكين كبار.

كانت الخطة البريطانية تقضي بتحميل زعماء البدو مسؤولية الأمن في مناطقهم. وكانت القوانين الانتدابية تنص صراحة على تحميل الزعيم القبلي مسؤولية أية

---

(٢٣) مؤتمر توطين البدو ١٩٦٥، «رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم في الجمهورية العراقية»، الجزء الثاني، ص ١٤٩.

(٢٤) – Henri Charles «La Sedentarisation entre Euphrate et Balikh» P. 87.

صدامات دموية داخل قبيلته، أو مع القبائل الأخرى أو الاعتداء على التجار أو على سكك الحديد أو على حركة الملاحة النهرية أو التهرب من دفع الضرائب وسواها. وكانت نتيجة تلك القوانين أن تحول زعماء القبائل إلى أعوان للبريطانيين وأعداء لبعضهم البعض في حالة العصيان والتمرد. وكثيراً ما أشعلت الإدارة البريطانية صدامات دموية بين القبائل كي تسيطر عليها جميعاً. كما أن تعهدات زعماء القبائل الموالية مكنت الإنكليز من القيام بكافة الأعمال الضرورية لشق الطرقات وتنشيط حركة الملاحة وإدخال البدو في دورة إنتاج ثابتة لصالح الرساميل الخارجية والداخلية العاملة في العراق.

هكذا ربطت المدن الكبرى بعضها ببعض لا سيما بغداد بالحلة والسماوة والقفل وسواها من المدن القائمة على أطراف البادية. وتوسعت شبكة الخطوط الحديدية والمواصلات البرية وحركة الملاحة النهرية لتبني القاعدة المادية للعلاقات الرأسمالية التبعية اللاحقة في الدولة العراقية الجديدة. واستخدمت جماهير البدو والعمال والمزارعين للقيام بتلك المشاريع الإنمائية وتحويلهم إلى أيد عاملة رخيصة أو بروليتاريا زراعية وصناعية.

يلاحظ أن القوانين البريطانية، منذ ١٩١٩ حتى نهاية عهد الانتداب، لم تستخدم القوة في التطبيق، بل عمدت إلى تحميل زعماء القبائل أنفسهم مسؤولية بقاء السلاح في أيدي أنصارهم أو مسؤولية التعديات الفردية، على أملاك الدولة أو أملاك الغير. وكانت السلطات البريطانية تلاحق كل زعيم قبلي يعجز عن ضبط الأمن في منطقته أو عن معاقبة أنصاره في حال قيامهم بالتعديات المذكورة.

شكلت هذه التدابير عامل ضغط أساسي على زعماء البدو. فأي تهاون في عقاب المعتدين يعرض الزعيم إلى العزل ومصادرة الأملاك والملاحقة والسجن. هكذا حولت القرارات البريطانية زعماء القبائل إلى قامعين لجماهير البدو الذين فقدوا أسلحتهم أو بالأحرى بات السلاح من دون أية قيمة عملية، إذ يعرض صاحبه، في حال الإستخدام الفردي، للعقاب الشديد على يد زعيمه من جهة،

وعلى يد السلطات المركزية من جهة أخرى. سبب ذلك أن تغاضي الزعيم عن عقاب البدوي المعتدي يؤدي إلى عقاب الزعيم نفسه على أيدي السلطات المركزية. فتقلّصت أعمال العصابات إلى حد كبير وانحصرت ضمن مجموعات قبلية صغيرة تتمركز داخل البادية وتلاحقها قوات السلطة المركزية أو قوى حرس البادية وحرس الزعماء القبليين في الوقت نفسه.

ونتيجة استتباب الأمن ومنع التعديات وتوطين البدو وبناء القاعدة المادية لعلاقات رأسمالية جديدة انتعشت أحوال المشايخ النقدية وتوسعت الزراعة كثيراً على ضفاف الأنهار حيث شقت الأقنية خاصة «سد الهندية» وبدأ المجتمع القبلي العراقي يفتقد الكثير من مقوماته الأساسية السابقة ويتحول إلى مجتمع ريفي مستقر وتتضخم المدن الصحراوية بجماهير البدو المستقرين. وضعفت المنازعات القبلية حين تقلص أو كاد ينعدم إقتصاد الرعي ـ الماشية وما يرافقه من غزوات وصراع على المرعى. وباتت المناطق الصحراوية تقتصر على سكن بعض التجمعات القبلية الصغيرة المترحلة باستمرار لكنها تخضع لرقابة شديدة من جانب السلطة المركزية وزعماء القبائل المستقرة. وتبدلت بعض الأعراف القبلية السابقة دون أن تضمحل بشكل نهائي.

كانت السلطة المركزية تغدق الامتيازات والهدايا والاعفاءات من الضرائب على زعماء القبائل الموالية بقصد استمالتهم، وتبطش بالقبائل العاصية بقصد إخضاعها والتحكم بجماهيرها. وهي تشجع دوماً على الاقتتال بين القبائل حتى تستمر عملية الثأر فترة طويلة من الزمن. وفي حالات الاستقرار، أي انعدام الخلافات القبلية، وهي فترات تاريخية قصيرة وعابرة، كانت السلطة المركزية هي التي تسارع إلى نشر الفتنة وتحريض القبائل على الاقتتال. وثمة نموذج واضح على هذه السياسة:

ففي وثيقة غير منشورة حول قبائل لواء المنتفق، تقدم بعض زعماء قبائل «البو حدان» في قضاء سوق الشيوخ بعريضة إلى الملك فيصل الأول بتاريخ (١٥

اب ١٩٢٨)، يحتجون فيها على مخالفة السلطة المركزية للعادات والتقاليد القبلية في تعيين زعيم القبائل.

يقول موقعو العريضة وهم حماد الشريف، جاسم العزام، وشبيب الشريف: «إن أجدادهم قد اعتادوا الاستقرار عند أحد مستنقعات منطقة سوق الشيوخ. ومع مرور الزمن، استطاعوا ردم المستنقع وتحويله إلى أرض صالحة للزراعة وذلك بقطع نباتات البردي ورمي جذوعها في قاع المستنقع. واستمرت هذه العملية فترة طويلة من الزمن قبل أن يتمكنوا من استصلاح مساحة زراعية خصبة في المنطقة وتحويلها إلى أرض زراعية توزعوا السيطرة عليها عبر تقسيمات ثلاث خاصة بهم: الهيسمة، مرام المليح، والرملية.

وكانت القبائل آنذاك بزعامة الشيخ داود الشبيب، جد الزعيم الحالي رفعان اللطيف. وكانت تلك المنطقة تعاني من الفوضى الدائمة في ظل الحكم العثماني ولا تستقيم الأمور فيها إلا بتولية زعماء القبائل فيها الذين يزرعون الأرض مع أعوانهم ويقومون بحراسة المنطقة. وقد اعترفت السلطة المركزية للشيخ داود الشبيب بهذه الزعامة على قبائله والقبائل المجاورة طيلة عشرات السنين. وبوفاة هذا الزعيم القبلي، تقضي الأعراف والتقاليد الموروثة بأنه يجب أن تبقى المشيخة لأبناء القبيلة وألا يعهد بزعامة القبائل المجاورة إلى الأغراب. لكن السلطة المركزية قامت بتعيين الشيخ حسين البعاج ممثلاً لها في المنطقة وتخضع له جميع القبائل، ومنها قبائل البو حمدان. ويعتبر موقعو هذه العريضة أن التعيين غير شرعي ومخالف للأعراف القبلية ويهدد بأسوأ العواقب لأن الشيخ البعاج يستغل دعم السلطات العسكرية له ليجبي ٥٠٪ من كامل الإنتاج. ويهدد الزعماء الموقعون للعريضة أنه في حال عجزهم عن التصدي العسكري للشيخ البعاج بسبب دعم السلطة المركزية له فإن قبائل البو حمدان ستضطر للهجرة وترك الإقليم لأن علاقات الثأر القديمة بين قبائل البو حمدان وقبائل البعاج لم تنته إلا بحلف قريب عام ١٩٢١ برعاية السلطة المركزية»[٢٥].

---

(٢٥) Fayssal al Samir «Three unpablished petitions submitted to King - =

كانت السلطة المركزية تخطط للصدام مع قبائل البوحمدان في محاولة لفرض سيطرتها عليها. وأن سياسة إغراء الزعماء بالمال والهدايا التي انتشرت طيلة المرحلة العثمانية بدأت تختفي تدريجياً لتحل محلها سياسة الشدة ضد القبائل المستقرة ومعاملتها على قاعدة فلاحي الريف. وكانت تجبي من البدو المزارعين ضريبة تبلغ ٤٣,١٥٪ من المحصول ويوزع الباقي بين أفراد القبيلة بعد أن ينال زعيم القبيلة الحصة الكبرى التي تتراوح بين الثلث إلى نصف كامل الإنتاج. فالزعامة القبلية في عهد الانتداب البريطاني بدأت تقود إلى ثروة اقتصادية عندما تحول زعيم القبيلة إلى مالك حقيقي للأرض وليس متصرفاً بها كما كان الحال في المرحلة العثمانية الطويلة. لقد منحت حكومة الانتداب البريطاني زعماء القبائل العراقية الموالية لهم سلطات مطلقة على أفراد قبائلهم وعلى الأرض التي يستقرون فيها. ومنذ عام ١٩٢٣، أصدرت حكومة الانتداب سلسلة قرارات ومراسيم تقضي بتمليك أرض القبائل ملكاً خاصاً لزعمائها وجماهير البدو العاملين فيها. غير أن زعماء القبائل أصبحوا، بحكم الممارسة، من كبار الملاكين، لا بل من الملاك الوحيدين في مناطقهم. في حين تحول أفراد القبائل إلى مزارعين أو بالأحرى إلى شبه بروليتاريا زراعية.

هكذا أفضت قوانين الانتداب البريطاني إلى تحول زعماء البدو من مسيطرين على أراضي القبائل إلى مالكين عقاريين للغالبية الساحقة منها.

ملاحظة أخرى أن السياسة البريطانية في العراق عملت، في مجال المسألة البدوية، على تقسيم القبائل إلى عربية وكردية بقصد الإيقاع بين العرب والأكراد تبعاً لسياسة «فرق تسد» الاستعمارية المعروفة. وحتى ١٩٢٥ لم تكن بريطانيا تعترف بضم غربي كردستان القديمة إلى العراق إلى أن صدر قرار من عصبة الأمم بذلك. ورغم أن التنظيم القبلي لا يختلف كثيراً بين القبائل العربية عنه في القبائل الكردية فإن البريطانيين حاولوا التلويح لزعماء القبائل الكردية بدور مميز

Faissal 1er.» In: «Les Arabes par leurs Archives» C.N.R.S. Paris 1976. -
P.P. 218-221.

لوضعهم في موقع الصدام مع القبائل العربية. وضغط البريطانيون في اتفاقية Sèvres [٢٦] في (آب ١٩٢٠) لإعطاء القبائل الكردية نوعاً من الحكم الذاتي، سواء قامت دولتهم في كردستان بين العراق وإيران وتركيا أم لم تقم. لكن سياسة الملك فيصل الأول الذي تولى حكم العراق كان لها الأثر المهم في جمع القبائل العربية والكردية تحت زعامته. ولعبت قبائل الفرات، خاصة قبائل الفرات الأوسط، دوراً مهماً في تثبيت سيطرة الملك فيصل على القبائل. «وقد ساعد في التفاف القبائل حول السلطة المركزية أن السلطات البريطانية أغدقت الهدايا والهبات على زعماء القبائل الموالية من جهة، وأن الملك فيصل نفسه كان يعتبر زعيماً قبليا من جهة أخرى» [٢٧].

تملك بدو العراق في القرن العشرين

حاولت السلطات العثمانية استمالة زعماء البدو فمنحتهم الألقاب والأوسمة واعترفت لهم بالسيطرة على قبائلهم والأراضي التي يقطنونها أو يرتحلون إليها.

وكانت هناك شركات أوروبية، لا سيما الإنكليزية منها، تلعب دوراً مهماً في استقرار جماهير واسعة من البدو منذ أواسط القرن التاسع عشر. ونشير هنا بالتحديد إلى الشركة المسماة «الشركة التجارية للملاحة» Lynch Brothers التي بدأت أعمالها في دجلة والفرات منذ ١٨٤١ وكثّفت نشاطها بعد ١٨٦١. كذلك مؤسسات بريطانية أخرى في الكوت والعمارة. وساعدت هذه المؤسسات، لا سيما تلك التي اعتنت بالنقل، على تشغيل أعداد وافرة من البدو ونقلهم من مناطق صحراوية إلى الاستقرار في مناطق زراعية خصبة على ضفاف دجلة والفرات. وكان بدو هذه المناطق يقيمون أسواقاً تجارية ثابتة لبيع الحبوب وحيوانات اللحوم. فانخرطوا تدريجياً بالسوق الرأسمالية العالمية مما حتم استقرارهم على أراض

---

(٢٦) تراجع نصوص اتفاقيات سيفر Sévres خاصة المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤.

(٢٧) - G. Atiyyah «Iraq...». P.P. 14-15.

خاصة بهم. فتحول شيوخ القبائل إلى ملاك كبار يسيطرون على حوالي ٦٠ بالمئة من الأراضي الزراعية الخصبة التي استوطنوها.

في نهاية المرحلة العثمانية الطويلة وبداية الانتداب البريطاني على العراق عام ١٩٢٠ كانت القبائل العراقية تسيطر على المساحات الزراعية التالية(٢٨):

منطقة القبائل	السكان	المساحة المزروعة
قبائل دجلة أي قبائل العمارة والكوت	٥٠٦,٠٠٠ نسمة	١٥,٢٢٠ كلم٢
قبائل المنتفق	٣٢٧,٠٠٠ نسمة	٤,٧١٠ كلم٢
قبائل الفرات الأوسط أي قبائل الحلة والديوانية ونجف وكربلاء والقبائل الشامية.	٥٦٣,٠٠٠ نسمة	١١,٥١٠ كلم٢

أي أن الجماهير الريفية التي تقطن هذه المناطق كانت تناهز نصف سكان العراق خلال تلك الفترة (١,٣٩٦,٠٠٠ نسمة)، وأن القبائل فيها تسيطر على ٣١,٤٤٠ كلم٢، أي حوالي ثلاثة أضعاف مساحة لبنان. واستمرت هذه السيطرة حتى ١٩٥٨ عندما قامت الثورة العراقية بتعديلات جذرية في طبيعة الملكية العقارية في العراق.

يضاف إلى ذلك أن الأعراف القبلية في العراق كانت تميز بين شيوخ القبائل وبين الزعامات الفلاحية التي تسيطر على الأراضي الزراعية ويطلق عليهم لقب «السراكلة». ليس «السراكلة» من المشايخ أو أبنائهم بل من الزعامات الفلاحية التي تسيطر على حصص مهمة من الإنتاج تصل إلى ٢/٧ منه وتعود الحصة الكبرى إلى شيوخ القبائل ولا يبقى للفلاحين من البدو سوى كفاف العيش. هذه الظاهرة التي تشير إليها الوثيقة تكاد تكون جديدة خلال تلك الفترة، إذ يعتبر فيصل السامر أن آل البعاج استطاعوا فرض أنفسهم كممثلين للسلطة المركزية من جهة وكزعماء القبائل وسراكلة المناطق الزراعية من جهة أخرى(٢٩). وبهذه الصفات

(٢٨) – P.R.O-F.O. Class 371 piece 5074. file «Summary of receipt».

(٢٩) – F. Samir «Three...». Op. Cit., P. 221.

بانت لهم الغلبة السياسية على باقي القبائل، والغلبة الاقتصادية على الملاك والسراكلة. ان تحقيق مثل هذه الأهداف، بدعم مباشر من السلطة المركزية كان يفضي إلى تحويل زعماء القبائل الأخرى والسراكلة من غير قبائل البعاج إلى تابعين لهم ومزارعين لديهم، وهذا ما دفع شيوخ البوحدان وسراكلة هذه القبائل إلى توقيع العريضة وإرسالها مباشرة إلى الملك فيصل الأول والتهديد بالحرب والعصيان أو النزوح عن المنطقة التي حولوها بأيديهم من مستنقعات إلى أراضٍ زراعية خصبة وأن هذا التدبير يعتبر خرقاً للأعراف القبلية وقوانين الشرطنامه، أو سندات الطابو التي بدأها العثمانيون منذ القرن التاسع عشر، لا سيما قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، وقوانين (١٨٦٩ و١٨٧١) التي أعطت الولاة العثمانيون لزعماء القبائل العراقية سندات طابو باسم «لازمة Lazma» أصبحت بموجبها الأراضي التي بحوزة زعماء القبائل، الكبار منهم والصغار والسراكلة، مملوكة ملكاً خاصاً يتوارثونها، في حين تحول عدد كبير من رجال القبائل إلى فلاحين. وبموجب هذه القوانين بدأت عملية استقرار البدو على أراضٍ محددة، وباتت ملكيتهم لها قانونية ومعترفاً بها من السلطة المركزية. وجاءت «الإرادات» السلطانية لأعوام (١٨٨٠ - ١٨٩٢). تثبت سندات الطابو السابقة وتثبت معها سيطرة زعماء القبائل على الأراضي القبلية.

كان لتلك «الإرادات» الأثر المهم في استقرار البدو، إذ بات على القبائل العراقية الاختيار:

بين الاستقرار نهائياً على أرض ثابتة يزرعونها ويدافعون عنها وتعتبر ملكاً خاصاً لهم شرط دفع ضرائبها كأراضٍ زراعية..

وبين النزوح وخطر الصدام الدموي مع الدولة بسبب الاعتداءات القبلية على الأراضي الزراعية. وكان رد الفعل متبايناً بين منطقة وأخرى، لكن الإحصاءات التي أشرنا إليها سابقاً قد دلت على أن أعداداً كبيرة من جماهير البدو في العراق قد استقرت نهائياً على أرض اعتبرت ملكاً خاصاً لها.

وبموجب الإرادتين السلطانيتين لعامي (١٨٨٠ و ١٨٩٢) قسمت أراضي القبائل في العراق إلى ٩٢,٢٠٠ سند تملك. وحتى عام ١٩٣٠ كانت سندات الطابو لا تغطي سوى ٤٠,٠٩٠ سنداً. فكانت القبائل مهددة بأملاكها إذا لم تستقر على تلك الأراضي وتدافع عنها وتدفع ضرائبها. فسندات الطابو العثمانية السابقة لم تعد مقبولة إبّان حكم الانتداب البريطاني ما لم تكن القبائل مستقرة على الأرض التي تسجلها باسمها. وكانت هذه القوانين الانتدابية سلاحاً فعالاً لإجبار البدو العراقيين على الاستقرار. فإما الثبات على أرض زراعية بشكل دائم وإما فقدان الحق بها وإلغاء سند الطابو العثماني. وقد استفادت قبائل «المنتفق» أكثر من سواها في هذا المجال نظراً لقوتها واستقرارها وضعف السلطة المركزية في مناطق سيطرتها. أما القبائل المترحلة، أو التي استمرت في النزوح والترحال ففقدت ملكيتها وعجزت عن تثبيت حقها بها. وحتى عام ١٩٣٠ لم تشمل سندات الطابو سوى النسب التالية من الحيازات[٣٠]:

٧,٨٧٠ سند ملكية من أصل ١٥,٠٤٠ حيازة في الموصل.
٢,٤٣٠ سند ملكية من أصل ٧,١٧٠ حيازة في أربيل.
٢,٢٨٠ سند ملكية من أصل ٢,٥٥٠ حيازة في السليمانية.
٦,٢٨٠ سند ملكية من أصل ١٥,٢٦٠ حيازة في كركوك.
٣,٤١٠ سند ملكية من أصل ٣,٨٢٠ حيازة في الديالا.
١,٥٠٠ سند ملكية من أصل ٤,٨٧٠ حيازة في منطقة بغداد.
٩٢٠ سند ملكية من أصل ١,٥٧٠ حيازة في منطقة الدليم.
٦٢٠ سند ملكية من أصل ٦٨٠ حيازة في منطقة كربلاء.
٢,٣٨٠ سند ملكية من أصل ٦,٥٣٠ حيازة في منطقة الحلة.
٢,٥٨٠ سند ملكية من أصل ١٠,٧١٠ حيازة في منطقة الكوت.
٢,٢٧٠ سند ملكية من أصل ١١,٤٧٠ حيازة في منطقة الديوانية.

(٣٠) Sir E. Dowson «an Inquiry into Land tenure and related Questions» Litchworth 1931, Table I. –

١١٠ سند ملكية من اصل ٦,٦٨٠ حيازة في منطقة العمارة.
١,١٩٠ سند ملكية من أصل ٧٨٠ حيازة في منطقة البصرة.
٦,٢٦٠ سند ملكية من أصل ٥,٠٨٠ حيازة في منطقة المنتفق.

يتضح من هذا الجدول أن قبائل منطقة كربلاء استقرت بشكل نهائي تقريباً فحصلت على نسبة ٦٢٠ سند ملكية من أصل ٦٨٠ حيازة. ونالت قبائل البصرة والمنتفق حيازات إضافية زادت على سندات الطابو التي كانت تمتلكها بموجب الإرادات السلطانية. ويعود السبب في ذلك إلى نفوذ زعماء هذه القبائل وانخراطهم في السلطة المركزية وهيمنتهم على ملكيات قبائل أخرى. أما قبائل بغداد فتشير الاحصاءات إلى فقدان أكثر من ثلثي الحيازات. ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى شراء تجار بغداد وأعيانها للكثير من حيازات البدو السابقة. كذلك الحال في منطقة الحلة والكوت والديوانية وأربيل والموصل وكركوك. أما قبائل السليمانية فقد استقرت في هذه المنطقة وحصلت على ٢,٢٨٠ سند ملكية من أصل ٢,٥٥٠ حيازة. وقبائل الديالا بنسبة ٣,٤١٠ سندات ملكية من أصل ٣,٨٢٠ حيازة. أما قبائل العمارة ففقدت الغالبية الساحقة من حيازاتها بنسبة ١١٠ سندات ملكية من اصل ٦,٦٨٠ حيازة.

هكذا ترسخت عدة أنواع من الأراضي تسيطر عليها القبائل منذ المرحلة العثمانية وهي:

- الأراضي الأميرية الصرفة أو أراضي الدولة أو المشاع.
- أراضي الالتزام التي تمنحها الدولة المركزية لأفراد القبائل لقاء مبلغ معين من الضرائب.
- أراضي الأوقاف التي تتبع الإدارة العامة للأوقاف.
- أراضي الملك الخاص في مناطق الاستقرار الدائم.

وكان معظم أراضي الجزيرة العربية من النوع الأول أي المشاع. أما أراضي الملك الخاص فتنتشر بالدرجة الأولى في جوار المدن وفي الواحات وعلى سواحل

الجزيرة. وظهور قوانين الملكية كان مرادفاً لولادة الدولة الحديثة، وقد تمت تلك القوانين على أساس السندات العثمانية المسجلة في الدفترخانة والتي تسمى بسندات «الطابو». لقد وجد زعماء القبائل وتجار المدن وأعيان القرى وكبار موظفي الدولة سهولة كبرى في تملك مساحات شاسعة من الأراضي. وتحوّل هؤلاء الزعماء إلى ملاكين كبار في كافة ارجاء المشرق العربي بعد سيطرتهم على ملكية الأراضي المشاع والموات والمتروكة والسلطانية واراضي القبائل، وتشير إحصاءات العراق، على الرغم من أن أراضي القبائل فيها بنسبة اقل منها في أرجاء الجزيرة العربية، إلى أن أراضي الدولة قبل ١٩٥٨ كانت تقدر بحوالي ٤٣ مليون دونم وأراضي الأوقاف بنسبة نصف مليون دونم. وحتى ذلك التاريخ كان هناك أكثر من ٢٠٠ ألف مالك يسيطرون على مساحات شاسعة من أراضي العراق بنسبة تزيد على ألف دونم للملاك الواحد (٣١). من هذه الأراضي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية انتقلت إلى زعماء البدو بفعل قوانين السلطنة العثمانية من جهة، وقوانين الإدارة البريطانية من جهة أخرى.

بعض الاستنتاجات

كانت معركة السيطرة على الأرض إحدى أكثر المعارك شراسة بين القوى الطبقية في العراق. فالسلطات البريطانية لم تزعم امتلاك الأرض العراقية أو اعتبار العراق جزءاً من الأرض البريطانية كما فعلت فرنسا في الجزائر. وهذا ما أفسح المجال واسعاً أمام القوى الداخلية، وحدها تقريباً، بالسعي إلى تملك هذه المساحات الشاسعة من الأرض العراقية والسيطرة على إنتاجها. شارك في السيطرة أعيان الريف وزعماء البدو السراكلة وتجار المدن وفئات ميسورة من الحرفيين وكبار موظفي الدولة. كانت حصة المالك من الإنتاج تتراوح بين ٣٠ و٥٠٪ من الإنتاج العام وذلك تبعاً للمناطق، ولا يدفع منها سوى ضريبة «التمتع» فقط. لكن العادة المتبعة أن كبار الملاكين كانوا يتهربون منها ويجبرون فلاحيهم على دفعها بأساليب متنوعة.

---

(٣١) – Aralm «Nomadism...», P. 49.

لقد ضبطت الإدارة البريطانية حركة القبائل وحولت زعماء البدو إلى ملاكين كبار وجماهيرهم إلى فلاحين مستقرين. وثبت الإنكليز استقرار البدو وأجبروهم على دفع الضرائب تحت طائلة انتزاع الأرض منهم. ولعب عامل الوراثة من الآباء إلى الأبناء دوراً مهماً في استقرار البدو نهائياً على الأراضي التي استوطنوها. هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً مهماً في استقرار البدو النهائي على أرض ثابتة.

ولم تكن سندات الطابو العثمانية سوى حجج مكتوبة أو أعراف شفوية. كانت الأرض تسجل باسم القبيلة كلها وليس باسم أفرادها، أما الشيخ فكان الناطق الرسمي باسم القبيلة. وكان من السهل تزوير «الحجة» أو التلاعب بها أو إجبار القبيلة الصغيرة على التنازل عن أراضيها. ولم تنل القبائل حصصاً متساوية من الأرض بل تبعاً لقوتها الذاتية ودعم السلطة المركزية لها. شكلت هذه العوامل تأثيراً مباشراً على نظام ملكية الأرض العراقية إبّان مرحلة الانتداب، إذ بني ذلك النظام على القواعد العثمانية نفسها، وبقي زعماء القبائل حلقة الوصل الرئيسية بين أفراد القبيلة والسلطة المركزية كما شكلوا ركائز السلطة في مناطقهم. وكانت نتيجة ذلك أن الملكيات العقارية الكبيرة جداً بقيت السمة الغالبة لنظام الملكية العقارية في العراق، وبقي زعماء البدو فصيلاً أساسياً من فئات كبار الملاكين العراقيين حتى أواسط القرن العشرين.

كانت السلطات البريطانية تعامل البدو على أساس أعرافهم القبلية السابقة وتترك لزعمائهم حرية التصرف في فض المنازعات القبلية. ونتيجة استقرار البدو النهائي تبدلت بعض الأعراف خاصة الثأر. وعقدت اجتماعات متواصلة لقادة العشائر بإشراف السلطات البريطانية توصل في نهايتها زعماء القبائل إلى اتفاقات تقضي بقبول الفدية المادية بدل «دم القتيل» أو «الدية». وقامت مراسيم مصالحة القبائل، ذات العلاقات الثأرية المزمنة، على هذا الأساس. وتعهد زعماء القبائل باحترام تلك المراسيم وتحكيم السلطة المركزية في حال الإخلال بها.

لكن ثورة ١٩٥٨ ألغت تلك الأعراف القبلية السابقة ووضعت البدو على قدم

المساواة مع باقي السكان العراقيين، في الحقوق والواجبات. ففقد زعماء البدو ركيزة مهمة من ركائز سيطرتهم على جماهير البدو. كذلك تقلص دورهم الإداري بعد إزالة « مجلس إدارة شؤون القبائل » وتحويل مشاكل البدو إلى المحاكم الإدارية. ولم يعد باستطاعة مشايخ البدو السيطرة على أية قطعة من الأراضي غير مسجلة بإسمهم رسمياً في سجلات الحكومة العراقية. كما أن كل عصيان أو تمرد على تطبيق القوانين التي تصدرها السلطة المركزية كان يؤدي إلى مواجهة دموية مع الجيش العراقي. فبدأ سكان البادية المترحلين بالانخفاض حتى بلغ عددهم ٢٤٧,٣٩٨ نسمة تبعاً لإحصاء ١٩٦٥ منهم ٣٦,٤٢٧ نسمة من البدو الرحل والباقي من أنصاف البدو أو شبه المستقرين. ويتوزع سكان البادية على ٢٣٩ قبيلة في ١٤ لواء عراقي، منهم ٣٢,٩٣٥ نسمة من القبائل الكردية و ٢١٤,٤٦٣ نسمة من القبائل العربية. وتتمركز القبائل الكردية بشكل خاص في ألوية الموصل والسليمانية وأربيل وكركوك.

ساهمت القوانين البريطانيــة في التحضير لاستقرار البدو لا سيما تلك التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية في سنوات (١٩٤٥ و ١٩٥١). وجاءت ثورة ١٩٥٨ لتدفع بمسألة البداوة العراقية نحو الانحسار شبه الكامل. فمنذ مطالع الستينات من هذا القرن لم تعد البداوة من المشكلات الكبرى في المجتمع العراقي الحديث، إذ تحولت إلى قضية مزارعين وعلاقتهم بكبار الملاكين وبالسلطة المركزية، وكبار الملاكين جزء اساسي منها. واستقرت غالبية القبائل، الكردية والعربية على السواء، سوى قسم ضئيل منها بقي يعتمد على الترحال والانتقال في البادية العراقية. كما ساهمت مشاريع الري والصناعة وتكرير النفط في استقرار البدو وتمركزهم النهائي في المدن والأرياف وتحولهم إلى عمال مياومين أو أجراء زراعيين. ولعبت السياسة الحكومية، إبّان مرحلتي الانتداب وزمن الحكم الوطني، الدور الأكثر فاعلية في عملية توطين البدو. وتمّ فتح آبار أرتوازية كثيرة بلغ عددها حوالي ١٢٧٠ بئراً حتى عام ١٩٦٥ ووزعت مساحات كبيرة من الأراضي على

الفلاحين. كذلك حددت قرارات ثورة ١٩٥٨ الملكيات العقارية الكبيرة وشجعت استيطان البدو وتمليكهم بعض الأراضي الزراعية[٣٢].

هكذا أصبحت المسألة البدوية في العراق على طريق الزوال تاركة الكثير من تقاليد وعادات وأعراف البدو تفعل فعلها في أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، وهي تقاليد وأعراف شديدة الوضوح في كافة المجتمعات العربية المشرقية وفي أجهزة دولها الحديثة.

الفصل الثالث

تأسيس إمارة بدوية في شرقي الأردن

قبائل مترحلة في ظل الحكم العثماني

لا تشير الوثائق التاريخية إلى وجود إمارة أو ولاية باسم شرقي الأردن في العهد العثماني، بل كانت تلك المناطق تتوزع على ولايات بلاد الشام وتشكل ممراً لها أو طريقاً إلى الحج. لذلك لم تول السلطنة العثمانية أي اهتمام بهذه المناطق الصحراوية إلا من هذه الزاوية فقط، أي أن وجودها كان يقتصر على مجموعة قلاع في الرمثا والمفرق والزرقاء وزيزياء والقطرانة والحسا وعنيزة ومعان والعقبة والمدورة وذات الحج. ولا تقيم القوات العثمانية في هذه القلاع بشكل دائم بل فقط في موسم الحج حيث يعقد قادة القلاع اتفاقيات مع زعماء القبائل البدوية يدفعون لهم الأموال الوفيرة والهدايا ويوزعون عليهم الألقاب مقابل عدم تعرضهم للحجاج[1]. ومع نهاية موسم الحج تعود المنطقة إلى سابق عهدها من الفوضى حيث تأتيها القبائل من نجد والحجاز وبادية الشام والعراق وصحراء سيناء. وأهم تلك القبائل عشائر بني صخر التي نشرت نفوذها منذ القرن التاسع عشر على منطقتي البلقاء وعجلون، وعشائر السرحان والعجيلي والسردية.

كانت عشائر عنيزة تؤجر جمالها للحجاج وتقيم صلات وثيقة مع ممثل السلطان العثماني في دمشق رغم اعتناقها المذهب الوهابي الذي تحاربه السلطنة. ومن هذه الصلات يمكن فهم طبيعة العلاقة مع زعماء البدو، لأن السلطنة المركزية كائناً ما كان انتماؤها السياسي والمذهبي، كانت بحاجة ماسة إلى عقد اتفاقيات مع هؤلاء الزعماء، وإلا تحولت المناطق المجاورة لسكنها إلى خراب ويباس قبل أن يعودوا إلى باطن الصحراء حيث تعجز قوى السلطة المركزية عن ملاحقتهم.

(١) علي المحافظة، «تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة (١٩٢١ - ١٩٤٦)» - المدخل.

منذ مطالع القرن التاسع عشر بدأت بعض العشائر تستقر في منطقتي البلقاء والكرك كعشيرة عباد وعشيرة العدوان وعشيرة الغنيمات التي استقرت في جوار مادبا، في حين استمرت عشائر عنيزة والحويطات والشرارات تنتقل في المناطق الجنوبية على طريق الحج. ثم استقرت عشائر الحمايدة والترابين والعمرو في منطقة الكرك. وكانت أقوى تلك القبائل عشائر الحويطات التي بسطت نفوذها على المنطقة الممتدة من الكرك حتى المويلح في الحجاز وتفرض الخوة على حجاج سوريا وحجاج مصر. وفي وادي عربة استقرت قبائل الحيوات والعلاوين والعمران في جوار العقبة.

وحتى عام ١٨٥١ لم تكن تلك المناطق تتمتع بمركز اداري خاص، بل ترتبط بالولايات الشامية والحجاز. وكانت غالبية سكانها، من البدو الرحل، إذ لم تشهد هذه المنطقة تجمعاً سكانياً كبيراً. فمدينة الكرك في مطالع القرن التاسع عشر لم تكن سوى قرية كبيرة لا يزيد سكانها على ٥٥٠ أسرة يليها بلدة السلط البالغ عدد سكانها حوالي ٤٨٠ أسرة، في حين كان باقي السكان يتوزعون بين القبائل المترحلة في الصحاري وبين مجموعات صغيرة من المزارعين الذين يستوطنون قرى يتراوح عدد سكانها بين الثلاثين والمئة وخمسين أسرة يقومون بمختلف أنواع الزراعة وتربية الدواجن دون أن ينجوا من غزوات البدو والخوات التي كانوا يفرضونها على المزارعين تقدم بشكل هدايا ومواد غذائية إلى زعماء القبائل لقاء عدم الاعتداء عليهم وعلى أراضيهم وماشيتهم. ولم تعرف المناطق الأردنية كثافة مهمة في بناء القرى واستقرار البدو إلا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث بني أكثر من ثلاثمائة قرية لسكان من أصل بدوي استقروا في المناطق الزراعية الأردنية خلال سنوات (١٨٧٥ - ١٨٩٠)[٢]. وتم بناء معظم تلك القرى على الاراضي المشاع أو أملاك الدولة.

ومنذ أواسط القرن التاسع عشر جعلت السلطنة العثمانية من المنطقة الممتدة بين

---

(٢) - Patai «The Kingdom of Jordon» Princeton 1958 - P. 200.

نهري اليرموك والزرقاء قضاء مركزه إربد عام ١٨٥١ ويتبع متصرفية حوران، ومن المنطقة الممتدة بين نهري الزرقاء والموجب قضاء مركزه السلط ويتبع متصرفية نابلس. ثم أنشئت متصرفية الكرك عام ١٨٩٤ التي أتبعت مباشرة بولاية الشام في حين ألحقت العقبة، منذ عام ١٨٩٢، بولاية الحجاز [٣]. وفي عام ١٩٠٨ مثّل مناطق الأردن مندوب واحد في مجلس المبعوثان العثماني باسم مندوب الكرك. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى لعبت القبائل الأردنية دوراً اساسياً في الثورة العربية الكبرى لعام ١٩١٧. فساعدت التدابير العثمانية في تسهيل مهمة الانكليز برشوة زعماء القبائل واستمالتهم لإعلان الثورة ضد العثمانيين الذين قمعوا انتفاضة الكرك بقسوة بالغة عام ١٩١٠، وفرضوا قانون الخدمة العسكرية الإجبارية على سكان تلك المناطق باستثناء متصرفية الكرك، وأمروا بقطع الأشجار الحرجية المثمرة لتأمين سير القطارات الناقلة للجنود والمؤن، وفرضوا السخرة على الأهالي لقطع الأشجار ونقلها على دوابهم، بالاضافة إلى المصاعب الكبيرة التي رافقت الحرب العالمية الأولى من مجاعة وأوبئة وسواها.

فالمناطق التي تعرف اليوم باسم المملكة الأردنية الهاشمية لم تكن حتى الحرب العالمية الأولى ذات وضع اداري خاص بها، بل إن قيام الإمارة عام ١٩٢١ ارتبط بالاستراتيجية البريطانية في المنطقة لتسهيل قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ففي لقاء للمندوب السامي البريطاني في فلسطين في (أيلول ١٩٢٠) مع زعماء القبائل الأردنية في السلط يشير هربرت صموئيل إلى أن الحكومة البريطانية لا تنوي إلحاق الأردن بادارة فلسطين «بل تريد تأسيس ادارة منفصلة تساعد زعماءه على حكم أنفسهم بدعم مباشر من الانكليز» [٤].

إن دراسة علمية لتاريخ شرقي الأردن وتأسيس الإمارة فيه لا تستقيم إلا إذا تناولت الأهداف البعيدة التي رمت إليها بريطانيا من قيامها وهي أهداف لا تنفصل عن المخطط الصهيوني الرامي إلى إقامة إسرائيل بين الفرات والنيل وتجزئة

---

(٣) سليمان الموسى، «تاريخ الأردن في القرن العشرين»، ص ١٢ ـ ١٣.
(٤) خير الدين الزركلي، «عامان في عمان»، صفحة ٣٨.

المناطق المجاورة إلى دويلات طائفية وإمارات بدوية عاجزة عن التصدي لها وتتقاتل فيما بينها انطلاقاً من نزاعاتها القبلية المستمرة ومصالح زعمائها الذاتية الضيقة.

تأسيس إمارة شرقي الأردن

انشئت هذه الامارة رسمياً في (١١ نيسان ١٩٢١). و «ظهرت شرقي الأردن كدولة على المسرح العربي نتيجة ضرورات وتسويات في السياسة الدولية، وظلت حقيقة سياسية غير ثابتة، لا حدود واضحة لها، خلال السنوات العشر الأولى من عمرها».

سبق إعلان الإمارة تشكيل بريطانيا لعدة إمارات بدوية بعد دخولها إلى هذه المنطقة عام ١٩١٨. فقدأقيمت أول حكومة في اربد برئاسة القائمقام علي الشرايري ثم سعى المعتمد البريطاني إلى تشكيل الحكومات المحلية التالية[٥]:

- حكومة دير يوسف برئاسة الشيخ كليب الشرايدة.
- حكومة جرش برئاسة محمد علي المغربي.
- حكومة الوسطية برئاسة الشيخ ناجي العزام.
- حكومة الرمثا برئاسة الشيخ ناصر الفواز.

كذلك تأسست في الكرك حكومة محلية حملت اسم «حكومة مؤاب»، أشرفت بريطانيا مباشرة على تأسيسها وإدارتها. واستمرت هذه الحكومات المحلية تمارس أعمالها حتى إعلان إمارة شرقي الأردن رسمياً في (نيسان ١٩٢١) برئاسة الأمير عبدالله.

إن ولادة هذه الحكومات المحلية وزوالها أو بالأحرى اندماجها في إمارة مركزية يشير إلى ملاحظات اساسية:

الأولى: إن بريطانيا كانت وراء تلك الحكومات. وقد صرح مندوبها **Gore**

---

(٥) علي المحافظة، «العلاقات الأردنية ـ البريطانية (١٩٢١ ـ ١٩٥٧)»، صفحات ٢٤ ـ ٢٥ و ٦٧.

امام لجنة الانتدابات في جنيف بتاريخ (٣٠ حزيران ١٩٢٤) قائلاً : « لقد حاولنا ادخال نظام عربي ذي حكومة قبلية في شرقي الادرن »[٦].

الثانية: إن رؤساء الحكومات المحلية كانوا اقوى شيوخ العشائر سطوة ونفوذاً وأكثرهم ارتباطاً بالانكليز.

الثالثة: إن قيام إمارة شرقي الأردن يتقاطع جذرياً مع المشروع البريطاني لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين استناداً إلى وعد بلفور. وهذا ما يفسر الحدود غير الواضحة التي يشير إليها علي المحافظة طيلة العقد الثالث من القرن العشرين.

الرابعة: إن سكان إمارة شرقي الأردن سيشكلون أساساً من جماهير البدو الذين يستوطنون في مناطق ريفية أو مدينية في هذه المنطقة بالاضافة إلى المطرودين من فلسطين بحكم توسع المشروع الاستيطاني الصهيوني. وبالرغم من أن أعداداً وافرة من اللاجئين الفلسطينيين قد انتقلت إلى مصر وسوريا ولبنان، فإن ضم الضفة الغربية إلى الأردن بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨ شكل العمود الفقري لهذه الإمارة طيلة عقدين من الزمن قبل حرب (حزيران ١٩٦٧).

الخامسة: إن حدود شرقي الأردن بقيت مبهمة سنوات طويلة بعد قيامها. فحتى عام ١٩٣٤ كانت بريطانيا توقع الاتفاقيات بين إمارة شرقي الأردن والبلدان العربية المجاورة بعد أن أجبرت السعودية على التنازل عن مقاطعة العقبة ومعان كي توجد امتداداً جغرافياً للامارة على البحر الأحمر[٧]. أما الحدود الاردنية ـ السورية فقد تم تخطيط جانب كبير منها في عام ١٩٣١[٨].

السادسة: أمّنت بريطانيا لشركاتها امتياز التنقيب عن النفط بموجب اتفاقية

---

(٦) - Société des Nations erroeés - Verbaux de la Commission Per - manente des Mandates - 4ème Session du (30 Juine 1929(. P. 88.

(٧) - P.R.O.F.O. Class 905 No 30 volume I dated (April 29. 1935) No E2704/34/25.

(٨) - A.E. Série E - Levant (1930 - 1940). Syrie - Liban volume 463. rapports No 726 du (16 Octobre 1931). P.P. 1 - 10. et No 758 du (October 1931). P.P 11 - 15.

(٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥) التي حددت مدة الامتياز بفترة زمنية تتراوح بين خمسين ومئة سنة تبعاً لمناطق النقب[٩].

هكذا أنشئت إمارة شرقي الأردن لأهداف ترتبط بسياسة بريطانيا تجاه المشروع الاستيطاني الصهيوني. وكان سكان هذه الإمارة بغالبيتهم الساحقة من البدو. فقد أشار علي نصوح الطاهر في «دراسة ميدانية لتوطين البدو في المملكة الأردنية الهاشمية» إلى الحقيقة التاريخية التالية: «لم يزد عدد قرى الكرك عن ثلاث في بداية القرن العشرين، وهذا ما يدل على أن البداوة كانت مسيطرة في المنطقة حتى أن هذه القرى الثلاث كانت تحت رحمة العشائر أو القبائل البدوية فيها. كذلك مناطق البلقاء ولواء عجلون. أما الغور الأردني فكان حتى بداية القرن العشرين بدوياً بكل معنى الكلمة»[١٠].

حتى عام ١٩٤٨ كانت هناك أعداد كبيرة من القبائل الأردنية. ففي منطقة مؤاب، مثلاً، كانت تتواجد قبائل ذات نفوذ واسع كالحويطات، والشوابكة أو عرب الشوبك، والمناعين، والمحموديين، والسعوديين. أما في الكرك فكانت تنتشر قبائل المجالية، والمعانطة، والصرائرة، والطراونة، والضمور، والقضاة، والشائثة، والجبائثة. وكانت تنتشر في الكرك أيضاً قبائل مسيحية أهمها: الهلسا، والزريقات، والمدانات، والحجازين، والبقاعين، والعكشة، والمصاعنة أو الصناع، والحدادين. وهذا ما يؤكد أن البداوة ليست حكراً على جنس أو عرق أو لون أو دين بل هي حالة أجتماعية من التطور الذي يسبق التحضر. وكانت هنالك قبائل كثيرة في النقب خاصة قبائل الصلالط، والحمايدة، والبوغنم، والبزايدة، والمراشدة، والشوابكة، والشواكرة، والعجارمة، والصخور، والعدوان، والعباد، والبني موسى، والغوارنة وغيرهم[١١].

---

(٩) P.R.O.F.O Class 831. Box 30 piece 37803/1. P. 2. and 37813. P.P. 10 - 11. —

(١٠) علي نصوح الطاهر، «بدو الأردن: دراسة ميدانية» مؤتمر توطين البدو - الجزء الثاني، ص ٢.

(١١) Antonin Jaussen «Contumes des Arabes au pays de Moab» Paris 1948 - P.P. 409 - 416. —

فالحدود الأردنية غير واضحة، والمشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين، والادارة البريطانية المشتركة في الأدرن وفلسطين، والأصول الواحدة للقبائل العربية التي استوطنت المنطقة منذ مئات السنين، تجعل دراسة بدو شرقي الأردن بمعزل عن بدو فلسطين أمراً مستحيلاً. فالمسألة الأساسية هي القضية الفلسطينية والأرض الفلسطينية التي لا يمكن فهم قيام شرقي الأردن إلا على أساس تجزئتها في مطالع القرن العشرين وسلخ أجزاء منها لإقامة المشروع الصهيوني في أواسط هذا القرن.

على أساس هذه الخلفية التاريخية سندمج مسألة بدو شرقي الأردن في بدو فلسطين، كون الحقائق التاريخية تؤكد وحدتها كما كانت على أرض الواقع.

بدأت عملية استيطان البدو في فلسطين قبيل الحرب العالمية الأولى بعد أن تمركزوا في أراض ثابتة سجلوها بأسماء قبائلهم بموجب سندات الطابو العثماني. وأبرز تلك القبائل[١٢] : عرب السواعيد، عرب الخضيرية، عرب الشمالنة، عرب التركمان، عرب الشاتوه، عرب الصخور، عرب الترابين، عرب السوالمه، عرب العنوز، عرب المشطة، عرب دار علي، عرب النصيرات، عرب السعيد، عرب الجابر، عرب الحناجرة، عرب الطياحة، قبائل الطرابنه، عرب العزازمه، عرب بوربيعه، عرب بوجويد، عرب بوقرينه، عرب بني خالد، عرب الرولا، عرب بني حسن، عرب بني شاعر، عرب الزنارية، عرب الشقيرات، عرب العوادين، عرب الطواطه، عرب النعامره، عرب بوشوشه، عرب الشارون، عرب الرميله، عرب بوالموج، عرب اللهيب، عرب الفواعره وسواهم. ومن الملاحظ أن وثائق هذه

---

(١٢) اعتمدنا في تحديد أسماء هذه القبائل على المراجع التالية:

- مراد الدباغ «القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين» بيروت ١٩٧٩، صفحات ١٨٢ - ١٨٣.

- H.V. Musham «Sedentarization of the bedouin in Israel». Unesco - I.S.S.J. vol XI - No 4. P.P. 539 - 549.

- T. Ashkenazi «Tribus.....» - Op. Cit - P.P. 4 - 7 et 13 - 20.

الفترة ترمز إلى البدو بتعبير «عرب» أو «أعراب» للاشارة إلى الرحل منهم. أما البدو المستقرون فيطلق عليهم تعبير فلاحين أو مزارعين أو ريفيين.

بريطانيا وتوطين بدو الأردن

مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن تسارعت أعمال توطين البدو. ومنذ عام ١٩٢٤ ألغيت نيابة العشائر في الأردن وصدر قانون مهم عرف باسم «قانون العشائر» في (٢ أيلول ١٩٢٥) جعل للعشائر محاكم خاصة تنظر في شؤون أفراد القبائل[١٣]. وفي (١١ نيسان ١٩٢٦) أحدثت وظيفة مأمور العشائر. وكانت القبائل الأردنية تعلن العصيان أحياناً ضد السلطة المركزية، جرياً على العادة المتبعة في أيام العثمانيين، وتمتنع عن دفع الضرائب كونها اعتادت على نيل الرشوة والأموال والألقاب من العثمانيين. لكن السلطات البريطانية استخدمت القوة البالغة في قمع انتفاضة اربد عام ١٩٢٣، إذ أدخلت سلاح الطيران لقصف تجمعات البدو. فانزوت القبائل العاصية في باطن الصحراء واعتقلت السلطات البريطانية عدداً كبيراً من زعماء القبائل المتمردة أودعتهم في السجون وأصدرت بحقهم أحكاماً قاسية. فخضعت قبائل اربد والسلط والكرك والطفيله، وانحسر نفوذ القبائل العاصية التي كانت تهدد العاصمة عمان انطلاقاً من البلقاء والأغوار. وكانت تحالفات القبائل تؤدي إلى إسقاط الحكومة أحياناً كما حصل في حركة «العدوان» عام ١٩٢٣ التي جمعت بين قبائل العدوان وعشائر بني حسن وبني حيدة والعجارمة والدعجة قبل أن تتمكن السلطات البريطانية من القضاء على ابن العدوان وضرب تمرده. ففر إلى حوران ونفي زعماء العشائر الموالون له إلى الحجاز ولم يفرج عنهم إلا بتدخل مباشر من الملك حسين بن علي الذي ضمن ولاءهم لابنه عبد الله. ورغم قساوة الرد الحكومي ضد عصيان البدو عام ١٩٢٦، قام تمرد آخر في وادي موسى في (آذار ١٩٢٦) بسبب اصدار السلطة المركزية قراراً بجباية الضرائب من البدو الذين لم يعتادوا دفعها في السابق.

---

(١٣) تجدر الملاحظة إلى أن استقرار البدو في فلسطين قد بدأ في أواخر الحكم العثماني.
- Mrs. Finn «Palestine Peasantry» - 1923 - P.P. 9 - 13.

كما رفضوا قراراً آخر للسلطة المركزية يقضي بأن يزرعوا الأشجار في مناطقهم وبعتنوا بها ويحافظوا على ما تزرعه الحكومة من أشجار تحت طائلة قمع العصيان بقوة. وقد بادرت الحكومة إلى شق طريق للسيارات بين معان ووادي موسى في محاولة لمراقبة تحركات البدو. وعندما أعلنوا العصيان خلال تلك الفترة هدد مندوب الحكومة بقصف خيامهم بالمدافع ما لم يعيدوا ما سلبوه ويدفعوا تعويضاً عن المسلوبات قدر بحوالي ستماية جنيه استرليني. فأذعن شيوخ القبائل المتمردة وبدأت عملية استقرار القبائل على الأراضي الأردنية تأخذ مجرى يختلف تماماً عن المرحلة العثمانية السابقة.

من ناحية اخرى، يشير مصطفى الدباغ إلى أن بعض القبائل الفلسطينية هي فروع لقبيلة « عنزه » الكثيرة العدد وصاحبة السيطرة الكاملة على بادية الشام طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن أبرز فروع هذه القبيلة في فلسطين: قبيلة « الترابين » و « عرب السوالمه » التي تنتسب إليها أسرة « آل الصغير » التي يعرف أعقابها اليوم بآل الأسعد في جنوبي لبنان، و « عرب العنوز »، وحمولة المشطة، وحمولة دار علي، وحمولة النعيرات ومنازل العلي تنتشر في شمال شرقي الأردن وفي جبل حوران[١٤].

بدأت بعض القبائل الفلسطينية بالتمركز في مناطق ثابتة إبان الحكم العثماني، وأظهرت جماهير البدو ميلاً واضحاً إلى الاستقرار وممارسة الأعمال الزراعية وتملك الأرض التي سيطرت عليها، وذلك بالإضافة إلى عنايتها بقطعان الماشية.

وكان التنافس شديداً بين تجار المدن، لا سيما تجار صفد وبين زعماء البدو حول تملك الأرض. فقد اشترى تجار صفد مساحات كبيرة من أراضي « عرب الشمالنه ». وكانت أكثر القبائل استقراراً في مطالع القرن العشرين قبائل الجبارات وقبائل شارون وعرب النصيرات وعرب العمايير وسواها. حتى أن الشيخ أبو كشك، أحد زعماء قبائل شارون كان يملك حوالي عشرين الف دونم باع أكثر من

---

(١٤) الدباغ، « القبائل العربية...»، ص ١٨٢ - ١٨٣.

نصفها للصهاينة على ضفاف نهر العوجا ووزع بعض الأموال على أفراد قبيلته الذين بلغ تعدادهم ١٠٠٧ نسمة بموجب إحصاء ١٩٣١.

مع استقرار البدو على أرض ثابتة كانت قطعان الماشية تتقلص باستمرار لتحل خلها الأعمال الزراعية. فقد عمل رجال البدو ونساؤهم كعمال زراعيين مياومين لدى المالكين من الصهاينة والعرب. وابتنى عرب التركمان منازل ثابتة بنسبة ٥٠٪ لأفراد القبيلة في سهل الحولة، كذلك فعل عرب الشحيمات. أما عرب اللهيب في الجليل الأعلى فقد ابتنوا لهم بعض المنازل الثابتة وكانوا أكثر القبائل رحالاً بين فلسطين ولبنان.

كانت خطوات التوطين سريعة، اذ استقر عدد كبير من القبائل الفلسطينية في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، لا سيما قبائل شمالي وغربي فلسطين. وتقلصت أعداد الجمال الكثيرة التي كانوا يمتلكونها لتحل مكانها قطعان الغنم والماعز والبقر أو ممارسة الأعمال الزراعية. وفي عام ١٩٢٧ كان عدد البدو في فلسطين يقدر بحوالى ١٣,٦٥٪ من سكان شمالي فلسطين. أما في عام ١٩٣١ فقد انخفض العدد إلى ٦,٤٪ من السكان أو ١٠٪ من المزارعين، أي أن بدو شمالي فلسطين باتوا يشكلون أقلية ضئيلة جداً يتمركزون بنسبة ٧٠٪ في صحاري بئر السبع و ١٠٪ في منطقة بيت لحم و ٢٠٪ في مناطق بيسان والجليل وسهل الحولة وسواها. وكانت جماهير البدو تنقسم إلى ثلاث فئات[١٥]:

١ ـ انصاف البدو.

٢ ـ بدو بيسان وشمالي فلسطين.

٣ ـ بدو شارون والشاقله.

الملاحظ أن قسماً كبيراً من البدو في هذه المناطق استقر نهائياً كمزارعين أو فلاحين ورعاة ولعبت سندات الملكية دوراً أساسياً في تحول البدو إلى فلاحين ومالكين صغار. وكانت سياسة العثمانيين والبريطانيين تقوم على دفع القبائل نحو

---

(١٥) – Ashkenazi «Tribus...» P. 6.

الاستقرار وتمليكهم مناطق خاصة بهم وإعفائهم من الضرائب لسنوات طويلة بهدف منع تعدياتهم على المناطق الزراعية والمدن. كما أن العثمانيين أقاموا للبدو، منذ ١٨٩٢، مدرسة لتعليم أبناء المشايخ سميت «مدرسة أبناء المشايخ وأعيان البدو» بهدف جذب زعماء البدو إلى الانخراط في السياسة العثمانية. ومن ينهي دراسته في هذه المدرسة يلتحق بمدرسة أعلى في الآستانة تسمى «عشيرة مكتبي» أي «مدرسة العشاير» التي تضم أبناء زعماء القبائل من كافة أرجاء السلطنة العثمانية[١٦].

وبحكم طبيعة البلاد الزراعية، كان واضحاً اتجاه الجماعات البدوية في فلسطين نحو الاستقرار والثبات وقطع الصلة مع الترحال والهجرات والبداوة منذ النصف الأول من القرن العشرين. بدأ هذا الاتجاه إبان الحكم العثماني لا سيما في القرن التاسع عشر، لكن عملية التوطين كانت تسير ببطء شديد في البداية، كون بعض الجماعات المترحلة قد ارتبط، بفعل العادة، بمناطق معينة وعادات معينة من الترحال والتنقل ورعي الماشية. وكانت تلك العادة تجد تفسيرها في خوف القبيلة على قطعانها من الاندثار وبالتالي اقتصادها الوحيد الجانب القائم على الرعي ـ الماشية. فالاستقرار البدوي يرتبط اساساً بالقدرة على تأمين عوامل بديلة من ذلك الاقتصاد الوحيد الجانب، بحيث تشعر هذه الجماعات أن مصلحتها الاقتصادية مؤمنة عند استقرارها في مناطق ثابتة وعدم انتقالها إلى المناطق التي آلفت الترحال إليها. وهنا تكمن أهمية السلطة المركزية ودورها الفاعل في هذا المجال، اذ هي وحدها القادرة على إجبار البدو على الاستيطان وتأمين الموارد الثابتة لهم، أو بالأحرى ضمان استقرارهم لإقامة اقتصاد زراعي ثابت.

مرت عملية التوطين في الأراضي الفلسطينية بعدة مراحل خلال حكم العثمانيين ثم البريطانيين. فبدأت بالتوطين الطوعي لمن يرغب من الجماعات البدوية ثم انتهت بفرض قيود قاسية على هجرة البدو إبان مرحلة الانتداب البريطاني. وساهمت تلك القيود في دفع البدو إلى الاستقرار في مناطق ثابتة شجعت عليه الادارة البريطانية بمختلف الوسائل لضمان انخراط البدو في انتاج ثابت على أرض ثابتة

(١٦) - Idem - P.P. 30 - 33.

وبالتالي انخراطهم في دائرة العلاقات الرأسمالية المسيطرة إبان عهد الانتداب.

ومن التدابير المهمة التي اتخذتها السلطات البريطانية لتوطين البدو في فلسطين والأردن إقامة السدود لتجميع مياه المطر، وحفر الآبار الجوفية، واستحداث مناطق رعوية موسمية لمنع الهجرات المستمرة. واستخدام التقنية الزراعية الحديثة، وإدخال الآلات الحديثة للنقل كالقاطرات والسيارات بدلاً من الإبل، وبدأت نواة القرى البدوية الثابتة تنتشر في المناطق القريبة من مصادر المياه. وكانت تلك القرى تختلف عن قرى المزارعين في البداية إذ لم يكن البدو يرغبون في الاستقرار النهائي، بل يسعون إلى إقامة مراكز ثابتة لسقي ماشيتهم. لكن تلك القرى ما لبثت أن توسعت وتغير تركيبها الاقتصادي ـ الاجتماعي فتوزع فيها العمل الحرفي والزراعي والرعوي والتعليمي وارتبطت بسواها من قرى المزارعين بشبكة من المواصلات والعلاقات التجارية واستقرت جماهير البدو نهائياً على ارض ثابتة تقيم عليها علاقات انتاج مستمرة.

إن تبدلاً جذرياً قد تم مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن. فالسلطة المركزية باتت تتمتع بحضور ثابت وتتدخل في جميع تحركات البدو وتمنعهم من القيام بالغزو أو السلب أو العصيان. وقد سارعت السلطة المركزية إلى ربط زعماء القبائل بسلسلة من الامتيازات الجديدة التي تقوم على تمليكهم الأرض التي يستقرون عليها، وتمثيل تجمعاتهم القبلية في البرلمانات المنشأة حديثاً، وتسهيل قيامهم بأعمال تجارية وسواها لقاء إعلان الخضوع الكامل للسلطة المركزية التي باتوا جزءاً عضوياً فيها. وفي حالة الرفض تلغى جميع امتيازاتهم وتصادر مواشيهم ويحرموا من الأراضي التي سيطروا عليها إبان الحكم العثماني، ومن الممكن سجنهم أو نفيهم أو قتلهم وقمع انتفاضاتهم بالطائرات والمدفعية. ولم يكن الخيار صعباً بين قبول امتيازات الولاء للسلطة المركزية وبين مخاطر التمرد عليها. فانخرطت غالبيتهم الساحقة في تلك الامتيازات التي جعلت منهم ملاكين كباراً وحولت جماهير البدو إلى مزارعين لديهم أو مزارعين موسميين أو عمال مأجورين أو رعاة لمواشي زعماء

البدو. ولم يكن تطور العادات والتقاليد والاحكام البدوية القبلية يسير بالسرعة نفسها التي شهدتها تطور السكن والمأكل والملبس والاستقرار عند البدو، بل استمر زعماء القبائل يتولون الفصل في النزاع بين جماهير البدو سنوات طويلة بعد الاستقرار على أرض ثابتة.

هكذا ساهمت السلطات البريطانية في ترسيخ الكثير من البنى القبلية التقليدية ضمن المجتمع الأردني المستقر واشركت مشايخ العشائر في الحكم وأمدتهم بالسلطات والصلاحيات الواسعة واعترفت لهم رسمياً بالامتيازات الكثيرة والأراضي الخصبة فتحول هؤلاء إلى جلادين لجماهيرهم البدوية وأدوات طيعة للسلطة المركزية البريطانية وامتداداتها الداخلية. وشكلت جيش البادية من أبناء العشائر لمساندة الشيوخ في تنفيذ القرارات التي تضرب وحدة القبيلة في وجه السلطات الانتدابية وتمنع تمردها عليها.

بداوة المجالس التمثيلية في الأردن

دلت احصاءات ١٩٣١ على انخفاض اعداد البدو بشكل حاد في فلسطين، لا سيما في المناطق الشمالية منها، حيث لم يبق منهم سوى ١١,٧٨٦ نسمة يتوزعون على ٦٥ قبيلة صغيرة تقيم في ٢,٦٠٨ خيمة وينقسم افرادها بين ٦,٠٠٢ ذكراً و ٥,٧٨٤ أنثى. وأكبر تلك القبائل «عرب المواشي» التي تعد ١٠٠٥ نسمة وهي قبائل نصف مستقرة ولها بيوت حجرية في مناطق ترحالها، و «عرب الشبيح» التي تعد ٧١٦ نسمة. أما اصغر قبائل الشمال الفلسطيني خلال هذه الفترة «عرب اللهيب» و «عرب الزنجارية» التي كانت دائرة تنقلها لا تتعدى خمسة كيلومترات مربعة فقط، أي بداوة شبه مستقرة، و «عرب الخضيرية» التي تبلغ دائرة ترحالها ثمانية كيلومترات فقط حيث ترعى مواشيها[١٧]. أما حدود الأردن الجغرافية فلم تكن واضحة حتى ذلك التاريخ وليست لدينا احصاءات دقيقة لاستقرار البدو في هذه الإمارة. لكن هذه الأرقام تدل على سرعة استقرار البدو في فترة زمنية قصيرة وذلك انطلاقاً من الاستراتيجية التي وضعتها السلطات البريطانية هناك

---

(١٧) - Idem. P.P. 36 - 40 et 177 - 182.

والرامية إلى دفع البدو، بمختلف الوسائل إلى الاستقرار النهائي على أرض ثابتة. ويكفي للتدليل على هذه الاستراتيجية الخلاف الناشب بين المجلس التشريعي الأول (١٩٢٩ ـ ١٩٣١) وبين الحكومة في مطالع شباط ١٩٣١. وسبب الخلاف أن الحكومة قدمت ملحقاً لموازنة (١٩٣٠ ـ ١٩٣١) يقضي بتخصيص مبلغ ٦٢٦٩ جنيهاً استرلينياً كنفقات لقوة الصحراء ومراقبة تحركات البدو بقيادة الكابتن جون غلوب. ولما رفضها المجلس أصدر الأمير عبدالله أمراً بتاريخ (٩ شباط ١٩٣١) يقضي بحل المجلس التمثيلي قبل انتهاء مدته بأكثر من عام، وتم انتخاب المجلس التمثيلي الثاني [١٨]. وتجدر الملاحظة إلى أن فترة الانتداب البريطاني شهدت ولادة خمسة مجالس تمثيلية في الأردن خلال اعوام (١٩٢٩ ـ ١٩٤٧) بعد أن أعلن الدستور الأردني والمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦.

ضمت المجالس التشريعية الخمسة ٨٠ عضواً منهم ٥٠ عضواً يمثلون خمس عشرة أسرة أو عشيرة بدوية تتوزع كالتالي[١٩]:

لسنا في مجال دراسة الدور السياسي للمجالس التشريعية الأردنية إبان عهد الانتداب البريطاني بل سنحاول قصر اهتمامنا على التركيبة الاجتماعية لهذه المجالس وموقع زعماء البدو فيها.

اسم المنطقة	اسم الأسرة أو العشيرة	عدد نوابها في المجالس التشريعية الخمسة
عجلون	الشريدة	٤
	النصيرات	٣
	البطاينة	٢
	الهنداوي	٢
	الحجازي	٢

(١٨) الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٢٩٤ تاريخ (١ آذار ١٩٣١)، صفحة ٨٢.
(١٩) علي المحافظة، «تاريخ الأردن المعاصر»، ص ٧٤.

البلقاء	المفتي (شركس)	٤
	العدوان	٤
	النابلسي	٣
الكرك	المجالي	٥
	العوران	٤
	الطراونة	٢
	الزريقات	٢
معان البدو	الكريشان	٣
	الحويطات	٥
	بنو صخر	٥
المجموع		٥٠

يعلق الدكتور علي محافظة على دور هذه المجالس بقوله: «كان المجلس التشريعي يمثل الزعامات التقليدية وشيوخ العشائر»[٢٠]. وبالفعل، فإن قراءة الجدول السابق تشير إلى أن القبائل القوية (الحويطات، بنو صخر) تمثلت باستمرار في المجالس التشريعية الخمسة تليها قبائل الشريدة والعدوان والعوران ثم النصيرات والكريشان والطراونة والزريقات والبطاينة، بالاضافة إلى الزعامات العائلية كالمجالي والمفتي وسواها. لكن زعماء القبائل يمثلون ٣٤ مقعداً من أصل ٨٠ في المجالس التشريعية الخمسة أي بنسبة ٤٢,٥٪ من عدد المقاعد مقابل ١٦ مقعداً للزعامات العائلية أي بنسبة ٢٠٪ فقط و ٣٧,٥٪ لباقي الفئات الاجتماعية الممثلة داخل هذه المجالس. فالتجمع القبلي يشكل الركيزة الكبرى للحياة البرلمانية في الأردن طيلة حكم الانتداب البريطاني، لأن هذه الإمارة هي في الأساس مجموعة قبائل عملت السلطات البريطانية على إبراز هويتها السياسية كدولة مستقلة

(٢٠) المرجع السابق، ص ٧٣.

وذات سيادة تبعاً للتجزئة الاستعمارية في المشرق العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى.

قبيل الحرب العالمية الثانية، كان سكان الأردن يقدرون بحوالي ثلاثمائة ألف نسمة يشكل الفلاحون والبدو المستقرون حوالي ٨٥٪ منهم[٢١]. والقرية الأردنية ليست في الواقع سوى مجموعة بيوت الأسر البدوية التي استقرت فيها وانقسمت إلى حارات تبعاً لكل فرع أو «حولة» قبلية. وعند إعلان الإمارة عام ١٩٢١ لم يكن في الأردن مدن بالمعنى العلمي لهذه التسمية بل قرى كبيرة أبرزها عمان والسلط واربد والكرك ومعان والعقبة وغيرها[٢٢]. أما البدو فكانوا ينقسمون تبعاً لنوع الماشية التي يرعونها ويطلق عليهم لقب «البقارة» أو رعاة البقر و «الشوايه» أو رعاة الماعز والغنم. وكانت لهم محاكم خاصة برئاسة قاض تعينه الدولة وعضوية اثنين من زعماء العشائر في المنطقة.

بعد قمع سلسلة من انتفاضات البدو وإخضاعهم قامت السلطات البريطانية بإصدار قانون عام للبدو في عام ١٩٢٩ اعتبرت بموجبه العشائر القوية تابعة مباشرة للقوانين المركزية وهي عشائر بني صخر والسرحان وبني خالد والعيسى والسلايطة والكعابنة والحويطات والمناعين والنجادات والرشايدة والحجايا وسائر العشائر الرحل التي تدخل شرقي الأردن. وتشكلت لجنة برئاسة الأمير شاكر بن زيد وعضوية قائد الجيش العربي الأردني وأحد زعماء العشائر غير المترحلة، للإشراف على البدو ومراقبة تحركاتهم. ثم صدر قانون جديد للإشراف على البدو في (١٢ شباط ١٩٣٦) شدد على منع الغزو تحت طائلة العقوبة والغرامة والسجن ونص على تأليف محكمة العشائر وعرف باسم «قانون محاكم العشائر»[٢٣]. وكانت

---

(٢١) Kermet Roosvelt «Arabs, oil and History» New York 1949 - P. 117.

(٢٢) لم تكن الاحصاءات تقدر عدد سكان عمان حتى ١٩٤٧ بأكثر من ثلاثين ألف نسمة ثم ارتفع هذا العدد إلى ٢٠٠ ألف نسمة في أواسط القرن العشرين بعد ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن.

— Patel «The Kingdom of Jordan» Princeton 1958 - P. 276.

(٢٣) صالح الجهارنة، «إلغاء قانون العشائر في الأردن ومدلوله الحضاري». بحث مقدم الى مؤتمر «التغيير الحضاري لمنطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث»، القاهرة ـ جامعة عين شمس ـ (١١ ـ ١٤ كانون الأول ١٩٧٦) ـ بحث من ١٧ صفحة.

حصيلة هذه القوانين ان انقلب زعماء العشائر من مدافعين عن مصالح العشيرة ككل إلى مدافعين عن مصالحهم الخاصة وقامعين لتحركات جماهير البدو التابعة لهم. فقد نص قرار المجلس التنفيذي الأردني الصادر في (٦ كانون الثاني ١٩٣٢) على أن زعيم العشيرة الذي يشارك في تعداد مواشي عشيرته يحصل على تخفيض بنسبة ١٥٪ من الضرائب المستحقة على الجمال و ٣٢٪ من الغرامة[٢٤].

يدل هذا القانون على أن السلطة المركزية باتت تخضع القبائل إلى ضريبة الأغنام وسواها من الضرائب وتؤمن جبايتها عبر قوة الصحراء ومشاركة زعماء القبائل وتفرض غرامات على المتمردين. وقد ساهمت هذه التدابير في دفع جماهير البدو إلى الاستقرار النهائي في الأردن. كما أن منع الغزو قضى على منازعات قبلية طويلة الأمد بين القبائل المترحلة في شرقي الأردن خاصة قبائل العدوان وبني صخر والرولا والحويطات وغيرها[٢٥].

فالصراع الدموي بين القبائل يعود بجذوره إلى محاولة التحكم بمصادر القوت والكلأ وتأمين خطر الموت جوعاً في الصحراء. أي أن السلطات البريطانية والأردنية كانت تترك الخيار للبدو لسكن الصحراء والاستمرار في الترحل شرط عدم الاعتداء على المزارعين والمدن والقرى المجاورة وتعترف لهم بالتقاليد والأعراف القبلية السابقة وتقدم لهم خياراً آخر يقوم على الانخراط في السكن المديني أو الريفي والانتقال نهائياً من البداوة إلى التحضر مع ما يستتبع ذلك من خضوع لقوانين المرحلة الجديدة ومتطلباتها.

البداوة المستمرة في اواسط القرن العشرين

في هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة يصعب على الانسان، في ظروف التقنية المتوافرة للأردن خلال تلك المرحلة، أن يحيا دون الاعتماد على اقتصاد الرعي

---

(٢٤) الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٥١٦ الصادر في (٢٦ شباط ١٩٣٦).

(٢٥) صلاح الدين البحيري، «جغرافية الأردن» - عمان ١٩٧٣ - فصل «سكان البادية» صفحات ١٣٠ وما يليها.

الماشية. فالجمل هو الحيوان القادر على الحياة في المناطق الصحراوية القاحلة. أما غربي هذه المنطقة فتنتشر أراض رعوية خصبة، لا سيما في الشمال الغربي حيث استقر البدو وتحولوا إلى مزارعين، فتضاءل وجود الإبل وحلت مكانها قطعان الأغنام والماعز والأبقار. كذلك تحول قسم مهم من البدو إلى العمل في القرى المجاورة كمزارعين بأجور يومية نقدية. ومن استقر من البدو بات يدفع الضرائب بانتظام خاصة ضرائب الماشية والأراضي. أما البدو الرحل أو «الاعراب» فكانوا يهربون من دفع الضرائب ويتوغلون في الصحاري، وكانت نسبتهم كبيرة حتى أواسط القرن العشرين.

ففي عام ١٩٥٨ كانت مناطق التواجد القبلي تمتد بين شرقي الأردن وبحر الميت وفي بعض هضبات الضفة الغربية غير الصالحة للزراعة. وأبرز تلك القبائل[٢٦]:

ـ الرولا: وهم من رعاة الإبل يتوزعون إلى ٤ ـ ٥ آلاف بيت ويمتلكون ١٢ ألف جمل و ٣٠ الف رأس غنم وألف رأس ماعز. وهذه القبائل تعتبر إحدى فروع قبائل «عنيزة» القوية في بادية الشام وتترحل بين الأردن وسوريا وفلسطين.

ـ قبائل بني صخر: وهي اكبر قبائل رعاة الإبل التي تقطن الأردن. يبلغ عدد بيوتها ٦٥٠٠ بيت وتمتلك حوالي ١٥ ألف جمل و ٥٠٠ رأس خيل، ومناطق ترحالها من جنوب شرقي عمان حتى وادي سرحان وأرض العوان أما ابرز فروعها قبائل «الحواقة» التي تمتلك حوالي ١٠٠ ألف دونم من الأراضي التي تزرع بالقمح الجيد، وقبائل «الخرسان» التي تمتلك مساحات بعلية واسعة.

ـ قبائل «الحويطات»: تضم حوالي ٣ آلاف خيمة وتتنقل من العقبة حتى امتداد الحدود الاسرائيلية ـ الأردنية.

ـ قبائل السرحان: هي قبائل متنقلة تضم حوالي ٤٠٠ بيت.

---

(٢٦) -- Georges Harris «Jordan» New Haven 1958 - P.P. 46 - 63.

- **قبائل رعاة الغنم والماعز**: تنتشر على طول نهر الأردن وبحر الميت ووادي عربه. وقد بدأت هذه القبائل بالاستقرار النهائي.

- **قبائل وادي الأردن**: هي مجموعة عائلات صغيرة على طريق الاستقرار النهائي في الأراضي الزراعية.

كانت أعداد البدو الرحل في الأردن لا تزال كبيرة في أواخر الخمسينات من هذا القرن. لكن وتيرة الاستقرار والتوطين كانت أكثر سرعة في السنوات اللاحقة نظراً للتبدل الاقتصادي - الاجتماعي الذي أصاب المجتمع الأردني نتيجة انخراطه في السوق الرأسمالية العالمية وانعكاس مداخيل النفط العربية على سكانه.

ويلاحظ أن انتقال البدو في الأردن من البداوة وتربية الإبل إلى الاستقرار والعمل الزراعي أو المديني كان طوعياً، في حين أن سوريا والمملكة العربية السعودية والعراق قامت بخطوات قسرية لإجبار البدو على الاستيطان. أما إسرائيل فقامت بطرد الغالبية الساحقة منهم إلى البلدان العربية المجاورة ومحاصرة من تبقى منهم.

ونتيجة الاستقرار وتضخم سكان المدن كانت الحاجة إلى الابل تنعدم، كذلك انتفت علاقات الغزو والسطو بعد إقامة حرس الصحراء ودخول قسم كبير من أبناء البدو في الجيش الأردني. وهذا ما شجع البدو على الاستقرار النهائي والانخراط في ظروف الحياة الحديثة وإقامة علاقات وطيدة مع سكان الأرياف والمدن. وكانت المرحلة الأولى من التوطين ذات اثر مهم عل أعداد الريفين أو المزارعين الذين شكلوا حوالي ثلثي سكان الأردن حتى عام ١٩٥٨[٢٧]. وكان الاستقرار الريفي مرحلة أساسية على طريق انتقال البدو من الترحال الدائم إلى الانتقال نحو سكن المدن كعمال فيها.

---

(٢٧) - Idem - P. 59.

هكذا بدأت عملية فرز سكاني واضح داخل المجتمع الأردني عبر مرحلتين رئيستين:

الأولى: الانتقال من البداوة إلى الاستقرار وكان من نتائجها تضخم سكان الريف وبقاء نسبة سكان المدن دونما زيادة كبيرة كما حصل في سوريا والعراق والسعودية وسواها.

الثانية: الانتقال من السكن الريفي إلى السكن المديني. وكان من نتائج هذه المرحلة تضخم سكان المدن على حساب تقلص البداوة والسكن الريفي معاً.

وتبعاً لهاتين المرحلتين كانت المجتمعات العربية تخطو بسرعة نحو الإندماج في النظام الرأسمالي التبعي، حيث سيطرة المركز أو المدن الرئيسية والالحاق القسري للأرياف بهذا المركز ونمط انتاجه الرأسمالي الهامشي.

أما في فلسطين، فقد بدأ توطين قبائل النقب الفلسطينية إبان حكم العثمانيين واستمر في المراحل اللاحقة. وسار بدو الشمال خطوات سريعة نحو التوطين في حين استمر بعض قبائل الجنوب يسكن الخيام ويتمايز عن الفلاحين المجاورين لهم في العادات والتقاليد والمسكن والملبس. وتخلى بدو النقب عن تربية الإبل نهائياً وبدأوا تربية الأغنام كمرحلة أولى نحو الاستقرار. ولم تلبث قبيلة «الترابين» إحدى أقوى التحالفات القبلية في صحراء النقب الفلسطينية، أن استقرت نهائياً وتخلت عن الترحال الدائم لتتعاطى الزراعة وتربية الدواجن وإقامة علاقات إنتاج ثابتة على الأرض.

لكن قيام إسرائيل قلص عدد البدو بشكل حاد في نهاية النصف الأول من القرن العشرين. ففي حين كانت قبائل النقب تعد ما بين ٦٥ و ٩٠ ألف نسمة قبيل نهاية الانتداب البريطاني، لم يبق منها سوى ١٤ ألفاً عام ١٩٥٨ مقابل ٨ آلاف للقبائل الشمالية[٢٨]. وتشير هذه الأرقام إلى أن إسرائيل كانت تستخدم

---

(٢٨) – Musham «Sedentarization...» P.P. 540 - 541.

وسائل قسرية لترحيل البدو. فاستقر بعضهم وهاجرت اعداد كبيرة إلى المناطق العربية المجاورة. وقد اشار بعض الكتاب الصهاينة إلى هذه الظاهرة في معرض امتداح الجهود الاسرائيلية لتوطين البدو، أي اجبار البدو على النزوح من اراضيهم نحو المناطق المجاورة لاقامة مستوطنات صهيونية مكانها. وحتى عام ١٩٤٦ كانت فلسطين تضم ٢٥ ألفاً من قبائل «الطياحة» الكثيرة الترحال لم يبق منها سوى ١١ ألفاً بعد قيام إسرائيل. وكانت قبائل «الطرابنة» تعد ٣٠ ألفاً وقبائل «العزازمة» ١٦ ألفاً لم يبق منها سوى ألفين بعد قيام إسرائيل. وبقيت الهجرات مستمرة في الصحاري المحيطة بفلسطين إذ أن البدو لا يعرفون الحدود الإقليمية بين الدول. وأشهر القبائل التي استمرت على ترحالها بين فلسطين وجوارها قبائل السعيد، وقبائل الجبارات، وقبائل الحناجرة. وبعض هذه القبائل هاجر إلى مصر أو إلى شرقي الأردن.

كان المخطط الصهيوني الاستيطاني الساعي إلى تفكيك بنى المجتمع العربي في فلسطين لإقامة مجتمع صهيوني مكانه، يرفع شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وكان تفكيك البنى القبلية أكثر سهولة من باقي البنى ولا يحتاج إلى جهد كبير لأن ارتباط البدوي بالارض ارتباط غير ثابت بسبب الترحال المستمر وكانت إسرائيل تستخدم القوة العسكرية لإجبار القبائل على الهجرة وترك أراضيها ودفعها إلى مناطق غير مأهولة. وأقامت كذلك شبكة مراقبة دقيقة لمنع الهجرات الارتحالية لمن تبقى من البدو في فلسطين وقطعت كل اتصال بين بدو اسرائيل وإخوانهم في البلدان العربية المجاورة. وأجبرت جماهير البدو على إقامة علاقات اقتصادية مباشرة كمزارعين لدى المستوطنين الصهاينة كما أجبرت زعماءهم على تشديد التبعية للسلطات الصهيونية. ولا زالت الوثائق الصهيونية تشير إلى البدو كإحدى الأقليات القاطنة في إسرائيل وتضعهم على قدم المساواة مع الأقليات الدينية فيها فتشير بعض الوثائق إلى المسلمين والدروز والمسيحيين والبدو[٢٩].

---

(٢٩) -- Idem - P. 542.

وأدت سياسة التهجير القسري التي اعتمدتها اسرائيل ضد البدو إلى ترحيل أعداد كبيرة من بدو فلسطين إلى الدول العربية المجاورة، لا سيما شرقي الأردن حيث المسألة البدوية هناك لا زالت واضحة رغم كافة الاحصاءات المتفائلة في هذا المجال. فعلي الطاهر يؤكد «أن بدو الأردن في الوقت الحاضر (١٩٦٥) لا يشكلون أكثر من ٤٪ من مجموع سكانها الذين يقتربون من مليوني نسمة، ومهمة توطينهم لا تبدو من المشاكل المعقدة»[٣٠]. وتبعاً لاحصاء الطاهر، فإن عدد البدو الرحل في الأردن كان يزيد على ١٠٠ الف نسمة تقريباً في أواخر الثلث الثاني من القرن العشرين.

تبدو هذه الأرقام متفائلة جداً لأن تعداد البدو الرحل في الأردن خلال تلك الفترة كان لا يزال كبيراً نظراً لاتساع الرقعة الصحراوية التي يقطنها هؤلاء والتي تشكل الجزء الأكبر من مساحة الأردن.

ومن المؤكد أن المجتمع الأردني في أواسط القرن العشرين كان يقوم بشكل أساسي على البداوة وبعض الزراعة أي الاقتصاد البسيط الناتج عن التمركز التدريجي للبدو. أما الصناعة فكان دورها ضعيفاً جداً حتى ذلك التاريخ. وكانت العائلية والقبلية تشكل السمة المميزة للمجتمع الأردني، سواء في الريف أو في المدينة[٣١]. وتميز الاقتصاد الأردني البسيط بغلبة طابع الانتاج للاستهلاك الداخلي دونما تصدير. ومع تمركز البدو في المدن والأرياف ازدهرت التجارة والصناعة وبدأ الريف يعتمد أكثر فأكثر على انتاج المدن والاستيراد من الخارج. وعلى أثر نكبة فلسطين وضم الضفة الغربية إلى الأردن حصلت تبدلات جذرية في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية الأردنية. ورغم غلبة الطابع العائلي والبدوي على التجمعات السكنية الأردنية واستمرار ثقافة البدو في أوساط واسعة من السكان

---

(٣٠) علي نصوح الطاهر، «بدو الأردن: دراسة ميدانية...»، نشر في القاهرة ١٩٦٦، الجزء الثاني، ص ٢.

(٣١) – Patai - R. «The Kingdom of Jordan...». P. 275.

حتى مطالع الستينات من القرن العشرين، فثمة تبدلات جذرية طرأت على المجتمع الأردني بعد ذلك التاريخ، كان من نتيجتها استقرار جماهير واسعة من البدو وتخليها عن نمط البداوة ونظامها. فاكتظت المدن بالسكان وانتعشت الأرياف الزراعية وبدأت عملية تحديث واسعة في الانتاج والمسكن والمأكل والملبس والعادات والتقاليد.

بدأت عملية التحديث مع انخراط فئات واسعة من السكان في الانتاج على النمط الغربي متخلية عن النمط البدوي السابق، فحلت العصرنة أو تقنية الغرب محل الأنماط التقليدية السابقة على الرأسمالية، وحل التضامن الوطني محل التضامن القبلي السابق. «وكان البدو ينظرون في البداية باحتقار إلى العادات والتقاليد الحضرية ويرفضون الانخراط فيها وحتى التزاوج مع سكان المدن والأرياف، كما يترفعون عن القيام ببعض الوظائف المدينية والحرف والزراعة. أما سكان المدن فكانوا ينظرون في البداية إلى جماهير البدو على أساس انتمائها إلى الشعوب المتخلفة، البدائية والأمية، التي لا زالت في أولى درجات التطور الاجتماعي لكنها تشكل يداً عاملة رخيصة يمكن استخدامها لتضخيم الانتاج وتكديس الثروات»[٣٢].

بمعزل عن هذا التقييم الأخلاقي للنظرة المتبادلة بين البدو وسكان المدن، فإن علاقات الانتاج دمجت بين جماهير البدو ووسائل إنتاجهم فحولتهم إلى بروليتاريا مدينية أو بروليتاريا زراعية لمصلحة كبار التجار والصناعيين وكبار أصحاب الأملاك. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الدمج أن تقلص حجم البداوة في الأردن بسرعة فائقة من مجتمع يقوم على البداوة والترحال عند تأسيس الإمارة عام ١٩٢١ إلى مجتمع مستقر لا تشكل البداوة فيه أكثر من نسبة ١٠٪ من البدو الرحل تبعاً لإحصاء مؤتمر الجامعة العربية حول توطين البدو لعام ١٩٦٥. كذلك قامت أعداد كبيرة من بدو الأردن بدور الحماية العسكرية لبعض مشيخات الخليج

---

(٣٢) - Idem - P. 297.

العربي، خاصة أبو ظبي، التي كان جهازها الدفاعي حتى عام ١٩٧٠ يستند بشكل مباشر إلى العسكريين الانكليز والأردنيين(٣٣).

بعض الاستنتاجات

حتى قيام المملكة الأردنية الهاشمية في نهاية الحرب العالمية الثانية كان المجتمع الأردني ما يزال يعتبر مجتمعاً قبلياً واضحاً بالرغم من استقرار أعداد كبيرة من البدو في أماكن ثابتة وتقيم علاقات زراعية على الأرض التي تملّك قسماً كبيراً منها زعماء العشائر وأعيان المدن والقرى وكبار موظفي الدولة. آنذاك لم تكن مدينة عمان سوى مدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة سرعان ما ارتفع حجمها إلى حوالي ١٠٨ آلاف نسمة عام ١٩٥٢ بعد ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرقي الأردن ثم ارتفع سكانها إلى حوالي ٢٠٠ الف نسمة تبعاً لإحصاء ١٩٥٨، اي تضاعف تقريباً خلال ست سنوات فقط.

فقيام هذه الإمارة يرتبط وثيقاً بالمخططات البريطانية ـ الصهيونية في المشرق العربي وإحاطة الوطن القومي اليهودي بسلسلة من الدويلات الطائفية والبدوية التي سهل على إسرائيل القضاء عليها والتوسع على حسابها، كما استولت على الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧. كان المجتمع الأردني طيلة عهد الانتداب البريطاني قائماً على البداوة والزراعة بشكل اساسي. ومنذ أواسط القرن العشرين بدأت حدود المناطق الزراعية والسكن الريفي والمديني تتسع على حساب اقتصاد البداوة المرتكزة على الماشية. واستقرت جماهير كثيرة من البدو على أراض ثابتة واندمجت في قطاعات الانتاج من زراعة وصناعة وتجارة بالإضافة إلى سلك الجندية والوظائف العامة والخاصة. وفي اطار التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية الجديدة ذات الطابع المديني الغالب بدأت فئات السكان تتمايز اجتماعياً وتتشكل في طبقات وشرائح اجتماعية لا تمت للبداوة بصلة، بل أخذت البداوة في الانحسار النهائي نحو الأفول والزوال حتى أن من تبقى منها كانوا من الرعاة وليس من البدو الرحل.

---

(٣٣) – Donald Howley «Trucial States» London 1970. P. 230.

وتبعاً للتبدلات الجديدة بات السكن المديني يتمتع بنسبة كبيرة من التمركز السكاني وتطورت المدن الأردنية، لا سيا العاصمة عمان، تطوراً هائلاً خلال فترة لا تتعدى الربع قرن تبدأ في أواسط القرن العشرين. ومع تمركز السكان في المدن والأرياف كانت العادات والتقاليد البدوية تنحسر بسرعة لتحل مكانها عادات وتقاليد جديدة تترسخ ببطء في أذهان الجيل القديم وبسرعة كبيرة في أذهان الأجيال التي ولدت وتربت في المدن ولم تعرف الصحراء إلا من خلال القصص حول الكرم والشجاعة والضيافة والثأر وسواها.

وأشارت الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٥٢ أن بعض المدن الأردنية ومدن الضفة الغربية يضم مجموعة كبيرة من سكان المملكة. فقد بلغ سكان عمان ١٠٨ آلاف نسمة، والقدس ٤٧ ألفاً، واربد ٢٣ الفاً، وجانين ١٣ ألفاً، وأريحا ٤٢ ألفاً، وبيت لحم ١٩ ألفاً، ونابلس ٤٣ ألفاً، ورام الله ١٧ ألفاً، وطول كرم ٢٢ ألفاً، والسلط ١٥ ألفاً وسواها. في حين أن مدن عجلون والعقبة كانت لا تزيد على الثلاثة آلاف نسمة في كل منها، كذلك جرش. أما معان فقدر عدد سكانها بحوالي خمسة آلاف والكرك بخمسة آلاف والطفيلة بتسعة آلاف نسمة[٢٤].

فالمدن الأردنية، باستثناء عمان، كانت صغيرة جداً وهي اشبه بقرى كبيرة، في حين أن التجمعات السكنية المدينية كانت تتمركز في الضفة الغربية التي ألحقت بالمملكة الأردنية. وبالمقارنة مع القبائل الأردنية آنذاك، يمكن التأكيد أن بعض القبائل، لا سيا الرولا وعنزة، كان يضم اكثر من خمسة آلاف خيمة حتى أواسط القرن العشرين، أي أكثر من المدن الأردنية بأضعاف إذا ما قدر عدد سكان الخيمة الواحدة بخمسة أشخاص فقط. ويلاحظ أن قبائل الرولا كانت تضم بين ٤ إلى ٥ آلاف خيمة وتمتلك حوالي ١٢٠ الف جمل و ٣٠ الف رأس غنم و ١٠٠٠ رأس ماعز. وأن عشائر بني صخر كانت تضم حوالي سبعة آلاف خيمة وتمتلك

---

(٢٤) – Pata? - R. «Op. Cit». P. 315.

مساحة تزيد على ١٠٠ الف هكتار. حتى أن بعض القبائل كانت ترحل في مساحة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ ميلاً مربعاً وتملك ١٠٠ ألف رأس غنم.

لقد كانت الامارة الأردنية حتى أواسط القرن العشرين، بدوية بالدرجة الأولى حيث يتمتع زعماء القبائل الموالية بالسلطة التشريعية والاقتصادية والتنفيذية وسواها. ولم يبدأ وجهها بالتغير الجذري إلا بعد أواسط القرن العشرين حيث لعبت الجماهير الفلسطينية النازحة من فلسطين والمضمومة إلى الأردن الدور الأساسي في تبدل الطبيعة الجغرافية والبشرية والاقتصادية للإمارة الأردنية، وذلك استناداً إلى الأسس السابقة التي أرساها الانتداب البريطاني هناك. وتشير احصاءات ١٩٦٢ إلى أن البدو المترحلين كانوا يشكلون ٥٢٩٢٩ نسمة فقط من مجموع سكان الضفتين الشرقية والغربية والبالغ عدد سكانها ١,٨٦ مليون نسمة. أي أن نسبة البدو باتت ضئيلة جداً قياساً إلى عدد السكان[٣٥]

ففي أواسط القرن العشرين كانت بعض القبائل الأردنية القليلة جداً لا تزال تترحل بين الأردن ومصر والسعودية كعشائر الحويطات والشرارات. واستمر الترحال سنوات طويلة بعد أواسط القرن العشرين حتى مطالع السبعينات حيث يمكن التأكيد أن البداوة المترحلة في شرقي الأردن باتت عديمة الأهمية. إذ قضى عليها الاستقرار النهائي للبدو على أرض ثابتة أو الترحل الموسمي المراقب من السلطة المركزية. ويعزو بعض الباحثين إلى انخراط البدو في سلك الجندية الأردنية الأثر الهام في استقرار البدو[٣٦]. كما أن استقرار القبائل على الأراضي الزراعية الجيدة سواء المروية أو البعلية كان عاملاً مهماً في دفعهم إلى الاستيطان النهائي لا سيما في محافظة البلقاء حيث استقرت عشائر العدوان والعجارمة وعشائر الحويطات التي استقرت في مناطق معان وبنت لها القرى الزراعية وحفرت الآبار

(٣٥) محمد ابراهيم الصيدي، «القطاع البدوي وشبه البدوي ووسائل توطينه زراعياً في المملكة الأردنية الهاشمية». مؤتمر توطين البدو، نشر في القاهرة ١٩٦٦ ـ الجزء الأول ـ ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٣٦) صلاح الدين البحيري، «جغرافية الأردن»، ص ١٣٥.

الارتوازية. حتى أن أصحاب القطعان المترحلة من الماشية ليسوا في الواقع من البدو المترحلين بل يرتبطون بأكثر من رابط مع سكان المدن والأرياف ولا يمارسون عادات البداوة المترحلة من غزو وسلب وإحراق القرى وسواها.

وفي حين يؤكد علي نصوح الطاهر في تقريره للمؤتمر التاسع للشؤون الاجتماعية والعمل الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٥ أن « البدو الرحل لا يشكلون أكثر من ٤٪ من مجموع سكان الأردن الذين يقتربون من مليوني نسمة »[٣٧]، يؤكد متصرف لواء « المفرق » في صيف ١٩٧٢ أن « البداوة أضحت بمعناها التقليدي شيئاً لا وجود له في الأردن »[٣٨]. أي أن بداية الاستقرار التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً منذ عام ١٨٧٥ قد أنجزت دورها خلال قرن واحد من الزمن. لكن السنوات العشرين التي أعقبت أواسط هذا القرن هي التي شهدت هذا التبدل الديموغرافي الكبير في إمارة تعتبر أكثر مناطق بلاد الشام القديمة بداوة مترحلة، إذ قدرت أعداد البدو وشبه البدو في إمارة شرقي الأردن بحوالي ٤٩٪ من السكان مقابل ٤٠٪ لسكان المدن و ١١٪ للسكن الريفي. وقد لعبت السلطة المركزية المدينية، بإشراف مباشر من السلطات البريطانية أولاً ثم بمفردها ثانياً، في تحقيق هذه النتيجة ونقل المجتمع الأردني من البداوة إلى التحضر. وقد رافق هذه العملية أولاً تحول من تربية الجمال إلى تربية الأغنام والماعز والأبقار ثم الاستقرار النهائي ثانياً والسكن في منازل حجرية والقيام بأعمال زراعية أو صناعية أو وظيفية[٣٩].

كان المجتمع القبلي السابق يتميز بازدياد النسبة المئوية للأميين حتى تصل أحياناً إلى مئة بالمئة لا سيما في صفوف النساء والبنات، لكن المجتمع المديني والريفي يمتاز بتعليم الناشئة وتأمين التعليم الالزامي المجاني حتى سن معينة بحيث تنعدم الأمية أو تكاد. لذلك نال أبناء البدو المستقرين قسطاً مهماً من الثقافة في

---

(٣٧) علي الطاهر، « **بدو الأردن** »، مؤتمر البدو ـ نشر في القاهرة ١٩٦٦، الجزء الثاني، ص ٢.

(٣٨) البحيري، المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٣٩) الفيدي، « الأردن: **رعاية البدو في عشر سنوات** »، صفحات ١١٢ ـ ١١٣.

مدارس الدولة التي قامت أيضاً بفتح مدارس لأبناء البدو ترافقهم في ترحالهم الموسمي. وقد تعززت عملية الاحتكاك بين الأرياف والمدن والصحراء منذ أواسط القرن العشرين بحيث بدت الأرياف والصحراء غير منفصلة عن المدن بل ملحقة بها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ولم يقتصر الاحتكاك كما في السابق على الأفراد بل ارتبط الريف والمدينة والصحراء، بشبكة واسعة من المواصلات وتدفقت اعداد من القبائل والأرياف لتضخم سكان المدن وتعمل في قطاعاتها الانتاجية والوظيفية، كما أن أصحاب المواشي باتوا يملكون قوة اقتصادية مهمة نظراً لارتفاع اسعار اللحوم ومنتوجات الماشية من أصواف وألبان وأجبان وسواها. وشكل أصحاب القطعان مجموعة الميسورين في الصحراء، كما شكل أصحاب الأراضي والمداخيل الزراعية الكبيرة شرائح اجتماعية غنية في الأرياف تقيم صلات وثيقة مع انتاج المدن وتقتني الكثير مما تنتجه التكنولوجيا الرأسمالية من أدوات كالسيارة والبراد والتلفزيون والراديو وسواها. أي أن حدود الانفصال بين المدن والأرياف والصحراء باتت واهية جداً بعد أن اختلطت فئات السكان عبر مختلف علاقات الانتاج والزواج والتعليم والاستهلاك وسواها.

ما تجدر الاشارة إليه أن كافة الباحثين يجمعون على استحالة قيام إمارة شرقي الأردن وترسيخ أقدامها لولا المساعدات الخارجية التي قدمتها بريطانيا إليها ثم الولايات المتحدة الأميركية في النصف الثاني من القرن العشرين. كما أن الدول العربية النفطية كانت تمد الأردن بمساعدات مالية ضخمة. ففي حين مدت بريطانيا مملكة شرقي الأردن بمبلغ عشرة ملايين دولار لعام ١٩٥٦ تعهدت السعودية بمد المملكة بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار خلال السنوات العشر بين ١٩٥٦ - ١٩٦٥[٤٠].

لقد ساهمت مرحلة الانتداب البريطاني في تثبيت دعائم الإمارة الأردنية الهاشمية طيلة أكثر من ربع قرن من الزمن وأمدتها بكل وسائل البقاء المادي

(٤٠) - H. Ellis «Heritage of the desert» New York 1956 - P. 206.

والعسكري والإداري بهدف اقامة حماية للوطن القومي اليهودي في فلسطين. وتبعاً لسلسلة من القوانين الخاصة بالعشائر كانت جماهير القبائل الاردنية تستقر على أرض ثابتة وتتحول تدريجياً من الولاء للعشيرة والقبيلة إلى الولاء للدولة وتتخلى عن حياتها السابقة القائمة على الترحال لتنخرط في إطار المجتمع المديني ـ الريفي المرتبط وثيقاً بالرساميل الغربية. ورغم مرور سنوات طويلة على زوال الأعراف والتقاليد القبلية، فإن الذهنية القبلية لا زالت تتحكم بالمجتمع الأردني المعاصر، سنوات طويلة بعد أواسط القرن العشرين، واستمرت مظاهر كثيرة من الوحدة القبلية السابقة. وللتدليل على صحة ما نقول فإن قراءة لجريدة «الرأي» الأردنية الكبيرة حتى (نيسان ١٩٨٠) توضح عشرات صكوك الصلح العشائري[٤١].

وعندما قام الملك حسين بتعيين أعضاء المجلس الوطني الاستشاري قام أفراد العشائر التي تمثلت فيه بأحد أبنائها ترسل برقيات الشكر إلى الملك. والطريف أن عشائر الشبول تمثلت بالدكتور أنور الشبول[٤٢]. وهناك عشرات البرقيات المشابهة.

يستنتج من ذلك أن تطور العادات والتقاليد والذهنية القبلية لا يتم بالسرعة نفسها التي تم خلالها الانتقال من البداوة إلى التحضر والسكن الريفي أو المديني والانخراط في مجالات الانتاج المختلفة والوظائف. فلا زالت الذهنية القبلية تتحكم في الكثير من القرارات السياسية المهمة في المشرق العربي وتشكل إحدى العقبات الأساسية للتجزئة المستمرة في هذه المنطقة.

---

(٤١) تراجع على سبيل المثال أعداد جريدة «الرأي» الأردنية التي نشرت ثلاثة صكوك صلح بين العشائر في (٢٦ نيسان ١٩٨٠) وثلاثة أخرى في اليوم التالي في (٢٧ نيسان ١٩٨٠).

(٤٢) يراجع نص البرقية في جريدة «الرأي» الأردنية في (٢٦ نيسان ١٩٨٠)، الصفحة الأولى.

الفصل الرابع

قيام الدولة السعودية
على قاعدة البدو الوهابيين

يعتبر إبن خلدون أن التحضر غاية البداوة لأن البادية أصل العمران والأمصار أو المدن امتداد لها، ولكل من مرحلتي السكن المديني أو سكن البادية سمات خاصة، لكن العلاقة جدلية بينها طالما أن سكن المدينة مرحلة لاحقة للسكن الصحراوي وتولد في أحضانها[1].

وتجدت تجليات البداوة في المشرق العربي عبر أشكال ثلاثة:

الأول: القبيلة التي تحولت إلى دولة أو مشيخة أو إمارة تحكمها كقبيلة لا كمؤسسات حديثة (مثال الأردن وإمارات الخليج).

الثاني: القبيلة التي أدمجت في الدولة وذابت فيها بالرغم من بقاء بعض مظاهر عصبيتها في مرحلة النزاع الأخير (مثال العراق وسوريا).

الثالث: القبيلة التي هاجمت المدينة وانتصرت عليها وحكمتها. هذا النموذج (بمثاله السعودي الواضح) نحاول التركيز على دراسته للأسباب التالية:

---

(١) الحبيب الجنحاني، «ابن خلدون والتطور العمراني في المغرب»، مجلة «قضايا عربية»، السنة السابعة، العدد الثامن ـ (آب ١٩٨٠)، صفحات ١٩ ـ ٥٩.

ـ محمد عابد الجابري، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي»، الدار البيضاء ١٩٧١.

ـ و«الحصري، ساطع»، «دراسات عن مقدمة إبن خلدون»، القاهرة ١٩٦١.

ـ و«علي الوردي»، «منطق إبن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته»، القاهرة ١٩٦٢

- إن الأسرة السعودية، من حيث هي قبيلة بدوية، سيطرت على مدن الحجاز أو بالأحرى داخل الجزيرة العربية وأقامت دولتها فيها ولا زالت الأسرة أو القبيلة تحكم هذه المدن التي يتزايد سكانها باستمرار.
- إن الأسرة السعودية لم تكن مجرد قبيلة فحسب بل قائدة حركة إصلاح ديني تمثلت بالدعوة الوهابية أي الدعوة إلى الإحياء الديني عبر تجمعات البدو في أواسط الصحراء بعيداً عن رقابة السلطة المركزية العثمانية. هذا النموذج كانت له آثار مباشرة في السودان (الدعوة المهدية) وفي ليبيا (الحركة السنوسية).
- استخلاص النتائج التي ترتبت على تحول العصبية القبلية القائمة على الدين إلى دولة، ومدى تمسك القيادة السياسية للقبيلة المنتصرة بالشعارات الدينية التي قامت على أساسها.

أي أن المثال السعودي يبرز سيطرة القبيلة على المدن واستقرارها فيها وانتقالها إلى معطيات العمران الحضري. لكن القبيلة تلعب الدور الأساسي في حياة المدن عبر تسلمها لكافة المواقع الأساسية فيها، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية وسواها. فتصبح القبيلة نفسها أداة سيطرة على سكان المدن من جهة، وباقي القبائل داخل المملكة من جهة أخرى.

الانطلاقة الطبيعية للقبيلة التي أعطت تسميتها على جميع المناطق التي حكمتها باسم المملكة العربية السعودية، أن تجمعاً قبلياً كباقي القبائل كان يحكم رقعة صغيرة من صحراء الجزيرة العربية يقيم عليها سلطته القبلية وتحالفاته الداخلية والخارجية. ولم تبرز القبيلة كقوة سياسية إلا إثر اندماجها في الحركة الوهابية في مطالع القرن الثامن عشر. أي أن حاجة ملحة دعت إلى الارتباط بين الزعيم الديني محمد بن عبد الوهاب والزعامة القبلية الممثلة بآل سعود. الأول، كان على قناعة تامة بأن سكان الجزيرة العربية من مدن وبدو وأرياف، لم يكونوا مسلمين سوى بالإسم لأنهم اتبعوا البدع بدل العودة إلى أصول الدين الحنيف فعاد إلى مركزه الدرعية مبشراً بالإصلاح الديني والعودة بالإسلام إلى منابعه الأولى. الثاني، محمد بن سعود، حاكم الدرعية، كان على قناعة تامة بأن موقع قبيلته في التحالفات

القبلية آنذاك كان ضعيفاً جداً، وبالتالي لا بد من مبادىء أساسية تتجاوز حدود التحالفات القبلية لتوحد كل القبائل، «بالكلمة عند من يقبلها وبالسيف عند من لا يقبلها».

هكذا انطلقت الدعوة الوهابية متخذة طابع إعلان الجهاد المقدس في سبيل الإصلاح الديني والعودة إلى بعث الدولة الإسلامية بنقاوتها الأولى.

كانت الجزيرة العربية تنقسم إدارياً إلى عدة أقسام أهمها الأماكن المقدسة أي مكة والمدينة بإشراف السلطنة العثمانية وممثليها من الهاشميين، وأعالي اليمن في نجران وعمان تحت حكم سلاطينها المحليين، وواحات الجزيرة تحت سلطة قبائلها الداخلية من القواسم، وبني ياسن، وبني خالد، والمناحير، وعنيزة، وغيرها[2].

ويؤكد إبن خلدون أن تطبيق مبادىء الدعوة يتميز، في المرحلة الأولى، بالتشدد الكامل، والعودة إلى النصوص القرآنية، وإدانة المخالفات بصرامة كشرب الخمر، ولبس الحرير، وزيارة قبور الأولياء والصالحين، وتجاهل الشعائر الدينية أو التساهل في تطبيقها... إلخ، لذلك استطاعت الدعوة تجميع أعداد كبيرة من «الإخوان الوهابيين» البدو استخدمتهم في حروبها البدوية الناجحة ضد القبائل الموالية للسلطة المركزية، سواءً أكانت عثمانية أو مصرية بعد حملات محمد علي لتأديب الإخوان الوهابيين. حققت الحركة الوهابية ـ السعودية انتصارات سريعة بسبب تنظيمها الدقيق حتى باتت ذات سيطرة شبه كاملة على داخل الجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر، وهددت مرات عدة مدن سوريا والعراق وقامت بتدمير العديد من أحيائها. وكانت «الدرعية» المعقل الصحراوي المنيع للحركة الوهابية ـ السعودية طيلة تلك الفترة حتى أعدم محمد بن عبد الوهاب في الآستانة وفر عبد العزيز بن سعود وبعض أفراد أسرته إلى الكويت والقبائل المجاورة، وهدمت «الدرعية» على أيدي القوات المصرية،

---

(۲) - Donald Cole «Nomads of the Nomads». pp 117 - 118.

واستعادت السلطنة العثمانية سيطرتها على الجزيرة العربية طيلة القرن التاسع عشر، واعتبرت الحركة الوهابية إحدى البدع الدينية المخالفة للإسلام والتي يجب قمعها بشدة.

لكن الضربة الأليمة التي حلت بالتحالف الوهابي ـ السعودي لم تكن قاضية لأسباب عديدة منها:

- إن الدولة العثمانية كانت تمر بفترة الاحتضار النهائي وقد عجزت قواها الذاتية عن ضرب الحركة فاستنجدت بقوى خصمها السياسي وواليها محمد علي في مصر الذي قضي على نفوذه بعد فترة وجيزة من حملة تأديب الحركة الوهابية.
- إن الدعوة الوهابية قدّمت إجابات مهمة تطرحها المسألة البدوية باستمرار: ما هو موقف الإسلام من المسلمين الذين تحولوا إلى كبار الأثرياء المترفين، أي كتجار مكة والمدينة في عهد الرسول، في حين أن البدو أقرب الناس إلى التقشف بسبب حياتهم داخل الصحراء، ويسهل عليهم بالتالي تطبيق الشريعة والتشدد في ممارسة الفضائل الأخلاقية لأنهم في موقع المحروم طبيعياً من كافة مباهج الحياة والترف والمسكرات وسواها.
- إن التحالف الوهابي ـ السعودي قدم إجابات سياسية ناجحة على موقع البدو في التركيبة السياسية للسلطة المركزية العثمانية الحاكمة التي تصر على تجاهل الدور السياسي لزعماء البدو وقصر اهتمامها بهم على بعض الأوسمة والهدايا مقابل الاعتراف الكامل بالسلطة المركزية، وحماية قوافل التجارة، ومنع التعديات على المدن والأرياف.

فالنتيجة الطبيعية لهذا الوضع أن الضربة التي أصابت الحركة الوهابية ـ السعودية لم تكن مميتة لأن جميع مقومات الحياة لا زالت موجودة وتنتظر بعثها من جديد. وبالفعل، ما إن قام عبد العزيز بن سعود بإعلان الحرب لاسترجاع إمارة التحالف السابقة في مطالع القرن العشرين حتى تهاوت أمامه كل العقبات بسرعة مذهلة. فقد استرد الرياض عام ١٩٠٢ وجعلها مركز إمارته. ولم يمض ربع قرن

من الزمن حتى استعاد عبد العزيز بن سعود، ليس مناطق السيطرة الوهابية - السعودية السابقة فحسب، بل كل الداخل الصحراوي للجزيرة العربية، وهي مساحة صحراوية كبيرة جداً أعلن عليها قيام المملكة السعودية عام (١٩٢٦ ثم عام ١٩٣٢) بعد التوحيد الكامل.

لعبت العصبية الدينية الدور الأساسي في تجميع البدو واتحادهم على أساس قواعد دينية واضحة تعيد للإسلام أصالته الأولى وتعيد للبدو موقعهم الطليعي في الدفاع عن الدين وفي حكم الصحراء. ومع تحقق الحلم عام ١٩٢٦ بدأت علامات استفهام كبيرة تؤكد استحالة الاستمرار في النهج السياسي - الديني السابق لأسباب عديدة نذكر منها:

- إن العصبية الدينية التي وحدت البدو باتت تشكل عقبة كبرى أمام التحول الشمولي الذي يقتضيه قيام دولة مترامية الأطراف تحكم كافة المدن والأرياف والقبائل. فبمقدار ما كانت الأسرة السعودية الحاكمة بحاجة ماسة إلى عصبيتها الخاصة لتدافع بها عن سيطرتها على باقي المدن والقبائل، بمقدار ما كانت بحاجة إلى تفتيت عصبيات الآخرين كي لا تشكل خطراً داهماً على نفوذها. وكانت عصبية الإخوان الوهابيين أشد خطورة على الأسرة السعودية من سواها فنالت الضربة الأولى والأشد قسوة خلال سنوات (١٩٢٨ - ١٩٣٠) بعد أن تحولت العصبية السعودية إلى ملك، والقبيلة إلى مملكة لها علاقات وثيقة بالإنكليز.

- إن عصبية الإخوان الوهابيين كانت تقوم على قاعدة دينية - عسكرية، أي أن البدو الوهابيين كانوا يجهلون تماماً الأعمال الإدارية والسياسية التي يقتضيها قيام الدولة الجديدة. لذلك أصر البدو على الإستمرار في الحياة العسكرية رافعين شعار نقل الدعوة إلى كل المناطق الإسلامية للعودة بالإسلام إلى نقاوته الأولى.

لكن مثل هذا الشعار في عصر الإستعمار البريطاني الجاثم على صدر الجزيرة العربية وسواحلها كان يعني الصدام المباشر مع الإنكليز، في حال القيام بأي

هجوم على سواحل الجزيرة العربية أو باتجاه العراق والأردن وسوريا. وقد حاول الوهابيون القيام بغزوات إلى هذه المناطق لكنهم منوا بهزائم قاسية على أيدي الإنكليز[٣]. وكانت سياسة عبد العزيز بن سعود تسير في خط معاكس تماماً لطموح الإخوان الوهابيين. فالملك السعودي يحاول تثمير هذه الإنتصارات المذهلة التي لم تتحقق له إلا بفضل الدعم البريطاني الكامل، في حين أن سياسة «الإخوان» تصر على الإستمرار في توحيد بلاد المسلمين تحت راية الدعوة الوهابية وإلا فقد هؤلاء «الإخوان» مبرر وجودهم. وبات الصدام الدموي حتمياً بين السياستين، واعتقد «الإخوان» أن قواهم الذاتية قادرة على إزاحة عبد العزيز بن سعود والقضاء عليه لأنهم قاعدة حكمه وقواه العسكرية الضاربة. وكانت السياسة البريطانية تدفع بالصدام إلى حدوده القصوى إذ تحقق جملة أهداف دفعة واحدة:

- القضاء على حركة «الإخوان الوهابيين» على أيدي قادتها بالذات مما يسهل عملية إبادة تامة لها دون أن تثير أي رد فعل خارجي.
- إضعاف عبد العزيز بن سعود في مرحلة تاريخية كان فيها بحاجة ماسة إلى قوة ضاربة للقضاء على القبائل المتمردة وعلى خصومه السياسيين في المدن والأرياف. وكان إضعاف الملك السعودي يقوده حتماً إلى أحضان البريطانيين، الداعمين الوحيدين لعرشه.
- تلافي خطر استمرار الدعوة الوهابية في الجزيرة العربية لما يشكله ذلك الاستمرار من ضربة حتمية للنفوذ البريطاني في الجزيرة العربية التي تكشفت عن ثروة نفطية هائلة نالت امتيازات تنقيبها الشركات البريطانية شبه منفردة حتى أواخر الثلث الأول من القرن العشرين.

لذلك قدمت بريطانيا كافة أشكال الدعم إلى الأسرة السعودية في صراعها الدموي مع حركة الإخوان الوهابيين. فقد أمنت للسعوديين إمكانية الإنتصار

---

(٣) - Idem - pp 121 - 123.

أولاً على كافة القبائل والأسر الموالية للعثمانيين، وذلك بدعم مباشر من «الإخوان». ثم عادت فأمنت للأسرة السعودية إمكانية الانتصار الكامل على «الإخوان» لتصبح أسيرة السياسة البريطانية. وتؤكد الوثائق أن الإنكليز كانوا قادرين على تحطيم حركة «الإخوان» بسرعة لكنهم أرادوا إطالة الحرب للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والإدارية والنفطية(٤).

تطلّب تدعيم أركان الدولة السعودية خلال سنوات (١٩٢٦ ـ ١٩٤٠) القيام بعدة معارك داخلية ضد القبائل العاصية وبقايا حركة «الإخوان الوهابيين». وكان من نتائج هذه المرحلة أن توحيد مختلف المناطق المتمردة والشديدة الإتساع لبناء دولة مركزية سعودية رافقه تقديم الكثير من التنازلات (الجغرافية والنفطية وسواها) لصالح الإنكليز بالدرجة الأولى ولباقي الرساميل العالمية القوية، خاصة الأميركية منها، بالدرجة الثانية. ولم يلبث هذا الترتيب أن تبدل جذرياً بعد الحرب العالمية الثانية لصالح النفوذ الأميركي على حساب الإنكليز.

السؤال المنهجي الأساسي في هذا المجال حول كيفية تحول العصبية القبلية ـ الدينية إلى ملك، وما هو موقع النفط والإستعمار الخارجي منه.

بعد عام ١٩٢٦، باتت الأسرة السعودية، الحاكم الوحيد في داخل الجزيرة العربية، مقطوعة الجذور عن ركائزها السابقة التي قامت على أساسها. تخلت عن فكرة الإحياء الديني والعودة بالإسلام إلى نقاوته الأولى. تخلّت عن فكرة نشر الدعوة الوهابية في جميع أرجاء الجزيرة العربية والعالم الإسلامي. خسرت دعم «الإخوان الوهابيين» وقضت على قسم كبير منهم بمساندة إنكليزية مباشرة. تخلت عن «الهجر» البدوية لتعليم البدو فضائل الدين ومبادىء القراءة والكتابة وأحلت مكانها فكرة نشر التعلم العادي في المدارس وإجبار البدو على الإستيطان نهائياً والانخراط في المجتمع الحديث.

ولم يبق من حركة الإحياء الديني أي الحركة الوهابية سوى التحالف بين الأسرة السعودية وأسرة آل الشيخ، أي أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذين

---

(٤) — P.R.O.F. O - class 967 - No 25 - piece 2055. (september 13, 1929).

لا زالو يحافظون على بعض المواقع المهمة في المملكة العربية السعودية. لقد اختزلت حركة الإصلاح الديني الوهابية إلى أشد مظاهرها السياسية سطحية، أي التحالف غير المتكافىء بين الزعامة السياسية القوية الممثلة بالأسرة السعودية، وزعامة الإصلاح الديني التي تحولت إلى إرث سلالي لا يمت إلى الإحياء الديني إلا برابطة النسب. وتحول من تبقى من «الإخوان الوهابيين» إلى مجرد بدو يحملون لقب «مجاهدين» لكنهم لا يجاهدون في سبيل الدين الحنيف، بل في سبيل الأسرة السعودية الحاكمة. وسرعان ما انعدمت الحاجة إلى خدمات المجاهدين حين تأسس جيش سعودي، قوامه الأساسي من البدو، لكنه مجهز بأحدث الأسلحة الإنكليزية والأميركية.

تبعاً لموقف السلطة السياسية من حركة «الإخوان الوهابيين» كانت القبائل الأخرى تحدد مواقفها من الحركة الوهابية نفسها. فقد شاركت قبائل مطير، وعتيبة، وحرب، وشمَّر، ومرة، وهي أقوى قبائل داخل الجزيرة العربية، حركة الإخوان بنشاط بالغ في مطالع القرن العشرين، حتى أن قبيلة «مرة» أقامت أربعة مراكز لهم في داخل مناطق تواجدها. لكن موقف الأسرة السعودية من الإخوان بعد ١٩٣٦ إنعكس على هذه القبائل. فقد رفض آل شريم، مثلاً، مشاركة الإخوان في أي عمل ضد الأسرة السعودية، كذلك رفضوا الاستيطان مع من تبقى منهم. أما الدعاة الوهابيون فقد استمروا منذ قيام الدعوة، بالتبشير بين جماهير البدو يلقنونهم أن حياة البداوة تتعارض مع تعاليم الإسلام وأن عليهم الاستقرار وممارسة حياة الحضر والقيام بأعمال الزراعة والحرف إلى جانب دراسة أصول الدين الحنيف.

وبعد قيام المملكة السعودية، كان الدعاة الوهابيون الذين نالوا رتباً دينية وامتيازات مهمة داخل الدولة الجديدة، يمارسون الدعوة نفسها للتبشير بالإستقرار وضرورة هجر حياة البداوة والانخراط في حياة الحضر وعدم التعرض للأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة.

هكذا تحولت الأسرة السعودية إلى قبيلة حاكمة في داخل الجزيرة العربية،

وتحول عبد العزيز بن سعود إلى ملك، وتحولت العصبية ـ القبلية إلى سلطة سياسية تمارس دوراً سياسياً في عصر النفط بإشراف مباشر من الإنكليز. وتبعاً لمتطلبات المرحلة الجديدة، أي تحول العصبية القبلية الدينية إلى ملك كما يشرح إبن خلدون بتفصيل دقيق، كان على الملك السعودي أن يختار بين تعاليم الدعوة الوهابية التي جاء باسمها أو تبني مقومات الحياة الجديدة التي أفرزتها مداخيل النفط الوافرة. وحاول عبد العزيز بن سعود الجمع بين مظاهر الدعوة الوهابية من جهة، في الوقت الذي اختار فيه العمل على بناء القاعدة المادية الفعلية لقيام الدولة الواحدة على أنقاض التجمعات القبلية السابقة، شرط أن تبقى زعامة هذه الدولة للأسرة السعودية دون سواها وقمع كل القبائل الأخرى وتفتيت العصبية القبلية داخل المدن وفي الأرياف حيث استقرت جماهير البدو التي كانت تشكل منها.

اتخذ عبد العزيز بن سعود لنفسه لقب الأمير، الإمام أو الزعيم الروحي للإخوان الوهابيين، وفي الوقت نفسه تسمى بلقب المرحلة الجديدة أي الملك. وبنى عشرات «الهجر» للإخوان الوهابيين لكنه فرض أيضاً الاستيطان القسري على القبائل المترحلة تحت طائلة العقاب الشديد. كان التعليم في «الهجر» يقتصر في البداية على أصول الدين الحنيف وبعض مبادىء القراءة والكتابة، لكن الملك السعودي أصر على استخدام العلوم الحديثة إلى جانب العلوم الدينية وأصدر اوامره بإقامة مراكز متنقلة لتعليم أبناء البدو وإدخالهم في إطار الثقافة الجديدة، كذلك سهل إدخال وسائل النقل والاعلام الحديثة كالسيارة والهاتف والمذياع والتلفزيون وسواها من الأدوات التي كان الوهابيون يعتبرونها رجساً من عمل الشيطان يجب تجنبه.

لقد أدت هزيمة الإخوان الوهابيين (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠) إلى اضمحلال فكرة الإحياء الديني التي نادت بها الحركة الوهابية منذ نشأتها. وتحولت العصبية السعودية إلى مُلْك وتحول الزعيم السعودي إلى ملك مع احتفاظه بإمام وهابي إلى جانبه، وتحول من تبقى من «الإخوان» أو «المجاهدين» إلى جيش يدين بالولاء للعائلة السعودية. وكان للدعم الإنكليزي المباشر الدور الأساسي في إخضاع تمرد

القبائل وإجبارها على الاستقرار النهائي. فضعفت مكانة النظام القبلي إلى حد كبير واحتكرت الأسرة السعودية كل مظاهر السلطة السياسية والدينية بمشاركة هزيلة لآل الشيخ، أي أحفاد محمد بن عبد الوهاب، وتقلص بالتالي نفوذ فئة العلماء التي كانت تلعب دوراً أساسياً كحلقة الوصل الكبرى بين الزعامتين السعودية والوهابية من جهة، وجماهير البدو من جهة أخرى. وتحول معظم مشايخ هذه الفئة إلى موظفين في الدولة السعودية الجديدة يمارسون تطبيق نصوص الشريعة الإسلامية تحت إمرة الإمام الروحي الأكبر، أي الملك السعودي نفسه. كما أن سلطة العلماء باتت لا تتعدى إصدار الفتاوى لتنفيذ رغبة الملك السعودي في العقاب أو الثواب.

ورغم النقد الظاهري الذي يشنه ممثلو الفئات الدينية المحافظة ضد التبدلات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي قام بها الأمراء السعوديون، فإن مداخيل النفط ربطت المجتمع السعودي بشبكة من العلاقات الاستهلاكية للسلع والخدمات. ويمكن التأكيد أن الحياة القبلية السابقة في المجتمع السعودي كادت تنقرض لأن تبدلات جذرية أصابت مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الجزيرة العربية وفي معظم مناطق الخليج العربي.

إن السنوات المتبقية من القرن العشرين ستشهد انفصال هذه المجتمعات عن جذورها البدوية السابقة بسرعة نتيجة توظيف قسم كبير من مداخيل النفط للقضاء على ما تبقى من البداوة السابقة. ومن الطريف فعلاً، أن كتابات الغربيين، من أوروبيين وأميركيين، والتي كانت تمتدح ما تسميه بالفضائل البدوية كالفروسية والشجاعة والشهامة وسواها، باتت تشدد على أن تلك السمات ناتجة عن الجهل والفهم الخاطىء للإسلام، لأن إحياء الدين لا يعني العودة إلى سكن الصحراء والترحال المستمر والإيمان بالشعوذة والقدرية والإلمام السطحي بمبادىء الزراعة وتربية الماشية، «بل الإسلام الحقيقي هو الإيمان بالله الواحد والقيام بالشعائر الدينية، سواء في الصحراء أو في المدينة»[5].

---

(٥) D. Cole «Nomads...» p 186.

لقد أنجزت البداوة المهمة الموكولة إليها تاريخياً فتجاوزت نفسها نحو التحضر والسكن الريفي والمديني. وتحولت العصبية القبلية ـ الدينية إلى دولة لكن ذلك التحول تم في إطار عصر النفط والسيطرة الاستعمارية المباشرة. إنه التحول المأزوم أي المتولد عضوياً على قاعدة الإرتباط التبعي بالامبريالية العالمية ورساميلها التي غزت الكرة الأرضية فوحدت مناطقها في إطار سوقها العالمية. وإذا كانت الصحاري العربية لا تزال على بداوتها حتى أواخر الربع الأول من القرن العشرين، فإن اكتشاف النفط فيها جعلها تخطو بسرعة مذهلة نحو الارتباط التبعي بالامبريالية. إنها قفزة نوعية لم تحققها المدن أو الأرياف العربية المشرقية عبر مئات السنين من التبعية، لكنها ليست قفزة نوعية إلا بسرعة تحقيق تبعيتها وتجليها، منذ مطالع الربع الأخير من القرن العشرين، كإحدى القوى الشديدة الالتصاق بالرساميل العالمية.

لقد تميزت ولادة الدولة السعودية بعنصرين أساسيين في مطالع الربع الثاني من القرن العشرين، أي عند تأسيس المملكة السعودية عام ١٩٢٦:

الأول: سيطرة البداوة على المدن، وهي سيطرة لم تستمر طويلاً. ورغم ضعف الكثافة السكانية لهذه المدن فإن السيطرة الخارجية كانت تفرض انتقال السكن المشرقي بكامله من البداوة إلى الحضر في سبيل تثمير هذه السيطرة وإدخال سكان المنطقة في دائرة الرساميل العالمية في عصر أوروبي يتميز بسيطرة كاملة لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يحاول القضاء بسرعة على كافة الإنماط الرأسمالية السابقة عليه.

الثاني: انتقال الدولة البدوية إلى دولة حضرية تخطو بسرعة نحو الحداثة والقطع مع كافة السمات البدوية السابقة. وقد سارت هذه الدولة، بدعم مباشر من التكنولوجيا الرأسمالية على اختلاف مصادرها، خطوات هامة نحو التحديث فقطعت تدريجياً مع كثير من الركائز البدوية السابقة بسرعة مذهلة. وانتقال المجتمع السعودي من البداوة إلى الحداثة خلال أقل من نصف قرن من الزمن منذ

اكتشاف النفط السعودي يشكل قفزة كبيرة في هذا المجال. فمن الجمل إلى السيارة والطائرة، ومن الخيام إلى المدن وسكن القصور، ومن الرعي إلى الزراعة المكننة، ومن الحرف البسيطة والنادرة إلى المصانع الكبيرة، ومن الأمية المطلقة إلى انتشار التعليم بشكل واسع، ومن انعدام الخدمات الاجتماعية والصحية إلى انتشارها في مناطق عديدة...[٦]. هذه السمات وسواها، كانت من ثمار عصر النفط الذي ساهم في التغيير العميق لبنية المجتمع السعودي. لكن التغيير الاجتماعي والفكري لا يتم بالسرعة نفسها التي تتم خلالها تبدلات البنية التحتية، إذ لا زالت المؤسسات السياسية السعودية تحتفظ لنفسها بالكثير من السمات القبلية السابقة وتوظفها في سبيل ديمومة سيطرتها وتأبيد ركائز حكم الأسرة السعودية.

ابن سعود يقمع الوهابيين

شكل «الإخوان الوهابيون» القاعدة الأساسية لانتصارات الأسرة السعودية وأوصلوها إلى الحكم بعد إقصاء آل الرشيد وذلك بدعم مباشر من الإنكليز. وكان «الإخوان» يجمعون في «هجر»، مفردها «هجرة»، حيث يتم تدريبهم العسكري ويتشددون في تطبيق مبادىء الدعوة الوهابية.

وما أن تسلم السعوديون عرش نجد والحجاز حتى باتوا وجهاً لوجه أمام قاعدتهم البدوية بالذات. فعندما تحولت العصبية إلى ملك، بدأت تستقر وتتفسخ لصالح قيام الدولة، لأن الدولة إحدى ثمرات السلطة المدينية المستقرة. فتحكمت المدينة بالصحاري وقبائلها تبعاً لتحالفات سياسية تضمن للأسرة السعودية دور مركز الاستقطاب السياسي. كانت الدولة الجديدة، المدعومة من الإنكليز، تتأسس على ركائز مادية ذات طابع رأسمالي وترتبط تبعياً بالرساميل الخارجية، فبات الصدام حتمياً بين نمط من الإنتاج يتجه نحو الرأسمالية وبين نمط البداوة ونظامها القبلي. وكانت العائلة السعودية تسعى للاستفادة من أموال النفط

(٦) — G. Lipsky «Saudi Arabia: its people, its society, its culture». New Haven. 1959. pp 1 - 7.

في مشاريع عصرية في حين كانت جماهيرها البدوية، خاصة «الإخوان» قد تربت على تقاليد وعادات ومُثل وقيم أبعد ما تكون عن العلاقات الرأسمالية. لذلك بدأت حركة التمرد تشتد ضد الأسرة السعودية الحاكمة. وتزعم فيصل الدويش، أحد قادة «الإخوان»، هذا التمرد الذي كاد يطيح بالأسرة السعودية لولا تدخل القوات البريطانية إلى جانب إبن سعود وقصف جماهير البدو بالطائرات. وهناك وثائق مهمة تؤكد على العلاقة الوثيقة بين المشروع السعودي في قيام الدولة وبين المصالح الإنكليزية الداعمة لها ضد جماهير «الإخوان».

ففي رسالة للمعتمد البريطاني في جدة، بتاريخ (١٦ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٩)، الموافق (١٣ جمادي الأوّل ١٣٤٨)، يكتب المعتمد البريطاني إلى الملك السعودي قائلاً: «حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.

«يا صاحب الجلالة

بعد تقديم أسمى التحيات والاحترام أتشرف بأن أفيد بأنني لم أتوان في إخطار حكومتي تلغرافياً بفحوى كتاب جلالتكم نمرة ٩/١٤٧ بتاريخ ١٤ سبتمبر الماضي (١٠ ـ ٤ ـ ١٣٤٨هـ). وقد وصلتني الآن تعليمات تلغرافياً لأن أفيد جلالتكم أن الحكومة البريطانية توافق بكل سرور على اقتراح جلالتكم بمرابطة قوة عسكرية بالقرب من الحدود العراقية لصد الثوار عن المسير. وأنهم يرحبون بأي اقتراح تظهرون جلالتكم استعداداً لإبدائه فيما يختص بإنشاء رابطة متينة على الحدود. كما وأنهم يقترحون أن تعينوا جلالتكم رسلاً يقومون بإخطار السلطات المحلية على الحدود بالعراق أو الكويت عن تحركات جيوش جلالتكم وتحركات الثوار أيضاً. ومع ذلك فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية يأسفون لعدم امكانهم إعادة النظر في قرارهم السابق ضد تخطي أية حدود بمعرفة قوات جلالتكم. وكما سبق التأكيد لجلالتكم فإن جميع الاحتياطات الممكنة ستتخذ لمنع استعمال أراضي العراق أو الكويت كملجأ «للثوار ـ الإخوان». وأن السلطات الإنكليزية المحلية قد فوضت بأن تتخذ عند اللزوم إجراءات عنيفة للوصول لهذا

الفرض . . . ومع ذلك ، فإن جلالتكم تدركون أنه في حالة نجاح الثوار في تخطي الحدود مع زوجاتهم وأطفالهم أو اتصالهم بهؤلاء الأخيرين بالأراضي العراقية أو الكويتية فإن ذلك مما يجعل موقف السلطات العسكرية المحلية في غاية الارتباك . لذلك فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تأمل بأن جلالتكم ستتخذون وسائل فعالة لمنع وقوع مثل هذا العارض . وإذا تخطت جيوش جلالتكم النجدية الحدود العراقية أو الكويتية فإنه يحتمل أن يستحيل على الطيارات أن تميز بينهم وبين الثوار وبذلك ستكون مخاطرة عظيمة إذ ربما تلقى القنابل عليهم .

هذا وتنازلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام

معتمد وقنصل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في جدة

(٧) « W. L. Bond

يستنتج من هذه الوثيقة :

- إن حركة « الإخوان الوهابيين » كانت من الاتساع والشمول عام ١٩٢٩ بحيث كانت تجد لها معاقل ثابتة في أراضي نجد والحجاز والعراق والأردن وسواها .
- إن القوات البريطانية دخلت طرفاً أساسياً في المعركة ضد الإخوان مستخدمة كافة الأسلحة ، خاصة الطائرات .
- إن القوات السعودية شاركت بكل فصائلها بقمع الانتفاضة وقتل قائدها فيصل الدويش ، مع الإشارة إلى أن الانتفاضة قامت أساساً على الوهابيين ، الركيزة الأولى التي بنى عليها الحكم السعودي دعائمه .
- إن القوات البريطانية أنذرت القوات السعودية بعدم تخطي الحدود إلى البلدان المجاورة « كي لا يصبح موقف القوات المحلية في غاية الارتباك » . لكن الهدف الأساسي للإنذار كان للحد من طموحات الملك السعودي التوسعية التي ستعرض قواته حتماً لقنابل الطائرات البريطانية .

---

(٧) P.R.O - F.O class 967 No 20 piece 281/33/32.

ثمة وثائق مهمة تشير إلى دعم البريطانيين لابن سعود من جهة، والعمل على إنهاك قواته في حرب قبلية طويلة مع الإخوان من جهة أخرى حتى يضعف الإثنان معاً وتسهل قيادتها. فابن السعود، الذي استنجد بالطائرات البريطانية لقصف تجمعات الإخوان كان يعرف مسبقاً أن هذه الطائرات تقصف قواته وقوات حلفائه أيضاً.

ففي (الخامس من كانون الثاني ١٩٢٩) (١٣٤٧/٧/٢٤ هـ)، أي قبل عشرة أشهر من تاريخ استنجاد الملك السعودي بالطائرات البريطانية، يكتب عبد العزيز بن سعود إلى نائب معتمد وقنصل بريطانيا في جدة الرسالة التالية:

«مكة في (١١ شعبان ١٣٤٧ هـ)

من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل إلى سعادة نائب معتمد وقنصل بريطانيا في جدة.

تلقينا كتابكم نمرة ٧/٣٣/٧٤، وكتابكم نمرة ٩/٣٣/٧٤ المؤرخين في (١٣٤٧/٧/٢٤ هـ) فنرجو أن توصلوا للحكومة البريطانية جوابنا الآتي على الكابتن غلوب Glubb. إن اعتداء المستر غلوب على أولئك العرب من رعايانا الذين كانوا يسيرون لأجل مراعيهم في البادية كان اعتداءً لا مبرر له ونتج عن ذلك ٣ قتلى و١٢ بعيراً... وإن الإشاعة التي بلغت الحكومة البريطانية عن أننا سمحنا لبعض القبائل بغزو العراق بصورة عظيمة فتلك كما نعتقد من جملة الأخبار التي يروجها المستر Glubb على الحدود ليضرم النار في الجهتين، إذ يثير من جهة، حماس أهل نجد بحركاته وتجميعاته ويوصل للحكومة البريطانية الأخبار المقلقة عن أهل نجد فتزيد في الحركات والاستعدادات ليزداد بذلك حماس أهل نجد ويجعل الاشتباك في وقائع دموية أمراً لا بد منه. وهذا العمل كما ترى الحكومة البريطانية من أخطر وأفظع ما يمكن أن يهدد السلام عند الحدود»[٨].

---

(٨) - Ibid No 22.

فالعاهل السعودي يدرك بوضوح أهداف السياسة البريطانية في ضرب تجمعات البدو وإذكاء الخلاف بين القبائل لإضعافها جميعها. وهناك عشرات الرسائل المتبادلة بين العاهل السعودي والمعتمدية البريطانية في جدة طيلة عام ١٩٢٩ الذي تميز بمعارك عنيفة بين القبائل التالية: عشائر الهلولي، عشائر ولد جيعان، عشائر الصفيدي، عشائر الحويطات، عشائر العطنة، عشائر بني عطية، عشائر الزلع، عشائر العبدي، عشائر بني فضحان، عشائر تبوك، عشائر تيما، عشائر آبار سليمان، عشائر عروة، عشائر الأقرع، عشائر الجوف وسواها.

إن انخراط هذا العدد الكبير من العشائر السعودية في القتال يشير بوضوح إلى أصابع بريطانيا التي كانت تشجع الاقتتال وتمده بكل وسائل الاستمرار في الوقت الذي تقصف طائراتها فيه تجمع القبائل المتقاتلة. فالمعتمد البريطاني في جده يكتب للملك السعودي قائلاً: «أتشرف بأن أخبر جلالتكم أن الكابتن Glubb، بعد أن وصله منذ أسبوعين تقارير تظهر أن قسماً من قبائل «مطير» تحت إمرة إبن عشوان، كانت تتجهز لغزوات ضد «الدهامشة»، أحد فروع «عنيزة» في العراق التي تقطن منطقة بير يوسف. وبناء على ذلك فقد فوض الكابتن Glubb بأن يلقي القنابل على المغيرين داخل الأراضي العراقية... وفي غارة (٢٨ كانون الأول ١٩٢٨) قتل فقط ثلاثة رجال و١٢ جملاً وفر الباقون... لذلك جئت بهذه الرسالة باسم صاحب الجلالة البريطانية أقدم احتجاجاً على دخول قبائل سعودية إلى أرض العراق وكلي أمل أن القبيلة الجانية ستلاقي أشد العقاب».

ثم يعود برسالة أخرى شديدة اللهجة ليهدد العاهل السعودي قائلا: «... إن اشاعات بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مفادها أن بعض قبائل نجد تعلن أنها نالت إذناً منكم بغزو القبائل داخل الأراضي العراقية، وأن أعداداً كبيرة من قبائلكم تجند لغزو قبائل «عنيزة» في العراق. لذلك نأمل أن تكون الإشاعة لا أساس لها من الصحة وأنكم ستتخذون التدابير اللازمة لمنع تعديات قبائلكم على

القبائل العراقية، ونحن من جهتنا سنمنع تعديات تلك القبائل على القبائل السعودية»[٩].

نكتفي بهذا القدر من الوثائق الكثيرة الموجودة بحوزتنا لنستنتج ما يلي:

ان السلطات البريطانية كانت تحرك تجمعات البدو في صراع دائم ضد بعضها البعض وتقوم أحياناً بقصف الطرفين المتصارعين بهدف استمرار القتال بين القبائل.

- إن الطائرات البريطانية لعبت الدور الأساسي في قصف تجمعات «الإخوان الوهابيين»، الركيزة الأولى والأساسية للحكم السعودي. وبالتالي بات هذا الحكم، بعد أن فقد تلك القاعدة، شديد التبعية للانكليز.
- إن بريطانيا كانت تستخدم زعماء البدو لقمع جماهير البدو. فأثر هزيمة فيصل الدويش، زعيم «الإخوان» المتمردين، عقد الملك السعودي مؤتمراً للعشائر في قرية «شعرا» «حضره جمع من العلماء والقادة وزعماء القبائل من عتيبه وقحطان وحرب بتاريخ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٩). فقرر المؤتمر المقررات التالية وشرع في تنفيذها فوراً:

أولاً: مصادرة أموال من بقي حياً ممن اشترك في الفتنة على أن تحكم الشريعة في رقبته.

ثانياً: أخذ شوكة الحرب (أي الدلول والفرس والبندقية) من كل متهم بمالأة أهل الفساد بالتخلف عن جهادهم.

ثالثاً: إخراج أهل كل هجرة غلب عليها الفساد وتفريقهم بين القبائل ومنعهم من الإقامة معاً في مكان واحد.

رابعاً: مكافأة المجاهدين الصادقين بتوزيع ما يصادر من أموال المفسدين عليهم.

---

(٩) - Ibid No 23.

خامساً: تنفيذ هذه المقررات خلال عشرة أيام»[١٠].

تعني هذه المقررات عملياً القضاء على حركة «الإخوان الوهابيين» وتنقل الولاء للعائلة السعودية الحاكمة باسم الحركة الوهابية، أي استخدام زعماء الحركة للقضاء عليها. وقد نجحت السلطات البريطانية في هذا المجال، فأزيلت «الهجر» الوهابية السابقة لتربية «الإخوان» وتحول الولاء للعائلة المسيطرة وبالتالي للنفوذ البريطاني الداعم لها.

ونقلت السلطات البريطانية صراع القبائل إلى خارج حدود السعودية، حيث شاركت فيه قبائل من الأردن وسوريا والعراق والمشيخات بالإضافة إلى قبائل السعودية.

لقد أنهكت هذه القبائل جميعاً بعد أن اضطرت للقيام بغزوات بعيدة خارج مناطق تواجدها في عمليات الثأر المستمرة. وكانت السلطات البريطانية تقمع القبائل المتمردة من جهة والقبائل الغازية من جهة أخرى. فقد لجأ فيصل الدويش ومن تبقى معه إلى أراضي الكويت. فلاحقته هناك القبائل السعودية والسلطات البريطانية حتى قضت عليه. لكن القوات البريطانية بطشت أيضاً بالقوات السعودية بعد أن مكنتها من دخول أراضي الكويت لملاحقة فيصل الدويش وجماعته. وقد عبر مندوب الملك السعودي عن هذا المخطط البريطاني لإنهاك القبائل بقوله: «... إنني مع تقديري للخطة التي سارت عليها الحكومة البريطانية في منع استعمال أراضي الكويت من قبل هؤلاء الأشقياء... لا يسعني إلا أن ألاحظ بكل أسف أن حكومة جلالة الملك السعودي كانت تنتظر من الحكومة البريطانية الصديقة أن تمد لها يد المعونة الفعلية للقضاء على المجرمين، وهذه المعونة كان في الإمكان حصولها بمهاجمة هؤلاء المجرمين وضربهم عوضاً عن مراسلتهم وإعطائهم الوقت الكافي للنجاة فيه بأنفسهم»[١١]. فالمخطط البريطاني شديد الوضوح: استخدام

---

(١٠) - Ibid Nu 25 piece 2351/1464/36.

(١١) - Ibid - F.O class 967 No 25 piece 2218.

حركة فيصل الدويش لإنهاك «الإخوان الوهابيين» والقضاء عليهم من جهة. وإنهاك القوات السعودية وجعل الملك السعودي بحاجة ماسة إلى مساندة بريطانية للاستمرار في الحكم بعد أن فقد دعائم أساسية في الداخل. فقد ضمت حركة فيصل الدويش أعداداً كبيرة من «الإخوان»، وبعد هزيمته في السعودية رافقه إلى الكويت أكثر من خمسماية من «الإخوان» المدربين أفضل تدريب بقيادة عزيز بن الدوش استغلتهم السلطات البريطانية فترة زمنية لإضعاف السعوديين قبل أن تقضي نهائياً على حركة «الإخوان». أي أن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى تحقيق هدف مزدوج:

- إقامة سلطة مركزية قبلية على حساب باقي القبائل والحركات الداخلية.
- ربط هذه السلطة تبعاً بقواها العسكرية واعتماد سياسة التبديل والخلع والعزل ضد الزعيم القبلي المركزي الذي يطمح بالتخلي عن حمايتها.

وتبرز الوثائق الكثيرة في هذا المجال دور السلطات البريطانية في تشجيع السيطرة القبلية المركزية ضد القبائل الصغيرة في محاولة لتجاوز التشرذم القبلي السابق وبناء دويلات قبلية ذات مركزية صارمة تتمحور حول عصبية أسرة ذات نفوذ تاريخي في المنطقة، أي مركز استقطاب قبلي. لذلك شهدت مرحلة النصف الأول من القرن العشرين صراعاً دموياً مستمراً بين القبائل أدى في النهاية إلى بروز معالم دويلات قبلية على امتداد مناطق الجزيرة العربية. وكانت السلطات البريطانية تؤيد تلك الصدامات وتشجع استمرارها بما يضمن نفوذها الكامل على الجزيرة ومواردها النفطية. ومن جهة أخرى، كانت القوى البريطانية تمنع زعيم القبيلة من تجاوز الحدود الجغرافية التي رسمتها له تحت طائلة الصدام الدموي مع عساكرها وقواتها المرابطة في الجزيرة وتحالفاتها مع القبائل الموالية لها. وكان من نتائج هذه العوامل المتشابكة أن استقرت أعداد كبيرة من قبائل الجزيرة ضمن حدود سياسية واضحة في بعض المناطق، وشديدة الإبهام في المناطق الصحراوية. وتأسيساً على سياسة تفريق القبائل وتعميق صداماتها الدموية فيما بينها، كانت السلطات البريطانية تشجع صراع الدويلات على الحدود ضمن مخطط شامل يهدف

إلى إبقاء هذه الدويلات أسيرة لها فتعزل من تشاء من أفراد الأسرة المسيطرة وتولي من تشاء وساعة تشاء. واستخدمت زعماء البدو في معركة مستمرة لصالح إقامة مركزية بدوية تابعة لنفوذها في الجزيرة، كما استخدمت هؤلاء الزعماء في معارك داخلية مستمرة أبقتهم جميعاً منفذين لسياستها هناك. وكان مشايخ الكويت عام ١٩٤٢ يستنجدون بالسلطات البريطانية لتثبيت ملكياتهم في بعض مناطق الجزيرة والتعويض عن أملاكهم التي صادرتها الحكومة العراقية في منطقة الفاو المتنازع عليها بين العراق والكويت[١٢].

من التوطين الطوعي إلى التوطين القسري

يعتبر اكتشاف النفط في البلدان العربية مرحلة بالغة الأهمية في تاريخها المعاصر. وكان من الواضح أن الجزيرة العربية التي تكشفت عن ثروات بترولية ضخمة تشكو فقراً مرعباً في عدد السكان فيها. وكان على مشيخات ودول النفط الاعتماد الكامل على زعماء البدو وجماهيرهم في حماية منشآت النفط وأنابيبه، من حقول الاستخراج حتى المصب. ولا تتحقق هذه العملية إلا مع استقرار دائم لأعداد وافرة من البدو تقوم بالزراعة في الواحات وفي الوقت نفسه تقوم أعداد منهم بحراسة أنابيب النفط لقاء كميات وافرة من النقود ينالها زعماء القبائل.

فاكتشاف النفط وربط الجزيرة العربية بشبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرق البرية أثرا بشكل مباشر على حياة البدو فيها. فقد باتت البداوة وجهاً لوجه أمام تحديات الحضارة الغربية والتكنولوجيا الحديثة ولم يعد بمقدور هذه البداوة مواجهة المرحلة بما تمتلك من موروثات قبلية وأنماط قديمة من اقتصاد الرعي ـ الماشية وأسلحة الفروسية.

وضع النفط سكان الصحراء العربية في موقف لا يستطيعون معه الجمود والاستمرار في الحياة السابقة بل بات عليهم الاستقرار في المناطق الزراعية

---

(١٢) - P.R.O - F.O class 960 No / piece 24/1.

بالواحات. أو في مناطق النفط والصناعة المرتبطة به، أو في مجالات الحرف، أو في مؤسسات التجارة، أو في إدارات الدولة. أو بالانخراط في عساكرها كحرس للصحراء، أي حراس للنفط...

فالبداوة التي لعبت دوراً أساسياً في حياة التجمعات السكانية في المشرق العربي، خاصة في المناطق الصحراوية، بدأت بالاضمحلال بعد اكتشاف البترول. وتميزت المرحلة الطويلة من البداوة بالهجرات المتتابعة من مناطق الرعي إلى أطراف الجزيرة حاملة معها تقاليدها وأعرافها القبلية. وكانت القبائل المترحلة تشكل في البداية وحدة اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية شاملة، لأن أفراد القبيلة وحلفاءها كانوا يعيشون في ظروف طبيعية قاسية من جهة، ويواجهون تحديات القبائل الأخرى أو السلطة المركزية من جهة أخرى. وكان اقتصاد البداوة شديد الهشاشة يتميز بالتنقل المستمر وعدم تضخيم الإنتاج، وفقدان الاحتياط، مما يحتم مبدأ الغزو والصدام مع القبائل الأخرى وسكان الأرياف في حالة الاختلال الاقتصادي أو الاجتماعي اللذين يشكلان خطراً مداهماً يهدد وحدة القبائل. وطيلة السنوات التي سبقت قيام الدولة الحديثة وأجهزتها القمعية المزودة بأحدث الأسلحة الأوروبية، كانت السلطة المركزية غير جادة في إخضاع جماهير البدو وذلك لأسباب مختلفة. فكانت تلجأ إلى رشوة زعمائهم وتقديم مساعدات مالية مستمرة إليهم مع إعفاء البدو من الضرائب. هذه السمة رافقت المرحلة العثمانية بكاملها وسنوات طويلة من مرحلة الانتداب الفرنسي ـ الإنكليزي. لكن مرحلة اكتشاف البترول أجبرت السلطة المركزية على تغيير أسلوبها مع البدو فقررت إخضاعهم بالقوة مهما كانت النتائج. ومن الأساليب التي لجأت إليها السلطة المركزية لإخضاع البدو: استخدام القوة العسكرية، خاصة الطائرات، إلى جانب سياسة الترهيب أو رشوة الزعامات القبلية. فاكتشاف البترول وتسويقه عالمياً والحاجة الماسة إليه في المصانع الأوروبية شكل مرحلة تاريخية هامة لاستقرار البدو وتوطينهم وتحويلهم من البداوة إلى الحضر(١٣).

(١٣) - Europa «The Middle East and North Africa (1979 - 1980) - p 12.

فمرحلة النفط كانت تحتم على السياسة البريطانية المسيطرة إجبار البدو على الاستقرار لتأمين تدفق النفط إلى أوروبا من جهة، واستخدام جماهير البدو في حراسة واستخراج النفط كأيد رخيصة من جهة أخرى.

وتعتبر تجربة المملكة العربية السعودية أكثر النماذج وضوحاً في مجال التطور من البداوة إلى الدولة، رغم اختزانها حتى اليوم الكثير من سمات نظام البداوة السابق. ولعب الحماس الديني دوراً مهماً لدى جماهير البدو الذين انتظموا في حركة «الإخوان الوهابيين» بزعامة عبد العزيز بن سعود واستطاعوا توحيد أقاليم تسكنها قبائل متعددة. وشكلت تلك الأقاليم نواة الدولة السعودية الحديثة[14]. ولم تمض سنوات طويلة على قيامها حتى تحولت إلى قوة عالمية فاعلة بسبب الطاقة البترولية التي تصدّرها أو تختزنها في أراضيها.

لقد ساهم النفط في نقل المجتمع السعودي إلى عدة مستويات مهمة دفعة واحدة:

- التطور السريع من مرحلة البداوة إلى التحضر السكني والاستقرار الدائم.

- الانتقال السريع أيضاً من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة. ففي حين كانت المشاحنات القبلية والصدامات الدموية المستمرة بين القبائل الداخلية هي السمة الغالبة على المجتمع السعودي، فإن طابع الاستقرار السياسي وخفوت الصوت القبلي هما السمة المميزة لمرحلة عصر البترول.

- التحول الاجتماعية الداخلي من مرحلة اقتصاد الرعي ـ الماشية القائم على الجمال والغنم، إلى مرحلة استخدام أكثر وسائل التكنولوجيا حداثة، وذلك بفضل الثروة النفطية الهائلة.

- الانتقال من الاقتصاد البدوي القائم على الكفاف اليومي وعدم الادخار إلى امتلاك أكبر احتياطي مالي في بنوك الدول الرأسمالية وانخراط المملكة العربية

---

(١٤) - K. Twitchell «Saudi Arabia...» pp 254 - 255.

السعودية كحليف استراتيجي للرساميل الأوروبية والأميركية واليابانية وغيرها[١٥].

فانتقال المناطق التي شكلت المملكة العربية السعودية من البداوة إلى الدولة الحديثة كان شديد الارتباط بعصر النفط. ويعطي Ellis نموذج منطقة «الهفوف» في السعودية للدلالة على هذا الانتقال فيقول: «منذ ألفي سنة مضت، لم تتغير عادات البدو في منطقة «الهفوف» قبل انتقالها إلى مجتمع حديث يقوم على العمران والاستقرار... أما البدو الذين استمروا في حياة الصحراء فإنهم يأتون إلى مخازن «الهفوف» ليشتروا حاجاتهم منها ويعودون إلى مراكز تواجدهم في الصحراء. فالمدن الصحراوية أشبه ما تكون بالواحات القديمة لكنها واحات حضرية لا تمت إلى البداوة بصلة ومراكز تجارية هامة لتموين البدو بكل ما يحتاجون إليه»[١٦].

مع قيام الدولة السعودية كانت هناك حاجة ماسة إلى إدخال العديد من سمات الحداثة في المجتمع البدوي السابق. تميزت هذه المرحلة بالعداء الشديد الذي أظهره الإخوان الوهابيون لحركة التحديث وإدخال التكنولوجيا الغربية. وتعرضت التجربة لهجوم الفئات الدينية مما جعلها تبقى أسيرة الفئات العليا المسيطرة داخل العائلة السعودية وتحالفاتها القبلية دون أن تدخل في حياة البدو اليومية وتبدلها جذرياً. لكن أثر التكنولوجيا لم يقتصر على نمط العيش والملبس والمأكل بل تعداها إلى استخدام الآلات والسكن المريح والانخراط في التوظيف والأعمال التجارية وسواها. كما حافظت بعض القوى الاجتماعية والدينية على طابعها المميز بعد انتقالها من البداوة إلى سكن المدن والاستقرار الدائم. وتحول زعماء القبائل إلى متنفذين في المدن وملاك كبار، كذلك حافظ الأشراف و«الشواف» على زعامة دينية بحجة انتمائهم إلى الرسول وسلالته فتعززت مواقعهم تباعاً داخل الأسر الحاكمة وعلى امتداد بلدان الجزيرة العربية.

---

(١٥) غسان سلامة، «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥»، الخلاصة: إمبريالية فرعية؟ صفحات ٦٧٧ - ٧٠٤.

(١٦) - Ellis «Heritage of the desert» New York 1956 - pp 4 - 5.

وتعطي الباحثة اليابانية كاتاكورا Katakura نموذجاً واضحاً على التبدل الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي أصاب قرية « وادي فاطمة » السعودية من جراء إدخال التكنولوجيا العصرية وربطها بإنتاج المدن. وهي تبرز الاستنتاجات التالية:

« وادي فاطمة كانت منطقة غنية بالمياه، لكن جر مياهها إلى جدة أصاب ينابيعها بالجفاف ولم يكن باستطاعة المزارعين الصغار حفر آبار عميقة فتحولوا إلى أجراء لدى كبار الملاكين أصحاب الآبار الارتوازية، وهم في الغالب من تجار المدن. كذلك تحول بعض الملاك إلى تعاطي التجارة في المدن وتحول البدو إلى العمل المأجور سواء في الزراعة في النمط الرأسمالي أو في التجارة أو في الوظائف أو في قطاع البترول. والنتيجة الطبيعية لذلك أن الحاجة إلى الجمال قد انعدمت بعد دخول الآلات الحديثة كالسيارات وغيرها، كذلك الحاجة إلى الحراثة على الحيوانات بعد دخول الجرارات ومساهمة الدولة في سد بعض نفقات شراء الآلات. فبدأت التجارة وسلع الاستهلاك تغزو المجتمع البدوي بسرعة ولم يعد باستطاعة البداوة مقاومة هذا الغزو »(١٧).

كانت بداوة عصر النفط تسير بسرعة نحو الزوال بعد أن أثبتت عجزها عن مواجهة تطورات العصر خاصة التكنولوجية منها. السلطات الحاكمة في إمارات النفط ومشيخاتها ذات مصلحة أكيدة في استقرار البدو وتأمين الخدمات الأساسية لهم وتحويلهم إلى أجراء ومزارعين وعمال، في حين يتحول زعماؤهم إلى ملاكين كبار في الأرياف ومقاولين وتجار في المدن. هكذا أدخل البدو في عصر النفط مباشرة في دائرة الانقسام الاجتماعي الطبقي بعد أن امضوا مئات السنين خارجها.

لقد أصبح الانتقال من البداوة إلى التحضر والاستقرار أمراً حتمياً في عصر النفط. ومع التسليم بهذه البديهية، يخشى الباحث سليمان حزين أن يتم هذا الانتقال بشكل قسري لا طوعي، لكن الفارق بين هذين الشكلين من الانتقال يبقى صورياً، إذ لا يجد الباحث سوى التعابير العاطفية والانشائية لرسم ذلك الفارق إذ

---

(١٧) – Katakura «bedouin village...». Tokyo 1977. pp 164 - 166.

يقول: « ليس من شك أن العصر الجديد، (أي عصر النفط) يقتضي أن يجيء الاستقرار والتوطين على أساس مدروس، ووفق خطة علمية تجاري الزمن، ولكنها تصون القيم والتقاليد الاصيلة، والنافعة في حياة البدو، بحيث لا يجيء الاستقرار الجديد امتصاصاً كاملاً للأنماط البدوية في حياتنا العربية، أو تدميراً لها، أو طغياناً على كل معالمها، فتموت جذورها، وينضب معينها، فتخسر الحياة العربية، والفكر العربي أصلاً من أصوله كان على مر التاريخ مصدر قوة، ومكمن أصالة، ومعين تجديد في الدم، والفكر، والعاطفة، والعمل الإنساني الخلاق »[١٨].

إزاء حتمية الاستقرار والتوطين تبقى آثار النظام القبلي والبداوة مجرد عاطفة وذكرى في تاريخ الشعوب العربية بعد أن أمضت الجزيرة العربية آلاف السنين أسيرة ذلك النظام. لكن السؤال المنهجي الذي لا بد من الإجابة عليه: كيف تمت عملية الانتقال الحتمي من البداوة إلى الاستقرار والتوطين في عصر النفط؟ وبالتالي كيف انعكست هذه العملية على صعيد زعماء القبائل من جهة وجماهير البدو من جهة أخرى؟

الباحثة اليابانية كاتاكورا تعطي صورة ملموسة حول هذا الانتقال فتقول:

« كانت الشركات الأولى ذات طابع قبلي أيضاً. فعمال شركة مياه « إبن عزيزة » هم تقريباً من قبيلة واحدة هي قبيلة « العتيبة » ولا يسعى أفراد القبائل الأخرى إلى العمل فيها »[١٩] فسلوك البدو المتحضرين كان في البداية لا يزال سلوكاً قبلياً واضحاً. وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت هذا السلوك. فقد كانت جماهير البدو المتحضرة ترفض الكثير من الأعمال اليدوية والحرفية التي تعتبر العمل فيها مذلة وعاراً يلحق بالقبيلة كلها، لا سيما الأعمال الوضيعة كالخدمة في المقاهي وتنظيف الطرقات والعمل في البيوت وسواها من الأعمال التي اعتبرتها

---

(١٨) سليمان حزين، « مقدمة الجزء الأول لكتاب مؤتمر توطين البدو »، نشر في القاهرة ١٩٦٦، ص و.

(١٩) – Katakura - op. cit - p 167.

مخالفة للتقاليد والأعراف البدوية التي تعطي الأفضلية للذكر كحامي الحمى والمدافع عن القبيلة وفارسها بينما تكون الأعمال المنزلية من نصيب المرأة.

ومع تحول المملكة إلى دولة ومؤسسات حديثة باسم المملكة العربية السعودية، اندرج تطورها التاريخي في الخط العام الذي رسمه إبن خلدون منذ مئات السنين. فقد اضمحلت العصبية الدينية لدى العائلة المسيطرة وساد زمن الطقوس مكان النقاوة الدينية السابقة، وانقلبت الإمارة إلى مُلْك ومملكة، واندمجت السلطة الدينية في السلطة السياسية، وتحول الأمراء إلى زعامات سياسية لا علاقة لها بالدين سوى علاقة مرجعية. وقررت العصبية العائلية المسيطرة وضع حد للبداوة، فدعت «الإخوان الوهابيين» للتحضر والانخراط في فلك الحياة المعاصرة، مع الإشارة إلى أنهم تربوا في «هجر»، حيث لعب رجال الدين من الوهابيين دوراً أساسياً في تلقينهم مبادىء الدعوة التي تحارب بعنف هذه الحياة المعاصرة وترفها ومباهجها. فالصدام إذاً بين «الإخوان الوهابيين» من جهة، وقادتهم الدينيين - السياسيين السعوديين من جهة أخرى، بات حتمياً. لكن الدولة السعودية الجديدة أظهرت قدرتها على الصمود فقضت على حركة التمرد بالقوة بعد أن استنجدت بالطائرات البريطانية لقمع تجمعات «الإخوان الوهابيين»[٢٠].

بعض النتائج العملية لتحول التحالف القبلي إلى دولة في السعودية

شكلت البداوة المترحلة إحدى العقبات الأساسية في قيام الدولة داخل الجزيرة العربية، حيث اقتصر نفوذ السلطة المركزية على حماية الأماكن الإسلامية المقدسة وقوافل التجارة. وتجدر الملاحظة إلى أن تلك الحماية لم تكن ناجحة في معظم الأحيان حيث كانت قبائل البدو من تجمعات الوهابيين تغير على الأماكن المقدسة وتدمر العديد منها سواءً داخل الجزيرة العربية أم حتى داخل العراق. واصطدمت جهود التوحيد منذ البداية بعوائق كبيرة أبرزها الانتشار الواسع للقبائل على

---

(٢٠) – D. Cole «The Nomads...», pp 116 - 125.

مساحات جغرافية كبيرة جداً بحيث تعجز أية سلطة مركزية عن اللحاق بها وتأديبها. ولم يكن بالإمكان قيام الوحدة السياسية إلا عبر تلك القبائل بالذات لأن التجمعات السكانية، المدينية والريفية، كانت ضعيفة جداً، وتشير الإحطاءات إلى أن نسبة البدو غير المستقرين في السعودية كانت تزيد على ٦٠٪ حتى أواسط القرن العشرين يضاف إليهم نسبة مئوية عالية من القبائل شبه المستقرة[٢١]. أما المدن السعودية فكانت صغيرة جداً قياساً إلى حجم القبائل أو التحالفات القبلية.

فالقبائل ذات نظام اقتصادي ـ اجتماعي خاص بها بحيث تختلف الأنظمة القبلية باختلاف التحالفات والأماكن. وكانت النزاعات القبلية تشكل الحلقة المركزية للتطور السياسي في تاريخ مناطق نجد والإحساء وعسير وتهامه وسواها. كانت جماهير البدو في حركة ترحال مستمرة داخل الجزيرة العربية، ولم تكن ثمة حدود واضحة لترحالها، وأيضاً لم تكن هناك حدود جغرافية إقليمية تفصل منطقة عن أخرى. كما أن الجزيرة العربية كانت تخضع لعدة مناطق نفوذ منها: الأماكن المقدسة بيد الهاشميين، وواحات شرقي الجزيرة العربية تسيطر عليها قبائل بني خالد، ومناطق نجد وحايل يسيطر عليها آل الرشيد. وحتى عام ١٩٠٢ كان إبن سعود لا يزال لاجئاً في الكويت وبعض أفراد أسرته عند قبائل بني مرة. وفي هذا العام استطاع عبد العزيز بن سعود استرداد الرياض وجعلها قاعدة لانطلاقته اللاحقة.

وشهدت نهاية الحرب العالمية الأولى ولادة حدثين كبيرين لعبا دوراً بالغ الأهمية في تحول القبائل إلى دولة بدوية وتمتين ركائز تلك الدولة:

الأول: النفوذ المتزايد للأسرة السعودية التي استطاعت توحيد المناطق الكبرى داخل الجزيرة العربية، أي نجد والإحساء وعسير والحجاز، في دولة مركزية واحدة بإسم المملكة العربية السعودية بزعامة الملك عبد العزيز بن سعود.

---

(٢١) - Haleissi «The bedouins and tribal in Saudi Arabia». 1959 - pp 553 - 554.

الثاني: تكشف أرض السعودية عن مخزون نفطي كبير لعب دوراً أساسياً في إيجاد القاعدة المادية الضرورية لبناء الدولة وصهر القبائل في داخلها بزعامة الأسرة السعودية القوية وبدعم مباشر من الإنكليز.

ظلّ الوضع الاقتصادي في السعودية قائماً على اقتصاد الرعي - الماشية طيلة السنوات الطويلة التي سبقت اكتشاف النفط. ولم يكن بإمكان الأعداد القليلة من البدو التي استقرت طوعاً قبل هذه المرحلة، الإسهام الفعلي في بناء اقتصاد زراعي أو صناعي في إطار الوضع الجغرافي السكني للمناطق الداخلية للجزيرة العربية. وكانت أولى خطوات الاستقرار والدمج تقوم على أساس تعاليم الحركة الوهابية التي قامت ببعض الأعمال المهمة لتوطين أعداد غير قليلة من البدو في «الهجر» حيث يتعلم أبناء البدو بعض مبادىء القراءة والكتابة والأصول الدينية والأعمال الحرفية والزراعة البسيطة. لكن اكتشاف النفط بدل جذرياً من حياة البداوة السابقة. فتضخم عدد سكان المدن بسرعة مذهلة، وأقيمت المدارس الكثيرة، وأرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج، ومدت أقنية المياه إلى المنازل، وحفرت الآبار الارتوازية، واستخدمت الآلات الحديثة في الزراعة إلى جانب الأسمدة الكيماوية، وتطورت وسائل النقل بحراً وبراً وجواً، وأنشئت مدارس خاصة لأبناء البدو كانت تنتقل معهم من مكان إلى آخر قبل إصدار الحكومة قوانين صارمة تحد من ترحال البدو وتقدم إليهم كافة المغريات للاستقرار النهائي مع تقديم المساعدات المالية الشهرية إليهم والمنح الدراسية إلى أبنائهم، وتمليكهم أراضي زراعية. وإقامة مشاتل زراعية لتزويد الفلاحين بمختلف الصنوب، وتأمين الخدمات البيطرية المجانية للحيوانات، والمساهمة في تصنيع الإنتاج الحيواني والزراعي... الخ.

لم يكن بمقدور هذه الإصلاحات تأمين استقرار البدو على أرض ثابتة لولا سلسلة طويلة من القرارات الصارمة التي تقضي على ركائز أساسية في البداوة المترحلة. فقد تم توطيد الأمن، وأنشئت فرق كثيرة لحرس الصحراء، ومنعت كافة أشكال الغزو الداخلي والخارجي، وقمعت بقوة بالغة بجمل أشكال التمرد

والعصيان، ومنعت تعديات البدو الرحل على البدو المستقرين وسكان الأرياف والمدن المجاورة، وربطت الصحاري بشبكة واسعة من السكك الحديدية وطرق السيارات، وراقبت بدقة كافة تحركات البدو وحددت لهم أماكن ترحالهم ومواسم ذلك الترحال. هذه التدابير برمتها سهلت إلى حد بعيد عملية استقرار البدو وتوطينهم على أراض ثابتة خاصة بهم، وتحولت جماهير واسعة بدوية إلى أعمال الزراعة والصناعة ودوائر الحكومة.

وتطابقت التدابير الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإدارية التي قامت بها السلطة المركزية تماماً مع مفهوم قيام الدولة الحديثة وشروط تكونها والأهداف المتوخاة منها. وبمقدار ما نجحت الأسرة السعودية في تثبيت ركائز سلطتها على باقي القبائل وجماهير المدن والأرياف والبدو الرحل، توطدت سلطتها السياسية وتعزز دورها كأسرة حاكمة تعطي إسمها للمناطق الجغرافية الواسعة التي تسيطر عليها داخل الجزيرة العربية. فإذا كان الحماس الديني لدى الإخوان الوهابيين قد لعب دوراً أساسياً في انتصار الأسرة السعودية وتوليها الحكم، فإن الوحدة السياسية لمناطق الجزيرة العربية التي تشكلت بإسم المملكة السعودية لعبت دوراً أساسياً أيضاً في تحول تلك الأسرة إلى دولة بدوية تخطو بسرعة نحو الإنتقال من اقتصاد الرعي ـ الماشية والاقتصاد الزراعي أو بالأحرى من أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية إلى نمط إنتاج رأسمالي تبعي قاعدته الأساسية النفط.

إن التجربة السعودية تؤكد بالملموس سرعة الانتقال من مرحلة اللادولة أو التنظيم القبائلي المسيطر والمشحون بكافة الصدامات الدموية القبلية المستمرة، إلى دولة ذات سيادة، وحدود واضحة معترف بها عالمياً، مع تحول جذري في مجمل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فترة زمنية لا تتعدى نصف قرن من الزمن أعقب اكتشاف النفط.

وترافق قيام الدولة السعودية مع معيقات أساسية منها:

ـ التجزئة القبلية السابقة وغلبة الشعور الديني لدى الوهابيين والقاضي بتحريم

كافة مظاهر الحياة الحديثة والعودة إلى الأصول الأولى للتعاليم الدينية .
- التجزئة الجغرافية حيث سادت كل منطقة أسر حاكمة ترتبط مباشرة بالسلطة المركزية العثمانية أو بالقوى الخارجية، لا سيما البريطانية منها .
- سيادة نمط الإنتاج البدوي أو اقتصاد الرعي - الماشية الذي يمنع قيام أية وحدة سياسية حقيقية على أساسه، بل يستعيض عن مفهوم الدولة بمفهوم القبيلة، وعن الأرض الوطنية والقومية بالأرض القبلية، وعن اقتصاد تراكم الإنتاج باقتصاد الاستهلاك اليومي البسيط .

لذلك يعتبر استمرار المملكة السعودية بمثابة الرد العملي على معيقات الوحدة السياسية المشار إليها . فقمعت تمرد الإخوان الوهابيين بقسوة وربطت المجتمع السعودي بشبكة واسعة من العلاقات مع الدول الخارجية التي أدخلت إلى المملكة مختلف مظاهر الحياة الحديثة من سلع استهلاكية وسواها، كما دمجت أجزاء المملكة في وحدة جغرافية واضحة مع الإشارة إلى أنها قدمت تنازلات جغرافية مهمة إلى الكويت والعراق والأردن والإمارات تحت ضغط مباشر من الانكليز . كذلك قدمت مداخيل النفط المادية الكبيرة لإنجاز قفزات اجتماعية سريعة خلال نصف قرن تمثلت بالانتقال من الجمال إلى السيارات والطائرات، ومن رعي الماشية وسكن الخيام إلى أجمل القصور وأغلى السلع الاستهلاكية العالمية .

ويلاحظ أن التطور الداخلي في المملكة لم يتم بوتيرة واحدة، إذ استمرت أعداد كبيرة من البدو على حياة الترحال، في حين تحولت أعداد أخرى إلى مزارعين وعمال وموظفين . وحدها الأسرة المالكة مع بعض شيوخ القبائل الموالية استفادت حتى الحدود القصوى من الثروة النفطية الضخمة في السعودية وقطعت نهائياً مع البداوة في كافة تجلياتها مع الإصرار الأكيد على الذهنية البدوية التي تعتبر النفط ملكا لزعيم القبيلة وأبنائه وليس ملكاً عاماً للشعب السعودي . وطبقت مبادىء الحركة الوهابية بقسوة بالغة على جماهير الشعب دون أن تطبقه على نفسها .

فالانتصار البدوي كان عاجزاً عن الاستمرار في البداوة ولم يكن أمام البدو

سوى الانتقال إلى التحضر لحكم المدن. هكذا بدأت البداوة المنتصرة تلغي نفسها بنفسها. فشهدت السنوات القليلة التي أعقبت إعلان المملكة إنهيار القاعدة العسكرية للنظام السعودي أي «حركة الإخوان الوهابيين». فباتت دون سند داخلي عسكري وارتبطت مباشرة بعلاقات تبعية مع الإنكليز، واضطرت لتقديم تنازلات هائلة إليهم مقابل دعم هذه الأسرة في الحكم ومنع سقوطها من الداخل. وليست امتيازات البترول فريدة من نوعها في باب التنازلات بل رافقتها أيضاً تنازلات جغرافية عن مناطق سعودية أهمها: التنازل عن معان والعقبة للأردن، التنازل عن منطقة واسعة للإمارات أو المشيخات الموالية للإنكليز، التنازل عن منطقة واسعة للكويت سميت بالمنطقة المحايدة التي لا تزال حتى الآن تقتسم إنتاجها النفطي مع الكويت... ولم يكن بإمكان الكويت أو مشيخات الخليج أو الأردن إجبار السعودية على تقديم مثل هذه التنازلات لولا خضوع المملكة سياسياً وعسكرياً للنفوذ البريطاني وتهديد الأسرة السعودية بالزوال إذا ما حاولت التمرد. واستخدم مثال الشريف حسين كنموذج واضح على قدرة الإنكليز في إسقاط أقوى الأمراء والمشايخ والملوك العرب التابعين لهم ساعة يشاؤون.

لذلك لجأ عبد العزيز بن سعود إلى الأميركيين في محاولة للهروب من دائرة النفوذ الإنكليزي. فمنحهم الامتيازات النفطية الواسعة منذ عام ١٩٣٣، وأسس معهم شركة النفط العربية - الأميركية (الأرامكو) التي اعتبرت الحاكم الفعلي للسعودية طيلة سنوات عديدة، ومنحهم امتيازات عسكرية لإقامة قواعد ضخمة على أراضي المملكة أهمها قاعدة «الظهران» التي تعتبر أكبر قاعدة أميركية بين باريس ومانيلا [٢٢]. لكن هذه الإمتيازات التي أراد بها عبد العزيز بن سعود وحلفاؤه من بعده الهروب من دائرة النفوذ البريطاني، أسقطت السعودية في دائرة التبعية للأميركيين الذين ورثوا تباعاً القواعد المادية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنفوذ الإنكليزي المنهار تدريجياً منذ الحرب العالمية الثانية.

---

(٢٢) – Kermit Roosvelt «Arabs, oil and History» p 154.

لقد برز تطور مهم داخل الجزيرة العربية تمثل بالانتقال من القبيلة أو التحالف القبلي إلى الدولة، وارتدى أشكالاً مختلفة تبعاً للظروف التاريخية التي مر بها. وأدرك عبد العزيز بن سعود أن قيام الدولة السعودية يحتم إخضاع القبائل العاصية وتوطيد التحالف مع القبائل الصديقة عبر سلسلة طويلة من المصاهرات انتهت بولادة عدد كبير من الأبناء للعاهل السعودي من عدة نساء. كذلك أدرك عبد العزيز أن قدرته على الاستمرار في بناء المملكة تحتم التفاهم مع سكان الريف والمدن معاً فأخضع جميع المناطق لسيطرته مما اضطره إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة التي يحرمها الوهابيون. فالأسلوب البدوي في القتال الذي استخدمه عبد العزيز بن سعود نفسه في تصديه لأسرة آل رشيد وطردهم من حائل ونجد، لم يعد قادراً على ضبط المملكة الموحدة منذ ١٩٢٦ والتي تمتد على آلاف الكيلومترات الصحراوية[٢٣]. هكذا بنى ابن سعود مملكته على ثلاث ركائز مهمة:

أ - توحيد القبائل عبر مختلف أنواع المصاهرة السياسية أو الإخضاع القسري، فأمّن بذلك القاعدة البشرية للوحدة.

ب - توحيد المناطق بعد السيطرة على الهفوف والإحساء من الأتراك، وطرد الشريف حسين من الحجاز، والإطاحة بابن الرشيد في حايل، أي تأمين القاعدة الجغرافية الواسعة لبناء الدولة السعودية.

جـ - دمج الحركة الوهابية مع الأسرة السعودية، أي تأمين تحالف ديني - سياسي بين الحركة الوهابية والأسرة السعودية بحيث تصبح هذه الأسرة بمثابة العمود الفقري لكافة القوى البشرية الوهابية، أي الغالبية الساحقة من سكان أواسط الجزيرة العربية، ولا زال هذا التحالف قائماً حتى الآن بين الأسرة السعودية و«آل الشيخ» أي أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ولتثبيت هذه الوحدة القبلية - الجغرافية - السياسية - الدينية أقام إبن سعود

---

(٢٣) - H. Ellis «Heritage...» - pp 219 - 223.

علاقات تحالف وثيق مع القوى البريطانية المرابطة في الجزيرة العربية فضمن لنفسه ولأسرته من بعده الاستمرار في حكم المملكة حتى الآن مع تبديل في شخصية الحليف الخارجي من الإنكليز إلى الاميركيين، وهو تبديل اقتضته الظروف التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وكان من النتائج العملية المباشرة لقيام الوحدة بزعامة الأسرة السعودية أن القبيلة فقدت دورها السياسي السابق وزالت معها تفرعاتها إلى عشائر وبطون وأفخاذ وسواها. ومع أن استقرار القبائل في الفترة الأولى ارتدى وجهاً انعزالياً في السكن القبلي حيث تسكن كل قبيلة في قرية خاصة بها أو في حي من قرية فإن المرحلة اللاحقة من الاستقرار السكني حتمت إزالة تلك الانعزالية القبلية لصالح التدامج السكاني البدوي ـ الريفي ـ الحضري.

هكذا زال مفهوم القبيلة كوحدة سياسية واقليمية ذات تنظيم خاص بها يقوم على تقاليد وعادات متوارثة وغير مكتوبة ليحل محله مفهوم الدولة القبلية التي تتحكم بها أسرة واحدة أو قبيلة واحدة على حساب باقي القبائل أو الأسر. وتعتبر هذه المرحلة بالذات انتقالية أيضاً لأن شروط تكون الدولة تجعل من المستحيل الاستمرار في النمط السياسي السابق، إذ سرعان ما تستبدل التحالفات القبلية بتنظيمات سياسية من نوع جديد، ويستبدل قادة القبائل بممثلين عن إدارة الدولة المركزية، وتشرّع النصوص لمعاقبة كل من يخرق أو ينقض قوانين السلطة المركزية. كما أن إدعاء حق السيطرة للتحكم بمصادر النفط سيقود بالضرورة إلى صدام بين مكونات الدولة وبين المفهوم القبلي لحكم الدولة. وكما أدى الصدام بين المفهوم القبلي ومفهوم الدولة إلى تفكيك القبيلة لصالح الدولة، فإن الصراع بين مفهوم الدولة الشمولية مع القبيلة التي تتحكم بها سيقود إلى صعوبات كبيرة امام الأسرة المسيطرة.

وليس لهذه المقولة مضمون ميكانيكي اذ استطاعت الأسرة السعودية، رغم كافة صداماتها الدموية وإعدام الكثير من أفرادها، أن تتماسك كأسرة حاكمة

حتى الآن، لأن هناك مصلحة حياتية ومصيراً مشتركاً بين أفرادها يحتم التعاون الوثيق وتجاوز الانقسامات الداخلية التي لا يمكن تقييمها سوى بالصراع الثانوي لتحسين المواقع: أي صراع على السلطة من داخل السلطة.

السلطة السعودية بين الموروث القبلي ومتطلبات الدولة الحديثة

قمعت الحركة الوهابية بقسوة على يد جيوش محمد علي في القرن التاسع عشر لتلجأ إلى المناطق المجاورة وتحاول استعادة سيطرتها على الحجاز. بعد الحرب العالمية الأولى باتت الظروف مؤاتية لاستلام السلطة هناك. فالسياسة البريطانية المتحالفة مع الشريف حسين، شريف مكة، تحاول التخلص من كافة وعودها التي قطعت إبّان الحرب العالمية الأولى وتسعى جاهدة إلى التخلص من الشريف حسين وإجباره على التنازل عن العرش[٢٤].

وقد تم لها ذلك بالفعل بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب العالمية الأولى. واعتبرت المدن الحجازية بمثابة ركائز للقوى السياسية الإسلامية ذات العلاقة الوثيقة بالسلطنة العثمانية نظراً للارتباط التاريخي بها، حيث كانت القوات العثمانية تتمركز في المدن دون محاولة الدخول إلى الصحراء. وبالمقابل، كانت التجمعات الصحراوية ممثلة بزعماء القبائل وعلى رأسها عبد العزيز بن سعود، وحكام الكويت والبحرين ومسقط وقطر والمشيخات وسواها، قد أنجزت ارتباطها بالإنكليز منذ سنوات طويلة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. أي أن تجمعات الصحراء أعلنت حربها على العثمانيين وشاركت في ترحيلهم وإخضاع المدن الحجازية وسواها التي تعتبر معاقل لنفوذهم.

ثم حرضت بريطانيا الملك السعودي في حروبه ضد الإخوان الوهابيين والقبائل المتمردة، وأمنت لتلك الحروب كافة وسائل الاستمرار عبر مناطق سيطرتها في

---

(٢٤) بعض الوثائق البريطانية تؤكد بوضوح إجبار الشريف حسين على التنازل عن العرش. ولدينا منها أربع وثائق باللغة العربية تحت رقم: P.R.O - F.O. class 686 piece. 112/1701. -

السعودية وإمارات الخليج والعراق والأردن والكويت. ودخلت في الصراع بقايا جماعات «الإخوان الوهابيين»، والسلطة السعودية، وقبائل العوازم، وقبائل عنزة، وقبائل شمّر، وقبائل القطيف، وقبائل الحسا، وقبائل نجد، وقبائل الكويت، وقبائل الحدود العراقية والأردنية والسورية. وكانت النتيجة سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى قبل أن تتدخل القوات البريطانية لحسم الصراع، فتضرب القبائل المتمردة، وتعزز مواقع حلفائها السعوديين والقبائل الموالية لهم[٢٥].

كان إبن سعود المنتصر الأكبر في تلك الحروب على الصعيد القبلي الداخلي. فاستمر في تصفية خصومه المحليين طيلة السنوات اللاحقة حتى (آذار ١٩٣٥) حيث تولى رسمياً مهمة الإشراف على جميع قبائل الجزيرة العربية التي لا ترتبط مباشرة باتفاقيات رسمية أو معاهدات مع البريطانيين[٢٦]. وفي الوقت نفسه، كانت المعتمدية البريطانية تؤجج الصراع داخل الأسرة السعودية نفسها بمناسبة اختيار خلف للملك عبد العزيز بن سعود.

دعا عبد العزيز كامل أعضاء الأسرة الحاكمة لمبايعة إبنه الأمير سعود ملكاً على السعودية خلفاً له. لكن أخوته الأمير محمد، والأمير عبد الله، والأمير أحمد، والأمير خالد إبن الأمير محمد غادروا الرياض إلى قرية «عتيدة» مع أعوانهم، وهي تقع في أملاك الأمير محمد. ومن هناك أرسلوا للملك عبد العزيز يطلبون ضمان نفوذهم وزعامتهم على مناطقهم، خاصة الأمير محمد، أمير مكة. فحشد الملك عبد العزيز جميع أبنائه وأنصاره من زعماء القبائل لدعم عرش إبنه سعود الذي ينازعه فيه أعمامه. واستمرت الأزمة طيلة عام ١٩٣٥ وانتهت بتبادل التزاوج بين الأمراء وبناتهم وأبنائهم وتقسيم السلطات بين أفراد الأسرة الحاكمة، وتشكيل مناطق نفوذ لهم في كل من جدة ومكة والطائف والمدينة وينبع والملحقات. أي أن السلطات الإنكليزية حافظت على حكم الأسرة السعودية بعد

---

(٢٥) – P.R.O - F.O. class 967 - No 25, pp 1 - 10.

(٢٦) – P.R.O - F.O. class 905. No 30. volume I dated 1935.

تفسيخ قاعدتها إلى الحد الأقصى وجعل التوازن بين فروع القاعدة دقيقاً جداً بحيث يضطر الجميع إلى كسب ود الإنكليز وإلا فقدوا مناطق نفوذهم لصالح أقربائهم في الأسرة نفسها[٢٧].

تبعاً لهذه التركيبة السياسية داخل الأسرة السعودية الحاكمة سارع الملك السعودي إلى إبرام سلسلة من الاتفاقيات مع زعماء القبائل في جميع أرجاء الحجاز بهدف قمع تحركات القبائل العاصية. كما عقد اتفاقيات مع القبائل الساحلية، خاصة قبائل حضرموت، بالإضافة إلى قبائل نجران التي أظهرت مقدرة فائقة في الحروب القبلية. واستبدل حركة «الإخوان الوهابيين» بالحركة الرشادية التي سعى عثمان العامودي إلى تعميمها ونشر الثقافة الدينية بين أبناء القبائل. واستقدم أكثر من عشرين ألفاً من المسلمين جاءوا لنشر الأفكار «الرشادية». واعتبر هؤلاء أنفسهم امتداداً لحركة «الإخوان» وأظهروا الاستعداد الكامل للدفاع عن الأفكار التي يؤمنون بها. ويصف المعتمد البريطاني الدور السياسي والعسكري لهذه الحركة بقوله: «من المقدر أن يلعبوا دوراً كبيراً في تعزيز القدرة العسكرية للملك السعودي والتي تزداد، مع أنصاره، يوماً بعد يوم»[٢٨].

بمساندة القوة العسكرية الدينية تؤكد تقارير الإنكليز أن الملك السعودي استطاع فرض نفوذه على جميع القبائل وأجبرها على دفع رسم الجهاد في محاولة لاستعراض القوة. فبلغ ما جمعه من هذا الرسم حتى (١٤ نيسان ١٩٣٦) حوالي ٧٠ ألف دولار أميركي في منطقة الحسا وحدها، وهي منطقة فقيرة جداً. كان المعتمد البريطاني يشجعه على الاستمرار في جمع رسم الجهاد «لأن جمع المال يثير نقمة عارمة ضد الأمير السعودي وأنصاره لأن المشايخ اعتادوا القبض لا الدفع... ورغم أن جمع هذه الرسم بالقوة أظهر القدرة العسكرية والدينية الكبيرة للملك السعودي، فإن هذه الخطة ستدفع الملك إلى القيام بخطوات أخرى تؤدي

---

(٢٧) – Idem - class 905. No 21 piece 150/1 and 150/3 and 150/5 and 150/9.

(٢٨) – Idem - class 905. No 42 piece 243/3 dated (January 7,1936).

إلى صدام دموي مع كثير من القبائل». وبالفعل تشير رسالة المعتمدية بتاريخ (١٦ نيسان ١٩٣٦) إلى أن الأمير السعودي بدأ يجمع العساكر البدوية في منطقة نجد تحت راية الجهاد المقدس. وبالإضافة إلى التجنيد الإجباري بلغ رسم الجهاد في منطقة نجد حوالي ٣٠٠ ألف دولار. ولم تلبث قبائل الحسا ونجد أن ثارت ضد الملك السعودي في ظروف غير مؤاتية، في حين كان البريطانيون والسعوديون على أتم الاستعداد لقمعها حيث تؤكد رسالة المعتمدية بتاريخ (أول كانون الأول ١٩٣٥) أن الملك السعودي أمر بتجريد قبائل الحسا ونجد من السلاح وتوقيف كل من يحمل سلاحاً غير مرخص[٢٩].

مع نجاح الحملات التأديبية ضد قبائل البدو امتد نفوذ الملك السعودي إلى قبائل الحدود اليمنية - السعودية حيث تتحدث رسالة المعتمدية بتاريخ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦) عن محاولة قام بها ثلاثة شبان زيديين من سكان اليمن لاغتيال الملك السعودي في الرياض. لكن الاستخبارات البريطانية اكتشفت المؤامرة وقامت السلطات السعودية باعتقالهم مع ثمانين زيدياً آخرين في الرياض وتم إعدامهم جميعاً. وتشير الرسالة إلى احتمال ملاحقة الزيديين في القطيف ومناطق أخرى، خاصة في مكة وصفا ومروى والطائف «ولا أدري ما إذا كانت هذه التدابير ستثير اضطرابات دموية بين السعودية واليمن»[٣٠].

تؤكد التقارير اللاحقة أن الضباط الإنكليز لعبوا دوراً أساسياً في تحريض إبن سعود على غزو شبها وبيحان لإخضاع مشايخها. وتبرز رسالة (٥ آب ١٩٣٧) دور فيلبي في التخطيط لغزو نجران وعدن وإخضاع القبائل هناك ثم ذهابه إلى تلك المناطق لتنبيه قياداتها لما يحيكه الملك السعودي. والطريف أن إبن سعود كان يتهم سلطات عدن المحلية بتحريض القبائل ومدها بالسلاح لقتال قواته داخل السعودية دون أية إشارة إلى دور الإنكليز بل بالعكس فإن جريدة الدايلي هارولد Daily

---

(٢٩) - P.R.O - F.O. class 905. No 42. dated (December. 1935).

(٣٠) - Idem - class 905. No 42. piece 243/15.

Harold اللندنية تؤكد أن الحرب في الربع الخالي هي من صنع الضباط الإنكليز. فكتب تحت عنوان «غزو مدبر»: «إن القوات المتصارعة للسيطرة على أراضي حضرموت وقبائلها هي من إعداد الضباط الإنكليز لإخضاع كل قبائل الجزيرة العربية وتحريضها على القتال ضد بعضها البعض. وأن السلطات البريطانية عزمت على إخضاع القبائل وإجبارها على الاستقرار النهائي والقضاء على أسطورة استقلالها الذاتي والقطع مع العادات المتبعة منذ أيام العثمانيين بأن القبائل تقبض أموالا من السلطة المركزية بدل أن تدفع لها الضرائب»[٣١].

فقوات الإنكليز تمنع الأمير المنتصر من توسيع رقعته الجغرافية تحت طائلة التهديد بالعزل. وتصبح الحدود المعتمدة هي الحدود التي رسمها البريطانيون للجزيرة العربية. وعندما يحاول الملك السعودي استرجاع منطقة معان والعقبة من الأردن تهدد بريطانيا باستخدام السلاح ضده وتقف إلى جانب الملك عبدالله. وبعد سبع سنوات من النزاع، يصر ملك السعودية في اتفاقية جدة في (ايلول ١٩٣٤) على إيراد النص التالي: «تحتفظ حكومة الملك بحقها في منطقة العقبة ومعان كما جاء في كتاب جلالته إلى الجنرال كلاتين بتاريخ (٢٠ أيلول ١٩٢٧)»[٣٢]. لكن ابن سعود لم يلبث أن تنازل عنها للأردن قبل توقيع الاتفاقية وذلك لمدة عشرين سنة قابلة للتجديد[٣٣]، ومرة ثانية يحاول إبن سعود ضم حضرموت إلى مملكته عام ١٩٣٧، ووادي حضرموت مناطق واسعة يقطنها ٨٠ الف رجل من القبائل يدفعون الزكاة في مكة ويخضعون للحركة الوهابية.

ويشير تقرير المعتمدية في عدن بتاريخ (٣١ آذار ١٩٣٧) إلى ما يلي: «إن سلطان المكلا عازم على القيام بإصلاحات داخلية وفرض الضرائب على الجميع، بمن فيهم أصحاب السلطة العائلية سابقاً في البلاد، وفرض التجنيد الإجباري.

---

(٣١) - Idem - No 48 «Statutory Rules and orders, 1937»
No 246 «The Aden Protectorates».

(٣٢) - Idem - class 905. No 30. volume 1 dated 1935.

(٣٣) - Idem - No 30 - volume 1 - telegraph No 877.

وسلطان المكلا يرغب في مد خطوط حديدية وطرق للسيارات في كافة أرجاء البلاد. لكنه يخشى إبن سعود ويريد أن يعرف موقف بريطانيا في حال إقدام إبن سعود على ضم أراضي حضرموت إلى مملكته. فهناك جماهير واسعة من سكان حضرموت تخضع للملك السعودي وله مشايخ عديدون يؤيدونه ويدفع لهم مساعدات مالية ويغريهم بالمناصب المهمة. فإذا لم تقف بريطانيا ضد أطماع الملك السعودي فلن يجد صعوبة في احتلال حضرموت، مما يجعل مقاومة زعماء القبائل له ضعيفة ومستحيلة فينضمون إليه تدريجياً ودون قتال». وتعلق الخارجية البريطانية على هذا التقرير بالقول: «إن إصلاحات سلطان المكلا قد تمت بإيحاء من المعتمدية البريطانية في عدن. وكلام السلطان حول نفوذ إبن سعود لدى مشايخ حضرموت فيه الكثير من الصحة. لكن مسألة غزو حضرموت من قبل إبن سعود غير واردة لأنه يدرك تماماً عواقب مثل هذا العمل»[٣٤].

بعض الاستنتاجات حول البداوة في السعودية

انتهجت السياسة البريطانية في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين خطاً متصلباً ضد زعماء القبائل. وهناك تقارير بالغة الأهمية تشير إلى أن السلطات البريطانية في عدن والمشيخات قررت تنظيم جميع القبائل وإيجاد تشريعات قانونية لها وأمكنة ثابتة لتواجدها في ظل إشراف مباشر من الضباط البريطانيين. وتقع ضمن هذا المخطط جميع القبائل الممتدة من عدن حتى اليمن والعربية السعودية وسلطنة عمان، بما فيها حضرموت. كانت إقامة السلطة المركزية هناك تتطلب تفجير صدامات دموية بين جميع القبائل لجرها إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع بريطانيا وتوكيل مهمات الأمن الداخلي إلى الأسر المسيطرة الكبيرة في كل من السعودية وعدن والمشيخات الكبرى عبر المعتمد البريطاني في عدن التي كانت القاعدة الرئيسية للنفوذ البريطاني داخل الجزيرة العربية. ومنذ مطالع العقد الرابع

---

(٣٤) - Idem - class 905. No 48 piece 161 dated 1937:
«Political situation in the Hadramout», and C.O class 725. No 2.

من القرن العشرين بدأت الحروب القبلية تنتهي بتحديد واضح لنفوذ كل من المشايخ على أراض واضحة المعالم، كما أن بعض السلاطين والمشايخ كانوا يعرضون أراضيهم للبيع أو للإيجار. وقد اشترت المعتمدية البريطانية في عدن مساحات شاسعة من الأراضي بأسعار بخسة لا تزيد على ٨٠٠٠ دولار تقيم عليها الشركات البريطانية مؤسسات صناعية أو مشاريع زراعية أو سكنية. وبدأت مشيخات الخليج وسلطناتها تستقدم هجرة واسعة وتشجعها بعد اكتشاف النفط واستغلاله. وهناك عشرات الوثائق التي تؤكد دور السلطات البريطانية في رسم الحدود الجغرافية للمشيخات البدوية والتخطيط لتحويلها إلى دويلات «مستقلة وذات سيادة». فيرسل مندوب الملك السعودي إلى المعتمد البريطاني بولارد كتاب شكر بتاريخ (٢٣ آذار ١٩٣٧) يقول فيه: «أتشرف بأن أرسل في طيه بعض ملخص كلام جلالة مولاي الملك بشأن الحدود الجنوبية ومسألة السابلة مع الكويت». وتنشر خرائط لحدود الإمارات والمشيخات في الجزيرة العربية بتاريخ (١٠ حزيران ١٩٣٧) تبين مواقع القبائل هناك، وحدود الترحال، ومواطن الاستقرار، والحدود الجغرافية للدول المقامة حديثاً هناك[٣٥].

وتشير إحصاءات النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن مواقع البدو تتعرض لتفكيك سريع ترافقها تبدلات جذرية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. لكن التبدل السياسي ما زال شديد البطء حيث تسيطر العائلية ـ العصبية السعودية على موارد المملكة الضخمة وتسلم جميع المراكز السياسية الهامة فيها[٣٦].

وتتقلص مراكز البدو بسرعة فائقة حيث تنتقل جماهير البدو من الترحال وسكن الصحراء إلى المدن والقرى الريفية. وفي عام ١٩٧٣ لم يبق من البدو

---

(٣٥) هناك مجلد كامل من أربعمائة صفحة حول دور بريطانيا في رسم حدود الجزيرة العربية ومشيخاتها.

– P.R.O - F.O - class 905. No 53 dated 1937.

(٣٦) غسان سلامة، «السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥»، صفحات ٦٤ ـ ٦٩.

السعوديين سوى نسبة ٢٠٪ من السكان، في حين أن نسبتهم كانت تصل إلى الثمانين بالمئة (٨٠٪) عند قيام المملكة السعودية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين.

ويعتقد الباحث كول Cole أن مستقبل البدو في السعودية بات مسدود الآفاق «إذ من الأرجح أن يستقر هؤلاء، بسرعة ويتحولوا إلى السكن الحضري وتنقرض نهائياً تربية الجمال وعادات الترحال السابقة». ومن القبائل السعودية التي كانت لا تزال متماسكة حتى ١٩٧٣ قبيلة «مرة» التي يبلغ تعدادها حوالي ١٥ ألف بدوي يترحلون في منطقة الربع الخالي ويتزاوجون فيما بينهم ويقيمون علاقات قبلية متوارثة. وتنقسم هذه القبيلة إلى سبعة فروع كبرى وهذه بدورها إلى عائلات بمعدل خمسة أشخاص للعائلة الواحدة. يقوم اقتصاد القبيلة أساساً على تربية الجمال وبعض قطعان الأغنام والماعز وأنواع بسيطة من الزراعة. لكن السلطة المركزية السعودية ربطت هذه القبائل بعلاقات متينة، إذ جعلت منهم حرس الصحراء في الربع الخالي. «فقد كان الأمير طالب بن رشيد، زعيم قبائل مرة، الآمر الناهي في منطقة الربع الخالي. وكان إبنه الأكبر رشيد عضواً في الحرس الملكي السعودي طيلة أعوام (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠). وكان جميع الأفراد الذكور البالغين من قبيلة «مرة» يتقاضون مرتبات شهرية من خزانة المملكة السعودية»[٣٧].

ولم تعد الحياة البدوية كالسابق ترتكز فقط على تربية الماشية أو اقتصاد الرعي ـ الماشية، بل أضيفت إليها بعض المزروعات الموسمية من جهة، والانخراط في علاقات مباشرة مع السلطة من جهة أخرى. ومع تعزز مواقع السلطة المركزية بدأ اقتصاد الرعي ـ الماشية بالتفكك لصالح استقرار البدو وتحديد مواقعهم ودورهم في الحياة الاقتصادية، وبدأت نسبة البداوة المترحلة تتقلص باستمرار ترافقها تبدلات جذرية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للحياة البدوية، وبدأ مفهوم

(٣٧) – D. Cole «the Nomads...». pp 15 - 17.

القبيلة ووحدتها العضوية يهتز في القاعدة تحت وطأة المصالح الجديدة التي أفرزتها حياة المدن والقرى الريفية وعائدات البترول والانخراط في أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية. ومع ولادة هذه العلاقات البنوية الجديدة بدأت الروابط بين جماهير البدو والمناطق الزراعية المجاورة لها ترتدي وجهاً جديداً. ومع قيام الدولة الحديثة وتعزز مواردها المالية في عصر البترول، لم تعد حياة البدو منفصلة عن حياة جماهير السكان في المدن والقرى، إذ أقامت الدولة في كل من السعودية والكويت والبحرين والإمارات والعراق مراكز ثابتة للاشراف على حياة البدو وتنظيم أمورهم ومدهم بالمساعدات المالية ومنع تعدياتهم على القرى والأرياف الزراعية تحت طائلة العقاب الصارم. أي أن هناك سياسة ثابتة لهذه الحكومات تقضي بدفع البدو نحو الاستقرار وترك حياة البداوة والترحال للانخراط في أجهزة الدولة الحديثة وفروع اقتصادها.

نتيجة ذلك أن الكلام على «استقلالية البدو» بات مجرد إسقاط وهمي يمت إلى الماضي وليس إلى الحاضر، إذ أن البدو ينخرطون تدريجياً وبسرعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية للدولة التي يعيشون فيها. وباتت حدود الترحال مرسومة سلفاً وتحت إشراف أجهزة الدولة، كما انخرط زعماء البدو في علاقات إنتاجية جديدة في المدن والأرياف. وتغيرت أيضاً، وبشكل جذري أحياناً، أنماط المأكل والمسكن والملبس لدى البدو. فلم تعد مآكلهم تقتصر على بعض التمور وأكواب حليب النوق والغنم، بل أضافوا إليها أنواعاً عديدة من حياة المدن والأرياف كالأرز والخبز والخضار والفواكه والحلوى. كذلك تغيرت بعض الملابس وبدأت قرى البدو تشهد أنواعاً جديدة من مظاهر الحياة العصرية كالكهرباء والماء والمفروشات والسيارة وسواها. بكلمة موجزة إن الكلام على اقتصاد بدوي مستقل عن العلاقات بالمدينة والأرياف وعلى استقلالية القبائل عن أجهزة الدولة المركزية ضرب من دغدغة الحنين إلى حياة بدوية أو نمط إنتاج بدوي لم تعد سوى ذكرى من الماضي القريب، لكنها ذكرى ذات مستقبل قاتم، فهي بداوة على طريق الزوال.

لقد شهدت مدن السعودية، تحولات جذرية في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ دخلتها المدارس والجامعات والمستشفيات العصرية. كذلك، انتشرت فيها الأسواق التجارية الحديثة والمزارع ذات النمط التكنولوجي المتطور، والمصانع الحديثة، والشوارع الفخمة لا سيما في الرياض وجده والطائف. وأقيمت مئات الفيلات الفخمة لأثرياء العائلة المالكة ومقاولي البترول والخدمات في المملكة. وتشهد المدن السعودية هجرة واسعة من لبنان وفلسطين ومصر واليمن وحضرموت وعمان وشمالي افريقيا والباكستان واليابان بالإضافة إلى بعض الأوروبين والأميركين. فالبداوة في مرحلة النفط تخلي المكان بسرعة للانتقال نحو الحداثة والمعاصرة. أما موروثات البداوة فلا تختفي بالسرعة نفسها التي يتم فيها الانتقال من الخيام إلى سكن المنازل ومن رعي الماشية إلى الزراعة أو الحرف أو العمل في إدارات الدولة.

الباب الثالث

الدولة النفطية
تهدم ركائز المجتمع البدوي

الفصل الأول

بعض السمات الأساسية لمرحلة الانتقال من البداوة إلى الدولة النفطية

بين البداوة والدولة الحديثة

من سمات الدولة الحديثة أنها سلطة سياسية لبلد مستقل تمارس نفوذاً ضمن حدود ثابتة ومعترف بها دولياً. وتمتاز مناطق سيطرتها بوجود المدن الكبرى التي تتحكم بالأرياف، وبالقوانين المكتوبة التي تساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وبوجود القوى العسكرية التي تحمي حدود الدولة وتدافع عن التجمعات السكانية فيها بمعزل عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو القومية.

فالحدود الثابتة المعترف بها دولياً، وظاهرة المدن كمراكز إنتاج وسيطرة، والاستقرار ضمن حدود ثابتة، والقطع التام مع البداوة والترحال، وتجاوز الولاء من القبيلة إلى الوطن، والاقتصاد المنظم والشامل القائم على تضخيم الإنتاج لا الاقتصاد القبلي الاستهلاكي المباشر، ووجود القوانين المدنية المكتوبة التي تساس بها الرعية لا مجموع الأعراف والتقاليد المتوارثة، هذه السمات وسواها تعتبر الركائز الأساسية لبروز الدولة بالمفهوم العلمي.

فالتجمع القبلي أو نظام البداوة يختلف جذرياً عن مفهوم الدولة الحديثة. من سمات الاختلاف:

ان التجمع القبلي هو نظام اجتماعي بسيط في مكوناته وعلاقاته الاجتماعية، أما الدولة الحديثة فهي نظام اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي مركب وشديد التعقيد. وبمقدار ما يكون النظام القبلي حلقة موصلة إلى الدولة، إذ يشكل مرحلة انتقالية بين البداوة والاستقرار، يصبح استمرار ذلك النظام بعد

قيام الدولة عقبة أساسية في طريق استقرارها وتطورها. فمفهوم «الاستقلال القبلي» في الدولة الحديثة ذو مخاطر بالغة تهدد وحدة المجتمع الجديد الذي تضمنه الدولة، إذ لا يمكن الجمع بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة لأن الصراع بينهما حتمي ومصيري ولا يمكن أن يتعايشا إلا ضمن مرحلة انتقالية، قد تطول أو تقصر لكن الصراع بينهما نهائي إلى أن يزول المجتمع القبلي الذي يشكل مرحلة أدنى من الدولة في سلم التطور الاجتماعي التاريخي.

- إن السلطة السياسية في النظام القبلي سلطة بسيطة لأنها مباشرة بين الحاكم والمحكوم لكنها معقدة في المجتمع الحديث بعد قيام الدولة. فالعلاقة بين البدوي وشيخ القبيلة علاقة اتصال مباشر، أما في المجتمع الحديث فهي علاقة بالواسطة عبر أجهزة الدولة، السياسية والإدارية والقمعية وسواها.

- إن السلطة القبلية هي أيضاً سلطة بسيطة لأنها تقوم على الشورى وتمارس سيطرتها على الأفراد في حدود الأعراف والتقاليد المتوارثة، أما السلطة الحديثة التي تشكل الدولة وجهها العلني فتقوم على تطبيق القوانين المكتوبة تبعاً للمصالح الاقتصادية ـ الاجتماعية للطبقات الاجتماعية التي تمثلها. وفي حين يستحيل على شيخ القبيلة ممارسة الحكم إلا بالشورى، فبإن بمقدور القوى المسيطرة في الدولة الحديثة أن تتحول إلى ممارسة السلطة الديكتاتورية.

إن القبيلة تعتبر وحدة اقتصادية ـ اجتماعية متكاملة رغم انقسامها إلى مراتب اجتماعية بين مشايخ وأفراد. أما المجتمعات الحديثة فتنقسم إلى طبقات وفئات اجتماعية تتحدد تاريخياً وفقاً للملكية والعمل والحصة في الإنتاج وممارسة السلطة.

- إن ظاهرة الغزو في المجتمعات القبلية ظاهرة تاريخية عرفتها جميع القبائل بقصد تلافي الجوع أو رد الثأر أو حماية المرعى وقطعان الماشية. رافق هذه الظاهرة انتقال القبائل أو هجرتها من مناطق إلى أخرى دون أن تعرف حدوداً ثابتة

ومستقرة خاصة بها، أما قيام الدولة الحديثة فترافق مع تخطيط دقيق للحدود المعترف بها دولياً. وكثيراً ما قاد الاعتداء على هذه الحدود إلى حروب طاحنة تستمر سنوات طويلة. وفي حال عجز الدولة المهزومة عن حماية أراضيها واتباع قسم منها للدولة الغازية، فإن ذاكرة الدولة المهزومة تحافظ على حدودها السابقة وتسعى إلى استردادها عندما تحين لها الفرصة الملائمة. ولا زالت الحدود الإقليمية حتى اليوم تثير الكثير من الحروب بين الدول كمسألة الألزاس واللورين، ومسألة المالوين، ومسألة لواء الاسكندرون، ومسألة الحدود الصينية - الفيتنامية وسواها.

إن وحدة المجتمع القبلي التي توضع فوق مصلحة الفرد هي وحدة عاطفية تخدم زعماء القبائل بالدرجة الأولى، لأن السلطة السياسية في التجمع القبلي تعبر أساساً عن مصالح الهرم الاجتماعي التراتبي الذي يفرد لشيخ القبيلة الحصة الكبرى في الإنتاج وممارسة السلطة. فوحدة التجمع القبلي وحدة مصلحية عاطفية تقوم على وحدة الإنتماء في الدم والتقاليد والعادات واللغة أو اللهجة والعرق وسواها، أما وحدة المجتمع الحديث الذي ترعاه الدولة فهي وحدة عقلانية، مؤسساتية، إرادية، مصلحية، وهي ضرورة دولية في مجتمع يصعب التعرف فيه على الإنسان الفرد إلا من خلال هوية محددة ضمن المجتمع الدولي الذي بلغ درجة عالية من التنظيم والدقة. لكن السلطة السياسية لهذه الوحدة في المجتمع الحديث هي أيضاً سلطة تراتبية تعبر بالدرجة الأولى عن مصالح القوى الطبقية المسيطرة.

إن اقتصاد التجمع القبلي يقوم على ما تنتجه الطبيعة فقط مع ميل بالغ إلى الخضوع لها وتلافي الصدام معها. فالأرض القبلية هي أرض اقتصاد المرعى - الماشية فقط، وخارجها يفقد الإنسان أي رابط بالأرض، لا سيما الصحراوية منها والتي تعتبر لا مالك لها. أي أن الغالبية الساحقة من الأرض تبقى خارج اهتمام المجتمع القبلي كونها خارج مجال اقتصاده القائم على الرعي، أما اقتصاد الدولة الحديثة فقائم على العلم والإنتاج الوفير لأن الإنسان بات يستخدم

التكنولوجيا لاستخراج البترول واستنبات الأرض والاستفادة من موادها الخام. فمفهوم الأرض الوطنية أو الأرض القومية يعني الدفاع عن الحدود المعترف بها دولياً سواء دخلت هذه الأراضي في عملية الإنتاج المباشر أم لم تدخل. ويشارك كل أبناء الوطن في الدفاع عن هذه الأراضي، في حين لا يدافع أفراد القبيلة إلا عن حدود جغرافية مبهمة هي حدود الرعي.

يضاف إلى ذلك، أن حدود الثقافة القبلية هي موروثات الفخر لتقاليد القبيلة والهجاء لخصومها، أما الثقافة العصرية فذات منحى شمولي إنساني تعتبر الحضارة البشرية وحدة عضوية يساعد كل تجمع بشري برفدها وإغنائها.

بعض الباحثين، العرب والأجانب، يكثر النعوت حول استقلالية المجتمع البدوي، وحب البدوي للحرية وتفضيله حياة الصحراء وعدم قدرته على التكيف مع متطلبات المدنية المعاصرة، وأن البدو يفضلون سكن الصحراء على سكن المدن نظراً لحنينهم الفطري إلى الحرية وابتعادهم عن مراقبة السلطة المركزية والخضوع لقوانينها. ويمتدح بعض الباحثين الاقتصاد البدوي البسيط جداً والقائم على الرعي وإنتاج القوت الضروري من الحليب واللحوم والتمور دونما حاجة إلى معضلات الحياة المعاصرة وتعقيداتها. كما أن بعض الباحثين يشير إلى المجتمعات البدوية وكأنها عالم آخر يختلف بكل شيء عن التجمعات الحضرية أو المدينية. حتى أن الباحث كول Cole يطرح مقولة بالغة الخطورة: «إن المجتمع البدوي يسعى إلى الحفاظ على ذاتيته من مخاطر الاندماج في المجتمع الحضري أو المديني الذي يخشى بدوره تعرضه الدائم لغزوات القبائل... وأن المجتمع القبلي ليس بحاجة إلى حماية عسكرية من الخارج بل يدافع عن نفسه بنفسه، وأن أفراد القبيلة هم أنفسهم القوى العسكرية المقاتلة فيها. أما المجتمع المديني أو الحضري فهو بحاجة دائمة إلى عساكر نظامية ثابتة تحميه نظراً لتقسيم العمل على مختلف حقول الإنتاج»[1].

يتضح من هذه المقولة، أن الدولة الحديثة تهدم ركائز مجتمع متماسك يقوم على

(١) - Cole «Nomads of the Nomads». P.P. 106-108.

اقتصاد بسيط ويعتبر التنظيم العسكري فيه جزءاً لا يتجزأ من تركيب القبيلة نفسها. وأن القبيلة تتكون من أفراد أحرار لا يخضعون إلا لزعمائهم الذين يمارسون السلطتين السياسية والعسكرية معاً. فأفراد القبيلة يحملون السلاح أو يلقونه تبعاً لأوامر هؤلاء الزعماء الذين يعتبرون، في نظر أفراد القبائل، ممثلين فعليين لمصالح جماهير البدو.

مثل هذه المقولات تحاول دغدغة عواطف البدو وإكثار الكلام العاطفي الذي لا يتضمن أية دراسة جدية حول مشاكل البدو وحتمية انتقالهم من البداوة إلى الاستقرار.

فالدولة الحديثة هي مرحلة أرقى دون شك من مرحلة البداوة، وهي حتمية تاريخية لا مفر منها. لأن البدو هم في النهاية قوى منتجة بشرية اضطرت إلى سكن الصحاري في ظروف تاريخية معينة. وليس قدر هذه القوى أن تبقى في الصحاري وتتحمل شظف العيش فيها تحت ستار تعابير فارغة من الحرية وحب الصحراء. فالبداوة افتقار إلى المدنية السياسية والتحضر العمراني، والحضارة هي غاية البداوة كما أشار إبن خلدون. البادية هي نداء الترحال إلى الحضارة المستقرة. لذلك، فالانتقال من البداوة إلى المدن أمر حتمي لا مفر منه. ورغم تأكيد إبن خلدون على أسبقية البداوة على الحضارة «وأن العرب هم أكثر بداوة من سواهم فهم يضربون في الآفاق ولا يعرفون سوى الإبل، وأن البدو هم العرب الرحل» يؤكد بالمقابل: «أن الحضارة هي القطب المقابل للبداوة ولكنها أيضاً غايته... وأن المدنية أو سكن المدن هي إحدى المراحل الأساسية للتحضر حيث تتفكك العصبية والعشائر... وأن الانتقال من البداوة إلى الحضارة يصحبه تحول في العصبية التي تتلاشى نظراً للترف الحاصل في المدن....» فإخراج الإنسان من حالة التوحش أو البداوة إلى حالة التحضر أو العمران مرحلة حتمية في رأي إبن خلدون «لأن البداوة ليست سوى الطور الأدنى من العمران أي البداوة التي تميل دوماً إلى تجاوز نفسها والانتقال إلى الحضارة»[٢].

---

(٢) جورج لابيكا. «السياسة والدين عند إبن خلدون» مترجم - صفحات ٤٦ و٢٢٨ و٢٤٦ - ٢٤٧.

إن قيام الدولة الحديثة على أنقاض البداوة مرحلة تاريخية تلعب العصبية العائلية القبلية فيها دور الممهد لانبثاق وحدة الجماعة في الدولة بمفهومها الاجتماعي. فالعصبية العائلية مرحلة انتقالية على طريق الدولة الحديثة لكنها تحمل في طياتها الكثير من سمات البداوة السابقة. ولا يتم الانتقال من العصبية العائلية إلى الدولة الحديثة بمفهومها العلمي إلا بالقضاء على هذه العصبية بالذات. وإذا ما استعرنا تعبير إبن خلدون يصبح على العصبية العائلية تجاوز نفسها للانتقال إلى الدولة الحديثة، وإلا باتت عقبة أمام ولادة هذه الدولة فتضطر القوى المتضررة منها إلى إزالتها بالعنف القسري.

يعطي صلاح العقاد نموذجاً واضحاً في هذا المجال. فمن المعروف أن التعليم أو فتح المدارس يعتبر أحد واجبات الدولة الحديثة. « كان الشيخ شخبوط، حاكم أبو ظبي، يتخوف من فتح مدارس ابتدائية فخلعته السلطات البريطانية عندما شجعت الأسرة الحاكمة على اختيار الشيخ زايد بن سلطان « المعروف بانفتاحه على العالم الخارجي » لحكم الإمارة »[٣]. ولا يعنينا في هذا المجال انفتاح الخلف وتحجر السلف في أبو ظبي ودور السلطات البريطانية في دعم الانفتاح على حضارة العصر، بقدر ما نشير إلى حتمية التطور التاريخي التي تزيل معيقات التطور الاجتماعي على أساس أن لهذا التطور قوانين خاصة به تتجاوز رغبة المعيقين حتى ولو كانوا في موقع السلطة.

ثمة نموذج آخر على اصطدام البداوة بالدولة الحديثة. فالمملكة العربية السعودية كانت أكثر مناطق شبه الجزيرة العربية بداوة حتى أواسط القرن العشرين. لكن اكتشاف النفط فيها وتسويقه ساهم في تبدل المجتمع السعودي من البداوة إلى الدولة البدوية أولاً ثم إلى القطع مع البداوة بمفهومها المادي أو الترحلي بشكل شبه كامل في النصف الثاني من القرن العشرين. ويعتبر روزفلت أن انتقال الشعب السعودي من البداوة أو مرحلة القرون الوسطى إلى القرن العشرين تم بسرعة

---

(٣) صلاح العقاد، « البترول وأثره ... »، ص ١١١.

مذهلة ويطلق عليه صفة « الثورة على الطريقة الأميركية »[1]. فالتبدل الحاصل في القاعدة الانتاجية رافقه تبدل جذري في الطبيعة العمرانية من البداوة إلى الاستقرار النهائي، وهو تبدل لم يكن بالإمكان توقع حدوثه بهذه السرعة لولا المداخيل النفطية البالغة الغنى. وبالتأكيد فإن تلك المداخيل تنحصر بين الشركات النفطية وأفراد الأسرة السعودية الحاكمة بنسبة كبيرة جداً، لكن قسماً مهماً منها استخدم في تطوير المملكة داخلياً بحيث تبدلت جذرياً من البداوة إلى نقيضها: الحضر.

لا يتسع المجال لتبيان المحتوى الاقتصادي ـ الاجتماعي لهذه القفزة النوعية ومردودها على صعيد مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في السعودية. لكن إدخال التقنية الحديثة، وهي في غالبيتها الساحقة أميركية الطراز، بدّلت في نمط الإنتاج السائد من اقتصاد الرعي ـ الماشية إلى اقتصاد النفط، بحيث تشكلت السعودية كقاعدة مهمة من قواعد النظام الرأسمالي العالمي ولها تأثير مباشر على المملكة نفسها وعلى الدول العربية ودول العالم الثالث وحتى على دول رأسمالية كبرى في أوروبا واليابان وسواها. وانعكس تأثير النفط داخلياً على مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات الاجتماعية. فتطور التعليم بسرعة مذهلة، كذلك تطورت خدمات الصحة والإسعاف العام، وأدخلت التقنية الحديثة إلى الزراعة فأقيمت مزارع كبرى في الخرج وفي مناطق أخرى للإنتاج الزراعي والحيواني، وأسست بعض المصانع التركيبية والتحويلية، لا سيما البترولية منها، وتطورت وسائل النقل والمواصلات كما تطورت مناطق السكن وحصل تبدل جذري في التركيبة السكانية في السعودية.

ولم تكن هذه التبدلات الجذرية دون آثار اجتماعية مباشرة. فالأسرة السعودية وفدت الى الحكم من عاصمتها الصحراوية « الدرعية »، ثم جعلت الرياض عاصمة للمملكة، وهي تقع في أواسط الصحراء. وكان عبد العزيز بن سعود، زعيم

(1) – Kermit Roosvelt «Arabs Oil and History», P. 155.

الأسرة وباني المملكة يعتبر زعيماً قبلياً على قدم المساواة مع سائر زعماء القبائل ويحمل لقباً دينياً كزعيم للحركة الوهابية. فالأسرة السعودية الحاكمة كانت أسرة بدوية حكمت المدن الحجازية لا سيا المدن الإسلامية المقدسة، وقدمت نموذجاً واضحاً على انتقال البداوة لحكم المدن. ولم يكن بالمستطاع الوصول إلى هذه الظاهرة التاريخية شبه الوحيدة في العالم، لأن من المعروف أن المدن تحكم الصحاري وأن البداوة تلغي نفسها لولا المساعدة البريطانية للقوات البدوية السعودية في الوصول إلى حكم المدن الحجازية.

فالسلطة المركزية المحلية كانت من القوة بحيث تستطيع قمع أي تمرد أو عصيان يقوم به البدو. وبعد نجاحها في ربط الغالبية الساحقة من زعامات البدو بسياستها تبعاً لمصلحة متبادلة بينها، فإن القبائل المترحلة باتت عاجزة عن القيام بأية صدامات ناجحة ضد السلطة المركزية ولم يعد أمامها سوى الالتحاق القسري بها من مواقع ضعيفة. أي أن الزعامات القبلية الموالية للانتداب كانت السباقة في الحصول على امتيازات شخصية واسعة لم يعد بمقدور الزعامات الجديدة أو الملتحقة حديثاً بالانتداب الحصول عليها. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى قبائل معان في عهد الانتداب البريطاني التي اصطدمت فيما بينها فترحل بعضها إلى منطقة غور الأردن وبير السبع. فطلبوا من عرب الطياحة، أي متنفذي هذه المناطق، الاستقرار في الأراضي الجديدة. لكن زعماء عشائر «الطياحة» رفضوا السماح لهم بذلك إلا بتحقيق الشروط التالية[٥]:

- ألا يتملكوا أية قطعة أرض في هذه المناطق أو يطالبوا بمراع دائمة لهم.
- أن يدفعوا ثلاث مئة ليرة ذهبية من طراز نابوليون كرسم دخول.
- يسمح لهم بشراء الأراضي في المناطق الشرقية البعلية وقليلة الخصوبة.
- لا تتعهد قبائل «الطياحة» إلى الوافدين الجدد بأية مساعدات مادية أو حماية أو سواها.
- أن يدفع البدو الجدد الخوة المعروفة إلى زعماء قبائل الطياحة.

(٥) - A. Jaussen «Coutumes des arabes au pays de Moab». P.P. 118-119.

ورغم قساوة هذه الشروط قبلتها القبائل الوافدة وتعهدت بتنفيذها.

باتت القبائل المستقرة، لا سيا المدعومة من السلطة المركزية، تمتلك مساحات كبيرة بالسيطرة على المناطق التي سكنتها، ولم يعد بإمكان القبائل الجديدة منازعتها على هذا الحق، حيث أن ظروف الترحال قد ضربت، كما أن عمليات الغزو كانت تنتهي بتوجيه ضربة أليمة من السلطة المركزية إلى الغازية وتمنعها من تحقيق أهداف الغزو وتعيد القبيلة الموالية لها إلى مناطق استقرارها. ولقاء ذلك تتعهد القبائل المستقرة بدفع الضرائب بانتظام على الأراضي التي تزرعها والمواشي التي تقتنيها. وتشير بعض الاحصاءات إلى أن الحكومة المركزية كانت تجبي حوالي ٣٧ ألف ليرة تركية منذ مطالع القرن العشرين عن منطقة النقب التابعة لقائمقامية بير السبع وذلك عن المواشي والأراضي الزراعية فيها.

ولم يكن بالإمكان تصور نجاح انخراط جماهير البدو في الاستقرار النهائي على أرض ثابتة دونما وجود سلطة مركزية قوية. هكذا تتلازم سمتان أساسيتان للاستقرار:

- حكومة مركزية قوية تضمن الاستقرار وتحميه وتوزع الأراضي وتجبي الضرائب..
- زعامة قبلية موالية للسلطة المركزية وجدت في الاستقرار مصلحة خاصة ذات فوائد كبيرة من مال وجاه ونفوذ.

وفي ظل التشرذم القبلي، والصدامات الدموية السابقة، وعمليات الثأر المتبادلة والمستمرة، تصبح السمتان سمة واحدة على أرض الواقع. فالحكومة المركزية لا تنشأ إلاّ على قاعدة ضرب ركائز التجزئة الداخلية ومنع تعديات البدو على السكان المستقرين. كما أن وجود السلطة المركزية القوية يدفع القيادات البدوية إلى الانصياع تحت طائلة الاخضاع القسري والحرمان من المكتسبات الشخصية التي تؤمنها الموالاة لها. فتبرز مصلحة مشتركة بين السلطة المركزية والزعامة القبلية التي تلتحق بها. السلطة المركزية تضمن استقرار البدو وانخراطهم في دائرة الإنتاج

الثابت ودفع الضرائب بانتظام، وهو ما لا تفعله جماهير البدو في حالة الترحال أو العصيان والتمرد، والزعامة البدوية تضمن لنفسها موقعاً ثابتاً في السلطة ومواقع الإنتاج، وهو ما لا تؤمنه لها مرحلة الاستمرار في الترحال.

تبعاً لهذه المصلحة المشتركة، بدأت جماهير البدو تستقر بأعداد كبيرة بعد أن فقد النظام القبلي عموده الفقري أي زعماء القبائل الذين تحولوا إلى ملاكين كبار. وبمقدار ما كان ولاء الزعماء للسلطة المركزية ثابتاً ومستمراً، كانت قدرتهم على زيادة أملاكهم وأموالهم ونفوذهم كبيرة في مناطق سيطرتهم القبلية بشكل خاص. ولم يتميز زعيم قبلي عن غيره في مرحلة الانتداب إلاّ بحجم الأملاك الخاصة باسمه والتي ورثها أبناؤه من بعده ملكاً خاصاً واستمرت سيطرتهم عليها حتى إجراء الإصلاح الزراعي في بلدان المشرق العربي، لا سيا في سوريا والعراق، وتحديد حجم الملكيات العقارية. وقد تبين أن زعماء القبائل استفادوا إلى أقصى حد من مرحلة الانتداب لتوسيع حدود ملكيتهم الزراعية إلى مئات لا بل آلاف الهكتارات، لا سيا في العراق. ولا يمكن فهم اتساع تلك الملكيات إلا بربطها بالسلطة المطلقة التي منحتها قوانين الانتداب لزعماء القبائل كي يسيطروا على جماهير البدو والأرض التي استقروا عليها مقابل الاعتراف بالسلطة المركزية الانتدابية وعدم التمرد عليها ودفع الضرائب اليها.

لم تقتصر تلك الملكية على الأرض بل تعدتها أيضاً إلى قطعان الماشية. فمن المعروف أن القطيع في النظام القبلي كان يعتبر ملكاً عاماً لأفراد القبيلة. وكانت هنالك أختام أو «وشم» تدمغ به الماشية بحيث تعرف قطعان كل قبيلة [٦]. وغالباً ما يكون الوشم بالحديد المحمى والكلس الأبيض. وكانت القطعان كبيرة جداً أحياناً وتقدر بعشرات الآلاف من رؤوس الغنم والماعز والجمال والبقر وسواها. فقبائل الجليل الأعلى في فلسطين، وهي القبائل شبه المستقرة والأقل ترحلاً وغنى في الثروة الحيوانية لأنها تمارس الزراعة منذ سنوات طويلة، كانت تمتلك في أواخر

---

(٦) – Tovia Ashkenazi «Tribus semi-nomades de la Palestine du Nord». Paris 1938, P.P. 165-168.

عهد الانتداب البريطاني، تحديداً عام ١٩٣٨ حوالي ١١٧٢ رأساً من الخيل و١٣٨٦٦ رأس بقر و١٤٦٥١ رأس غنم و١٧٤٩٤ رأس ماعز و١٠٢٤ رأساً من الإبل بالاضافة إلى ١٢٥ ألفاً من الطيور الداجنة. هذه الثروة الحيوانية كانت تسجل باسم زعماء القبائل وتحصى على هذا الأساس، مما يؤكد أن الثروة الحيوانية كانت تشكل مورداً اقتصادياً كبيراً لزعماء القبائل الذين يتحكمون بإنتاج القطعان ويحولون جماهير البدو إلى مجرد رعاة تابعين لهم. وهناك نماذج كثيرة على كيفية تملك زعماء القبائل للأراضي المشاع والموات والمتروكة لقاء التعهد بدفع ضرائبها. فزعماء قبائل الفدعان وولد علي والحسنة والرولا وسواهم نالوا ألقاباً وأوسمة من حكومات الانتداب وكانت لهم رواتب سنوية أو شهرية من السلطات المحلية، وامتلكوا قرى كبيرة اسكنوا فيها جماهير البدو للعمل على الأراضي التي باتت ملكاً خاصاً لهم أو لرعي قطعانهم التي كانت في السابق ملكاً عاماً للقبيلة[٧]. فالأمير مجحم، على سبيل المثال، أحد زعماء قبائل الوُلْد الفلسطينية كان يمتلك أكثر من عشرين قرية دون أن يدفع عنها أية ضريبة. وكان البدو يطلقون على قصره في «جب علي» إسم «تل الحبيب» حيث المياه الجارية، والمضخات الكهربائية، والحمامات، وكافة أشكال الزينة والرياش الفخم. وهناك نماذج كثيرة كالأمير خليل زعيم الأفاضلة وقراه الواسعة على نهر البليق، والأمير دهام إبن هاشم زعيم قبائل تل سمعان الذي يمتلك مئات الهكتارات التي تروى بواسطة الناعورة وله جناح ثابت في فندق الحمراء في حلب عندما ينزل إليها. وكان لكل أمير عدد وافر من السيارات والخدم والحرس الخاص الذي يرافقهم أينما ذهبوا[٨]. كما أن الأمير نوري الشعلان، زعيم قبائل الرولا، كان ينزل ضيفاً رسمياً على الملك فيصل في العراق عندما يزور العاصمة بغداد وتتعهد الحكومة العراقية بدفع نفقات الذهاب والإياب والإقامة بالإضافة إلى المكافآت.

ورافق استخدام السيارات الفخمة لدى زعماء القبائل عامل آخر بالغ الأهمية

---

(٧) – A. Jaussen «Coutumes...». P.P. 234-240.
(٨) – Henri Charles «La sedentarisation...». P.P. 59-67.

على صعيد جماهير البدو. فاستخدمت سيارات الشحن لنقل القطعان من مكان إلى آخر أثناء ترحال البدو فوجهت بذلك ضربة قاسية إلى الجمال التي تقلص استخدامها تدريجياً بحيث باتت عبئاً ثقيلاً على أصحابها، إذ حلت تربية الأغنام والأبقار والماعز والجواميس محل الجمال التي اقتصر استخدامها على القبائل الصحراوية المترحلة. فالاستقرار البدوي حمل معه المنزل الفخم والسيارة الأنيقة والأراضي الشاسعة المملوكة ملكاً خاصاً لزعيم القبيلة، كذلك قطعان الماشية التي تحولت من الملكية العامة للقبيلة إلى ملكية خاصة لزعيمها. وبالمقابل، استفادت جماهير البدو من فتات هذه التبدلات الجذرية. فقد تملك البدو قطعاً صغيرة من الأراضي ملكية غير مستقرة كما استبدلوا النقل على الجمال بالنقل الجماعي المشترك عبر الشاحنات. وتخلوا عن سكن الخيام ليسكنوا البيوت المبنية من الطين والأخشاب أو الحجارة.

إن استقرار البدو إبّان مرحلة الانتداب حمل معه انقساماً اجتماعياً داخل جماهير البدو. فقد قدم الانتداب البريطاني أو الفرنسي إلى البلدان التي خضعت له ولجماهير البدو النموذج الرأسمالي السائد في أوروبا أي الانقسام العمودي بين الرأسماليين الكبار الذين يسيطرون على المداخيل والسلطة ولهم الحصة الكبرى في الإنتاج من جهة، وبين جماهير العمال والفلاحين من جهة أخرى، وتمّ إلحاق جماهير البدو تبعاً لهذا الانقسام. لكن مداخيل النفط الوفيرة أفسحت المجال، في الدول النفطية بشكل خاص، أمام بروز فئات واسعة من المالكين وأصحاب المؤسسات وسواهم. الدراسات الميدانية وحدها هي القادرة على رصد آفاق استقرار البدو في بلدان النفط وسواها وإبراز التحولات التي أصابت زعماء القبائل الكبرى والمتوسطة والصغيرة وجماهير البدو في كل من الأقطار العربية التي استقر فيها البدو. ما نود التأكيد عليه في هذا المجال أن الانتقال من البداوة إلى الاستقرار في عصر الاستعمار المباشر كان محكوماً بالصراع العام بين نمطين من الإنتاج يتصارعان بعنف على الصعيد العالمي: النمط الاشتراكي والنمط الرأسمالي. وفي ظل الرأسمالية الهامشية التي برزت بوضوح في المشرق العربي في النصف الأول

من القرن العشرين، كان نمط الإنتاج الرأسمالي يزيل كل مخلفات أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية ومنها نمط الإنتاج المشاعي القائم على البداوة.

شركات النفط واستقرار البدو

منذ مطالع القرن العشرين اكتشف أول حقل للنفط في منطقة عبادان التي بُدىء التنقيب فيها عن النفط منذ (١٩٠١) لكنه لم يستثمر تجارياً إلا منذ (١٩٠٨). لذلك تمّ اختيار عبادان لإقامة أول مصفاة بترولية في الشرق الأوسط عام (١٩١١) وبدأ الإنتاج بحوالي ٤٠٠ ألف طن سنوياً. لكن حجم الإنتاج في حقول نفط عبادان ارتفع في أواسط القرن العشرين (١٩٥١) إلى حوالي ٢٤ مليون طن من البترول سنوياً.

يصلح نموذج عبادان للدلالة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعصر النفط خلال نصف قرن من الزمن. فعند بداية التنقيب، لم تكن في المنطقة مراكز سكنية كبيرة وثابتة، بل تقطنها مجموعات متنوعة من القبائل البدوية، لا سيما العربية منها. كانت تلك القبائل كثيرة الترحال بين مناطق الخليج العربي والجبال المحيطة بها. وكانت معظم الأراضي هناك غير مزروعة، أما عبادان نفسها فكانت مجرد صحراء قاحلة. وما أن أقيمت مصفاة البترول وبدأ عملها بانتظام منذ ١٩١٢ حتى تبدلت المنطقة جذرياً خلال ٤٠ سنة فقط. فقد تحولت عبادان من قرية صغيرة إلى مدينة كبيرة يزيد تعداد سكانها على ١٧٣,٠٠٠ نسمة ويرتفع الرقم ليصل أحياناً إلى ٢٠٠ ألف نسمة منهم ٤٠ ألفاً يعملون في المصفاة التي تعتبر واحدة من أكبر مصافي البترول في العالم حتى أواسط القرن العشرين[٩]. ونموذج عبادان، كأول مدينة مشرقية تأثرت باكتشاف النفط وتسويقه، يصلح للقياس على جميع المدن العربية النفطية في الخليج، إذ تحولت من مراكز صغيرة جداً (الكويت، أبو ظبي، دبي) إلى مدن كبيرة ذات كثافة سكانية عالية.

استمر قسم كبير من سكان المشرق العربي، لا سيما في المناطق الصحراوية،

---

(٩) – Le Genissel «Le Proche-Orient Moderne...». P.P. 36-37.

أسر حياة البداوة طيلة آلاف السنين حتى اكتشاف النفط في مناطق ترحالها أو استقرارها. وبدايات اكتشاف النفط العربي تعود أيضاً إلى مطالع القرن العشرين إثر اكتشاف حقل النفط في عبادان. وكان لاستخدام النفط كمادة وقود في الحرب العالمية الأولى الأثر المهم في زيادة التنقيب عن البترول في كافة أرجاء المشرق العربي لا سيما في مناطق الخليج المطلة على عبادان. ودخلت شركات النفط في منافسة علنية ودولية للفوز بامتياز التنقيب عن النفط الخام في مناطق الخليج العربي. ونالت الشركات الإنكليزية والفرنسية الحصة الكبرى لا سيما بعد فرض الانتداب على المنطقة بموجب مؤتمر سان ريمو. وأصيبت الشركات الألمانية والإيطالية بضربة أليمة، إذ حلت محلها الشركات الإنكليزية في تركيا وولاياتها السابقة. ورغم الاحتجاج الرسمي الذي تقدمت به الشركات الأميركية النفطية، فإن هذه الشركات لم تنل سوى ٢٣,٧٥٪ من بترول الموصل. وحتى عام ١٩١٨ كانت الشركات الأميركية تقدم عرائض إلى عصبة الأمم للاحتجاج على توزيع الامتيازات النفطية وتطالب بحصة أكبر في نفط الشرق الأوسط. وفي مطالع العقد الرابع من القرن العشرين كانت أبرز الشركات النفطية العاملة في المشرق العربي هي التالية(١٠):

- D'Arcy Exploration Company.
- The Anglo-Saxon Petroleum Company.
- Compagnie Française de Petroles.
- The Near East Development Corporation.
- The Standard Oil Company of New Jersey.
- The Standard Oil Company of California.
- Gulf Oil Company.
- Atlantic Company.
- Pan American Oil Company.
- Iraq Petroleum Company.

لقد دخلت الشركات الأميركية النفطية بقوة إلى الساحة النفطية في المشرق العربي لأسباب عديدة تتعلق بوفرة الرساميل الأميركية وقدرة شركاتها على

(١٠) - Michael Kamell «The Middle East: A humanistic approach». New Jersey 1973, P.P. 311-314.

المنافسة وقوتها العسكرية العالمية. واعتبرت اتفاقية ١٩٣٣ بين المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية ـ الأميركية (أرامكو) إحدى أهم المكتسبات النفطية للأميركيين في المنطقة. فقد نالت الأرامكو امتياز التنقيب عن النفط داخل مساحة تقدر بحوالي ٦٠ ألف ميل مربع لفترة ستين عاماً، وأعفيت الشركة من دفع الضرائب ولها الحق بإنشاء مصفاة لتكرير النفط الخام في السعودية على مقربة من الآبار، ثم أضيفت إلى الامتياز مساحة ٨٥ ألف ميل مربع جديد لقاء مبالغ من المال تدفع عند تكرير النفط وتصديره(١١).

نظراً إلى التكلفة المنخفضة لاستخراج نفط الشرق الأوسط قياساً إلى باقي حقول النفط في العالم، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية، وإلى الارتفاع المذهل في معدل كميات النفط المستخرجة، ووفرة المخزون الاحتياطي، وجودة الأصناف المستخرجة، وانخفاض أجور العمال، تزايد معدل استخراج النفط في هذه المنطقة فبلغ أرقاماً خيالية في فترة زمنية قصيرة. فالكويت، البلد العربي الصغير المساحة الواقع على الخليج العربي، والذي كان يحيا بشكل أساسي من استخراج اللؤلؤ وبعض موارد التجارة قبل اكتشاف النفط، بلغ مدخوله النفطي أعلى نسبة مدخول دولة في العالم عام ١٩٥٨ حيث بلغ دخل حاكم الكويت من عائدات النفط ١١٠ ملايين جنيه استرليني خلال عام واحد لمجموعة بشرية لا تبلغ النصف مليون إنسان(١٢). أما في البحرين ذات المساحة التي لا تتجاوز ٢١٣ ألف ميل مربع منتشرة على عدة جزر صغيرة داخل الخليج العربي ولا يزيد سكانها جميعاً على ١١٥ ألف نسمة في الربع الأول من القرن العشرين، فإن التنقيب عن النفط كان مخيباً للآمال في البداية حتى عام ١٩٢٥. وبعد محاولات عدة تمّ استخراج النفط وتسويقه عام ١٩٣٢ باسم «شركة نفط البحرين» التي باعت نصف أسهمها إلى شركة تكساس أويل «Texas Oil» عام ١٩٣٦. وبدأ إنتاج النفط وتسويقه في مصافي البحرين منذ عام ١٩٣٤ فاحتلت المرتبة الثانية من حيث حجم الإنتاج بعد مصافي عبادان(١٣).

(١١) - Harry Ellis «Hiritage of the Desert». New York 1956, P.P. 217-218.
(١٢) - M. Kamell. Op. Cit. P.P. 316-317.
(١٣) - Gary Troeller «The Birth of Saudi Arabia». P.P. 236-244.

لقد بدأ التنقيب عن بترول المشرق العربي مباشرة في أعقاب فرض الانتدابات البريطانية والفرنسية على المنطقة. لكن تسويقه وإنشاء المصافي بدأ يتزايد فعلياً بعد عام ١٩٣٠ حيث نالت الشركات الأميركية حصة كبرى من هذا البترول. وأبرز الشركات الأميركية العاملة في الجزيرة العربية والخليج قبل الحرب العالمية الثانية هي التالية:

- The Standard Oil Company of California.
- Californian Arabian Standard Oil Company (Aramco).
- Standard Oil Company of New Jersey.
- Socany Mobil Oil Company.

كانت الشركات الأميركية تدخل كشركات مساهمة في شركة أرامكو. وكانت أولى مناطق التنقيب والإنتاج في السعودية في أواخر عام ١٩٣٠ حقول نفط الدمام الواقعة على مقربة من الخليج العربي والتي بلغ إنتاجها السنوي ما بين (١٩٤٥ - ١٩٥٥) معدل ٤٧ مليون طناً أو مليون برميل من النفط الخام يومياً. وأمّن هذا الإنتاج للمملكة العربية السعودية مدخولاً سنوياً لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار لمجموعة بشرية لا تتجاوز المليوني نسمة في نهاية النصف الأول من القرن العشرين (١٤).

مع اكتشاف النفط وزيادة تسويقه، بدأت أعداد كبيرة من البدو تنتقل إلى الاستقرار والسكن المديني والريفي. ذلك أن الموارد النفطية الضخمة أحدثت انقلاباً جذرياً في حياة الصحراء. فلم يعد بمقدور البدو الاستمرار في الترحال بعد ظهور التبدلات الجذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية السابقة القائمة على أساس اقتصاد الرعي - الماشية. لقد انخرط البدو في أعمال التنقيب عن النفط كأدلاء في الصحراء وحرس لأنابيب النفط، فلعبوا دوراً أساسياً إلى جانب المهندسين نظراً لمعرفتهم العميقة بطرق الصحراء وقدرتهم على تحمل أنماط الحياة القاسية فيها.

---

(١٤) - G. Hollis. Op. Cit., P. 218.
and Georges Lenczowski «The Middle East in World affaires», Appendise tables, P.P. 431-437.

فحفر الآبار الأولى وحماية المؤسسات النفطية ومد الأنابيب لم يكن بالإمكان إنجازها إلا بمساعدة البدو وذلك قبل شق الطرقات الواسعة وربط الصحراء بشبكة من المواصلات وتأمين الحماية العسكرية لآبار النفط.

وفي بلدان صحراوية كالسعودية ودويلات الخليج العربي لم يكن بالإمكان استقرار البدو دون المداخيل النفطية الهائلة. إذ تقدر الاحصاءات أن حوالي ٧٨ بالمئة من سكان السعودية كانوا من البدو حتى عام ١٩٥٥ في حين لم يتجاوز سكان المدن والأرياف نسبة ٢٢٪[١٥]. لكن نسبة البداوة بدأت بالانخفاض الحاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فخلال أربعة أعوام على الإحصاء السابق وتحديداً عام ١٩٥٩، انخفضت نسبة البدو الرحل إلى ٦٠٪ من سكان السعودية، أي بلغت النسبة المئوية لهذا الانخفاض ١٨٪ من مجموع السكان خلال أربع سنوات[١٦]. ورغم أن هذه الأرقام تقريبية وغير دقيقة، إلا أن حجم البداوة في السعودية ودويلات الخليج العربي كان يتناقص باستمرار خلال هذه المرحلة. ويقدر صلاح الدين عمر باشا عدد العمال البدو الذين انخرطوا في بعض مشاريع التعدين والبترول في السعودية حتى عام ١٩٦٤ بحوالي ١٧ ألف عامل. أما صلاح العبد فيرى أن انخفاض البداوة السعودية كان حاداً خلال فترة (١٩٥٩ - ١٩٦٥) حيث يقدر البدو الرحل في السعودية بنسبة ٣٠٪ فقط من السكان تنتشر في نجد بنسبة ٥٠٪ وفي عسير بنسبة ٨٦٪ وفي منطقة المدينة بنسبة ٢٤٪ وتنخفض إلى ٣٪ في منطقة جيزان[١٧].

هذه الأرقام المقدمة إلى مؤتمر علمي لدراسة شؤون البدو في العالم العربي الذي نظمته جامعة الدول العربية في القدس عام ١٩٦٥ تشير، في حال صحتها التقريبية على الأقل، إلى انخفاض نسبة البداوة في السعودية بمعدل ٤٨٪ (من ٧٨ إلى ٣٠٪) خلال عقد واحد من الزمن (١٩٥٥ - ١٩٦٥). هذه النتائج تؤكد أن

---

(١٥) - Twitchell «Saudi Arabia...», P. 139.

(١٦) - Haleissi «The Bedowins and tribal life in Saudi Arabia». I.J.S.S. Unesco-Vol XI, No 4, P. 533.

(١٧) مؤتمر توطين البدو، القدس ١٩٦٥، الجزء الأول، صفحة ٣٧٨، والجزء الثاني، ص ٢٩٢.

البداوة العربية دخلت عصر الأفول والزوال نهائياً بفضل العائدات النفطية الكبيرة التي اكتشفت في الجزيرة العربية وسواحلها.

لقد ارتفعت مداخيل النفط السعودي من ٢٠٠ ألف ليرة استرلينية عام ١٩٣٨ إلى حوالي ٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٦٤ إلى مليار و١٤٩ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٢٢,١ مليار دولار عام ١٩٧٥، ومن المعتقد أنه بلغ حوالي ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠. فبدلت هذه المداخيل الهائلة من طبيعة المجتمع السعودي تبديلاً جذرياً. كان هذا المجتمع يتميز بالبداوة المترحلة حتى أواسط القرن العشرين، لكن إحصاءات ١٩٧٠ تشير إلى بقاء ١٤٥ ألف بدوي في جميع قطاعات العمل السعودية التي كانت تضم ١,٢ مليون عامل. ويعتقد أن أعداد هؤلاء البدو تقلصت كثيراً في السنوات العشر الأخيرة حتى لم تعد البداوة مسألة مهمة داخل المجتمع السعودي المعاصر. هكذا استطاعت مداخيل النفط السعودي وباقي مشيخات وإمارات الخليج العربي تأمين الانتقال السريع من الترحال واقتصاد الرعي ـ الماشية إلى اقتصاد النفط وما رافقه من توسع في شبكة المواصلات والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية وتطور حركة البناء والعمران، وإدخال التقنية الحديثة إلى الزراعة وحفر الآبار الارتوازية وتوطين البدو طواعية أو قسراً [١٨].

فالمسألة البدوية في عصر النفط ومداخيله الوافرة فقدت كافة ركائزها المادية المباشرة في فترة زمنية قصيرة، لكن مؤثرات البداوة النفسية والذهنية لا زالت تتحكم في الكثير من الدول العربية النفطية في المشرق العربي. وعلى أعقاب النظام القبلي السابق نشأت عائلات مسيطرة في السعودية وإمارات الخليج والكويت وسواها. واعتبر بعض مشايخ النفط، أن لم نقل كلهم في البداية، أن أموال النفط

---

(١٨) إحصاء هذا المقطع مستقى من:

- G. Troeller - Op. Cit., P.P. 241-244.
- F. Halliday «Arabia Without sultans..». P. 63.
- K. Twitchell «Saudi Arabia..». P.P. 76-101.
- Heleissi. Op. Cit., P.P. 532-538.

هي ملك خاص لهم ولأقربائهم وليست ملكاً عاماً للدولة. فحتى عام ١٩٥٨ كانت الأسرة السعودية تنال ٤٠٠ مليون دولار في السنة أي أكثر من نصف مداخيل النفط في المملكة لأفراد الأسرة وحدها (١٩) والتي تتوزع كافة المراكز الأساسية في المملكة دون أن تشرك فيها أياً من زعماء القبائل الآخرين إلاَّ في مراكز ثانوية.

لقد أدخل النفط تبدلات جذرية في المجتمعات البدوية المعاصرة التي بدأت تندمج بسرعة في المجتمعات الحضرية وتقيم معها علاقات اقتصادية ـ اجتماعية مباشرة تمكنها من تأمين عيشها وموارد رزقها وتقدم لها المساعدات الضرورية إبَّان الأزمات الحادة الناتجة عن الجفاف وفقدان المرعى.

ومن الملاحظ، أن مراكز البدو الأولى، خاصة في السعودية، كانت تقام على مفارق الطرق التجارية من جهة، وعلى مقربة من مصافي النفط وحقول الاستخراج من جهة أخرى. أي أن جماهير البدو كانت تفتش على علاقات استخدام مباشرة مع السلطة المركزية، سواء كحراس لأنابيب النفط أو كحراس لقوافل التجارة الصحراوية. وأظهر البدو قدرة كبيرة في الانتقال من البداوة إلى الاستقرار. كذلك حاولت الحكومات النفطية من جهتها تحضير البدو ودفعهم إلى الاستقرار وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وإقامة مراكز ثابتة لتعليم البدو وتشغيلهم وحثهم على التوطين، مما أضعف كثيراً هجرة البدو وحدَّ من ترحالهم الدائم. ولعبت عائدات النفط دوراً أساسياً في هذا المجال، إذ أمنت للدولة المركزية كميات وافرة من الأموال اللازمة لتمويل مشاريع استيطان البدو وإقامة مراكز صناعية وزراعية وتربية دواجن للعاملين منهم.

وكان من النتائج المباشرة لمشاريع التوطين المستندة إلى أموال النفط، أن ظهرت أعداد كبيرة من القرى، وأقيمت مشاريع للري وسدود لخزن مياه الأمطار، وأدخلت الكهرباء إلى أواسط الصحراء، وانتشرت الطرقات الواسعة ووسائل النقل الحديثة حتى فقد الجمل قيمته التاريخية «كسفينة الصحراء» وبات عبئاً

(١٩) - G. Lipsky «Saudi arabia». P. 89.

ثقيلاً على البدوي الذي يملكه ويسعى إلى التخلص منه. كذلك انتشرت المصانع الصغيرة وأدوات التسلية كالتلفزيون والراديو وآلات التسجيل، في أوساط البدو، وتمّ استيراد الكثير من السلع الغذائية خارج نمط الغذاء البدوي. وقامت السلطة المركزية بتوزيع الأراضي على الفلاحين وإصدار سندات تمليك البدو للأراضي التي يستقرون عليها وإقامة المدارس ومؤسسات العناية الصحية لأبنائهم. فتحول قسم كبير من جماهير البدو إلى عمال ومزارعين وموظفين وشرطة وجنود وحرس صحراء وسائقي سيارات وباعة متنقلين. هكذا كان البدو يسيرون خطوات متسارعة نحو التحضر والاستقرار[٢٠].

ثمة نماذج عديدة تثبت أثر النفط في تطوير مجتمعات الجزيرة العربية وتحويلها من البداوة إلى الحداثة.

«ففي أبو ظبي بقي طابع الإدارة هناك قبلياً حتى اكتشاف النفط وتسويقه باستثناء جمع الضرائب واستغلال عائدات صيد الأسماك. ومنذ اكتشاف النفط، وخاصة بعد ١٩٦٨، بدأت الإدارة في أبو ظبي تتطور بشكل سريع على أيدي اختصاصيين من الدول العربية بشكل خاص. أما قوة الدفاع فبقيت بيد الإنكليز والأردنيين»[٢١].

كانت إمارات الخليج تشكل النموذج الأكثر وضوحاً على التبدلات السكانية من البداوة إلى الاستقرار. فالكويت، مثلاً، التي لم يزد تعداد سكانها على ١٢٠ ألف نسمة عام ١٩٥٢ كانت تستند في اقتصادها بشكل أساسي إلى البترول، وأنتجت ٢٤ مليون طن عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٤٨ استوردت ما قيمته ١٢ مليون دولار وصدرت بترولاً بقيمة ٣٣ مليون دولار، أي بفائض ٢١ مليون دولار لهذه الأعداد القليلة من السكان. لذا، ارتفعت أرقام الهجرة إلى الكويت واستقرت جماهير واسعة من البدو على اراضيها. وتجاوز عدد سكان مدينة الكويت وحدها ٨٠ ألفاً، أي حوالي ($\frac{2}{3}$) ثلثي سكان الكويت.

(٢٠) – Katakura «Bedouins Village». Tokyo 1977, P.P. 5-7, and 109-112.
(٢١) – Konald Hawley «Trucial States.» London 1970, P.P. 246-250.

ونظراً لوفرة المداخيل النفطية كان على المجتمع الكويتي الانتقال بسرعة من تقاليد البداوة إلى تقاليد الحداثة والعصرنة. ولما كان الشرع الإسلامي يحرم الربا والفوائد، ونظراً لانعدام وجود البنوك في الكويت حتى أواسط القرن العشرين، كان البنك الإيراني ـ الإنكليزي، وهو بنك إنكليزي ولا يحمل من إيران سوى الإسم، يلعب دوراً مهماً في امتصاص فوائد البترول عبر فرعه في مدينة الكويت ويتحكم باقتصاد الإمارة، لأن كل الأعمال المالية تتم عبر هذا البنك الذي يراقب أيضاً الأعمال التجارية فيها. وزاد في تأزم الوضع المالي في الكويت أنها تفتقر إلى العملة الوطنية الخاصة بها وتستخدم الريال السعودي أو الروبية الهندية. ولم يكن لها طوابع أميرية بل تستخدم الطوابع البريطانية مع فرض رسم إضافي خاص عليها[٢٢]. فعائدات النفط الكبيرة دفعت السلطة السياسية في الكويت إلى تنظيم إدارتها بالطرق الحديثة لمواجهة مرحلة الاستقلال. وفتحت البنوك، وأنشئت الأجهزة الإدارية المختلفة لإظهار استقلالية الكويت السياسية والنقدية والبريدية والعسكرية وسواها عن الإدارة البريطانية.

لقد ساهمت عائدات النفط في سرعة تطور الحياة الاجتماعية من البداوة إلى الاستقرار الريفي والمديني. ورافق ذلك فتح مدارس كثيرة، ومكننة زراعية، وآبار أرتوازية، وإقامة مستشفيات، وتطور هائل في وسائل النقل، وتشغيل البدو في الأعمال الإدارية والمهنية، وتبدل جذري في المسكن والملبس واستخدام المياه والكهرباء وسواها. ولم تكن عملية استيطان البدو سهلة في البداية بسبب استمرار هجرات وترحال القبائل، بحيث اضطرت الدولة أحياناً كثيرة إلى إقامة مدارس حكومية متنقلة لتعليم أبناء البدو، وتقديم مساعدات مالية إلى الآباء والأبناء معاً، وتشجيع الاستقرار، وإحلال مفهوم الوطن مكان المفاهيم القبلية السابقة، واحترام الحدود الإقليمية للدولة وعدم تجاوزها.

لقد اصطدمت جهود الدولة لإقامة مجتمع سياسي موحد بالانفصالية القبلية

---

(٢٢) – Le Genissel «Le Proche Orient Moderne...». P.P. 50-51.

السابقة. فلكل قبيلة نظامها الخاص الذي يختلف بدوره عن الأنظمة الأخرى في العادات والتقاليد. وتسعى كل قبيلة إلى الحفاظ على استقلاليتها تجاه الدولة من جهة وتجاه القبائل الأخرى من جهة أخرى. وكانت العصبية القبلية عاملاً أساسياً في إضعاف وحدة الدولة في الإمارات والمشيخات والدول العربية المشرقية، خاصة البدوية منها (٢٣). وكان على الدولة البدوية المنشأة حديثاً أن تبرر قيامها وتتصدى لتلك العصبية القبلية وإلا فقدت مبرر وجودها. وكثيراً ما واجهت الدولة القبلية جماهير القبائل بالقوة والعنف أو بتقديم الاغراءات المادية لإجبار القبائل على الاستقرار.

فعملية توطين البدو تمّ تحقيقها بهذه السرعة بفضل المداخيل النفطية الضخمة التي أمنت للدولة تغطية مالية للقيام بمشاريع حيوية أساسية منها:

- إقامة شبكة واسعة من المواصلات بين المدن والمناطق الصحراوية.
- تأمين المؤن والغذاء والمتطلبات المنزلية يومياً للبدو المستقرين.
- إدخال الكهرباء والماء إلى المنازل.
- تقديم البذور والأشجار الصغيرة مجاناً إلى البدو.
- إلغاء ضرائب النقل الداخلي.
- تقديم الآلات الزراعية بمساعدة مالية كبيرة وبأسعار التكلفة ومجاناً في بعض الأحيان.
- تقديم قطع واسعة من الأراضي للعمل الزراعي بشكل مجاني أحياناً أو بأسعار رخيصة.
- تعليم البدو أساليب الزراعة الحديثة وتقديم الأسمدة الكيماوية إليهم.
- حماية المزروعات من التلف والحشرات المضرة.
- مساعدة الدولة في حفظ الأغذية وتعليبها.
- إقامة مشاتل زراعية خاصة بالواحات.
- تأمين الخدمات البيطرية المجانية للحيوانات.

---

(٢٣) - D. Cole «Nomads of the nomads». Lodon 1975, P.P. 121-123.

- جمع الحليب وتصنيعه في أماكن مجاورة لسكن البدو.
- حفر آبار ارتوازية كثيرة وربط تجمعات البدو السكنية بمصادر المياه.
- إنشاء مستوصفات متنقلة وبعض المستشفيات الكبرى في المراكز السكنية.
- تثبيت الأمن ومنع تعديات القبائل ضد بعضها البعض.
- إصدار عقاب صارم ضد كل أنواع السرقة والغزو.
- إنشاء مصانع كثيرة تستخدم أعداداً كبيرة من البدو.

أدت هذه المشاريع الدور الأساسي في استقرار البدو وتحولهم إلى مزارعين وعمال وجنود وحرس للصحراء، وموظفين في إدارات الدولة، بالإضافة إلى تحول زعماء البدو إلى ملاكين كبار وذوي نفوذ في الدول النفطية.

بعض التبدلات البنيوية على طريق الحداثة

عرف مفهوم الانتقال من البداوة إلى الدولة الحديثة سلسلة من التبدلات أهمها:

١ - **تبدل في أسلوب الإنتاج**: من الرعي إلى الزراعة المكثفة، ومن الحرف إلى الصناعة، ومن المقايضة إلى التجارة الدولية.

٢ - **تبدل في علاقات الإنتاج**: من المشاعية البدائية إلى التملك، من العمل الجماعي إلى التخصص، ومن المشاركة في العمل والإنتاج إلى السيطرة على الإنتاج والتحكم بالمنتجين.

٣ - **تبدل في الروابط الاجتماعية**: من الانغلاق القبلي إلى الانفتاح الاجتماعي، من التشديد على رابطة الدم في القبيلة إلى الروابط الوطنية والقومية، من الاعتزاز بالفردية القبلية إلى الشعور بالروابط المجتمعية المشتركة، من قدرية الارتباط القسري بالقبيلة إلى روابط الإنتماء الإرادي على العيش المشترك، من قدرية الهجرة والنزوح الجماعي القسري إلى حرية الانتقال والهجرة الفردية، من ثقافة الثأر والفخر والأعراف والتقاليد الموروثة إلى احترام سيادة القانون والنظم الدستورية،

من أولوية سيادة النسب داخل القبيلة إلى أولوية السيطرة الاقتصادية والتمايز الطبقي.

٤ ـ تبدل في الرؤية الجغرافية: من الحدود المبهمة غير واضحة المعالم إلى الحدود الثابتة والمعترف بها دولياً، من التشديد على مناطق الرعي والكلأ وإهمال الأراضي الاخرى خارج اقتصاد الرعي ـ الماشية إلى التشديد على شمولية الأراضي الوطنية والحدود الإقليمية، من مرحلة الدفاع عن حدود القبيلة إلى مرحلة الدفاع عن حدود الوطن والانتماء القومي.

يضاف إلى ذلك، أن السكن الحديث لا يقوم على أساس مفهوم القبيلة في الرعي والتنقل، بل تبعاً لتنظيم الدولة وتخطيط مواردها الاقتصادية وتوزيع طاقاتها البشرية. وعلى هذا الأساس، تظهر مدن جديدة، غير موجودة في السابق، وتنتظم العلاقة العقلانية للسكن بين المدن والأرياف، وتنظم الدولة شؤون النزوح والهجرة وتجهيز المجمعات السكنية الحديثة، وتوزع الخبرات التكنولوجية على امتداد حدودها الجغرافية، وتربط السكان بشبكة واسعة من المواصلات، وتسعى إلى إقامة تكامل اقتصادي بين مناطق الوطن الواحد.

٥ ـ تبدل في بنية الأسرة البدوية: يحتل الزواج من إبنة العم أحد السمات البارزة في التنظيم الاجتماعي لنظام البداوة. فقد عرفت المجتمعات البدوية هذه الظاهرة كقاعدة ثابتة طيلة تاريخها الطويل وعلى امتداد الساحة العربية في المشرق والمغرب. وكانت بعض القبائل تغالي في تطبيق هذه الأعراف والتقاليد ويضعها في مرتبة المحرمات فيضطر الأهالي الذين يرغبون في تزويج بناتهم من غير أبناء عمومتهم إلى الحصول على شهادات صادقة تؤكد عزوف أبناء العم عن المطالبة بهذا الحق وإلا فمراسيم الزواج لا تتم بل تنتهي بخطف العروس وتزويجها من إبن عمها

مع الاستقرار والتوطين، في مرحلة النفط بشكل خاص، كانت هذه التقاليد تفسح المجال أمام زواج أكثر اتساعاً من السابق. وبقي الزواج من إبنة العم أيضاً هو القاعدة، لكن تطبيقها كان يتم بصرامة وشدة على مستوى الفئات المسيطرة،

لا سيما العائلات الحاكمة، أكثر منه على صعيد جماهير السكان. وبدأ سلوك البدو يتغير تباعاً في هذا المجال على أثر عمليات التوطين الواسعة وانخراط جماهير البدو في أعمال متنوعة تتوزع على مؤسسات متباعدة، مما أفسح المجال أمام البدوي للتعرف على فتاة خارج إطار القبيلة وطلب الزواج منها.

ورغم استمرارية أهمية الزواج القبلي القائم على إبنة العم، فإن العائلة الجديدة كانت تنزع نحو مزيد من الاستقلالية عن القبيلة وترتكز نواتها على الأب والأم والأولاد. ومن الملاحظات الأساسية التي تشير إليها الباحثة اليابانية كاتاكورا حول الزواج في «وادي فاطمة»، أن الإبن كان ينتقل مع عروسه إلى منزل منفصل عن منزل العائلة لكنه قريب من منزل أهل الزوجة وليس أهل الزوج.

وتستنتج الباحثة أن حركة الانتقال إلى مسكن جديد، والاقتراب من أهل الزوجة، والمؤثرات الخارجية الأجنبية، ساعدت كثيراً على تفكيك الأسس القبلية السابقة وإحلال العائلية البسيطة مكانها. وأن الكثير من المتعلمين السعوديين وأصحاب الوظائف كانوا يتشبثون بالسكن المنفرد في المدن بالرغم من معارضة الأهل. وفي هذا الإصرار نزوع إلى التخلي عن حياة البداوة وتقاليدها القبلية. كانت المرحلة الأولى بمثابة الانتقال من البداوة إلى السكن المديني، فيختار العروسان منطقة وسطى للسكن بين المدن والصحراء، أي في الأرياف القريبة من المدن. وحملت هذه الظاهرة الجديدة معها علاقات عائلية جديدة لم تكن معروفة في السابق. وتؤكد كاتاكورا أن السيطرة في هذه المناطق السكنية كانت للنساء في حالة انفكاك الزوجين عن الأهل والقبيلة والعيش منفردين. وأن النساء برزن في مجالات متنوعة وباتت لهن قدرات هائلة على ممارسة جميع النشاطات داخل أوساطهن الاجتماعية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي الذي يبقى دوماً من وراء الستار. وتشير أيضاً إلى أن إسم قرية «وادي فاطمة» السعودية دلالة إلى إحدى النساء من ذوات النفوذ اللواتي سيطرن على قرى المنطقة[٢٤].

---

(٢٤) – Katakura. Op. Cit., P.P. 170-172.

كانت لعلاقات العمل والإنتاج والتوظيف من جهة، وعلاقات السكن المنفرد والابتعاد عن الأهل والقطع التدريجي مع البداوة من جهة أخرى، آثار واضحة على تبدل البنية الاجتماعية للعائلة القبلية في الجزيرة العربية. تضاف إليها أعداد وافرة من الشبيبة، شباناً وشابات، كانت السلطات الحاكمة ترسلها إلى الخارج للتعلم لا سيما في أميركا وبريطانيا. فتعود الشبيبة مزودة بالأفكار الغربية حول تحرر المرأة ودورها الاجتماعي وحقها الطبيعي في اختيار الزوج والعيش المنفصل عن الأهل والقبيلة، دون أن تستطيع دوماً تحقيق تلك الأفكار في مجتمعات كانت القبلية لا زالت إحدى ركائزها الأساسية بعد سنوات طويلة من الاستقرار وسكن المدن.

٦ - **تبدل في الممارسة الدينية:** تؤكد الكثير من الدراسات أن إيمان البدوي كان شكلياً. وقد أشار إبن خلدون إلى علاقة الدين والعبادة بالبادية محللاً تلك العلاقة على أساس مفهوم العصبية الذي يشكل قاعدة أساسية لفهم تطور القبائل واستمرارها. ولما كان هدف الحضارة إخراج الإنسان من التوحش أو البداوة إلى التحضر فإن الدعوة الدينية لا تتم دونما شوكة عصبية. أي أن مصير الدين يكمن في سيرورة تطور العمران، وأن الانتقال من البداوة إلى الحضارة يصحبه تحول في الإيمان نفسه وفي تلاشي العصبية نظراً إلى الترف الحاصل في المدن. ومع اضمحلال العصبية الدينية الذي يتبع اضمحلال العصبية القبلية تتحكم المدينة السياسية بالمؤمنين ولا يعود أي تمييز بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية وتنحدر المعرفة الدينية عند الفقهاء، ويبرز التمسك بالنسب القرشي كقيمة مرجعية فقط[٢٥].

هذه التبادلات التي يشير إليها إبن خلدون بدقة، تجد كامل سماتها في المجتمعات العربية المشرقية إبان انتقالها من البداوة إلى التحضر. فقد اضمحلت الدعوة الدينية بين جماهير البدو المتحضرين، واندمجت السلطة الدينية بالسلطة

(٢٥) جورج لابيكا، «السياسة والدين عند إبن خلدون» مترجم - صفحات ١٠٠ - ١٠٥ و١٢١ - ١٢٦.

الدنيوية، خاصة في السعودية، وحلت الشرطة مكان رجال القبائل لحماية أماكن الحج، وتحول رجال الدين إلى أصحاب مؤسسات وقفية غنية، واندثرت حركة «الإخوان الوهابيين» على أيدي قادتها الأول، وأصبح لأبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب مواقع ثابتة في الدولة السعودية الجديدة بحكم الانتساب الديني. وفي حين كانت الملكيات الدينية معدومة في المجتمع القبلي أصبحت المؤسسات الدينية كبيرة في المجتمعات العربية الحديثة وتخصص لها وزارات الأوقاف في معظم البلدان العربية.

كانت القبائل العربية شديدة الافتخار بانتمائها الديني الإسلامي، إذ تعتبر أن هذا الدين نزل لأبنائها أولاً وهم الذين شاركوا في الحروب الإسلامية الأولى وبنوا مجد الخلافة الإسلامية في مرحلتها الذهبية. لكن إيمان البدوي شديد التقلب، ونظرته إلى وحدانية الله ضبابية ومتقلبة. وكانت حروب الردة بين القبائل من جهة، ومركز الخلافة الإسلامية من جهة أخرى كثيرة ومتلاحقة. أما في القرن التاسع عشر فشكل «الإخوان الوهابيون» قوة الصدام الرئيسية ضد السلطنة العثمانية على امتداد الجزيرة العربية حتى قضى عليهم محمد علي والي مصر. لكن نفوذهم استمر هناك وكان «الإخوان» الدرع العسكري الضامن للإمارة السعودية.

٧ ـ تبدل في الممارسة السياسية: بعد ظهور الدولة الحديثة يعتبر استمرار العائلية مرحلة انتقالية فقط، إذ تزول بزوال ركائزها الاقتصادية ـ الاجتماعية. فالتماسك العائلي داخل الدولة الحديثة تماسك غائي، أي يهدف إلى استقطاب حصة أكبر في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية وبالتالي السياسية للدولة الجديدة. لكن التماسك العائلي يبقى مؤشراً مهماً على إحلال التجزئة داخل الوحدة المجتمعية. لأن الانتساب إلى العائلية يعتبر استمراراً للانتساب إلى القبلية وتفضيل مصالحها الخاصة على مصالح المجتمع كله مما يشكل عقبة أساسية أمام بناء مجتمع حديث يتساوى فيه الجميع أمام القانون في الحقوق والواجبات.

فالدفاع عن العائلة أو القبيلة لا يمكن أن يكون دفاعاً عن المجتمع بشموليته، كما أن المصالح الاقتصادية ـ الاجتماعية للدولة الحديثة ليست حاصل مجموع مصالح العائلات الداخلية التي تقطنها. وقد أشار إبن خلدون إلى سيطرة العصبية الأقوى التي نغلب دائماً عندما تقوم تكتلات حضرية في المدن بدل العصبيات القبلية السابقة فيتحول زعماء البدو إلى أشراف جدد وتنقلب الخلافة إلى ملك.

بالرغم من بقاء ركائز التجزئة السياسية، العائلية ـ القبلية، داخل أجهزة الدولة الحديثة، فإن آفاق تطور هذه الدولة تنزع نحو تحقيق الأهداف التالية:

- الانتقال من العصبية القبلية والتحالفات القبلية إلى بناء مؤسسات الدولة السياسية.
- الانتقال من شرعة العادات والتقاليد القبلية المتوارثة والشفوية إلى النظم والدساتير المكتوبة.
- الانتقال من مفهوم وحدة القبيلة والجماعة إلى مفهوم وحدة الوطن والأمة.
- الانتقال من الزعامة القبلية القائمة على الدم والقربى والشورى إلى الزعامة السياسية الجماهيرية.
- الانتقال من التراتب السياسي البسيط داخل القبيلة إلى التراتب السياسي المعقد على امتداد الوطن كله.
- الانتقال من الولاء للقبيلة أو للعائلة إلى الولاء للدولة والخضوع لقوانينها وأجهزتها ومؤسساتها.

تقوم الوظيفة السياسية للدولة على اعتبارها ممثلة لمصالح طبقات المجتمع وفئاته دونما استثناء. لذلك لا يجوز وضع الدولة في موقع المتعارض مع مكوناتها الأساسية، كذلك لا يجوز وضع حرية الفرد مقابل حق الدولة في ممارسة دورها، أي حق الجماعة في حماية نفسها. هذا لا يعني الافتئات على حرية الفرد، بل تنظيم العلاقة العقلانية بين حرية الفرد بما لا يتعارض مع حق الجماعة في التطور. فالفرد في المجتمع القبلي يعتبر جزءاً أساسياً من العلاقة السلطوية داخل القبيلة وله حرية

الخيار ضمن عادات وتقاليد الجماعة المرعية الإجراء. وليس صحيحاً القول إن حرية الفرد في القبيلة هي حرية مطلقة، بل تقيدها مصلحة القبيلة أو العائلة. وهذه الحرية الفردية هي حرية نسبية أيضاً، إذ تصل إلى مداها الأقصى في الحالات التي تخدم مصلحة القبيلة كالخطابة والفخر والاعتزاز بالنسب والفروسية والكرم و... لكنها حرية مقيدة في الحالات العامة لا سيما في شؤون الزواج والمهر والغزو والدفاع عن القبيلة.

ومع انتقال المجتمع من البداوة إلى التحضر تحتل العائلية المسيطرة في البداية مكان شيخ القبيلة السابق وتتوسع حدود الولاء للعائلة حتى تضم كل جماهير البدو المقيمين وسكان المدن، الأصليين والوافدين إليها. فالزعامة العائلية في الدولة البدوية التي انتقلت إلى دولة حديثة هي مركز عصبية هذه الدولة في مرحلة استمرار العصبيات القبلية وهيمنة العصبية الأقوى. وتماسك العائلة يشكل حلقة التلاقي المصلحي لبقاء الدولة واستمرار نفوذها. ففي حال تفكك العائلة - العصبية في الدولة الحديثة تعود العصبيات العائلية إلى الظهور مجدداً وتتفسخ الدولة المركزية. فالعلاقة إذاً بين العائلية - العصبية في الدولة البدوية الحديثة هي علاقة جدلية بين بقاء الدولة المركزية من جهة، وادعاء هذه العائلية - العصبية حق تمثيلها السياسي من جهة أخرى. وهي تشبه في هذا المجال، إلى حد بعيد، موقع شيخ القبيلة في النظام البدوي السابق.

وبقدر ما يتسع نفوذ العائلية - العصبية إلى مناطق جديدة داخل الدولة البدوية الحديثة، تتسع سيطرة الدولة نحو مناطق وقبائل لم تكن تعترف بزعامتها قبل قيام هذه الدولة. فالزعامة العائلية - العصبية جزء أساسي من التركيبة السياسية للدولة البدوية في مرحلة انتقالها إلى الحداثة. العائلية - العصبية تلعب دور اللحمة في مرحلة الانتقال من الولاء القبلي إلى الولاء لحدود الدولة الجديدة وقوانينها. والزعيم السياسي داخل العائلية - العصبية ليس إنساناً فرداً، بل يمثل تقاطع مصالح اقتصادية - اجتماعية - سياسية داخل العائلة وخارجها. والزعيم السياسي لا يلعب دوراً ثابتاً ولمدى الحياة، بل يتبدل باستمرار تبعاً لميزان القوى داخل العائلية -

العصبية وتبعاً لتحالفاتها الخارجية أيضاً. وكثيراً ما يكون بقاء هذا الزعيم فترة طويلة من الزمن عامل إضعاف للعائلة بعد أن تتكاثف قوى عديدة للإطاحة به وتبرز تناقضات العائلية ـ العصبية إلى السطح.

الفارق النوعي بين الدولة البدوية، في مرحلتها الانتقالية وبين الدولة الحديثة أن هذه الأخيرة لا تدافع عن نفسها عبر زعيم فرد بل عبر مؤسسات اجتماعية متطورة باستمرار وتستمد شرعيتها من مدى تمثيلها أي اتساع جماهيرها. أما العصبية العائلية في الدولة البدوية فتستمد شرعيتها من توازناتها الداخلية من جهة وتحالفاتها القبلية والخارجية من جهة أخرى. ويضطر الزعيم العائلي في الدولة القبلية إلى أن يلعب دور القائد العسكري، والقاضي الديني والمدني، بالإضافة إلى دور الرجل السياسي. أما القضاء في الدولة الحديثة فله رجاله المستقلون نسبياً عن رجال السياسة ويمارسون سلطتهم استناداً إلى قوانين مكتوبة. كذلك قوى القمع وتنفيذ الأحكام وحماية حدود الدولة. فمبدأ فصل السلطات هو من المبادىء الأساسية في الدولة الحديثة التي تستند إلى مجموعة قوى بشرية متنوعة وليس إلى إنسان فرد. كما أن الأحكام قابلة للطعن والاستئناف والنقض. أما في النظام القبلي وما يستتبعه من نظام العصبية ـ العائلية في الدولة البدوية، فإن الأحكام تنفذ فور صدورها دونما اعتراض، ويشرف مصدر الحكم شخصياً على تنفيذه. فالسلطة السياسية في هذه المرحلة الانتقالية بين البداوة والدولة الحديثة تكون أقرب إلى النظام القبلي منها إلى النظام الحديث.

٨ ـ من رجال القبائل إلى العساكر النظامية: عندما تسعى الدولة إلى وضع حد للبداوة وتدعو جماهير البدو إلى التحضر، يتحول زعماء البدو إلى أشراف جدد، وتحل الشرطة مكان جنود القبائل. فالعلاقات العسكرية مع البدو تشكل إحدى الركائز الأساسية في مخطط الدولة لمنع تعديات البدو على سكان الأرياف والمدن، ومنع غزواتهم ضد بعضهم البعض وإجبارهم على الاستقرار وربط قسم منهم بالدولة المركزية كحرس للصحراء.

كانت العادات المتبعة منذ أيام العثمانيين أن يمنح زعماء القبائل الموالية مساعدات مالية مهمة تقدمها السلطة المركزية لقاء مشاركة البدو في حروبها الصحراوية ضد القبائل العاصية. واستمرت تلك التقاليد بعد فرض الانتدابين الفرنسي والإنكليزي على المشرق العربي وحتى بعد قيام الأنظمة الوطنية في هذه المنطقة. فاستقلالية القبائل لم تكن تعني انفصالها عن السلطة المركزية بل لا يمكن فهم تلك الاستقلالية إلا ضمن الإعتراف بالسلطة المركزية. ولا اعتراف باستقلالية القبائل العاصية. ومنذ قيام المملكة العربية السعودية بزعامة عبد العزيز بن سعود سارع زعماء القبائل إلى الإعتراف بسلطته المركزية وشكلوا امتداداً لها في مناطق سكنهم وترحالهم، أما القبائل العاصية فأخضعت بالقوة أو أجبرت على النزوح خارج حدود سيطرته.

كانت علاقات القبائل مع السلطة المركزية تمر عبر زعماء القبائل فقط ولا تصدر الدولة المركزية أية قرارات مباشرة خارج دائرة التفاهم مع هؤلاء الزعماء. وفي هذا المنحى تبقى الأساليب القبلية في التحالفات الشرط الضروري لنجاح السلطة المركزية في سياستها البدوية لا سيما مع القبائل المترحلة.

وتستمر سلطة المشايخ في مرحلة الدولة البدوية وعصبيتها العائلية تماماً كما في النظام القبلي السابق. هذا الجانب يشكل إحدى سمات استقلالية البدو في مجال الزواج والطلاق وتقسيم العمل والإنتاج تبعاً للأعراف القبلية السابقة. وتعترف السلطة المركزية بالأعراف البدوية السائدة ولا تتدخل إلا إذا انتقل البدوي من سكن القبيلة والخيام إلى سكن المدينة أو القرية وأقام فيهما علاقات جديدة تسمح بتطبيق قوانين السلطة المركزية وليس الأعراف القبلية. فاستمرار الأعراف القبلية مرهون باستمرار البدوي في حياة البداوة. وانخراط البدو في المجتمع الحديث مرهون أيضاً بقدرته على الابتعاد عن مجتمعه القبلي وإقامة علاقات إنتاج وسكن خارج نفوذ القبيلة. وكانت الحكومات العربية، لا سيما النفطية منها، تشجع البدو على ترك نمط الحياة القديمة وتحولهم إلى السكن المستقر. فتوسعت هذه الدول في مشروعات الإسكان وقدمت إلى البدو منازل كاملة، دونما مقابل أحياناً، في

الكويت وأبو ظبي والسعودية وليبيا. لذلك انخفضت نسبة البدو إلى ٤٠ بالمئة من السكان في ليبيا عام ١٩٧٠ مقابل ٦٠ بالمئة في المدن والقرى الزراعية. أما في السعودية فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى ٢٥ بالمئة عام ١٩٧٠. ويستنتج صلاح العقاد «أن من نتائج استقرار البدو رفض العودة إلى الأرياف النائية والعمل على الانخراط أو التطوع في الجيش»[٢٦].

بعض الاستنتاجات

تكشف المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى عن كميات هائلة من النفط الخام في مناطق صحراوية تسيطر عليها القبائل البدوية. وكان لاكتشاف النفط وتسويقه والأرباح الكبيرة الناتجة عنه أن دخلت هذه المنطقة في صراع حاد بين الشركات النفطية العالمية وما تمثله من تروستات ونفوذ داخل بلدانها. وكان للشركات الأميركية القوية النصيب الوافر من إتفاقيات النفط رغم الوجود الانكليزي المباشر في المنطقة منذ سنوات طويلة. وكانت للحرب العالمية الثانية الأثر المهم في إضعاف النفوذ البريطاني في المنطقة لصالح النفوذ الأميركي المتزايد فيها حتى بدأ المشرق العربي يتحول من منطقة نفوذ بريطانية إلى منطقة نفوذ أميركية منذ أواسط القرن العشرين. ولم يكن من الصعب أن ينتقل مشايخ النفط من نفوذ بريطاني منهار إلى نفوذ أميركي متزايد طالما إرتضوا بحصة ضئيلة من مداخيل البترول. ففي عام ١٩٣٩ كان العاهل السعودي يقبل بحصة لا تزيد على ٢٠٠ ألف ليرة استرلينية في السنة ثم ارتفعت حتى بلغت ١٠٠ مليون استرلينية عام ١٩٥٣ مقابل كميات كبيرة من النفط السعودي.

منذ أواسط الخمسينات من هذا القرن بدأ النفط العربي في الجزيرة يشكل عصب الصناعة والوقود في أوربا واليابان كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة صدرت عام ١٩٧٠ حوالي ٥٦٠ مليون طن من النفط إلى أوروبا وحدها[٢٧].

---

(٢٦) صلاح العقاد، «البترول وأثره...»، ص ١٧٩.

(٢٧) المجلة العسكرية العراقية «الخليج العربي...»، ص ٧٠ و

– G. Troeller, Op. Cit., P. 241

وكانت بريطانيا المستفيد الأكبر من مداخيل النفط، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف تلك المداخيل كان يودع في مصارف بريطانيا التي وظفت حوالي ٩٠٠ مليون جنيه استرليني في حقول استثمار النفط في الخليج العربي. دلّت صادرات بريطانيا إلى دويلات الخليج على زيادة كبيرة خلال سنوات (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣)، وتطورت صادراتها إلى الكويت من ١٩,٤ مليون استرلينية إلى ٣٦,١ مليون استرلينية، وإلى البحرين من ٧,٦ إلى ٢٤,٣ مليون استرلينية، وإلى قطر من ٢,٧ إلى ١٩,٤ مليون استرلينية، وإلى أبو ظبي من ٢,٣ إلى ٢٤,٧ مليون استرلينية، وإلى دبي من ٣,٣ إلى ٢٤,٧ مليون استرلينية، وإلى عُمان من ١,٦ إلى ٢٢,٣ مليون استرلينية. أي أن صادرات بريطانيا إلى هذه الدويلات ارتفعت من ٣٦,٨ مليون استرلينية عام ١٩٦٤ إلى ١٥١,٤ مليون استرلينية عام ١٩٧٣، بزيادة بلغت أكثر من أربعة أضعاف خلال تسع سنوات فقط[٢٨].

ونظراً لضخامة المخزون الإحتياطي من النفط الذي يقدر بحوالي ٣٢ مليار طن أي حوالي ٨٠٪ من احتياط النفط العالمي، فإن مناطق الخليج العربي دخلت في حمى التكالب الإستعماري للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط واستخراجه وتسويقه. ونالت بريطانيا أولى الامتيازات وأكثرها أهمية في مطالع القرن العشرين وربطت مشايخ الخليج وسلاطينه بشبكة واسعة من المعاهدات الجائرة التي أبقت المنطقة في إطار نفوذها الفعلي حتى أواخر الحرب العالمية الثانية، حيث بات التنافس الإنكليزي ـ الأميركي يهدد الوجود البريطاني في المشرق العربي لصالح الشركات الإحتكارية الأميركية. وبعد أن كان الخليج العربي بحيرة للنفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري البريطاني تحيط به أنظمة عربية أخرى تسير في فلك السياسة البريطانية، فإن أواسط القرن العشرين شهدت تبدلاً جذرياً لصالح الأميركيين على حساب الإنكليز. فبنى الأميركيون قواعد عسكرية كثيرة ومطارات وأقاموا الأحلاف العسكرية التي تضمن حماية مصالحهم في المشرق العربي

---

(٢٨) — F. Halliday «Arabia Without Sultans..», P. 454.

بكامله وأجزاء واسعة من أفريقيا وآسيا. وتبعاً لهذا المركز القوي، كانت الاستثمارات النفطية الأميركية تتزايد في المشرق العربي حتى بلغت حوالي ٣٠٠ مليون طن من النفط الخام في السنة وتبني عدداً من القواعد العسكرية التي تمنع حدوث أي تغيير جذري في المنطقة وتضمن ضخ النفط إلى أميركا وأوروبا واليابان.

كان للنفط الأثر المهم في ولادة القواعد العسكرية الخارجية في المشرق العربي وأهمها في البحرين التي أقامتها بريطانيا عام ١٩٣٥ واستخدمتها في الهجوم على مصر عام ١٩٥٦، وقاعدة المحرق، وقاعدة الهمة، وقاعدة الجفير، ومطار الصخير الذي اقيم خصيصاً قرب منابع النفط الرئيسية لحمايتها وضمان تدفقها لصالح الرساميل النفطية العالمية، وقاعدة الشارقة، وقواعد مسقط لا سيما قاعدة بيت الفليج وقاعدة العذيبه، وقاعدة البوريمي، وقاعدة المصيرة، وقاعدة نزوى، وقاعدة الجبل الأخضر، وقاعدة جبلان، وقاعدة الشرقية، وقاعدة الظاهرة، وقاعدة الباطنة، وقواعد ساحل عُمان وسواها.

يؤكد هذا العدد الكبير من القواعد العسكرية البريطانية والأميركية على موقع النفط في الاستراتيجية البريطانية والأميركية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن. فالانسحاب البريطاني من المشرق العربي وإقامة دويلات وإمارات ومشيخات قبلية لم يكن يعني زوال النفوذ البريطاني منه بل إقامة علاقات مباشرة مع حكام هذه المشيخات بما يضمن المصالح البريطانية، ومن ثم الأميركية، إلى فترة زمنية طويلة. الامتيازات النفطية الأميركية التي بدأت في السعودية منذ عام ١٩٣٣ سرعان ما توسعت إلى كافة مناطق الخليج العربي. وأقام الأميركيون قاعدة الظهران العسكرية الضخمة في السعودية، وقواعد اخرى في خميس ومشيط وتبوك وبوشهر ومطار الأهواز وسواها، بالإضافة الى اقامة الأحلاف السياسية ـ العسكرية الموالية للأميركيين خاصة حلف السنتو.

ولا يمكن فهم هذا الوضع العسكري في الخليج العربي بمعزل عن التجزئة الاستعمارية لمناطق الخليج إلى مشيخات وسلطنات وإمارات بدوية تقاس بإنتاجها النفطي وليس بعدد السكان فيها ولا بالمساحة التي تمتد عليها. ومن الطبيعي أن

المشيخات البدوية المتناهية في الصغر، مساحة وسكاناً، غير قادرة على الحياة دونما دعم خارجي مباشر. فتم استقدام عدد كبير من المهاجرين العرب والأجانب لبناء القاعدة البشرية للدويلة الجديدة حتى بلغ عدد المهاجرين نسبة مذهلة في الإمارات العربية المتحدة.

فاستقدام السكان وتأمين الحماية العسكرية من الخارج سمتان أساسيتان لفهم تكوّن الدولة البدوية النفطية في المشرق العربي وتحوّلها من القبيلة والترحال الدائم إلى الاستقرار ومتطلبات الدولة بمفهومها الحديث. ولم يكن الوصول إلى هذه النتيجة أمراً ممكناً لولا المداخيل الكبيرة جداً من النفط والتي توزع بنسب غير متكافئة بين شركات النفط، والأسر القبلية المسيطرة، وجماهير السكان المحليين، وجماهير المهاجرين الوافدين لاقتناص بعض فتات النفط.

ويبرز تقسيم المناطق وأسماء الحكام في الجزيرة العربية أن العائلة السعودية كانت تسيطر على جميع المناطق الداخلية الموحدة باسم المملكة العربية السعودية وتقيم تحالفات مع زعماء القبائل. فقد نص دستور ١٩٢٦، في مادته الثامنة، على تشكيل المجالس تبعاً للأعراف القبلية السابقة، وتبقى صلاحياتها استشارية فقط. الملك هو الحاكم الأعلى يساعده زعماء القبائل الكبيرة ويساندهم عدد وافر من العلماء أو رجال الدين من الوهابيين، أما من يقوم بتطبيق القوانين فهم فصائل «الإخوان الوهابيين» الذين تحولوا بعد حركة فيصل الدويش عام ١٩٢٩، إلى ميليشيا دينية تنفذ قوانين الشريعة التي تصدرها الأسرة المالكة التي كانت تخشى انتفاضة «الإخوان» مجدداً. فشكل الملك السعودي حرساً وطنياً أسماه «الحرس الأبيض» الذي تكوّن من مجموعات قبلية تنتسب إلى أهم العشائر السعودية وتشكل رديفاً ومراقباً للميليشيات الدينية التي بلغ تعداد افرادها حوالي ٢٠ ألفاً في أواسط القرن العشرين[٢٩]. وبدأت الميليشيات الدينية من «الإخوان» تفقد دورها العسكري، اذ اقتصر سلاحها على أسلحة بسيطة، في حين كان الحرس الوطني يزوّد بأحدث

– Flory et Mantran «**Les regimes politiques des pays arabes**», (٢٩)
P.P. 316-320.

الأسلحة الأوتوماتيكية بالإضافة إلى الدبابات وسواها، وبدأت جماهير البدو تنخرط في سلك الجندية وحرس الصحراء وتشكل العماد الأساسي للقوى العسكرية السعودية.

نمفاهيم بداوة مرحلة النفط تختلف جذرياً عن المفاهيم القبلية السابقة القائمة على أساس اقتصاد الرعي والترحال المستمر. ولما كانت حركة «الإخوان الوهابيين» تستمد الكثير من سماتها ضمن البداوة القبلية السابقة على عصر البترول، فإن تلك الحركة شكلت عائقاً أمام التبدلات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي رافقت اكتشاف البترول وتسويقه وانخراط السعودية في علاقات تبعية للرساميل الخارجية، لا سيما الأميركية منها. وكان لشركة «الأرامكو» الدور الأساسي في التبدلات المشار إليها. «فالانتقال السريع من الفقر إلى الغنى، من الحدود الصحراوية المبهمة إلى الحدود الدولية المعترف بها، من استخدام الجمال إلى استخدام أحدث آلات النقل، من الإمارات القبلية عديمة الوزن السياسي إلى الدولة الأولى ذات النفوذ الواسع في الجزيرة العربية والعالم العربي كله، ذلك هو تاريخ المملكة العربية السعودية في ظل أسرة آل سعود وبدعم مباشر من شركة الأرامكو»[٣٠].

لقد شكل النفط في مرحلة السيطرة الرأسمالية الخارجية وتقنيتها العسكرية البالغة التطور العامل الأساسي والأكثر أهمية في ولادة الدولة البدوية التي تسعى إلى تجاوز بداوتها بسرعة نحو الحداثة والمعاصرة. وأشار علي الوردي إلى مثال السعودية الواضح في هذا المجال: «إننا نرى الآن دولة قوية في الصحراء العربية، هي المملكة العربية السعودية. ولكننا يجب أن لا ننسى بأن هذه الدولة لا تعتمد كثيراً على الضرائب المأخوذة من القبائل البدوية، بل هي تعتمد على ضرائب المناطق الزراعية والمدن. وقد جاءتها مؤخراً واردات النفط الغزيرة، فاستغنت بها وتقوّت. ولولا هذه الواردات لربما كان مصير الدولة السعودية كمصير دولة

(٣٠) - Twitchell.. «OP. Cit..», P.P. 254-255.

كندة الجاهلية التي أخذت تفرض الأتاوة على القبائل البدوية، لكنها لم تستطع البقاء طويلاً، إذ أن القبائل ثارت عليها ثورة عارمة وقضت عليها قضاءً مبرماً»[٣١]. نموذج آخر يقدمه صلاح العقاد عن أمير قطر عام ١٩٤٩:

«... وازداد أهل قطر فقراً نتيجة كساد صناعة اللؤلؤ. فلما تم اكتشاف النفط، أراد الحاكم الطاعن في السن اعتبار هذه الثروة ملكاً خاصاً له، طبقاً للعقلية القبلية التي ترى في الحاكم أباً يتصرف في الأرض والناس كيف شاء. حقيقة أن أسراً حاكمة أخرى في شبه الجزيرة العربية لم تعرف التمييز بين الملك الخاص للحاكم وبين ميزانية الدولة، إلا أن الشيخ عبد الله بن قاسم قد بالغ كثيراً في هذا المجال... ولم يكن خلفه علي بن عبد الله يفضله كثيراً من حيث رغبته في تطوير البلاد فأساء التصرف في الثروة الطائلة...»[٣٢].

إن تصرف هذا الأمير البدوي الفقير الذي أصبح أميراً لبلد نفطي كثير المداخيل يعتبر نموذجاً واضحاً على شكل التعاطي السياسي والاقتصادي مع الواقع الجديد. فالموروث القبلي يجعل من الأمير مطلق الصلاحية في شؤون قبيلته. لذلك اعتبر النفط ملكاً خاصاً له ولأسرته ورفض السماح لأحد مشاركته واردات النفط. حتى أن بعض الأمراء كانوا يخزنون المال في أكياس يضعونها في غرف نومهم. لكن هذه المرحلة لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما انخرط أفراد الأسرة الحاكمة في دائرة الاستهلاك الفاحش للسلع التي وفرتها لهم الأسواق التجارية العالمية بهدف امتصاص حصتهم من المال النفطي.

لقد تمّ الانتقال من القبيلة إلى الدولة البدوية التي تنمو باتجاه الحداثة والمعاصرة بواسطة مداخيل النفط الوافرة. فالدولة لا تنشأ عادة إلاّ في مراكز الحضر أو المدن حيث يكثر الإنتاج وينظم وتجبى الضرائب وتقدم الخدمات الاجتماعية والحماية العسكرية... أما اقتصاد الصحراء فهو اقتصاد الكفاف اليومي أو السنوي القائم على الرعي ـ الماشية والترحال المستمر أو شبه المستمر .ولم تعرف

---

(٣١) علي الوردي، «دراسة في طبيعة المجتمع العراقي»، ص ٥٦.

(٣٢) صلاح العقاد، «التيارات السياسية في الخليج العربي»، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٨٤.

البوادي، ومنها الصحاري العربية، دولاً بالمفهوم العلمي للدولة، بل كانت القبائل تفرض الإتاوة أو الخوة على القوافل التجارية التابعة للمدن وليس العكس. أي لم تستطع المدن فرض سلطانها على الصحاري وسكانها طالما أنها تفتقر إلى القوى العسكرية القادرة بواسطتها على إخضاع القبائل وإجبارها على الاستقرار ودفع الضرائب. واستمر هذا الوضع حتى نهاية حكم السلطنة العثمانية، حيث لم تكن القبائل تدفع الضرائب إلا نادراً، بل كان زعماؤها يحصلون على أموال وفيرة من السلطة المركزية لقاء حماية طرق القوافل التجارية وعدم الاعتداء عليها وعلى سكان الأرياف والمدن المجاورة للصحراء.

لقد كانت بداوة القرن العشرين محكومة بعاملين أساسيين:

الأول: ظروف الانتقال إلى التحضر في منطقة شهدت سيطرة استعمارية خارجية على امتيازات النفط البالغة الغنى.

الثاني: ظروف الانتقال من نمط الإنتاج المشاعي واقتصاد الرعي إلى نمط إنتاج جديد يرتبط جذرياً بالتطور الرأسمالي الهامشي لكافة مناطق المشرق العربي.

ويشكل العاملان في الواقع عاملاً واحداً: تطور البداوة في مرحلة الاستعمار المباشر الذي تميز بهجوم النظام الرأسمالي العالمي للسيطرة على المواد الخام والأسواق التجارية في العالم. وكان من ثمار هذه المرحلة التاريخية أن ربطت الصحراء بالأرياف، وربطت الصحراء والأرياف معاً بالمدن التي تضخمت كثيراً وربطت الصحراء والأرياف والمدن في المشرق العربي رباطاً تبعياً بمراكز قوى السيطرة الاستعمارية الخارجية.

في إطار هذه الخلفية التاريخية يمكن التأكيد أن بقاء البداوة بات أمراً مستحيلاً في عصر الرأسمالية نظراً للضرر الذي تلحقه التجمعات البدوية بمنابع النفط من جهة، وإلى بقاء هذه التجمعات خارج إطار الاستغلال المباشر لنمط الإنتاج الرأسمالي من جهة أخرى. كان على الحكومات المركزية في الخليج العربي أن تضمن تدفق النفط إلى أوروبا وأميركا واليابان وأن تجذب قسماً من جماهير البدو

إلى دائرة العمل اليومي المأجور. لذلك جاءت توصيات المؤتمر التاسع لخبراء الشؤون الاجتماعية والعمل العربي التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية تشدد على هذا الانخراط، وأن تقوم الدول العربية بتبادل الخبرات الفنية فيما بينها لمعالجة شؤون البداوة على كافة المستويات الجماعية والفردية والوصول إلى أفضل الحلول لتحضير البدو واستغلال البيئة الصحراوية وتنمية الثروة الحيوانية ومصادر المياه باستخدام الوسائل العلمية الحديثة واستقدام كل الخبرات العالمية المتاحة للوصول إلى هذه النتائج.

إن تجمعات سكانية واسعة كانت لا تزال تترحل في الصحراء وتتعرض لسنوات القحط والجفاف فتشكل مخاطر جدية على الريفيين وسكان المدن، وبالتالي يجب إجبار الجماهير البدوية على الاستقرار النهائي والانخراط في دائرة الإنتاج. ولا تنسى التوصيات أن تشير في المقدمة إلى ضرورة اعتماد اللين مع البدو، «لأن المؤتمر يؤكد اقتناعه بأن البدو هم أصل الحضارة العربية وأن الفضل يعود إليهم في الابقاء على القدر الكافي من القيم الروحية العربية وأن التحضير ليس إلا ربطهم بحياة العصر وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لهم بغية تطويرهم وتفجير طاقاتهم الكامنة للمساهمة في بناء المجتمع العربي الحديث»[٣٣]. أما الحرص على التوطين فيفرضه التطور التاريخي للمشرق العربي وحاجة الكثير من بلدانه إلى اليد العاملة التي تفتقر إليها بشدة. وينبع أيضاً من احترام الحدود الجغرافية التي رسمها الاستعمار الخارجي كحدود ثابتة في المشرق العربي، «لأن المؤتمر يؤكد أن القصد من التوطين ليس إيجاد وطن للقبائل البدوية وإنما هو إعمار البادية بوسائل علمية حديثة والعمل على تحويل المناطق القابلة للزراعة فيها لتصبح مستقراً للبدو بحيث تؤدي الرعاية أغراضها على أكمل وجه...»[٣٤].

هكذا تتضح أبعاد الصورة: فهناك حدود رسمت سابقاً لم يكن البدو يعترفون

(٣٣) مؤتمر توطين البدو ـ القدس ١٩٦٥ ـ الجزء الثاني، صفحات ٤٨١ ـ ٤٨٢.
(٣٤) المصدر السابق، التوصيات، ص ٤٨٤.

بها في ترحالهم وعليهم الآن الاستقرار ضمن هذه الحدود. ولا تتم هذه الأهداف إلا بالعمل المشترك بين الدول العربية المعنية بالموضوع لدراسة خطوط الترحال التاريخي للبدو وإقامة معسكرات أو حرس للصحراء يجبرون البدو على الاستقرار في مناطق ثابتة وخاضعة للأنظمة أو الكيانات السياسية التي رسمها الفرنسيون والانكليز.

بعد تحقيق هذه الغاية الأساسية تتم خطوة ثانية أكثر جذرية تقوم على ربط البادية ربطاً تبعياً بالمدن وتطوير التقاليد والعادات الريفية بما يضمن قيام مجتمع جديد يقطع مع البداوة تدريجياً بقدر ما يعزز الانخراط التبعي ضمن أشكال متنوعة من علاقات الإنتاج الرأسمالية الهامشية.

ومن أجل القطع مع البداوة والسير الحثيث نحو العلاقات الرأسمالية الهامشية لا بدّ من تحقيق الكثير من الشروط الموضوعية للاستقرار أي ضمان مصادر جديدة للمياه وصيانتها عبر إقامة السدود والآبار الجوفية، وتوسيع الرقعة الزراعية، وتشجيع البدو بمختلف الوسائل على الاستقرار، وإنشاء قرى خاصة للبدو أو السعي لدمجهم التدريجي في الأرياف والمدن، والعناية بالمراعي وتحسينها والاهتمام بالثروة الحيوانية ومنتوجاتها وإدخالها في إطار العلاقات الرأسمالية الحديثة، وتشجيع البدو على الأعمال الزراعية والحرفية وسواها، وربط البادية بالأرياف والمدن عبر شبكة واسعة من المواصلات، وإنشاء خدمات صحية وثقافية لأبناء البدو، وإلغاء كل تشريع من شأنه أن يؤدي إلى التمييز بين أبناء البدو وسواهم من أبناء المدن في المعاملة بالإضافة إلى تقديم مساعدات مادية إلى البدو في حالات الجفاف والكوارث لمنع تعدياتهم على السكان المستقرين. ولم يكن بالإمكان التفكير بمثل هذه التوصيات لولا المداخيل النفطية المهمة التي يمكن توظيفها في هذا المجال.

فالمناطق الصحراوية العربية بلاد شاسعة من حيث المساحة، وتكشفت عن ثروة نفطية ذات مداخيل خيالية، وبالتالي يصبح من الصعب جداً على الرساميل العالمية التي سيطرت على النفط العربي ضمان إنتاجه ونقله عبر آلاف الكيلومترات في

الأنابيب دون ضمان استقرار البدو أو بالأحرى منع تعدياتهم على أنابيب النفط. وكان على القوى المسيطرة، الداخلية والخارجية على السواء، أن تغلف هذه الأهداف بالدعوة الإنسانية إلى النظر في حالة جماهير البدو، «لأن المجتمع العربي هو في الأصل مجتمع بدوي، وأهل الريف، بل وأهل الحواضر نفسها، هم من عرب البادية تمصروا، وتحضروا، وسكنوا المدن، وتوطنوا في أرض يزرعونها، ويعيشون عليها، ويحيون فيها، في حين استمر سكان الصحراء الكبرى في مصر وشرقي السودان وشبه جزيرة العرب وبادية الشام يعيشون فيها كما كان يعيش أسلافهم»[٣٥].

فالغاية إذاً، في رأي القوى العربية المسيطرة، إنسانية وقومية عظيمة «لأن ترك هذا العدد الكبير من أبناء البلاد العربية على حالتهم البدوية يعني إهمالاً لخير أكيد وتقصيراً بحق هؤلاء المواطنين وإجحافاً بمصلحة الأمة في أقطارها جميعاً. إن توطين البدو سيقضي على الفقر والجهل والمرض الذي يعانونه، وهذا من أهم أسباب تأخر البدو وقلقهم... كما أن التوطين ضرورة قومية ملحة بعد أن تبلورت الأفكار القومية في الوطن العربي على نطاق واسع وأخذ يتطلع إلى إقامة دولة عربية موحدة تتألف من مجموع الأشتات، ليكون ولاء الفرد فيه للدولة القومية، وهذا لا يتلاءم مع ما نعهده عند البدوي من ولاء لقبيلته قبل كل شيء...»[٣٦].

إن مثل هذه المقولات تملأ مؤلفات كثيرة دون أن يثبت الواقع الملموس أن الجماهير البدوية التي استقرت منذ مئات السنين أو منذ سنوات قليلة، في الأرياف والمدن، باتت فعلاً بمأمن من الفقر والجهل والمرض أو شكلت قاعدة مهمة للانطلاق نحو بناء «الوطن العربي الواحد». فالتطور التاريخي للمسألة البدوية يشير إلى دلائل معاكسة تماماً في هذا الاتجاه. فقد تحولت جماهير البدو المستقرة

(٣٥) مكي الجميل، «التوطين والوحدة القومية»، مؤتمر توطين البدو ١٩٦٥، الجزء الثاني، ص ٤٦٦.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٤٦٧.

إلى عمال وأجراء ومزارعين يعيشون على حدود الفاقة والجوع والمرض والجهل. كذلك تحولت المشيخات البدوية والإمارات والقبائل المسيطرة عبر الأسر الحاكمة إلى دويلات أو كيانات سياسية تمعن تمزيقاً في وحدة الوطن العربي وتجعل حلم « الوطن العربي الواحد » أكثر ابتعاداً عن الواقع. فليست سمات القبيلة ـ الدولة أقل فردانية في الولاء لمصالحها الخاصة، أي مصالح الأسر المسيطرة عن ولاء الفرد لقبيلته. ويمكن التأكيد أن الدويلات العربية النفطية تشكل جذراً أساسياً في تجزئة المشرق العربي يفوق كل الجذور الطائفية والعرقية والسياسية أهمية. وأن استقرار هذه المشيخات والإمارات، بعد رفدها بأعداد سكانية ضخمة من العرب وغير العرب، يشكل ضمانة كبرى لاستقرار التجزئة الاستعمارية التي وضع حدودها الفرنسيون والإنكليز منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وثبتها الأميركيون بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثاني

من وحدة القبيلة إلى الانقسام الاجتماعي في الدولة النفطية

حول خصوصية نشأة الدولة القبلية ـ النفطية في المشرق العربي

تختلف الدولة العربية الخليجية في تاريخ نشأتها وتطورها عن سائر الدول الحديثة. فتاريخ هذه الدولة تاريخ قبلي حيث كان السكان يترحلون من مكان إلى آخر ولا يستقر سوى عدد ضئيل منهم في الواحات وعلى السواحل وفي بعض المدن التي كانت أشبه بقرى كبيرة.

كان اقتصاد الرعي يشكل القاعدة الأساسية للإنتاج في الداخل الصحراوي، في حين كانت السواحل تضم مجموعات مهمة من تجار وصيادي اللؤلؤ الذي شكل استخراجه والاتجار به المورد شبه الوحيد لإعالة آلاف الناس طيلة مئات السنين. ولا يفهم تاريخ الدولة في الخليج العربي إلا على أساس سيطرة القبيلة الداخلية على سائر القبائل وعلى سكان السواحل معاً، وسعيها إلى إقامة نظام سياسي تتمتع فيه العائلة أو القبيلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والدينية، بحيث يصف بعض الباحثين هذا النظام باسم القبيلة ـ الدولة، أي القبيلة التي وحدت سائر القبائل تحت سيطرتها وأقامت لها حدوداً إقليمية هي حدود نفوذها القبلي، وتم الاعتراف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك بدعم مباشر من الإنكليز ثم الأميركيين.

تميزت ولادة الدولة في الخليج العربي بمستويات ثلاثة للصراع السياسي هي:

أ ـ الصراع الداخلي بين أفراد العائلة أو القبيلة المسيطرة، كان من نتائجه أن الغالبية الساحقة من حكام القبائل الذين تولوا السلطة في السعودية والكويت

والبحرين وقطر وعمان والإمارات المتحدة ماتوا قتلاً أو عزلوا من مناصبهم.

ب ـ الصراع بين القبائل القوية في سبيل السيطرة وتدعيم مراكز النفوذ، كان من نتائجه أن دمرت قبائل بكاملها (كآل الرشيد في السعودية مثلاً)، أو تفسخت أحلاف قبلية كانت تشكل القاعدة الأساسية للسلطة في أرجاء الجزيرة العربية. ويكفي أن نشير إلى تفسخ قبائل «عنيزة» القوية وتبعثرها بين السعودية والأردن والعراق وسوريا. فاضمحل نفوذ بعضها لصالح قبائل كانت ضعيفة جداً وقليلة العدد لكنها مدعومة من الإنكليز كأسر آل سعود، وآل خليفة، وآل الصباح وسواها من القبائل.

جـ ـ الصراع بين الإمارات أو المشيخات أو السلطنات المقامة حديثاً، والذي اشتد منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين. ولعب الإنكليز والأميركيون الدور الأساسي في إذكاء الصراع السياسي في دول الخليج العربي، إذ يندر وجود دولة عربية خليجية ليست على علاقة عداء مع الدولة العربية المجاورة لها بسبب مشكلة الحدود وآبار النفط. وتكفي على سبيل المثال الإشارة إلى مشكلة واحة البريمي التي هددت بحرب عنيفة بين دويلات الخليج العربي في مطالع النصف الثاني من القرن العشرين، ومشكلة المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ومشكلات الحدود بين الكويت والعراق، وبين العراق وإيران، وبين السعودية والأردن التي انتهت بضم العقبة ومعان إلى الأردن في أواسط العقد الرابع من القرن العشرين[1].

---

(١) حول صراع واحة البريمي يراجع:

– Lipsky «Saudi Arabia» pp 139 - 141.

أما عن مشكلات الحدود بين دويلات الخليج العربي والأطماع السعودية والإيرانية فيها فيراجع البحث المهم:

– R.M.Said Zahlan «The origins of the United Arab Emirates» chap 9 «Boundary disputes». pp 141 - 149.

ولدت الدولة النفطية في الخليج العربي في سياق مرحلة تاريخية شهدت تجزئة المشرق العربي إلى دويلات وكيانات سياسية من جهة، كما شهدت تفجر آبار النفط وزيادة التكالب الاستعماري عليه من جهة ثانية. فكانت ولادتها مأزومة ومشوهة وليست مبنية على تطور طبيعي للقوى البشرية التي أنشئت من أجلها بل لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في نشأتها وتطويرها أو «تحديثها».

فاكتشاف النفط في مناطق الجزيرة العربية جر إلى التنافس بين الشركات الأنكلو ـ أميركية للسيطرة على منابعه ومصبانه، وبدأ تقسيم المنطقة إلى دويلات تقاس بعدد براميل النفط. كانت حدود الدويلات والمشيخات والإمارات والسلطنات مبهمة وغير واضحة كما أنها لم تكن تتمتع بأية قوى عسكرية قادرة على حماية أراضيها ولا بجهاز إداري ومالي ينظم واردات النفط، بل كانت مكونات الدولة بمفهومها العلمي غير متوافرة لقيام هذه الدويلات واستمرارها. لذلك لعب الدعم الخارجي، الأنكلو ـ أميركي الدور الأساسي في تثبيت هذه الكيانات السياسية ومدها بوسائل الثبات.

نتيجة ذلك أن صلة وثيقة بين ثلاث ركائز أساسية لعبت دوراً مهماً في بروز الدولة في الخليج العربي وهي:

١ ـ القبيلة التي استقرت وأخضعت باقي القبائل لسيطرتها فكانت قاكدة الانتقال من البداوة إلى الدولة الحديثة[٢].

٢ ـ النفط الذي ساهم في بناء الدولة في الخليج العربي والذي بدونه لم يكن بالإمكان ولادتها واستمرارها.

٣ ـ الارتباط التبعي بالخارج، خاصة بالإنكليز والأميركيين، لتأمين الحماية العسكرية والمعونة الإدارية والتقنية الضرورية لبناء الدولة.

---

(٢) يقدم فؤاد اسحق الخوري بعض الأفكار العلمية الجديدة حول «مفهوم السلطة لدى القبائل العربية» والتي تساهم في معرفة بناء الدولة الحديثة على قاعدة البداوة.
مجلة «الفكر العربي» ـ العدد ٢٢ الصادر في (تشرين الأول ١٩٨١). صفحات ٧٥ ـ ٨٧.

إن دراسة هذه الركائز تقود إلى إبراز السمات الخاصة بالدولة النفطية في الخليج العربي، وهنا تكمن خصوصيتها في إطار المرحلة التاريخية العامة التي يعيشها العالم اليوم، أي مرحلة التنافس الحاد بين نمطين من الإنتاج: النمط الرأسمالي المسيطر منذ مئات السنين، والنمط الاشتراكي الذي مضى أكثر من نصف قرن على وجوده. لكن سمات الدولة النفطية في الخليج العربي تجد معظم خصائصها في التقدير الصحيح لعامل النفط في نقل مجتمعات الخليج العربي من البداوة أو من أنماط إنتاج سابقة على الرأسمالية إلى نمط إنتاج رأسمالي تبعي، وذلك خلال مرحلة قصيرة جداً بفضل عائدات النفط الكبيرة فالدولة النفطية، إذاً، هي بالضرورة دولة طبقية وترتبط بعلاقة وثيقة مع الأنظمة الرأسمالية، خاصة الامبريالية منها، لأن مصيرها مشترك.

الفرز الطبقي لبداوة النفط في النصف الثاني من القرن العشرين

دلّت إحصاءات ١٩٦٥ لمؤتمر توطين البدو على انعدام البداوة نهائياً في بعض الأقطار العربية وعلى تقلص حجمها بشكل عمودي في أقطار أخرى، وعلى بقاء أعداد مهمة من البدو في بعض مناطق الخليج العربي، لا سيما في المملكة العربية السعودية. والجدول التالي المقدم إلى المؤتمر يوضح بعض الحقائق النسبية حول هذا الموضوع الشائك من حيث دقة الإحصاء[٣]:

اسم البلد	عدد البدو	النسبة المئوية قياساً إلى عدد السكان
السعودية	٣ ملايين	٥٠ ـ ٦٠٪
العراق	مليون	١٥٪

---

(٣) ابراهيم رزقانة، «أسباب ظاهرة البداوة وحجمها»، مؤتمر توطين البدو ـ القاهرة ١٩٦٦. الجزء الثاني، ص ٣٤١.

ـ وفد الجمهورية العربية السورية: «النشاط المبذول بمجال البداوة في الجمهورية العربية السورية» ـ مؤتمر توطين البدو ـ الجزء الأول، ص ٤٨٠.

اليمن	٤٠٠ ألف	١٠٪
سوريا	٣٥٠ ألفاً	٨ ٪
الأردن	١٥٠ ألفاً	١٥٪

يثبت الجدول أعلاه أن حجم البداوة لا زال كبيراً في مطلع الثلث الأخير من القرن العشرين. لكن مقارنة هذه الأرقام مع الاحصاءات السابقة في مطلع القرن وأواسطه تؤكد على انحسار حاد في حجم البداوة. فقد قدر مايكل هدسون حجم البداوة السورية عام ١٩٥٠ بحوالي ٤٥٠ ألف مترحل[٤]، مما يشير إلى استقرار مئة ألف بدوي منهم خلال خمسة عشر عاماً. أما إمارات ومشيخات الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة فقد عرفت تبدلاً جذرياً في هذا المجال بفضل مداخيل النفط الكبيرة، وبدأت ترتدي وجهاً حضرياً حيث استقرت بشكل نهائي الغالبية الساحقة من جماهير البدو المترحلة على أراضيها. وتضخمت أعداد المدن، المقامة حديثاً أو التي كانت قرى كبيرة في السابق، فبانت تضم نسبة كبيرة من سكان دويلات الخليج العربي.

فظاهرة تضخُّم المدن العربية وتوسع السكن في الأرياف وتقلُّص جماهير البدو كانت تشمل جميع البلدان العربية لا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين. وبالإضافة إلى التمركز السكاني في المدن، كان هناك تمركز سكاني آخر في الأرياف الحضرية بحيث تنحصر رقعة البدو الرحل في المناطق الصحراوية الداخلية دون سواها. كان استقرار البدو في المرحلة الأولى يتم لصالح تضخم الأرياف حتى أواسط القرن العشرين قبل أن تتحول المدن العربية إلى مراكز صناعية وتجارية كبيرة تجتذب إليها جماهير الريف والمهاجرين. يشير إحصاء لوجانيسل Le Genlssel لعام ١٩٥١ أن نسبة الريفيين، خارج سكان المدن والتجمعات القبلية، في العراق بلغت حوالي ٨٠٪ من السكان. أما في سوريا ولبنان فكانت نسبة

(٤) - M.Hudson «arab Politics» p 89.

الريفيين فيها حوالي ثلثي عدد السكان[٥]. هذه النسب المرتفعة لسكان الأرياف، حملت معها تحول بعض الزعماء السابقين في الأرياف، وبعض زعماء البدو إلى ملاكين كبار يسيطرون على الأراضي التي كانت تعرف باسم الأراضي المشاع والموات والمتروكة والأميرية بعد أن حولوها إلى ملك خاص توارثه أبناؤهم من بعدهم.

أما في دويلات النفط حيث تنعدم الأرياف الزراعية المهمة، لأن المشاريع الزراعية هناك بالغة التكاليف ولا يمكن استمرارها إلا بدعم مباشر من الدولة، فإن التمركز السكاني ارتفع عمودياً بعد استقرار البدو والعمالة العربية والآسيوية وسواها. فعلى سبيل المثال، كان عدد سكان الإمارات العربية في مطالع القرن العشرين حوالي ٧٠ ألف نسمة، ثم ارتفع إلى ١١٠ آلاف في أواسط الخمسينات، وقفز إلى حوالي المليون وأربعين ألفاً عام ١٩٨٠ منهم ٢٢٩ ألفاً فقط من المواطنين المحليين و ٨١١ ألفاً من الوافدين العرب والأجانب بحيث شكلت نسبة المحليين ٢٢٪ فقط من مجموع السكان. وقد ارتفع سكان أبو ظبي من ٤٦ ألفاً عام ١٩٦٨ إلى ٢١١ ألفاً عام ١٩٧٥ إلى ٣٨٧ ألفاً عام ١٩٨٠. وفي الفترة نفسها، ارتفع سكان دبي من ٥٩ ألفاً إلى ١٨٣ ألفاً إلى ٣٥٨ ألفاً، في حين أن مساحة دبي ٥٪ من مجموع مساحة الإمارات المتحدة التي تشكل أبو ظبي عمودها الفقري أي ٨٦,٧٪من المساحة. كذلك ارتفع سكان الشارقة خلال هذه الفترة من ٣٢ ألفاً إلى ٧٩ ألفاً إلى ١٦٥ ألفاً. وبلغ حجم سكان هذه الإمارات ٨٧,٥٪ من مجموع سكان دولة الإمارات المتحدة السبعة عام ١٩٨٠[٦].

يشكل ازدياد عدد سكان المدن وجوارها ظاهرة عامة في المشرق العربي. حيث تؤكد الاحصاءات أن ٩٠٪ من سكان لبنان يسكنون في المدن وضواحيها و٧٠٪ من سكان سوريا و٦٠٪ من سكان مصر و٥٨٪ من سكان الأردن

---

(٥) - Le Genissel «Proche - Orient Moderne - Perspectives Sociales» p 113.

(٦) نادر فرجاني، «أوضاع السكان والعمل في اتحاد الإمارات العربية المتحدة»، مجلة «المستقبل العربي»، العدد ٢٨ الصادر في (حزيران ١٩٨١)، صفحات ١٠٦ و١١٢.

و٥٥٪ من سكان العراق وذلك في أواسط القرن العشرين[٧]. لكن ما يميز ظاهرة تضخم المدن النفطية أنها تلغي الأرياف، إذ يشكل السكن الريفي، خارج المدن، نسبة ضئيلة جداً من السكان. فالمشاريع الزراعية القليلة تحول السكن بقربها إلى سكن مديني تنعدم فيه واردات الزراعة ذات التكاليف الباهظة والتي لا تشكل نسبة مئوية ملحوظة في الدخل القومي. وخير نموذج على ذلك مشاريع الزراعة في منطقة «العين» في الإمارات العربية المتحدة التي حولت تلك المنطقة إلى مدينة سكنية ذات كثافة مهمة وفيها جامعة كبيرة.

تمتاز المدينة النفطية كذلك بالافتقار الحاد إلى الأيدي العاملة، لا سيما الماهرة منها، وهي ظاهرة تزداد حدة. ففي عام ١٩٧٥ كان عدد العمال في دولة الإمارات المتحدة حوالي ٤٥ ألفاً فقط من أصل ٢٠٠ ألف مواطن. أي أن غالبية السكان المحليين أو «الوطنيين» لا تعمل أو تقوم بإدارة المؤسسات أو الوظائف في حين ألقيت مهمة تنفيذ المشاريع والقيام بالأعمال الوضيعة والخدمة وسواها على كاهل العمالة الآسيوية[٨] والعربية. وتمركزت العمالة الآسيوية في دولة الإمارات المتحدة فبلغت ٥٧٪ من حجم العمالة الآسيوية في المنطقة كلها. معظم هؤلاء الآسيويين من الهند وباكستان، إذ ارتفعت أعدادهم من ١٥ ألفاً عام ١٩٧٥ إلى ١٦٠ ألفاً عام ١٩٧٩. ومن المقدر أن يرتفع حجم العاملين الوطنيين إلى ٦٠ ألفاً فقط عام ١٩٨٥ مقابل حوالي نصف مليون عامل من الوافدين العرب والأجانب[٩].

ورغم ضخامة هذه الأرقام والأخطار الكبيرة التي تنذر بها، فمن

(٧) – G.Baer «Population and Society in the Arab East.» p 181

(٨) عبد الباسط عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج»، مجلة «المستقبل العربي»، العدد ٣٧ – (آذار ١٩٨٢)، صفحات ٤٠ – ٥٢.

(٩) غسان سلامة، «تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد». بحث منشور في «التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة» منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨١، صفحة ٣٥٧.

الواضح أن ٤٥ ألفاً من سكان الإمارات، أي من البدو المستقرين، تحولوا إلى عمال وهي نسبة تقارب ٣٥٪ من سكان دولة الإمارات، أي أن استقرار البدو يؤكد على ولادة مجتمع طبقي ستظهر قسماته في المرحلة القادمة حيث تبرز الشرائح والطبقات الاجتماعية على حقيقتها ولن تؤدي مداخيل النفط الوفيرة إلا إلى زيادة الفرز الاجتماعي الطبقي في المجتمعات النفطية ذاتها، بعد دخول هذه المجتمعات دائرة التحديث على النموذج الأوروبي الغربي والأميركي (١٠). يضاف إلى ذلك، أن استقرار البدو منذ مرحلة السيطرة الأوروبية المباشرة يعني بالدرجة الأولى تحويل الغالبية الساحقة منهم إلى مزارعين خاصة في مناطق سوريا والعراق والأردن وفلسطين واليمن وبعض واحات الجزيرة العربية(١١). ولم يحمل هؤلاء البدو معهم أية أدوات أو خبرة زراعية سابقة بل شكلوا يداً عاملة رخيصة تمدهم الدولة بالوسائل الضرورية للاستقرار مع قطعان الماشية. فحفرت لهم الآبار الارتوازية، وأقامت السدود، ووزعت عليهم الأراضي، وربطت القرى البدوية بشبكة من العلاقات الاقتصادية والمواصلات مع الأرياف والمدن. فالاستقرار البدوي كان يعني بداية انخراط جماهير البدو في علاقات الإنتاج الزراعي القائمة منذ سنوات

---

(١٠) نعتبر مدن الكويت وأبو ظبي ودبي أكثر مدن الخليج تطوراً في مجال الإدارة والتنظيم الحديث، اذ شهدت تبدلاً جذرياً في التعليم والطرقات والمستشفيات والجمارك والمطارات والموانيء وسواها، وذلك منذ أواسط القرن العشرين وحتى الآن. وتحذو سائر مدن الخليج أسلوباً مشابهاً وبوتيرة متسارعة استناداً إلى مداخيل النفط الوفيرة. يراجع في هذا المجال:

- D.Hawley «The trucial states». pp 246 - 251.

- Frauke Heardy - Bey: «Gulf states and Oman in Transition», and «Social Changes in the Gulf states and Oman» in «Asian Affairs» The Journal of the Royal Society for Asian affairs - Vol 59 (Feb 1972) pp 14 - 22. and (Oct 1972) pp. 309 - 316.

(١١) بدأ استقرار البدو في فلسطين ومصر وسوريا والعراق منذ أوائل القرن التاسع عشر حيث استقرت أعداد كبيرة من البدو طيلة هذا القرن وحتى الحرب العالمية الأولى. بتشجيع مباشر من السلطات العثمانية عبر ولاتها المحليين.

- Mrs Finn «Palestine Peasantry» p. 9 - 10.

طويلة في المناطق التي استقروا فيها. كما أن قسماً منهم دخل، منذ البداية، في علاقات العمل المأجور الحرفي أو الصناعي أو الوظيفي. وهذا يعني أن انتقال البدو من سكن الصحراء إلى الاستقرار في الأرياف والمدن لم يكن نقلة في فراغ، بل جاء بمثابة الانخراط المباشر في إطار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، أي رفد جماهير المدن والأرياف بفئات عمالية جديدة ليست لديها سوى خبرة ضعيفة في المجالات الزراعية أو الصناعية. كما رفدوا أجهزة الدولة بفئة صغار الموظفين والأجراء وحرس الصحراء وسواها. ولما كان نظام الزراعة في المناطق التي استقر فيها البدو يقوم أساساً على مراقبة مصادر المياه، فإن زعيم القبيلة كان يشرف بنفسه على توزيع المياه يعاونه في ذلك جنود السلطة المركزية وأفراد القبائل التابعة له. وعبر التحكم بمصادر المياه، استطاع زعماء القبائل التحكم بالأراضي الزراعية الخصبة بالإضافة إلى مساحات شاسعة من الأراضي المروية بواسطة الأمطار، في حين أن الملكيات الصغيرة التي نالها البدو كانت غير مستقرة وعرضة للإنتاج المتقلب. فالعلاقة السلطوية بين زعيم القبيلة وأفرادها في مرحلة النظام القبلي، برزت كعلاقة طبقية واضحة بعد استقرار البدو. وأصبح زعيم القبيلة مالكاً كبيراً، ويتمتع بموارد إنتاجية ضخمة، وله نفوذ واسع في الدولة. أي أن العلاقة السلطوية القديمة المستندة فقط إلى اقتصاد الرعي غير المستقر بسبب الترحال وسنوات الجفاف، باتت علاقة ثابتة على أرض ثابتة يعمل عليها عدد كبير من الفلاحين المستقرين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم وأحياناً قطعاً صغيرة من الملكيات العقارية غير المستقرة. هكذا تحولت جماهير البدو خلال سنوات قليلة من الاستقرار في النصف الأول من القرن العشرين إلى مزارعين يتوزعون على الفئات الاجتماعية العاملة على الأرض منذ مئات السنين. وأبرز هذه الفئات المرابعون، والمحاصصون بالشراكة الحلية أو بالمغارسة أو بشراكة الثلث أو بالخمس أو الخ.

لكن بروز التمايز الاجتماعي داخل أفراد القبيلة لم يتم بشكل حاد بل رافق التحولات التي أصابت أشكال الملكية. فمن الملكية المشاع للقبيلة إلى ملكية عامة للأسر أو العائلات إلى الملكية الخاصة للمتنفذين في داخلها. فتنظيم الملكية جاء

ضمن سياسة عامة أرست قواعدها السلطات المسيطرة لبناء القاعدة المادية للنمط الرأسمالي التبعي.

تقوم هذه السياسة على إجبار البدو على الاستقرار، أي ولادة القاعدة البشرية الثابتة والضرورية لقيام أي نمط إنتاج، ثم تفكيك الوحدة القبلية السابقة لضرب الركائز الأساسية للعصيان القبلي، ثم ربط الأسر المستقرة بأرض ثابتة تعمل عليها، وذلك لمنع تعدياتها على القوى البشرية المستقرة سابقاً من جهة، وإدخالها في علاقات الإنتاج الزراعية من جهة أخرى، ثم تعميق الهوة بين قيادة القبيلة وجماهيرها، أي زيادة تفكيك البنى السابقة للنظام القبلي بشكل يستحيل معه إعادة اللحمة إليه. وقد تم ذلك عبر تحويل زعماء البدو إلى ركائز للنمط الرأسمالي التبعي الجديد (ملكية الأرض ثم مداخيل النفط)، وتحويل جماهير البدو إلى مزارعين ورعاة وحرفيين و...

لقد ساهمت السيطرة الخارجية الاستعمارية في بروز التبدلات الجذرية في نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تعممت في سائر أرجاء المشرق العربي، بما فيها المناطق الصحراوية[12]. فالزحف الرأسمالي إلى هذه المنطقة تم منذ سنوات طويلة قبل الحرب العالمية الأولى لكنه لم يتغلغل إلى الداخل الصحراوي إلا إبّان الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين وبعدها. ان طبيعة السلطة المركزية بعد اكتشاف النفط تشكل المدخل الضروري لفهم التبدلات أو السمات المشار إليها سابقاً كون الاستقرار البدوي والتملك العام ثم الخاص للأراضي قد أنجز بإشراف السلطة المركزية ولمصلحة زعماء البدو الموالين لها. أما القبائل العاصية أو المتمردة فقد

---

(١٢) يقدم Berger بعض السمات المهمة لهذه المرحلة والتي تبرز بدايات نقل التكنولوجيا الغربية والأميركية الحديثة إلى دول النفط في الخليج العربي وموقف زعماء القبائل منها وبدايات تفسخ البداوة لصالح الدولة القبلية النفطية.

– M.Berger «The Arab World Today» chap. «The «old» Regimes and the «New». pp. 418 - 423.

استمرت في ترحالها داخل الصحراء دون أن تبقى بمأمن من القمع الذي تمارسه العساكر الأجنبية بواسطة الطائرات.

وعلى قاعدة الانتساب الجديد للإنتاج الزراعي المستقر والعلاقات القائمة على أساسه تفسخت ركائز المجتمع القبلي السابق وحلت مكانها ركائز ليست جديدة إلا على جماهير البدو، لأن تلك العلاقات كانت متوارثة في المجتمعات المستقرة منذ سنوات طويلة. أي أن مرحلة السيطرة الخارجية كانت بمثابة الإلحاق المباشر للبدو وتوزيعهم ضمن الأنماط الإنتاجية القائمة في المشرق العربي، وهي أنماط سابقة على الرأسمالية وتعترف بالمزارع كإنسان حر غير مستعبد لكنها تحصر الغالبية الساحقة من الإنتاج بأيدي كبار الملاكين وتجار المدن والمرابين. وحتى اكتشاف النفط وتسويقه في فترة ما بين الحربين العالميتين وبعدها تكون جماهير البدو قد مرت ضمن ثلاثة أنماط متعاقبة من الإنتاج خلال فترة لا تزيد على النصف قرن من الزمن، وهي سرعة قياسية في تاريخ تطور أنماط الإنتاج في أية رقعة جغرافية في العالم. تلك الأنماط هي:

الأول: نمط الإنتاج الماشي القبلي أو اقتصاد الرعي المستند أساساً إلى قطعان الماشية وبعض الإنتاج الزراعي الضعيف المردود وغير المستقر.

الثاني: نمط الإنتاج الزراعي السابق على نمط الإنتاج الرأسمالي والمنتشر في المشرق العربي منذ مئات السنين والقائم على أساس الفلاح الحر غير المستعبد أو القن من جهة، وعلى الملكيات العقارية الكبيرة التي تدرجت من المشاع أو السلطانية أو الأميرية أو... إلى الملكيات العقارية الخاصة التي يسيطر عليها كبار الملاكين منذ صدور قوانين التملك في أواخر المرحلة العثمانية ومطالع القرن العشرين. ولم يساهم البدو في ولادة أو تطوير هذا النمط من الإنتاج بل ألحقوا به بعد إجبارهم على الاستقرار.

الثالث: نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي الذي يجد الكثير من سماته في غزو الرساميل الأوروبية للمشرق العربي بعد تمركز نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا

ومحاولتها الدؤوبة لتوحيد السوق العالمية وخوض الحروب لاقتسام أو إعادة اقتسام مناطق النفوذ في العالم.

وضمن هذا الإطار التاريخي تندرج كامل سمات هذه المرحلة في المشرق العربي التي ساهمت في ولادة الكيانات السياسية أو كيانات التجزئة بعد الحرب العالمية الأولى وتعميق تبعيتها للرساميل الأوروبية وبناء الركائز الأساسية لولادة نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي في هذه المنطقة. وتعتبر كيانات النفط السياسية في الجزيرة العربية النموذج الأكثر وضوحاً في هذا المجال، أي الانتقال السريع من البداوة ونظامها القبلي إلى رساميل النفط والتمايز الاجتماعي الطبقي الواضح الذي رافقها.

إن ولادة التمايز الاجتماعي بين صفوف البدو إبّان مرحلة السيطرة الاستعمارية وبعدها أفرزت نوعين متلازمين من العلاقات السلطوية داخل القبيلة ومع الخارج:

الأول: استقرار جماهير البدو الموالية للسيطرة الخارجية أو التي قمعت بقوة بعد التمرد فأعلنت الولاء التام.

الثاني: تحويل زعماء القبائل الموالية إلى ممثلين رسميين للسلطات الاستعمارية في مناطقهم أو بالأحرى لسلطة تقمع جماهير البدو وتدخلهم في علاقات التبعية المباشرة للرساميل الخارجية.

وفي حين نال زعماء البدو مكافآت ضخمة على ولائهم للسلطات الاستعمارية (مناصب كبيرة، أوسمة، أراضي واسعة، مداخيل وافرة من النفط) فإن جماهير البدو المستقرة، طوعاً أو قسراً، لم تحمل معها سوى قوة عملها تبيعها إما مجاناً لزعمائها القدماء الذين تحولوا إلى ملاكين كبار للأرض وقطعان الماشية، أو بالأجر النقدي عند أعيان القرى وتجار المدن والمؤسسات الخاصة والعامة. كما تملك بعض البدو قطعاً صغيرة من الأراضي عملوا عليها كمزارعين.

فالعلاقة بين زعيم القبيلة الذي تحول إلى مالك كبير وجماهيره البدوية التي تحولت إلى مزارعين مستقرين ليست علاقة جديدة، بل تحمل سمات جديدة

بعضها موروث من العلاقة بين الملاكين السابقين أي المستقرين منذ زمن بعيد وبين فلاحيهم. الخصوصية، إذا ما سمينا ذلك خصوصية، تكمن في فهم التحاق جاهير البدو بعلاقات إنتاجية زراعية موجودة منذ مئات السنين لكنهم التحقوا بها متأخرين نظراً لعجز السلطة المركزية تاريخياً عن إخضاعهم داخل مناطق تواجدهم الصحراوية.

لقد استطاعت السلطة المركزية القوية، في القرن العشرين، تسريع عملية استقرار البدو فحققت بذلك قفزة نوعية في علاقة السلطة المركزية بجماهير البدو وذلك بإدخالهم مباشرة في دائرة الإنتاج وعلاقات الإنتاج لمصلحة رساميلها وجاءت مداخيل النفط تساهم بعمق في تسريع ولادة نمط إنتاج رأسمالي تبعي يقطع بسرعة مع البداوة ويدخل جماهير السكان، من وطنيين ووافدين، في علاقات رأسمالية تزداد وضوحاً باستمرار ويزداد معها الفرز الاجتماعي الطبقي للقوى المسيطرة والقوى الخاضعة للسيطرة[١٣]. يضاف إلى ذلك، أن نسبة كبيرة من النساء تشارك الآن في عملية الإنتاج في دول النفط بعد أن كان محظوراً عليها القيام بأي عمل خارج المنزل. وانخفضت نسبة الأمية بشكل حاد في أوساط الفتيات في سن الدراسة. هذه الظاهرة تؤكد على دور النفط، وهو دور مهم، في

(١٣) دلت إحصاءات فؤاد خوري عن تطور مهم في الفرز الطبقي في البحرين في العقود الخمسة الماضية. وتوصل إلى نتائج بالغة الأهمية بعد دراسة مداخيل العائلات البحرانية، إذ تبين له أن نسبة كبيرة من العائلات يقل مدخولها السنوي عن ٢,٥٠٠ دولار اميركي، وبعضها دون ١,٢٥٠ دولاراً. ومداخيل هذه العائلات تتوزع تبعاً لعدد الأولاد على الشكل التالي:

	أكثر من ٢٥٠٠ دولار	١٧٥١ ـ ٢٥٠٠ دولار	دون ١٧٥٠ دولار
٧ أولاد	ـ	ـ	١٠٠٪
٦ أولاد	ـ	٥٠٪	٥٠٪
٥ أولاد	٦٠٪	١٠٪	٣٠٪
٤ أولاد	١٧٪	٣٠٪	٥٣٪
٣ أولاد	٢٤٪	٢٣٪	٥٣٪
ولدان	٢٩٪	٢٠٪	٥١٪
ولد واحد	٥٤٪	٢٧٪	١٩٪

تعليم الفتاة ومشاركتها في العمل والوظائف والإنتاج. ومن المعتقد أن بعض نساء الأسر المسيطرة في دول النفط تلعب دوراً كبيراً في المؤسسات المالية والصفقات التجارية[١٤].

حلقات التبعية في مشيخات النفط

يشكل الترحال المستمر سمة أساسية من سمات البداوة الصحراوية. نتج عن ذلك أن الأراضي القابلة للسكن تعرضت لموجات متعددة من الهجرات القبلية التي لم يتم الاستقرار عليها بشكل ثابت إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. فتاريخ المناطق السكنية لم يرتبط بقبائل معينة بل بموجات قبلية متلاحقة تبعاً لسياسة الغزو وسيطرة القوي على الضعيف.

مع استقرار القبائل، الطوعي أو القسري، باتت المسألة البدوية تواجه صعوبات سكنية تتفاوت في الحدة تبعاً للمناطق. بعض القبائل المستقرة حديثاً واجهت تجمعات سكنية مستقرة منذ زمن بعيد ومتشكلة في قرى وقصبات كبرى ومدن كما هو الحال في مناطق سوريا وفلسطين والعراق واليمن. أي أن الاستقرار البدوي سيواجه صعوبة الاندماج في المجتمعات المستقرة ويتوزع على الفئات والطبقات الاجتماعية المتشكلة تاريخياً في مناطقها.

= يبرز الجدول أعلاه، أن نسبة كبيرة من عائلات البحرين تعيش حالة فقر واضحة نظراً لقلة المداخيل وكثرة عدد الأولاد، في حين أن نسبة ضئيلة من العائلات التي يزيد مدخولها السنوي على ٢٥ ألف دولار أميركي لا تنجب أكثر من ثلاثة أولاد فقط. ونسبة هذه الفئة ١٪ من مجموع العائلات التي تضم ٣ أولاد، و٢,١٪ من مجموع العائلات التي تضم ولدين، و٣,٢٪ من مجموع العائلات التي تضم ولداً واحداً فقط. فالغنى الاقتصادي الناتج عن مداخيل النفط وسواها لعب دوراً مهماً في تقليص عدد الأولاد كما هو الحال في الغالبية العظمى من البلدان المتطورة.

– Fuad. I. Khuri «Tribe and State in Bahrain» Chicago 1980. p 149.

(١٤) محمد غانم الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج»، مجلة «المستقبل العربي»، العدد ٣٤ الصادر في (كانون الأول ١٩٨١)، صفحات ٩٩ ـ ١١٦.

– إياد القزاز، «المرأة والتعليم في الوطن العربي»، مجلة «المستقبل العربي»، العدد ٣٠ الصادر في (آب ١٩٨١)، صفحات ٧٢ ـ ٨٢.

لكن بعض القبائل استقرت في مناطق شبه خالية أو خالية تماماً لا سيا في مناطق النفط، فساهم استقرارها في تشكيل فئات اجتماعية جديدة لم تكن معروفة في السابق. فكان البدو القاعدة الأساسية لذلك الاستقرار ثم وفدت إليهم جماعات مهاجرة من مختلف مناطق العالم للعمل في مؤسسات النفط أو فروع إنتاجية أخرى. أي أن البداوة المستقرة في هذه المناطق لم تندمج في تجمعات سكانية سابقة عليها، بل أجبرت جموع المهاجرين على الانتساب لمجتمعها المؤسس حديثاً، فكان البدو بمثابة الفئة الاجتماعية المميزة التي يطلق عليها إسم «الوطنيين» وكل ما عداهم «أجانب». وتبعاً للانتساب إلى هاتين الفئتين الكبيرتين تتوزع المناصب والخدمات الإجتماعية والغنى وملكية الأراضي والنفوذ و... الخ، فالبداوة التي اندمجت في الفئات المستقرة قديماً شكلت الفئات الدنيا في المجتمع الذي استقرت فيه باستثناء قلة صغيرة من أفرادها هي فئة زعماء القبائل. أما البداوة الأخرى فكانت نواة دويلات نفطية شكّل غالبية أفرادها فئات ارستقراطية بدوية تتفاوت في الغنى لكنها تمتلك القدرة على الترقي الاجتماعي السريع لمجرد الإنتماء إلى فئة «الوطنيين».

لكن ما ميز جماهير المهاجرين أنهم جميعاً من الناس الأحرار، بعد أن ألغيت كل مظاهر العبودية والرقيق الموجودة سابقاً في الجزيرة العربية[١٥]. كذلك انتفت كافة أشكال الاستعباد القبلي الناتج عن الغزو والسبي وإكراه الجماهير البدوية المغلوبة على القيام بالأعمال الوضيعة التي يأنف البدو القيام بها. فالمهاجرون ينتمون إلى فئات اجتماعية حرة لم تمارس ضدها أية أشكال عبودية، بل وفدت إلى دويلات النفط طلباً للغنى السريع فتشكلت منها فئات العمال المهرة، والمهندسين، والأطباء، والتجار، والعمال الزراعيين، وذوي الأجور المنخفضة وسواها، أي

---

(١٥) يشير صلاح العقاد إلى اتفاقيتي (١٨٢٢ و١٨٤٥) بين بريطانيا ومشيخات الخليج اللتين حرمتا تجارة الرقيق. كذلك ألغي إعلان ١٨٩٧ الصادر عن سلطان مسقط نظام الرق.

العقاد، «التيارات السياسية في الخليج العربي»، القاهرة ١٩٧٤، صفحات ١٦٠-١٦٦.

لكن الأرشيف البريطاني يضم مئات الوثائق حول وجود الرق في بعض دول الخليج العربي طيلة

كافة الفئات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات المستقرة المجاورة[١٦]. وكان تطور

النصف الأول من القرن العشرين. وسنشير إلى بعض هذه الوثائق خلال عامي (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧).

رقم الميكروفيلم في الجامعة الأميركية في بيروت	رقم الأرشيف	رقم الملف	التاريخ	الموضوع	الصفحات
247/228	F.O.371/20059	1191 - 131/25	١٩٣٦/٦/٣	المفاوضات البريطانية ـ السعودية لتطبيق اتفاقية جدة حول الرق.	٢٢١ ـ ٢٣١
247/228	F.O.371/20059	6399 - 131/25	١٩٣٦/١٠/٥	نشر مرسوم تنظيم الرق	١٣٤ ـ ١٥١
247/230	F.O.371/20062	827 - 599/25	١٩٣٦/٢/١٥	تنظيم الرق في العربية السعودية	٢٣٤ ـ ٢٣٧
247/238	F.O.371/20778	4703 - 88/91	١٩٣٧/٨/١٢	الرق في محمية عدن وتجارة الرقيق في حضرموت	١٦٨ ـ ١٧٧
247/242	F.O.371/20840	202 - 102/25	١٩٣٧/١/١١	تعيين مفتش للبحث في مسائل الرقيق في الخليج العربي.	١٥٢ ـ ١٥٤
		7445 - 202/25	١٩٣٧/١٢/٢٠	تنظيم الرقيق في السعودية	١٥٥ ـ ١٥٦

وتكتب جريدة «الأساس» المصرية في عددها الصادر في (٢٣ آذار ١٩٥١)، نقلاً عن مراسلها في عدن، تحت عنوان «في منتصف القرن العشرين، لا زالت توجد أسواق لبيع العبيد». فيصف كاتب المقال كيف كانت تعرض الفتيات والفتيان للبيع في المكلا وسوول. فبيع الرجل بأربعة ريالات، وبيع زنجي بنصف ريال، أي ما يعادل عشر الجنيه المصري. ويشير كاتب المقال إلى وجود أسواق لبيع العبيد بعلم السلطات البريطانية وكيف أن السلاطين المحليين يشجعون هذه التجارة. فسلطان المكلا يملك عدة مئات من العبيد. ويرفض العبد أن يعطى حريته كي لا يموت جوعاً. لذا، يفضل البقاء في خدمة السلطان. ويشير كذلك إلى وجود أسواق علنية لبيع العبيد في الكويت بالرغم من الاتفاقيات التي تحظر مثل هذه التجارة.

— Le Genissel «Proche - orient Moderne..» pp 51 - 56.

(١٦) هناك ملف بالغ الأهمية بعنوان «انتقال العمالة العربية: دراسة حالات»، يتضمن المقالات التالية:

سعد الدين ابراهيم، «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة من مصر».

نادر فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية».

سام خليل الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن».

نشر في مجلة «المستقبل العربي»، العدد ٣٥ الصادر في (كانون الثاني ١٩٨٢)، صفحات ٥٧ ـ ١٢٠.

النظام الاقتصادي - الاجتماعي في دويلات النفط مرهوناً بالفئات المهاجرة التي تقوم بجميع الأعمال، في حين تكتفي الفئات «الوطنية» بالمشاركة في الأرباح لأن قوانين هذه الدويلات تجعل منها المالك الشرعي الوحيد لجميع المؤسسات العاملة على أراضيها. هكذا برزت تباعاً عدة سمات أساسية للتوزع السكاني داخل دويلات النفط أو التجمعات القبلية السابقة. من هذه السمات:

- الانتماء القبلي يحدد مفهوم الوطنية في الدولة الجديدة.

- الزعامة القبلية السابقة هي الزعامة السياسية المتحكمة في الدولة النفطية الجديدة وتتوزع على جميع المراكز الأساسية فيها، وإرادة الأسرة الحاكمة هي القانون.

- الأرض الوطنية هي أرض قبلية ولا يجوز تملكها إلا من قبل الفئات التي تنتسب إلى القبيلة أو المتحالفة معها تاريخياً. ولا يمكن الحصول على الجنسية الوطنية إلا بإرادة سياسية تصدرها الأسرة الحاكمة التي تبقى ذات سيطرة مطلقة مهما ازداد عدد السكان في الدويلة النفطية. فاكتساب الجنسية، على الصعيد العملي، لا يعني المساواة في الحقوق والواجبات مع جميع أفراد الدولة النفطية، بل الانتساب السكاني كحليف تابع لزعامة القبيلة من موقع الضعيف المحتمي بها.

- المهاجر، عربياً كان أو غير عربي، يعتبر دوماً بمثابة الأجنبي ولا يحق له التملك أو القيام بأي عمل إلا بإشراف مباشر من السلطة المركزية وبالمشاركة الكاملة مع أحد أفراد فئة الوطنيين. أي أن الثروة التي يجنيها المهاجر، مهما كبرت، تبقى خاضعة لإشراف دقيق من جانب الأسر الحاكمة التي تسلط عليه فئة الوطنيين تحت ستار حماية الأرض والثروة لأصحابها الأصليين.

- كانت حرية المهاجرين إذاً محدودة بالرغم من أنهم مواطنون أحرار. ففئة الوطنيين القليلة العدد والتي تتدنى إلى نسبة ٢٠٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة تتحكم بكامل ثروة البلاد وبفئة المهاجرين التي تزيد على ٨٠٪ من السكان. هذا الشكل من العلاقة البشرية بين فئتين من السكان لم تعرفه أي من

المجتمعات التي وفد إليها المهاجرون بأعداد كبيرة. فالمهاجرون في كثير من بلدان العالم نالوا جنسيات البلاد التي هاجروا إليها وانخرطوا في جميع نشاطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبلغوا أعلى المراتب حتى رئاسة الجمهورية في حالات عديدة. أما في مشيخات النفط فكان دورهم معدوماً في الجانب السياسي وذا وجه اقتصادي دائماً. فالزعامة البدوية النفطية كانت تسعى إلى تضخيم أعداد السكان في مشيخاتها على حساب المهاجرين شرط أن تبقى هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وثرواتها. وحدها فئة الخبراء الإنكليز والأميركيين بقيت خارج هذا التصنيف لأنها شكلت فئة قليلة العدد، لكنها قوية النفوذ داخل مشيخات النفط. فهي، في الواقع، ليست فئة مهاجرة إلى هذه المشيخات بل جهاز إداري وعسكري شديد التنظيم مهمته مراقبة إنتاج النفط وضمان تدفقه على العالم الرأسمالي والسيطرة على الغالبية الساحقة من مداخيله.

ويمكن التأكيد أن فئة المهاجرين الإنكليز والأميركيين شكلت جماعة مميزة داخل الفئات السكانية في مشيخات النفط. فالأسرة المسيطرة تتحكم بجماهير الناس، الوطنيين والمهاجرين، وفئة الوطنيين تتحكم بالمهاجرين، لكن الخبراء الإنكليز والأميركيين يتحكمون بالأسر المسيطرة والوطنيين والمهاجرين، وهم الحكام الفعليون لمشيخات النفط والممثلون الحقيقيون لشركات النفط العالمية والكثير من الشركات الرأسمالية الكبيرة.

يراد بهذا التقسيم الاجتماعي السكاني تحقيق الوظائف الاجتماعية التالية:

- تأمين سيطرة الأسرة الحاكمة عبر استقدام أعداد كبيرة من المهاجرين لتضخيم عدد السكان وإمكانية التحول إلى دولة قابلة للحياة.

- تحويل النظام القبلي السابق إلى نظام سياسي يحافظ على الكثير من السمات الأساسية للزعامة القبلية والموروث القبلي في ممارسة السلطة السياسية.

- تبديل جذري في البنية القبلية السابقة نحو الاستقرار النهائي مع محاولة الحفاظ على العلاقة المصلحية المتبادلة بين الفرسان وزعيم القبيلة، أي ارتكاز

السلطة السياسية على فئة الوطنيين دون سواها ومدها بالامتيازات الاقتصادية الهائلة على حساب جماهير المهاجرين وليس على حساب الأسرة المسيطرة.

– تركيز التمايز الاجتماعي القبلي السابق على أسس جديدة تأخذ بالحسبان مداخيل النفط بحيث تزداد الأسر المسيطرة غنى ونفوذاً وتزداد فئة الوطنيين تكالباً في امتصاص الحصة من مداخيل النفط وحرمان الجماهير المهاجرة المنتجة منها.

– ترسيخ التقسيم الطبقي على قاعدة السيطرة على الأرض والحصة من مداخيل النفط ضمن قنوات التبعية للسيطرة الخارجية، الضامنة العسكرية للنظام السياسي الجديد. وينتج عن ذلك تحويل غالبية السكان إلى شرائح اجتماعية تابعة للسلطة المركزية وتتحكم بها فئة الوطنيين.

– تعميق البنية السياسية في دويلات النفط على قاعدة التحول من القبيلة إلى الدولة الحديثة ذات الركائز القائمة على الموروث القبلي السابق. فالدساتير والبرلمانات وسواها من التعابير السياسية الحديثة بقيت سطحية، لا تتعارض مع الموروث القبلي ولا تحاول التصدي له، بل كانت مجرد أشكال فوقية تنشأ بقرار وتلغى بقرار آخر، إذ لا ركائز ثابتة لها.

– محاولة إيجاد بنى اقتصادية جديدة قائمة على مداخيل النفط وتعود ملكيتها إلى الأسر المسيطرة وقلة من فئات الوطنيين. ولا زالت تلك البنى ضعيفة إنما يصبح وجودها أمراً حتمياً بمقدار التوغل في التحضر والابتعاد عن البداوة وموروثها القبلي. وما لم تتركز على قواعد ثابتة، فإن الكلام على صراع اجتماعي في دويلات النفط، بالرغم من مظاهر التمايز الواضح في داخلها، يعتبر ضرباً من الوهم. فقوى الإنتاج خارج مداخيل النفط لا زالت ضعيفة جداً وبحاجة إلى دعم كبير للصمود والاستمرار.

استند التمايز الاجتماعي في مشيخات النفط التي تحولت إلى دويلات حديثة إلى الموروث القبلي السابق في ممارسة السلطة وتوزيع الملكية والنفوذ. مرد ذلك إلى

هيمنة الاقتصاد الوحيد الجانب القائم على استخراج النفط دون تحويله إلى قاعدة اقتصادية للإنتاج. فبقيت كافة القطاعات الصناعية والزراعية هامشية وذات مردود ضعيف جداً، في حين تكاثرت المؤسسات الاستهلاكية بفعل التبعية شبه المطلقة للشركات الاحتكارية العالمية ودولها. فالتمايز الاجتماعي في مشيخات النفط أقرب ما يكون إلى علاقات التبعية المتصلة الحلقات منها:

- فئة البدو المترحلين وهي قليلة العدد وترتبط تبعياً بأجهزة السلطة المركزية التي تراقب تحركاتها وتمدها بالمساعدات المادية الوفيرة بهدف استقرارها النهائي.

- فئة المهاجرين التي ترتبط تبعياً بفئة الوطنيين والأسر الحاكمة وترتهن لها اقتصادياً وسياسياً.

- فئة الوطنيين أو السكان الأصليين وهي قليلة العدد لكنها ذات ملكية وافرة للأرض وحصة من مداخيل النفط. وثبات ملكيتها مرهون بتبعيتها المطلقة للأسر الحاكمة. فانقسم «الوطنيون» إلى أغنياء وفقراء ومتوسطي الدخل تبعاً لعلاقاتهم مع أفراد من الأسر الحاكمة.

- كانت الأسر الحاكمة نفسها هي المسيطرة على الأرض ولها حصة مهمة من مداخيل النفط لكنها ذات تبعية واضحة لشركات النفط لا سيما الأميركية منها بعد أن كانت إنكليزية لسنوات طويلة. وأثبتت التجربة السابقة أن شركات النفط كانت قادرة على عزل أي أمير، مهما بلغت درجته، وإبداله بأمير آخر من داخل الأسرة المسيطرة نظراً إلى المصلحة المتبادلة بين هذه الأسرة والسيطرة الخارجية.

يقوم التمايز الاجتماعي في دويلات النفط على سلسلة متصلة الحلقات من التبعية تبدأ بالفئات الدنيا ولا تنتهي إلا بتبعية الفئات العليا للاحتكارات النفطية العالمية. وهذا التمايز يؤكد أن مشيخات النفط التي تحولت إلى دويلات حديثة في عصر الامبريالية وسيطرة رساميلها وشركاتها تعيش مرحلة التبعية لتلك الرساميل وتؤسس في داخلها لرأسمالية هامشية هي رأسمالية الأطراف الملحقة بالمراكز الكبرى العالمية.

فالتقسيم الاجتماعي الأساسي لفئات السكان في مشيخات ودول النفط لا يشبه التقسيمات الاجتماعية المعروفة في سائر أرجاء المشرق العربي. وكان له الأثر الكبير والمباشر على التنظيم السياسي والنقابي لفئات الناس دفاعاً عن مصالحهم الطبقية.

فالأحزاب السياسية محظورة وذات تأثير ضعيف جداً كذلك التنظيمات النقابية. وليست هنالك قوانين ثابتة يتم الاحتكام إليها، ولا زالت إرادة زعيم الأسرة المسيطرة بمثابة القانون النافذ فوراً تماماً كما كان الحال إبّان النظام القبلي. ورغم مظاهر الحياة الدستورية الشكلية في بعض مشيخات الخليج، فإن تلك المؤسسات عديمة الأثر ولا تستند إلى جذور تاريخية وتقاليد عريقة في العمل البرلماني والتنظيم السياسي.

وإلى أن تتم تبدلات بنيوية جذرية في العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية في مشيخات النفط، فإن الدولة فيها ليست سوى الأسر المسيطرة التي تمارس الحكم على قاعدة الموروث القبلي السابق ولا تقيم وزناً كبيراً للمؤسسات البرلمانية الهامشية التي نقلتها عن اوروبا.

إن تبدلاً جذرياً طرأ على المجتمعات العربية الخليجية بعد تسويق النفط. مرد ذلك أن المرحلة الجديدة لا تجد كامل سماتها في أحضان المرحلة القبلية السابقة، ولها سمات حديثة النشأة والتكوين وترتبط وثيقاً بمداخيل النفط الوفيرة التي بدّلت جذرياً من مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإدارية والسياسية في مشيخات النفط. فسمات شيوخ النفط لا تنطبق على سمات شيوخ العشائر الذين يشاركون جماهيرهم البدوية في السكن والعيش والترحال والغزو وفض المنازعات وسواها. ورغم احتفاظ بعض شيوخ النفط بمثل هذه التقاليد وتخصيص يوم معين في كل أسبوع لملاقاة جماهير الناس والمشاركة في حل مشاكلهم، كانت تلك التقاليد أشبه بالفولكلور التراثي منها بالممارسة التاريخية لدور شيوخ القبائل. إن تركيبة طبقية جديدة تماماً رافقت مرحلة النفط في دول الخليج العربي، عبّر عنها صلاح العقاد بدقة حين قال: « النفط قلب نمط الحياة رأساً على عقب خاصة

في مشيخات قطر وأبو ظبي وإمارات الخليج الأخرى. فقد كانت غالبية السكان تعيش عيشة بدوية ويتفاخر الناس بالإنتماء القبلي الموروث. وبعد استخدام النفط نشأت فئات واسعة من رجال الأعمال والتجار والبورجوازية المحلية، تحول البدو فجأة من حياة التنقل والرعي إلى العمل المنظم. وشكل المهاجرون في قطر ودبي وأبو ظبي والكويت أضعاف عدد السكان وبرزت فئات فقيرة معدمة وفئات وسطى وميسورة»[17]. بتعبير أوضح أدخل النفط المجتمعات البدوية في الخليج العربي في تقسيم اجتماعي جديد لم يكن واضحاً قبل تسويق النفط[18]، وهو تقسيم طبقي يستمد مشروعيته فقط من التراتب الطبقي الجديد الذي أدخله النفط والعلاقات الطبقية التي ترسخت على أساس مداخيله الوفيرة. فالثروة النفطية الكبيرة كانت كافية للقطع مع البداوة وتراثها في الترحال المستمر وعاداتها وتقاليدها وسكنها واقتصادها وماشيتها من جهة، وللقيام بخطوات سريعة جداً لإقامة مجتمع طبقي جديد لا صلة له بالمجتمع البدوي التقليدي من حيث الإنتاج والعمران. ومن الطبيعي القول إن الموروث القبلي لا يضمحل بسرعة على صعيد العائلية والوراثة والتقاليد لكن الجيل البدوي الذي استقر في القصور ويستخدم الطائرات والسيارات الفخمة في تنقلاته، ويتعاطى الأعمال التجارية والمالية لا

---

(١٧) صلاح العقاد، «البترول وأثره...»، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(١٨) نقدم على سبيل المثال ما سجله تقرير بولارد Bullard المعتمد البريطاني في عدن، إلى الخارجية البريطانية بتاريخ (٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧) حول أوضاع الشعب في مشيخات المكلا ولحج وعمان. يقول المعتمد: «هناك فارق كبير بين بدو الداخل وسكان المدن الساحلية خاصة عدن. فالبدو في الداخل يجهلون كل شيء عن العلاقات مع العالم الخارجي وليست لهم صلة بالغرب ولا ببريطانيا. فالتعليم في المكلا، ولحج، وبوشهر وحتى في عدن شبه معدوم. والأمية متفشية إلى أقصى حد خاصة في صفوف النساء. وحتى زعماء القبائل لا يحسنون القراءة والكتابة إلا نادراً. ولهم عادات وتقاليد قبلية خاصة بهم يورثونها لأبنائهم. ومتطوعو عسكر المكلا لا يعرفون حتى كتابة أسمائهم. والطريف أن بعض الأفراد يرددون كلمات إيطالية ويستطيع بعضهم التفاهم بالبرتغالية على السواحل...».

– P.R.O - F.O class 905 - No 48 - piece 161. «Political situation in the Hadramout», Report (January 20, 1937).

يمكنه توريث أبنائه عادات بدوية سابقة بات يفتقر إليها. يضاف إلى ذلك أن الجيل الجديد ترعرع في أكثر المدارس حداثة واعتاد على نمط من العيش البورجوازي المترف، واكتسب خبرات علمية مرتبطة بحضارة القرن العشرين وعصر التكنولوجيا وغزو الفضاء. وبالتالي، يستحيل على هذا الجيل الذي سيتقلد السلطة في دويلات النفط ألاّ ينخرط في علاقات الإنتاج الرأسمالية العالمية كطرف أساسي فاعل فيها أو هامشي تبعي لمراكز التقرير في الامبريالية العالمية.

موقع العائلة المسيطرة في دويلات الخليج العربي:
نماذج الأسر في السعودية والكويت والبحرين

تجد الدولة السعودية، كجميع الدويلات في الخليج العربي، سماتها الأساسية في دراسة الانتقال من البداوة إلى الاستقرار على قاعدة النفط. فحتى أواسط القرن العشرين كانت البداوة تشكل السمة الغالبة للسكن في مناطق الجزيرة العربية حيث استقرت بعض التجمعات السكانية على سواحلها فقط. لكن الأسرة السعودية المتحالفة مع الدعوة الوهابية استطاعت، في مطالع القرن العشرين، دفع البدو إلى الاستيطان في مراكز ثابتة تسمى «هجر».

ومنذ عام ١٩١٢ بدأت عملية استيطان البدو في «الهجر» حيث يمارسون الزراعة والحرف ويتلقون أصول الدين على أساس مبادىء الدعوة الوهابية. وبنيت مراكز لاستيطان البدو في الواحات وفي مناطق نجد سرعان ما تحولت لاحقاً إلى قرى زراعية كبيرة. لكن النفط لعب الدور الأساسي في توسيع السكن المديني في السعودية، إذ كان ولا يزال يشكل العمود الفقري لا بل المصدر شبه الوحيد للدخل في السعودية وفي جميع دول الخليج العربي[١٩]. تعتمد الدول النفطية بشكل

---

(١٩) في عام ١٩٥٠ كانت السعودية تحتل المرتبة الخامسة بين منتجي النفط في العالم بمعدل ٥٤٧ ألف برميل في اليوم. وحتى ذلك التاريخ لم يكن دخل السعودية النفطي يزيد على ١٠٠ مليون دولار سنوياً. أي أن مرحلة أواسط القرن العشرين تشكل حلقة مهمة بين مرحلة الثلاثينات ومرحلة الثمانينات من القرن العشرين. فقد بدأ استخراج النفط السعودي عام ١٩٣٦ بحوالي ١٠٠ =

شبه كامل على مداخيل النفط، في حين أن قطاعي الزراعة والصناعة لا يقدمان سوى نسبة ضئيلة من حاجات السكان الاستهلاكية. وحتى عام ١٩٧٠ كان بعض السكان السعوديين يزرعون مساحة تقدر بحوالي ٠,٥ إلى ٠,٧ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أي بنسبة تقل عن ١٪ من مساحة السعودية. معظم الأراضي الزراعية تقع في عسير بنسبة ٢٠٪ وفي واحات خيبر والمدينة، ومكة، والطائف، ووادي فاطمة، وحايل، وبريدة، وعنيزة، والرياض، والخرج، والحسا، ونجد، والقطيف وسواها. ومعظم الأراضي الزراعية يعتمد بشكل أساسي على الآبار الارتوازية بنسبة ٨٠٪.

فالسيطرة على مداخيل النفط تعني السيطرة على الإنتاج وعلاقات الإنتاج معاً. وهنا بالضبط تكمن أهمية العائلة القبلية في السيطرة على مجتمعات النفط في إطار سيطرتها السابقة على التجمعات البدوية التي كانت خاضعة لها.

لعبت البنية العائلية القبلية دوراً أساسياً في تماسك النظام السياسي المسيطر في

= برميل نفط في اليوم. وارتفع الرقم إلى ١٤٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٣٨، وإلى ١٦ ألف برميل عام ١٩٤١، وإلى ٢١ ألف برميل عام ١٩٤٢، وإلى ٢٤٧ ألف برميل عام ١٩٤٧، وإلى ٥٤٦ ألف برميل عام ١٩٥٠، وإلى ما يقارب العشرة ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٠.

إن فهم أهمية سلاح النفط السعودي يكمن في إبراز هذا التطور من مئة برميل يومياً عام ١٩٣٦ إلى عشرة ملايين برميل عام ١٩٨٠. وهذا الفارق الجذري في الإنتاج جعل السعودية تحتل المرتبة الأولى في دول الأوبيك المصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٠. لكن إنتاجها خلال ذلك العام جعلها تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. وفي عام ١٩٨٠ باتت السعودية أول دولة منتجة للنفط في العالم كله بنسبة ١٧ إلى ٢٠٪ من مجمل الإنتاج العالمي للنفط بالإضافة إلى الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي. ومن المعتقد أن الاحتياط النفطي السعودي يصل إلى ٣٧٪ من احتياط جميع دول الأوبيك وإلى أكثر من أربعة أضعاف احتياط الولايات المتحدة الأميركية من النفط، وإلى ما يعادل مجموع احتياط الدول الثلاث العالمية التي تلي السعودية في المرتبة وهي الكويت وإيران والاتحاد السوفييتي.

وتشكل صادرات النفط نسبة ٩٩,٩٪ من مجمل صادرات المملكة السعودية وتشكل عائدات =

الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط. فالسلطة التقريرية فيها محصورة بأيدي أبناء الأسر الحاكمة، وهي أسر قليلة العدد قياساً إلى حجم السكان لكن أفرادها كثيرو العدد ويتوزعون على المراكز الحساسة التي تشكل عصب الدولة. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن مؤسس المملكة السعودية، الملك عبد العزيز بن سعود، ترك عشرة أشقاء، و٣٧ إبناً، وحوالي ١٥٠ حفيداً وأكثر من ٥٠٠ من أبناء الأحفاد[٢٠].

- الحكومة منها نحو ٧٠٪ من مجمل الدخل القومي. وهذه النسب تكاد تنطبق على جميع دول الخليج العربي كالكويت والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن اليابان تعتمد بنسبة ٥٥٪ من حاجاتها النفطية على السعودية. ومنذ عام ١٩٧٢ باتت السعودية أول دولة مصدرة للنفط باتجاه البلدان الأوروبية الغربية. فالسوق الأوروبية المشتركة تعتمد بنسبة ٣٠٪ من احتياجاتها النفطية على السعودية. والنفط السعودي يشكل ٦٣٪ من مجمل الطاقة التي تستهلكها أوروبا الغربية منذ عام ١٩٧٣. فبريطانيا تستورد ٣٤٪ من احتياجاتها النفطية من السعودية، وفرنسا ٤٢٪، وألمانيا الغربية ٢٧٪، وإسبانيا ٤٧٪، وإيطاليا ٣٤٪، واليونان ٥٣٪، وبلجيكا ٦٤٪، وهولندا ٤٤٪ وذلك بحسب إحصاء ١٩٧٦. وقد ضاعفت الولايات المتحدة الأميركية نفسها من استيراد البترول السعودي من نسبة ٣،١٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨،٦٪ عام ١٩٧٨.

تشير هذه الاحصاءات السريعة إلى الموقع الممتاز الذي يحتله النفط السعودي في الاقتصاد العالمي للبلدان الرأسمالية. وعلى الرغم من وفرة التقارير التي تؤكد وجود مصادر بديلة من البترول، كالطاقة الشمسية، والعودة إلى الفحم الحجري، واستخدام الذرة في المشاريع الإنتاجية، فمن المرجح أن النفط سيبقى لفترة ليست بقصيرة، كثير الاستخدام في مختلف القطاعات الانتاجية. ذلك أن قاعدة الإنتاج، من محركات وسواها، بنيت على أساس الطاقة الحرارية المستخرجة من النفط، ولا يمكن تغيير القاعدة دفعة واحدة، بل يتطلب ذلك فترة زمنية طويلة في حال حزمت بعض الدول الرأسمالية المتطورة أمرها على إبدال النفط بطاقة أخرى.

انطلاقاً من هذه المقولة الموضوعية حول صعوبة استبدال النفط في المدى القريب، نرى أن سلاح النفط يمكن أن يلعب دوراً مهماً لصالح الشعوب العربية إذا ما أحسن استخدامه، وذلك نظراً إلى الطلب المتزايد عليه في السنوات القادمة. وقد دلّت الحرب العربية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٧٣ على أهمية هذا السلاح الذي استخدم جزئياً في حرب ١٩٧٣، إذ ارتفعت أسعار النفط بشكل عمودي في السنوات اللاحقة وارتفعت معها أسعار الدولار بشكل حاد قياساً إلى المرحلة السابقة.

---

(٢٠) غسان سلامه، «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥»، صفحات ٤٦ ـ ٤٨.

هذا الجيش الوافر من الأشقاء والأبناء والأحفاد يظهر بوضوح أن الأسرة السعودية تمسك جميع مقاليد السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والادارية في المملكة. وهذا الجيش السلطوي يتكتل حول زعامات داخل الأسرة السعودية المسيطرة. فللجميع مواقع ثابتة في الدولة لكنهم غير متساوين في النفوذ. ولا يجوز التقليل من أهمية الخلافات الشخصية داخل الأسرة السعودية كذلك لا يجوز الإفراط في جعل هذه الخلافات الثانوية كما لو كانت تناقضات جذرية في المملكة السعودية. فالمحصلة النهائية لكل تحليل علمي أن الصراع داخل الأسرة السعودية لا ينفي تماسكها الصلب في وجه أية قوى من خارجها تسعى إلى انتزاع السلطة منها.

ودلت تجربة الخلاف العائلي لسنوات (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) أن كل خلاف عائلي سينتهي بالمصالحة بهدف تعزيز نفوذ العائلة السعودية. فقد لجأ منافسو الملك سعود، وهم خمسة من أشقائه، إلى مصر طيلة ست سنوات مطالبين بالعرش لأحدهم، ثم عادوا إلى السعودية بعد مصالحة عائلية استغلها الأمراء الخمسة لعزل الملك سعود في (تشرين الثاني ١٩٦٤) وتعيين شقيقه الملك فيصل خلفاً له. فبديل الملك السعودي يجب أن يكون بالضرورة ملكاً من الأسرة السعودية نفسها شرط أن يتمتع بصفات الزعامة وبدعم القبائل وبرضى القوى الخارجية الداعمة للأسرة السعودية.

تتوزع مراكز السلطة التقريرية في السعودية بين أبناء الأسرة دون سواها، ومراكز النفوذ داخل الأسرة السعودية بين كتل أو مراكز استقطاب تمتد لتشمل جميع الوزارات وأجهزة الدولة. ولكل من الكتل البارزة مراكز نفوذ داخلية، وامتدادات قبلية على اتساع رقعة الأرض السعودية حيث تندرج جميع القبائل في الصراع السياسي إلى جانب الكتل المتنافسة.

ورغم مظاهر الخلاف التي تبدو علنية في بعض الأحيان، فإن سياسة الكتل تبقى دونما تغيير في المجالات التالية:

- ترسيخ وتطوير العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية والاستعداد الدائم للانخراط في مخططاتها في المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم.

– الانخراط العملي في مكافحة الشيوعية والالحاد في الشرق الأوسط، خاصة في الدول العربية[٢١].

– مشاركة السعودية في تمويل الأحلاف والقواعد العسكرية الموالية لها في الشرق الأوسط.

– دعم الدولار واعتباره المعادل الأساسي للذهب.

– السماح بإقامة قواعد أميركية عسكرية في السعودية وتسهيل دخول الأساطيل والطائرات الأميركية إلى منطقة الخليج العربي.

– الوقوف بوجه جميع محاولات دول الأوبيك لتخفيض إنتاج النفط ورفض استخدامه في المعارك القومية العربية الكبرى، خاصة القضية الفلسطينية.

– توظيف أموال نفطية ضخمة في البنوك والمؤسسات الأوروبية الغربية والأميركية مع الإشارة إلى أن قسماً كبيراً من هذه الأموال لا يمكن إعادته إلى الدول العربية بسبب القيود المالية التي تفرض عليه عند الخروج. وقد دلت تجربة شاه إيران أن قسماً كبيراً جداً من أموال النفط الإيراني ذهب إلى جيوب أصحاب البنوك والمؤسسات المالية الأوروبية والأميركية.

ويستعرض فؤاد إسحق الخوري في دراسته «القبيلة والدولة في البحرين»، السمات القبلية للحكم في البحرين ويطلق عليه لقب «النظام القبلي الفيدرالي» الذي تحول إلى «نظام حكم بيروقراطي مركزي»[٢٢]. لكن النظام البيروقراطي الجديد أقيم بهدف تعزيز السلطات المطلقة للشيخ الحاكم والأسرة التي ينتمي إليها، أي أسرة آل خليفة. وتجربة قطر مشابهة أيضاً لتجارب عائلات السعودية والبحرين والكويت والإمارات. وتجدر الملاحظة إلى أنه مع تشكيل المجالس البرلمانية أو الاتحادية في بعض دويلات الخليج العربي، فإن الأسر المسيطرة فيها لم تتنازل قيد أنملة عن سيطرتها وسلطاتها المطلقة. فالسلطة التنفيذية منوطة دوماً

---

(٢١) يقول غسان سلامه: «وفي منطق السعوديين، يتوجب على الغرب أن يدافع عن نظام حكم لا يضاهى في عدائه للشيوعية»، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٢٢) F. Khuri «Tribe and State in Bahrain» p. 10

بمجالس الوزراء حيث تبقى الفاعلية الكبرى فيها لأفراد الأسر المسيطرة. أما باقي الوزراء، مهما ازدادت أعدادهم، فكانوا من التكنوقراط المعزولين سياسياً ويتم اختيارهم بدقة للتعبير الأمثل عن مصالح القوى النافذة داخل الأسرة الحاكمة. وكانت السلطة المطلقة مقرونة دوماً بالهيمنة شبه الكاملة على مصادر الطاقة واعتبارها ملكاً خاصاً ـ ولو بشكل غير معلن ـ لأفراد الأسرة الحاكمة. وعبر التحكم بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يتم التحكم بالقوى البشرية المحلية أو الوافدة للعمل، في جميع دويلات النفط.

فسيطرة العائلات القبلية على مراكز التقرير ومصادر الثروة في الخليج العربي تشكل أبرز معيقات التطور الديموقراطي لشعوب هذه المنطقة. وتسيطر الأسر الحاكمة، والتي لا يزيد عدد أفراد كل منها على بضعة مئات خارج السعودية، وخمسة آلاف في السعودية، بالكامل على سياسة وثروات هذه المنطقة وتقيم فيها أنظمة ذات حكم مطلق تنعدم فيه أية رقابة شعبية، وتتحول المجالس المنتخبة إلى شكل صوري من أشكال الديموقراطية الهشة. أما مراكز السيطرة والتقرير فتتجمع بأيدي الملوك والأمراء والوزراء والقادة من أصحاب السمو، ويحكم بالإعدام كل من يحاول تنظيم الجماهير نقابياً أو سياسياً حتى تستمر سلطة العائلات الحاكمة تارة باسم زعماء القبلية، وطوراً باسم ملوك ومشايخ النفط.

ويقدم وليد مبارك بحثاً مهماً حول «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات». ينطلق الباحث من وصف روبرت هاي Robert Hay لنظام الكويت السياسي قبل الاستقلال والذي كان على الشكل التالي: «كانت الكويت، مثل بقية المشيخات في المنطقة، ذات نظام سياسي أبوي. وكان الحاكم يتسلم بنفسه كل العوائد النفطية كدخل شخصي. ولم يكن يتم إعداد أي تقرير حكومي أو نشر أية موازنة. ولم يقتسم الحاكم سلطاته إلا مع أفراد أسرته الذين كانوا يشغلون مناصب رؤساء الدوائر الحكومية. وكان هناك مجلس أعلى له صفة رسمية ولكنه مكون من بعض أفراد الأسرة الحاكمة. وكان تسيير شؤون العدل

بواسطة المحاكم المحلية يتخذ شكلاً بدائياً إلى حد ما ويطبق مبادىء الشريعة الإسلامية. وكان يتم حفظ النظام بواسطة قوة شرطة تابعة للبلدية قوامها ألف رجل وجيش قوامه ٢٥٠٠ رجل، وكانت كلتا القوتين بإمرة عم الحاكم عبد الله المبارك »[٢٣].

يتضح من ذلك أن جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والإدارية كانت بإمرة الأسرة الحاكمة. وعلى امتداد صفحات طويلة حاول مبارك إثبات أن الشيخ عبد الله الصباح (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) كان « أب الكويت الحديثة »، إذ « تم تحويلها في اثناء فترة حكمه من دولة أسرية إلى دولة رفاه اجتماعي ». فهل تجوز المقارنة بين الحكم الأسري أو العائلي وبين الرفاه الاجتماعي كبديل له؟ وهل قيَّد دستور الكويت لعام ١٩٦٢ من الصلاحيات المطلقة للأمير وأفراد الأسرة الحاكمة؟ لقد حفظ الدستور للأمير صلاحيات واسعة بالإضافة إلى الصلاحيات التشريعية، وقيادة الجيش، وعزل وتعيين الوزراء وكافة المسؤولين المدنيين والعسكريين. كما نص على تعيين ولي للعهد يقود دفة الحكم بعد وفاة أو عجز الأمير ولا يملك أية صلاحيات كحاكم أثناء غياب الأمير الأصيل. « وتتألف قوات الجيش من البدو الذين يدينون بالولاء لآل الصباح كما يدين بدو الأردن بالولاء للعائلة الهاشمية »[٢٤].

دلالة ذلك، أن حكم العائلة لا زال قوياً جداً في الكويت كما في السعودية والأردن. أما تجربة الديموقراطية البرلمانية التي ظهرت فيها عبر « مجلس الأمة » (١٩٦٣ ـ ١٩٧٦) فقد تعثرت بسرعة وتمت مصادرة الكثير من الحريات الديموقراطية والصحافية لصالح تعزيز سيطرة الأسرة الحاكمة.

بعض سمات الصراع السياسي في دول النفط

تشكل السمات الطبقية الجديدة لمجتمعات النفط التطور الطبيعي للانتقال من

---

(٢٣) وليد مبارك، « تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات »، بحث منشور في كتاب: « تجربة دولة الإمارات العربية »، صفحات ٢٠٩ ـ ٢٥٣.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢١٧.

نمط الإنتاج المشاعي ونظامه القبلي إلى نمط إنتاج زراعي قديم وجديد في الوقت نفسه، إلى نمط إنتاج رأسمالي تبعي قائم على مداخيل النفط. أي أن تبدلاً جذرياً أصاب قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج معاً، فلم تعد الماشية والأرض قاعدتي الإنتاج الوحيدتين كما في السابق، بل دخل النفط كعامل بالغ الأهمية، وأحياناً شبه وحيد في الإنتاج. فالصراع على امتلاك الماشية والمراعي الضرورية لها (تعبيره السياسي ـ العسكري هو الغزو) تبدل جذرياً بحيث فقد أهميته خلال فترة قصيرة وحل مكانه الصراع على امتلاك حصص في مداخيل النفط والتحكم بها، (تعبيره السياسي ـ العسكري العزل والقتل داخل الأسر المسيطرة)، إذ يستحيل تصور صراع خارجي ضد هذه الأسر في ظل وجود خارجي عسكري إنكليزي أو أميركي.

فالدولة إذاً كتعبير سياسي عن مصالح القوى الطبقية المتصارعة وجدت رموزها في المؤسسات المتنوعة المفروضة من الخارج والتي يتوزع رئاستها أفراد الأسر المسيطرة. والأسرة المسيطرة هي، بشكل من الأشكال، التعبير المبسط للدولة القبلية التي أقيمت على أنقاض التحالفات القبلية السابقة. وبمقدار ما توغل الأسر في الانتقال من اللادولة إلى الدولة، حتى برموزها المفروضة من الخارج، يحتدم الصراع داخل أجنحتها. لكن الأموال النفطية الوفيرة والرقابة الصارمة لقوى السيطرة الخارجية على كافة مؤسسات المشيخات النفطية ما زالا الضامن الأساسي لاستمرار حكم الأسرة ـ الدولة ومنع تفككها.

لقد عرفت الأسر النفطية كيف تبعد قاعدة الإنتاج الأساسية، النفط، عن دائرة الصراع الاجتماعي داخل المشيخات. فالجماهير الشعبية لا تنتج النفط وقسم كبير منها لا يعمل في المؤسسات المتفرعة عنه، إذ تستقدم اليد العاملة والخبرات التقنية من الخارج. أما مداخيل الزراعة والماشية فضعيفة المردود وتحتاج إلى حماية أو مساعدة كبيرة من الدولة حتى تستمر على قيد الحياة. إذ يكفي أن تسحب السلطة المركزية دعمها للقطاع الحيواني أو الزراعي وتسمح بالاستيراد من الخارج حتى ينهار هذان القطاعان بسرعة. أي أن قطاعي الإنتاج السابقين على النفط واللذين

شكلا القاعدة المادية لحياة السكان طيلة مئات السنين لا يتمتعان الآن بأهمية كبيرة قياساً إلى مداخيل النفط.

لكن مواقع قوى الإنتاج الزراعية والحيوانية والحرفية هي مواقع ضعيفة وشبه معدومة في مشيخات النفط والدور الاجتماعي للقوى العاملة فيها محدود جداً. فالصراع في مرحلة النفط لا يفسح دوراً بارزاً للقوى البشرية التي تعمل خارج مداخيل النفط. وفي مثل هذا الوضع فإن دور الجماهير الشعبية ضعيف في التغيير، حيث يتحصر الصراع داخل الأسرة المسيطرة والقوى المتحالفة معها، وهو صراع ثانوي ينتهي بسيطرة زعيم وعزل أو قتل آخر من داخل الأسرة نفسها. فمرحلة النفط همشت إلى حد بعيد دور الجماهير الشعبية، البدوية وغير البدوية على السواء. وما لم تتم تبدلات جذرية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في مشيخات النفط، فإن أي تبدل جذري على مستوى السلطة السياسية يبقى معدوماً لا سيما مع وجود العدد الكبير من القواعد العسكرية الخارجية التي تمنع بالقوة مثل ذلك التغيير.

وفي غياب دور الجماهير الشعبية تنحصر السلطة السياسية بأيدي أفراد قلائل من الأسرة المسيطرة، لأن القاعدة الأساسية للحكم ليست ديموقراطية ولا تمت بصلة إلى مفهوم «حكم الشعب للشعب وبالشعب» تبعاً لتعريف الديموقراطية. فالأسرة المسيطرة تتوزع بين أفرادها السلطة السياسية، والسلطة العسكرية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية. أي بتعبير آخر، يمكن القول إن الأسرة المسيطرة وليس الشعب هي مصدر كل السلطات وهي التي تشكل الطبقة المسيطرة وتقود الفئات الاجتماعية التي تنتسب إليها. الصراع الوحيد القادر على الظهور العلني في مرحلة النفط لا زال حتى الآن يتمثل بالصراع على السلطة داخل الأسرة المسيطرة، أما سائر أنواع الصراع فتقمع بشدة وخلال فترة زمنية قصيرة. وبمقدار ما تنجح الأسرة المسيطرة في ضبط الصراع وتحويله إلى صراع أجنحة من داخلها تستمر سنوات طويلة في الحكم لأن المنتصر والمهزوم ينتميان

طبقياً إلى الأسرة نفسها ولها المصلحة الأكيدة في التماسك العائلي ضد أي تغيير جذري من الخارج.

هكذا تبرز عدة سمات للسيطرة العائلية في مشيخات النفط منها:

- إن الدولة هي الأسرة الحاكمة التي تتوزع قيادة جميع مؤسسات الدولة وتفرعاتها، خاصة المراكز الأساسية فيها.

- إن النظام السياسي هو نظام عائلي يقوم على الأسر المسيطرة ويعمل أساساً لخدمة مصالحها ومصالح القوى الخارجية الداعمة لها.

- كان من الصعب بروز أية أسرة مسيطرة في ظل هيمنة تاريخية لأسر تولت الزعامة منذ سنوات طويلة ومدعومة كلياً من الخارج. لذا فالتغيير السياسي، حتى ولو كان مدعوماً من الخارج، كان تغييراً من داخل الأسرة لا من خارجها. فثمة مصلحة متبادلة أثبتت جدواها طيلة عشرات السنين بين قوى السيطرة الخارجية وقوى السيطرة الداخلية المتمثلة بالأسرة الحاكمة.

- الغنى مرتبط بالأسر الحاكمة، ويبقى عرضة لصراع الأجنحة داخل الأسر المسيطرة بحيث تستعيد تلك الأسر الغالبية الساحقة من الأموال الموظفة داخل المشيخات النفطية ساعة تشاء. فالغنى الاقتصادي مرهون دوماً بالصراع السياسي داخل الأسرة المسيطرة.

- السيطرة على مداخيل النفط لم تفرز صراعاً اجتماعياً حاداً بين الجماهير والقوى الطبقية المسيطرة لأن الجماهير ليست منتجة للنفط وتعيش ظروفاً اقتصادية قاسية في الصحاري يستحيل معها الاستمرار على قيد الحياة دون دعم الطبقات المسيطرة لقطاعات الإنتاج بواسطة بعض مداخيل النفط. فالصراع إذاً ليس صراعاً بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بل بين جماهير شعبية عريضة وقوى تسلط على مداخيل النفط. ومثل هذا الصراع لا يمكن أن يقود إلى صدام مباشر ما لم تتبدل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية بفعل مداخيل النفط أي ولادة القاعدة

الضرورية للصراع (التصنيع، المزارع، ...) وهذا ما تسعى الأسرة المسيطرة بقوة إلى منع ظهوره حتى تستمر في الحكم والسيطرة.

إن التمايز الاجتماعي في مرحلة النفط يختلف جذرياً عنه في مرحلة النظام القبلي السابق. لكن أياً من هذين التمايزين ليس بمقدوره تفجير صراع أساسي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فالنظام القبلي كان يمنع الصراع بين القوى المنتجة والقوى المسيطرة داخل القبيلة، إذ تظهر القوى المسيطرة (زعماء القبيلة، الفرسان) بمظهر الحامي للإنتاج والقبيلة معاً وبدونها تفقد القوى المنتجة حريتها الشخصية، ولو الشكلية، وتتحول إلى رعاة ومزارعين يعملون بالقوة عند القبائل الأخرى المسيطرة. أما في مرحلة النفط، فقد برزت الأسرة المسيطرة كعامل توحيد للقبائل وبرزت معها فكرة الدولة التي تحمي السكان والنفط والحدود وتقدم المساعدات إلى القطاعات الانتاجية الأخرى. ومن الملاحظ أن قسماً كبيراً من الأيدي العاملة في مشيخات النفط وفدت إليها من الخارج وهي مهددة بالطرد في كل لحظة. هذا يعني أن هجرة الناس الاحرار إلى مشيخات النفط تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية ومقيدين بسلسلة طويلة من القرارات التي تحد من تحركهم وتضعهم في حالة خضوع كامل للأسرة المسيطرة. التجمعات البشرية المهاجرة ذات وزن كبير جداً في مشيخات الخليج لا سيا في دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت. ومثل هذا التقسيم بين «الوطني» أو المحلي، و«الاجنبي» أو المهاجر ولو كان عربياً، يعزز من دور القوى المحلية ويجعلها شريكة اساسية لأرباح القوى المهاجرة التي يستحيل عليها العمل دون مشاركة قوى داخلية. وتبعاً لهذا الواقع برزت عدة فئات اجتماعية جديدة في مشيخات النفط عبر انتقالها من البداوة إلى مرحلة النفط:

أ ـ الفئات المسيطرة ذات النفوذ والسلطة السياسية والملكية والغنى الاقتصادي، وتتشكل من أفراد الأسرة المسيطرة، والخبراء الأجانب وعدد كبير من فئات «الوطنيين».

ب ـ الفئات الخاضعة للسيطرة والتسلط، وتتشكل من المهاجرين والبدو

المستقرين وما تبقى من البداوة المترحلة. فالتقسيم الاجتماعي لفئات السكان في مشيخات النفط ذو سمات خاصة تختلف عنها في البلدان العربية المشرقية غير النفطية. وكان له الأثر الكبير والمباشر على التنظيم السياسي والنقابي لفئات الناس المسحوقة ومنعها من الدفاع عن مصالحها الطبقية تحت طائلة الطرد والسجن والقتل. وكان له كذلك الأثر البارز في إخراج دويلات النفط من دائرة السعي إلى إقامة الوحدة العربية المنشودة. فعلى قاعدة النفط تعززت كل أشكال التجزئة الداخلية في الجزيرة العربية وتسلمت الحكم عائلات قبلية تدافع عن مصالحها الضيقة، وهي مصالح طبقية كبيرة جداً، وتقف عائقاً جدياً أمام كل محاولات الوحدة العربية الجماهيرية[٢٥].

مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي في دول النفط في الخليج العربي: النموذج السعودي

تجد السلطة السياسية في معظم دول الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين وحتى الآن، معظم سماتها في الحكم الاستبدادي المطلق لزعيم القبيلة الذي يحكم باسم الملك أو الأمير أو الشيخ أو السلطان. كان للزعيم حق الحياة والموت على رعاياه وعلى الأجانب القاطنين في دولته. وطيلة عشرات السنين لم تكن فواصل بين موازنة الملك أو الزعيم القبلي الحاكم وبين موازنة الدولة. فالزعيم هو المتحكم بأرواح الناس وأموالهم بالإضافة إلى أموال الدولة التي تعتبر ملكاً خاصاً له. كذلك واردات النفط التي احتكرها الزعيم القبلي لنفسه وكان يختزن الأموال في أكياس يضعها في غرفته الخاصة. واستمر هذا الوضع حتى مطالع النصف الثاني من القرن العشرين حين بدأت بعض التشريعات المالية تأخذ طريقها إلى التطبيق مع قيام الوزارات وإدارات الدولة في السعودية وسائر دول الخليج العربي.

---

(٢٥) شدد صلاح العقاد بحق على دور النفط في تدعيم النزعة الإقليمية لدى الحكام العرب واستخدم مصطلحاً مهماً «إقليمية النفط» للدلالة على مخاطر الفوائض النفطية في تعميق التجزئة والانفصال بين جماهير البلدان العربية وتكريس الحدود الجغرافية التي أنشأها الاستعمار الغربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين.
صلاح العقاد، «**البترول وأثره...**»، ص ١١٤.

كانت إرادة الملك السعودي أو أي زعيم قبلي آخر في رأس السلطة بمثابة القانون الذي لا مرد من تنفيذه. وكان الزعيم يصدر أحكامه مستنداً إلى الأعراف والتقاليد القبلية. ولعبت المصاهرة دوراً مهماً في استمرار سيطرة العائلات الحاكمة، لأن شبكة المصاهرة امتدت إلى جميع القبائل القوية بحيث باتت السلطة السياسية للقبيلة الحاكمة مدعومة بالأموال النفطية الوفيرة وبجهاز ضخم من قوى القمع الداخلي وبجيوش خارجية حليفة. فالسلطة السياسية للزعيم الحاكم كانت ولا زالت صعبة الاختراق مما يجعل تبديل النظام السياسي المسيطر أو تغييره أمراً بالغ الصعوبة. هكذا يستمر الصراع أو التنافس الداخلي عنيفاً بين تكتلات داخل العائلة الواحدة ويتسع ذلك التنافس ليقيم تحالفات قبلية على امتداد أراضي الدولة النفطية لكنه صراع ثانوي على السلطة بزعامة أجنحة عائلية سلطوية. فالتبديل في هذا المجال جزئي يطال بعض الأشخاص ولا يمس البنية السياسية - الاقتصادية للأسر الحاكمة في دول الخليج العربي.

في مطالع القرن العشرين كانت الأسرة السعودية عائلة صغيرة كسائر الزعامات القبلية في الجزيرة العربية. وكانت هناك قبائل كثيرة أكثر منها عدداً ونفوذاً خاصة فروع قبائل «عنيزة» الشهيرة. لكن التحالف السعودي - الوهابي أعطى الأسرة السعودية وجهاً دينياً ساعد على انتشار نفوذها في معظم أرجاء الجزيرة وتمكن عبد العزيز بن سعود من إقامة دولته المركزية على حساب التشتت القبلي السابق وذلك بدعم مباشر من «الإخوان الوهابيين» في الداخل والجيوش البريطانية المرابطة على سواحل الجزيرة العربية.

ويلاحظ أن تغيراً نوعياً طرأ على سياسة الأسرة السعودية بعد تولي عبد العزيز بن سعود الحكم عام ١٩٢٦ وتوحيد مناطق نجد وعسير والإحساء والحجاز عام ١٩٣٢. فبعد تحول العصبية الدينية إلى مُلك (بضم الميم) فتر الحماس الديني وتحولت السلطة السعودية إلى الدعة على قاعدة النفط وتخلت عن تطبيق مبادىء الدعوة الوهابية: تحريم لبس الحرير والحلي وتحريم زيارة قبور الأولياء وسواها.

وتمّ التغيير الثاني في أواسط هذا القرن وتناول السلطة المطلقة للملك الحاكم الذي لم يكن يشعر بحاجة إلى أي شكل من أشكال التنظيم المالي والإداري.

فقد ساهمت مداخيل النفط الوفيرة في إجبار العاهل السعودي على تبني فكرة إنشاء وزارة للمال. كما أن العلاقات الخارجية أجبرته على تبني قيام وزارة الخارجية. وإنشاء وزارة للدفاع لا سيا بعد إقامة قاعدة أميركية عسكرية في الظهران عام ١٩٤٤. وفي عام ١٩٥٣ وافق الملك عبد العزيز بن سعود، قبيل وفاته بأسابيع قليلة، على إنشاء مجلس للوزراء كيما يتلافى الصراع بين إخوانه وأبنائه على الحكم بعد أن أوصى بالعرش لابنه الملك سعود. وفي (آذار ١٩٥٤) اجتمع مجلس الوزراء السعودي للمرة الأولى في الرياض وأضاف للوزارات الثلاث السابقة وزارات جديدة للداخلية والتربية والزراعة والصحة والتجارة والصناعة. وفي عام ١٩٥٥ أنشئت وزارة للإعلام. وفي (أيار ١٩٥٨) صدر مرسوم ملكي ينظم عمل مجلس الوزاراء. وفي (تشرين الأول ١٩٦٣) صدر مرسوم ملكي آخر بتقسيم السعودية إلى خمس مقاطعات تنقسم بدورها إلى مناطق ويعين حاكم المقاطعة بموجب مرسوم ملكي ويعاونه نائب الحاكم وإلى جانبهما مجلس مقاطعة يتكون من ثلاثين عضواً يختارهم مجلس الوزراء.

جاء توسيع مراكز السلطة السعودية وتنظيمها مترافقاً مع الحاجة الماسة إلى تنظيم مداخيل النفط وإقامة العلاقات مع الخارج. أما دستور الدولة السعودية، فظل مرتكزاً على القرآن والسنة، أي مبادىء الشريعة الإسلامية بحسب تفسير الحركة الوهابية. وتعتبر المملكة نفسها الحارس الأمين للأماكن المقدسة الإسلامية وحامية للإسلام فتفرض قوات الشرطة فيها تطبيق احترام فريضتي الصلاة والصوم على المسلمين، واحترام الشعائر الإسلامية واجب على القاطنين في السعودية. كما أن الشريعة الإسلامية هي القانون المعترف به حتى في المجالات المدنية والتجارية.

كان الملك سعود أول من شكل حكومة تكنوقراط عام ١٩٦٠، لكن معارضة الأسرة السعودية العنيفة لها أجبرتها على السقوط بعد خمسة عشر شهراً على تشكيلها. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن يتمتع الأشقاء والأبناء والأحفاد من الأسرة السعودية بمراكز التقرير الأساسية في الوزارات المتلاحقة، ويشترطون على التكنوقراط عدم القيام بأية نشاطات سياسية.

في أول حكومة للملك فيصل عام ١٩٦٥، تم تعيين أربعة عشر وزيراً منهم خمسة فقط من أفراد الأسرة السعودية، أي بنسبة الثلث تقريباً. أما أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسس الدعوة الوهابية، فقد تمثلوا بثلاثة وزراء، في حين تمثل التكنوقراط بستة وزراء أو حوالي ٤٠٪ من مجموع الوزراء. ومن الملاحظ، أن أياً من الوزارات ذات الطابع السياسي لم تسند إلى التكنوقراط الذين تمركزوا في وزارات النفط والزراعة والمواصلات والإعلام والصحة والعمل. بعد عشر سنوات على تلك الحكومة، ضمت الوزارة السعودية عام ١٩٧٥ ثمانية وزراء من الأسرة السعودية من مجموع مقاعد الوزارة البالغ عددها ٢٥ وزيراً، أي نسبة الثلث تقريباً كما في السابق، يضاف إليهم ثلاثة وزراء لآل محمد بن عبد الوهاب، وأربعة عشر وزيراً من التكنوقراط، أي نسبة تزيد على الخمسين بالمئة لكن بعضهم وزراء دولة بلا وزارات[٢٦]. وتمحور التغيير في هذا المجال حول المبدأ التالي: تقر الأسرة السعودية بكفاءة التكنوقراط العلمية والإدارية والتقنية والتنظيمية وتستفيد منهم في أجهزة الدولة دونما السماح لهم بالانخراط في العمل السياسي الذي ما زال حكراً على أفراد الأسرة السعودية الحاكمة. وكان هناك وزراء تجنسوا في السعودية، كذلك وزراء من زعماء القبائل الحليفة، لكن سلطة التقرير تبقى دوماً بيد أفراد الأسرة السعودية دون سواها.

ويمكن التأكيد أن الشركة العربية ـ الأميركية للنفط (أرامكو) لعبت دوراً بالغ الأهمية في تحديث المجتمع السعودي ودفع البدو باتجاه الاستقرار والعمل في

(٢٦) غسان سلامه، «السياسة الخارجية السعودية...»، ص ٧١ ـ ٧٣.

الزراعة والصناعة وآبار النفط وحراسة الأنابيب. فقد شكلت هذه الشركة نواة دولة ضمن الدولة السعودية وكانت لها اليد الطولى في تخطيط سياسة المملكة في الحقلين الداخلي والخارجي. وساهمت أيضاً في إرسال بعثات التخصص العلمي والتقني إلى الخارج، خاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية، واستقدمت آلاف الخبراء الأميركيين للعمل في السعودية. فنموذج التحديث الاجتماعي والسياسي والإداري في السعودية يكاد يكون، بكامل مظاهره، نموذجاً أميركياً صرفاً يرتبط وثيقاً بالاستراتيجية الأميركية في المشرق العربي ودور السعودية فيها.

ففي عام ١٩٣٨، وبفضل عائدات النفط الأولى، بدأت السعودية بناء مشاريع زراعية في الواحات وفي بعض الوديان وتم ري حوالي ٨٠٠٠ هكتار في منطقة الخرج في نجد. وبدأ استخراج المياه الجوفية بواسطة الآلات الحديثة التي أرسلتها إلى السعودية وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي عام ١٩٤٢، درست هذه الوزارة إمكانية استصلاح ١١ ألف ميل مربع من الأراضي الصالحة للزراعة في المملكة. وتم تدشين بعض المشاريع المهمة في عام ١٩٤٧ لا سيما مشاريع الري في واحات نجد وأكبرها مشروع الخرج الذي أقيم على مساحة تقدر ما بين ألفين وثلاثة آلاف هتكار. وكانت ملكية المشروع، كسائر الأراضي الخصبة وآبار النفط، تعتبر ملكاً خاصاً للملك عبد العزيز بن سعود.

كانت عملية تحديث الزراعة بواسطة الشركات الأميركية تسير وفقاً لزيادة مردود النفط. فالسنوات الأولى شهدت تطوراً بطيئاً في هذا المجال، إذ كان الدخل السعودي بكامله لا يزيد على ١٠٠ ألف ليرة استرلينية عام ١٩١٧، مباشرة قبيل اكتشاف النفط. لكنه ارتفع إلى ٣٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ وإلى حوالي ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٠. أي أن تبديلاً جذرياً كبيراً سيبرز في السعودية منذ مطالع السبعينات من القرن العشرين حيث ازداد مردود النفط بشكل هائل.

فساهمت واردات النفط في تعزيز ارتباط المدن بالأرياف، وأنشئت آلاف المؤسسات الصناعية الحديثة المرتبطة بالنفط بشكل خاص كمصانع تكرير النفط،

ومصانع تسييل الغاز، ومصانع الحديد والصلب، والصناعات الخفيفة، ومزارع تربية الدواجن، ومصانع الأسمدة الكيماوية، ومشاريع استصلاح الأراضي، وقيام المؤسسات التجارية على اختلاف فئاتها. وقدر حجم المؤسسات الصناعية والتجارية عام ١٩٧١ بحوالي ٢٠ ألف مؤسسة. وشهد الجيش السعودي تبدلاً جذرياً في العدد والتدريب والعدة حيث انتقل من البداوة وحرس الصحراء إلى مرحلة التنظيم الثابت، فبلغ عدد أفراده مؤخراً حوالي ٤٠ ألفاً تنفق السعودية نسبة كبيرة من الميزانية لتسليحه بأحدث الأسلحة، لا سيا الأميركية منها. وأرسلت السعودية عشرات البعثات إلى الولايات المتحدة الأميركية واستقدمت أفواجاً من الخبراء للإشراف الدقيق على تنظيم وتدريب الجيش السعودي [٢٧]. ورغم أن هذا الجيش قد أعد لكي يخدم الأسرة السعودية الحاكمة ووضع مباشرة تحت إشراف الأمراء السعوديين وتغدق عليه الامتيازات الكثيرة، فإن مرحلة الانتقال من البداوة إلى الجيش الحديث المنظم تفرض بالضرورة أن يكون له دور مهم في تغيير المجتمع السعودي. فطبيعة السلطة السياسية في معظم دول الخليج العربي تجد كامل سماتها في السيطرة العائلية على أموال النفط. لذلك توظف أموال وفيرة بهدف الإبقاء وتدعيم ركائزها عبر المصاهرات الداخلية القبلية وتدريب القوى العسكرية المحلية واستقدام الدعم والحماية من الخارج.

فالعلاقة المصلحية بين شركات النفط العالمية والأنظمة السياسية القائمة في دويلات النفط في الخليج العربي علاقة عضوية لا يمكن الفصل بين أطرافها نظراً لتشابك المصالح الموضوعية في عصر تشهد فيه الامبريالية العالمية أزمات متلاحقة، سواء في المراكز التاريخية الكبرى أو في الملحقات الجديدة التابعة لها ومنها مشيخات أو دويلات النفط العربية. ويعتبر الدولار حلقة وصل رئيسية بين هذه الأطراف.

نتيجة ذلك أن الخلاص من الشركات النفطية الأميركية وتحرير نفط العرب

(٢٧) تيسير خالد، «الأوضاع في السعودية وآفاق التطور: الأجهزة - القرار السياسي - الدور الخاص»، جريدة «السفير» بيروت - الأحد في (١ شباط ١٩٨١)، ص ١٤.

يكاد يكون مستحيلاً في ظل التركيبة السياسية الراهنة المتصلة الحلقات بين الداخل والخارج. وتظهر الولايات المتحدة الأميركية الاستعداد الكامل لشن حرب طاحنة في حال تعرض مصالحها النفطية للخطر في المشرق العربي، وبالتحديد في المملكة العربية السعودية. وما القواعد العسكرية الأميركية في الظهران وطائرات «الأواكس» المرابطة فوق أراضيها، وبوارج الأسطول الأميركي السادس في البحر المتوسط سوى دلائل مباشرة على ذلك الاستعداد الأميركي للحرب النفطية. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط اليوم موقع الصدام الأكثر حدة في العالم بين حركة التحرر الوطني العربية وحلفائها من جهة، وبين إسرائيل وحلفائها من جهة أخرى. وعاجلاً أم آجلاً سيستخدم سلاح النفط في هذه المعركة القومية العربية المصيرية.

إن استخراج كميات كبيرة من النفط العربي، لا سيما السعودي منه، يؤهل الدول العربية النفطية كي تلعب الدور السياسي الفاعل على صعيد السوق الرأسمالية العالمية. فهي الأكثر نفوذاً بين دول الأوبيك، والأكثر احتياطاً نفطياً على الصعيد العالمي، والأكثر إمداداً للسوق النفطية العالمية، وذلك لسنوات طويلة. ومصادر الإنتاج في الأنظمة الرأسمالية العالمية بحاجة ماسة إلى النفط العربي الذي أصبح سلاحاً فعالاً، إذا ما أحسن استخدامه، في تبديل الوزارات والتأثير على الناخبين في البرلمانات وانتخابات الرئاسة في الكثير من الدول الأوروبية. لقد بات النفط العربي ذا مردود سياسي مهم لكن الأنظمة السياسية العربية المسيطرة في دول النفط لا توظف هذا السلاح لصالح حركة التحرر الوطنية العربية وقضيتها المركزية، القضية الفلسطينية، في حين أن الكثير من الأحزاب الأوروبية تعتمد على النفط العربي في تمويل معاركها الانتخابية، البرلمانية منها والرئاسية.

إن ثبات الأنظمة السياسية المسيطرة على احتياط ضخم من النفط لا يعمل لمصلحة القوى العائلية الحاكمة، فحسب، بل أيضاً لمصلحة شركات النفط العالمية، خاصة الأميركية منها، وما يرتبط بها من شركات أخرى تشكل جميعها مواقع

تقرير أساسية لسياسة النظام الرأسمالي العالمي. ويخطيء من يحلل موقع النظام النفطي في دول الخليج العربي على أنه نظام داخلي فحسب، لأن من شروط استمراره الدعم المتبادل بينه وبين النظام الرأسمالي العالمي. حتى أن بعض محللي النظام السعودي، يطلقون عليه إسم الامبريالية الفرعية التي تشكل جزءاً عضوياً من الامبريالية العالمية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية.

فعلاقة النظام السعودي بالولايات المتحدة الأميركية علاقة سياسية عضوية. فقد تم بناء الدولة الحديثة في السعودية استناداً إلى آلاف الخبراء الأميركيين، على كافة المستويات، وإلى الجيش الضخم من السعوديين الذين تخصصوا في الخارج، لا سيا في الولايات المتحدة الأميركية. ويكفي أن نشير إلى أن عدد خريجي الجامعات الأميركية وحدها من السعوديين قارب الخمسة آلاف طالب سعودي أنهوا دراساتهم في الولايات المتحدة الأميركية حتى عام ١٩٧٨، وأن هنالك أكثر من عشرة آلاف طالب سعودي يدرسون الآن في جامعات ومعاهد أميركا وحدها[٢٨]. ويتمتع التقنيون والخبراء والأساتذة الأجانب بامتيازات كثيرة ويتقاضون أجوراً ضخمة تقاس بعدة أضعاف أجور المحليين من السعوديين والمهاجرين العرب الذين يتمتعون بالكفاءة العلمية نفسها.

ولا يختلف الوضع في دويلات النفط الخليجية الأخرى عنه في السعودية لتمتين علاقاتها العسكرية والإدارية والسياسية والتربوية مع الولايات المتحدة الأميركية. وابرز التنافس على البترول صراعاً حاداً بين الشركات الأميركية والبريطانية حتى أواسط القرن العشرين (مشكلة البوريمي ١٩٥٢) وكانت الولايات المتحدة الأميركية تساند السعودية، في حين ساندت بريطانيا مشيخات الخليج واعترفت لها الولايات المتحدة بحماية هذه المشيخات رسمياً عام ١٩٥٧ وحتى إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. لكن الثلث الأخير من القرن العشرين شهد تقلصاً حاداً للوجود البريطاني في الخليج العربي لصالح تزايد النفوذ الأميركي.

---

(٢٨) المرجع السابق.

وانعكست آثار ذلك على التبدلات التي شهدتها مشيخات الخليج ودويلاته باتجاه تعميق صلاتها بالولايات المتحدة الأميركية، لا سيما بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران.

إن الجيش الضخم من الخبراء والتقنيين والإداريين الأميركيين، معطوفاً على الجيش العسكري الأميركي الموجود فعلياً في القواعد الأميركية على أراضي السعودية (خاصة في قاعدة الظهران) يبرز بوضوح أن العلاقة وثيقة جداً بين الولايات المتحدة الأميركية والأنظمة السياسية المسيطرة في الخليج العربي، لا سيما في المملكة العربية السعودية. لقد أوكلت الأنظمة النفطية مهمة تثقيف الكادرات الإدارية والفنية والعسكرية والتربوية السعودية إلى الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية، لا سيما بريطانيا. وهي تخضع لرقابة شديدة في الولايات المتحدة وتعود إلى السعودية كيما تتسلم مراكز مهمة في أجهزة الدولة ومؤسساتها وتزيد علاقة السعودية ارتباطاً بالسياسة الأميركية. ومن المعروف أن تسليح السعودية يكاد يكون حكراً على الولايات المتحدة الأميركية. وبالإضافة إلى البعثات العسكرية السعودية للتخصص في الولايات المتحدة فإن هنالك بعثات أميركية شبه ثابتة تشرف على تدريب الضباط السعوديين، وآلاف الخبراء الذين يعملون في السعودية ويتمتعون بامتيازات كبيرة. ويصل عدد أفراد الجهاز السعودي الذي يتدرب على أيدي الخبراء الأميركيين إلى رقم ثابت ومستمر يقدر بحوالي ستة آلاف سعودي في جميع المجالات، منهم أكثر من ثلاثة آلاف ضابط يتلقون تدريبات عسكرية مختلفة في الولايات المتحدة الأميركية.

إن النفوذ الأميركي في الخليج العربي يستند إلى الدعامة السعودية، بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى دعائم أخرى مهمة، إنما أقل مردوداً لا سيما في مجالي النفط والمال.

ومع تزايد أزمة المركز الرأسمالي العالمي حدة وتفاقماً بفعل الأزمة العامة للرأسمالية، تحاول الولايات المتحدة الأميركية تحميل جانب كبير منها للمناطق الرأسمالية الهامشية الملحقة بها ومنها دويلات النفط. فقد أمعنت مشيخات النفط في

التبعية للمراكز الرأسمالية العالمية بحيث أن الجانب الأكبر من سلعها الاستهلاكية، بما فيها الغذائية بالدرجة الأولى، مستورد منها، وأن حرباً حقيقية يمكن حدوثها ضد جماهير دويلات النفط لمجرد فرض حصار اقتصادي غذائي ضدها أو وقف إنتاج النفط من أراضيها أو محاصرة ذلك الإنتاج أو التحكم بالرساميل المودعة في بنوكها. يضاف إلى ذلك، أن التمايز الاجتماعي الداخلي جعل الأسر المسيطرة وفئة الوطنيين على علاقات بالغة السوء مع جماهير المهاجرين بسبب التسلط ومصادرة الثروات. وتبعاً لهذه العلاقة، فإن الأسر المسيطرة أوكلت مهمة الدفاع عن سيطرتها وأراضيها الوطنية إلى عساكر خارجية تتمركز ضمن قواعد عسكرية على أراضيها وتهدد بسحق أي تمرد أو عصيان داخلي. وتتبع هذه القواعد مباشرة المراكز الرأسمالية العالمية وتنال أجرها من مشيخات النفط التي رهنت تطورها ووجودها بحماية عسكرية من الخارج. فالتبعية الداخلية في مشيخات النفط التي تأسست على علاقات التسلط وعدم المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان البلد الواحد، قادت بالضرورة إلى علاقات تبعية بين المشيخات ومراكز التحكم بالنفط التي كانت منذ البداية ولا زالت الحاكم الفعلي في هذه المشيخات والضامن الأساسي لوجودها كتجزئة استعمارية في الجزيرة العربية لم يكن بالإمكان تصور قيامها وبقائها دون القواعد العسكرية الخارجية، وفئة الخبراء الأجانب، وفئات المهاجرين الكثيرة العدد. في حين اكتفت الأسر الحاكمة وفئة الوطنيين بالانتساب إلى الشرائح الاجتماعية المسيطرة داخل مجتمع تسوده علاقات التبعية والتمايز من أسفل الفئات الاجتماعية حتى رأس الهرم السياسي المسيطر.

بعض الملاحظات الختامية

لدى قيام دول ومشيخات النفط، كانت القبلية تدمغ كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية فيها، ويمكن التأكيد على انعدام الدولة بمعناها السوسيولوجي ـ السياسي المعاصر. كانت الغالبية الساحقة من الناس تعيش على البداوة المترحلة وكانت الأراضي ملكاً مشاعاً للقبائل، أما الملكية

الخاصة الثابتة فكانت في حدود المناطق السكنية في المدن والقرى ولم تكن هناك سندات رسمية إلا في حالات نادرة. كانت أراضي الواحات وطرق القوافل ومناطق الرعي أكثر الأراضي التي يتم التنازع عليها. أما حق التصرف بها فلا يعود فقط إلى العادات والأعراف القبلية المتوارثة، بل أيضاً، وبالدرجة الأولى، إلى قوة القبائل وتحالفاتها. فالسيطرة القبلية ذات طابع سياسي وعسكري واقتصادي تصبح معها إرادة القبيلة الحاكمة بمثابة القانون السائد. وهذا ما سمح للأسر القبلية المنتصرة منذ مطالع القرن العشرين أن تعيد توزيع الملكيات القبلية تبعاً لمصالحها السياسية، فقد انتزع السعوديون ملكية القبائل العاصية وأعادوا توزيعها على القبائل الحليفة وأجبروا جميع القبائل على الخضوع أو الرحيل. فبدأت القبائل السعودية تستقر على أرض ثابتة بإشراف مباشر من السلطة المركزية السعودية التي شكلت الهرم السياسي المسيطر في الحجاز وعسير ونجد. أما قبائل «عنيزة» القوية والكثيرة العدد والتي لعبت الدور الأساسي في تاريخ هذه المناطق خلال مئات السنين فقد نفذت إلى مجموعات قبلية استقرت تباعاً في السعودية وسوريا والعراق والأردن[٢٩]. كانت القبائل تمنح إقطاعات واسعة تستقر عليها. وبدأ أفراد الأسر القبلية المسيطرة وزعماء القبائل المتحالفة معها بتسجيل أراض واسعة ملكاً خاصاً لهم بعد الحصول على إذن من الزعيم القبلي الذي أصبح المالك الأعلى للأرض. هكذا بدأت الملكيات الخاصة بالبروز والاتساع إلى جانب أراضي المشاع والأوقاف والأميرية والقبلية وسواها.

ورغم بروز الملكية الخاصة للأرض فإن الثروات الباطنية من نفط ومعادن بقيت بمثابة الملك الخاص للزعيم القبلي الكبير الذي له وحده حق إعطاء رخص التنقيب والاستثمار. كذلك اعتبرت الموازنة حقاً مشروعاً له يتصرف بها كما يشاء ودون حساب أو تخطيط.

---

(٢٩) حول تاريخ «عنيزة» يراجع:

- Rambles «IN The deserts of Syria and among Turqemans and Badaweens» pp. 30 - 46.

أدت هذه السياسة إلى إفلاس الخزانة بسبب قلة المداخيل وكثرة الهبات وكانت سبباً مباشراً في عزل الملك سعود وإبداله بأخيه الملك فيصل الذي يعتبر بحق المؤسس الثاني للدولة السعودية وأول من سعى إلى تحديثها ونقلها من البداوة إلى التشريعات المالية والضرائبية والاقتصادية والعسكرية ذات الطابع المعاصر. لكن محاولات الملك فيصل، رغم أهميتها، بقيت محدودة الأثر، إذ لا زال التمييز بالغ الصعوبة بين مفهوم الدولة بمدلولاتها العلمية اليوم وبين السيطرة المطلقة للأسرة السعودية على جميع مقدرات السعودية وتحكمها بالقاطنين على أراضيها.

إن مسألة الانتقال من البداوة إلى الدولة الحديثة لم تدرس بعناية كافية، لكن الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط سارت خطوات بعيدة على طريق القطع نهائياً مع البداوة بعد أن استقرت الغالبية الساحقة من جماهير البدو وبدأت تتعاطى الاعمال المنتجة أو الوظائف. ويمكن التأكيد، أن أفكار البداوة لا زالت سائدة في تسيير قطاعات الدولة النفطية في الخليج العربي حيث تعتبر الدولة حكراً على أفراد القبيلة المسيطرة، كذلك أراضيها ومؤسساتها وأموالها وثرواتها ولا يشاركهم في السلطة والنفوذ سوى زعماء القبائل المتحالفة معهم.

على قاعدة هذه المقولة المنهجية، تبرز هامشية التغيير السياسي بين الدولة البدوية والدولة الحديثة التي بنيت على أساسها. لكن عملية الانتقال من البداوة إلى الحداثة تحتم القيام بإصلاحات جذرية تطال بنية المجتمع التحتية ولا تظهر نتائجها إلا بعد فترة زمنية ليست بقصيرة. لقد تبدل المسكن والعمل على الأرض والإنتاج الزراعي والصناعي، وهي تبدلات جذرية ذات أثر مهم في تطوير بنية المجتمع، لكن تغييراً حقيقياً يتزايد يوماً بعد يوم في جميع دول الخليج العربي. وقوى التغيير لن تكون، في المرحلة الراهنة، قوى طبقية جذرية، بل تتشكل من فئات اجتماعية تتسع باستمرار لتشمل مجمل القوى المتضررة من تسلط الأسر الحاكمة، وهي مدعوة تاريخياً للتصادم مع النظام السياسي القائم على القبلية والتحكم بثروات البلاد وبمصير السكان فيها. ولا شك أن المرحلة الراهنة ستشهد ولادة أشكال

ديموقراطية، ولو بسيطة، تعبر بواسطتها القوى المتضررة عن برنامجها السياسي والاجتماعي، وهي أشكال إصلاحية ذات طابع برلماني أو نقابي أو تنظيمي سياسي.

فالبلدان العربية المنتجة للنفط تعد من أغنى دول العالم وذلك لوفرة المردود النفطي من جهة، وقلة السكان من جهة أخرى. لكن هذا الغنى غير ثابت، لا بل قابل للزوال، نظراً لاستخراج النفط بكميات كبيرة جداً. كذلك فالعائدات النفطية لا زالت حكراً على الفئات المسيطرة وشبح حياة البداوة يخيم على رؤوس الناس المستقرين والعاملين في قطاعات صناعية وزراعية ضعيفة المردود. فالاحتياط النفطي آخذ في تناقص حاد ومستمر، والفائض المالي يوظف غالباً في قطاعات غير منتجة ويبدد قسم كبير منه في البذخ والسلع الاستهلاكية وينفق قسم مهم على قوى القمع. ولا زالت الزراعة تشكو إهمالاً فادحاً في جميع دول الخليج العربي وتقتصر على بعض الواحات والمناطق الزراعية الخصبة. وتقوم الحكومة ببعض المشاريع الزراعية وتشجع المزارعين دونما تخطيط عام لمستقبل الزراعة والإنتاج الحيواني في البلاد. كما أن طبيعة الأرض الصحراوية غير القابلة للاستصلاح وسيطرة أفراد الأسر المالكة على الواحات والمناطق ذات المناخ الجيد لبناء قصورهم ومزارعهم، تجعل مستقبل الزراعة في دول النفط غير واضح لأن المردود الزراعي لا زال يعتاش على مساعدات الدولة وغير قادر على الاستمرار بمفرده. وحتى عام ١٩٦٥ كانت نسبة الأرض المزروعة في السعودية تتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ ألف هتكار، أي بنسبة تقل عن ١٪ من المساحة العامة للسعودية التي تضم ٣,٥ مليون هكتار من الغابات وتزيد نسبة الأراضي القابلة للتشجير فيها على ٣٢١ مليون هكتار. مما يؤكد أن تبدلاً جذرياً يمكن حدوثه في الزراعة والسكن الريفي في مشيخات ودول الخليج إذا ما توفر النظام السياسي الذي يؤمن تطوير قطاعات زارعية وصناعية منتجة إلى جانب موارد النفط. ففائض النفط لا يستخدم جدياً، إلا بحجم ضئيل للغاية، في إيجاد موارد جديدة، بل يستنزف قسم كبير منه بين الشركات الاحتكارية وأفراد الأسر المسيطرة والمشاريع الاستهلاكية غير المنتجة.

وليست الأراضي الصحراوية الواسعة في دول النفط في الخليج العربي العقبة الوحيدة أمام تطور الزراعة فيها، بل هنالك أيضاً، وبالدرجة الأولى، عدم توفر الرغبة لمثل ذلك التطوير لأن مساحة عقارية كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تقتطع لبناء القصور الفخمة لأفراد الأسر المسيطرة.

ثمة مؤسسات غنية جداً تمد الشركات الخاصة والعامة والأفراد في دول الخليج بقروض طويلة الأجل وبفوائد رمزية لبناء المساكن واستصلاح الأراضي وإقامة المؤسسات الصناعية والحرفية وسواها. أي أن سياسة الانفاق الهائل هي المسيطرة الآن في دول النفط في الخليج العربي دونما تخطيط مسبق للتنمية والإنتاج. ومهما يكن حجم الأموال المهدورة كبيراً، فإن النتائج الحتمية لذلك أن تبدلاً جذرياً سيحصل في القاعدة المادية للإنتاج في دول الخليج بحيث يتقلص حجم البداوة بشكل عمودي وينخرط السكان المحليون في أعمال إنتاجية ووظيفية باستثناء أفراد الأسرة المالكة. ومما لا شك فيه، أن بلداً كالسعودية يدخله سنوياً مليارات الدولارات من إنتاج النفط في وقت لا يزيد سكانه على السبعة ملايين نسمة يمتلك قدرة هائلة على التنمية الداخلية من جهة، والتأثير المباشر على البلدان المجاورة والكثير من البلدان العربية والإسلامية وحتى الدول الرأسمالية من جهة أخرى.

لقد أنجزت الدول النفطية في الخليج العربي مرحلة الانتقال من البداوة إلى الدولة الحديثة. لكن تلك المرحلة شهدت بقاء الكثير من أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية (بداوة رعي، قبائل، اقتصاد بضاعي، حرف..) إلى جانب بروز قطاعات رأسمالية مهمة لا سيما في مجال إنتاج النفط وبعض السلع الاستهلاكية وزيادة حجم التصدير والاستيراد. وكانت الرساميل النفطية الكبيرة عاملاً مهماً في الإنماء الداخلي رغم أن قسماً كبيراً منها يوظف في قطاعات غير منتجة (دوائر حكومية، أسلحة، بناء قصور، مضاربات عقارية، خدمات...). ويلاحظ توظيف حوالي ٦٠٪ تقريباً من فائض النفط في البنوك الأجنبية وفي شراء أسهم وشركات في الدول الرأسمالية الكبرى لا سيما في الولايات المتحدة

الأميركية وبلدان أوروبا الغربية. وليس صحيحاً القول إن بعض فوائض النفط لا توظف في مشاريع تجارية وصناعية وزراعية مربحة، لأن عدداً مهماً من أفراد الأسر المسيطرة في دول النفط في الخليج العربي، بات يتعاطى الأعمال التجارية المربحة، ويقوم بالمضاربات المالية في البورصة، ويعقد الصفقات الضخمة على صعيد المؤسسات العالمية التي يساهم في شراء نسبة كبيرة من أسهمها... الخ. ففوائض النفط لا تذهب بكاملها هدراً وفي مشاريع غير منتجة، بل يمكن التأكيد أن انخراط مشايخ النفط في النظام الرأسمالي العالمي، ولو بشكل تبعي ومحدود، مكّنهم من تحقيق توظيفات مالية مهمة ومربحة، في خارج دولهم بشكل خاص.

ويلاحظ أن دخول بعض القطاعات ذات الطابع الرأسمالي الواضح إلى دول الخليج العربي المنتجة للنفط ساهم فعلاً في ولادة طبقة عاملة تنمو ببطء شديد لكنها باتت حقيقة راهنة بالرغم من كل مظاهر الضعف التي تسيطر على عملها السياسي والنقابي. وإلى جانب الطبقة العاملة الضعيفة تنمو بسرعة فئات واسعة من التقنيين والفنيين والعمال المهرة وبعض عمال قطاع الخدمات ودوائر الدولة، وهي ذات صلة وثيقة بمستقبل الأنظمة السياسية في دول النفط لأنها ترى بالعين المجردة كيف تهدر الطاقات المادية الكبيرة على البذخ والترف ولا يصلها إلا الفتات. وهي تدرك، بحسها الوطني والقومي السليم، أن المرحلة القادمة ستشهد بالضرورة صداماً حتمياً بين قوى التغيير وقوى السيطرة داخل مجتمعات النفط. فالتغيير واجد طريقه إلى دول الخليج العربي المنتجة للنفط، دون الإفراط في التفاؤل بدنو مرحلة التغيير الجذري فيها، لأن القوى التي ستضطلع بمهمة التغيير الآن ليست قوى اجتماعية ذات برنامج جذري بل إصلاحي. فهذه الفئات، بحكم طبيعتها البنيوية الاجتماعية ليست قطب التغيير الجذري في هذه المرحلة من تاريخ دول النفط في الخليج العربي، لكنها على علاقة وثيقة بمتطلبات العصر وضرورة الخروج من حكم الأسر المسيطرة لإشراك أكبر عدد ممكن من الوطنيين، لا سيما المثقفين منهم، وذلك على قاعدة الحد الأدنى من مظاهر الديموقراطية. إن عملية التغيير في بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط حقيقة علمية

واقعية وليست وهماً، لأن قواعد التغيير تترسخ باستمرار رغم الرقابة الشديدة التي تمارسها أجهزة القمع في هذه الدول. لقد ازدادت أعداد الطلاب بشكل هائل في السنوات الأخيرة، إذ وظفت السعودية حوالي ١٥ مليار جنيه استرليني في قطاع التعلم خلال سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠). وارتفع عدد الجامعات فيها إلى ست جامعات أبرزها جامعة الرياض، وجامعة البترول والمعادن. كما أن الفئات الشعبية خاضت نضالات متلاحقة في سبيل زيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، وزيادة الضمانات الاجتماعية، وإصلاح النظام السياسي. وأبرز تلك التحركات النضالية الشعبية كانت إضرابات أعوام (١٩٥٣، و١٩٦٦، و١٩٧٠، ١٩٧٩)، وهذه النضالات، رغم رد السلطة السعودية العنيف عليها خاصة بمجزرة المسجد الحرام لعام ١٩٨٠، تنبيء بقدرة المعارضة على التنظيم والعمل السري والإيمان بضرورة التغيير. يضاف إلى ذلك، أن الجيش في دول الخليج لم يعد جيشاً قبلياً، بل اتسع ليضم الوطنيين من جميع مناطق وسكان المملكة. وفي ظل الرقابة الشديدة التي تمارس ضد أفراده وضباطه في الداخل والخارج، ثمة أمثلة كثيرة تؤكد على وجود اتجاهات وطنية وقومية وإصلاحية داخله وسيكون له موقع في عملية التغيير السياسي في دول النفط في الخليج العربي.

تمر بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط الآن بمرحلة بالغة الدقة في تاريخها المعاصر. فهي من أكثر دول العالم تصديراً للنفط وغنى مادياً قياساً إلى نصيب كل فرد فيها من الدولارات. لكن قلة السكان فيها، والأرض الجدباء، وسوء توظيف الرساميل النفطية، وانعدام التخطيط العلمي، وسياسة القمع الداخلي، تجعل مصيرها شديد الغموض لا سيما بعد انهيار النموذج الايراني أيام حكم الشاه.

فالدول الصغيرة والمشيخات النفطية ذات ارتباط وثيق بالرأسمالية العالمية التي تعيش مرحلة التأزم بعد ازدياد البطالة فيها ونسبة التضخم بمعدلات كبيرة. والغنى المفرط يصب في جيوب أبناء الأسر الحاكمة فقط ويسير جنباً إلى جنب مع تخلف القطاعات المنتجة الأساسية في الزراعة والصناعة بحيث تبقى جماهير السكان تعيش

على بعض فئات النفط دون أن تبني بديلاً إنتاجياً ثابتاً طيلة مرحلة الانتقال من البداوة إلى الدولة الحديثة.

لقد كانت تجزئة الجزيرة العربية إلى مشيخات نفطية عديدة بمثابة الضربة الأكثر إيلاماً لشعوب تلك المنطقة وللأمة العربية كلها. وعرف الاستعمار الإنكليزي كيف يقيم حدوداً صحراوية غير ثابتة بين مشيخات قبلية، كما عرف كيف يوظف تلك الحدود المصطنعة في حروب طاحنة بين القبائل التي تحولت إلى دول حديثة، وكيف يوظف مشكلات الحدود في الجزيرة العربية باتجاه حروب طاحنة بين دويلاتها بحيث يبقى الاستعمار الحكم الوحيد والمسيطر الفعلي على منطقة تعتبر من أغنى مناطق العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. إن تجزئة الجزيرة العربية على قاعدة البداوة والنفط تكاد تكون الأكثر خطورة بين الركائز الأساسية للتجزئة في المشرق العربي منذ اتفاقيات سايكس - بيكو حتى الآن.

خاتمة

من تحديات البداوة
إلى تحديات العائلية القبلية - النفطية:
نحو وضوح العلاقات الطبقية في الدول النفطية العربية

كانت المسألة البدوية حتى أواسط هذا القرن من المعضلات الأساسية للسكن في المشرق العربي، حيث إن جميع المناطق الصحراوية كانت تمتاز بكثرة القبائل المترحلة في داخلها أو إلى أطرافها. وكان استقرار القبائل يسير بخطوات متسارعة منذ فرض الانتداب البريطاني والفرنسي على هذه المنطقة. لذلك تعتبر عملية استيطان البدو إلى جانب اكتشاف النفط بمثابة التبدلات الجذرية في بنية المشرق العربي الاقتصادية - الاجتماعية. كانت نسبة الاستيطان حتى مطالع القرن العشرين لا تزال ضعيفة ثم أصبحت من النتائج الأساسية لمرحلة ما بين الحربين العالميتين.

فقد استقرت أعداد كبيرة من البدو في مختلف مناطق ودويلات المشرق العربي، رافق ذلك انحلال أو تفكك النظام القبلي واستيعاب الأرياف والمدن لفئات سكانية كان يرمز إليها في الإحصاءات بتعبير أنصاف البدو أو البدو شبه المستقرين.

كان نمو القرى المخصصة لسكن البدو بتشجيع مباشر من السلطات المركزية في الدول والمشيخات والإمارات العربية. فكانت أعدادها تتزايد باستمرار، حتى أن الملك عبد العزيز بن سعود وحده أمر ببناء المئات من «الهجر» في الفترة ما بين (١٩٣٢ حتى ١٩٣٩). فكان من نتائج هذه السياسة أن تأسست قرى جديدة، وتطور السكن المستقر في الكثير من القرى القديمة، وارتبطت الصحراء بالأرياف والمدن عبر شبكة واسعة من المواصلات والتبادل الاقتصادي والسلع الاستهلاكية، ودخلت السلطة المركزية إداريا وعسكرياً إلى

المناطق الصحراوية التي لم تكن تجرؤ على الدخول إليها منذ مئات السنين، وأجبرت البدو على دفع الضرائب عن مواشيهم ومزروعاتهم.

كان يغلب على المنحى العام للاستيطان، في البداية، الطابع القبلي في السكن والرعي والممارسات الاجتماعية. ولعبت الظروف الاجتماعية للسكن الجديد دوراً أساسياً في تدامج قسم كبير من البدو مع البدو الآخرين ومع سكان المدن والأرياف. مرد ذلك إلى ضرورات الحياة اليومية في المجتمعات الزراعية المستقرة من جهة، وإلى تدابير السلطات المركزية القاسية ضد كافة أشكال الغزو والسلب، والإعتداء على أملاك الغير، والثأر، وسواها من العادات القبلية.

وتميز الانتقال من البداوة المترحلة في الصحراء إلى السكن الثابت في واحاتها وعلى أطرافها حيث المناخ الأكثر اعتدالاً باكتساب البدو للخبرات الزراعية وممارساتها في مناطق سكنهم الجديد على أراض تابعة لزعماء المشايخ أو للبدو أنفسهم أو مستأجرة من أعيان القرى وتجار المدن. وفي حين كان البدو المترحلون يرفضون القيام بالأعمال الزراعية، فإن استقرارهم الجديد بات يحتم عليهم القيام بها إلى جانب قلة منهم مارست الأعمال الحرفية أو حراسة أنابيب النفط أو سواها من الوظائف والأعمال.

ورافق استيطان البدو محاولة السلطة المركزية لحل المسألة البدوية في المجتمعات الزراعية، بتحويل زعماء البدو إلى ملاكين كبار وممثلين لجماهيرهم في مؤسسات الدولة مقابل إجبار البدو على الإستقرار النهائي. أي ان المحتوى الحقيقي لهذه السياسة يرتكز إلى إيجاد تراتب سلطوي جديد داخل المجتمع البدوي عبر إلحاق البدو بالمجتمعات المستقرة. وكان من ثمارها أن تفككت الوحدة القبلية السابقة وانهارت لحمتها الداخلية. فلم يعد زعيم القبيلة حامياً لمصالحها، ولم تعد أملاكها مشاعاً لكل أفراد القبيلة، بل أصبح زعيم القبيلة ينطق باسمها للدفاع عن مصالحه الخاصة. وبدعم مباشر من السلطة المركزية تحولت أراضي المشاع القبلي، أو بالأحرى تحول قسم كبير منها، إلى أملاك خاصة لزعماء القبائل الموالية للسلطة المركزية.

وحل الاستقرار الجديد معه انفصالاً تاماً بين سكن زعيم القبيلة وسائر أفرادها. فقد تحول الشيوخ عن نمط الحياة القبلية إلى سكن المدن والمنازل الفخمة في الأرياف ولم تعد تربطه بالسكن القبلي أية روابط حقيقية. وبدأت علاقات السيادة المباشرة بالتفكك عندما تحول زعماء القبائل إلى فئة كبار الملاكين دونما أية علاقة مباشرة مع جماهيرهم سوى علاقة السيطرة على قسم كبير من الإنتاج الزراعي تحت ستار الضرائب التي تجبى للدولة دون أن تقدم لها فعلياً، والملكية الخاصة للأرض التي نالها زعماء القبائل بموجب سندات التمليك الرسمية. وتبعاً لذلك أقام زعماء البدو قصوراً فخمة على مقربة من مناطق تحركات قبائلهم لادعاء شرعية تمثيلها في مؤسسات الدولة، لكن مصالحهم الاقتصادية وثرواتهم الكبيرة جعلتهم ينخرطون بسرعة ضمن فئة كبار الملاكين. حتى أن مصاهرتهم لم تعد مقتصرة كما في السابق على زعماء القبائل الأخرى، بل اتجهت إلى كبار الملاكين وتجار المدن والقوى السياسية المسيطرة.

تؤكد عملية استيطان البدو في المشرق العربي الانتقال من المجتمع اللاطبقي أو السابق على الانقسام الطبقي إلى المجتمع المنقسم طبقياً إلى طبقات وشرائح اجتماعية متمايزة. ومع اكتشاف النفط وتسويقه بدأت عملية الانتقال إلى المجتمع الطبقي تسير بخطوات سريعة جداً بين قوى تمتلك أموالاً ضخمة، وقواعد اقتصادية ثابتة، وتتمتع بقسط وافر من السلطة والنفوذ، وبين قوى بدوية تتحول بسرعة إلى مزارعين وموظفين وأجراء وحرس للصحراء والنفط وحرفيين وسواهم. فالإستقرار في مرحلة النفط حل معه تبدلاً جذرياً من المجتمع المشاعي إلى المجتمع الطبقي. لكنه انتقال تجاوز كل التصنيفات المعروفة من أنماط الإنتاج بسبب الظروف التاريخية التي تمت خلال عملية الانتقال، أي ظروف تعزز مكانة نمط الإنتاج الرأسمالي وقدرته على مجابهة كل الأنماط السابقة عليه، بما فيها النمط المشاعي، لضربها وتجاوزها بسرعة نحو رأسمالية هامشية تبعية تقوم على مداخيل النفط. ولم تكن مرحلة السيطرة الأوروبية المباشرة تهدف إلى تطوير دويلات الجزيرة العربية، بل إبقاء الإنقسامات الداخلية فيها والحفاظ على الأعراف

والتقاليد البدوية في صلب المؤسسات الجديدة. فالدولة الحديثة في هذه المناطق لم تحمل من الحداثة سوى طابع القطع مع حياة البداوة والانتقال إلى مرحلة التحضر، في حين بقيت الجذور القديمة الموروثة، في غالبيتها الساحقة، تقود جماهير السكان. وتقاعست الدولة عن واجباتها تجاه جماهير البدو بعد أن أجبرتهم على التحول إلى مزارعين وعمال وأجراء وموظفين صغار وشرطة وجنود. وأطلقت حرية الرساميل والشركات في النهب والإستغلال. وتحكمت العائلة المسيطرة بكافة موارد الدولة كملك خاص لها لا تشاركها فيه جماهير السكان. وتطور اقتصاد الاستهلاك على حساب القطاعات الأساسية المنتجة.

ومهما يكن شكل التبعية للرساميل الخارجية الذي بنيت على أساسه الدولة الحديثة في الجزيرة العربية، فمن الواضح أن تبدلات جذرية قد تمت من خلال تجاوز البداوة لنفسها والانتقال إلى التحضر. من هذه التبدلات:

ـ ضرب الركائز القبلية السابقة لا سيما الترحال المستمر، وإجبار البدو على الإستقرار، وتجاوز العصبية القبلية إلى التنظيم السياسي في مرحلة الدولة البدوية، أي إحلال العصبية العائلية مكان العصبية القبلية كنواة للتحالفات السياسية التي تضمن توحيد القبائل والمناطق وتمنع انفراط الدولة الحديثة وتفسخها إلى أقاليم متناحرة. وهذه المرحلة هي أيضاً إنتقالية، إذ لا بد للعصبية العائلية في الدولة البدوية الحديثة أن تتجاوز نفسها نحو الدولة بمفهومها العلمي المعاصر.

ـ تفكيك القبيلة وتشجيع جماهير البدو على الانخراط في التحالفات السياسية الجديدة التي تتمحور حول العائلية ـ العصبية المسيطرة. هكذا تمّ تهديم البنى التقليدية البدوية عبر انخراط زعماء البدو في أجهزة الإدارة والدولة من جهة، وانخراط جماهير البدو في علاقات إنتاجية لا تمت إلى اقتصاد الرعي ـ الماشية بصلة.

ـ تطوير المدن ومراكز السكن في كافة أرجاء الجزيرة العربية، إذ تشير إحصاءات السكان في المدن المشرقية العربية في أواسط القرن العشرين إلى تبدلات

جذرية مهمة. ففي عام ١٩٣٠ بلغ عدد سكان مدينة عمان حوالي ٣٠ ألف نسمة وتضاعف الرقم إلى أكثر من ٨ مرات تقريباً عام ١٩٥٧. وازداد عدد سكان المنامة بنسبة ٤٣٪ خلال تسعة أعوام فقط ما بين (١٩٤١ ـ ١٩٥٠). وخلال عشرة أعوام فقط، أي ما بين (١٩٤٧ ـ ١٩٥٧)، ازداد عدد سكان مدينة كركوك بنسبة ٦٢,٥٪. وفي مصر تطور عدد سكان المدن الست الكبرى فيها أي القاهرة والإسكندرية وبور سعيد وطنطا والمحلة الكبرى والمنصورة بالنسب التالية: من ٩، ١٠٪ من مجموع السكان عام ١٩١٧ إلى ١٤,١٪ عام ١٩٣٧ الى ١٨,٧٪ من مجموع سكان مصر عام ١٩٤٧. وخلال هذه الفترة التي لا تزيد على ٣٠ سنة زاد سكان القاهرة بنسبة ٦٠٪ والإسماعيلية بنسبة ٨٩ / والسويس بنسبة ١١٦٪. وتبعاً لإحصاء ١٩٥٧، فإن نسبة سكان المدن في بعض البلدان العربية المشرقية كانت كالتالي: ٣٥٪ من مجموع السكان في لبنان، و٣٠٪ في كل من سوريا ومصر والأردن، و٢٧٪ في العراق، و٢٠٪ في ليبيا و١٠٪ في المملكة العربية السعودية و٥٪ في السودان و٣٪ في اليمن[1].

أما في الربع الأخير من القرن العشرين، فقد تمت تبدلات عاصفة في حجم المدن العربية المشرقية حتى أن نسبة السكن المديني باتت كبيرة جداً وذلك على حساب السكن الصحراوي وتقلص السكن الريفي خاصة في الدول النفطية في الخليج العربي[2].

---

(١) - Baer «Population and Society in the Arab East» p.p. 181-182.

(٢) في سنة ١٩٧٧، فاقت نسبة السكان في مدينة دمشق ومحافظتي دمشق وحلب ٤٥٪ من مجموع سكان سوريا. وارتفعت نسبة سكان الحضر من ٣٧٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤٦٪ عام ١٩٧٨ في سوريا، راجع: الأمم المتحدة: **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ «الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا ـ الجمهورية العربية السورية»**، بيروت ١٩٨١، ص ٤.

ـ «يتركز معظم سكان البحرين في المناطق الحضرية، اذ لا يوجد نشاط زراعي منتج في المناطق الريفية. ويقيم زهاء ٨٠٪ من السكان في المناطق الحضرية، يقطن ٧٥٪ منهم في مدينتي المنامة والمحرق». الأمم المتحدة ـ **«اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ دولة البحرين»**، بيروت ١٩٨٠ ـ ص ٦.

ـ تنشيط السكن الريفي وتوزيع الأرض على الفلاحين وجماهير البدو وإفساح المجال أمام الزعامات الريفية والبدو لتملك مساحات شاسعة من الأراضي تتفاوت بين بلد وآخر. فقد دلّت إحصاءات (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) على النسب التالية لتوزيع الملكية في بعض بلدان المشرق العربي[٣]:

إسم البلد	السنة	ملكية صغيرة	ملكية متوسطة	ملكية كبيرة
العراق	١٩٥١	١٥,٧٪	١٧,٢٪	٦٧,١٪

= ـ «عام ١٩٧٠ استأثرت بيروت بخمسة وأربعين في المائة (٤٥٪) من إجمالي عدد السكان في لبنان. وكان ٦٠٪ منهم مقيمين في المناطق الحضرية».
الأمم المتحدة: «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الجمهورية اللبنانية، بيروت ١٩٨٠، ص ٤.

ـ «عام ١٩٧٠ كان ٨٠٪ من سكان قطر يقيمون في الدوحة وضواحيها».
الأمم المتحدة: «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ دولة قطر». بيروت ١٩٨٠، ص ٨.
ـ «عام ١٩٧٥، بلغت نسبة الذين يعيشون في المناطق الحضرية في الكويت ٩٠٪ تقريباً منهم ٢٨٪ في مدينة الكويت نفسها».
الأمم المتحدة: «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ دولة الكويت»، بيروت ١٩٨٠، ص ١٠.
ـ «عام ١٩٧٥ كان ٨٣,٩٪ من سكان الإمارات العربية يعيشون في المراكز الحضرية خاصة في إمارتي أبو ظبي (٣٨٪) ودبي (٣٢,٨٪).
الأمم المتحدة: «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ دولة الإمارات العربية المتحدة»، بيروت ١٩٨٠، ص ٤.
ـ «عام ١٩٧٤ بلغ عدد المستقرين في المملكة العربية السعودية ٧٣,١٪ و٢٦,٩٪ من البدو الرحل». الأمم المتحدة ـ «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ المملكة العربية السعودية»، بيروت ١٩٨١، ص ٤.
ـ «عام ١٩٧٧ كان ٦٣,٥٪ من سكان العراق يقيمون في المراكز الحضرية».
الأمم المتحدة ـ «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الجمهورية العراقية»، بيروت ١٩٨١، ص ٧.

(٣) - Baer «Population and Society..» p.p. 145-146.

سوريا	١٩٥٢	١٣,٠٪	٣٨,٠٪	٤٩,٠٪
الأردن	١٩٥٠	٣٦,٣٪	٤٩,٥٪	١٤,٢٪

يلاحظ أن الملكيات العقارية الصغيرة في المشرق العربي كانت عديمة الاستقرار وتنخفض نسبتها بشكل عمودي في بعض الأحيان. فقد خسر فلاحو مصر قسماً كبيراً من أراضيهم بسبب عجزهم عن تسديد الديون خلال أعوام (١٩٠٧ ـ ١٩٢٩). وحتى ١٩٥٠ باعت الدولة المصرية مليوناً وربع المليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة التي استولى عليها كبار الرأسماليين وتجار المدن ووجهاء القرى والشركات العقارية المصرية. وحتى أواسط القرن العشرين لم يبق من صغار الفلاحين في مصر سوى ١,٥ مليون مالك مقابل ٢,٧ مليون في مطالع هذا القرن. وفي شرقي الأردن كان صغار الفلاحين يشكلون حوالي ثلث السكان عام ١٩٥٠، أما في العراق فنسبة ثلثي السكان ولا يملكون سوى ١٥,٧٪ من الأراضي العراقية. وحتى عام ١٩٥٨ كانت أراضي الدولة أو المشاع في العراق تقدر بحوالي ٤٣ مليون دونم، ونسبة من يملك أكثر من الف دونم ملكاً خاصاً تزيد على حوالي ٢٠٠ ألف مالك. وحاولت مراسيم الثورة تبديل هذا الوضع، فحددت الملكية القصوى بألف دونم حتى جاء الإصلاح الزراعي فحدد الملكية ما بين ٣٠ و٦٠ دونماً للمالك الواحد والحد الأقصى للملكية الزراعية ١٢٠ دونماً[4].

كان تعزيز الملكيات العقارية الكبيرة في المشرق العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين يتم على حساب الأراضي المشاع والأراضي الموات بالإضافة إلى أراضي صغار المالكين. وتمت تصفية أملاك المشاع الشاسعة وأراضي الموات خاصة في سوريا والعراق. وصودرت أراضي الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب. وبيعت الأراضي التي كانت مسجلة باسم السلاطين العثمانيين، خاصة

(٤) — Araim «Nomadism...», P. 49.

السلطان عبد الحميد الثاني[٥]. وتمّ تسجيل معظم هذه الأراضي بإسم مشايخ البدو في غربي العراق وفي الجزيرة وعلى امتداد نهر الفرات في سوريا، وفي أواسط مصر لا سيما منطقتي الفيوم والمنية. فتحول عدد كبير من زعماء البدو أو القبائل إلى مالكين كبار كذلك بعض أعيان القرى وشكلوا سادة الريف. وأقام قسم كبير منهم في المدن يتعاطى التجارة ويمارس سلطة ونفوذاً واسعين في أجهزة الدولة.

كانت الأراضي الصحراوية وأراضي القبائل وأراضي الموات وأراضي المشاع والأراضي المتروكة كبيرة جداً في المشرق العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين. ولعل الأراضي الموات تشكل نموذجاً واضحاً على نسبة الملكية في بلدان المشرق العربي، مع الإشارة إلى أنها ليست الأكثر أهمية بين هذه الأنواع من الأراضي. فحتى ١٩٥٠ كانت نسبة الأراضي الموات في مصر تعادل ١٧٪ تقريباً من مجموع المساحة العامة لمصر. وحتى ١٩٥١ كانت الأراضي الموات تشكل ٦٠٪ من مجموع المساحة العامة لأراضي العراق. وحتى ١٩٥٢ كانت هذه الأراضي تشكل ٤٠٪ من مجموع مساحة سوريا. وحتى ١٩٥٣ كانت الأراضي الموات تشكل ٣٠٪ من مجموع مساحة الأردن[٦].

وسارت حكومات الانتدابين الفرنسي والإنكليزي ثم حكومات البلدان العربية المستقلة على بعض التقاليد العثمانية السابقة في تعاملها مع زعماء البدو بعد أن أضافت إليها تقاليد جديدة لمصلحة هذه الزعامات على حساب جماهير البدو وسائر الجماهير الشعبية.

كانت العادات المتبعة إبّان المرحلة العثمانية الطويلة أن يمنح زعماء القبائل الموالية مساعدات مالية مهمة من السلطة المركزية لقاء الانخراط في حروبها ضد القبائل المتمردة وإعلان الطاعة للسلطة المركزية. واستمرت هذه التقاليد بعد فرض

---

(٥) مصطفى الشهابي، «بحث في أملاك الدولة» - مجلة المشرق - عام ١٩٣٢، صفحات ٥٤٤ - ٥٤٩.

(٦) - Baer «Land Tenure in the Hashemite Kingdom of Jordan». in «Land Economics Review» (August 1957), p. 189.

الانتداب على مناطق المشرق العربي. كانت السلطة المركزية في الدولة الجديدة قائمة على العصبية ـ العائلية للقبيلة المسيطرة، وبحاجة ماسة إلى التحالف مع زعماء القبائل على امتداد المناطق الجغرافية التي رسم الاستعمار الخارجي حدودها وقسمها إلى دويلات «ذات سيادة». لذا، بالغت السلطة المركزية في إكرام زعماء القبائل الموالية لها وأطلقت يدهم للتحكم في مناطقهم شرط الاعتراف لها بالطاعة وعدم إدعاء حصة في البترول المتفجر في أراضي تلك القبائل أحياناً والتشديد على الطابع «الوطني» العام لهذه الثروة النفطية.

هكذا سيطر زعماء القبائل وأعيان الريف على مساحات شاسعة من الأراضي في مناطقهم وسيطرت السلطة المركزية، أي العائلة الحاكمة، على موارد البترول وأجهزة الدولة. فتحول زعماء القبائل إلى مالكين كبار يحافظون على ملكياتهم، بقدر ما يحافظون على علاقات التحالف والولاء لها. إن تبدلاً جذرياً قد تمّ على مستوى التحالفات السياسية. فهي ليست تحالفات قبلية بدافع الغزو والنهب كما في السابق، بل تحالفات ثابتة بدافع السيطرة على الإنتاج والقوى المنتجة تبعاً لميزان دقيق للقوى يبقي زعماء القبائل في حالة تبعية مباشرة للأسرة الحاكمة التي بمقدورها تجميع كافة الأسر المتحالفة معها واستخدام جيشها لقمع تمرد الزعيم القبلي في حالة العصيان. وأن تحولاً أساسياً قد تمّ على مستوى زعماء القبائل الذين أصبحوا شركاء في السيطرة والنهب وأعواناً للسلطة المركزية. وبدأ تراتب اجتماعي جديد يبرز إلى السطح، وهو تراتب لا يمت إلى المرحلة البدوية إلا بصلة الحنين إلى بداوة على طريق الزوال.

فظروف القرن العشرين قضت على تلك العزلة ودمجت الريف بالمدينة، والصحراء بالمدن والأرياف دمجاً إلحاقياً تبعياً بحيث بدت المدينة مركز الاستقطاب الأساسي للإنتاج وتوزيع الإنتاج والسيطرة. وانخراط شيوخ القبائل وجماهيرها، من مواقع مختلفة وفي مواقع مختلفة، لم يكن مجرد «نزوع طبيعي نحو التأقلم»[7]، بل انخراط عملي في إطار الظروف التاريخية التي أفرزتها نتائج الحرب

(٧) - F. Jamali «The New Iraq...». Bagdad 1934, p. 96.

العالمية الأولى واكتشاف النفط. ولم يكن أمام هذه القوى من خيار سوى الانخراط في دائرة النفوذ والسلطة والملكية التي توفرها لهم السلطة المركزية أو التوغل في الصحراء دون درء مخاطر الصدام مع جيوش هذه السلطة المدعومة من العساكر البريطانية. وكان من الطبيعي أن يختار زعماء القبائل الحل الذي يضمن لهم القصور الفخمة، والمراكز العالية في مؤسسات السلطة، بالإضافة إلى الملكيات الشاسعة المسجلة ملكاً خاصاً. فرحبوا بجميع السلع الحديثة ومبتكرات التكنولوجيا الرأسمالية بنهم بالغ ينبع من الحرمان التاريخي السابق. وشجعوا أبناءهم على الدخول إلى أفضل المؤسسات الثقافية الأوروبية والأميركية، في الداخل والخارج. وتأقلموا بسرعة مع السكن المديني فتحولت مساكنهم إلى قصور فخمة مجهزة بأحدث الأثاث وتعج بعشرات الخدم والطباخين والمتزلفين من شتى الأنواع.

وبالمقابل، واجهت جماهير البدو المستقرة بيئات مدينية أو ريفية زراعية مغايرة لأنماط حياتها البدوية السابقة، وكان عليها الإنخراط المباشر فيها دونما أية إمكانية للعودة الى داخل الصحراء. ورغم شعور الأنفة والتعالي الذي كان يحمله البدوي إلى مركز عمله الجديد، فإن متطلبات الحياة اليومية حتمت عليه الانخراط في البيئة الجديدة واستخدام الوسائل التقنية المتاحة آنذاك للنقل والعمل الزراعي وسواها. ودخل قسم من أبناء البدو في المدارس المعدة لهم خصيصاً أو في المدارس الريفية المجاورة. كذلك شاركت المرأة البدوية إلى جانب المرأة الريفية في أعمال الري والزراعة وبدأت مرحلة جديدة ومهمة من تاريخ البدو في المشرق العربي تقوم على الإندماج التدريجي في المجتمعات المستقرة سابقاً في الأرياف والمدن.

يستنتج من ذلك، أن استقرار البدو في المشرق العربي كان يعني توزعهم على الطبقات والشرائح الاجتماعية المتواجدة فيه. وفي حين زالت التسميات البدوية للفئات الفقيرة منهم، حافظ أغنياء البدو على ألقابهم السابقة وزادوا إليها غنى أموال النفط وسيطرة سياسية واسعة. فجميع حكام مشيخات الخليج العربي هم من أصل بدوي. ورغم محاولات بعضهم إقامة إمارات ومشيخات لا تمت إلى البداوة المترحلة بصلة، بل تسير بسرعة نحو الإندماج في متطلبات الحياة الاستهلاكية

الحديثة، فإن أساليب حكمهم وقواعد إدارتهم بقيت ذات مضمون قبلي واضح. وفي التحليل الأخير لكلمة حاكم في المشيخات، أن ارادة الأمير هي القانون. ذلك أن المجالس التمثيلية والإدارية والتنفيذية تتشكل من أعضاء الأسرة الحاكمة، وهم يملكون الغالبية الساحقة من الأراضي وكامل مداخيل النفط، في حين تتوزع الفئات الاجتماعية الأخرى مهام العمل التجاري والحرفي والزراعي وتربية الدواجن وسواها. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين هي في الواقع إرادات الحكام التي تنشر في الجريدة الرسمية في كل من الكويت والبحرين بينما يكتفي بالإعلان عنها في باقي الامارات والسعودية [٨].

ومع بروز التطورات الجذرية على قاعدة أموال النفط الوفيرة بدأ التمايز الاجتماعي في مدن وأرياف المشرق العربي يرتدي وجهاً أكثر وضوحاً من السابق.

فقد برزت فئات واسعة من التجار وأصحاب الرساميل المالية (بنوك، مؤسسات تسليف...)، كذلك تم انتقال بعض الحرف إلى صناعات حديثة على النمط الرأسمالي رافقته ولادة بورجوازية صناعية أبرز قطاعاتها الصناعات التركيبية وصناعة الحلويات والمعجنات. وتمّ أيضاً تحويل عدد وافر من زعماء البدو إلى ملاكين كبار الى جانب فئات الملاكين الريفيين السابقين أو أعيان الريف وشكلوا طبقة كبار الملاكين الذين يسيطرون على مساحات شاسعة من أراضي المشرق العربي.

وبالمقابل، تتحول جماهير البدو والأرياف والمدن تباعاً إلى بروليتاريا زراعية وصناعية وجنود وشرطة وأجراء وشرائح واسعة من صغار الموظفين والكسبة وذوي الدخل المحدود.

لقد شهد القرن العشرين مرحلة اندماج البدو في المجتمعات العربية المشرقية كجزء عضوي فيها، إذ لا يمكن العودة مجدداً إلى البداوة بعد أن وصلت إلى التحضر والاستقرار. كذلك لم يكن بالإمكان بقاء جماهير البدو خارج إطار

---

(٨) - Harry «The Persian Gulf States». p.p. 28-33.

الصراع الاجتماعي الذي تعيشه هذه المجتمعات. فالمسألة البدوية باتت جزءاً لا يتجزأ من مسألة الانقسام الاجتماعي في كافة أرجاء المشرق العربي بعد أن انخرط زعماء البدو بين فئات الطبقات المسيطرة وانحدرت جماهيرهم لتنتشر على كافة الطبقات والفئات الاجتماعية المسحوقة.

لقد جاء حل المسألة البدوية لمصلحة زعماء البدو في المجتمعات الزراعية في المشرق العربي (فلسطين، الأردن، سوريا، العراق). أما في مجتمعات النفط، فقد تحول زعماء القبائل إلى الحكام الفعليين في جميع دول ومشيخات الخليج العربي. ولما كانت السلطة المركزية التي تحكمت بالمشرق العربي بعد الاستقلال السياسي وإزالة السيطرة الخارجية تضم تحالف كبار الملاكين، أسياد الريف، والبورجوازيين من تجار وصناعيين في المدن، فإن السلطة الطبقية لأسياد النفط جاءت أكثر وضوحاً نظراً لكثرة فوائض النفط والبروز الحاد في الانقسام الاجتماعي في الدول التي بنيت على قاعدتها.

ولم تعد السلطة البدوية تقبع في الخيام داخل حدود الصحراء، وتمارس بعض التقاليد والعادات القبلية الموروثة، بل شكلت مجتمعات حضرية ذات طابع ديني واضح، وأقامت أنظمتها الطبقية الراسمالية ذات الصلات الوثيقة بالامبريالية العالمية. حتى أن غسان سلامه لا يتورع عن نعت السعودية «بالامبريالية الفرعية»[9]، في إشارة واضحة إلى الأثر الكبير الذي تلعبه مداخيل النفط في دعم الدولار بشكل خاص، والامبريالية العالمية، لا سيما الأميركية منها، بشكل عام.

هكذا حققت البداوة دورها التاريخي فتجاوزت نفسها نحو التحضر وسكن المدن والاستقرار في الأرياف. لكنه تجاوز مأزوم في ظروف تاريخية يشتد فيها الانقسام الطبقي الحاد كسمة بارزة من سمات الأزمة العامة للرأسمالية في القرن

---

(٩) غسان سلامه، «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥»، الخلاصة: «إمبريالية فرعية»، صفحات ٦٧٧ ـ ٧٠٤.

العشرين. ولم تعد جماهير البدو تعيش عزلتها عن العالم الخارجي ضمن صحاريها الواسعة واقتصادها البسيط، بل دخلت دائرة العلاقات التبعية للرساميل العالمية.

لقد انتصر المشرق العربي على تحديات البداوة المترحلة فأجبرها على الاستقرار في القرن العشرين. لكن التحديات الكبرى التي يواجهها الآن هي تحديات شيوخ البداوة والنفط الذين تحولوا إلى ركائز أساسية للتجزئة فباتت وحدة الجماهير العربية في عصرهم أكثر صعوبة من أي وقت مضى. فهم يتحكمون بأكبر احتياطي للثروة النفطية في العالم ويوظفون القسم الأكبر منه لخدمة مصالحهم الطبقية الضيقة على حساب جماهير الأمة العربية وقضاياها القومية الكبرى. فالحل الجذري لتحديات البداوة في المشرق العربي يستلزم بالضرورة محاربة موروثاتها الاكثر خطورة: العائلية ـ القبلية، والاستئثار الشخصي بثروات الأمة، والحكم الاستبدادي المطلق. ولن يكون الحل جذرياً إلا بإطلاق حرية الجماهير العربية من أجل بناء تاريخها الإنساني.

مكتبة البحث

وثائق الأرشيف البريطاني والأرشيف الفرنسي .

I - **Public Record Office (P.R.O).**
- **foreign Office (F.O).**
- **Colonial Office (C.O.).**

II - **Archives de Ministère des Affaires Etrangerès du Quai D'Orsay (A.E.). Paris.**
- **Série E. Levant (1918-1929) - Sous Série: Syrie - Liban.**
- **Série E. Levant (1930-1940) - Sous Série. Syrie - Liban.**

أشرنا إلى رقم المجلد والملف وتاريخ التقرير في هذه الدراسة التي اعتمدت بشكل أساسي على الوثائق، ولا نرى فائدة علمية في إعادة ذكر الوثائق الكثيرة في مكتبة البحث.

المراجع العربية الواردة في البحث

- إبن خلدون، عبد الرحمن، «المقدمة»، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لا تاريخ.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية «التقرير الاقتصادي». (كانون الأول ١٩٧٧).
- الأمم المتحدة، المنظمة الاقتصادية لغربي آسيا. كراريس حول سكان لبنان، وسوريا، والعراق، والأردن، واليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة.
- اسبر، أمين، «تطور النظم السياسية والدستورية في سورية (١٩٤٦ - ١٩٧٣)»، بيروت ١٩٧٩.
- أباظة، فاروق، «عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩ - ١٩١٨)»، القاهرة ١٩٧٦.

- بحيري، صلاح الدين، «جغرافية الأردن»، نشر بدعم من الجامعة الأردنية - عمان ١٩٧٣.
- البرازي، نوري خليل، «البداوة والاستقرار في العراق»، جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦٩.
- البرّاوي، راشد، «حرب البترول في الشرق الأوسط»، القاهرة ١٩٥٣.
- الجنحاني، الحبيب، «إبن خلدون والتطور العمراني في المغرب العربي»، مجلة «قضايا عربية»، (آب ١٩٨٠).
- جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - إدارة الشؤون الاجتماعية والعمل، «رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم» المؤتمر التاسع للشؤون الاجتماعية والعمل - القدس، (أيار ١٩٦٥) - نشر في القاهرة ١٩٦٦ - جزءان.
- الجابري، محمد عابد. «العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي» - الدار البيضاء ١٩٧١.
- جواد، هاشم، «مقدمة في كيان العراق الاجتماعي» - بغداد ١٩٤٦.
- الحصري، ساطع، «دراسات عن مقدمة إبن خلدون»، القاهرة ١٩٦١.
- حمزة، فؤاد، «قلب جزيرة العرب»، مكة ١٩٣٣.
- الجمارنه، صالح، «إلغاء قانون العشائر في الأردن ومدلوله الحضاري»، بحث مقدم إلى مؤتمر «التغيير الحضاري لمنطقة الشرق الاوسط في العصر الحديث» - جامعة عين شمس - (١١ - ١٤ كانون الأول ١٩٧٦).
- الدوري، عبد العزيز، «حول التكوين التاريخي للأمة العربية»، مجلة «المستقبل العربي» العدد ١١ - بيروت - (كانون الثاني ١٩٨٠).
- الدباغ، مصطفى مراد، «القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين»، بيروت ١٩٧٩.
- الراوي، عبد الجبار، «البادية»، بغداد ١٩٤٩.
- الريحاني، أمين، «ملوك العرب» - جزءان - المطبعة العلمية - بيروت ١٩٢٩.
- الريس، رياض نجيب أ - «صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي (١٩٦٨ - ١٩٧١)»، بيروت ١٩٧٣.
ب - «الشاطىء المتصالح: حكاية القراصنة واللؤلؤ والنفط» ملف «النهار»، بيروت ١٩٦٨

- الرميحي، محمد غانم أ ـ «مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين»، بيروت ١٩٧٦.

ب ـ «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي»، بحث مقدم الى «ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة»، (٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني)، بيروت ١٩٧٩.

ج ـ «رؤيا خليجية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة»، مجلة «المستقبل العربي»، بيروت ـ (كانون الثاني ١٩٨١).

- الربايعه، أحمد حمدان، «المجتمع البدوي الأردني في ضوء دراسة أنتربولوجية»، عمان ١٩٧٤.

- زكريا، أحمد وصفي، «عشائر الشام» ـ جزءان ـ دمشق ١٩٤٧.

- الزركلي، خير الدين، «عامان في عمان»، القاهرة ١٩٣٥.

- سلمان، الأرشمندريت بولس، «خمسة أعوام في شرقي الأردن»، حريصا ١٩٢٩.

- سلامه، غسان، «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ .. دراسة في العلاقات الدولية»، بيروت ـ معهد الانماء العربي ١٩٨٠.

- سيور، الخوري بولس، «عوائد العرب»، حريصا ـ لا تاريخ.

- شركة الزيت العربية ـ الأميركية، «عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي»، القاهرة ١٩٥٢.

- الشهابي، مصطفى، «بحث في أملاك الدولة»، مجلة «المشرق»، بيروت ١٩٣٢.

- ضاهر، مسعود، أ ـ «تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤ ـ ١٩٢٦)»، بيروت ١٩٧٤.

ب ـ «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، بيروت ١٩٨١.

ج ـ «مدخل لدراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي»، مجلة «الفكر العربي» ـ العددان (١١ ـ ١٢ ـ آب ـ أيلول ١٩٧٩).

- الطاهر، عبد الجليل، «العشائر العراقية» ـ جزءان ـ بيروت ١٩٧٢.

- طربين، أحمد، «عبد العزيز آل سعود منشىء دولة وباعث نهضة»، مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية» ـ المجلد الثاني ـ العدد السابع ـ (تموز ١٩٧٦).

- عوض، عبد العزيز، «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا»، القاهرة ١٩٦٩.

- علام، سعد طه، «إمكانات التنمية الزراعية في دول الخليج العربي»، مجلة «قضايا عربية»، بيروت (كانون الثاني ١٩٨١).

- العارف، عارف، «القضاء بين البدو»، بيت المقدس ١٩٣٣.

- العبيد، عبد الرحمن، «قبيلة العوازم: دراسة عن أصلها ومجتمعها وديارها»، بيروت ١٩٧١.
- العلايلي، عبد الله، «دستور العرب القومي»، بيروت ١٩٥٣.
- العقاد، صلاح أ - «عوامل التفكك والوحدة في الخليج العربي»، جامعة البصره ١٩٧٩.
ب - «التيارات السياسية في الخليج العربي»، القاهرة ١٩٧٤.
ج - «البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٣.
- العزّي، خالد، «الخليج العربي في ماضيه وحاضره»، دراسة شاملة للخليج العربي ولدول البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة... بغداد ١٩٧٢.
- العزاوي، عباس، «عشائر العراق»، بغداد ١٩٣٧.
- غرايبه، عبد الكريم، «سوريا في القرن التاسع عشر (١٨٤٠ - ١٨٧٦)»، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٢.
- فرعون، فريق المزهر آل، «القضاء العشائري»، بغداد ١٩٤١.
- فارس، نبيه أمين - وحسين، محمد توفيق، «هذا العالم العربي»، بيروت ١٩٥٣.
- الفرحان، راشد عبد الله، «مختصر تاريخ الكويت»، القاهرة ١٩٦٠.
- الفوال، صلاح مصطفى، «البداوة العربية والتنمية»، القاهرة ١٩٦٧.
- الفرا، محمد علي، «التنمية والاقتصاد في دولة الكويت: دراسة جغرافية تحليلية»، جامعة الكويت ١٩٧٤.
- الفيل، محمد رشيد، «مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي»، مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية»، (تشرين أول ١٩٧٦).
- قاسم، جمال زكريا، «دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤)»، الكويت ١٩٧٤.
- قلعجي، قدري، «الخليج العربي»، بيروت ١٩٦٥.
- الكيلاني، فاروق، «شريعة العشائر في الوطن العربي»، بيروت ١٩٧٢.
- كحاله، عمر رضا، «معجم قبائل العرب القديمة والحديثة»، دمشق ١٩٤٩ - ثلاثة أجزاء.

- كوثراني، وجيه، «بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين - قراءة في الوثائق»، بيروت ١٩٨٠.
- محافظة، علي أ - «تاريخ الأردن المعاصر (١٩٢١ - ١٩٤٦)»، عمان ١٩٧٣.
ب - «العلاقات الأردنية - البريطانية (١٩٢١ - ١٩٥٧)»، بيروت ١٩٧٣.
- محجوب، محمد عبده، «مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية: منهج وتطبيق»، الكويت ١٩٧٤.
- مليكه، لويس كامل - وصابر، محي الدين، «البدو والبداوة: مفاهيم ومناهج»، سرس الليان، القاهرة ١٩٦٦.
- مصطفى، شاكر، «عرض وتقديم لأطروحة ج. ويليامسون»، «التاريخ السياسي لشمّر الجربا»، «مجلة كلية الآداب والتربية» - الكويت - العدد الحادي عشر - (حزيران ١٩٧٧).
- مغير، يس، «الوضع القبلي في سوريا»، ماجستير - الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٤٦.
- موسى، سليمان - والماضي، منيب، «تاريخ الأردن في القرن العشرين»، عمان ١٩٥٩.
- نوفل، سيد، «الخليج العربي»، بيروت ١٩٦٥.
- الوردي، علي، «منطق إبن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته»، جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦٢.
- الوردي، علي، «دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث»، بغداد ١٩٦٥.
- لابيكا، جورج، «السياسة والدين عند إبن خلدون»، ترجمة موسى وهبي وشوقي دويهي - دار الفارابي - بيروت ١٩٨٠.

Références Citées

- Antoun, Richard and Harik, Illiya, **«Rural Politics and Social change in the Middle East»**, Indiana University press-London **«International Research Center»**, Studies in Development-no 5-1978.
- Adams, Michael, editor,**«the Middle East:a handbook»**, London 1971.
- The American Assembly, Columbia University,**«The United states and the Middle East»**, Englewood 1964.

- Ajdari. Ahmed, «**Asie du Sud-Ouest (Proche et Moyen-Orient): Statistiques économiques et sociales**», Paris 1961.
- Atiyyah, Ghassan, «**Iraq (1908-1921):a political study**», Beirut 1973.
- Awad, Mahmoud, «**The Challenge to the Arabs**», New York 1954.
- «**Settelment of nomadic and semi-nomadic tribal Groups in the Middle East**» .I.L.R. 1959.
- Araim, Abdul-Jabbar, «**Nomadism and Sedentarisation in Iraq; A Study dealing with nomadic tribal population-A Study presented at Geneva-Conferance (6-17 April 1964)**», Baghdad 1966.
- Ashkanazi, Tovia, «**Tribus semi-nomades de la Palestine du Nord**». Paris 1938.
- Ahdab, Abdul Hamid, «**Le régime juridique du pétrole en Arabie Saoudite**», Beyrouth -S.d.
- Banton, Michael, editor, «**Political systems and the distribution of power**», London 1965.
- Berque, Jacques, «**Langages arabes du Présent**», Paris 1974.
- Butler, David, and Sloman, Anne, «**British political Facts (1900-1975**»), London 1975
- Batatu, Hanna, «**The old Social classes and the Revolutionary movements of Iraq; A study of Iraq's old landed and Commercial classes and free officiers**». Princeton University press, New Jersey 1978.
- Berque, Jacques et Chevallier-Dominique, «**Les Arabes par leurs archives...**», Paris .C.N.R.S. 1976.
- Baer. Gabriel, «**Studies in the Social history of Modern Egypte**», Chicago 1969.
- Baer, G., «**Population and Society in the Arab East**». Translated from the Hebren by Hamma Szoke-London 1956.
- Blunt, Lady Anne, «**Bedouin tribes of the Euphrates**», New York 1879.
- Boucheman, Albert de, «**Matériel de la vie bédouine; recuelli dans le desert de Syrie**», «Tribus des Arabes Sbáa»; Documents d'études orientales de l'Institut Francais de Damas. Tome III sans date.
- Bonné, Alfred» **State and economics in the Middle East: A society in transition**». London 1948.
- Charles, Henri, «**La sédentarisation entre Euphrate et Balik**», Beyrouth 1942.
- Cooke, Hedley, «**Challenge and Response in the Middle east: the Quest for prosperity (1919-1951)**», New York 1952.
- Cooke H. «**Saudi Arabia**», London 1952.
- Coole, Donald «**Nomads of the Nomads: the al Murrah Bedouin of the Empty Quarter**», Chicago 1975.
- Dikson, H.R. «**The Arab of the Desert: A glimpse into Badawin life in Kuwait and Saudi Arabia**», London 1949.
- Dikson.H.R. «**Kuwait and her neighbours**», London 1956.
- Doughty. Charles. «**Travels in Arabia Deserta**», New York 1922.
- Dowson Sir E, «**An Inquiry into land tenure and related questions**», Letchworth 1931.
- Europa publications. «**The Middle East and North Africa**», (1970-1980).
- Ellis, Harry «**Heritage of the desert: the Arab and the Middle East**», New York 1956.
- Fenelon, «**The United Arab Emirates: an economic and Social Survey**», London 1973.
- Fatimi, Nasrollah Saifpour, «**Oil diplomacy: powderkeg in Iran**», New York 1954.

- Finn, Mrs **«Palestine Pesantry: Notes on their clans, warfare, religion, and Laws»**, London 1923.
- Fisher, Sydney editor, **«Social Forces In the Middle East»**, New York 1955.
- Glubb, Sir John Bagot, **«War In the Desert...»**, London 1960.
- Haut-Commissariat de la Republique Française en Syrie et au Liban: Delégation Générale de la France Combattante au Levant: **«Les tribus nomades de l'Etat de Syrie»**, Beyrouth 1943.
- H.C, **«Les tribus nomades des Etats placés sous Mandat Français»**, Beyrouth 1930.
- Hill, Gray, **«With the Bedouins-a narrative of Journeys and adventures In unferequentend parts of Syria»**, London 1891.
- Huvelin, Paul, **«Que vaut la Syrie?**, Paris 1919.
- Hudson, Michael, **«Arab politics: the search for legitimacy»**, New Haven 1977.
- Holt, P. M. editor, **«Political and Social Change In moderne Eygpt: Historical studies from the ottoman Conquest to the United Arab Republic»**, London 1968.
- Helm, June (editor). **«Essays on the problem tribe»**, Washington University 1967.
- Halpern, Manfred, **«the politic of social Change in the Middle East and North Africa»**, Princeton 1963.
- Hay, Sir Rupert, **«The Persian Gulf States»**, The Middle East Institute, Washington 1959.
- Halliday, Fred, **«Arabia Without Sultans»**, London 1974.
- Harris, George, **«Jordan, Its people, its society, its culture»** New Haven 1958.
- Hawley, Donald, **«The Trucial States»**, London 1970.
- Habashi, Mohamed Omar, **«Aden, l'évolution politique, éeonomique et sociale de l'Arabie de Sud»**, Alger 1966.
- International Labour Rewiew (I.L.R), Volume LXXXIX no-I January 1959.
- Jaussen, Antonin, **«Coutumes des Arabes au pays de Moab»**, Paris 1948.
- Jamali, Mohamed Fadhel, **«The New Iraq: its problem of bedouin education»**, New York 1934.
- Katakura, Motoko, **«Bedouin village: a study of a Saudi Arabian people In transition»**, Tokyo 1977.
- Kairallah, K., **«La Syrie»**, Paris 1912.
- Kelly, J.B., **«Britain and the Persian Gulf (1795-1880)»**, Oxford 1968.
- Kay, Shirly, **«The Bedouin: Social Life and Customs»**, London 1978.
- Khuri, Fuad I., **«Tribe and State in Bahrain»**, Chicago 1980.
- Lipsky, George, **«Saudi Arabia: its people, its society, its culture»**, New Haven 1959.
- Lerner, Daniel, **«The passing of traditional society: Modernizing the Middle East»**, U.S.A. 1958.
- Le Genissel, Père, **«Proche-Orient moderne: perspecitves sociales»**, Beyrouth 1952.
- Mursi, Mahmoud Abdallah, **«The United Arab Emirate, a modern History»**, London 1978.
- Muhsam, H., **«Sedentarization of the bedoin in Israel»**, I.S.S.J. Volume XI 1959.
- Miles, S.B., **The countries and tribes to the Persian Gulf»**, London 1966.
- Musil, A, **«The manners and customs of Rwala Bedoins»**, New York 1928.
- Patai, Rephael, **«The Kingdom of Jordan»**, Princeton 1958.
- Patai, R., **«Golden River to Golden Road»**, Pensylvania 1962.
- Rambles (Without author), **«In the deserts of Syria and among the Turkomans and Bedweens»**, London 1864.
- Roosvelt, Kermit, **«Arabs, oil and History: the Story of the Middle East»**, New York 1949.

- Ràbbath. Edmond, **«L'évolution politique de la Syrie sous Mandat Français»**, Paris 1928.
- Samné, Georges, **«La Syrie»**, Paris 1920.
- Schwadran, **«The Middle East, Oil and the Great Powers»**, New York 1955.
- Shoufani. Elias, **«Al Riddah and the Muslim Conquest of Arbia»**, Beyrouth 1972.
- Shapera. **«Governmment and politics in tribal societies»**, London 1956.
- Troeller. Gary, **«The Birth of Saudi Arabia: Britain and the rise of the House of Sa'ud»**, London 1976.
- Twitchell. K.S., **Saudi Arabia, With an account of the development of its naturel resources»**, Princeton 1958.
- Thwaite. Antony, **«The deserts of Hesperides: an experience of Libya»**, London 1969.
- Taylor, Alice editor, **«Focus on the Middle East»**, London 1971.
- Tütsch. Hans, **«From Ankara to Marrakesh: Turks and Arabs in a Changing World»**, Princeton 1963.
- Unesco, **«International Social Science Journal**, (I.S.S.J.). Vol XI no 4, 1959».
- Williamson, J. **«A political history of the Shammar Jabra: Tribe of a Jazirah (1800-1958)»** P.H.D. United States 1975.
- Walpole. Norman and Co-authors. «Area handbook for Saudi Arabia», Washington 1971.
- Warriner, Doreen **«Land reform and development in the Middle East: A study of Egypt, Syria and Iraq»**, London 1957.
- Zahlan, Rosmarie Saïd. **«The origins of the United Arab Emirates; A political and Social History of the trucial States»**, London 1978.

ملاحق

جداول بأسماء ومواطن وعدد خيام أبرز القبائل العربية الشرقية
في النصف الأول من القرن العشرين

ملاحظة: وجدنا صعوبة بالغة في الحصول على هذه الجداول الاحصائية تبعاً لمصادر متنوعة، عربية وأجنبية. وهي ليست بالغة الدقة بل نسبية وضعيفة في صحة الأرقام المقدمة نظراً لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول البدو.

معلومات هذه الجداول مستندة إلى الكتب التالية:

- عبد الجبار الراوي، «البادية»، بغداد ١٩٤٩.
- أحمد وصفي زكريا، «**عشائر الشام**»، دمشق ١٩٤٧ ـ جزءان.
- عمر رضا كحالة، «**معجم قبائل العرب**»، دمشق ١٩٤٩ ـ ثلاثة أجزاء.
- جامعة الدول العربية، «**مؤتمر توطين البدو**»، نشر في القاهرة ١٩٦٦.
- الأرشمندريت بولس سلمان، «**خمسة أعوام في شرقي الأردن**» ـ مطبعة حريصا ـ لبنان ١٩٢٩.
- فؤاد حمزة، «**قلب الجزيرة العربية**»، مكة ١٩٣٣.
- شركة الزيت العربية ـ الأميركية، «**عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**»، القاهرة ١٩٥٢.

- Georges Harris, «**Jordan...**», New Haven 1958.
- Lady Anne Blunt, «**Bedouin tribes of the Euphrates**», New York 1879.
- A. Jaussen, «**Contumes des Arabes au pays de Mo'ab**», Paris 1948.
- Haut-Commissariat, «**Les tribus nomades de l'Etat de Syrie**», Beyrouth 1943.
- Tovia Ashkanazi, «**Tribus semi-nomades de la Palestine du Nord**», Paris 1938.
- M.V. Muhsam, «**Sedentarization of the bedouin in Israel**», U.N. E.S.C.O. International Social Science Journal-Volume XI-No 4. 1959.
- Lipsky, «**Saudi Arabia**», London 1959.
- Donald Hawley, «**The Trucial States**», London 1970.
- A.B. Miles, «**The Countries and tribes of the Persian Gulf**», London 1966.
- Henri Charles, «**La sédentariation**», Beyrouth 1942.

أبرز القبائل السورية حتى الحرب العالمية الثانية

إسم القبيلة	عدد بيوتها	أماكن تواجدها
الدرة	٥٠٠ خيمة	الحدود السورية ـ العراقية ـ السعودية
الثابت	٢٠٠٠ خيمة	أحد فروع شمَّر الطائية
البوشعبان	٨٠٠٠ خيمة	الرقة
التركمان	٣٠٠ خيمة	الفرات
المشهور	٣٠٠ خيمة	منبج
البقارة	٣٠٠٠ خيمة	دير الزور
العقيدات	٨٠٠٠ خيمة	دير الزور
طي	٥٠٠٠ خيمة	الجزيرة
الخرصة	١٥٠٠ خيمة	الجزيرة
الطاهات	٧٠٠ خيمة	الجزيرة
الراشد	٣٥٠ خيمة	الجزيرة
بقارة الجبل	٤٠٠٠ خيمة	الجزيرة
بقارة الزور	٣٠٠٠ خيمة	دير الزور
البكير	٩٧٠ خيمة	الخابور
بنَا	٥٠٠ خيمة	الفرات
الجبور	١٨٠٠٠ خيمة	بين دجلة والفرات
حرب	٣٠٠ خيمة	الجزيرة
محمد	٥٠٠ خيمة	الجزيرة
قبائل شمَّر	٢٧٠٠٠ خيمة	الجزيرة
الغناطسة	٤٠٠ خيمة	محافظة حلب
الغنامة	٢٥٠ خيمة	محافظة حلب
الموالي	١٢٠٠ خيمة	بين حلب وحماه
الصعب	٥٠٠ خيمة	جبل سمعان

الـولـبل	٣٠٠ خيـمة	الفرات
الوُلْد	٤٥٠ خيـمة	جبل سـمعان
الـوشيخ	٢٠٠٠ خيـمة	الفرات
بنـو زيد	٣٠٠ خيـمة	جبـل سـمعان
اللهيـب	٦٠٠ خيـمة	جبل سـمعان
الكيار	٥٠٠ خيـمة	قضاء الباب
البوخيـس	٦٠٠ خيـمة	قرب بحيرة الجبـول
البوبطوش	٣٠٠ خيـمة	منبج
الفردون	٤٠٠ خيـمة	الباب
بني سعيد	١٠٠٠ خيـمة	منبج
العميرات	١٠٠٠ خيـمة	عين عرب
السـوالمه	٢٠٠ خيـمة	المعرة
السماطية	٣٠٠ خيـمة	المعرة
الأفاضلة	١٠٠٠ خيـمة	الرقة
السـبخة	١٢٠٠ خيـمة	دير الزور
الجرادة	٥٠٠ خيـمة	دير الزور
العفادلة	٣٠٠٠ خيـمة	الرقة
الشـامية	٧٠٠ خيـمة	دير الزور
السـرايا	٥٠٠ خيـمة	دير الزور
الـلـوط	٥٠٠ خيـمة	إزرع
الدياب	٤٠٠ خيـمة	قرب بحيرة طبريا
المـاعيد	٦٠٠ خيـمة	تل الأصـفر
الشرافات	٣٠٠ خيـمة	الجهاد
الفضـل	١٠٠٠ خيـمة	الجولان
الطلاوي	٤٠٠ خيـمة	الجولان
الشـابلة	٣٠٠ خيـمة	الجولان
الأشـاجمة	٥٠٠ خيـمة	الجولان
البحاترة	٢٠٠ خيـمة	الجولان

الحسن أو الأحسنة	٤٠٠ خيمة	الجولان
البطينات	١٥٠٠ خيمة	بين حمص وحماه
الأسبعة	٤٠٠٠ خيمة	سلمية
عقيدات حماه	٥٠٠ خيمة	حماه
الحديديون	٧٠٠ خيمة	حماه
بنو خالد	١٥٠٠ خيمة	حمص ـ حماه ـ سلمية
الفواعرة	٥٠٠ خيمة	حمص
النعيم	١٠٠٠ خيمة	بين حمص وسلمية
العنيق	٣٠٠ خيمة	حمص
الحجلان	٣٠٠ خيمة	سلمية
عقيدات الغوطة	٤٠٠ خيمة	الغوطة
أهم فروع الرولا السورية	٥٠٠٠ خيمة	درعا ـ حوران ـ حمص ـ الحماد
الفياث	٣٠٠ خيمة	دوما
المجموع العام	١٢١,٧٢٠ خيمة	

أبرز القبائل اللبنانية حتى الحرب العالمية الثانية

لم تكن في لبنان قبائل مهمة، بل مجموعات صغيرة العدد ترعى الماشية وتتنقل صيفاً وشتاءً تبعاً لمناطق الرعي. أبرز هذه القبائل وتسمى أحياناً بالعشائر هي التالية:

- **الزريقات**: التي تنتسب إلى عشيرة الأسبعة إحدى فروع «عنيزة»، تقطن سهول وجرود منطقة عكار ومنطقة الضنية. عدد بيوتها حوالي المئة.
- **العويشات**: في منطقة وادي خالد وأكروم على الحدود السورية ـ اللبنانية. عدد بيوتها حوالي ٦٠ خيمة وتربي الأبقار والأغنام والجاموس.
- **العتيق**: إحدى فرق قبيلة «النعيم» وهي نصف مترحلة وتقطن بين أكروم ووادي خالد. عدد بيوتها حوالي ٣٠٠ خيمة.
- **الغنّام**: في وادي خالد. عدد بيوتها ٣٠٠.
- **الجعافرة**: بين أكروم وجرود الضنية ـ عشيرة مستقرة. وعدد بيوتها حوالي ٣٠٠.
- **اللهيب**: قبيلة مترحلة بين عكار وحمص.
- **الأرامش**: إحدى فروع اللهيب، تتنقل بين صور والحولة. عدد بيوتها حوالي ٢٥ خيمة.
- **الحمدون**: إحدى فروع اللهيب في جنوبي لبنان. تقطن غربي الحولة في سفوح جبل عامل بين شقرة وبليدا. عدد بيوتها حوالي ٢٠ خيمة.
- **اللقلوق**: إحدى فروع اللهيب التي استقرت في أواسط جبل لبنان. عدد بيوتها ٥٠ بيتاً تقريباً.
- **الدنادشة**: ليسوا عشائر مترحلة بل أسر مستقرة بين تلكلخ وجرود عكار. لها قرى ثابتة وأراضي واسعة تمتد من سهول عكار حتى بحيرة حمص.

تدل هذه الأرقام على أن العشائر اللبنانية كانت ضعيفة العدد وشبه مستقرة بشكل نهائي في مناطق ثابتة. ولا تشكل البداوة سمة واضحة في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، نظراً لغلبة السكن المديني والريفي، السهلي والجبلي، وانعدام المناطق الصحراوية فيه.

أبرز القبائل العراقية حتى الحرب العالمية الثانية

إسم القبيلة	عدد خيامها
الفدعان	٩١٥٠ خيمة .
السبعة	٢٢٥٠ خيمة .
العمارات	١١٢٤٠ خيمة .
الحسنة	٤٠٠ خيمة .
ولد علي	٣٨٠ خيمة .
الدغمان	١٣٠٠ خيمة .
الفرجة	١٥٧٠ خيمة .
الكواكبة	١٧٥٠ خيمة .
شمّر سوريا	٤٧٦٠ خيمة .
الطيار	٥٦٠ خيمة .
الرولا (الشعلان)	٢٥٢٠ خيمة .
القماقمة	١٧٢٠ خيمة .
السوالمة	٥٠٠ خيمة .
العبدلي	٢٥٠ خيمة .
الأشاجعة	٧٠٠ خيمة .
الخرصة	٣١٥٠ خيمة .
الصابح	٥٥٠٠ خيمة .
الأسلم	١٥٠٠ خيمة .
العبدة	٥٦٠٠ خيمة .
طي	٢٠٧٠ خيمة .
حنش الحمود	٦٠٠ خيمة .
الجبور	٢٢٦٠ خيمة .
جبور الفرات	٣١٠٠ خيمة .
البورديني	٤١٠٠ خيمة .

البو فهد	٦٠٠	خيمة .
البو علون	٢٠٠	خيمة .
المحامدة	٦٠٠	خيمة .
الجميلة	٤٠٠	خيمة .
البوعيسى	٨٠٠	خيمة .
العبيد	٣٨٠٠	خيمة .
الولدة	٤٠٠٠	خيمة .
العفاضلة	٤١٥٠	خيمة .
السنجة	١٢٠٠	خيمة .
ضنا عبد الرحيم	٥٣٠	خيمة .
العبيدات	٧٢٠	خيمة .
ضنا سلطان	٦٤٠	خيمة .
ضنا حمد	٧٩٠	خيمة .
البوحمدان	٢٠٠	خيمة .
البومعيش	٥٩٠	خيمة .
البوبدران	٢٥٠	خيمة .
العبادي	٩٢٠	خيمة .
الفراجنة	٥٥٠	خيمة .
البوسلام	٣٩٠	خيمة .
النصيل	٤٠٠	خيمة .
البوسالم	٥٠٠	خيمة .
الفارس	٢٥٠٠	خيمة .
نعيم الجزيرة	٤٣٠	خيمة .
نعيم جبل حرمين	٣٧٠	خيمة .
العميرات	٨٥٠	خيمة .
المجموع العام	٩٤,٢١٠ خيمة	

جدول عام لعشائر شرقي الأردن (١٩٢٩)

إسم القضاء	إسم العشيرة	عدد بيوتها
قضاء معان:	الحويطات (فروعها: التوايهه، الدراوشة، الدمانية، المصابحين، السليمانيين، المراعية، الذيابات، السروريين، العطون، النواحرة، الزوايدة، العودات، الضميرات، النعيمات، الركيات، الفريجات).	٧٠٠٠ خيمة
قضاء الطفيلة:	الهلالات، العطيوي، العبيدين، البحيرات، الحوامدة، الكلالدة، القطيفات.	٨٠٠ خيمة.
قضاء ضانه:	الخوالده، النعانعة، الكريمين.	٢٠٠ خيمة.
قضاء الشوبك:	الشخيبين، الهباهبة، الملاحيم، الطورة، الرفايعة	٣٠٠ خيمة.
قضاء وادي موسى:	العلايا، العمر، الحسينات، الهلالات، الفرجات، الشرور، السعادنة.	٣٠٠ خيمة.
لواء الكرك:	– الطرونة	٢٠٠٠ خيمة.
	– المجالي	٢٤٠ خيمة.
	– المعايطة	١٢٠ خيمة.
	– الصرايره	٢٠٠ خيمة.
	– العشائر المسيحية (الهلسة، الحدادين، المدانات الصناع والمنسات: روم أرثوذكس	
	– الزريقات والبقاعين: روم كاثوليك.	
	– العزيزات والحجازيين: لاتين).	٢٥٠ خيمة.
	– العمر	١٠٠ خيمة.
	– المواجدة	٣٠ خيمة.
	– القطاونة	٥٥ خيمة.
	– النوايسة	٥٠ خيمة.
	– الشمايلة	٢٢٠ خيمة.
	– الحباشنة	١٢٠ خيمة.

	– الضمور	٢٧٠ خيمة.
	– الصعوب	١٠٠ خيمة.
	– المبيضين	٥٠ خيمة.
	– القضاة	٢٥ خيمة.
	– المعايطة	١٧٠ خيمة.
	– الجد	١٥٠ خيمة.
	– الحمايدة	١٠٠٠ خيمة
عشائر منطقة مأدبا.	– السلايطة	٢٠٠ خيمة.
	– بنو صخر	٥٠٠٠ خيمة.
عشائر لواء السلط:	– بنو حسن	٣٠٠٠ خيمة.
	– عباد	٥٠٠٠ خيمة.
	– العدوان	٣٠٠٠ خيمة.
	– البلقاوية	١٠٠ خيمة.
	– الدعجة	١٠٠ خيمة.
	– الغنيمات	١٠٠ خيمة.
	– العجارمة	١٠٠ خيمة.
	– الفوارنة	٢٠٠٠ خيمة.
	– البلاونة	٤٠٠ خيمة.
	– الفزاوية	٤٠٠ خيمة.
المجموع		٣٣,١٥٠ خيمة

جدول عام لعشائر فلسطين وشرقي الأردن حتى ١٩٤٨

إسم القضاء	إسم العشيرة	عدد بيوتها
الكرك	– الحباشنة	٢١٠ خيمة.
	– النصارى	٢٢٠ خيمة.

	– الصخور	١٧٠ خيمة .
	– الطراونة	١٧٠٠ خيمة .
البلقاء	– العدوان	٣٠٠٠ خيمة .
عجلون	– الفرايبة	٢٠٠ خيمة .
	– السويدان	١٠٠ خيمة .
	– الجوارحة	٢٠٠ خيمة .
مأدبا	– بنو صخر	٦٥٠٠ خيمة .
معان	– الحويطات	٥٥٠٠ خيمة .
الحولة	– اللهيب	١٥٠ خيمة .
بير السبع	– الغوالي	١٤٠٠ خيمة .
المجموع		١٩٣٥٠ خيمة

القبائل الفلسطينية المترحلة في عهد الانتداب البريطاني

إسم القبيلة	أماكن تواجدها	عدد خيامها
الحويطات	شمالي الشوبك وفي وادي الحسا	٤٢٠ خيمة .
الشوابكة	الشوبك	٥٠ خيمة .
السعوديين	في الجبال المحيطة بالشوبك	٦٠ خيمة .
المناعين	شرقي جبال الشوبك	١٦٠ خيمة .
المحموديين	في جوار الكرك	١٠٠ خيمة .
المجالية	الكرك	١٤٠ خيمة .
المعائطة	الكرك	٢٤٠ خيمة .
الصرائرة	الكرك	١٦٠ خيمة .
الطراونة	الكرك	٢٠٠ خيمة .
الضمور	الكرك	١٦٠ خيمة .
الشائشة	الكرك	٢٠ خيمة .

القضاة	الكرك	٤٠ خيمة.
الحبائشة	الكرك	٢٠٠ خيمة.
الحداديين وعرب العراق	الكرك	٣٥٠ خيمة.
الصلائطة	في ثمد والسعيدة	١٠٠ خيمة.
الحمايدة	قرب الزرقا وعراعير وصرفا	٧٠٠ خيمة.
الشوابكة	الشوبك	١٧٠ خيمة.
الشواكرة	الشوبك	٦٠ خيمة.
العجارمة	الشوبك	٣٦٠ خيمة.
الصخور	في الجوف	٨٠٠ خيمة.
العدوان	صوح	٣٤٠ خيمة.
عباد	قرب عراق الأمير	٦٠٠ خيمة.
عرب عمان	قرب عمان	١٧٠ خيمة.
الغوارنة	غور الأردن	١٤٥ خيمة.
الحسينات	قرب عمان	٨٦٠ خيمة.
عرب مآدبا	في جوار مآدبا	١٢٠ خيمة.
الخناجرة	بير السبع	٣٤٠ خيمة.
الشياها	بير السبع	٢٣٠ خيمة.
السعات	بير السبع	٦٠٠ خيمة.
الحمامدة	بير السبع	٩٠٠ خيمة.
الحررة	بير السبع	١٥٠ خيمة.
النجامات	بير السبع	٦٠٠ خيمة.
الصواحين	بير السبع	٧٠٠ خيمة.
الصناع	بير السبع	٥٠٠ خيمة.
الزريعين	بير السبع	٢٠٠٠ خيمة.
الفريجات	بير السبع	٥٠٠ خيمة.
المقاصمة	بير السبع	١٥٠ خيمة.
العمرات	بير السبع	٢٤٠٠ خيمة.
الجراوين	بير السبع	١٤٠٠ خيمة.

النعيات	بير السبع	١٩٠٠ خيمة.
القصار	بير السبع	١٢٠٠ خيمة.
العزازمة	وادي عربة وعين القدس	٨٧٠ خيمة.
الجبارات	بير السبع	٢٤٠٠ خيمة.
عرب الناحل	سيناء	٧٥٠ خيمة.
عرب الحيوان	العقبة	٧٢٠ خيمة.
حويطات الناحل	العقبة	١٢٠٠ خيمة.
العيائدة	أبو عروق والمقيرة والمره	٤٠٠ خيمة.
المجموع التقريبي		٢٩٢٨٠

القبائل العربية نصف المستقرة في شمالي فلسطين في عهد الانتداب البريطاني

إسم القبيلة	أماكن تواجدها	عدد خيامها التقريبي عام ١٩٣٧
عرب الغدارين	الحولة وجوار صفد	١٤ خيمة.
النميرات	الحولة	٥٤ خيمة.
الغوارنة	وادي الحولة	٣٥ خيمة.
الحمدون	وادي النبي بوشع	٣٦ خيمة.
عرب المحمدات والعزيزات	وادي النبي بوشع	٣٢ خيمة.
عرب الشمالنة	البطيحة	٢٠٨ خيمة.
الحسينات	الحسينية	٦٤ خيمة.
الغنامة	أرض الحيط	٥٤ خيمة.
البقارة	أرض الحيط	٤٥ خيمة.
عرب اللهيب	خربة طوبى	١١٣ خيمة.
عرب الرسائمة والزنجارية	جوار صفد	١٤٣ خيمة.
عرب السياد	أرض وقاص وجب يوسف	٦٢ خيمة.
عرب التلايلة	سهل جترصار	١٥١ خيمة.
عرب المواشي	جوار صفد وعكا	١٧٧ خيمة.

عرب الوهب	كفرياحون	٨٩ خيمة.
عرب الحرانبة		٣٤ خيمة.
عرب القديس والمنارة		٦٧ خيمة.
عرب نصر الدين	أم العلق	٤٤ خيمة.
عرب التركمان	خربة اللد وأبو شوشة	٣٤١ خيمة.
عرب المنصورة	وادي جبريل	٢٢٧ خيمة.
الشويطات	الكرمل	٢٥ خيمة.
الشواهد	بين عكا وحيفا	٨٠ خيمة.
عرب الرمل	دار البدر	٢٥ خيمة.
المغاضب	بين بيت لحم وسعسع	٢٠ خيمة.
عرب العبيد	سعسع	١٠ خيمة.
عرب البصة	رأس الناقورة	٥٠ خيمة.
عرب المدابيح والعمارية	قرب عكا	٦٤ خيمة.
عرب العرامشة	مثقال عمرو	٥١ خيمة.
عرب العكريت	على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية	٢٦ خيمة.
عرب ترشيحا	ترشيحا	٣٩ خيمة.
عرب الصوانة	الصوانة	١٣ خيمة.
عرب المحمودات	قرب نهر المقطع	٤٠ خيمة.
المجموع العام التقريبي		٢٤١٩ خيمة

معلومات عامة حول البدو في فلسطين المحتلة

جماهير البدو حتى ١٩٢٠ : كانت نسبة البدو في فلسطين تقدر بحوالي ٣٠٪ من عدد السكان.

التوطين: هناك ثلاثة أنواع من التوطين:

أ ـ **التلقائي** أو ميل البدوي إلى الاستقرار شرط تأمين مصادر العيش الثابت.

ب ـ **الطوعي**: تطلب السلطة المركزية من البدو الرحل الاستقرار على أرض معينة وتقدم المعونة الضرورية اليهم.

ج - الإلزامي: تجبر الدولة جماهير البدو على الاستقرار تحت طائلة مصادرة الماشية.

من بقي من بدو فلسطين بعد قيام اسرائيل

قامت إسرائيل بالتوطين الإلزامي لبدو صحراء النقب الفلسطينية كما هجّرت أعداداً كبيرة منهم إلى البلدان العربية المجاورة لا سيما مصر وشرقي الأردن. أبرز قبائل صحراء النقب عشيرة «الطرابين» وهي أقوى تحالف قبلي في تلك الصحراء. كانت جماهير البدو في فلسطين تقدر ما بين ٦٥ و٩٠ ألف نسمة حتى عام ١٩٤٨، لم يبق منهم سوى ١٤ ألف نسمة عام ١٩٥٩، أبرز العشائر التي ارتحلت خارج فلسطين المحتلة: العبديون، الأغوات، الحناجرة، الجبارات، الطباخة (كان يقدر عدد أفراد هذه العشيرة بحوالي ٢٥ ألف نسمة عام ١٩٤٦) العوازم (كان عددها حوالي ١٦ ألف نسمة عام١٩٤٦). والطرابين (كان يقدر عددها بحوالي ٣٠ ألف نسمة عام ١٩٤٧).

في عام ١٩٥٨ قدرت وزارة الداخلية الاسرائيلية عدد أفراد البدو في فلسطين المحتلة بحوالي ١١ ألف نسمة فقط منهم عشيرة بوربيعة، عشيرة بو جديد، وعشيرة بو قرينة. وأكبر هذه العشائر لا يتجاوز عددها الألفي نسمة. وفي ذلك دلالة واضحة على تفكيك بنى القبيلة الفلسطينية بالقوة عبر أسلوب التوطين الإلزامي أو الرحيل خارج حدود فلسطين المحتلة والانتقال إلى مناطق جديدة لم تكن مألوفة لديها سابقاً. كذلك قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بالحد من الهجرات الإرتحالية لمن تبقى من البدو في فلسطين المحتلة وأقامت حولهم شبكة من الأسلاك الحديدة لمنع إتصالهم بمن جاورهم من البدو أو من العرب الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي، وأجبرتهم على إقامة علاقات اقتصادية مباشرة مع المستوطنين اليهود وتطلق عليهم تسمية خاصة يعرفون بها وهي «الأقلية البدوية».

جدول عام بأبرز العشائر السعودية حتى الحرب العالمية الثانية

إسم العشيرة	عدد بيوتها تقريباً
بو حمد	٢٥٠٠ خيمة.
حرب	٦٠٠٠ خيمة.
الجوالة	٥٠٠ خيمة.

الجواسم	٤٠٠	خيمة .
وشامة	٢٠٠٠	خيمة .
تميم	١٠٠	خيمة .
الحويطات	٦٠٠٠	خيمة .
الدواسر	٥٠٠٠	خيمة .
خالد	٥٠٠	خيمة .
زهران	٤٠٠	خيمة .
بنو سعد	٣٠٠	خيمة .
بن شهر	٢٥٠	خيمة .
شهوان	٢٠٠	خيمة .
شمّر	٥٠٠٠	خيمة .
بنو مرة	٤٠٠٠	خيمة .
عتيبة	٧٠٠٠	خيمة .
بنو مالك	٢٠٠٠	خيمة .
العوازم	٤٥٠	خيمة .
قحطان	٣٠٠٠	خيمة .
مطير	٥٠٠٠	خيمة .
بني هاجر	٤٠٠	خيمة .
هذيل	٣٠٠	خيمة .
المجموع	٥١٣٠٠	خيمة .

جدول بعدد المجاهدين الوهابيين في «الهجر» السعودية ١٩٤٨

إسم «الهجر»	عدد المجاهدين
مطير	١١ ١٠٠
قحطان	٦ ٩٠٠
الدواسر	٢ ٣٠٠
الروقة عتيبة	٦ ٩٠٠
برقة عتيبة	٢ ٧٠٠
الفماقد عتيبة	٥ ٠٠٠
العجمان	٥ ٨٠٠
حرب نجد	١٠ ٨٠٠
العوازم	٤ ٠٠٠
بنو مرة	٣ ٥٠٠
شمر نجد	١٣ ٨٠٠
الخرج	٣ ٥٠٠
المجموع	٧٦ ٣٠٠

جدول بالعشائر التي كانت تتجول في بادية نجد وتدخل العراق حتى ١٩٤٨

إسم العشيرة	عدد بيوتها
عتيبة	٧٠٠٠ خيمة.
حرب	٦٠٠٠ خيمة.
هتيم	٨٠٠٠ خيمة.
مطير	٥٠٠٠ خيمة.
سبيع	١٧٠٠ خيمة.
سهول	١٢٠٠ خيمة.

العجمان	٢٢٠٠	خيمة .
آل مرة	١٥٠٠	خيمة .
آل شامر	١٢٠٠	خيمة .
الدواسر	٥٠٠٠	خيمة .
المناصير	٦٠٠	خيمة .
قحطان	٣٠٠٠	خيمة .
العوازم	٤٥٠	خيمة .
البكوم	٢٥٠	خيمة .
هذيل	٣٠٠	خيمة .
عرهب	٣٠٠	خيمة .
غقاورة	١٢٠	خيمة .
ولد علي	٨٠٠	خيمة .
ولد سليمان	١٢٠٠	خيمة .
شمَّر النجدية	٥٠٠٠	خيمة .
المجموع	٥٠٨٢٠	خيمة .

جدول بأبرز عشائر المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٥٨

حتى عام ١٩٥٨ تشير بعض الاحصاءات إلى وجود أكثر من مئة قبيلة يبلغ عدد أفراد كل منها قرابة الألف نسمة ، بالإضافة إلى عدد كبير من القبائل الصغيرة المترحلة . وكانت هذه القبائل السعودية تترحل بين بادية الشام (عشائر الرولا والشرارات ، وعنيزة ، وشمَّر) ، وبين الصحراء الأردنية (عشائر الحويطات) وسواحل البحر الأحمر (عشائر الخطيم ، وحرب ، وسعد ، وزهران ، والجامد ، وزبيد ، وهلال ، والعربان ، وسواها) ، وسواحل المحيط الهندي (عشائر المناهل) وسواحل الخليج العربي (عشائر العوازم ، وبني خالد ، والبحارنة) ، ومناطق الربع الخالي (عشائر المناصير ، ومرة ، والمطير ، وعجمان وسواها) .

إسم القبائل	مناطق تواجدها	العدد التقريبي لنفوسها عام ١٩٥٨
عشائر حرب وعنيزة	نجد والحجاز	٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً .

الخطيم والدواسر والمناصير	نجد والحجاز والربع الخالي	٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً.
البحارنة: مرة والعوازم.	شرقي المملكة السعودبة خاصة في واحات الحسا والقطيف	١٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً.
زهران والجامد وسواهما	قرب الطائف وجبل عرفات	٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً.
عبس، زيد، هلال...	عسير	؟.

أبرز قبائل سواحل عمان والإمارات حتى عام ١٩٦٥

إسم القبيلة	أماكن تواجدها	عدد أفرادها
العبدلي	الشارقة والهجر وشاطيء بطينه	١٠٠٠ نسمة.
البو علي	أم القيوين	٧٠٠٠ نسمة.
العوامر	على جوانب الربع الخالي	١٥٠٠ نسمة.
البحارنة	أبو ظبي ودبي	٢٠٠٠ نسمة.
بني النعيم	واحة البريمي وعجمان والشارقة	٢٠٠٠٠ نسمة.
النقبيين	شاطيء بطينه	١٠٠٠ نسمة.
القواسم	الشارقة وأبو ظبي	٢٠٠٠٠ نسمة.
بني قتاب	ساحل عمان والظهيرة	٣٠٠٠ نسمة.
بني الشمايله	رأس الخيمة	١٠٠٠ نسمة.
الشرقيين	وادي حام ودبا	٢٠٠٠ نسمة.
الشيحو	رأس الخيمة	١٥٠٠ نسمة.
الشواهين	دبي والشارقة	١٥٠٠٠ نسمة.
السودان	دبي والشارقة وأبو ظبي وعجمان	١٠٠٠ نسمة.
الربعيين	وادي الخزا والعلك	٨٠٠٠ نسمة.
الرياسه	بطينه	٦٠٠٠ نسمة.
الدياب	جزيرة الحمراء وكلبا	٢٠٠٠ نسمة.
بني بطاش	الكريات وبطينه	١٠٠٠٠ نسمة.
بني الريم	نزوى	١٤٠٠٠ نسمة.

البوارح	عنية وبطينة	١٥٠٠ نسمة .
البدية	وادي القطا	١٠٠٠ نسمة .
الجربك	بطينة الشير	١٢٠٠ نسمة .
بني حسن	وادي الخور	١٠٠٠٠ نسمة .
اليف	الظهيرة	٥٠٠ نسمة .
الضمانية	وادي الخو	٧٠٠ نسمة .
الدره	الظهيرة والمعلا	١٦٠٠٠ نسمة .
الضواهير	الظهيرة	٥٠٠٠ نسمة .
بني عيسى	وادي العين	٣٠٠٠ نسمة .
الغزارة	وادي مكة	٥٠٠ نسمة .
الجعافر	بين عمان ونجد	٥٠٠٠ نسمة .
الغواريد	بطينة	٥٠٠ نسمة .
بني هلال	نزوى	١٠٠٠ نسمة .
المنادي	بطينة	١٢٠٠ نسمة .
بني حنة	نزوى ، الغمر ، وادي الشمايل ، وادي السرور .	٢٠٠٠٠ نسمة .
الهاشم	وادي بني خالد	٤٠٠٠ نسمة .
بني حماد	سور الحسين	٣٠٠٠ نسمة .
الهادين	وادي عندام في الشارقة	٢٠٠٠ نسمة .
بني ياس	عمان	١٥٠٠٠ نسمة .
بني الحارس	النخل	١٥٠٠٠ نسمة .
بني الخرسا	قابل	١٠٠٠٠ نسمة .
بني حصريت	عمان وحضرموت	٢٠٠٠ نسمة .
بني حسان	مسقط	٧٠٠٠ نسمة .
الحدادبة	وادي الشمايل	٥٠٠٠ نسمة .
المجربين	الشارقة	١٥٠٠٠ نسمة .
الحكمان	ماخوط وبحر الحضري	٥٠٠٠ نسمة .
المواجر	الشارقة	٣٠٠٠ نسمة .

الحواسنة	وادي خابورة	١٢٠٠٠ نسمة .
العبريين	بجيلة	٨٠٠٠ نسمة .
بني جابر	جبل جابر والطاوي	٣٠٠٠٠ نسمة .
بني كلب	عمان	٨٠٠٠ نسمة .
بو كريم	بطينة	٤٠٠٠ نسمة .
بني خطاب	الظهيرة	٢٠٠٠ نسمة .
بني كلبان	وادي الظهيرة	٥٠٠٠ نسمة .
الجراد	بطينة	٣٠٠٠ نسمة .
الجبور	وادي الشمايل	٤٠٠٠ نسمة .
بني خالد	أم الطايفة	٢٠٠٠ نسمة .
الكنده	نزوى	٥٠٠ نسمة .
الخزر	النخل	١٠٠٠ نسمة .
بني الكتايب	وادي جزى	٥٠٠٠ نسمة .
الكنود	نزوى	٦٠٠٠ نسمة .
المعاول	وادي المعاول وكبا	١٥٠٠٠ نسمة .
بني محارب	وادي الشمايل	٥٠٠ نسمة .
المقاريق	عمان	٣٠٠٠ نسمة .
المرافرة	بطينة	٧٠٠٠ نسمة .
المعاريف	الشارقة	١٥٠٠ نسمة .
بني مجلب	وادي الشمايل	٣٠٠ نسمة .
المناورة	وادي الحديد	١٥٠٠ نسمة .
المرازق	عمان	٣٠٠٠ نسمة .
المساكرة	الشارقة	٨٠٠٠ نسمة .
بني مزرون	وادي الرستك	٥٠٠ نسمة
المواحق	الشارقة	٤٠٠٠ نسمة .
المواهبة	وادي الرستك	٥٠٠٠ نسمة .
بني نبهان	عمان	٤٠٠ نسمة .
النزار	عمان	٦٠٠٠ نسمة .

النوافل	بطينة	٢٥٠٠ نسمة .
بني عامر	بطينة	١٣٠٠٠ نسمة .
البو رشيد	الخضرا	٥٠٠٠ نسمة .
بني الرويحة	وادي الرويحة ووادي الشمايل	٢٠٠٠٠ نسمة .
عيال السعد	بطينة	٦٠٠٠ نسمة .
بني سعدا	الظهيرة	٥٠٠ نسمة .
البو سايد	نزوى	٢٠٠٠ نسمة .
بنو الشكايل	بجيلة	٥٠٠٠ نسمة .
الثعابين	الظهيرة	٨٠٠٠ نسمة .
السوالة	الظهيرة	٣٠٠ نسمة .
بني صبح	الظهيرة	١٥٠٠ نسمة .
الوهابة	الشارقة	٣٠٠٠٠ نسمة .
بني وهاب	مسقط	٦٠٠٠ نسمة .
الورود	الشارقة	١٥٠٠ نسمة .
اليعاقيب	الظهيرة	٤٠٠٠ نسمة .
اليعاربة	عمان	٥٠٠ نسمة .
اليام	عمان	٥٠٠٠ نسمة .
العماد	بركة النخل - بطينة	٣٠٠ نسمة .
بني زيد	الظهيرة	٥٠٠ نسمة .
الزكاونة	الشارقة	١٦٠٠ نسمة .
المجموع العام		٥٢٨,٥٠٠ نسمة .

أبرز قبائل الإمارات العربية حتى ١٩٧٠

إسم القبيلة	مناطق تواجدهــا
بني ياس	أبو ظبي ودبي .
المناصير	بعض أنحاء قطر والعربية السعودية .
النعيم	واحة البريمي وعجمان والشارقة والحيارى .

الضواهير	واحة البريمي وعجمان والشارقة والحيارى .
العوامر	من واحة البريمي حتى الربع الخالي.
الدر	من واحة البريمي حتى الربع الخالي.
الخواطير	قبائل الشمال.
بني قطاب	رأس الخيمة وعمان والضهيرة.
المرار	الشارقة وأبو ظبي ودبي.
العبدلي	الشارقة.
هاجر	ساحل البطينة.
بو علي	أم القيوين والشارقة ورأس الخيمة.
البحارنة	أبو ظبي ودبي.
الجفالة	رأس الخيمة وأم القيوين.
الحوالة	الشارقة.
الحمارة	أبو ظبي.
بو محير	أبو ظبي ورأس الخيمة.
المواهرة	رأس الخيمة.
مرة	بين الربع الخالي والجفورة.
المطاريش	الشارقة وساحل بطيجان.
المزارى	أبو ظبي ودبي وعمان ورأس الخيمة والبطينة.
الشرقيين	الشمايلية ووادي حام ودبا.
الشحو	بين سلطنة مسقط وعمان في المناطق الجبلية

جدول بأبرز عشائر عمان والساحل المتصالح وقطر حتى ١٩٥٠

قبائل غافرية	قبائل هناوية
الجنبة	الحبوس.
بني خروص	الحجريين.
الدروع	الحراسيس.
بني ريام	الحرث.

بني شكيل

العبريين

المحاربق

اليعاقيب

المعاضيد

بني باس

الحباب

النعيم

بني هاجر

بني بو حسن.

بني رواحه.

آل بو سعيد.

العوامر.

بني هنا.

آل وهيبة.

الكمبان.

المعاضيد

الحولة

آل مسلم.

فهرس الموضوعات